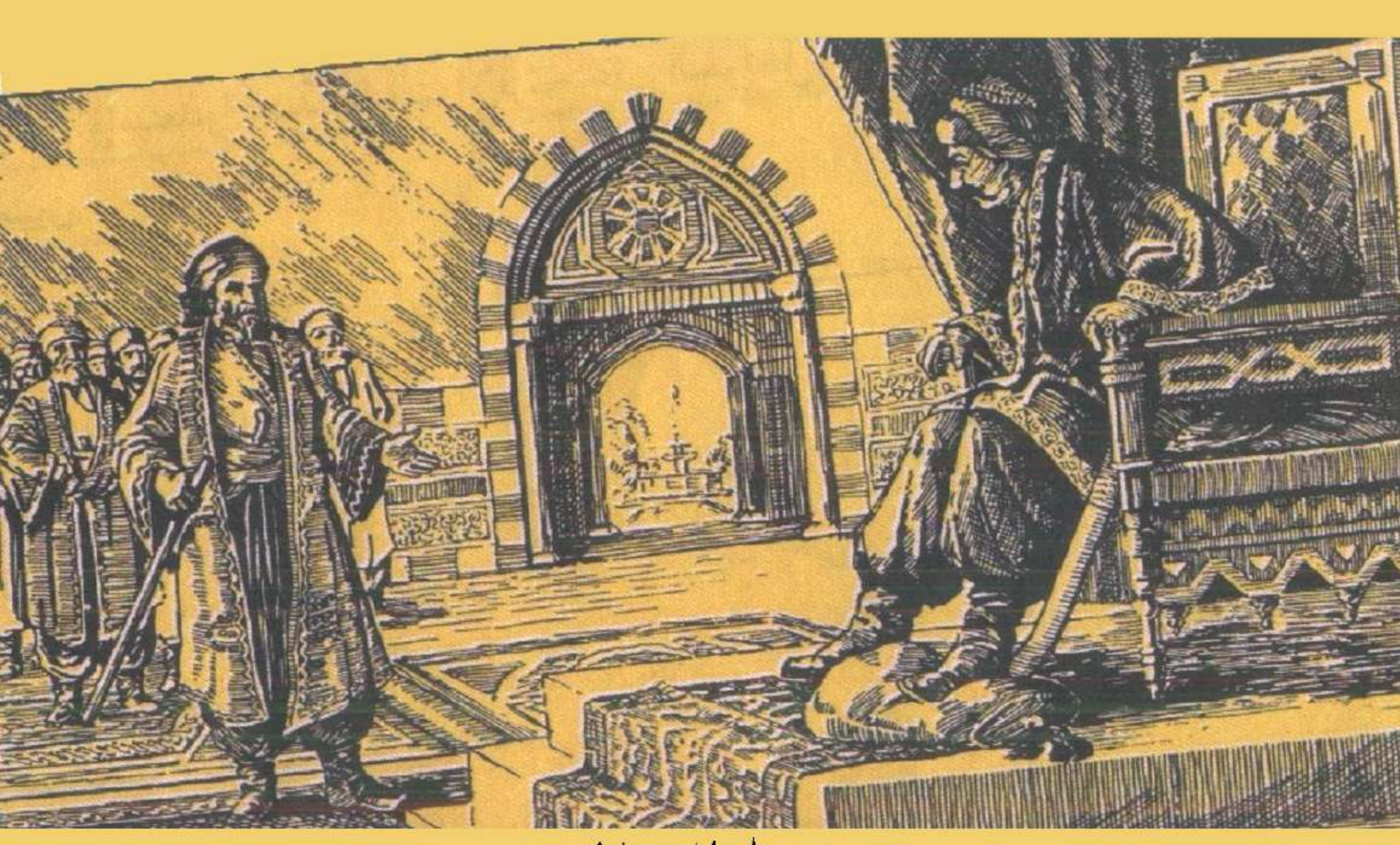
تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام

٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م

الدكتور محمّد سهيل طقّوش



دار النفائس

الدكتور محمّد سهيل طقّوش

تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام

٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ/١٢٥٠ ـ ١٥١٧م

دار النفائس



دار النفائس

للطباعة والنشر والتوزيع

شارع فردان ـ بناية الصباح

وصفي الدين ـ ص. ب 14/5152

فاكس: 861367 ـ هاتف: 803152

أو 810194 بيروت ـ لبنان



DAR AN-NAFAÉS

Printing-Publishing-Distribution

verdun str. Saffi Aldeen Bldg.

P.o.Box 14/5152

Fax: 861367 - Tel. 803152 -

810194. Beirut - Lebanon

الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م

صورة الغلاف: مدفن السلطان برقوق ـ القاهرة

الإهــداء

إلى ابني مصطفى...

الذي ربيته على عيني صغيراً، ورعيته يافعاً،

وسُررت برؤيته شاباً، حتى إذا بلغ أشُدَّه،

وبلغ السعي، شقَّ له طريقاً في الحياة.

المقدمة

تتناول هذه الدراسة تاريخ عصر من عصور مصر الشيقة عرضت فيها تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام خلال الفترة الواقعة بين منتصف القرن الثالث عشر وأوائل القرن السادس عشر الميلاديين. ولا شك بأن هذه الفترة تسترعي اهتمام كل مثقَّف، ومن توافرت لديه رغبة في الاطلاع على تاريخ هذه الجماعة، وهي لا تخلو، في كل أطوارها، من لذة وفائدة.

إن الدراسة التاريخية لمثل هذا الموضوع المتشعب تحتاج إلى النظرة الشاملة التي تستوعب كافة التيارات والحركات، منذ نشأتها، مروراً بنموها، حتى تأثيرها على مجرى الأحداث.

والواقع أن منطقة الشرق الأدنى تعرضت منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي إلى تحولات جذرية على كافة الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، سببها قدوم جماعات تركية أخرى عن طريق الشراء، تمكّنت من الاستيلاء على السلطة، وطبعت المنطقة بطابع خاص.

كانت هذه المنطقة تتعرض آنذاك لضغط الصليبيين، ومع ذلك فقد شهدت الجبهة الإسلامية الداخلية مزيداً من التفكُّك بعد وفاة صلاح الدين الأيوبي.

وبلغ الصراع الأسري بين الحكام الأيوبيين من جهة، وبينهم وبين بقايا السلاجقة من جهة أخرى ذروته، مما دفع هؤلاء الحكام إلى استقدام أعداد من الرقيق الأبيض، عُرفوا بالمماليك، مكوِّنين منهم عصبة تشد أزرهم.

وتلقَّى المماليك تربية متقنة في الطباق قائمة على الفروسية والنظام العسكري الصارم المرتبط بالإقطاع الحربي مما خلق لهم بيئة اجتماعية خاصة بهم تختلف في مظاهرها وأهدافها عن أنواع المجتمعات التي أفرزتها نظم الحكم السابقة.

وتميزوا في بيئتهم الاجتماعية داخل كيانهم. فبالرغم من أنهم أحيوا الخلافة العباسية واحتضنوها ليستمدوا منها شرعية هم بأمسِّ الحاجة إليها، فإن الخلفاء ظلوا متوارين في الظل، وغدا أفراد الشعب خدماً للطبقة العسكرية الحاكمة.

والواقع أن المماليك لم يختلطوا بسكان مصر، بل ظلوا بمعزل عن المصريين، ولم يتزوجوا بالنساء المصريات فحافظوا على نقاوة جنسهم، وأشهر ما

انفردوا به ابتعادهم، وترفعهم عن الناس، وانقسامهم إلى عصبيات تتنازع فيما بينها.

والحقيقة أنه إذا أردنا أن نختار صفة شاملة للتاريخ المملوكي فلن نجد أبرز من صفة العصبية. فتاريخ المماليك هو التاريخ الذي تجلّت فيه العصبيات بأوضح اتجاهاتها. فلكل سلطان عصبيته من المماليك السلطانية، ولكل أمير عصبيته من المماليك الذين ارتبطوا به ودانوا له. وبقدر ما تقوى عصبية السلطان، ويزداد عدد مماليكه، بقدر ما يستطيع الصمود في وجه منافسات الأمراء ومؤامراتهم. وكذلك بقدر ما تقوى عصبية الأمير بقدر ما يتمكن من البروز على حساب الأمراء الآخرين وانتزاع السلطة من السلطان الحاكم، وهذه ظاهرة تاريخية انفرد بها التارخ المملوكي. وكان النزاع الذي يحصل بين هذه العصبيات سبباً في تعكير صفو الحياة الأمنية والاقتصادية والإدارية.

ويبدو أن هذه الروح التي مالت إلى الانعزال عن المجتمع، ولّدت في المماليك روحاً مستقلة قوامها الشجاعة وشدة البأس.

واتصف المماليك أيضاً بعدم عنايتهم بالوراثة. فكان الأمير الأقوى يخلف سيده على العرش، وغالباً كان يرث العرش ابن السلطان المتوفى، وهو طفل، فلا يلبث أن يخلعه أتابكه أو أمير آخر يكون قد تآمر عليه. وهناك استثناء حصل في بيت الناصر محمد.

اعتبر المماليك الحكم وقفاً عليهم، وملكاً لهم يتوارثونه أو يحصرونه في جنسهم، مما أدّى إلى استمرار حكمهم. وباعتبارهم أمة، نجد أن ما كمن في نفوسهم من التآمر بعضهم ضد البعض الآخر لا يحتاج إلى استدلال، خاصة في أواخر أيامهم، وإن ظهر من بينهم حكام صالحون يقدّرون الشرف، ويتحلون به، ويعظّمون الدين، ويعملون على تثبيته.

يدلنا هذا التطور على أن الانقلابات السياسية والعسكرية واغتصاب منصب السلطنة كان أمراً مألوفاً لدى الأمراء المماليك بحكم العرف السائد، وذلك في الأحوال التي يكون فيها السلطان ضعيفاً لا يستطيع أن يسوس الأمراء ويهيمن عليهم، أو التي يكون فيها السلطان صبياً لا يفقه أمور السلطنة، ولا يتمكن من استيعاب مشاكل الحكم.

لقد أسس المماليك دولة إسلامية مترامية الأطراف شملت مصر وبلاد الشام. وامتد حكمهم على مدى قرنين ونصف من الزمن، تخلّل هذه الفترة مراحل من

الجهاد الإسلامي للدفاع عن الدين والأرض ضد الأخطار التي هدّدت المنطقة من جانب الصليبيين والمغول والغرب الأوروبي أحياناً، وأحرزوا باسم الإسلام انتصارات باهرة، وما زالت أسماء مواقع عين جالوت، ومرج الصفّر، والمنصورة، وفارسكور، وأنطاكية، وطرابلس، وعكا، حيَّة في التاريخ تشهد لهم بالبطولة والشجاعة والفداء. وقد تحقَّقت هذه الانتصارات بفضل جيوشهم الأكثر إعداداً والأدق تنظيماً.

ومارس المماليك نشاطاً دينياً وعلمياً خصباً صحب انتقال الخلافة العباسية من بغداد إلى القاهرة، ظهر أثره في مصر وبلاد الشام، من خلال إحياء شعائر الدين، وإقامة المنشآت الدينية، واشتداد ظاهرة التصوف والزهد، والرغبة الجامحة في الإقبال على التعليم والتأليف والكتابة. ويُعتبر العصر المملوكي من أغزر العصور الإسلامية في حقل الكتابة، ومن أغناها في حقل التأليف ولا زالت آثاره المادية ظاهرة إلى اليوم.

فالدولة المملوكية، من أغنى الدول بحكامها الأقوياء أمثال بيبرس وقلاوون والناصر محمد الذين أسسوا دولة واسعة الأرجاء قضت على بقايا الصليبيين، وأوقفت الزحف المغولي على بلاد المسلمين، وخطب ودَّها ملوك أوروبا وآسيا، وانتقل في عهدها مقر الخلافة العباسية من بغداد إلى القاهرة، وطبعت البلاط المملوكي بنظام خاص لم يكن موجوداً من قبل، ونظِّمت الدواوين، وحدِّدت اختصاصات كبار الموظفين، وأسست أول جيش نظامي في مصر في العصور الوسطى، وحفل عهدها بقضاة ضربوا أروع الأمثال في الاعتداد بالرأي، وبمؤرخين أغنوا المكتبة الإسلامية بنتاجهم الغزير.

والعصر المملوكي هو العصر الذي أضحت فيه مصر وبلاد الشام مركزاً للتجارة العالمية، والطريق الرئيسي لتجارة الشرق، وبوابة العبور إلى أوروبا، الأمر الذي يجعلنا نفسر، في ضوء ذلك، تلك الثروة الواسعة التي تمتع بها المماليك، وذلك الثراء الضخم وما نتج عنه من مظاهر البذخ والترف والسعة والأبهة.

والواقع أن العصر المملوكي لم يكن عصراً عادياً من العصور الهادئة، وإنما هو عصر تجلَّت فيه حركة دائمة على مختلف الأصعدة؛ حروب في الخارج، وتوسع وانتصارات ترتب عليها تحصين الشرق الأدنى الإسلامي ضد اعتداءات المغيرين والمغتصبين، وحياة داخلية حافلة بالمنجزات الإنشائية والعمرانية والاقتصادية والثقافية والدينية.

وبوفاة المؤيد شيخ في عام (٨٢٤هـ/ ١٤٢١م) تنتهي الفترة الذهبية للعصر المملوكي لتبدأ فترة أخرى شهدت تراجعاً مملوكياً بفعل حالة التطور التي كان يمر بها المجتمع المصري من ناحية واشتداد النزاعات الداخلية في المجتمع المملوكي من ناحية ثانية، والوثبة الأوروبية نحو عصر جديد من التطور من ناحية ثالثة وتعاظم الدولة العثمانية من ناحية رابعة. وأخذت الدولة تشهد تنكُساً متزايداً في الوقت الذي تصاعد فيه نمو الدولة العثمانية التي نجحت أخيراً في القضاء عليها في عام (٦٢٣هـ/ ١٥١٧م).

والملفت للنظر، مع ما لعصر المماليك من أهمية كبرى في تاريخ مصر وبلاد الشام من ناحية، وتاريخ الشرق الأدنى من ناحية ثانية، وتاريخ العالم في العصور الوسطى من ناحية ثالثة، فإن المكتبة العربية ما زالت بحاجة إلى دراسة سياسية علمية شاملة تعالج تاريخ هذه الفترة، وذلك بفعل الانكباب المستمر على نشر المخطوطات وأمهات الكتب، بالإضافة إلى ظهور مفاهيم جديدة تتعلق بالظواهر العائدة لهذا العصر.

وهذا الذي دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع راجياً أن تسد هذه الدراسة المتواضعة فراغاً نحن بأمسِّ الحاجة إلى ملئه. فحرصت على إعطاء القارئ العربي صورة متكاملة للعصر المملوكي الذي ابتدأ في عام ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م وانتهى في عام ١٥١٧/٩٢٣م.

وسيجد القارئ، في ثنايا هذا البحث معلومات خاصة بالإمارات والأسر الآسيوية المجاورة مثل أسر: تيمورلنك وعثمان والتركمان وبني ذي القدر وقرمان وأشراف مكة، بالإضافة إلى علاقات سلاطين المماليك برودس وقبرص والبرتغال والبندقية والبابوية وبعض ممالك أوروبا الأخرى. ولما كانت أسرة المماليك تسير في خطوات صلاح الدين الأيوبي وخلفائه، بفعل أنها نشأت في أحضان الأيوبيين، فقد كانت لها علاقة مباشرة بالأيام الأخيرة للحروب الصليبية.

ولا يعني هذا البحث دراسة أوضاع هذه الشعوب وأحوالها، إلا بما يتصل بهذا الغرض وحده.

وقد حاولت جهدي أن يكون هذا البحث موضوعياً شاملاً لأدق التفاصيل التي لا غنى عنها لاكتمال عناصر البحث العلمي.

ومما لا شك فيه بأن الغاية الرئيسية من دراسة التاريخ هي العبرة، واستخلاص الدروس للإفادة منها، وإنَّ واجب المؤرخ أن يقدم للحاضر تجارب الماضي للاستفادة منها في المستقبل.

استندت في هذه الدراسة على مصادر ومراجع مهمة ومتنوعة لمؤرخين عاصروا الأحداث مثل أبي الفداء والنويري والمقريزي وابن تغري بردي وابن إياس وغيرهم.

والواقع أن لكتابات المقريزي مكانتها العظيمة من الاحترام، وتمتاز سجلات حوادث الأزمنة السابقة بأنها نتيجة بحث مجهود وتدقيق تاريخي، أما أحداث زمانه فكان فيها شاهد عيان.

والحقيقة أن مؤرخنا لم يقتصر على تدوين الأحداث السياسية، بل تعداها إلى الأوضاع الاجتماعية التي كان يعاني منها المجتمع المصري، فأعطانا صورة فريدة، صادقة لأمراض العصر.

أما ابن تغري بردي، فقد عاش بعد المقريزي بثلاثين عاماً تقريباً، وقد أدّى دوراً هاماً في تدوين الأحداث التي وقعت للسلاطين الذين عاصرهم.

وهو باعتباره مؤرخاً مكثراً، حاد الذكاء، يوثق به كثيراً، واتصف بميزة خاصة هي استمراره بعد المقريزي في تتمة تاريخه، وقد كان مقرَّباً لدى البلاط المملوكي ومحبَّباً لبيت الملك، فهو عالم ومؤرخ معاصر.

أما ابن إياس، فهو الكاتب العمدة الذي كان اعتمادنا عليه في تاريخ الفترة الأخيرة لأسرة المماليك. وبما أنه عاش بعد سقوطها، فإن كتابه يمدنا بمعلومات قيِّمة عن عصر تعوزنا فيه الكتب الأخرى.

ليس هنا مجال الاسترسال في الكلام حول كتابات مؤرخي العصر المملوكي، على كثرتهم، والذي يُعتبر الواحد منهم علماً في فن الكتابة التاريخية والأدبية والموسوعية، وإنما ذكرت هؤلاء الثلاثة على سبيل المثال لا الحصر.

أما تشكيل الموضوعات التي يراها القارئ بعناوينها، فقد قسمتها إلى قسمين رئيسيين:

خصصت القسم الأول لتدوين تاريخ دولة المماليك البحرية أو الأولى، وقسمته بدوره إلى ثلاثة أبواب:

تضمن الباب الأول، وهو عهد قيام الدولة، أربعة فصول، بحثت فيها أصل المماليك البحرية وقيام دولتهم، وأوضاعهم الداخلية والخارجية حتى آخر عهد السلطان قطز.

وشمل الباب الثاني، وهو عهد الظاهر بيبرس، ثلاثة فصول، عالجت من خلالها أوضاع الدولة الداخلية وسياسة حكامها الخارجية حتى آخر عهد السلطان سلامش.

واحتوى الباب الثالث، وهو عهد السلطان قلاوون وأولاده، خمسة فصول، بحثت فيها أوضاع الدولة الداخلية وسياستها الخارجية التي بلغت الذروة في القوة والمنعة، وخصصت الفصل الأخير لأحداث تدهور الدولة وسقوطها.

وخصَّصت القسم الثاني لتدوين تاريخ دولة المماليك البرجية أو الثانية، وقسمته بدوره إلى ثلاثة أبواب:

تضمن الباب الأول، وهو عهد التأسيس، فصلين بحثت فيهما أصل المماليك الجراكسة أو البرجية وقيام دولتهم.

واشتمل الباب الثاني، وهو عهد برقوق وخلفائه حتى آخر عهد السلطان المؤيد شيخ المحمودي، على ثلاثة فصول عالجت من خلالها أوضاع الدولة الداخلية وعلاقاتها الخارجية.

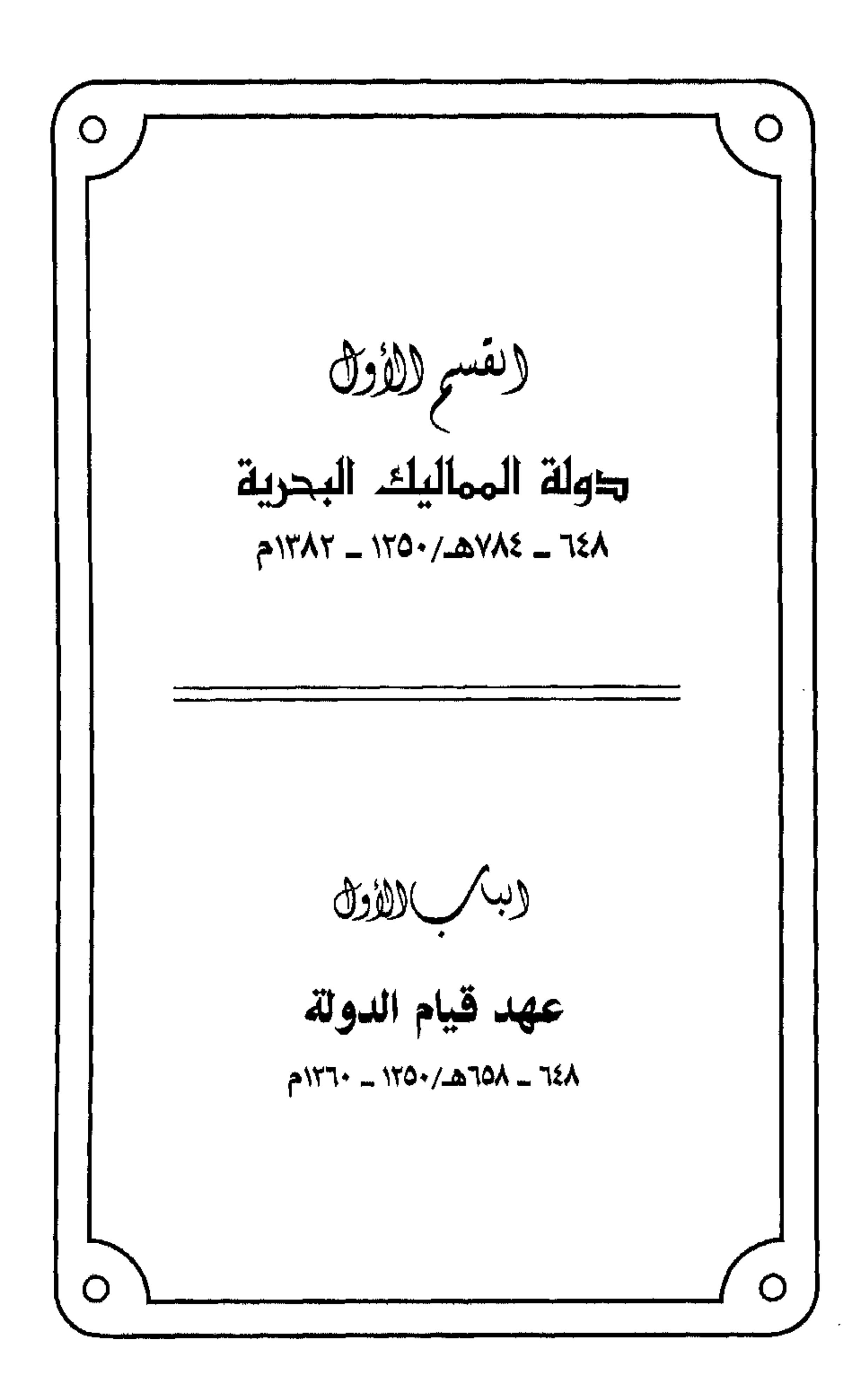
واحتوى الباب الثالث، وهو العهد الذي شهد تدهور الدولة وتراجعها، ومن ثم سقوطها، وبالتالي زوال العصر المملوكي، وقد تضمن أربعة فصول.

وأنا على ثقة بأن القارئ سيجد في هذه الدراسة متعة وفائدة كما سيلمس فيها حياداً وتجرداً في معالجة ما حدث.

والله أسأل أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم وأن ينفع بها القارئ العربي والمسلم، إنه سميع مجيب.

بيروت في ١/ ٥/ ١٩٩٧

د. محمد سهيل طقوش



القسم الأول

دولة المماليك البحرية

٦٤٨ ـ ٧٨٤هـ/١٢٥٠ ـ ١٣٨٢م

الباب الأول

عهد قيام الدولة

٦٤٨ ـ ٦٥٨هـ/١٢٥٠ ـ ١٢٦٠م

الفَصْلُ الأوَّل

المماليك: أصلهم ــ تنامي قوتهم في العالم الإسلامي

أصل المماليك

عندما يتفحص الباحث تاريخ الشرق الأدنى، منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي حتى مطلع العصور الحديثة، يلاحظ المدى الذي تأثر به هذا التاريخ بحركات المماليك، ويلمس في الوقت نفسه، كيف نعمت هذه المنطقة، أو عانت، عقب تمكُّنهم في مصر وبلاد الشام.

وإذا ما تفحصنا أحداث التاريخ في مصر وبلاد الشام في الفترة المشار إليها، نلاحظ أنها تأثرت بالدور الذي أدَّاه المماليك الذين قدموا إليها نتيجة السبي في الحروب أو الشراء.

وظل توافد هؤلاء إلى مصر، بشكل خاص لا ينقطع، منذ العصور العباسية المتأخرة. وقد أتاحت لهم التطورات نوعاً من الهيمنة العسكرية والسياسية، حيث كان من العسير عليهم ألا يتدخلوا في شؤون الإمارات الإسلامية، ليخطُّوا لهم طريقاً ونهجاً خاصاً في الحكم، ويتركوا بصمات واضحة في تاريخ منطقة الشرق الأدنى بشكل عام وتاريخ مصر وبلاد الشام بشكل خاص.

المملوك، جمعه مماليك، هو العبد الذي سُبي ولم يُملك أبواه، والعبد القن هو الذي مُلِكَ هو وأبواه[1]. والمملوك عبد يُباع ويُشرى[2]. ولم تلبث التسمية أن اتخذت مدلولاً اصطلاحياً خاصاً في التاريخ الإسلامي، إذ اقتصرت، منذ عهد الخليفة العباسي المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨هـ/ ٨١٣ ـ ٨٣٣م)، ثم المعتصم (٢١٨ ـ ٢٢٧هـ/ ٨٣٣ ـ ٨٤٢م) على فئة من الرقيق الأبيض، كان الخلفاء وكبار القادة والولاة في دولة الخلافة العباسية، يشترونهم من أسواق النخاسة البيضاء لاستخدامهم كفرق عسكرية خاصة، بهدف الاعتماد عليهم في تدعيم نفوذهم.

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، ج١٠، ص٤٩٣.

(٢) العبادي، أحمد مختار: قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، ص١١.

وأضحى المملوك، مع مرور الوقت، الأداة العسكرية الوحيدة في بعض الدول الإسلامية مثل دولة المماليك التي قامت في مصر والشام. وكان مصدرهم، آنذاك، بلاد ما وراء النهر. واشتهرت مدن سمرقند، وفرغانة، وأشروسنة، والشاش، وخوارزم، بأنها المصادر الرئيسية لتصدير الرقيق الأبيض ذوي الأصول التركية، وتمّ ذلك بإحدى الطرق الثلاث:

١ ـ الشراء.

٢ ـ الأسر في الحروب.

٣ ـ الهدايا التي كان يؤديها ولاة أقاليم بلاد ما وراء النهر على شكل رقيق إلى الخليفة.

ومن ثمّ أضحت بلاد ما وراء النهر مصدراً هاماً للرقيق التركي.

المماليك في العالم الإسلامي حتى آخر العهد الفاطمي

يبدو أن الخليفة العباسي المعتصم هو أول خليفة اعتمد، بشكل أساسي، على العنصر التركي، نظراً لمقدرتهم القتالية المميزة، حتى أضحى الحرس التركي يمثل دعامة من دعائم الخلافة أيام حكمه، فاقتناهم منذ أن كان أميراً. فكان يُرسل سنوياً من يشتري له منهم، حتى اجتمع له في أيام المأمون زهاء ثلاثة آلاف[1].

ثم تولى الخلافة في ظل ظروف من الصراع العنيف بين العرب من ناحية والفرس من ناحية أخرى بالإضافة إلى اختلال في التوازنات بين العناصر التي تكونت منها دولة الخلافة العباسية.

فقد ساءت العلاقات بين العباسيين والخراسانيين منذ انتقال المأمون من مرو إلى بغداد، واستحال التوفيق بين مصالح الطرفين، فبدأت ثقة المعتصم تضعف في العنصر الفارسي.

ومن جهة أخرى، لم يركن المعتصم إلى العنصر العربي، ولم يثق بالعرب، نظراً لكثرة تقلبهم، واضطرابهم، وقيامهم ضد الخلفاء، بالإضافة إلى أن هؤلاء فقدوا كثيراً من مقومات قوتهم السياسية والعسكرية في ذلك الوقت، فأضحوا أقل خطورة وأضعف شأناً.

حملت هذه المعطيات، الخليفة المعتصم على أن يُوكل أمر سلامته

---

(١) اليعقوبي: كتاب البلدان، ص٢٣.

الشخصية إلى فرقة من العنصر التركي. وقد توافقت طباعه النفسية، وصفاته الجسدية، من حيث القوة والشجاعة، ومتانة الجسم؛ مع صفات الأتراك كأمة بربرية محاربة شديدة البأس. وأضحى لهذا العنصر أثر كبير في الحياة السياسية والاجتماعية بالرغم من أن الأتراك لم يكونوا أهل حضارة عريقة.

ومهما يكن من أمر، فقد استكثر المعتصم من شراء الأتراك بهدف الحد من النفوذين العربي والفارسي، مدركاً في الوقت نفسه أهميتهم في التواجد إلى جانبه، حتى بلغت عدتهم ثمانية آلاف مملوك، وقيل ثمانية عشر ألفاً[1]. وخصَّهم بالنفوذ، وقلَّدهم قيادة الجيوش، ومكَّنهم في الأرض، وجعل لهم مركزاً متفوقاً في مجال السياسة.

وجاء الأتراك إلى بغداد حاملين معهم صفاتهم البدوية، من خشونة في الطبع، وبداوة في الحياة، وقوة في البدن، ومراناً على الفروسية والقتال. وقد تجلَّى هذا في معاملتهم للناس، حتى آذوا أهل بغداد وضايقوهم، فكرههم الناس، وقتلوا بعضاً منهم. ثم بلغ ضيق أهل بغداد بهم حداً تجاوز الاحتمال، فشكوهم إلى المعصتم، وتهددوه بالدعاء عليه في صلاتهم فتحرَّج[2]. فاضطر إلى إخراجهم من بغداد، وبنى لهم مدينة سامراء وأسكنهم فيها[3].

وسرعان ما نمت قوتهم، فأخذوا يتدخلون في شؤون الخلافة، حتى أمست دولة الخلافة العباسية في أيديهم، يفعلون ما يريدون، يعزلون خليفة ويولون آخر، حتى إن بعض الخلفاء قُتِلوا نتيجة مؤامراتهم[4].

ومع مرور الوقت، بدأ هؤلاء الأتراك يتجهون إلى تكوين كيان خاص بهم سواء في كنف الخلافة أو منفصلاً عنها، كما طمع بعضهم في الاستئثار بشؤون الحكم في العاصمة حين أدركوا أن الخلافة لا يمكنها الاستغناء عن خدماتهم.

ونذكر من بين الشخصيات التركية التي برزت في الحياة السياسية والعسكرية: الأفشين، أشناس، إيتاخ، وصيف، سيما الدمشقي وغيرهم، وقد خدموا دولة الخلافة العباسية، وساندوها في حروبها الداخلية، ضد الحركات

---

(١) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٢، ص٢٣٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٣، ص٤٦٦ ـ ٤٦٧.

(٤) قتل الأتراك عدداً من الخلفاء العباسيين نذكر منهم: المتوكل (٢٤٧هـ/ ٨٦١م)، والمنتصر (٢٤٨هـ/ ٨٦٢م)، والمستعين (٢٥٢هـ/ ٨٦٦م).

المناهضة التي نشبت في أجزائها المختلفة، وفي حروبها الخارجية ضد الأمبراطورية البيزنطية.

ونتيجة شعورهم بأهميتهم، أخذوا يزيدون من تدخلهم في شؤون الخلافة، حتى تمكنوا من تثبيت أقدامهم في الحكم. ويصف ابن طباطبا وضع دولة الخلافة العباسية في عهد تسلط الأتراك منذ مقتل المتوكل (٢٣٢ ـ ٢٤٧هـ/ ٨٤٧ ـ ٨٦١م) بقوله: «واستضعفوا الخلفاء، فكان الخليفة في أيديهم كالأسير، إن شاؤوا أبقوه، وإن شاؤوا خلعوه، وإن شاؤوا قتلوه»[(١)].

والواقع أن استخدام العنصر التركي في الوظائف الكبرى في دولة الخلافة العباسية يرجع إلى ما قبل عهد المعتصم. ففي أوائل عهد الدولة استخدم الخليفة العباسي المهدي (١٥٨ ـ ١٦٩هـ/ ٧٧٥ ـ ٧٨٥م) يحيى بن داود الخرسي على إمارة مصر في عام (١٦٢هـ/٧٧٨م) وهو مملوك تركي[(٢)]. ويذكر الطبري أن طرسوس عُمِّرت على يد أبي سليم فرج الخادم التركي في عام (١٧٠هـ/ ٧٨٦م)[(٣)].

وأضحى العنصر التركي ركناً هاماً في المجتمع الإسلامي منذ العصر العباسي الثاني (٢٣٢ ـ ٣٣٤هـ/ ٨٤٧ ـ ٩٤٦م)، فقامت الدويلات المستقلة ذات الأصول التركية والفارسية في كنف دولة الخلافة العباسية بعد أن دبَّ فيها الضعف، وغدا الأتراك وسيلة الخلفاء للقضاء على هذه الحركات الاستقلالية، خاصة عمّال الأطراف الذين استقلوا بولاياتهم.

واستخدم الصفّاريون، الذين أسسوا دولة مستقلة لهم في المشرق الإسلامي (٢٥٤ ـ ٢٩٨هـ/ ٨٦٨ ـ ٩١١م)[(٤)]، خاصة عمرو بن الليث الصفاري، العنصر التركي، وقد اشترى هذا الأمير الصغار من الترك فدرَّبهم وأنشأ منهم فرقة خاصة لحرسه، كما أهدى كثيراً منهم لقادته وولاته، بهدف اتخاذهم عيوناً له يمدونه سراً بالمعلومات والأخبار عن تصرفهم في حكم الولايات الخاضعة له[(٥)].

وعكف السامانيون ذوو الأصول الفارسية[(٦)]، على استخدام الأتراك في

---

(١) الفخري: في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، ص٢٢٠.
(٢) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، جـ٨، ص١٤٣. ابن تغري بردي: جـ٢، ص٤٤.
(٣) الطبري: المصدر نفسه، ص٢٣٤.
(٤) راجع فيما يتعلق بالدولة الصفارية: إقبال، عباس: تاريخ إيران بعد الإسلام، ص٩٧ ـ ١٣٢.
(٥) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، جـ٦، ص٩٦.
(٦) راجع فيما يتعلق بالدولة السامانية: إقبال، مرجع سابق، ص١٣٣ ـ ١٦٧.

جيوشهم منذ عام (٣٠٠هـ/ ٩١٢م)، فأكثروا من شرائهم، وبالغوا في الاعتماد عليهم في الجيش والإدارة. وقد برز من بينهم الأمير ألبتكين الذي أسس دولة تركية خاصة به في عام (٣٨٤هـ/ ٩٩٤م) هي الدولة الغزنوية(١).

أما في مصر، فقد استخدم الطولونيون، المماليك الأتراك بشكل واسع، واعتمدوا عليهم في قيام دولتهم واستمرارها (٢٥٤ ـ ٢٩٢هـ/ ٨٦٨ ـ ٩٠٥م). فقد طمع أحمد بن طولون، التركي الأصل(٢) بالاستقلال في حكم مصر، بعد أن عيَّنه الخليفة المعتمد (٢٥٦ ـ ٢٧٩هـ/ ٨٧٠ ـ ٨٩٢م) في عام (٢٦٣هـ/ ٨٧٧م) والياً عليها، وأضحت جميع أعمالها الإدارية والقضائية والعسكرية والمالية بيده(٣).

ويبدو أن أحمد بن طولون كان ذا نزعات استقلالية، وحتى يحقِّق رغبته بالاستقلال في حكم مصر؛ رأى أن يدعم سلطته بجيش مملوكي من الأتراك من بني جنسه بالإضافة إلى العنصر الديلمي(٤)، وقد بلغ تعداد هذا الجيش ما يزيد على أربعة وعشرين ألف غلام تركي(٥).

ومنذ ذلك الوقت، أضحى جند مصر وولاتها من المماليك الأتراك. والجدير بالذكر أن كثيراً ممن دخل في الجيش الطولوني من هؤلاء قد تحرروا فيما بعد. إذ عمد ابن طولون إلى تحرير أعداد كثيرة من جنوده لينشئ منهم جيشاً خاصاً. وأضحت هذه العادة سنَّة متبعة في عهود خلفائه(٦).

وقد نهجت الدولة الأخشيدية (٣٢٣ ـ ٣٥٨هـ/ ٩٣٥ ـ ٩٦٩م)، التي خلفت

---

(١) لقد عهد عبد الملك بن نوح الساماني في عام (٣٤٩هـ/ ٩٦٠م) إلى مملوكه ألبتكين حكم ولاية خراسان. فذهب إليها في جيش من مماليكه الأتراك يبلغ تعدادهم الألفين والسبعماية تقريباً، وفيهم مملوكه سبكتكين والد السلطان محمود الغزنوي، الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للدولة الغزنوية. راجع فيما يتعلق بتاريخ الغزنويين: إقبال، مرجع سابق، ص١٦٩ ـ ٢٠٨.

(٢) كان طولون، والد أحمد، أحد الأتراك الذين كان يرسلهم الولاة من بلاد ما وراء النهر إلى الخلفاء العباسيين، وقد أهدي إلى الخليفة العباسي المأمون.

(٣) ابن الأثير: ج٥، ص٣٣٩.

(٤) الديلم: هو الجزء الجبلي من جيلان، وتسكنه قبيلة تعرف أيضاً بالديلم. يحده من الشمال جيلان نفسها، ومن الشرق طبرستان أو مازندران، ومن الغرب أذربيجان وبلاد الران، ومن الجنوب نواحي قزوين وطرم وجزء من الري. وينتسب ملوك الديلم إلى أسرة جستان. وكانوا وثنيين قبل أن يدخلوا في الإسلام، وكانوا يمدون الخلفاء العباسيين بالجنود المرتزقة. راجع دائرة المعارف الإسلامية: ج٩، ص٣٦٧.

(٥) المقريزي: الخطط، ج١، ص١٦٨. ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور: ج١، قسم ١، ص١٦٢.

(٦) العبّادي: مرجع سابق، ص٦٧.

الدولة الطولونية في حكم مصر، نهج هذه الدولة الأخيرة في الاعتماد على المماليك. وقد بلغ تعداد مماليك محمد بن طغج الأخشيدي، مؤسس الدولة الأخشيدية، نحو ثمانية آلاف مملوك من الأتراك والديلم، وأنه كان ينام بحراسة ألف مملوك[1].

ولما استولى الفاطميون على مصر في عام (٣٥٨هـ/ ٩٦٩م) بعد قيام دولتهم في شمالي أفريقيا، اعتمد خلفاؤهم الأوائل، منذ أيام المعز (٣٤١ ـ ٣٦٥هـ/ ٩٥٢ ـ ٩٧٥م) على عدة عناصر تركية وسودانية وبربرية وصقلبية[2].

واستخدم الخليفة الفاطمي العزيز (٣٦٥ ـ ٣٨٦هـ/ ٩٧٥ ـ ٩٩٦م) الأتراك في الوظائف العامة والقيادية في الدولة، وفضَّلهم على غيرهم من العناصر الأخرى. فولّى مملوكه منجوتكين التركي قيادة الجيش، كما ولاّه الشام[3]، مما أثار عوامل الحسد والبغضاء بينهم وبين العناصر الأخرى، وظهر أثر ذلك واضحاً في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله (٣٨٦ ـ ٤١١هـ/ ٩٩٦ ـ ١٠٢٠م) الذي استكثر من شراء السودان للحد من نفوذ الفريقين.

ثم نشط العنصر التركي مرة أخرى في عهد الخليفة الظاهر (٤١١ ـ ٤٢٧هـ/ ١٠٢٠ ـ ١٠٣٦م) لميله إلى الأتراك، حتى أضحت قيادة الجيوش في يد المملوك التركي الأصل منصور أنوشتكين. وقد ولاّه الظاهر دمشق في عام (٤١٩هـ/ ١٠٢٨م)[4].

واعتمد الفاطميون، منذ عهد المستنصر (٤٢٧ ـ ٤٨٧هـ/ ١٠٣٦ ـ ١٠٩٤م) على عناصر مختلفة، وقد استكثر هذا الخليفة من شراء العبيد السود لأن أمه كانت أمة سوداء[5]. وظل هذا العنصر عماد الدولة الفاطمية حتى زوالها[6].

واهتم الفاطميون بتربية صغار مماليكهم وفق نظام خاص، وهم أول من وضع نظاماً منهجياً في تربية المماليك في مصر[7].

---

(١) ابن تغري بردي: جـ٣، ص٢٥٦.

(٢) كلمة صقلب فرنسية قديمة، ومعناها عبد أو رقيق. وهي التسمية التي أطلقها الجغرافيون العرب في العصور الوسطى على الشعوب السلافية عامة، لأن الجرمان دأبوا على سبي تلك الشعوب السلافية، وبيع رجالها ونسائها وأطفالها إلى عرب إسبانيا، لذا أطلق العرب عليهم اسم الصقالبة، راجع العبادي، ص٣٥.
راجع فيما يتعلق بترتيب الجند في عهد الخليفة المستنصر: ناصر خسرو: سفر نامة، ص٩٤.

(٣) ابن تغري بردي: جـ٤، ص١١٧.

(٤) ابن تغري بردي: جـ٥، ص١٧ ـ ١٩.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) العبادي: مرجع سابق، ص٦٩.

(٧) المرجع نفسه: ص٧٠.

تَمَكُّن المماليك الأتراك في مصر

قامت الدولة الأيوبية في مصر في عام (٥٦٧هـ/ ١١٧١م) على أنقاض الدولة الفاطمية لتفتح صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأدنى والمماليك معاً.

والجدير بالذكر أن هذه الدولة كردية الأصل، لكنها نمت في أحضان الدولة السلجوقية التركية ومماليكها ونقلت عنها الكثير من عاداتها وأنظمتها التركية المشرقية[١].

والمعروف أن السلاجقة اعتمدوا منذ نشأتهم المبكرة على المماليك من الترك، وتربَّى هؤلاء في البلاط السلجوقي على مقربة من السلاطين السلاجقة وأمرائهم[٢]. فكانوا يُجلَبون صغار السن من بلاد القبجاق[٣]، ثم يُربَّون على أساس النظام المملوكي ـ الساماني الذي وضعه الوزير السلجوقي نظام الملك وفصَّله في كتابه سياسة نامة[٤]، ثم يتم إدخالهم في خدمة القصور السلطانية، والدوائر الحكومية.

والواقع أن نظام الملك هو أول من أقطع الإقطاعات للمماليك الأتراك بهدف الحفاظ على استمرارية الدولة نتيجة اعتناء المقطَعين بإقطاعاتهم، وحذا السلاطين حذوه، فمنحوا قادتهم من المماليك القلاع والمدن مقابل تقديم الخدمات العسكرية وقت الحرب وتولي شؤون تربية أبنائهم وتأديبهم. وقد دعي هؤلاء الأمراء بالأتابكة[٥].

وسرعان ما اشتد نفوذ الأتابكة، وقوي ساعدهم، فانتهزوا فرصة ضعف السلاجقة واستقلوا بإقطاعاتهم مشكلين ظاهرة قيام دول منفصلة على حسابهم،

---

(١) العبادي: ص٧٣. (٢) Lane - pool: Salah El Din: p15

(٣) بلاد القفجاق أو القبجاق أو القبشاك، إقليم في حوض نهر الفولغا في الجنوب الشرقي من بلاد الروسيا، السابقة، وشمالي البحر الأسود والقوقاز، وسكانها من أصل تركي، اشتهروا بالبداوة والفروسية، وتعتبر بلادهم مركزاً مهماً لتجارة الرقيق الأبيض من الترك. راجع القلقشندي، أبو العباس أحمد، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج٤، ص٤٥٨.

(٤) العبادي، ص٧٤.

(٥) الأتابك: كلمة تركية مؤلفة من كلمتين أتا بمعنى الأب وبك بمعنى الأمير، ومعناها مربي الأمير. وكان السلاطين السلاجقة يعهدون بتربية أبنائهم إلى المقربين منهم من المماليك الأتراك الذين ترعرعوا في كنفهم. وإذا عيَّن السلطان أحد أبنائه على مدينة من المدن أو ولاية من الولايات، أرسل معه هذا التركي المربي ليعاونه في شؤون الحكم، ويسدي إليه النصح، ثم جاء الوقت الذي سيطر فيه الأتابك على الأمير السلجوقي وتحكَّم في ولايته.

دارت في فلك دولة الخلافة العباسية، وعُرفت بالدول الأتابكية، أشهرها أتابكيات: كيفا وماردين ودمشق ودانشمند والموصل والجزيرة وأذربيجان.

واشتهر الأتابك عماد الدين زنكي، مؤسس أتابكيات الموصل وحلب وديار ربيعة ومضر، في أوائل القرن الثاني عشر الميلادي، وهو ابن قسيم الدولة آق سنقر الحاجب الذي بدأ حياته مملوكاً للسلطان السلجوقي ملكشاه[١].

ثم برز صلاح الدين الأيوبي، الكردي الأصل، عن طريق نور الدين محمود ابن عماد الدين زنكي، بعد أن ارتبط تاريخ أسرته بأسرة الزنكيين نتيجة تولي والده نجم الدين أيوب حاكمية بعلبك من قبل عماد الدين زنكي. والجدير بالذكر أن أفراد هذه الأسرة الأيوبية كانوا أحراراً، ولم يجر على أحد منهم رق[٢].

وعندما قرَّر نور الدين محمود بن زنكي أن يرسل حملة إلى مصر، في عام (٥٥٩هـ/ ١١٦٤م)، للحؤول دون احتلالها من قِبَل مملكة بيت المقدس الصليبية اختار القائد الأيوبي أسد الدين شيركوه لقيادتها، وقد اصطحب معه ابن أخيه صلاح الدين.

والواقع أن الجيش الذي قاده أسد الدين إلى مصر، تألف في غالبيته من المماليك والأمراء النورية بالإضافة إلى فرقة من المماليك الأسدية[٣].

استفاد صلاح الدين من التجربة العسكرية التي اكتسبها من أسد الدين، وساعدته الظروف السياسية التي استجدَّت بعد فشل الصليبيين في الاستيلاء على مصر[٤]، ووفاة عمه في عام (٥٦٤هـ/ ١١٦٩م)، ليتولى وزارة مصر من قِبَلِ الخليفة الفاطمي العاضد (٥٥٥ ـ ٥٦٧هـ/ ١١٦٠ ـ ١١٧١م) بمساعدة المماليك الأسدية[٥].

ويبدو أن صلاح الدين كان ذا نزعات استقلالية، فراودته فكرة تأسيس دولة أيوبية في مصر. فأخذ يعمل على إسقاط الدولة الفاطمية ومحو آثار معالمها خاصة وأنها باتت تعيش أواخر أيامها بعد أن دبَّ الضعف في أوصالها بفعل تنازع الأمراء على منصب الوزارة. فقضى على الفرق العسكرية الفاطمية من العبيد والأرمن،

---

(١) أبو شامة: كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، جـ١، ص٢٤ ـ ٢٧.
(٢) ابن تغري بردي: جـ٦، ص٣ ـ ٤.
(٣) أبو شامة: جـ١، ص١٥٥. المماليك الأسدية نسبة إلى أسد الدين شيركوه.
(٤) تكررت محاولات الصليبيين، بقيادة عموري الأول ملك بيت المقدس، للاستيلاء على مصر ثلاث مرات: (٥٥٩هـ/ ١١٦٤م)، (٥٦٢هـ/ ١١٦٧م)، (٥٦٣هـ/ ١١٦٨م).
(٥) ابن الأثير: جـ٩، ص١٠٢.

وأنشأ لنفسه جيشاً خاصاً عماده المماليك الأسدية والأحرار الأكراد، الذين كانوا في خدمته، بالإضافة إلى المماليك الأتراك الذين اشتراهم لنفسه وسماهم الصلاحية أو الناصرية[١].

ثم حدث أن توفي الخليفة الفاطمي العاضد في (شهر محرم عام ٥٦٧هـ/ شهر أيلول عام ١١٧١م)، وزالت بوفاته دولة الخلافة الفاطمية. وكان صلاح الدين قد قطع الخطبة له قبل ثلاثة أيام من وفاته بناءً على إلحاح نور الدين، وخطب للخليفة العباسي المستضيء[٢].

وشاءت الأقدار أن يموت كل من نور الدين محمود الذي كان على جفاء مع صلاح الدين بفعل نظرة كل منهما إلى الواقع السياسي تجاه الصليبيين والدولة الفاطمية، وعموري ملك بيت المقدس الطامع في مصر، في العام نفسه (٥٦٩هـ/ ١١٧٤م)، مما منحه فرصة لحرية التحرك. فقد ترك نور الدين وراءه في الحكم طفلاً في الحادية عشرة من عمره هو الملك الصالح إسماعيل، فخشي صلاح الدين من أن تؤول الأمور إلى الوصي عليه، واعتبر نفسه أحق بالوصاية، كما دبّت الخلافات الداخلية بين الصليبيين بشأن وراثة عرش مملكة بيت المقدس[٣].

وكان باستطاعة صلاح الدين، بفضل الإمكانيات التي توفرت له في مصر، أن يبقى فيها ويحارب الصليبيين، لكنه فضّل تحقيق وحدة الصف الإسلامي قبل مواجهتهم، لذلك توجه إلى بلاد الشام لضمها فعلياً إلى مصر.

ونجح صلاح الدين، بعد خمسة عشر عاماً من العمل المتواصل، أن يوحد المسلمين، ويجمع شمل الأجزاء المتفرقة، ويكوّن جبهة إسلامية متحدة، أتاحت له أن يصطدم بالصليبيين ويتغلب عليهم، ويسترجع منهم بيت المقدس وبعض المدن الساحلية.

واشتركت فئات المماليك الأسدية والصلاحية والعادلية[٤] في مختلف المعارك التي خاضها ضد الأمراء المسلمين بهدف تحقيق الوحدة الإسلامية وضد الصليبيين بهدف طردهم من المناطق الإسلامية.

---

(١) المماليك الصلاحية نسبة إلى اسمه، والمماليك الناصرية نسبة إلى اللقب الذي منحه إياه الخليفة الفاطمي العاضد حين تولى الوزارة. راجع أبو شامة: جـ٢، ص٢٢٩.

(٢) ابن واصل: مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، جـ١، ص٢٠٠.

(٣) المصدر نفسه: جـ٢، ص٧، ١٨.

(٤) المماليك العادلية نسبة إلى الملك العادل، شقيق صلاح الدين.

والواقع أن المماليك بلغوا في هذه المرحلة مبلغاً من القوة، مما دفع صلاح الدين إلى استشارتهم والنزول عند إرادتهم في كثير من الأحيان. وازداد عددهم في مصر وبلاد الشام بعد وفاة صلاح الدين في عام (٥٨٩هـ/١١٩٣م) بشكل ملفت، وبرزوا على أثر اشتداد التنافس والصراع بين ورثته من أبنائه وإخوته وأبناء إخوته الذين اقتسموا فيما بينهم الإرث الأيوبي[١].

والواقع أن أحداث الخلافات والمنازعات الداخلية بين أبناء البيت الأيوبي؛ تملأ معظم تاريخ الدولة الأيوبية بعد وفاة صلاح الدين حيث قامت الحروب بينهم.

في ظل هذه النزاعات، والفوضى التي عمَّت العلاقات بين مختلف المناطق الإسلامية كان لا بد لكل أمير من أن يُنشئ لنفسه قوة خاصة يعتمد عليها في للاحتفاظ بإمارته، أو لتحقيق طموحاته ومطامعه، على حساب الأمراء الآخرين، ولم تكن هذه القوة سوى المماليك، فأكثر هؤلاء الأمراء من شرائهم وأنشؤوهم تنشئة عسكرية خاصة، ليكونوا سنداً لهم.

وهكذا شهدت فترة السنوات الأخيرة من القرن الثاني عشر الميلادي، والسنوات الأولى من القرن الثالث عشر الميلادي ازدياد نفوذ المماليك في مختلف الإمارات الإسلامية في الشرق الأدنى، ومنها مصر، وسرعان ما أضحى لهم من النفوذ ما كان له تأثير قوي في مجرى الأحداث التي تعرضت لها المنطقة.

إذ لم تمضِ سنوات ذات عدد حتى دبَّ الخلاف بين أبناء صلاح الدين، فاستغل عمهم العادل هذه الفرصة ليعيد توحيد الدولة الأيوبية. وعندما حاول ضم مصر إلى أملاكه خشي المماليك الأسدية والصالحية من سطوته، فتدخلوا حتى يحولوا بينه وبين ما يبتغي، فناصروا العزيز ابن صلاح الدين، ملك مصر، كما ساندوا ابنه المنصور الذي خلفه في عام (٥٩٥هـ/١١٩٨م) وكان صغيراً، ثم استدعوا الملك الأفضل من حوران وسلموه مقاليد الأمور[٢].

---

(١) كان صلاح الدين قد قسَّم المناطق التي يسيطر عليها على الشكل التالي: يتولى ابنه العزيز عثمان حكم مصر، وابنه الأفضل نور الدين حكم دمشق، وابنه الظاهر غازي حكم حلب. أما بقية الأمراء فقد حصلوا على إقطاعات صغيرة كانت تابعة لسلطة هؤلاء الأبناء. فتولى أخو صلاح الدين الأصغر، العادل سيف الدين، حكم الشوبك والكرك والبلقاء وبعض جهات مصر، وحكم أخوه الثاني طغتكين بلاد اليمن. أما أبناء إخوة صلاح الدين، فقد حكم المظفر تقي الدين عمر حماة، ثم تولاها بعد وفاته في عام (٥٨٧هـ/٩٩١م) ابنه المنصور تقي الدين، وتولى الأمجد بن تورانشاه حكم بعلبك، وتولى مجاهد بن ناصر الدين شيركوه حكم حمص.

(٢) المقريزي: السلوك، جـ١، ص١٤٦ ـ ١٤٧، أبو شامة: جـ٢، ص٢٣٥.

لكن العادل استغل ما بين الطائفتين المملوكيتين من تنافس، واستطاع بالدهاء أن يستميل الأسدية إلى جانبه، باستثناء الأمير بهاء الدين قراقوش الأسدي الذي ظل مخلصاً لملك مصر[1].

وظل الخلاف بينهما مستمراً، باستمرار النزاع بين الملوك الأيوبيين، حتى انتصر الملك العادل في عام (٥٩٧هـ/ ١٢٠٠م) وأصبح سلطاناً على مصر فضلاً عن احتفاظه بإمارة دمشق وأملاكه بأعمال الجزيرة[2].

وهكذا أعاد العادل توحيد مصر والشام، وأضحى جميع الأمراء الأيوبيين خاضعين لسلطانه. وانتصرت طائفة المماليك الأسدية. أما طائفة المماليك الصالحية فقد أصابها الضعف، خاصة بعد وفاة بعض زعمائها الأقوياء.

كان من الطبيعي أن تزداد أعداد المماليك طيلة فترة الصراع على السلطة بين أبناء صلاح الدين وعمهم العادل، وأن يستمر الملوك الأيوبيون على شرائهم من بلاد ما وراء النهر وبلاد القبجاق، لتنمية قوتهم، وانتسبت كل طائفة منهم إلى الملك الذي اشتراها. ومع تنامي قوتهم أخذوا يتدخلون في خلع الملوك الأيوبيين وفي تنصيبهم. فعندما توفي الملك العادل في عام (٦١٥هـ/١٢١٨م)، كرهت العادلية تولية ابنه الكامل، وأرادت تنصيب أخيه المعظم عيسى، لكن الكامل تمكّن من السيطرة على الحكم، فطاردهم وقبض على كثير منهم، وصادر أموالهم[3].

وبعد وفاة الملك الكامل في عام (٦٣٥هـ/ ١٢٣٨م)، عارض المماليك الكاملية ما جرى من تنصيب ابنه الأصغر العادل الثاني، فتحالفوا مع المماليك الأشرفية بزعامة عز الدين أيبك، وتآمروا على خلع العادل الثاني في عام (٦٣٧هـ/ ١٢٤٠م)، وهزموا من ناصره من الأكراد[4].

ويبدو أن الخلاف قد دبَّ بين الطائفتين بشأن تعيين خلف للملك المخلوع. فمال الأشرفية إلى تعيين السلطان إسماعيل، ابن العادل الأول، صاحب دمشق، وعم الصالح أيوب، في حين مال الكاملية، وكانوا الأقوى على الساحة السياسية، إلى تنصيب الصالح أيوب الذي كان يحكم الجزيرة الفراتية.

---

(١) أبو شامة: ج٢، ص٢٢٩.

(٢) ابن تغري بردي: ج٢، ص١٦٢ ـ ١٦٣.

(٣) المقريزي: السلوك، ج١، ص٢٢٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٩٤ ـ ٢٩٥.

وفعلاً فرض هؤلاء رأيهم بشأن هذه القضية، واستدعي الصالح أيوب من حصن كيفا لتولي السلطة في مصر، فدخلها في عام (٦٣٨هـ/ ١٢٤٠م)[١].

والواقع أن الصالح أيوب، الذي اشتهر بالحنكة السياسية، لم يكن بعيداً عن هذه المؤامرات التي حيكت بعلمه وتحت إشرافه، لكن تأثير العنصر المملوكي التركي في التحكم بأمور السياسة في مصر، قد بدا واضحاً.

ومهما يكن من أمر، فقد أضحى المماليك من القوة في الدولة الأيوبية ما جعلهم يعزلون سلطاناً ويولون آخر. غير أن أهم من هذا كله، هو أن العنصر المملوكي قام لأول مرة في تاريخ مصر، بدور سياسي ضاغط، وأضحى المماليك الأداة الطيعة للملوك الأيوبيين للاحتفاظ بسلطانهم وتفوقهم، مما أدى إلى تضخُّم نفوذهم السياسي، وازدادوا شعوراً بأهميتهم.

وأضحى السلطان الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٨ ـ ٦٤٧هـ/ ١٢٤٠ ـ ١٢٤٩م)، بفضل المماليك، حاكماً على مصر، وقد ساندوه في توطيد سلطانه، فأدرك عندئذ مدى أهميتهم للاستمرار في الحكم مما دفعه إلى الإكثار من شرائهم إلى درجة لم يبلغها غيره من أهل بيته، حتى أضحى معظم جيشه منهم. واعتنى بتربيتهم تربية خاصة ثم جعلهم بطانته وحرسه الخاص. ومع مرور الوقت أخذ نفوذهم يتضخم بشكل ملفت[٢].

ويبدو أن الصالح أيوب كان مدفوعاً بعدة عوامل سياسية، حين أقدم على هذه الخطوة لعل أهمها:

١ ـ ظل عنصر الأكراد الأحرار عماد الدولة الأيوبية منذ نشأتها.

٢ ـ خشيته من انقلاب الكاملية والأشرفية عليه إذا رجحت كفة أعدائه، وهم الذين انقلبوا من قبل على أخيه العادل الثاني.

٣ ـ خشيته من اتفاق الملوك الأيوبيين، بزعامة عمه إسماعيل، ضده واجتياحهم لمصر.

٤ ـ إحاطة نفسه بطائفة من المماليك الأتراك الموالين له.

استغل المماليك الصالحية سطوتهم في مضايقة الناس والعبث بممتلكاتهم وأرزاقهم، حتى ضج الشعب من عبثهم واعتداءاتهم فرأى الصالح أيوب أن يبعدهم

---

(١) المقريزي: السلوك، جـ١، ص٢٩٥ ـ ٢٩٦. ابن واصل: جـ٢، ص٣٣٧.

(٢) ابن إياس: جـ١، قسم ١، ص٢٦٩ ـ ٢٧٠.

عن العاصمة، خاصة وأنه خشي الإقامة في القاهرة حتى لا يصبح تحت سيطرة المماليك الأتراك الذين انقلبوا على أخيه العادل الثاني. فاختار جزيرة الروضة في نهر النيل لتكون مقراً له، فشيَّد فيها قصراً أحاطه بسور ثم سكن فيه مع حريمه في عام (٦٣٨هـ/ ١٢٤١م)، كما بنى قلعة خاصة لمماليكه في العام التالي وأسكنهم بها، ومن أجل ذلك عُرِف هؤلاء المماليك الجدد باسم «المماليك البحرية الصالحية»(١) الذين سيشكلون، فيما بعد، الدولة المملوكية الأولى.

هذا وقد تعدَّدت التفسيرات لاسم البحرية الذي أُلصق بمماليك الصالح أيوب وبدولة المماليك الأولى. فقد تحدث المؤرخون الإسلاميون المتأخرون، مثل المقريزي وابن تغري بردي، بأن هذه الطائفة سُميت بالبحرية نسبة إلى بحر النيل الذي أحاط بثكناتهم في جزيرة الروضة، في حين لم يشر المؤرخون المعاصرون للصالح أيوب، مثل ابن واصل وأبي شامة، إلى بحر النيل كأصل لكلمة بحرية.

وهناك رأي آخر ذهب مفسروه بعيداً حين نسبوا هذه التسمية إلى الطريق البحري الذي سلكه المماليك من أسواق النخاسة في بلادهم بالقوفاز وآسيا الصغرى وشواطئ البحر الأسود، إلى مصر حتى الإسكندرية ودمياط.

x إن لفظة «المماليك البحرية» لم ترد لأول مرة في التاريخ الإسلامي والمصادر الإسلامية في عهد الصالح أيوب. فقد كان للفاطميين من قبل طائفة من الجند تعرف «بالغز البحرية»، كذلك كان للسلطان العادل الأول فرقة خاصة من المماليك أسماها «البحرية العادلية» كما كان لسلطان اليمن نور الدين عمر، الذي كان معاصراً للصالح أيوب، مماليكه البحرية، وهذا يدل على أن الصالح أيوب لم يكن أول من أطلق هذه الصفة(٢). x

ومهما يكن من أمر، فسرعان ما أثبت هؤلاء المماليك كفاءتهم العسكرية، وتجلَّت مقدرتهم القتالية آنذاك في التصدي لخطر الصليبيين الذي تمثَّل بحملة لويس التاسع ملك فرنسا ضد دمياط. فكيف تعامل المماليك مع الصليبيين الفرنسيين؟

---

(١) المقريزي: خطط، جـ٣، ص١٧٣. ابن تغري بردي: جـ٦، ص٣٢٠. ابن إياس: جـ١، قسم ١، ص٢٦٩.

(٢) راجع فيما يتعلق بهذا الموضوع الخاص بتسمية المماليك البحرية: العبادي، مرجع سابق، ص٩٦ - ٩٩. عاشور، سعيد عبد الفتاح: العصر المماليكي في مصر والشام، ص٥.

Joinville: Hist of st Louis. tr. Joan Evans p84.

دور المماليك البحرية في التصدِّي للصليبيين في عام (٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م)

استُهدفت مصر في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي لخطر هجوم صليبي كبير بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا، الذي اشتهر بالتقوى والورع، ولم تكن هذه الحملة التي تستحق لقب حملة دينية منذ أيام جودفري[١] هي أولى المحاولات الصليبية التي هاجمت مصر بهدف السيطرة عليها، إنما وقعت عدة محاولات متوالية لغزوها منذ أواسط القرن الثاني عشر الميلادي ذكرنا بعضها[٢].

والجدير بالذكر أن الشرق الأدنى الإسلامي تعرَّض ابتداء من أواخر القرن الحادي عشر لخطر هجوم أوروبي غربي واسع عُرف بالحروب الصليبية، وقد انتهت بنهاية القرن الثالث عشر، في حين استمرت ذيولها حتى القرن الخامس عشر.

هذا ويحدد المؤرخون عدد الحملات الصليبية التي خرجت من الغرب إلى الشرق، في المدة الواقعة بين نهاية القرن الحادي عشر ونهاية القرن الثالث عشر، بثماني حملات اتجهت أربع منها نحو بلاد الشام وهي الأولى والثانية والثالثة والسادسة، واثنتان ضد مصر هما الخامسة والسابعة، وواحدة ضد القسطنطينية هي الرابعة، وأخرى نزلت في شمالي أفريقيا هي الثامنة.

وكانت البواعث الظاهرة لهذا الهجوم الأوروبي الواسع على الشرق الإسلامي، انتزاع الأراضي المقدسة المسيحية من أيدي المسلمين، في حين تعدَّدت البواعث الحقيقية من اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية وغيرها.

ومنذ أوائل القرن الثالث عشر الميلادي طرأ تطور هام في مسار الحركة الصليبية نتيجة تنامي القوة الإسلامية في مصر بشكل خاص. فبعد أن كانت بيت المقدس هي الهدف الأساسي للحملات الصليبية، فقد اتجهت الحملة الصليبية الخامسة (٦١٥هـ/١٢١٨م)، بزعامة حنا دي برين (١٢١٠ ـ ١٢٢٥م) صاحب عكا، والملك الاسمي لبيت المقدس؛ إلى مصر، التي تعتبر مفتاح بيت المقدس، بهدف الاستيلاء عليها. إذ ظن حنا أن الاستيلاء على مصر يعتبر خطوة تمهيدية وضرورية لاستعادة بيت المقدس وسائر بلاد الشام.

وكان ريتشارد قلب الأسد، أحد قادة الحملة الصليبية الثالثة (٥٨٥ ـ ٥٨٨هـ/

---

(١) جود فري دي بوايون أول حاكم صليبي لبيت المقدس بعد أن استولى الصليبيون عليها في عام ١٠٩٩م. اشتهر بالتقوى، ورفض أن يتخذ لقب ملك وعُرف باسم حامي القبر المقدس.

(٢) راجع ص٢٢ هامش رقم٤.

١١٨٩ ـ ١١٩٢م)، قد أوصى بمهاجمة مصر، إذ اعتبرها النقطة الضعيفة في العالم الإسلامي وهي مفتاح بلاد الشام. كما أن مجمع اللاتران، الذي عقد برئاسة البابا أنو سنت الثالث في عام (٦١٢هـ/ ١٢١٥م)، أشار إلى ضرورة مهاجمة مصر، لأن الصليبيين إذا تمكنوا من الاستيلاء عليها، فإن المسلمين سوف يفقدون إقليماً استراتيجياً وغنياً، مما يؤثر سلباً على قدراتهم العسكرية، فلا يستطيعون المحافظة على أسطولهم في شرقي البحر الأبيض المتوسط، ولن يستطيعوا البقاء في بيت المقدس بعد أن تقع قواتهم بين القوات الصليبية في عكا ومصر. وقرّر أن تكون دمياط هي الهدف الأساسي.

وعلى ضوء ذلك يمكن أن نفسر التحول الجديد في مسار الحملات الصليبية واتجاهات الصليبيين وتوجههم نحو مصر منذ أوائل القرن الثالث عشر[١].

لكن الحملة الصليبية الخامسة فشلت في تحقيق غايتها واضطر أفرادها إلى مغادرة مصر في عام (٦١٨هـ/ ١٢٢١م).

ولم تمضِ ثلاثون سنة على انتهاء هذه الحملة، حتى توجهت الحملة الصليبية السابعة[٢]، بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا، إلى مصر بهدف الاستيلاء عليها وتحقيق الحلم الصليبي القديم وهو استعادة بيت المقدس وأراضي بلاد الشام، وتدعيم الكيان الصليبي المتداعي.

لقد تعدّدت وتشعبت أسباب هذه الحملة. فمنها أسباب رئيسية تنطوي على الدوافع الحقيقية لقيامها، كما أن هناك عوامل ثانوية ساعدت على التنفيذ[٣].

ولعل أهم الدوافع الحقيقية التي أثارت شعور الملك الفرنسي بصورة خاصة والغرب الأوروبي بصورة عامة، وحفّزت الجميع للثأر، هي:

١ ـ تعرض الصليبيين في الشرق إلى مضايقات خلال النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي، على يد الخوارزمية بشكل خاص.

٢ ـ ضياع بيت المقدس منهم، حيث استعادها الملك الصالح أيوب بمساعدة

---

(١) كان من المقرر أن تتجه الحملة الصليبية الرابعة إلى مصر في عام ١٢٠٤م، إلا أنها غيّرت اتجاهها نحو القسطنطينية بتحريض من البنادقة.

(٢) لقد توجهت الحملة الصليبية السادسة بقيادة فريدريك الثاني، الأمبراطور الألماني، في عام (٦٢٥هـ/١٢٢٨م) إلى عكا بهدف استعادة بيت المقدس من المسلمين.

(٣) راجع حول هذه الأسباب: نسيم، جوزف: العدوان الصليبي على مصر، هزيمة لويس التاسع في المنصورة وفارسكور، ص٤٧ ـ ٥٦.

الخوارزمية، الذين نكّلوا بسكانها النصارى، ونهبوا دورهم وأموالهم، حتى أضحى وضعهم مقلقاً من وجهة النظر الصليبية.

٣ ـ لقد أنزل المسلمون ضربات قاسية بباقي الممتلكات الصليبية في بلاد الشام، تمثل بعضها باستعادة الصالح أيوب طبرية وعسقلان في عام (٦٤٥هـ/ ١٢٤٧م) حتى أضحت باقي ممتلكاتهم ومعاقلهم مهدّدة بالخطر والضياع.

أما فيما يتعلق بالأسباب الثانوية فلعل أهمها:

١ ـ لقد حدث أن مرض لويس التاسع حتى أشرف على الموت. ولما أفاق من شدة المرض نذر إنْ منَّ الله عليه بالشفاء، أن يحمل الصليب ويذهب لغزو الأراضي المقدسة.

٢ ـ يرى بعض المؤرخين أن الملك الفرنسي حمل الصليب، وتعهد القيام بحرب مقدسة لإنقاذ صليبيي الشرق، إثر رؤيا ظهرت له أثناء مرضه، فحواها أنه رأى فيما يرى النائم شخصين يتقاتلان، أحدهما مسلم والآخر مسيحي، وقد انتصر الأول على الثاني، ففسَّر هذه الرؤيا بحاجة صليبيي الشرق إلى المساعدة، وأن الله أناط به هذه المهمة.

٣ ـ كان للآثار والذخائر الدينية المقدسة التي حصل عليها لويس التاسع من حنا دي برين، الملك الاسمي لبيت المقدس، وبلدوين الثاني، أمبراطور القسطنطينية اللاتيني، أثر غير مباشر دفعه للقيام بحملته على مصر من أجل استعادة بيت المقدس.

٤ ـ نتيجة لوقوع الكوارث بالصليبيين في الشرق، فقد أرسل هؤلاء الرسل إلى الغرب الأوروبي يستنجدون به، وأنذروا الأوروبيين باحتمال ضياع ما تبقَّى من ممتلكاتهم إذا لم يلبوا نداء الاستغاثة.

٥ ـ ساند البابا أنوسنت الثالث مشروع لويس التاسع، فدعا إلى الاشتراك في الحملة الصليبية السابعة، خشية من أن يطغى نفوذ الملك الفرنسي، الذي اشتهر بالورع والتقوى، وعُرف بمواقفه الحازمة حيال الكنيسة ورجال الدين، على نفوذه كرجل دين ورئيس أعلى للكنيسة اللاتينية.

والواقع أن حملة لويس التاسع شكّلت تهديداً فعلياً لمصر فاق الأخطار السابقة التي تعرضت لها، ولعل أسباب ذلك تعود إلى:

١ ـ أن الحملة اتسمت بدقة التنظيم ووفرة الإعداد والتجهيز.

٢ ـ لقد ترأس الحملة ملك من أعظم ملوك أوروبا آنذاك وأشدهم تديناً وتحمساً للفكرة الصليبية.

٣ ـ إن ظروف الشرق الإسلامي، ساعدت على إضفاء الخطورة الشديدة على مصر، نظراً لأوضاعها الداخلية الصعبة، ذلك أن الحملة وصلت إلى هذا البلد في الوقت الذي كان فيه السلطان الصالح نجم الدين أيوب يعاني آلام المرض، فلم يتمكن من قيادة مماليكه[١]، فعهد إلى وزيره فخر الدين يوسف بقيادة الجيش، وطلب إليه الإسراع إلى دمياط، التي كانت هدف الحملة، للتصدي للصليبيين ومنعهم من النزول إلى البر، كما زوَّد المدينة بمقادير وافرة من المؤن[٢].

وبالرغم من التدابير الدفاعية المتَّخذة، فقد تمكَّن الجيش الصليبي من النزول إلى دمياط واستولى عليها (في شهر ربيع الأول عام ٦٤٧هـ/ شهر حزيران عام ١٢٤٩م)، وانسحب فخر الدين مع جنوده منها[٣].

ارتاع المسلمون لسقوط دمياط، وحزن الصالح أيوب حزناً شديداً لوقوعها في قبضة الصليبيين، وعنَّف مماليكه ووبَّخهم لإهمالهم في الدفاع عنها، وشنق ما يزيد عن خمسين أميراً من رجال بني كنانة الذين تركوا مواقعهم الدفاعية، وهربوا[٤].

ويبدو أن المماليك تخوَّفوا، عندئذ، من نوايا الصالح أيوب تجاههم، ودخل الشك إلى قلوبهم، ففكروا في التخلص منه، لكن حال بينه وبينهم الوزير فخر الدين الذي أقنعهم بالصبر بفعل اشتداد مرضه بعد أن يئس الأطباء من شفائه. وفعلاً لم يلبث الصالح أيوب أن قضى نحبه في (٢ شعبان عام ٦٤٧هـ/ ٢٣ تشرين الثاني عام ١٢٤٩م) والحرب لم تضع أوزارها بعد بين المسلمين والصليبيين[٥].

جاءت وفاة الصالح أيوب، في تلك الظروف الحرجة، خسارة كبرى، لعدم وجود من يحل محله بسرعة في حكم البلاد وفي مواجهة الصليبيين. لكن ظهرت فجأة زوجته شجرة الدر، بعد أن قدَّرت خطورة الموقف. فأخفت موت زوجها خشية تضعضع أوضاع المسلمين، وأرسلت في الوقت نفسه تدعو ابنه الوحيد

---

(١) المقريزي: السلوك، جـ١، ص٣٣٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ابن تغري بردي: جـ٦، ص٣٣٠.

(٤) كان الصالح أيوب قد عهد إلى عرب من كنانة بالدفاع عن دمياط.

(٥) المقريزي: السلوك جـ١، ص٣٤٦.

الباقي على قيد الحياة، المعظم تورانشاه من حصن كيفا، للقدوم إلى مصر على عجل ليتولى الحكم[1].

وقامت شجرة الدر بإدارة الشؤون العامة، في هذه الفترة الانتقالية بالاشتراك مع الوزير فخر الدين يوسف. وعلى الرغم من كافة الاحتياطات التي اتخذتها لإخفاء وفاة زوجها، فقد علم الصليبيون بخبر وفاته، فانتهزوها فرصة لتوجيه ضربة قاضية للمسلمين قبل أن يفيقوا من أثر الصدمة، ويستكملوا استعداداتهم. فتركوا دمياط وزحفوا نحو المنصورة، وتمكَّنوا من دخولها بعد اصطدامات حامية مع الجيش الإسلامي[2].

برز في هذه الحرب المماليك البحرية الذين أخذوا على عاتقهم إنقاذ الموقف، وقد تولى قيادتهم فارس الدين أقطاي الصالحي.

وصل، في هذه الأثناء، المعظم توران شاه إلى مصر، فأُعلنت عندئذ وفاة الصالح أيوب، وسلمته شجرة الدر مقاليد الأمور، وأعدَّ خطة عسكرية كفلت له النصر النهائي على الصليبيين، واضطر الصليبيون إلى التراجع تحت ضغط معركة فارسكور، فطاردهم المماليك، ووقع لويس التاسع نفسه في الأسر[3].

على هذا الشكل، انتهت الحملة الصليبية، بفضل جهود المماليك.

نهاية الدولة الأيوبية

يبدو أن السلطان الجديد لم يكن رجل الساعة المطلوب، واشتهر بأنه شخصية عابثة. فقد اتصف بسوء الخلق والتصرف، والجهل بشؤون الحكم والسياسة، فبدت منه منذ وصوله من حصن كيفا أمور نفَّرت القلوب: إنه ازداد غروراً بالنصر الذي حقَّقه، وتناسى ما أبلاه مماليك أبيه من صد الصليبيين، فلم يقدِّر ثمن هذا النصر، كما لم يقدِّر جهودهم في الحفاظ على نظام الحكم كي يؤمِّنوا الملك له.

ويبدو أن تورانشاه فقد ثقته بهم، بعد انتصاره على الصليبيين، عندما شعر بأن له من القوة ما يكفي لأن يملأ الوظائف الحكومية بمماليكه الذين اصطحبهم

---

(١) ابن تغري بردي: جـ٦، ص٣٢٨. حصن كيفا: بلدة وقلعة كبيرة مشرفة على دجلة بين آمد وجزيرة ابن عمر من ديار بكر. الحموي، ياقوت: معجم البلدان: جـ٢، ص٥٦٥.

(٢) المقريزي: جـ١، ص٣٤٩. ابن تغري بردي: جـ٦، ص٣٦٠.

(٣) ابن تغري بردي: جـ٦، ص٣٦٤ ـ ٣٦٢.

معه من إقليم الجزيرة، ولما احتج عليه هؤلاء ردَّ عليهم بالتهديد والوعيد، ثم أعرض عنهم، وأبعدهم عن المناصب الكبرى، وجرّدهم من مظاهر السلطة وأخيراً أمر باعتقالهم.

كما تنكَّر لشجرة الدر التي حفظت له ملكه، فاتهمها بأنها أخفت ثروة أبيه، وطالبها بهذا المال، وهدَّدها، حتى داخلها منه خوف شديد[1] مما حملها على بث شكواها إلى المماليك البحرية الذين يخلصون لها باعتبارها زوجة أستاذهم[2].

ويبدو أن تورانشاه، بالإضافة إلى ضعف شخصيته، وسلوكه السيء، قد تأثر بآراء مماليكه الذين قدموا معه من الحصن، وقد أثاروا ضغينته على البحرية وشجرة الدر، وحثُّوه على التخلص منهم حتى يتفردوا بمشاركته في الحكم وإدارة شؤون الدولة[3].

نتيجة لهذه السياسة الحمقاء، حنق المماليك البحرية عليه، وتخوفوا من نواياه، واستقر رأيهم على قتله قبل أن يبطش بهم وساندتهم شجرة الدر التي باتت تخشى على نفسها من غدره.

وتزعَّم المؤامرة مجموعة من الأمراء البحرية منهم فارس الدين أقطاي وبيبرس البندقداري وقلاوون الصالحي وأيبك التركماني. وتم تنفيذ المؤامرة في صباح يوم الاثنين (٢٨ من شهر محرم عام ٦٤٨هـ/ ٢ أيار عام ١٢٥٠م)، وكان السلطان آنذاك بفارسكور يحتفل بانتصاره ويتهيأ لاستعادة دمياط، فاقتحم بيبرس البندقداري خيمته، وتقدم نحوه وضربه بسيفه. تلقَّى السلطان الضربة بيده فقطعت بعض أصابعه، ثم التجأ إلى البرج الخشبي الذي كان قد أقامه على النيل ليمضي فيه بعض وقته؛ حتى يحتمي به، فتعقبه بيبرس وأقطاي وغيرهما من زعماء البحرية، فأحاطوا بالبرج وأضرموا فيه النار. وفزع تورانشاه، وألقى بنفسه من البرج وقد اشتعلت النار بثيابه، وهو يصيح مستنجداً، إلا أن أحداً لم يغثه، ثم راح يسبح طلباً للنجاة، لكن المماليك لاحقوه بالنشاب من كل ناحية، فأخذ يتوسل إليهم

---

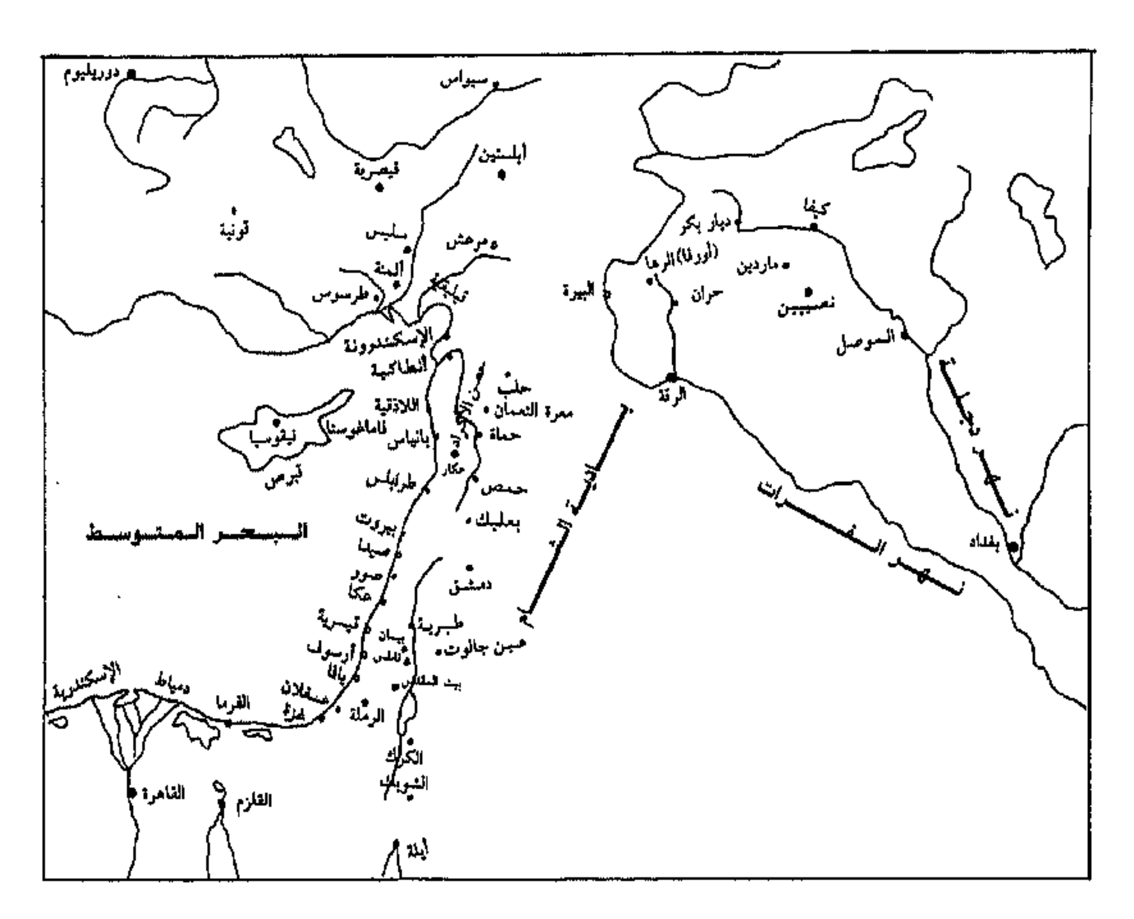
(١) ابن تغري بردي: جـ٦، ص٣٧١.

(٢) كانت علاقة المملوك بسيده أو أستاذه تُسمَّى في المصطلح الرسمي المملوكي بالأستاذية، بينما كانت رابطة الزمالة التي تربط المملوك بزميله المملوك في الخدمة تسمى الخوشداشية، وكانت هاتان العلاقتان الأستاذية والخوشداشية من أقوى الروابط التي قامت عليها دولة المماليك. (راجع العبادي، أحمد مختار وسالم السيد عبد العزيز: تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام، ص٢٩٤ هامش رقم ٢.

(٣) العريني، السيد الباز: الشرق الأدنى في العصور الوسطى، الأيوبيون، ص١٥٢.

وقد وقف في مياه النهر ملتمساً الرحمة وعرض عليهم التنازل عن العرش والعودة إلى إقليم الجزيرة فلم يستجب أحد لندائه. ولما لم تنجح الرماية بالسهام في قتله، وثب عليه بيبرس من الشاطئ إلى النهر وأجهز عليه بسيفه، فمات جريحاً، غريقاً، محترقاً، وظلت جثته في العراء مدة ثلاثة أيام بعد انتشالها من الماء دون أن يجرؤ أحد على دفنها، حتى شفع فيه رسول الخليفة العباسي، فحُملت الجثة إلى الجانب الآخر من النهر ودفنت هناك[١].

وبمقتل توران شاه ينتهي حكم الأيوبيين في مصر.



الشام وآسيا الصغرى والعراق في عصر دولة المماليك

---

(١) القاضي ابن عبد الظاهر، محيي الدين: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص٤٨ ـ ٥٠. النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب: ج٢٩، ص٣٦٠ ـ ٣٦١. العيني: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، ج١، ص٢٦ ـ ٢٧. ابن تغري بردي: ج٦، ص٣٧١ ـ ٣٧٢.

الفَصْلُ الثَّانِي

قيام دولة المماليك البحرية ـ الفترة الانتقالية

شجرة الدر ٦٤٨هـ/١٢٥٠م

الأوضاع السياسية عقب مقتل تورانشاه

أضحى المماليك، بعد مقتل تورانشاه، أصحاب الحل والعقد. وكان من الطبيعي أن يطمع كل أمير منهم في تبوُّء عرش السلطنة الشاغر، كما وُجد على الساحة السياسية الملوك الأيوبيون خارج مصر والراجح أنهم استاءوا من إقدام المماليك على قتل أحد ملوكهم واستئثارهم بالسلطة، ومن الطبيعي أن يرى كل منهم في نفسه الشرعية لأن يلي السلطنة بعد تورانشاه.

وأخيراً قرر المماليك حل المشكلة الناجمة عن شغور العرش، فاختاروا شجرة الدر، أم خليل بن الصالح أيوب، لتولي السلطنة.

ويبدو أن عدة عوامل فرضت نفسها على الساحة السياسية في مصر، حتى تم هذا الاختيار لعل أهمها:

١ ـ تنافس أمراء المماليك على الزعامة.

٢ ـ تطلع الملوك الأيوبيين في بلاد الشام إلى حكم مصر.

٣ ـ رجاحة عقل شجرة الدر، واطلاعها على الأمور الهامة في الدولة، حيث كانت تشارك زوجها الراحل في إدارة أمور السلطنة.

كانت شجرة الدر جارية من أصل أرمني أو تركي، اشتراها الصالح أيوب، وحظيت عنده، فأعتقها وتزوجها. لذلك فهي من ناحية الأصل والنشأة أقرب إلى المماليك، واعتبرها المقريزي أولى سلاطين دولة المماليك الأولى[(١)].

والواقع أنه توجد ثلاثة آراء تتعلق بنهاية الدولة الأيوبية في مصر وبداية دولة المماليك البحرية:

---

(١) المقريزي: السلوك، جا، ص٣٦١.

الأول: يرى أصحاب هذا الرأي أن المعظّم تورانشاه هو آخر الملوك الأيوبيين في مصر، وأن السلطانة شجرة الدر هي أولى السلاطين المماليك[١].

الثاني: وهناك فئة من المؤرخين ترى أن شجرة الدر هي آخر السلاطين الأيوبيين في مصر باعتبارها زوجة الصالح أيوب، وقد زالت الدولة الأيوبية في البلد المذكور عندما تنازلت للمعز أيبك الذي أضحى أول من مَلَكَ من الأتراك في الديار المصرية[٢].

الثالث: يرى فريق ثالث من المؤرخين أن الملك الأشرف موسى[٣]، الذي نصّبه المعز أيبك سلطاناً، هو آخر الملوك الأيوبيين في مصر وكان في العاشرة من عمره ثم حجبه الملك المعز واستقل بالملك فانقرضت الدولة الأيوبية من الديار المصرية[٤].

ويبدو أن الصلة السياسية التي ربطت شجرة الدر بالصالح أيوب قد انتهت بموت هذا الأخير وتولية ابنه تورانشاه من بعده، وأنها أصبحت حاكمة لمصر باعتبارها من فئة المماليك، وليس كفرد من أفراد البيت الأيوبي بدليل أن الملوك الأيوبيين في بلاد الشام أبدوا معارضة قوية لحكمها وأنه لا عبرة بولاية الأشرف موسى، أثناء حكم المعز أيبك، باعتباره كان صبياً، وأداة طيعة في يد هذا الأخير، وفي يد غيره من زعماء المماليك[٥]. لكن الواقع أن الفترة التي حكمت خلالها شجرة الدر الديار المصرية، تُعتبر فترة انتقالية مهّدت لقيام دولة المماليك البحرية.

ومهما يكن من أمر، فقد بويعت السلطانة الجديدة في (الثاني من شهر صفر عام ٦٤٨هـ/ السادس من شهر أيار عام ١٢٥٠م)[٦]، وحلفت لها العساكر باعتبارها سلطانة، كما عهد المماليك إلى عزالدين أيبك، وهو أحد الأمراء الصالحية، بأتابكية العسكر[٧]، فكان لها بمثابة الشريك.

---

(١) المقريزي: جـ١، ص٣٦١. يرى النويري أن الملك المعظم تورانشاه هو آخر الملوك الأيوبيين المستقلين في مصر. نهاية الأرب: جـ٢٩، ص٣٦٢.

(٢) بيبرس المنصوري: التحفة الملوكية في الدولة التركية، ص٢٧. العيني: جـ١، ص٣٤. ابن تغري بردي: جـ٧، ص٣. ابن إياس: جـ١ قسم١ ص٢٨٦ ـ ٢٨٨.

(٣) هو الأشرف موسى بن يوسف بن مسعود بن الكامل. عاش والده في كنف الصالح أيوب، حتى توفي عن هذا الطفل الصغير موسى. راجع المقريزي، جـ١، ص٣٦٩.

(٤) القرماني، أحمد: أخبار الدول وآثار الأول، ص٦٥.

(٥) نسيم، جوزيف: العدوان الصليبي على مصر. هزيمة لويس التاسع في المنصورة وفارسكور، هامش رقم ٤، ص٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٦) ابن إياس: جـ١، قسم ١، ص٢٦٨. (٧) المنصوري: ٢٦.

أهم الأحداث السياسية في عهد شجرة الدر

تصفية الموقف مع الصليبيين

قبضت شجرة الدر على زمام الأمور في مصر بقوة، واشتهرت بحسن السياسة. فلما استقرت في الحكم أنعمت على الأمراء بالوظائف السنية، وأقطعت المماليك البحرية الإقطاعات الكبيرة، وأغدقت الأموال على الجند، حتى أرضت الكبير والصغير منهم[1].

كانت فاتحة أعمال السلطانة الجديدة، إنهاء المفاوضات التي بدأت مع الصليبيين على عهد تورانشاه، الذين ما زالوا يحتلون دمياط، والإشراف على رحيلهم.

حقيقة، إن الملك الفرنسي لويس التاسع كان أسيراً في يد المسلمين في المنصورة، لكن دمياط ظلت قاعدة بحرية في قبضة الصليبيين الفرنسيين مما يشكل تهديداً مباشراً لمصر والمماليك معاً خاصة إذا ما تحرك الغرب الأوروبي وأرسل حملة صليبية أخرى إليها.

لذلك أخذت تسعى لحلٍّ هذه المعضلة، بعد أن استقرت الأمور لها في الداخل. وهكذا استؤنفت المفاوضات بين الجانبين، وكان يمثل السلطانة والأمراء البحرية، الأمير حسام الدين محمد بن علي الهذباني، وقد اختاروه نظراً لرجاحة عقله، وحسن تقديره للأمور، واعتماد مولاهم الملك الصالح عليه من قبل[2]، في حين انتدب لويس التاسع، وليم أمير الأراضي الواطئة، وجان كونت سواسون، وبلدوين دبلين وشقيقه جي دبلين[3].

وبعد مفاوضات مضنية، حيث كان الصليبيون في وضع حرج لا يسمح لهم بالمناورة، فرض المماليك شروطهم التي اتسمت بالقسوة البالغة وتم الإتفاق على أن:

١ ـ يعيد الملك الفرنسي لويس التاسع مدينة دمياط إلى المصريين.

٢ ـ يطلق سراح الأسرى المسلمين لديه.

٣ ـ لا يهاجم السواحل الإسلامية مرة أخرى.

---

(١) ابن إياس: جـ١، قسم ١، ص٢٨٦.

(٢) المقريزي: السلوك، مصدر سابق، ص٣٦٢.

(٣) Joinville, Jean Sire de: Histoire de Saint Louis, par Natalis de Wailly. p194

٤ ـ يدفع مبلغ خمسمائة ألف دينار مقابل إخلاء سبيله وسبيل الأسرى المسيحيين منذ عهد الملك العادل الأيوبي من جهة، وتعويضاً عما أحدثه الصليبيون في دمياط من النهب خلال إقامتهم بها من جهة أخرى.

٥ ـ يدفع الملك الفرنسي نصف المبلغ المتفق عليه فوراً وقبل إطلاق سراحه، ويدفع النصف الآخر بعد مغادرته مصر ووصوله إلى عكا.

٦ ـ يتعهد المسلمون، من جانبهم، برعاية مرضى الصليبيين في دمياط، والمحافظة على معدات الصليبيين إلى أن تحين الفرصة لأخذها.

٧ ـ تحدد مدة المعاهدة بعشر سنوات[١].

بعد أن تم الإتفاق بين الجانبين على البنود الواردة أعلاه، قامت ملكة فرنسا مارجريت دي بروفانس، التي كانت ترافق زوجها، بجمع نصف الفدية المتفق عليها ثم أبحرت إلى عكا. وفي صباح (٣ صفر عام ٦٤٨هـ/ ٧ أيار عام ١٢٥٠م) أرسل لويس التاسع جوفروا دي ساجين إلى دمياط لتسليمها إلى المسلمين. وفعلاً دخلت العساكر الإسلامية إلى المدينة.

ويبدو أن بعض الجنود قاموا بأعمال السلب والنهب في المعسكر الصليبي، مما حمل لويس التاسع على الاحتجاج، وأرسل، لهذه الغاية، رسولاً إلى الأمير أقطاي الذي نصحه بألا يبدي أي تذمر، ما دام الملك في أيدي المسلمين.

والراجح أنه حدثت خلافات داخلية بين المماليك بشأن الإفراج عن الملك الفرنسي أو الاحتفاظ به. إذ بعد أن وضع المسلمون يدهم على دمياط، أخذوا يتداولون في مسألة الإبقاء عليه وعلى الأسرى الصليبيين، وقد انقسموا إلى فريقين: فريق رأى تنفيذ بنود الاتفاقية المعقودة مع الصليبيين، وعدم نكث العهود، وعلى رأسه السلطانة شجرة الدر والأتابك عزالدين أيبك، وساندهما بعض المماليك الصالحية. وفريق رأى، منذ البداية، أن من مصلحة المسلمين الاحتفاظ بالملك الفرنسي، وعدم إطلاق سراحه، نظراً:

ـ لاطلاعه على عورات المسلمين حيث شاهد أمراءهم يقتلون سلطانهم.

ـ ولمركزه الديني الكبير في أوروبا.

---

(١) المقريزي: جـ١، ص٣٦٣. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، مصدر سابق: جـ٦، ص٣٦٨. رنسيمان، ستيفن: تاريخ الحروب الصليبية، جـ٣، ص٤٦٧. الذي يذكر أن المبلغ الذي كان لزاماً على الملك أن يؤديه قدره خمسماية ألف ليرة تورنادية، أي ما يقابل مليون بيزنتة.

ـ ولأن دمياط أضحت فعلاً في أيدي المسلمين.

وقد ترأس هذا الفريق الأمير أقطاي والأمير حسام الدين محمد بن علي الهذباني.

ويبدو أن وجهة نظر الفريق الأول انتصرت في النهاية، وتمكّنت شجرة الدر والأمير أيبك من إقناع الأمراء المعارضين بوجهة نظرهم.

وهكذا أُخلي سبيل الملك الفرنسي لويس التاسع وأمرائه وعدد كبير من بارونات الصليبيين، وكبار فرسانهم، بعد دفع نصف الفدية. أما بقية الأسرى فقد ظلوا في الأسر حتى يتم دفع كامل المبلغ المتفق عليه[1].

ثم حدث أن أبحر الملك لويس التاسع وأتباعه إلى عكا في (الرابع من شهر صفر عام ٦٤٨هـ/ الثامن من شهر أيار عام ١٢٥٠م)، وبذلك انتهت الحملة الصليبية السابعة التي رافقت أحداثها نهاية الدولة الأيوبية والفترة الممهدة لقيام دولة المماليك البحرية. ونجحت شجرة الدر في رد ذلك الخطر الذي تعرضت له مصر في أواخر أيام زوجها الصالح نجم الدين أيوب.

وضُربت البشائر، وأقيمت الأفراح في كافة أرجاء مصر، وفي كل إقليم إسلامي، ابتهاجاً بهذا النصر الذي أحرزه الجيش المملوكي على الصليبيين. وعادت العساكر المملوكية إلى القاهرة يوم (٩ صفر عام ٦٤٨هـ/ ١٣ أيار عام ١٢٥٠م)[2].

الحركات المعارضة لحكم شجرة الدر

المعارضة الداخلية

بعد أن نجحت في تصفية الحملة الصليبية السابعة، واستعادت دمياط؛ عملت شجرة الدر على تدعيم مركزها الداخلي، فأخذت تتقرّب من الخاصة والعامة، وتعمل على إرضائهم بشتى الوسائل، فخلعت على الأمراء والعساكر وأرباب الدولة، وأنفقت عليهم الهبات والأموال، وأنعمت عليهم بالرتب والمناصب العالية ومنحتهم الإقطاعات الواسعة، تقديراً لما أبدوه من ضروب الشجاعة في طرد الصليبيين، كما خفّفت الضرائب عن الرعية لتستميل قلوبهم[3].

---

(١) ابن تغري بردي: جـ٦، ص٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(٢) العيني: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان. عصر سلاطين المماليك: جـ١، ص٣١.

(٣) ابن إياس: جـ١، قسم١، ص٢٨٦.

فهل أدّت هذه الأعمال إلى تدعيم مركزها الداخلي؟ أسارع إلى الإجابة بالنفي، ذلك أن المصريين عموماً لم يتقبّلوا وجود امرأة في السلطنة، والمسلمون لم يعتادوا في تاريخهم أن يسلموا زمام أمورهم لامرأة.

ويبدو أن السلطانة شعرت بهذا الحرج، فحرصت على ألا تبرز اسمها مكشوفاً في المناشير. فكانت توقّع بأسماء وتعابير تمت لها بالصلة، مثل «والدة خليل». وجعلت صيغة الدعاء على المنابر «احفظ اللهم الجهة الصالحية ملكة المسلمين، عصمة الدنيا والدين، أم خليل، المستعصمية[1] صاحبة الملك الصالح» ونقشت اسمها على السكة في صيغة «المستعصمية الصالحية ملكة المسلمين والدة خليل أمير المؤمنين».

أما الخطباء، فكانوا يدعون لها، في دعاء يوم الجمعة على المنابر بصيغة «اللهم احفظ وأدم سلطان الست الرفيع، والحجاب المنيع، ملكة المسلمين والدة الملك خليل» وبعبارة «واحفظ اللهم الجهة الصالحية ملكة المسلمين عصمة الدنيا والدين أم خليل المستعصمية صاحبة الملك الصالح»[2]. وقد هدفت أن تضفي الصفة الشرعية على حكمها، لذلك كانت تتقرب من الخلافة العباسية حيناً وتتمسك بلقب «المستعصمية» إشارة إلى صلتها بالخليفة العباسي المستعصم، وأحياناً تتمسك بلقب «أم خليل صاحبة الملك الصالح» إشارة إلى صلتها بالبيت الأيوبي والملك الصالح نجم الدين أيوب بوجه خاص[3].

وقامت المظاهرات في القاهرة، وحدثت اضطرابات عديدة مناهضة لحكمها، بعد أن اتهمها المعارضون بالتساهل مع الصليبيين، وحمّلوها مسؤولية إطلاق سراح الملك الفرنسي لويس التاسع الذي ما أن أطلق سراحه حتى ذهب إلى عكا ليواصل نشاطه الصليبي في بلاد الشام. وعمد القيّمون على الدولة إلى غلق أبواب مدينة القاهرة للحؤول دون تسرب أنباء الاضطرابات إلى الخارج.

---

(١) يروي لين بول في كتابه «تاريخ مصر في العصور الوسطى» أن كلمة المستعصمية تدل على أن شجرة الدر بدأت حياتها جارية للخليفة العباسي المستعصم قبل أن يشتريها الصالح أيوب. غير أن صمت المصادر العربية عن هذه المسألة يحمل على الاعتقاد أن شجرة الدر ربما أقرّت هذه التسمية في خطبتها وسكتها ترضية للخليفة العباسي كي يعترف بشرعية حكمها. راجع:
Lane-poole: Hist of Egypt in Middle Ages: p255
العبادي: قيام دولة المماليك الأولى، مرجع سابق، ص١١٩.

(٢) النويري: ج٢٩، ص٧٦٣. العيني: ج١، ص٢٧. ابن إياس: ج١، قسم ١، ص٢٨٦.

(٣) عاشور، سعيد عبد الفتاح: مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، ص١٧٢.

ويبدو أن رجال الدين كانوا وراء هذه الحركة المعارضة، بدليل أن الشيخ عزالدين بن عبد السلام، وهو أكبر زعيم ديني، في ذلك الوقت، كتب كتاباً حول ما قد يصيب المسلمين نتيجة توليتهم لامرأة[1].

المعارضة الأيوبية

كان من الطبيعي أن يقف الملوك والأمراء الأيوبيون في بلاد الشام، موقف العداء للنظام الجديد. إذ أن ما حدث في مصر من ثورة المماليك لم تلقَ القبول في بلاد الشام. وقد جرت العادة منذ أيام صلاح الدين أن يكون لسلطان مصر سيطرة على بقية الأمراء الأيوبيين في هذه البلاد، لذلك أرسلت شجرة الدر، عقب مبايعتها، الخطيب أصيل الدين محمد لأخذ البيعة لها من أمراء الشام.

والواقع أن الأمراء الأيوبيين الذين ظلوا يعتقدون أنهم أصحاب الحق الشرعي في حكم مصر وبلاد الشام باعتبارهم من سلالة صلاح الدين، وأن ما جرى يُعتبر خروجاً للسلطنة في مصر على البيت الأيوبي، رفضوا حلف اليمين للسلطانة الجديدة[2]، وشاركهم بعض الأمراء المماليك في بلاد الشام.

فقد رفض المماليك القيمرية[3] في دمشق أن يحلفوا يمين الولاء والطاعة للسلطانة الجديدة، ولم يعترفوا بما جرى في مصر من تغيير في نظام الحكم. فكتبوا إلى الملك الناصر يوسف الأيوبي صاحب حلب يعلمونه بموقفهم الرافض لحكم شجرة الدر، ويستدعونه للقدوم إليهم ليسلموا له دمشق[4].

ويبدو أن الأمير جمال الدين بن يغمور، نائب السلطنة في دمشق[5]، قد وقف على الحياد بانتظار جلاء الموقف، وسانده المماليك الصالحية النجمية، لكن ساءه إقدام المماليك القيمرية على استدعاء الناصر يوسف، وحصل جفاء بين الطرفين[6].

---

(١) السيوطي: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، ص٣٤.

(٢) المنصوري: ص٢٧. العيني: جا، ص٣١.

(٣) القيمرية: نسبة إلى قيمر، وهي قلعة بين الموصل وخلاط، وكان سكانها زمن ياقوت الحموي من الأكراد. الحموي، ياقوت: معجم البلدان، ج٤، ص٤٢٤.

(٤) النويري: ج٢٩، ص٣٦٧.

(٥) كان المعظم تورانشاه قد عينه نائباً للسلطنة وهو في طريقه من حصن كيفا إلى مصر. المصدر نفسه، ص٣٥٣.

(٦) المصدر نفسه، ص٣٦٧.

وخرج الملك السعيد حسن بن العزيز عثمان الأيوبي، صاحب قلعة الصُبَيبة، من الديار المصرية احتجاجاً، فهاجم غزة وأخذها واستقر في القلعة المذكورة[١].

وثار الطواشي بدر الدين الصوابي الصالحي، نائب الملك الصالح بالكرك والشوبك، وسلّم الحصنين إلى الملك المغيث عمر الأيوبي، بعد أن أخرجه من السجن[٢]. وخضعت باقي مدن بلاد الشام لملوك من البيت الأيوبي[٣].

وهكذا تضعضعت الأوضاع في بلاد الشام، ولم يلبث أن التهب الموقف، وبدا واضحاً أن الملوك الأيوبيين سيتخذون موقفاً متصلباً من التطورات الجديدة في مصر.

انتهز الملك الناصر يوسف هذه الفرصة واستجاب لدعوة المماليك القيمرية، فزحف بجيوشه نحو دمشق ودخلها دون قتال، يوم السبت في (الثامن من شهر ربيع الآخر عام ٦٤٨هـ/ العاشر من شهر تموز عام ١٢٥٠م)[٤]، وخلع على الأمير جمال الدين بن يغمور بعد أن عفا عنه، وعلى الأمراء القيمرية، وعلى جماعة من الأمراء المصريين من مماليك الصالح أيوب[٥].

وبذلك خرجت بلاد الشام من قبضة شجرة الدر، وانقسمت الجبهة الإسلامية، التي وحّدها كل من صلاح الدين وأخيه العادل، مرة أخرى، فأضحت مصر في يد المماليك وبلاد الشام تحت سيطرة الأيوبيين، وتجدّدت المنافسة المريرة بين القاهرة ودمشق.

خشي المماليك على نظامهم الجديد من منافسة الأيوبيين، واضطربت أوضاعهم، فتنادوا إلى اجتماع يُعقد في قلعة الجبل، حيث جدّد الأمراء والأجناد الولاء والطاعة للسلطانة شجرة الدر وللأمير عزالدين أيبك أتابكاً وقائداً للجيش، وقرروا الخروج من القاهرة للتصدي للأيوبيين وإبعاد الملك الناصر عن دمشق إلا أنهم أحجموا عن ذلك عندما بلغهم انضمام كافة أمراء نيابات الشام إلى الصف الأيوبي واستعداد الملك الناصر يوسف للزحف نحو مصر[٦].

---

(١) العيني: جـ١، ص٣٢. قلعة الصُبَيبة هي قلعة بانياس من أرض دمشق.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) راجع حول هذا الموضوع: النويري: جـ٢٩، ص٣٦٨.
(٤) العيني: جـ١، ص٣٣.
(٥) النويري: جـ٢٩، ص٣٦٧.
(٦) العيني: جـ١، ص٣٣.

وفي المقابل شهدت القاهرة إجراءات قمعية بحق الموالين للأيوبيين، حيث قُبض على كل شخص عُرف بموالاته لهم.

واتجه المماليك نحو بغداد لإنقاذ حكمهم المهدد، وإضفاء الصِّفة الشرعية على النظام الجديد. فكتبوا إلى الخليفة العباسي المستعصم يطلبون منه تأييد سلطنة شجرة الدر، لكن خاب أملهم عندما عاب عليهم الخليفة تنصيب امرأة في الحكم، وقال قولته المشهورة: «إن كان الرجال قد عدمت عندكم فأخبرونا حتى نسيِّر إليكم رجلاً»[1].

ولما وصل جواب الخليفة إلى القاهرة، وجدت شجرة الدر نفسها في موقف حرج، بعد أن أحاطت بها مظاهر العداء في الداخل والخارج. وأدرك المماليك، من جهتهم، مدى ما وقعوا فيه من خطأ عندما ولّوا عليهم امرأة، واقتنعوا بضرورة تغيير رأس السلطة. ورأوا للخروج من هذا المأزق أن تتزوج شجرة الدر من الأمير عزالدين أيبك وتتنازل له عن العرش.

استجابت السلطانة لمطلب الأمراء، فخلعت نفسها من السلطنة في (شهر ربيع الآخر عام ٦٤٨هـ/ شهر تموز عام ١٢٥٠م)، وتزوجت الأمير عزالدين أيبك، وقد دام حكمها ثلاثة أشهر[2].

والواقع أن سلطنة شجرة الدر، وهي المرأة التي برهنت خلال فترة حكمها عن مهارة نادرة، وكفاية عالية من حسن السيرة والتدبير، وغزارة العقل؛ كانت وليدة ظروف خاصة أحاطت بمصر في ذلك الوقت، ونتيجة لموافقة المماليك البحرية، وقد زالت الظروف الآن وأضحى وجود رجل على رأس السلطة أمراً اقتضته الظروف المستجدة. وبذلك انتهى عهد السلطانة شجرة الدر.

وباعتلاء عزالدين أيبك عرش السلطنة قامت دولة المماليك البحرية.

---

(١) المقريزي: ج١، ص٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(٢) النويري: ج٢٩، ص٣٦٣ ـ ٣٦٤.

الفَصْل الثَّالِث

المعز عزالدين أيبك ـ المنصور نور الدين علي

المعز عزالدين أيبك

٦٤٨ ـ ٦٥٥هـ/١٢٥٠ ـ ١٢٥٧م

تولية المعز أيبك السلطة

تولى عزالدين أيبك عرش مصر بعد تنازل شجرة الدر عن الحكم، وتلقَّب باللقب السلطاني «المعز أيبك».

كان أيبك أحد المماليك الصالحية، لكنه لم يكن من طائفة المماليك البحرية، ولا أكبرهم سناً أو أقدمهم خدمة أو أقواهم نفوذاً، لكنه اشتهر بين المماليك بدين وكرم وجودة رأي[١] ترقَّى في خدمة السلطان الصالح أيوب حتى أصبح من الأمراء، وتولى وظيفة الجاشنكير[٢] في البلاط السلطاني.

ويبدو أن دافع الأمراء المماليك لاختياره من بينهم، يعود إلى وجود عدة أمراء أقوياء مثل أقطاي وبيبرس وقلاوون، وكان هؤلاء يخشون بعضهم بعضاً، بالإضافة إلى ذلك يُعتبر أيبك من أواسط الأمراء مكانة وليس من أعيانهم، حتى إذا بدا أن مصلحتهم تقتضي عزله، استطاعوا ذلك في يسر لضعف شأنه وضآلة نفوذه[٣].

ومهما يكن من أمر، فقد تولى المعز أيبك السلطنة المملوكية البحرية ليجد نفسه يواجه أربعة أخطار جسيمة، ثلاثة أخطار داخلية، وخطر خارجي.

---

(١) ابن تغري بردي: جـ٧، ص٤.

(٢) الجاشنكير: موضوعها التحدث في أمر السماط مع الاستادار. ويقوم متولي هذه الوظيفة بذوق الطعام والشراب قبل السلطان خوفاً من أن يدس عليه فيه سم أو نحوه. راجع القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا: جـ٤، ص٢١ وجـ٥، ص٤٦٠.

(٣) ابن تغري بردي: جـ٧، ص٤.

تمثّل الخطر الداخلي الأول، بالانتفاضة الشعبية ضد الحكم المملوكي بشكل عام، وتمثل الثاني بمؤامرات بعض زعماء المماليك ضد حكمه، في حين تمثل الثالث بالخطر الذي شكلته شجرة الدر، بينما تمثّل الخطر الخارجي بإصرار الأيوبيين على الزحف نحو مصر لاستخلاصها من أيدي المماليك. فكيف واجه المعز أيبك هذه الأخطار؟

الأوضاع الداخلية في عهد المعز أيبك

ثورة العرب ضد حكم المماليك ٦٥١هـ/١٢٥٣م

الواقع أن العرب من سكان مصر، الذين استوطنوا هذا البلد منذ الفتح الإسلامي، قد تحولوا تدريجياً إلى مزارعين مستقرين، خاصة في أقاليم الصعيد والشرقية، وأطلق عليهم «العرب المزارعة»[1].

ويبدو أن هؤلاء العرب احتقروا المماليك، ورفضوا أن يخضعوا لحكمهم بسبب أصلهم غير الحر، واعتبروا أنهم أحق بالملك منهم، وقد اتخذ رفضهم شكل ثورة مسلحة تزعمها الشريف حصن الدين بن ثعلب[2].

والواضح أن أسباب الثورة تعود إلى دافعين رئيسيين: الأول: سياسي والثاني: اقتصادي.

فمن حيث الدافع السياسي، يلاحظ أن ثورة العرب هدفت إلى القضاء على حكم المماليك وإعادة مصر إلى حظيرة الحكم العربي الحر.

أما من حيث الدافع الاقتصادي، فإن المماليك تعسَّفوا في تحديد أثمان المنتجات الزراعية، وتلاعبوا بأسعارها، مما انعكس سلباً على أوضاع المزارعين الاقتصادية، وقد أدى ذلك إلى هجرة عدد كبير منهم إلى المدن الكبرى حيث اشتركوا في النزاعات الداخلية التي كانت تدور بين الأمراء المماليك. كما بالغ المماليك في الفساد والاستهتار وزيادة الضرائب إلى درجة أن بعض المؤرخين فضلوا حكم الصليبيين على حكمهم[3].

ويبدو أن الحركة الثورية لم تقتصر على المزارعين العرب وحدهم، بل انتشرت بين العامة الذين التفوا حول الشريف حصن الدين، ورفض المصريون

(١) العبادي: مرجع سابق، ص١٢٨.

(٢) القلقشندي: جـ٤، ص٦٨.

(٣) المقريزي: جـ١، ص٣٨٠. ابن تغري بردي: جـ٧، ص٢٣.

سلطان جرى عليه رق، فكانوا يهاجمون أيبك ويوجهون إليه النقد ويسمعونه ما يكره، من ذلك قولهم: «لا نريد إلا سلطاناً رئيساً مولوداً على الفطرة»[1].

وأقام الشريف حصن الدين دولة عربية مستقلة في مصر الوسطى وفي منطقة الشرقية بالوجه البحري قاعدتها «ذروة سريام» أو «ذروة الشريف» نسبة إليه[2].

وحتى يقوّي سلطة دولته الناشئة، اتصل الشريف بالملك الناصر يوسف، صاحب الشام، وطلب مساعدته في محاربة المماليك[3]. لكن الملك الأيوبي الذي كان يجري، آنذاك، مفاوضات مع أيبك بشأن عقد صلح بينهما، لم يكن بوسعه أن يقدم أية مساعدة.

أثارت هذه الحركة الثورية مخاوف المماليك، فخشوا على مستقبل دولتهم الوليدة مما دفعهم إلى اتباع سياسة العنف والقوة في قمعها. فأرسل أيبك حملة عسكرية بقيادة أقطاي للقضاء على هذه الثورة، وتمكّن هذا الأخير من التغلب على المقاومة العربية في بلبيس. وظل حصن الدين طليقاً يحكم مصر الوسطى حتى قبض عليه الظاهر بيبرس عندما تولى الحكم وشنقه[4].

علاقة أيبك بالمماليك البحرية

إذا كان أيبك قد نجح في التغلب على ثورة العرب التي واجهته بمساعدة المماليك البحرية، فإن النتيجة الحتمية لذلك الوضع هي ازدياد نفوذ هؤلاء وارتفاع مكانة زعيمهم فارس الدين أقطاي. وكان أيبك يتوجس خيفة من تصاعد نفوذ أقطاي وطائفته البحرية عقب الانتصارات التي حقّقتها هذه الطائفة على الصليبيين، والناصر يوسف. وجاء انتصار أقطاي على العرب ليزيد من مكانته، حتى أضحى وقوع الصدام بينهما حتمياً. وليس مستبعداً أن يكون تكليف هذا الأخير بإخضاع الثورة المشار إليها وسيلة للتخلص منه.

والواقع أن أقطاي عمد بعد انتصاره على العرب إلى إقطاع ثغر الإسكندرية لنفسه، ولم يتمكّن أيبك من معارضته، في الوقت الذي اشتطّ فيه المماليك البحرية في طلب الإقطاعات والمنح، وراحوا يحيكون المؤامرات لخلع أيبك.

---

(١) ابن تغري بردي: ج٧، ص١٣.

(٢) ابن فضل الله العمري شهاب الدين: التعريف بالمصطلح الشريف، ص١٨٨.

(٣) المقريزي: ج١، ص٣٨٦.

(٤) النويري: ج٢٩، ص٤٢٩.

وقد ذكرنا، أن المماليك وافقوا على سلطنة أيبك لاعتقادهم بأنه شخصية ضعيفة، وأنه من الممكن إسقاطه عن الحكم بسهولة، لكن التطورات السياسية أثبتت غير ذلك. فبعد تركُّزه في الحكم، أخذ يعمل على تقوية مركزه، وتحرك على ثلاثة محاور:

١ ـ فقد أنشأ لنفسه فرقة من المماليك عرفوا بالمعزية نسبة إلى لقبه الملك المعز.

٢ ـ إنه عيَّن مملوكه قطز نائباً للسلطنة.

٣ ـ إنه أخرج المماليك البحرية من ثكناتهم في جزيرة الروضة، وكان قد عزل شريكه الصغير في الحكم الأشرف موسى وانفرد بالسلطنة، فبدا في صورة السلطان القوي.

ويبدو أن هذه الانتصارات التي حققها، وتلك الإجراءات الشكلية التي أحاط نفسه بها، لم تقلِّل من خطر أقطاي، ولم تحد من نفوذه وطموحه؛ حتى أفاق أيبك أخيراً ليجد نفسه أمام منافس قوي بلغ درجة عالية من السطوة والنفوذ فاقت سطوة الملك ونفوذه، محاطاً بالفرسان المسلحين، وقد اعتدُّوا بأنفسهم وبقوتهم[١].

وذهب أقطاي بعيداً حين راح يهاجم أيبك، ويبالغ في تحقيره في مجلسه ولا يسميه إلا «أيبكاً»، وينتحل لنفسه في مواكبه ومجالسه بعض الشعارات السلطانية، ثم تطلع نحو السلطنة، وسانده أتباعه البحرية لتحقيق أمنيته، فلقبوه بالملك الجواد[٢].

وازداد أقطاي عتواً حين خطب لنفسه إحدى أميرات البيت الأيوبي، وهي ابنة المظفر تقي الدين محمود صاحب حماة، فأضحى له سند شرعي في الحكم، ثم طلب من المعز أيبك أن يسكن قلعة الجبل، باعتبار زوجته من بنات الملوك.

عندئذ أدرك أيبك ما يجول في فكر أقطاي، لأن قلعة الجبل كانت في ذلك الوقت المقر الرسمي للحكم. وكان معنى طلبه أنه تطلع نحو السلطنة[٣] فلم يبق لديه، بعد ذلك، أدنى شك في نواياه السلطوية وأضحى التخلص منه ضرورة

---

(١) النويري: ج٢٩، ص٤٣٠.

(٢) ابن تغري بردي: ج٧، ص١١.

(٣) المقريزي: ج١، ص٣٨٦.

ملحة، وصمّم على قتله. فاستدرجه صباح يوم الاثنين في (١١ من شهر شعبان عام ٦٥٢هـ/ ٢٧ من شهر أيلول عام ١٢٥٤م) إلى القلعة بحجة استشارته في أمر مهم، وكان قد اتفق مع مماليكه المعزية على اغتياله.

وفعلاً حضر أقطاي إلى قلعة الجبل مع بعض مماليكه، فما كاد يدخل باب القلعة المؤدي إلى القاعة الكبرى حتى أُغلق خلفه، ومُنع مماليكه من الدخول، ثم هاجمه المماليك المعزية، ومنهم الأمير قطز، وانقضوا عليه وقتلوه بسيوفهم[١].

وسرعان ما أُشيع خبر مقتل أقطاي في القاهرة، فهرع سبعمائة من مماليكه لإنقاذه ظناً منهم أنه لم يُقتل بعد وهو ما يزال حياً، كان من بينهم الأمراء، بيبرس البندقداري وقلاوون الألفي وسنقر الأشقر، وعسكروا تحت أسوار القلعة. لكن أيبك ألقى إليهم برأس زعيمهم، فأدركوا عندئذٍ أنهم أمام رجل قوي وأنه لا مقام لهم في مصر خشية أن يبطش بهم فهرب منهم من استطاع الفرار إلى بلاد الشام، ليحتموا بظل الملوك الأيوبيين مثل الناصر يوسف صاحب حلب ودمشق، والمغيث عمر ملك الكرك، كما التجأ مائة وثلاثون منهم إلى سلطنة سلاجقة الروم في آسيا الصغرى[٢].

لقد بدت هذه الحركة، التي نفذها أيبك ضد المماليك البحرية وعلى رأسهم زعيمهم أقطاي، وكأنها خطوة نحو إعادة توحيد القوى من مشكلة الحكم، لكن الحقيقة كانت غير ذلك لثلاثة أسباب:

الأول: قسَّم مقتل أقطاي المماليك إلى قسمين يتربص كل منهما بالآخر، هما المماليك البحرية والمماليك المعزية. وقد عانت البلاد من فوضى التقسيم هذا في الوقت الذي بدت فيه أخطار المغول تقترب من البلاد الشامية ومصر.

---

(١) المنصوري: ص٣٥. النويري: ج٢٩، ص٤٣٠ ـ ٤٣١.

(٢) المنصوري: المصدر نفسه. المقريزي: ج١، ص٣٩٣. سلطنة سلاجقة الروم هي إحدى الدول الإسلامية التي أسسها السلاجقة الأتراك في آسيا الصغرى في عام (٤٧٠هـ/ ١٠٧٧م) بعد أن طردوا البيزنطيين منها، وقد لعبوا دوراً بارزاً في صبغ المنطقة بالصبغة الإسلامية فمهَّدوا بذلك لقيام دولة الخلافة العثمانية، قبل أن يفقدوا استقلالهم أمام ضربات المغول، في معركة كوسى داغ (الجبل الأقرع) في عام (٦٤١هـ/ ١٢٤٣م)، وقد زالت دولتهم في عام (٨٠٦هـ/ ١٤٠٤م). وكان يحكم السلطنة في عام ٦٥٢هـ عندما التجأ إليها بعض المماليك البحرية ثلاثة أخوة معاً هم: عز الدين كيكاوس بن كيخسرو وهو كيكاوس الثاني، وركن الدين قلج أرسلان بن كيخسرو، وهو قلج أرسلان الرابع، وعلاء الدين كيقباد بن كيخسرو، وهو كيقباد الثاني.
راجع فيما يتعلق بأحداث هذه الفترة في سلطنة سلاجقة الروم كتاب: الأوامر العلائية في الأمور العلائية، لمؤرخ سلاجقة الروم ابن بيبي الذي عاش هذه الأحداث، ص٢٦٣ ـ ٢٦٨.

الثاني: لقد تعرّض أيبك لمن تبقّى من البحرية في مصر، فقتل بعضهم وسجن البعض الآخر، كما صادر أموالهم ونساءهم وأتباعهم، وهدّد كل من يخفي أحداً منهم[1].

الثالث: لقد ظل المماليك، الذين فروا إلى بلاد الشام، يسببون المتاعب لأيبك بفعل أنهم حثُّوا الزعماء الأيوبيين وعلى رأسهم الناصر يوسف على مهاجمة مصر[2].

رحّب صاحب دمشق وحلب بالفارين عسى أن يستغل قضيتهم لصالحه، واستعادة ما استقطع منه من المناطق الفلسطينية مثل بيت المقدس وساحل فلسطين وفقاً لاتفاقية عام (٦٥١هـ/ ١٢٥٣م) المعقودة بينه وبين السلطان المملوكي حاكم مصر، بالإضافة إلى ذلك فإنه أمل في تعميق الهوة بينهم وبين أيبك.

وطلب الناصر يوسف من أيبك إعادة المناطق التي أخذها منه وفقاً للاتفاقية المذكورة لإعطائها للمماليك البحرية كإقطاع باعتبارها كانت بحوزتهم في الماضي، وبذلك يكون قد أرضاهم، وأبعدهم عن مصر.

ويبدو أن أيبك ظن أن الناصر يوسف يخدعه بهدف اتخاذهم ذريعة لمهاجمة مصر، مرة أخرى، لذلك رأى أن يتصرف على محورين:

الأول: إنه أعاد فعلاً البلاد المذكورة إلى الملك الناصر الذي منحها للمماليك البحرية الذين استقروا في خدمته[3].

الثاني: إنه تهيأ للخروج من القاهرة إلى الحدود المصرية للتصدي للتحالف الجديد إذا ما هاجم أفراده الأراضي المصرية، وعسكر بالقرب من بلدة العباسة.

وفعلاً، كان ظن أيبك في محله، فقد خرج الناصر يوسف والمماليك البحرية من دمشق باتجاه مصر، وعسكروا في تل العجول قرب غزة. لكن الأمر انتهى بتدخل الخليفة العباسي مجدداً، فأرسل نجم الدين البادرائي للتوسط بين الطرفين، ونجح في تجديد معاهدة الصلح على أن:

- يستعيد أيبك ساحل بلاد الشام.
- ألاَّ يأوي الملك الناصر أحداً من المماليك البحرية[4].

---

(١) المنصوري: ص٣٥.
(٢) ابن عبد الظاهر: ص٥٥. (٣) النويري: ج٢٩، ص٤٣٤.
(٤) ابن عبد الظاهر: ص٥٥ ـ ٥٦. العيني: ج١، ص٨٨. المقريزي: ج١، ص٣٩٨.

ويبدو أن المماليك البحرية علموا مبكراً بأمر هذا الاتفاق فغادروا إلى الكرك للاحتماء بالملك الأيوبي مغيث الدين عمر[١].

ومن جهة أخرى، كتب أيبك إلى سلاطين سلاجقة الروم يحذرهم من غدر البحرية وتذبذبهم[٢]، فخشي أهل الحكم عاقبة الأمر، فاستدعوهم ليطّلعوا منهم على حقيقة الوضع. ودار بين الطرفين حوار مثمر تمكّن بنهايته الأمير علم الدين سنجر، المتحدث باسمهم، من تبديد مخاوف سلاجقة الروم، وسمح لهم هؤلاء باستمرار الإقامة في بلاد الروم واستخدموهم عندهم[٣].

والراجح أن أيبك لم يخشَ تضامن الفارين مع سلاجقة الروم نظراً لبعد المسافة بينه وبينهم، لكن مخاوفه كان مبعثها من إقدام المغيث عمر على غزو مصر مقتدياً بالناصر يوسف. وحتى يدعم موقفه، كتب إلى الخليفة المستعصم يطلب منه التقليد والخلع السلطانية أسوة بمن تقدمه من ملوك مصر[٤].

علاقة أيبك بشجرة الدر

الواقع أن شجرة الدر عندما قررت الزواج من عزالدين أيبك، إنما أرادت أن تتظاهر بالتخلي عن السلطنة لترضي شعور المسلمين، لكنها صمّمت منذ اللحظة الأولى على الاحتفاظ بسلطانها والتحكم في زوجها وفي شؤون الدولة.

وفعلاً أحكمت هذه السلطانة سيطرتها على زوجها وأرغمته على هجر زوجته الأولى أم ولده علي، ومنعته من زيارتهما[٥].

ولم يلبث المعز أن سئم الحياة مع زوجته، وخشي على نفسه من غدرها. وتفاقمت الخلافات بينهما بمرور الوقت خاصة عندما علمت أن زوجها عزم على الزواج من ابنة الأتابك بدر الدين لؤلؤ صاحب الموصل[٦]، فشكّلت هذه القضية بداية النهاية لعهد أيبك.

كانت شجرة الدر لا تزال تحظى بعطف المماليك البحرية، وقد هالها ما حلّ

---

(١) النويري: ج٢٩، ص٤٣٤.
(٢) المقريزي: ج١، ص٣٩٣.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٩٨.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) عاشور: العصر المماليكي، ص٢١.
(٦) المنصوري: ص٣٩. النويري: ج٢٩، ص٤٥٦. العيني: ج١، ص١٤٠ ـ ١٤١.

بهم، فراحت تكاتب الأمراء الذين التجأوا إلى الكرك تحثهم على مهاجمة مصر. ويبدو أن أيبك وقف على تلك المراسلات، فعزم على التخلص منها، غير أنها كانت السبّاقة إلى الغدر، فأرسلت إليه رسالة رقيقة تتلطّف به وتسترضيه وتطلب منه الحضور إليها في القلعة.

خُدع أيبك بكلام زوجته، فعاد إلى القلعة من مناظر اللوق حيث كان يقيم، فكمن له خمسة من الغلمان الخصيان وقتلوه في الحمام (يوم الثلاثاء في الرابع والعشرين من شهر ربيع الأول عام ٦٥٥هـ/ شهر نيسان عام ١٢٥٧م)[١].

ويبدو أن شجرة الدر أرادت أن تتجنب ردّات فعل المماليك المعزية، فأشاعت أن المعز أيبك مات فجأة أثناء الليل، وعمدت في الوقت نفسه إلى اختيار خلف له تتستّر وراءه في الحكم. فعرضت السلطنة على كل من جمال الدين بن أيدُغدي العزيزي وعزالدين أيبك الحلبي، لكنهما رفضا ذلك[٢].

وشاع الخبر في اليوم التالي في القاهرة، فأسرع المماليك المعزية إلى القلعة ووقفوا على حقيقة الأمر. عندئذ حاول هؤلاء قتل شجرة الدر، لكن المماليك البحرية حالوا بينهم وبينها وسعوا جاهدين لإنقاذها وحمايتها، فاعتقلوها في البرج الأحمر بالقلعة. وكان من الممكن إنقاذها من براثن الموت، في ذلك الوقت، نظراً لحماية البحرية لها، ولمآثرها الجليلة التي لم تُنس بعد، لولا أنها جلبت على نفسها حقد امرأة المعز الأولى التي كانت تتحرق شوقاً للانتقام منها[٣].

وأخذت هذه المرأة تحرّض المماليك المعزية على قتلها. وضعفت في ذلك الوقت مقاومة الصالحية البحرية لها، فحُملت شجرة الدر إليها. فأمرت جواريها بقتلها، فضربنها بالقباقيب إلى أن ماتت، واشتركت الزوجة المنتقمة معهن، ثم ألقين جثتها من سور القلعة إلى الخندق وهي شبه عارية، ليس عليها سوى سروال وقميص، وبقيت في الخندق ثلاثة أيام قبل أن تدفن[٤].

وعلى هذا الشكل المحزن انتهت حياة كل من المعز أيبك وشجرة الدر.

---

(١) النويري: ج٢٩، ص٤٥٦. العيني: ج١، ص١٤٠ ـ ١٤١، ص١٤٢. المقريزي: ج١، ص٤٠٣. ابن تغري بردي: ج٦، ص٣٧٥ ـ ٣٧٦.

(٢) ابن تغري بردي: ج٦، ص٣٧٥.

(٣) العبادي: مرجع سابق، ص١٤٠.

(٤) النويري: ج٢٩، ص٤٥٧.

الأوضاع الخارجية في عهد المعز أيبك

استمرار النزاع مع الأيوبيين

تحرك الملوك والأمراء الأيوبيون، بزعامة الناصر يوسف صاحب دمشق وحلب، باتجاه مصر لاستعادتها من أيدي المماليك. وعندما علم أيبك بأنباء هذا الزحف، قرّر مواجهة هذا الخطر بالطرق السلمية أولاً. وحتى يمتص نقمة الأيوبيين، اختار، بالاتفاق مع كبار أمراء المماليك، صبياً صغيراً في العاشرة من عمره من بني أيوب هو الملك الأشرف موسى[1] وأقامه سلطاناً ليكون شريكاً له في السلطة «ليجتمع الكل على طاعته، ويطيعه الملوك من أهله» فكانت المناشير والتواقيع والمراسيم تخرج عنهما، ويخطب باسميهما على منابر مصر وأعمالها، وضربت لهما السكة على الدنانير والدراهم[2].

ويبدو أن الملوك الأيوبيين فطنوا لتلك الحيلة، وأدركوا أن الأشرف موسى لم يكن له غير الاسم، في حين كانت الأمور كلها بيد أيبك[3] واستمروا في استعداداتهم للزحف نحو مصر.

عندئذ أعلن أيبك وضع البلاد تحت سلطة الخلافة العباسية[4] صاحبة السلطان القديم عليها، وأنه يحكم باعتباره نائباً عن الخليفة المستعصم، وأقدم في الوقت نفسه على إلقاء القبض على الأمراء المماليك المعروفين بميولهم للأيوبيين.

ويبدو أن هذه الحيلة لم تنطلِ، أيضاً، على الملوك الأيوبيين الذين واصلوا استعداداتهم للزحف نحو مصر للقضاء على ثورة المماليك.

وحتى يقوّي موقفه، ويضمن النجاح لحملته؛ أقدم الناصر يوسف على التماس مساعدة الصليبيين وعلى رأسهم الملك لويس التاسع ملك فرنسا المقيم في عكا، فأرسل سفارة إلى عكا لإجراء مباحثات معه.

ويبدو أن أيبك علم بأنباء هذه المفاوضات، فخشي حدوث تقارب بين الأيوبيين في بلاد الشام والصليبيين في عكا، فأرسل إنذاراً إلى الملك لويس التاسع

---

(١) هو الأشرف موسى بن المسعود بن الكامل. عاش والده في كنف الصالح أيوب حتى توفي عن هذا الطفل الصغير، وكان يعيش عند عمّاته في بلاد الشرق. العيني: جـ١، ص١٣٥.

(٢) المنصوري: ص٢٨.

(٣) ابن تغري بردي: جـ٧، ص٦.

(٤) المقريزي: جـ١، ص٣٧٠. أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر: جـ٦، ص٨٨.

بأنه سوف يقدم على قتل أسرى الصليبيين الذين ما يزالون في مصر منذ أيام الحملة على دمياط، وهم بانتظار دفع الفدية المقررة لإطلاق سراحهم؛ إن قام بأي عمل عدائي ضده، وأبدى في الوقت نفسه استعداده لتعديل معاهدة دمياط والتنازل له عن نصف الفدية المقررة، مقابل تحالفه معه ضد الناصر يوسف، غير أن الملك لويس لم يشأ أن يلتزم بشيء نحو أي من الطرفين، وإن كان يؤثر التحالف مع دمشق لما لها من أهمية استراتيجية، لكن كان لزاماً عليه أن يفكر في أسرى الصليبيين الذين ما زالوا في مصر[1].

ولما يئس الناصر يوسف من استمالة الملك لويس، زحف بجيوشه نحو مصر. ونسي زعماء البحرية خلافاتهم الداخلية، في هذه الأزمة العصيبة، وتكتّلوا وراء أيبك لصد الزحف الأيوبي الذي هدّد مستقبلهم جميعاً.

وخرج أيبك من القاهرة على رأس الجيش المملوكي، للتصدي للتقدم الأيوبي، لكنه خشي من أن يقوم الصليبيون بمهاجمة دمياط مرة أخرى مستغلين خلو مصر من المدافعين عنها، فأمر بهدم ثغرها حتى خرب كله، ولم يبقَ من المدينة سوى الجامع، وأخصاص من القش على شاطئ النيل يسكنها الصيادون وضعفاء الناس وسموها «المنشية»[2].

والتقى الجيشان، المملوكي والأيوبي، في (العاشر من شهر ذي القعدة عام ٦٤٨هـ/ شهر شباط عام ١٢٥١م) عند العباسة بين مدينتي بلبيس والصالحية، انتصر فيها الملك الناصر في بداية المعركة على الرغم من استبسال السلطان ومماليكه وصمودهم في القتال. غير أنه حدث أن فرقة من جيش الناصر يوسف وهم المماليك العزيزية[3] تخلّت عن مواقعها في غمرة القتال، وانحازت، بدافع العصبية المملوكية، إلى الجيش المملوكي[4].

ولما لم يكن الناصر يوسف مشهوراً بالشجاعة، لم يلبث أن تراجع ولاذ بالفرار عائداً إلى الشام، في حين عاد المماليك ظافرين ومعهم الأسرى إلى القاهرة[5].

---

(١) Joinville: op. cit. p158

(٢) العيني: جـ١، ص٣٧. المقريزي: جـ١، ص٣٧٢.

(٣) نسبة إلى العزيز محمد والد الناصر يوسف.

(٤) العيني: جـ١، ص٤٠.

(٥) أبو الفداء: جـ٦، ص٨٩. المنصوري: ص٢٨ ـ ٢٩. العيني: جـ١، ص٤٢ ـ ٤٣.

كان لهذه الموقعة أثرها وأهميتها في تثبيت أركان دولة المماليك البحرية الناشئة. فقد استثمر أيبك انتصاره هذا فأرسل، بعد شهر، جيشاً بقيادة فارس الدين أقطاي، استولى على غزة[1]، ثم قرّر الزحف نحو بلاد الشام للسيطرة عليها. ولكي يضمن النجاح لمهمته حاول استمالة لويس التاسع إلى جانبه، ووعده بإعطائه بيت المقدس بمجرد استيلائه عليه من الملك الناصر يوسف.

ومن جهته رأى الناصر يوسف نفسه مضطراً للاعتماد على حليف قوي يضمن له الصمود واستمرارية الصراع مع المماليك، فأرسل سفارة إلى عكا يعرض على لويس التاسع التنازل له عن بيت المقدس مقابل الحصول على مساعدة الصليبيين.

استغل لويس التاسع هذا الصراع الإسلامي لمصلحة الصليبيين، فأرسل سفارة إلى القاهرة ينذر أيبك بأنه ما لم يتم على الفور تسوية مشكلة الأسرى الصليبيين فإنه سوف يتحالف مع الناصر يوسف.

ونجح سفيره يوحنا فالنسيين في أن يحقق، أولاً، إطلاق سراح الفرسان الذين وقعوا أسرى في غزة عام (٦٤٢هـ/ ١٢٤٤م) وكان من بينهم مقدم الأسبتارية[2]، ثم الإفراج عن ثلاثة آلاف أسير ممن أُسروا في عام (٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م)، مقابل إطلاق سراح ثلاثة آلاف أسير مسلم وقعوا في أيدي الصليبيين.

ويبدو أن أيبك أراد أن يمتّن أواصر الصداقة بينه وبين لويس التاسع، فأرسل إليه، مع الدفعة الثانية من الأسرى، هدية تتألف من فيل وحمار وحشي.

عندئذ تجرأ لويس وطلب إطلاق سراح ما تبقى من أسرى الصليبيين في أيدي المماليك دون مقابل مادي، وعمد في الوقت نفسه إلى فتح باب المفاوضات مع دمشق بهدف الضغط على السلطان المملوكي.

وفعلاً أسرع أيبك إلى الاستجابة، وجرت مفاوضات بين الطرفين، تمخضت عن عقد معاهدة في عام (٦٥٠هـ/ ١٢٥٢م) بهدف مناوأة الناصر يوسف وجاء فيها:

---

(١) العيني: جـ١، ص٤٤.

(٢) الأسبتارية إحدى الطوائف الدينية ـ العسكرية التي أنشأها الصليبيون في الشرق اعتباراً من عام ١٠٧٠م، وكانت هذه الطائفة تدين مباشرة للبابا بالطاعة.

١ ـ وافق أيبك على إطلاق سراح بقية الأسرى الصليبيين الموجودين في مصر.

٢ ـ إعفاء لويس التاسع من بقية المبلغ المتبقّي عليه من الفدية.

٣ ـ وعد أيبك الملك الفرنسي بأن يعيد للصليبيين كل مملكة بيت المقدس التي كانت تمتد شرقاً حتى نهر الأردن[١].

والحقيقة أن لويس التاسع وقف إلى جانب أيبك بعد انتصاره على الأيوبيين في العباسة، وتراجُع هؤلاء إلى بلاد الشام.

ويبدو أن التحالف المملوكي ـ الصليبي لم يؤدِّ إلى شيء من النتائج. إذ، بعد توقيع المعاهدة، اتفق كل من أيبك ولويس التاسع على القيام بحملة مشتركة لطرد الناصر يوسف من بلاد الشام. وكان من المتفق عليه أن يستولي لويس التاسع على يافا، في حين يستولي أيبك على غزة، ثم يتم الاتصال بينهما ويقوم الجيشان، بعد ذلك، بهجوم مشترك على الإمارات الأيوبية.

وتنفيذاً لهذه الخطة خرج لويس التاسع على رأس ألف وخمسمائة مقاتل إلى يافا واستولى عليها دون مقاومة، وكانت تحت الحكم الأيوبي، بينما تقدم الجيش المملوكي بقيادة الأمير فارس الدين أقطاي نحو غزة، وعسكر في الصالحية.

ويبدو أن الناصر يوسف علم بأنباء هذا التحالف وما أعدَّه من خطط لطرد الأيوبيين من بلاد الشام، فتحرك على وجه السرعة، ليحول دون التقاء الحليفين، فأرسل قوة عسكرية من أربعة آلاف مقاتل عسكرت عند تل العجول قرب غزة، وبعد أن سيطرت على هذه المدينة، ارتدَّت إلى يافا لاستعادتها من يد لويس التاسع.

وبفعل سيطرة الأيوبيين على غزة، ظل المماليك في الصالحية، وظهرت بين الطرفين بوادر احتكاك، واستمر كل منهما يتحفز بالآخر، حتى أضحَت المواجهة المكشوفة وشيكة الوقوع. لكن الصلح تم بين الطرفين في أوائل عام (٦٥١هـ/ ١٢٥٣م). فما الذي تغير على الساحة السياسية؟

الواقع أنه لم يُقدَّر للعداء بين المماليك والأيوبيين أن يستمر في هذه الآونة،

---

(١) Grousset. R: Hist. croisade III p502

رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية: ج٣، ص٤٧٥ ـ ٤٧٦.

يذكر العيني هذه الأحداث في حوادث سنة ٦٥١هـ. ج١، ص٨٠.

وذلك بسبب ظهور خطر جديد هدَّد المسلمين جميعاً في الشرق الأدنى، وتطلَّب منهم أن يتحدوا، وأعني به الخطر المغولي.

وإذ حرص الخليفة العباسي المستعصم على توحيد العالم الإسلامي لمواجهة المغول، فقد أرسل إلى الملك الناصر يوسف يأمره بمصالحة أيبك، كما حثَّ هذا الأخير، الذي اعترف بسيادته الاسمية، على قبول شروط الأول، وأن يتفقا على حرب المغول، وتمكَّن رسوله نجم الدين البادرائي من عقد صلح بينهما تقرر فيه:

١ ـ اعتراف الناصر يوسف بسلطة أيبك وبسيادة المماليك على مصر وبلاد الشام حتى نهر الأردن، على أن تدخل مدن غزة وبيت المقدس ونابلس والساحل الفلسطيني كله في حوزته.

٢ ـ اعتراف المماليك بسيادة الأيوبيين على بقية بلاد الشام[١].

ويبدو أن موجة الرعب التي أثارها المغول أثناء زحفهم من جوف آسيا باتجاه العالم الإسلامي، وأخبار وحشيتهم، جعلت الطرفان يستجيبان بسهولة لدعوة الخليفة.

والحقيقة أن هذه الاتفاقية اكتسبت أهمية كبرى في التاريخ المملوكي، لأنها اعتراف صريح من قِبَل الأيوبيين بشرعية سلطنة المماليك في مصر.

وكان أيبك قد استغل انتصاره على الناصر يوسف، كما انتهز فرصة ازدياد الخطر المغولي، وتهديد المغول لبلاد الشام ومصر، فتخلص من شريكه في الحكم، وهو الملك الأشرف موسى الأيوبي، فحذف اسمه من الخطبة، وقبض عليه، وسجنه في قلعة الجبل، وذلك في عام (٦٥٠هـ/ ١٢٥٢م)، واستقلَّ بالسلطنة[٢].

---

(١) النويري: ج٢٩، ص٣٧٨، ٤٢٦. المقريزي: ج١، ص٣٨٥ ـ ٣٨٦.

(٢) العيني: ج١، ص٦٦. ابن إياس: ج١ قسم١ ص٢٩٢.

المنصور نور الدين علي
٦٥٥ ـ ٦٥٧هـ/١٢٥٧ ـ ١٢٥٩م

الصراع الداخلي حول مشكلة الحكم

بايع المماليك المعزية، بعد مقتل المعز أيبك، ابنه نور الدين علي، وعمره خمس عشرة سنة، ولقبوه بالملك المنصور[١]، على الرغم من اعتراض المماليك الصالحية الذين ساندوا تولية الأتابك علم الدين سنجر الحلبي، وحلفوا له[٢].

ويُذكر أن المماليك لم يتبنوا مبدأ الوراثة هذا لاعتقادهم بصوابيته من حيث تأمين المصلحة الخاصة لكل أمير، إنما جعلوا منصب السلطنة هدفاً يتنافس عليه كبار أمرائهم عقب وفاة كل سلطان، دون الأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة للدولة، وهو حل مؤقت إلى أن يتضح الموقف، ويبرز الأمير القوي الذي يستطيع أن يُثبت تفوقه على بقية الأمراء، عندئذ يعتلي السلطنة بعد عزل أو قتل المتبوأ على العرش من سلالة السلطان الراحل[٣].

وهكذا كان الموقف بعد اغتيال المعز أيبك. إذ اجتمع كبار الأمراء المتنافسين فيما بينهم على منصب السلطنة، واختاروا ابنه نور الدين علي كما ذكرنا.

وسرعان ما ظهر التنافس واضحاً بينهم، فقبض المماليك المعزية على الأمير سنجر الحلبي وسجنوه في القلعة[٤] لأنه قَبِل تولي الحكم بعد مقتل أيبك. عندئذ اضطرب أتباعه من الصالحية وفروا إلى بلاد الشام خشية القبض عليهم، غير أن المماليك المعزية طاردوهم وقبضوا على عدد كبير منهم[٥].

ومن جهة أخرى، أثار مسلك المعزية استياء بعض الطوائف الأخرى مثل المماليك الأشرفية، حتى أشيع أنهم اتفقوا على إزالة نفوذ المعزية من الدولة[٦]، لكن هؤلاء ضايقوهم وقبضوا عليهم ونهبوا دورهم[٧].

---

(١) المنصوري: ص٣٩. قارن بالنويري: ج٢٩، ص٤٥٩ ـ ٤٦٠. والعيني: ج١، ص١٤٣.
(٢) ابن تغري بردي: ج٦، ص٣٧٦ ـ ٣٧٧.
(٣) عاشور: العصر المماليكي، ص٢٢ ـ ٢٣.
(٤) ابن تغري بردي: ج٧، ص٤٢.
(٥) المصدر نفسه، ص٤٣.
(٦) العبادي: ص١٤١.
(٧) ابن تغري بردي: ج٧، ص٤٣.

وعلا، في هذه الأوضاع المضطربة، نجم الأمير سيف الدين قطز، نائب السلطنة كأقوى أمير مملوكي، فأخذ على عاتقه توحيد صفوف المماليك من مشكلة الحكم. وعاشت البلاد خلال ذلك فترة قلق، واضطراب، وعدم استقرار، وهي المظاهر التي نشأت عن قيام صبي قاصر في السلطنة، ومجموعة من الأمراء المتنافسين حول كرسي الحكم.

الأوضاع الخارجية في عهد المنصور

نتج عن التنافس بين الأمراء من مشكلة الحكم، والفوضى التي عمَّت البلاد، أن تعرَّضت مصر لضغط أيوبي متزايد. ذلك أن المماليك البحرية الصالحية الذين التجأوا إلى الكرك، بعد أن ساءت العلاقات بينهم وبين الناصر يوسف صاحب دمشق وحلب، حرَّضوا المغيث عمر الأيوبي على غزو مصر ملك آبائه وأجداده[1]، وقد تزعم هذه المجموعة من المماليك بيبرس البندقداري[2]. وفعلاً استجاب صاحب الكرك لدعوتهم، وأمدَّهم بالسلاح والمال، وسعى بمساعدتهم إلى الاستيلاء على مصر.

وخرجت مجموعة من المماليك تبلغ ألف فارس باتجاه الحدود المصرية[3] لغزوها والسيطرة على الحكم. ويبدو أن قطز كان الأسرع إلى التحرك، إذ عندما علم بأنباء الزحف المملوكي الصالحي خرج من القاهرة على رأس قوة عسكرية لصدِّ خطرهم، وتمكَّن من أن ينزل بهم الهزيمة عند الصالحية في (شهر ذي القعدة عام ٦٥٥هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٢٥٧م)، وأسر عدداً كبيراً منهم مثل قلاوون الألفي وبلبان الرشيدي، إلا أنه أطلق سراح معظمهم بعد ذلك أملاً في استقطابهم، لكن بعضهم عاد إلى الكرك[4].

ويبدو أن التحالف المملوكي الصالحي ـ الأيوبي لم يكفَّ عن محاولة الاستيلاء على مصر، فجدَّد عملية غزو هذا البلد مستفيداً من الظروف السياسية القلقة التي عمَّت بلاد الشام ومصر، نتيجة الأخبار المتواترة عن اقتراب خطر المغول، وحثوا المغيث على الخروج معهم هذه المرة لأخذ مصر.

---

(١) المنصوري: ص٣٩.

(٢) ابن عبد الظاهر: ص٥٧.

(٣) العيني: جـ١، ص١٥٧.

(٤) المقريزي: جـ١، ص٤٠٦. ابن تغري بردي: جـ٧، ص٤٥. وقارن بالعيني: المصدر نفسه ص١٧٥، الذي يذكر أن الخروج حصل ليلة السبت في الخامس والعشرين من ذي القعدة. .

وفعلاً خرج المغيث عمر على رأس الحملة العسكرية. وتعيد الكرة نفسها، حين خرج الأمير قطز وتصدى للمهاجمين عند الصالحية وأنزل بهم هزيمة قاسية في (شهر ربيع الآخر عام ٦٥٦هـ/ أواخر شهر نيسان عام ١٢٥٨م)، ففرَّ المغيث عمر إلى الكرك في حين اتجه البحرية إلى الطور حيث اتصلوا بالأكراد الفارين من وجه المغول(١).

وهكذا بدت الدولة في ظل حكم صبي قاصر وهي لم تزل في دور التكوين، في الوقت الذي اشتد فيه الخطر المغولي بزعامة هولاكو بعد أن وصل إلى بلاد الشام عقب إسقاطه الخلافة العباسية، فعمَّ الاضطراب والقلق أرجاء مصر.

خلقت هذه الظروف الخارجية وضعاً حرجاً يتطلب وجود رجل قوي على رأس السلطنة، فوجد قطز الفرصة سانحة ليتبوأ عرش مصر، فعزل المنصور نور الدين علي في (شهر ذي القعدة عام ٦٥٧هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٢٥٩م) بمساعدة الأعيان والأمراء المعزية، ثم قبض عليه وعلى أخيه قاآن وأمهما وسجنهم في برج السلسلة بثغر دمياط(٢).

---

(١) المنصوري: ص٤٠. ابن عبد الظاهر: ص٥٨ ـ ٥٩. العيني: جـ١، ص١٨١. ابن تغري بردي: جـ٧، ص٤٦.

(٢) النويري: جـ٢٩، ص٤٦٨.

الفَصْلُ الرَّابِعُ

المظفر سيف الدين قطز

٦٥٧ ـ ٦٥٨هـ/١٢٥٩ ـ ١٢٦٠م

الصراع المملوكي ـ المغولي في عهد السلطان قطز

ظهور المغول على مسرح الأحداث

بدأت تطلعات قطز نحو السلطنة عند وفاة أيبك حيث تمكَّن من فرض نفوذه على المنصور نور الدين علي معتمداً على المماليك المعزية.

كان قطز سياسياً حكيماً، وقائداً بارعاً، تولى الحكم في ظروف قاسية. إذ كان مطلوباً منه أن يوحِّد الصف الداخلي ليواجه عدواً خارجياً شديد المراس، كما كان عليه أن يبذل جهوداً مضنية لكي يحول دون اتصال أمراء الأيوبيين في بلاد الشام بالمغول، خاصة بعد تواتر الأنباء عن انضمام بعض هؤلاء إليهم، لذلك حرص على رفع روحهم المعنوية، فدعاهم إلى التضامن للقضاء على العدو المشترك[(١)].

ولما كان للمغول علاقة مباشرة بدراستنا، ويتداخل تاريخهم مع تاريخ المماليك، فلا بد لنا من أن نتعرف على هذا الشعب وما فتحه من بلاد بعد انطلاقه من جوف آسيا، وحتى وصوله إلى أبواب مصر.

انبثق فجر القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، والشرق الإسلامي يستعد لاستقبال تلك الجيوش المغولية الجرارة التي اندفعت نحوه من شمالي آسيا الشرقي على دفعات في فترات زمنية متقاربة ومتباعدة، وكان لها أثرها القريب والبعيد من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية.

واندفع المغول كالسيل الجارف تحدوهم الرغبة في الانتقام من ولاة الأمور

(١) الصياد، فؤاد عبد المعطي: المغول، ص٣٠٠ ـ ٣٠١.

في البلاد الإسلامية من جهة، والتطلع إلى كسب مادي من جهة أخرى يعوضهم ما كانوا يعانونه من فقر في موطنهم الأول. فَمَنْ هم هؤلاء المغول؟

لم يكن المغول إلا مجموعة من القبائل الرُحَّل نشأت في الهضبة المعروفة باسم هضبة منغوليا شمالي صحراء جوبي، وهي أراض واسعة تنعدم المياه في بعض جهاتها. وعاشت هذه القبائل على روافد نهر عامور، واحتلت الأراضي الواقعة بين بحيرة بيكال في الغرب وجبال كنجان على حدود منشوريا في الشرق[1].

وكانت هذه القبائل في حالة حرب دائمة مع جيرانهم التتار النازلين إلى الشرق منهم. والمعروف أن كابل خان، جد يسوكاي، نظّم هذه القبائل في حلف مفكّك، غير أن مملكته تداعت بعد وفاته، فاستطاع أمبراطور الصين الشمالية ألتان خان، أن يوطد سيادته على كل المنطقة[2].

لم يرث يسوكاي إلا شطراً صغيراً من الحلف القديم، غير أنه زاد في سلطانه، وذيوع شهرته، نتيجة ما أنزله من هزيمة ببعض قبائل التتار، وما حدث من تدخله في أمور خان الكرايت طغرل[3]، مما أدى إلى قيام تحالف بين الطرفين على أن يكونا يداً واحدة[4]، غير أنه توفي قبل أن يستقر خاناً أعظم للمغول، إذ دسَّ له بعض التتار السم، ولم يتجاوز ابنه الأكبر تيموجين، آنذاك، التاسعة من عمره، وقد حدث ذلك في عام (٥٧٢هـ/١١٧٦م)[5]. غير أن ما اشتهرت به زوجة يسوكاي من الحيوية، حفظ لابنها الخان الصغير تيموجين قدراً من السيطرة على قبائل أبيه. والواقع أن طفولته كانت عاصفة بسبب تعرضه وإخوته وأمه لغارات قبائل التايجوت الذين حرصوا على إذلالهم[6].

ونبغ تيموجين، وهو لا يزال صغيراً. وفي السابعة عشرة من عمره بدأ نجمه يلمع؛ إذ استطاع بذكائه وحنكته أن يستقطب كبار رجال المغول من أتباع أبيه حتى إذا ما أقنع أفراد عشيرته بالانضواء تحت لوائه، عزم على إخضاع القبائل المنتشرة في صحراء جوبي[7].

---

(١) الجويني: تاريخ قاهر العالم: جـ١، ص٦٠. حدَّد الجويني المنطقة التي عاش فيها المغول.

(٢) العريني، السيد الباز: المغول، ص٤١ . Lamb: Jenghis Khan. p25.

(٣) غروسيه: جنكيزخان، ص٣٥ ـ ٣٦.

(٤) المرجع نفسه، ص٤٢ ـ ٤٣.

(٥) الجويني: جـ١، ص٦٩.

(٦) غروسيه: ص٥٨.

(٧) الجويني: جـ١، ص٧١.

هذا ولا يدخل في نطاق هذا البحث أن نتتبع أدوار هذا النزاع، بل إن كل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد، إن تيموجين الشاب استطاع بذكائه أن يوحد أهالي أقاليم آسيا الشرقية شمالي بلاد الصين، تحت لوائه، ويتربع على العرش بعد أن اختارته القبائل المغولية أمبراطوراً عليها. وبعد أن تم له ذلك اتخذ اسم جنكيز خان أي فاتح العالم، واتخذ مدينة قراقورم عاصمة لملكه[1].

بعد أن تربع على عرش المغول، وضع جنكيز خان نصب عينيه هدفين: التوسع في الجنوب على حساب الصين الشمالية، ومطاردة أعدائه الفارين باتجاه غربي منغوليا والصين، وأهم هؤلاء قبائل القراخطاي الذين استولوا على الأقاليم الممتدة من بلاد الإيغور إلى بحر آرال.

وفعلاً فقد هزم واي وانج أمبراطور الصين واستولى على عاصمته بكين في عام (٦١٢هـ/ ١٢١٥م)، ثم كرَّ على أعدائه في الغرب فقهر كشلو خان زعيم الخطا، وكانت أملاكه تقع في إقليم ما وراء النهر على حدود البلاد الإسلامية، واستولى جنكيز خان على بلاده، حتى أضحت مملكته الواسعة تجاور أملاك الدولة الخوارزمية[2].

الدولة الخوارزمية

لا بد لنا في هذا المقام من التطرق، ولو بإيجاز، إلى نشأة الدولة الخوارزمية وعلاقتها بالمغول نظراً لأن هذه العلاقة كانت سبباً من أسباب التمدد المغولي باتجاه الغرب.

ينتسب الخوارزميون إلى أنوشتكين، أحد الأتراك في بلاط السلطان السلجوقي ملكشاه، حيث كان يشغل وظيفة ساقي. واشتهر ابنه محمد بالعلم والأدب، فعينه أحد قادة السلطان بركياروق حاكماً على إقليم خوارزم[3]، ولقَّبه خوارزم شاه[4].

وبدأت قوة الدولة الخوارزمية تظهر منذ عام (٥٢٢هـ/١١٢٨م) في عهد أتسز الذي كانت له جولات عسكرية مع السلطان السلجوقي سنجر، ثم استولى على

---

(١) الجويني: جـ١، ص٧١.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٥. حافظ، حمدي: الدولة الخوارزمية والمغول، ص١١٤.

(٣) خوارزم، إقليم يقع في المجرى الأسفل لنهر جيحون، ويكوِّن دلتا خصبة. ومن أجل ذلك كان لهذا الإقليم أهميته منذ القدم في تطور المدنية والحضارة في آسيا الوسطى.

(٤) Howorth: Hist of the Mongols. vol I p7

مرو ونيسابور[١]. وبعد أن توسعت الدولة على حساب السلاجقة في إيران قضت على دولتهم نهائياً بعد وفاة سنجر في عام (٥٥٢هـ/ ١١٥٧م).

واستعان الخليفة العباسي الناصر لدين الله، بخوارزمشاه علاء الدين تكش للقضاء على سلاجقة العراق، وكانت هذه فرصة نادرة استغلها الزعيم الخوارزمي لمد نفوذه نحو الغرب وتكوين دولة ذات كيان سياسي.

وفعلاً، التقى تكش بالسلطان السلجوقي طغرل في معركة بالقرب من الري في عام (٥٩٠هـ/ ١١٩٤م) وانتصر عليه، وقتل طغرل في المعركة[٢].

وبذلك، حلّت الدولة الخوارزمية محل الدولة السلجوقية في إيران والعراق، وراح زعماؤها يتدخلون في أمور الخلافة حتى عزموا الاستيلاء على بغداد[٣].

لم يقف الخليفة الناصر موقف المتفرج، وحاول بشتى الوسائل أن يحدَّ من أطماع الخوارزمية، حتى هداه تفكيره، أخيراً، إلى الاستعانة بالمغول[٤].

التمدد المغولي نحو الغرب

أيَّد ابن الأثير الرواية التي ذكرها في معرض كلامه عن شخصية الخليفة الناصر حين قال: «وكان سبب ما ينسبه العجم إليه صحيحاً من أنه هو الذي أطمع التتار في البلاد وراسلهم في ذلك، فهو الطامة الكبرى الذي يصغر عندها كل ذنب عظيم»[٥].

ومهما يكن من أمر، فقد كتب الخليفة العباسي المذكور إلى جنكيز خان بالعبور إلى البلاد الإسلامية عارضاً عليه استعداده لمهاجمة الدولة الخوارزمية من الغرب، إذا هو هاجمها من الشرق، ولكن رغم وصول هذه الرسالة إلى المغول فإنها لم تكن السبب في غزو جنكيز خان للدولة الخوارزمية. إذ في الوقت الذي وصلت فيه، كان جنكيز خان قد توسع في فتوحاته جهة الغرب حتى تاخمت بلاده حدود الدولة الخوارزمية، واستطاع أن يعقد معاهدة تجارية مع الخوارزميين، لذلك لم يُعر رسالة الخليفة أي التفاتة[٦].

ويبدو أن الكارثة كانت آتية، لكن سببها المباشر يرجع إلى إحدى هذه

---

(١) ابن الأثير: جـ٩، ص٢ ـ ٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٣٠.

(٣) الجويني: جـ٢، ص٢٩ ـ ٣٠.

(٤) حمدي، حافظ: سيرة جلال الدين منكبرتي، ص٥٣ ـ ٥٤.

(٥) ابن الأثير: جـ٩، ص٣٦١.

(٦) Curtin: The Mongols p99

البعثات التي نسمع عنها كثيراً في تلك الأيام. والرأي السائد أنه لم يكن هنالك ما يحول دون وقوع غارة للمغول، ولكن تيسر حدوثها بواسطة ما عُرف عن علاء الدين محمد خوارزمشاه من طمع وتهور، ذلك أنه لم يكن بالسلطان الذي يتسامح مع منافس يضارعه في الطموح.

وتبادل الرجلان السفارات إلى أن استقر الصلح بينهما. غير أن أطماع خوارزمشاه السياسية المتمثلة بالقضاء على المغول، بدَّل هذه العلاقات الطيبة بعلاقات عدائية، ولم تتوفر بين مطامعه السياسية هذه المصالح التجارية لبلاده، رغماً عن أن هذه المصالح كانت واسعة جداً، خاصة وأن التجارة مع الشعوب الحضرية بالنسبة للمغول، ذوي الطباع البدوية، ذات أهمية قصوى(١).

وقد حدث أن أرسل جنكيز خان قافلة إلى غربي آسيا للاتجار في الأسواق الخوارزمية. ولما وصلت إلى مدينة أوترار، الواقعة على نهر سيحون، وهي من ضمن أملاك خوارزمشاه، أجهز ينال خان حاكم المدينة عليها وقتل جميع أفرادها وسلب البضاعة(٢).

ويبدو أن قرائن الحادثة تشير إلى أن التجار كانوا ضحية جشع الوالي وارتياب السلطان الخوارزمي(٣).

لم يكن بوسع جنكيز خان أن يتجاهل هذه الإثارة، فطلب من السلطان تسليمه حاكم أوترار، لكن السلطان رفض طلبه، وأضحت الحرب أمراً لا مفر منه(٤).

وجهَّز جنكيز خان جيشاً جراراً بلغ مائتي ألف مقاتل لغزو بلاد المسلمين، وسيطر خلال أقل من سنة على إقليم ما وراء النهر سيطرة تامة(٥) (٦١٧هـ/ ١٢٢٠م).

وهرب محمد خوارزمشاه، أثناء ذلك، إلى خراسان تاركاً بلاده لقمة سائغة في فم المغول الذين سيطروا على العاصمة خوارزم في عام (٦١٨هـ/ ١٢٢١م)(٦).

يُعتبر سقوط خوارزم من أشهر ما وقع بين المسلمين والمغول، في ذلك

---

(١) الجويني: جا، ص٩٧. غروسيه: ص٢٦٩.

(٢) النسوي: ص٨٥. الجويني: المصدر نفسه، ص٩٨.

(٣) بارتولد: تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي، ص٥٦٩.

(٤) النسوي: ص٨٧ ـ ٨٨ وقارن بالجويني: جا، ص٩٩.

(٥) راجع أحداث سقوط بلاد ما وراء النهر عند الجويني: جا، ص١١٠ ـ ١٣٥. ويقصد ببلاد ما وراء النهر البلاد الواقعة بين نهري جيحون في الجنوب وسيحون في الشمال وهي مما يلي خراسان.

(٦) راجع وقائع وأحداث سقوط خوارزم عند: ابن الأثير: ج٩، ص٣٤٣. وقارن بالجويني: جا، ص١٣١ ـ ١٣٥.

الوقت، ولما دخل المغول المدينة قتلوا جميع سكانها باستثناء الصناع وأرباب الحرف حيث نقلوهم إلى بلادهم، كما سبوا النساء والأطفال، ونهبوا محتويات المدينة، ثم أغرقوها بعد أن حطموا السد الذي يمنع ماء جيحون عنها[١].

نتيجة لاستيلاء المغول على إقليمي ما وراء النهر وخوارزم، استطاعوا أن يحيطوا بإقليم خراسان حيث وجهوا ضربتهم التالية واستولوا على مدنه دون أن يقف في طريقهم أي عائق[٢].

لم يتورع المغول في إيقاع الدمار والخراب بالأماكن التي اجتازتها جيوشهم، وكانوا يعمدون إلى إحراق الغلال التي تزيد عن حاجتهم.

وغادر جنكيز خان الأقاليم الغربية في عام (٦١٩هـ/ ١٢٢٢م) دون أن يخضعها نهائياً، غير أن حكم المغول في إقليمي ما وراء النهر وخوارزم استقر نهائياً، إذ لم يكن هناك من يتحدى السيادة المغولية عليهما[٣].

عودة المغول إلى الغرب

لما رحل جنكيز خان إلى بلاده، ترك الأقاليم الخوارزمية خاوية على عروشها. ثم شُغِلَ المغول بالمشاكل الداخلية التي واجهتهم في هذه الفترة، وأهمها ثورة قبائل التايجوت، ومحاربة أمبراطورية سونغ في النصف الجنوبي من بلاد الصين. على أن جنكيز خان توفي في عام (٦٢٤هـ/ ١٢٢٧م) قبل أن يتم مشروعه[٤]، وظلت أوضاع الأمبراطورية مضطربة وغير مستقرة بعد وفاته إلى أن انتخب ابنه أوكتاي خاناً أعظم في عام (٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م)[٥]، فأخذ على عاتقه إتمام ما بدأه والده في التوسع نحو الغرب لإخضاع ما تبقى من العالم الإسلامي.

وتقدم المغول إلى أذربيجان واستولوا على مراغة وتبريز عاصمة الإقليم، ثم أجهزوا على المدن الواحدة تلو الأخرى، وبذلك أضافوا كل شمالي فارس وأذربيجان إلى أملاكهم، ثم أغاروا على بلاد الكرج بقيادة جرماغون فاستولوا على الشطر الشرقي من البلاد[٦].

---

(١) ابن الأثير: ج٩، ص٣٤٣. (٢) العريني: ص١٤٢.

(٣) يذكر الجويني أن سبب عودة جنكيزخان هو استغلال قبائل الخطاي والتايجوت غيابه للقيام بالتمرد على سلطته: ج١، ص١٤٣.

(٤) المصدر نفسه، ص١٧٥. حمدي، حافظ: الدولة الخوارزمية والمغول، ص١٦٢.

(٥) المصدر نفسه، ص١٧٨.

(٦) المصدر نفسه: ص٨٧. ابن الأثير: ج٩، ص٣٨٣. حمدي، حافظ، المرجع نفسه ص١٩٤. العريني، ص١٧٦.

وظهر المغول في ديار بكر، ودخلوا إربل وخربوها، ومنذ عام (٦٢٩هـ حتى عام ٦٣٩هـ/ ١٢٣١ ـ ١٢٤١م) سيطروا على أذربيجان وأران وحاني وقارس[١]. وما حدث من ظهورهم في أعالي الفرات أثار الذعر والخوف في بلاد الشام، وصار من المتوقع إقدامهم على غزو العراق وإقليم الجزيرة وآسيا الصغرى توطئة للزحف نحو بلاد الشام ومصر، وعلى الرغم مما أثاره المغول من الخوف والرعب في نفوس الأمراء المسلمين لم يؤدِّ ذلك إلى اتحادهم.

المغول في العراق ـ سقوط بغداد

كان للصراع الدائر في منطقة إقليم الجزيرة بين الملوك والأمراء المحليين، وقيام الحروب المتواصلة، وتفاقم الخلافات، وتفتيت وحدة المنطقة، من جرّاء ذلك، الأثر الكبير في تمهيد الطريق أمام المغول لشن هجماتهم على المنطقة، ومن ثم النفاذ إلى آسيا الصغرى للاستيلاء على بعض المواقع الاستراتيجية فيها، واتخاذها قواعد انطلاق وحماية خلال زحفهم لاحتلال ما تبقَّى من العالم الإسلامي خاصة العراق والشام ومصر.

وفعلاً استأنف المغول زحفهم باتجاه مناطق غربي آسيا ضمن سياسة توسعية، بعد أن تم لهم السيطرة على أمبراطورية الصين الشمالية، وأواسط آسيا، وإيران، وبلاد الكرج، والقوقاز، والروسيا، وبولندة وآسيا الصغرى.

وقد حقق هؤلاء ما وضعه خاناتهم مثل أوكتاي (٦٢٦هـ ـ ٦٣٩هـ/ ١٢٢٩ ـ ١٢٤١م) وكيوك (٦٤٤ ـ ٦٤٧هـ/ ١٢٤٦ ـ ١٢٤٩م) من توسعات على الأرض، حتى إذا توفي هذا الأخير، انتخب منكو (٦٤٨ ـ ٦٥٥هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٢٥٧م) خاناً أعظم على المغول.

وضع منكو نصب عينيه هدفين:

الأول: القضاء على الإسماعيلية.

الثاني: السيطرة على ما تبقى من العالم الإسلامي حتى أقاصي مصر.

وعهد إلى أخيه هولاكو القيام بتنفيذ هذه المهمة بعد أن منحه إقليم فارس والولايات الغربية[٢]، وحدَّد له إطار العلاقة مع الخليفة العباسي، بحيث إذا قدَّم

---

(١) العريني: ص١٧٥.

(٢) رشيد الدين: جامع التواريخ، تاريخ المغول في إيران (تاريخ هولاكو)، مجلد٢، جـ١، ص٢٣٤.

فروض الولاء والطاعة فلا يتعرض له، أما إذا عصى، فعليه أن يتخلص منه حتى لا يشكل وجوده عقبة في طريق الزحف المغولي[١].

ومن جهته وضع هولاكو خطة عسكرية تقضي، أولاً، بالقضاء على الإسماعيلية، ثم غزو المناطق الغربية وصولاً إلى مصر، في مرحلة ثانية. وبعد أن حقَّق هدفه الأول سار لتحقيق هدفه الثاني، وبدأ بغزو العراق.

كانت الأوضاع في بغداد، آنذاك، سيئة جداً. فقد اشتهر الخليفة العباسي المستعصم بعدم جديته في إدارة الشؤون العامة[٢]. وكانت الأخبار تصل إليه تباعاً باقتراب جيوش المغول، ومع ذلك لم يستعد لمواجهتهم ظناً منه أن في نفسه القدرة على المكر والصمود أمام خطرهم[٣].

والواقع أنه تعدَّدت مراكز القوى آنذاك في عاصمة الخلافة واختلفت فيما بينها بفعل عوامل سياسية ومذهبية. فأرباب السلطان، ومن بيدهم إدارة الشؤون العامة متنازعون متباغضون، كل منهم يحيك المؤامرات ضد الآخر، ويسفِّه رأيه أمام الخليفة الذي وقف عاجزاً عن وضع حد لهذه المشاكل. فترتب على ذلك أن اشتدت الخلافات بين مجاهد الدين أيبك الدواتدار الصغير، وكان سني المذهب، وبين مؤيد الدين ابن العلقمي، وزير المستعصم، وكان شيعياً، مما كان لها أثرها السيء في اضطراب الأمور وتقويض سلطة الخلافة[٤].

وكان سكان بغداد من أهل السنة والشيعة والنصارى واليهود، في تناحر مستمر وخلاف مذهبي مستحكم، خاصة بين الطائفتين الأوليتين، كما كانوا يختلفون في المسائل السياسية.

وعمد الوزير ابن العلقمي، بعد أن أثارته الاضطرابات المذهبية ضد الشيعة، إلى مراسلة هولاكو وأطمعه في ملك بغداد[٥]. لكن الواقع أنه لم يكن لهذه المراسلات بين الطرفين، ولا للمباحثات التي جرت بينهما في وقت لاحق، من أثر كبير في دفع هولاكو أو في ثنيه عن مهاجمة بغداد، لأن الاستيلاء على العراق كان من ضمن سياسة مغولية عامة.

---

(١) رشيد الدين: مجلد٢، جـ١، ص٢٣٦ ـ ٢٣٧.
(٢) ابن الطقطقا: الفخري في الآداب السلطانية، ص٣٣٣.
(٣) الصياد: المغول في التاريخ، ص٢٥٢.
(٤) صفا، ذبيح الله: تاريخ أدبيات در إيران، جـ٣، ص١٢٠.
(٥) ابن كثير: جـ١٣ ص٢٠١.

في هذه الظروف الحرجة، طلب هولاكو من الخليفة أن يمده بجيش من عنده ليشترك مع الجيوش المغولية في القضاء على الإسماعيلية. ويبدو أن الخليفة رفض طلبه هذا بعد مشاورات مع معاونيه على الرغم من معارضة الوزير ابن العلقمي[1]، فأسرَّها هولاكو في نفسه، ولما فرغ من القضاء على الإسماعيلية أرسل إلى الخليفة رسالة عتاب تتضمن تهديداً وطلب منه أن:

- يهدم الحصون ويردم الخنادق ويسلم البلاد لابنه.
- يحضر لمقابلته، أو يرسل الوزير سليمان شاه والدواتدار[2].

رد الخليفة بالرفض، أيضاً في محاولة منه لمعارضة بسط سيطرة المغول على الخلافة العباسية. وقد اتَّسم رده أيضاً بالتهديد، ظناً منه أن ذلك سوف يثني هولاكو عن عزمه، ويجعله يفكر ملياً قبل أن يقدم على خطوته.

وأخيراً كان لا بد من المواجهة بين الطرفين. وحاصرت الجيوش المغولية عاصمة الخلافة، ثم دخلتها عنوة في (شهر صفر عام ٦٥٦هـ/ شهر شباط عام ١٢٥٨م)، ودمرتها[3]. وكان الخليفة قد خرج منها وسلّم نفسه للزعيم المغولي دون قيد أو شرط بعد أن وعده هولاكو بالأمان[4].

وقد انتهت هذه الأحداث المفجعة بقتل الخليفة المستعصم وابنيه أبي العباس أحمد وأبي الفضائل عبد الرحمن، وأسر ابنه الأصغر مبارك وأخواته الثلاث فاطمة وخديجة ومريم ثم استسلمت الحلة والكوفة وواسط والموصل[5].

وبسقوط بغداد ومقتل الخليفة المستعصم انتهت دولة الخلافة العباسية التي عمَّرت ما يزيد عن خمسة قرون.

صدى سقوط بغداد

كان لسقوط بغداد دوي هائل وعميق في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. واهتز الحكام المسلمون في المناطق المجاورة لهذا الحدث الجلل. واعتبر المسلمون في كل مكان، أن سقوط الخلافة العباسية صدمة مريعة، وتحدياً مخيفاً،

---

(١) راجع الرسالة في فتح بغداد المنسوبة إلى نصير الدين الطوسي، والملحقة بكتاب تاريخ فاتح العالم للجويني، ج٢، ص٣٦٣. (٢) رشيد الدين: ص٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٣) راجع فيما يتعلق بالفظائع التي ارتكبها المغول في بغداد: ابن كثير: ج١٣ ص٢٠٣.

(٤) الصياد: ص٢٦٣.

(٥) ابن كثير: ج١٣ ص٢٠٥. الطوسي: مصدر سابق، ص٣٠٧.

كان له أسوأ الأثر في نفوسهم. فعلى الرغم من أن الخلافة ظلت منذ زمن طويل تفقد قدراً كبيراً من سلطتها المادية، فإن مكانتها الأدبية والروحية لا زالت قوية. فما حدث من استئصال الأسرة العباسية وتدمير العاصمة، جعل خلافة المسلمين شاغرة يتطلع إليها كل زعيم طموح من المسلمين[١].

شكَّل سقوط بغداد ضربة قوية للحضارة والثقافة. فقد كانت هذه المدينة مركزاً هاماً للعلوم والآداب والفنون، وغنية بعلمائها وأدبائها وفلاسفتها وشعرائها. فلما حلَّت بها النكبة على أيدي المغول، قُتل آلاف من العلماء والشعراء، وفرّ من نجا منهم إلى الشام ومصر، كما أُحرقت المكتبات، وخُرِّبت المدارس والمعاهد، وقُضي على الآثار الإسلامية[٢].

ابتهج المسيحيون في شتى أنحاء العالم، ورحبوا بهولاكو وزوجته طقز خاتون التي كانت قد اعتنقت المسيحية على المذهب النسطوري[٣].

تعرضت وحدة العالم الإسلامي لضربة قاسية، وأضحت وحدة المسلمين من الأمور التي يستحيل تحقيقها[٤]، بعد أن خضع كثير من الحكام المسلمين للمغول مثل الأتابك سعد بن أبي بكر، أتابك فارس، والسلطانين كيكاوس الثاني وأخيه قلج أرسلان الرابع حاكمي دولة سلاجقة الروم.

المغول في بلاد الشام

كان من الطبيعي أن يتلو غزو العراق، مهاجمة بلاد الشام. وكان هولاكو قد أرسل، أثناء حصار بغداد، فرقة عسكرية بقيادة أريق نوين[٥] استولت على إربل[٦]، ومن ثم أشرف المغول على بلاد الشام. وقد حرص الزعيم المغولي أن يقوّي سيطرة المغول على إقليم الجزيرة وأن يخضع بصفة خاصة، الأمير الأيوبي الكامل محمد، صاحب ميافارقين، الذي رفض قبول السيادة المغولية.

كانت بلاد الشام، آنذاك، تحت سيادة ثلاث قوى هي: قوة المسلمين، المتمثلين بالملوك والأمراء الأيوبيين، وقوة الصليبيين، وقوة الأرمن في قيليقيا.

---

(١) رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، ج٣، ص٥٢٢ ـ ٥٢٣.

(٢) الصياد: مرجع سابق، ص٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٣) رنسيمان: ج٣، ص٥٢٢.

(٤) العبادي: ص١٤٨.

(٥) أريق: اسم. أما نوين فهي رتبة عسكرية في الجيش المغولي وتعني مقدم ألف.

(٦) ابن العبري: تاريخ الزمان، ص٣٠٨ ـ ٣٠٩.

أما الملوك والأمراء المسلمون فقد حكموا مدن ميافارقين، وحصن كيفا، والكرك، وحلب، وحمص، وحماة، ودمشق، إلا أنهم افتقروا إلى رابطة اتحادية، فكان كل أمير يعمل مستقلاً عن الآخر، مما أضعف قوتهم أمام المغول.

أما الصليبيون الغربيون فقد وقفوا موقف المتردد من المغول، مع ميل إلى جانب المسلمين. حقيقة أن بوهيموند السادس، أمير أنطاكية، انضم إلى الحركة المغولية، وأيدها، وشارك فيها، وكذلك فعل هيثوم، ملك أرمينيا الصغرى في قيليقيا، إنما فقد أقدم بوهيموند السادس على ذلك، بوصفه زوج ابنة هيثوم وحليفه. ويبدو أن عطف هولاكو على المسيحيين الشرقيين، بشكل خاص، هو الذي ضايق الصليبيين الغربيين، مع إدراكهم العميق بأن المسلمين سوف يطردونهم من المنطقة إن عاجلاً أو آجلاً.

أما الأرمن في قيليقيا، فقد حالفوا المغول، وشجعوهم على القضاء على الخلافة العباسية وعلى الأيوبيين في بلاد الشام، واشتركوا معهم في قتال المسلمين، فقد رأى هيثوم، ملك أرمينيا الصغرى، أن الفرصة سانحة لاستخلاص بلاد الشام، وبيت المقدس بوجه خاص[(١)].

في ذلك الوقت، كان الناصر يوسف، صاحب دمشق وحلب، أقوى الأمراء الأيوبيين، وقد أوجس خيفة من التقدم المغولي، وقدَّر أن هولاكو وجنوده سوف يستولون على بلاد الشام إن عاجلاً أو آجلاً، وأن هذا البلد لن يجد من يحميه من المغول أو مماليك القاهرة.

لذلك، رفض تقديم نجدة للأشرف، ابن الملك الغازي صاحب ميافارقين، بناء على طلبه لمقاومة المغول. كما أرسل ابنه العزيز محمد إلى هولاكو يحمل الهدايا والتحف، ويقدم الخضوع والولاء، ويطلب منه مساعدة عسكرية لاستعادة مصر من أيدي المماليك[(٢)].

ويبدو أن هولاكو شكَّ في إخلاص الناصر، لأنه لم يحضر إليه بنفسه ليعرض ولاءه وتبعيته، ثم يطلب تحالفه ضد المماليك في مصر. لذلك أرسل إليه رسالة يأمره فيها بضرورة المجيء إليه وتقديم الخضوع دون قيد أو شرط[(٣)].

---

(١) عاشور: الحركة الصليبية ج٢، ص١١٢٨ ـ ١١٣٣.

Grousset op. cit III p578

(٢) ابن العبري: ص٣١٤.

(٣) المصدر نفسه. المقريزي: ج١، ص٤١٥ ـ ٤١٦.

والراجح أن الناصر لم يكن مستعداً للذهاب أبعد من ذلك، وأن يرتبط بعهد وثيق مع المغول، في الوقت الذي تعرّض فيه لاستنكار شديد من الأمراء المسلمين بسبب تقرُّبه منهم. لذلك أظهر العداء لهولاكو، وغادر دمشق إلى الكرك والشوبك[1].

وقاد هولاكو جيشه في عام (٦٥٧هـ/١٢٥٩م) للاستيلاء على شمالي غربي بلاد الشام. فسقطت في يده مدن ميافارقين ونصيبين وحران والرها والبيرة وحارم[2]، ثم اتجه نحو حلب وأطبق عليها من كل الجهات.

رفضت حامية المدينة، بقيادة الملك الشيخ المعظم تورانشاه ابن صلاح الدين، التسليم للجيش المغولي، لذلك تقرر اقتحامها في (شهر صفر عام ٦٥٨هـ/شهر كانون الثاني عام ١٢٦٠م). وبذلك سقطت حلب في يد المغول[3].

نتيجة لهذه الانتصارات السريعة والحاسمة وما صاحبها من قتل وتشريد وتدمير، عمَّ الرعب في كل بلاد الشام، وأدرك الناصر يوسف استحالة الوقوف وحده في وجه المغول، فقرَّر أن يطلب المساعدة من المماليك في مصر[4].

جعلت خطورة الوضع الملك قطز يتناسى الأحقاد، على الرغم من العداء المستحكم بينه وبين الملك الناصر، ويقبل طلبه الخاص بإمداده بنجدات عسكرية على وجه السرعة.

ويبدو أن قطز قد هاله الزحف المغولي السريع، فأراد إيجاد حليف يقوّي به الجبهة الإسلامية غير أن الراجح أنه أراد أن يخدع الملك الأيوبي ليستولي على أملاكه، بدليل أنه لم يتعجَّل إرسال النجدة، كما حاول استقطاب أتباعه عندما توجهوا نحو مصر كما سنرى.

ويتضح دهاء قطز في مضمون الرسالة التي أرسلها إلى الناصر يوسف يخبره فيها بأنه يقبل كل عروضه. ولا يقتصر على ذلك بل يعتبر الناصر، بصفته سليل صلاح الدين، ملكاً على جميع الممالك التي خضعت للأيوبيين ومنها مصر. ويضيف أنه ليس إلا أحد قادته، وتعهد له بأن يعطيه حكم مصر إذا أراد القدوم إلى

---

(١) ابن العبري: تاريخ الزمان، ص٣١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٣١٤ ـ ٣١٥. رشيد الدين، ص٣١٩ ـ ٣٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٣١٥. والجدير بالذكر أن ابن العبري كان آنذاك رئيس أساقفة حلب، وكان موجوداً داخل المدينة، فهو شاهد عيان لسقوط حلب.

(٤) النويري: ج٢٩، ص٣٨٥ ـ ٣٨٦.

القاهرة، كما عرض عليه أن يرسل جيشاً إلى دمشق ليجنبه عناء القدوم بنفسه إلى القاهرة، إذا كان يرتاب في صدق نواياه[١].

ولما تقدم المغول نحو دمشق كان المدافعون عنها قد هجروها، كما أن الناصر يوسف لم يحاول أن يحمي المدينة، فتركها ورحل إلى غزة مع مماليكه الناصرية والعزيزية وبعض المماليك البحرية كان من بينهم بيبرس البندقداري، ليكون على مقربة من النجدة التي وعده بها قطز[٢] تاركاً مدينته بيد وزيره زين الدين الحافظي[٣].

اعتبر أعيان دمشق مما حلَّ بالمدن التي قاومت المغول من دمار وخراب وقتل للسكان، فقرروا تسليم مدينتهم لهولاكو[٤]. وفعلاً دخل الجيش المغولي إلى المدينة في (أواخر شهر صفر عام ٦٥٨هـ/ شهر شباط عام ١٢٦٠م) دون إراقة الدماء، لكن القلعة امتنعت عليهم وقاومتهم، فاقتحموها عنوة وهدموها وذلك في نصف جمادى الأولى من السنة الهجرية المذكورة، الموافق أوائل شهر أيار من السنة الميلادية نفسها[٥].

معركة عين جالوت

لم يبقَ خارج نطاق حكم المغول من العالم الإسلامي في الشرق الأدنى سوى الديار المصرية والحجاز واليمن. وكان هولاكو قد وجَّه في عام (٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م)، وهو في بلاد الشام، إنذاراً إلى المظفر قطز يطلب منه الاستسلام، ويذكِّره بأن المغول فتحوا كافة البلاد، ولم تستطع أية قوة الوقوف في وجههم[٦].

وفي الأسابيع الثلاثة، التي أعقبت احتلال دمشق، أتمَّ المغول فتح بلاد الشام، وتقدموا نحو فلسطين دون أن يلقوا مقاومة تذكر باستثناء ما حصل من قتل حامية نابلس لأنها قاومتهم. واستسلمت لهم حامية عجلون وأغاروا على الخليل، فقتلوا الرجال وسبوا النساء والصبيان، واستاقوا من الأسرى والأبقار والأغنام والمواشي شيئاً كثيراً، لكنهم لم يطأوا بيت المقدس[٧].

---

(١) راجع نص الرسالة عند المقريزي: السلوك: جا، ص٤١٨.
(٢) النويري: ج٢٩، ص٣٨٥ ـ ٣٨٦.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٨٦.
(٤) ابن كثير: ج١٣ ص٢١٩. رشيد الدين، ص٣٠٧ ـ ٣٠٨.
(٥) ابن كثير: المصدر نفسه.
(٦) راجع نص الرسالة عند المقريزي: جا، ص٤٢٧ ـ ٤٢٨. رشيد الدين، ص٣١٠.
(٧) العيني: جا، ص٢٣٢. ابن تغري بردي: ج٧، ص٧٧.

وعقد المظفر قطز اجتماعاً عاجلاً مع أمرائه لتدارس الموقف. وتمخض الاجتماع عن قرار يقضي برفض الإنذار وقتل الرسل الذين حملوا الرسالة إلى مصر. والحقيقة أنه كان من الصعب على المماليك في مصر أن يقفوا في وجه هولاكو وجيوشه الضخمة. فما الذي تبدَّل في المناخ السياسي حتى اتخذ قادة المماليك هذا القرار الرافض؟

الواقع، أن هولاكو غادر آنذاك، بلاد الشام على عجل، متجهاً إلى العاصمة المغولية قراقورم، وقد سحب معه معظم جيشه، وأبقى في المنطقة عشرة آلاف مقاتل بقيادة كتبغا نوين.

أما دوافع عودته المفاجئة، فترجع إلى عاملين:

الأول: وفاة الخان الكبير منكو في عام (٦٥٥هـ/١٢٥٧م)، وبروز بوادر صراع على السلطة بين أخوي هولاكو قوبيلاي وأريق بوغا، فأراد أن ينافسهما على الزعامة المغولية، معتقداً أنه سوف ينتخب خاناً أعظم نظراً لأهمية توسعاته.

الثاني: تعرُّضُ أملاكه في إيران لضغط متواصل من قبل ابن عمه بركة خان زعيم القبيلة الذهبية[١] وحاكم القبجاق[٢]، خاصة وأنه قد اعتنق الإسلام، وأخذ يتوعد هولاكو ويتهدَّده بسبب ما اقترفه من مذابح بحق آلاف من المسلمين، ولتجرُّئه على مقام الخلافة العباسية وقتل الخليفة[٣].

أضحى كتبغا يحكم بلاد الشام بقوة قليلة العدد نسبياً مما أتاح بصيصاً من الأمل للمماليك الذين أثارهم توغل المغول في فلسطين. يضاف إلى ذلك، فقد عُرِفَ عن كتبغا نوين تقرُّبه من المسيحيين، لا لأنه يدين بالمسيحية، بل لأنه أدرك مدى أهمية قيام تحالف مغولي ـ مسيحي في الشرق يقف في وجه الإسلام والمسلمين. وبالرغم من أن بوهيموند السادس، أمير أنطاكية، كان يشارك كتبغا هذا الشعور، فإن الصليبيين في عكا ظلوا ينظرون إلى المغول كبرابرة، وقد أدركوا أنهم لن يسمحوا لهم بإقامة إمارات صليبية مستقلة، وإنما يريدونهم تابعين للخان الكبير، لذلك آثروا المسلمين عليهم، فكان هذا إيذاناً بانتهاء الحلف الصريح أو الضمني بين الصليبيين والمغول[٤]. وقد أدرك قطز أهمية هذه الخطوة، لأن كتبغا

---

(١) سميت بالقبيلة الذهبية نسبة إلى اللون الذهبي التي اشتهرت بها مخيماتهم.

(٢) تشمل القبجاق البلاد الواقعة بين نهر إرتش والسواحل الجنوبية لبحر قزوين، وغالب سكانها من الأتراك والتركمان. المقريزي: جـ١، ص٣٩٤ ـ ٣٩٥ حاشية رقم ٤.

(٣) المقريزي: جـ١ ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥. رشيد الدين: ص٣١١.

(٤) Grousset: L'Empire des steppes. p437

لم يكن ليستطيع، أن يحتفظ بفتوحاته إلا عن طريق تحالفه مع الصليبيين النازلين على الشاطئ. وما دام هؤلاء الصليبيون قد نفضوا أيديهم من هذا الحلف، فقد أصبحت الفرصة موآتية ليس للوقوف أمام المغول فحسب بل والانتصار عليهم أيضاً[1].

في ظل هذه الأوضاع استقر رأي المماليك في مصر على ضرورة المقاومة، ومن خلال هذه المعطيات كان القرار الرافض بالاستسلام وقتل الرسل.

وضع قطز، الذي اشتهر بالبراعة السياسية، خطة عسكرية من شقين:

الأول: تدعيم الجبهة الداخلية، وتعبئة الرأي العام، استعداداً لخوض المعركة.

الثاني: الاستعدادات العسكرية، وتتضمن محاولة استقطاب الأمراء الأيوبيين والمماليك البحرية بهدف توحيد الصف الإسلامي في بلاد الشام ومصر تحت قيادة واحدة.

ففيما يتعلق بالشق الأول، فقد عمد إلى الدعوة للخروج إلى الجهاد، ثم أخذ يعمل على حشد الجيوش، وجمع الأموال اللازمة للإنفاق عليها، بفرض ضرائب جديدة ومختلفة على سكان مصر والقاهرة[2].

ويبدو أنه لقي معارضة في جباية تلك الضرائب، خاصة من جانب القضاة ورجال الدين، إذ اشترطوا عليه أولاً استعمال ما عنده وعند حريمه من الحلي، بالإضافة إلى ما عند الأمراء، وضربها نقداً، وتوزيعها على أفراد الجيش، فإن لم تكف، جاز له أن يفرض ضرائب جديدة على الرعية، وأن يقترض من أموال التجار، ليستعين بها على قتال العدو[3].

امتثل قطز لرأي رجال الدين، ولم يشرع في جمع الأموال من الرعية إلا بعد أن استعمل هو والأمراء ما عندهم من الحلي والأموال، وقد أحضرها بين يدي الشيخ عز الدين بن عبد السلام، أقوى رجال الدين مكانة في ذلك الوقت[4].

وواجه قطز صعوبة أخرى في إقناع كثير من الأمراء بوجوب الرحيل معه للتصدي للمغول. ويبدو أن جماعة من الأمراء نكصوا على أعقابهم، وأبدوا

---

(١) الصياد: ص٣٠٥.

(٢) ابن إياس: جـ١، قسم١، ص٣٠٥ ـ ٣٠٦. يعدّد هذا المؤرخ نوع ومقدار الضرائب التي فرضها قطز على السكان.

(٣) ابن تغري بردي: جـ٧، ص٧٢ ـ ٧٣. (٤) المصدر نفسه.

تكاسلاً وإحجاماً، بحجة أنهم لا طاقة لهم بمقاومة المغول، فأخذ يعمل على إثارة نخوتهم، وتوجه إليهم بتلك الكلمات التي استنهضت هممهم، وقوّت من عزيمتهم، ودفعتهم إلى القتال:

«يا أمراء المسلمين... لكم زمان تأكلون أموال بيت المال، وأنتم للغزاة كارهون. وأنا متوجه، فمن اختار الجهاد يصحبني، ومن لم يختر ذلك يرجع إلى بيته، فإن الله مطّلع عليه، وخطيئة حريم المسلمين في رقاب المتأخرين»[1].

وبذلك يكون قطز قد دعّم الجبهة الداخلية، ووحّد صفوفها، وعبّأ الرأي العام ليسانده في مهمته، وأمّن الموارد اللازمة للإنفاق على الجيش، فاستعد للقاء العدو وهو مطمئن على الأوضاع الداخلية.

أما فيما يتعلق بالشق الثاني من الخطة العسكرية، فقد تمكّن قطز من استقطاب وحدات جيش الملك الناصر يوسف من الناصرية والشهرزورية[2] عندما وصلوا إلى غزة، كما ضمَّ إلى قواته من تبقّى من القوات الخوارزمية وقوات من قِبَل أمير الكرك الأيوبي[3].

ونتيجة لتبدل الظروف السياسية، وجد الأمراء المماليك البحرية، الذين غادروا مصر إلى بلاد الشام وآسيا الصغرى منذ أيام المعز أيبك خوفاً من أن ينالهم ما نال أقطاي يومئذ، وجدوا أن واجبهم يقضي عليهم الوقوف إلى جانب قطز ومساندته، خاصة بعد انتشار المغول في مدن الشام الكبرى، واستسلام الناصر يوسف ومعظم الأمراء الأيوبيين لهم، وتهديدهم للديار المصرية، فأخذوا يفدون على القاهرة، وعلى رأسهم بيبرس البندقداري، متناسين مخاوفهم من السلطة بفعل تحريضهم الأمراء الأيوبيين على غزو مصر.

ومن جهته تناسى قطز أعمالهم العدوانية، واستقطبهم، بفعل أن الموقف يتطلب تضافر جميع الجهود للوقوف في وجه العدو. وبذلك أضحى المماليك كتلة متراصة[4]، وأصبح قطز من الصلاحية والسلامة ما جعله يتحدى المغول، وكسب الجولة الأولى قبل أن يخوض المعركة.

---

(١) المقريزي: ج١، ص٤٢٩.

(٢) نسبة إلى شهرزور، وهي كورة واسعة في الجبال بين إربل وهمدان، وأهل هذه النواحي أكراد. الحموي: ج٣، ص٣٧٥. والشهرزورية هم الأمراء الذين هجروا بلادهم وانتقلوا إلى بلاد الشام هرباً من هولاكو، وعددهم حوالي ثلاثة آلاف فارس. راجع النويري: ج٢٩، ص٣٨٣.

(٣) النويري: المصدر نفسه، ص٣٨٨.

(٤) ابن كثير: ج١٣ ص٢٢٠. النويري: المصدر نفسه ص٤٧١.

وضع قطز خطة عسكرية محكمة تقضي بأن يزحف قائده بيبرس البندقداري على رأس قوة استطلاعية لدراسة الموقف على الأرض. وهذا تفكير متقدم في السياسة الاستراتيجية، إذ كان أمراء المدن يكتفون بتقوية دفاعات الحصون عندما تصلهم تهديدات المغول، ويؤثرون الدفاع من وراء الأسوار[1].

تقدم بيبرس في (شهر شعبان عام ٦٥٨هـ/شهر تموز عام ١٢٦٠م) قاصداً غزة، في الوقت الذي كان كتبغا قد أقام حامية مغولية فيها تحت قيادة بيدرا. وأرسل هذا القائد المغولي إلى كتبغا، الذي كان بالقرب من بعلبك، ينذره بتقدم القوات المملوكية، ويطلب منه نجدة على وجه السرعة[2].

اصطدم القائد المملوكي بالحامية وأجلاها عن غزة، وطارد أفرادها حتى نهر العاصي[3].

تجهَّز كتبغا على الفور، عندما بلغته أنباء تحرك المماليك، للمسير إلى وادي نهر الأردن، غير أن ما حدث من نشوب ثورة المسلمين في دمشق، أخَّر تقدمه مما أعطى الفرصة لهؤلاء ببدء التحرك.

وفعلاً قرَّر قطز الخروج من مصر باتجاه فلسطين وذلك في (شهر رمضان من عام ٦٥٨هـ/شهر آب عام ١٢٦٠م) متخذاً الطريق الساحلي المار بعكا، بعد أن حصل على إذن من صليبيي هذه المدينة بالمرور في أراضيهم، متجهاً نحو الشمال ليقطع الطريق على كتبغا إذا حاول الزحف جنوباً لنجدة بيدرا. وعسكر في الحدائق الواقعة خارج عكا عدة أيام. وتقرر دعوة عدة أمراء لزيارة المدينة، باعتبارهم ضيوف شرف، وكان من بين هؤلاء الأمراء بيبرس الذي اقترح على قطز، عقب عودته إلى المعسكر، أنه من اليسير الاستيلاء على الموضع بغتة، نظراً لضعف الصليبيين. غير أن قطز لم يكن مستعداً بأن يفتح معركة جانبية أو يكون خائناً للعهود، وأنه لا يأمن هجمات المسيحيين الانتقامية، في الوقت الذي لم ينهزم فيه المغول بعد. ويبدو أن الصليبيين خشوا من كثرة عدد أفراد الجيش المملوكي، لكن قطز طمأنهم بأنهم سيحصلون على ما يغنمه المماليك من خيول المغول بأسعار منخفضة[4].

---

(١) الصياد: ص٢٠٦.

(٢) رشيد الدين: ص٣١٣.

(٣) المصدر نفسه: ٣١٣.

D'ohsson: III pp333-335

(٤) رنسيمان: ج٣، ص٥٣٥ ـ ٥٣٦.

ومما لا شك فيه بأن المعاهدة التي عقدت في عام (٦٥٢هـ/ ١٢٥٤م) بين الملك الناصر يوسف وصليبيي عكا، والتي شملت مصر، أتاحت للمماليك ميزة كبيرة في الاستعداد للقاء العدو وهم مطمئنون على خطوط دفاعاتهم الخلفية[١].

وبعد أن اطمأن كل طرف، من نوايا الطرف الآخر، عرض الصليبيون أن يمدوا قطز بقوات صليبية، إلا أنه اكتفى بأن طلب منهم التزام الحياد في هذا الصراع[٢].

والواقع أن قطز لم يكن بحاجة إلى مساعدتهم، ولم يخشَ تهديدهم في حال حصل ذلك، لإدراكه بأن أحوال الصليبيين في بلاد الشام لم تكن تسمح لهم بتقديم أية مساعدة لا للجيش المملوكي ولا للمغول[٣].

وعلم قطز، وهو في عكا، بأن كتبغا عبر نهر الأردن باتجاه الجنوب الشرقي، مجتازاً الناصرة، مُدَعَّماً بقوات أرمنية وكرجية، ووصل في (شهر رمضان/ أوائل شهر أيلول) إلى عين جالوت[٤].

وعقد القائد المملوكي مجلساً حربياً حضره قادة الفرق العسكرية، لتحديد خطة خوض المعركة. واستغل قطز، في هذا الاجتماع، الفرصة ليثير الحماسة في نفوس الحاضرين، ويذكِّرهم بأهمية الموقعة التي سوف يخوضونها، وما يترتب عليها من إزالة الضغط الكبير عن صدور المسلمين الذي سبَّبه المغول بأعمالهم الوحشية والتدميرية، ويحثهم على عدم التهاون في محاربتهم حتى لا يصيبهم ما أصاب سكان البلاد الإسلامية الأخرى من القتل والسبي، وما حاق بأقاليمهم من التخريب والتدمير، وحثَّهم على استعادة بلاد الشام من المغول ونصرة الإسلام والمسلمين، وحذَّرهم من عقاب الله إذا تخاذلوا عند اللقاء[٥].

---

(١) العبادي: ص١٦١ ـ ٦٢.

(٢) King: The Kinght Hospitallers. p252

(٣) بلغت أوضاع الصليبيين آنذاك أقصى درجات السوء، حيث قام نزاع سافر بين الجنوية والبنادقة في عام (٦٥٤هـ/ ١٢٥٦م) سرعان ما تطور إلى حرب أهلية اشتركت فيها كل الفئات المسيحية. فانضم البيازنة وأمير صور إلى الجنوية في حين ساند بوهيموند السادس أمير أنطاكية البنادقة. كما انضم الأسبتارية إلى الجنوية ووقف الداوية، والتيوتون وغيرهما من الفرق الدينية الأخرى إلى جانب البنادقة. وامتدت الحرب حتى شملت ساحل بلاد الشام براً وبحراً. ولم ينته هذا الصراع إلا بعقد معاهدة بين الأطراف المتحاربة في (شهر ذي الحجة عام ٦٥٦هـ/ شهر كانون الأول عام ١٢٥٨م). راجع حول هذا الموضوع. رنسيمان: ج٣، ص٤٨٦ ـ ٤٩٣.

(٤) عين جالوت: بليدة لطيفة بين بيسان ونابلس من أعمال فلسطين. الحموي: ج٤، ص١٧٧.

(٥) المقريزي: ج١، ص٤٣٠.

والواقع أن هذه الكلمة التي ألقاها قطز، أثارت حماس المقاتلين، وألهبت مشاعرهم، فصمموا على التفاني في الجهاد إلى آخر رمق من حياتهم.

وتحرَّك الجيش المملوكي باتجاه نهر الأردن. وتقدم بيبرس البندقداري فسبق قلب الجيش ووصل إلى عين جالوت، وأخذ يناوش الجيش المغولي حتى لحق به الملك قطز.

كان قطز شديد الإدراك لتفوق جيشه في العدد. فأخفى قواته الرئيسية في التلال القريبة، ولم يعرض للعدو إلا مقدمة جيشه التي قادها بيبرس. ووقع كتبغا في فخ الكمين الذي أُعد له، إذ كان يفتقر إلى الكشافة، ولم يكن السكان في المنطقة موالين له، مما عرَّضه لمخاطر جسيمة. وإذ حمل بكل رجاله على المقدمة المملوكية التي شاهدها أمامه، فأسرع بيبرس في التقهقر إلى التلال المجاورة، حسب الخطة الموضوعة، فطارده كتبغا، ولم يلبث أن جرى تطويق الجيش المغولي بكامله. وقد اشترك الملك قطز في المعركة، وقاد الهجوم بنفسه، وأبلى بلاء حسناً، فالتفَّ الجنود المماليك حوله. وحملوا على المغول حملة صادقة، وقاتلوهم ببسالة من الفجر حتى منتصف النهار اهتز فيها ميزان النصر والهزيمة عدة مرات، حتى تحوَّل أخيراً لصالح المماليك وانتصروا عليهم، وانهزم المغول هزيمة منكرة، ووقع كتبغا في الأسر، فقتله قطز، وطيف برأسه في البلاد. وعمد قطز في إحدى مراحل القتال بأن ألقى بخوذته عن رأسه إلى الأرض وصرخ بأعلى صوته «وا إسلاماه» مما كان دافعاً للجنود للاستبسال في القتال، حتى تم النصر. وقد حدثت المعركة صبيحة يوم الجمعة (٢٦ رمضان عام ٦٥٨هـ/ ٣ أيلول عام ١٢٦٠م)[١].

ما أن وصلت أنباء انتصار المسلمين في عين جالوت إلى دمشق حتى قام المسلمون فيها بالانتقام من العناصر التي تعاونت مع المغول، وفي مقدمتهم المسيحيين الذين دفعوا الثمن غالياً بسبب تعاطفهم معهم، لما اقترفوه من أعمال مشينة ضد السكان المسلمين خلال فترة الاحتلال المغولي للمدينة[٢].

تابع قطز زحفه نحو دمشق، بعد انتصاره، ودخلها بعد خمسة أيام، فاستُقبِلَ فيها استقبالاً حاراً، ثم أخذ يعمل على إعادة الأمن إلى نصابه، ومكافأة الأمراء

---

(١) راجع حول معركة عين جالوت: ابن كثير: ج١٣ ص٢٢٠ ـ ٢٢٢. رشيد الدين، ص٣١٣ ـ ٣١٤. النويري: ج٢٩، ص٤٧٢ ـ ٤٧٥. العيني: ج١، ص٢٤٣ ـ ٢٤٥.

(٢) ابن كثير: المصدر نفسه حيث تفاصيل وافية. ابن تغري بردي: ج٧، ص٨٠ ـ ٨١.

الذين تعاونوا معه، فأعاد بعض الأمراء الأيوبيين إلى إماراتهم، بعد أن أخذ عليهم العهود والمواثيق بالطاعة ودفع الجزية. فأقرَّ الملك الأشرف موسى على إمارته بحمص، والرحبة وتدمر، بعد أن تخلى هذا الأخير عن تحالفه مع المغول، فعفا عنه الملك قطز وأمّنه، وفعل مثل ذلك مع المنصور الثاني صاحب حماة، الذي كان قد فرَّ إلى مصر، وأقرّه على حماة وبعرين بالإضافة إلى المعرَّة. أما الملك السعيد حسن، أمير بانياس، وهو الذي استمر في تحالفه مع المغول وقاتل إلى جانبهم ضد المسلمين، فلم يعف قطز عنه، وضرب عنقه[1].

ومن جهة أخرى أنعم قطز على أمرائه وأعوانه؛ فأقطع الأمراء الصالحية والمعزية إقطاعات جليلة في الشام[2]. وعين الأمير شمس الدين أقوش البرلي العزيزي، أميراً على الساحل وغزة، ومعه بعض المماليك العزيزية، وعين الأمير علم الدين سنجر الحلبي الصالحي نائباً له في دمشق. ومنح حلب، بعد أن استردها من المغول، إلى الملك السعيد علاء الدين بن بدر الدين لؤلؤ، وكلفه بمراقبة تحركات المغول، باعتبارها إمارة متقدمة وملاصقة للمناطق التي يسيطر عليها هؤلاء في شمالي بلاد الشام وآسيا الصغرى. والجدير بالذكر أن قطز كان قد وعد بيبرس البندقداري بمنحه حلب وأعمالها، إذا انتصر على المغول، ولكنه أخلف وعده مما كان سبباً في حصول جفاء بين الرجلين تطور بعد ذلك إلى عداء، كما سنرى[3].

نتائج معركة عين جالوت

تُعتبر معركة عين جالوت إحدى الوقائع التاريخية الهامة، وترتب عليها نتائج بالغة الأهمية، أهمها:

- لقي المغول، لأول مرة في تاريخهم في الشرق، هزيمة حاسمة وتعرَّض جيشهم للدمار التام، وقضى المماليك على الخرافة القائلة بأن المغول قوم لا يُغلبون. ورغم أن الهزيمة لم تلحق بشخص هولاكو، إلا أنها كانت، على أي حال، ضربة قاسية أنزلها المماليك بجيوش المغول. ويُعتبر مقتل كتبغا صدمة أصابت هولاكو بدليل أن ما إن بلغه مقتل قائده حتى تأثر تأثراً شديداً، وصمَّم على الانتقام. فأراد أن يرسل حملة جديدة إلى بلاد الشام ومصر من أجل هذه الغاية،

(1) النويري: ج٢٩، ص٤٧٦ ـ ٤٧٧. ابن كثير: ج١٣ ص٢٢١ ـ ٢٢٢.
(2) السلوك: ج١، ص٤٣٣.
(3) ابن تغري بردي: ج٧، ص٨٢.

غير أن الظروف السياسية التي كان يمر بها والتي تمثلت بوفاة الخان الكبير منكو والتنازع الأسري حول خلافته لم تمكّنه من ذلك[1].

ـ سيطر المماليك، بعد عين جالوت، على بلاد الشام كلها حتى نهر الفرات[2] وحققوا وحدة بلاد الشام ومصر بعد أن أدّى ضعف أبناء صلاح الدين وتنازعهم إلى تمزيقها. والجدير بالذكر أن هذه الوحدة كانت ضرورية لمواجهة الأخطار التي جابهت المسلمين في الشرق الأدنى[3].

ـ الواقع أن ما أحرزه المماليك من انتصار في عين جالوت، أنقذ الإسلام والمسلمين من أشد ما تعرضوا له من أخطار. فلو قُدّر للمغول أن ينتصروا ويتوغلوا داخل مصر لما بقي للمسلمين في العالم دولة كبيرة شرقي بلاد المغرب. ومع أن المسلمين في آسيا كانوا من وفرة العدد ما يمنع من استئصال شأفتهم، فإنهم لم يعودوا يؤلفون العنصر الحاكم. ولو انتصر كتبغا في المعركة لازداد التعاطف المغولي مع المسيحيين[4]، كما أنقذ أوروبا من خطرهم. فبعد أن امتد النفوذ المغولي إلى أوروبا الشرقية تطلع المغول إلى احتلال مصر نظراً لموقعها الاستراتيجي في التمدد غرباً باتجاه شمالي أفريقيا وشمالاً باتجاه أوروبا. وكان هولاكو، وخلفاؤه من بعده، يفكرون في اجتياح أوروبا كلها بعد سيطرتهم على الشرق الأدنى[5].

ورأى المماليك بدورهم أن يعملوا على كسر شوكتهم ووقف تقدمهم الجارف والانتقام منهم دفاعاً عن العالم الإسلامي، لذلك استمر العداء مستحكماً بين المماليك وإيلخانات فارس خلال عهود خلفاء قطز.

ـ أدى انتصار المماليك في عين جالوت إلى احتفاظ مصر بما لها من حضارة ومدنية، فلم تتعرض لما تعرضت له بغداد من الدمار والخراب، وأضحت القاهرة قبلة العلماء والأدباء يجدون فيها التشجيع والتكريم مما يحفزهم على التأليف والتدوين.

ـ جعلت معركة عين جالوت سلطنة المماليك القوة الأساسية في الشرق

---

(١) رشيد الدين: ص٣١٧. الصياد: ص٣١٤.

(٢) ابن كثير: ج١٣ ص٢٢١. المقريزي: ج١، ص٤٣١.

(٣) الصياد: ص٣١٥ ـ ٣١٦.

(٤) رنسيمان: ج٣، ص٥٣٧ ـ ٥٣٨.

(٥) Brown: Literary Hist. of persia, III p6. Camb Med Hist. vol VI pp28, 43-44

الأدنى في القرنين التاليين إلى أن قامت دولة الخلافة العثمانية[1].

ـ حقَّقت دولة المماليك الناشئة الدعامة التي تعتمد عليها في البقاء في الحكم. والجدير بالذكر أن المماليك الذين استأثروا بحكم مصر في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، كانوا مغتصبين للسلطة من أصحابها الشرعيين، فضلاً عن كونهم مجرَّحين بسبب أصلهم غير الحر، وكانوا عند تأسيس دولتهم بحاجة ماسة للقيام بعمل كبير يضفي عليهم نوعاً من التشريف، ويكسب حكمهم قسطاً من الأهمية والشرعية، ويجعله مقبولاً من عامة المسلمين، بعد قيام المعارضة من قبل أنصار الدولة الأيوبية في مصر والحكام الأيوبيين في الشام. من هنا، تبدو أهمية انتصارهم في عين جالوت، لأن هذا الانتصار حقَّق لهم أمانيهم، وأظهرهم بصورة الدرع الواقي، والسد المنيع للعالم الإسلامي، والقوة الوحيدة التي تتمكن من الوقوف في وجه المغول، وصدِّهم، بل كسر شوكتهم[2]. فانتهت الزعامة الأيوبية تماماً من بلاد الشام، واستطاع المماليك توحيد مصر وبلاد الشام في دولة واحدة. وأخذت الدول الإسلامية تنظر إليهم نظرة كلها إجلال وتقدير وعطف، وتعترف بالدور الكبير الذي قاموا به في الدفاع عن الإسلام.

ـ بَعَثَ النصر في عين جالوت روحاً جديدة في المسلمين، خاصة مسلمي إيران الرازحين تحت الحكم المغولي، فقوي موقفهم، وتمكَّنوا من الصمود أمام تحديات المسيحيين، كما نافسوهم في تبوُّء الزعامة والصدارة في دولة المغول الإيلخانيين في إيران، وقد شجعهم هذا النصر على دعوة المغول إلى الدين الإسلامي، حتى تكلَّلت مساعيهم بالنجاح، وأضحى الإسلام ديناً رسمياً لدولة المغول الإيلخانيين[3].

ـ لقد توطدت العلاقات بين الحكام المماليك وبين الحكام المسلمين من المغول في بلاد القبجاق، وتحالف الفريقان ضد عدوهما المشترك المتمثل في أسرة هولاكو بإيران.

ـ أدَّى انتصار المماليك في عين جالوت إلى فشل سياسة الصليبيين في الشرق الأدنى القاضية بالتحالف مع المغول ضد المسلمين، وإلى تعجيل زوال الإمارات الصليبية في بلاد الشام.

---

(١) رنسيمان: ج٣، ص٥٣٨.

(٢) عاشور: العصر المماليكي، ص٣٦ ـ ٣٧.

(٣) الصياد: ص٣١٧ ـ ٣١٨.

نهاية قطز

استأنف قطز رحلة العودة إلى القاهرة، بعد ترتيب أوضاع بلاد الشام. وفي الوقت نفسه زال الخطر المغولي الذي أجبر المماليك جميعاً على الاتحاد، فتجدَّدت النزاعات بين قطز ومماليكه المعزية من جهة وبين المماليك البحرية بقيادة الأمير بيبرس البندقداري من جهة أخرى. وكان الأمير بيبرس يتحين الفرصة للتخلص من قطز لسببين:

الأول: أنه أراد الانتقام لمقتل أقطاي الذي شارك قطز في قتله.

الثاني: أنه استاء من تراجع قطز عن وعده بمنحه نيابة حلب إذا انتصر على المغول.

ومن جهته، فقد اشتد ارتياب الملك قطز في بيبرس، فاحترس منه، وكان يتجنبه ما استطاع، ويذكر العيني: «أن المماليك البحرية دفعت بيبرس للإقدام على اغتيال قطز».

والواقع أن الخلافات بين الزعماء المماليك ترجع إلى أسباب مادية تتمثل في الصراع على السلطة، وأن قطز أظهر قصر نظر في الحقل السياسي حين تجاهل مكانة بيبرس التي ارتفعت بعد معركة عين جالوت.

وكان أن صمَّم بيبرس على الانتقام من قطز، فدبر مؤامرة مع أمراء البحرية لقتله في أول فرصة مناسبة. وسرعان ما حانت الفرصة عندما وصل الملك قطز إلى الصالحية في طريقه إلى القاهرة. ذلك أن قطز رغب في القيام برياضة الصيد، فلما فرغ من رياضته، وكان بعيداً عن معسكره، تقدم بيبرس وطلب منه امرأة من سبي المغول، فأجابه قطز إلى طلبه وأنعم عليه.

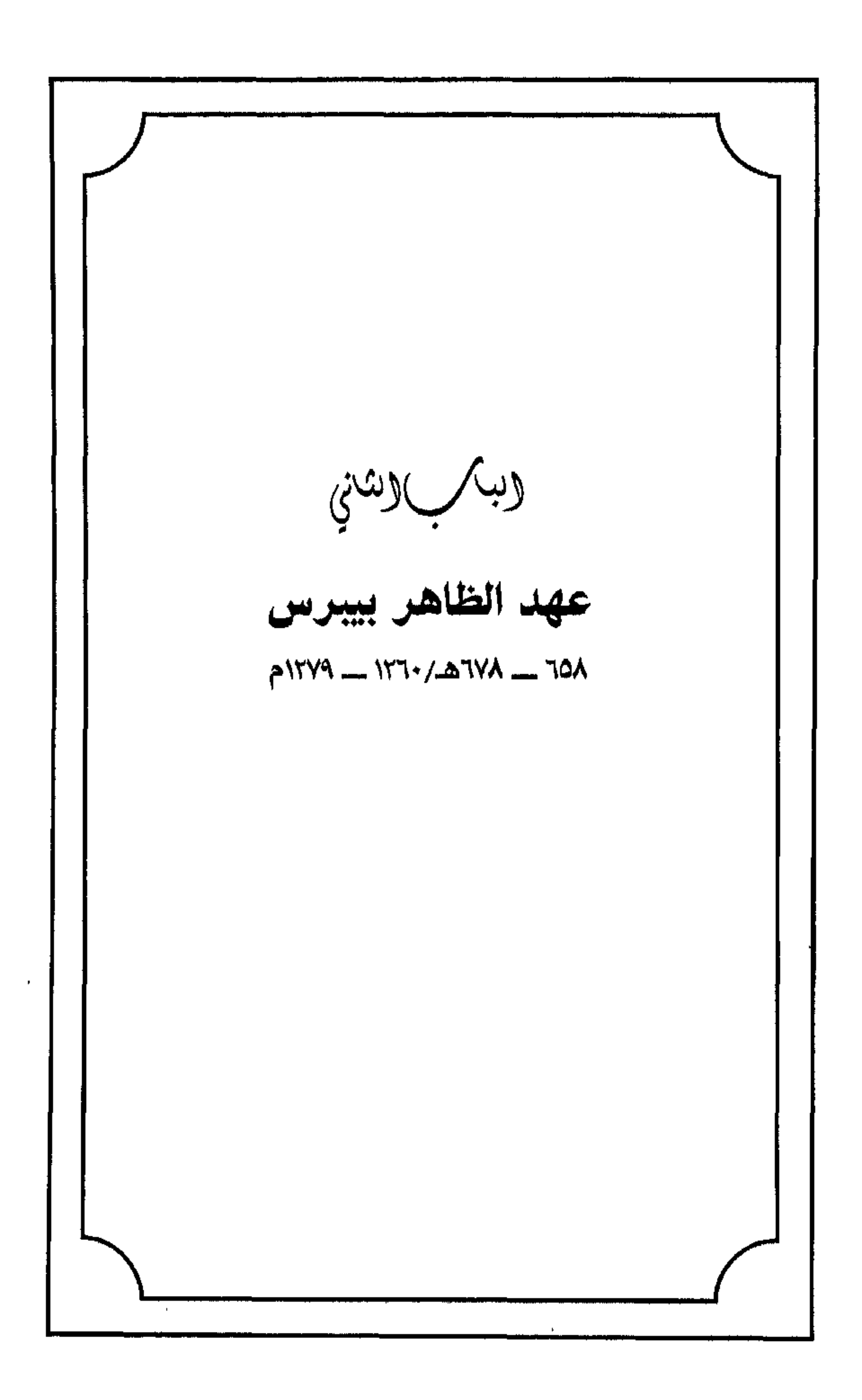
وقد تظاهر بيبرس برغبته في تقبيل يد الملك، وكانت إشارة لجماعة المتآمرين. فقبض بيبرس على يده ليمنعه من الحركة في حين انهال عليه بقية الأمراء بسيوفهم ورماحهم، وألقوه عن فرسه حتى أجهزوا عليه. عندئذ انطلقت جماعة المعارضة إلى المعسكر وأعلنت نبأ مقتل الملك قطز، وكان ذلك يوم السبت في (١٥ ذي القعدة عام ٦٥٨هـ/ ٢٢ تشرين الأول عام ١٢٦٠م)[(١)].

إن قيمة المظفر قطز هو أنه صاحب الفضل في وقف الزحف المغولي الجارف على ما تبقَّى من العالم الإسلامي، كما يُعتبر أول من أرسى دعائم حكم

---

(١) النويري: جـ٢٩، ص٤٧٧ ـ ٤٧٨. المقريزي: جـ١، ص٤٣٤ ـ ٤٣٥. وقارن بابن عبد الظاهر: ص٦٧ ـ ٦٨، الذي يذكر أن الأمير بيبرس هو الذي ضرب الملك قطز وقتله.

دولة المماليك البحرية في مصر وتأمين الحماية لها من الخطر الخارجي المتمثل بالمغول، كما شهد أول دخول مملوكي رسمي إلى بلاد الشام مما سيكون له أثر في تدعيم الوحدة الإسلامية على يد خلفائه تمهيداً لاستمرار مقاومة المغول، ولطرد بقايا الإمارات الصليبية من الشرق.



الباب الثاني

عهد الظاهر بيبرس

٦٥٨ ــ ٦٧٨هـ/١٢٦٠ ــ ١٢٧٩م

الفصل الخامس

ركن الدين بيبرس البندقداري الصالحي النجمي

٦٥٨ ـ ٦٧٦هـ/١٢٦٠ ـ ١٢٧٧م

الأوضاع الداخلية في عهده ـ العلاقات الخارجية مع الدول الإسلامية

تولي بيبرس عرش السلطنة

كان من الطبيعي أن تؤول السلطة، بعد مقتل قطز، إلى قاتله الأمير بيبرس البندقداري الذي أضحى أقوى الأمراء البحرية من ناحية، فضلاً عن مواقفه الشجاعة في مواجهة المغول من ناحية أخرى.

ومن الأمور المألوفة في العصر المملوكي أن يحل القاتل محل القتيل في سدة الحكم ما دام قد أظهر الشجاعة والتفوق على زملائه الأمراء، لكن هذه الظاهرة لم تطبق بالضرورة في مختلف عهود الحكام المماليك[١] كما سنرى في فصول قادمة.

وقد اتفق الأمراء الذين اشتركوا في قتل قطز على سلطنة بيبرس. فلما اتجهوا إلى الدهليز السلطاني[٢] قابلهم الأتابك الأمير أقطاي المستعرب، فأخبروه بما فعلوا، وعندئذ سألهم: «من قتله منكم؟». فقال بيبرس: «أنا قتلته». فرد عليه: «يا خوند[٣]، اجلس في مرتبة السلطنة مكانه، فجلس»، ثم بايعه، وتبعه سائر الأمراء والجند، وهو كان لا يزال بالصالحية، وحلفوا له جميعاً أن لا يخونوا ولا يثبوا عليه[٤].

---

(١) عاشور: العصر المماليكي، مرجع سابق، ص٣٩.

(٢) الدهليز السلطاني هو المعسكر الذي يقيم فيه السلطان إذا خرج للحرب أو للصيد.

(٣) خوند: كلمة تفيد معنى الاحترام.

(٤) المنصوري، ص٤٥. النويري: ج٣٠، ص١٣ ـ ١٤. المقريزي: السلوك، مصدر سابق: ج١، ص٤٣٦.

ويذكر ابن إياس، أنه لما قُتل قطز، انطلق الأمراء الذين اشتركوا في اغتياله، وهم شاهرون سيوفهم، إلى أن وصلوا إلى الدهليز السلطاني بالصالحية، «فجلس الأمير بيبرس على مرتبة السلطان قطز، وأخذ المملكة باليد»[1].

ومهما يكن من أمر، فقد فرض بيبرس نفسه على الساحة السياسية وتربع على سدة الحكم، فاضطر الأمراء إلى مبايعته والاعتراف بسلطنته، خشية سطوته، ولم تبرز في وجهه أية معارضة من جانبهم.

ولما كان تثبيت الحاكم الجديد لا يتم إلا بدخول السلطان المبايع له، إلى القلعة لإجراء مراسم التنصيب، فقد توجه بيبرس إلى القاهرة، ووصلها ليلة الاثنين (التاسع عشر من شهر ذي القعدة عام ٦٥٨هـ/ شهر تشرين الأول عام ١٢٦٠م)، فاستقبله الأمير عز الدين أيدمر على مدخلها، فدخلها وجلس على سدة السلطنة وتلقَّب بـ «الملك القاهر»[2].

وكانت القاهرة قد تزينت، واستعد سكانها لاستقبال المظفر قطز الذي يمثل رمز المقاومة ضد المغول، فإذا بالمنادي يطوف في شوارعها وهو يصيح: «ترحَّموا على الملك المظفر، وادعوا لسلطانكم الملك القاهر ركن الدين بيبرس»، فأصاب الناس غم شديد عندما سمعوا الخبر، لأن بشرى الانتصار على المغول جاءتهم مقرونة باسم الملك المظفر قطز، بالإضافة إلى أنهم لم ينسوا ظلم البحرية وعسفهم من قبل، فخشوا من عودتهم إلى السلطة»[3].

وكان من بين من حضر مراسم التنصيب الصاحب الوزير زين الدين يعقوب ابن الزبير، فأشار على بيبرس أن يغيِّر اللقب، لأنه ما تلقَّب به أحد فأفلح. استجاب بيبرس لنصيحته فأبدله بلقب «الملك الظاهر»، وأمر المنادي بأن يطوف في شوارع القاهرة ويدعو للملك الظاهر[4].

الأوضاع الداخلية في عهد بيبرس

اتصف بيبرس بالحزم، وعلو الهمة، والبأس الشديد، وبعد النظر، وحسن التدبير، واجتمعت فيه صفات العدل والفروسية والإقدام. فلم يكد يستقر في الحكم حتى اتخذ عدة إجراءات تنفيذية بهدف تثبيت أقدامه في السلطة، وتحصين الدولة الناشئة، وإعطائها صفة الاستمرارية، منها:

---

(١) ابن إياس: جـ١ قسم١ ص٣٠٧.
(٢) المقريزي: جـ١، ص٤٣٧.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) النويري: جـ٣٠، ص١٤.

التقرب من الخاصة والعامة

بعد توليه السلطة، أخذ بيبرس يتقرَّب من الخاصة والعامة، ليستقطب الأمراء وليلتف الناس حوله ويدعموا حكمه. فأقدم أولاً على توزيع المناصب على الأمراء الذين يثق بهم؛ فعين الأمير فارس الدين أقطاي المستعرب أتابكاً للعسكر، والأمير لاجين دواداراً كبيراً[1]، وبلبان الرشيدي دواداراً ثانياً، والأمير بهاء الدين يعقوب الشهرزوري أمير آخور كبير[2]، والأمير أيبك الأفرم أمير جاندار[3]، وغيرهم من الأمراء الذين ساندوه في حركته الانقلابية. وبذلك يكون قد أرضى الأمراء واستقطبهم وحال بينهم وبين تدبير المؤامرات. وسانده هؤلاء في إدارة شؤون الدولة، فكانوا خير معين، وقد شكل ذلك عاملاً من عوامل استقرار الدولة الداخلي.

وأقدم بيبرس على تخفيف الضرائب عن السكان؛ فألغى ما كان قد أحدثه المظفر قطز من ضرائب بحجة محاربة المغول، كما عفا عن السجناء السياسيين وأفرج عنهم، وكان من بينهم الملك المنصور نور الدين علي وأمه وأخوه، إلا أنه نفاهم إلى بلاد البيزنطيين[4]. وكانت هذه الخطوة الثانية التي نفَّذها بيبرس لتدعيم حكمه، ولم يشهد عهده أية حركة اجتماعية تذكر.

---

(١) الدوادار: لقب يُطلق على الذي يحمل دواة السلطان أو الأمير أو غيرها، ويتولى أمرها مع ما ينضمُّ إلى ذلك من الأمور اللازمة لهذا المعنى من حكم وتنفيذ أمور وغير ذلك بحسب ما يقتضيه الحال. وهو مركب من لفظين: أحدهما عربي وهو الدواة، والمراد التي يُكتب منها، والثاني فارسي وهو دار، ومعناه ممسك كما تقدم، ويكون المعنى ممسك الدواة. القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج٥، ص٤٣٤.

(٢) أمير آخور هو الذي يتحدث على اصطبل السلطان أو الأمير، ويتولى أمر ما فيه من الخيل والإبل وغيرهما مما هو داخل في حكم الاصطبلات، وهو مركب من لفظين أحدهما عربي وهو أمير، والثاني فارسي وهو آخور... ومعناه المعلف. والمعنى أمير المعلف لأنه المتولي لأمر الدواب وأهم أمورها المعلف. أما السرّ آخور فهو الذي يتحدث على علف الدواب من الخيل وغيرها. وهو مركب من لفظين فارسيين أحدهما سرا ومعناه الكبير، والثاني خور ومعناه العلف ويكون المعنى كبير العلف، والمراد كبير الجماعة الذين يتولون علف الدواب. القلقشندي: ج٤ ص٤٣٣، ج٥، ص٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(٣) أمير جاندار وهو لقب يُطلق على الذي يستأذن على الأمراء وغيرهم في أيام المواكب عند الجلوس بدار العدل. وهو مركب من ثلاثة ألفاظ: أحدهما عربي وهو أمير... والثاني جان ومعناه الروح بالفارسية والتركية، والثالث دار ومعناها ممسك. فيكون المعنى الأمير الممسك للروح... وهو الحافظ لدم السلطان، فلا يأذن عليه إلا لمن يأمن عاقبته. المصدر نفسه، ص٤٣٣.

(٤) ابن تغري بردي: ج٧، ص١٠٣. ابن إياس: ج١، قسم١، ص٣١١.

أما الخطوة الثالثة، فقد كتب إلى الأمراء المسلمين يبين لهم مقدرة الدولة المملوكية العسكرية بالانتصار على المغول في عين جالوت، ويوضح لهم أن ما جرى في مصر من تغيير في الحكم، اقتضته الظروف السياسية المستجدة بعد هذا الانتصار. فكتب إلى صاحب اليمن وجميع ملوك الشام[1]. وتعتبر هذه الخطوة انفتاحاً على العالم الإسلامي لكسب ود زعمائه.

القضاء على الحركات المناهضة لحكمه

حركة سنجر الحلبي

استغل علم الدين سنجر، نائب السلطنة في دمشق، فرصة تغيير الحكم في القاهرة، وقام بانتفاضة مسلحة ضد الحكم الجديد، وقد برَّر خروجه بالاحتجاج على:

- مقتل قطز الذي كان قد ولاّه حاكماً على دمشق.
- تولي بيبرس السلطة دون استشارة الأمراء الآخرين.

وأعلن نفسه سلطاناً حاكماً على دمشق وذلك في (شهر ذي الحجة عام ٦٥٨هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٢٦٠م) وتلقَّب بلقب «الملك المجاهد» وخطب له على المنابر وضربت السكة باسمه[2].

وحتى يدعم موقفه، أرسل إلى كل من الأمير حسام الدين لاجين العزيزي، صاحب حلب، والملك المنصور الأيوبي، صاحب حماة، والملك الأشرف موسى صاحب حمص؛ ليدخلوا في طاعته، فرفضوا إجابة طلبه، خشية من الظاهر بيبرس على الأغلب[3].

حاول الملك بيبرس أن يتعامل مع هذه القضية، التي هدَّدت حكمه في بلاد الشام، بالحكمة أولاً. فأرسل الكتب والرسل إلى الأمير سنجر لإقناعه بالعدول عن موقفه الرافض للوضع الجديد، ولزوم الطاعة، غير أنه رفض الاستجابة، وأخذ في تحصين قلعة دمشق استعداداً للقتال[4].

---

(١) ابن عبد الظاهر: ص٧١.

(٢) المنصوري: ص٤٥.

(٣) العيني: ج١، ص٢٩٠ ـ ٢٩١. المقريزي: ج١، ص٤٤٠.

(٤) المنصوري، ص٤٥.

عندئذ قرّر بيبرس القضاء على حركته. فأرسل حملة عسكرية بقيادة أستاذه علاء الدين البندقداري، نجحت في إخماد فتنته. وقبض علاء الدين عليه وساقه مكبلاً إلى القاهرة في (شهر صفر عام ٦٥٩هـ/ شهر كانون الثاني عام ١٢٦١م) حيث اعتقل في قلعة الجبل ثم عفا بيبرس عنه بعد ذلك. وولّى الظاهر أستاذه نيابة دمشق[١]، وكلفه بالقبض على الأمراء الذين كان يخشاهم من العزيزية والناصرية وقد فرّ أحدهم، وهو شمس الدين آقوش البُرلي إلى حلب واستولى عليها بمساعدة أعوانه، ثم عزم على السير إلى مصر لانتزاعها من الملك الظاهر، لكن هذا الأخير أرسل حملة عسكرية قضت على قواته. وفرّ البُرلي إلى خارج حلب لكن قبض عليه[٢].

انتفاضة الكوراني

واجه بيبرس في مستهل حياته السياسية حركة داخلية قامت في القاهرة تزعمها رجل شيعي يُعرف بالكوراني[٣]. أظهر هذا الرجل الزهد والورع، وسكن قبة الجبل، والتف حوله الغلمان والركابدارية[٤] وجماعات من السودان، فوعدهم بإقطاعهم الإقطاعات الواسعة في محاولة لاستقطابهم.

ولما آنس من نفسه القوة، أخذ يحرضهم على الانتفاضة ضد الحكم المملوكي السني واستبداله بحكم شيعي.

وفعلاً قام أتباعه بحركة انتفاضة كبرى في أواخر عام (٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م)، فانطلقوا في شوارع القاهرة ليلاً وهم ينادون بشعار الشيعة «يا آل علي»، واستولوا على حوانيت السيوفيين ونهبوا ما فيها من أسلحة ليتسلحوا بها، كما اقتحموا اصطبلات الجنود، وأخذوا ما فيها من خيل.

لم يتردد بيبرس في قمع حركتهم ونجح في إخمادها، وقبض على زعمائهم وصلبهم على باب زويلة، وكان من بينهم الكوراني نفسه[٥].

---

(١) النويري: ج٣٠، ص٣٨ ـ ٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٤ ـ ٤٥.

(٣) نسبة إلى كوران إحدى قرى أسفرايين، وهي بلدة في نواحي نيسابور على منتصف الطريق من جرجان. الحموي: ج٤، ص٤٨٩ وج١، ص١٧٧.

(٤) الركابدارية هم الذين يحملون الغاشية بين يدي السلطان عند الركوب في المواكب الحافلة، كالميادين والأعياد ونحوها. وهم تابعون للركاب خاناه، وهو بيت الركاب الذي تكون فيه السروج واللجم، وله موظف خاص يسمى مهتار الركاب خاناه. القلقشندي: ج٤، ص٦، ١١ ـ ١٢.

(٥) المقريزي: ج١، ص٤٤٠.

انتفاضة العرب

استمرت حركة حصن الدين بن ثعلب المعادية للحكم المملوكي في عهد بيبرس. والجدير بالذكر أن أتباعه لم يتمتعوا بالمهارة القتالية وحسن الاستعداد والتنظيم، لذلك لم يتمكنوا من الصمود في وجه الفرق المملوكية، وكانت الهزيمة تلحق بهم باستمرار، إلا أنهم كانوا يجدِّدون انتفاضتهم بعد قليل من هزيمتهم، حتى سبَّبوا كثيراً من المتاعب والفوضى.

وجدَّد حصن الدين انتفاضته في عام (٦٥٩هـ/ ١٢٦١م) ضد حكم الظاهر بيبرس، لكن هذا الأخير استطاع أن يوقع به، وشنقه في الإسكندرية[1].

وهكذا قضى بيبرس على الحركات الداخلية المعارضة لحكمه، مما يُعتبر عاملاً من عوامل تدعيم دولة المماليك البحرية بشكل عام وتثبيت حكمه بشكل خاص.

إعادة إحياء الخلافة العباسية

يبدو أن الظاهر بيبرس شعر منذ أن تسلم الحكم، أنه بحاجة إلى دعم أدبي يكسب حكمه صفة شرعية، بعد أن نظر إليه معاصروه على أنه اغتصب منصب السلطنة من المظفر قطز. والواقع أن الحكم المملوكي، بوجه عام، كان بحاجة إلى مثل هذا الدعم، لأن الحكام المماليك شعروا منذ قيام دولتهم، أنهم انتزعوا الحكم من سادتهم الأيوبيين. وحتى يبرروا عملهم هذا، عمدوا إلى إشراك بعض أبناء البيت الأيوبي معهم في الحكم كما سبق وأشرنا. يضاف إلى ذلك، أن كثيراً من الناس نظروا إليهم من زاوية أصلهم غير الحر، مما كان دافعاً لهم للبحث عن سند شرعي يبررون بواسطته حكمهم.

والحقيقة أن العالم الإسلامي شعر بفراغ كبير في منصب القيادة الروحي، على الأقل، بعد سقوط بغداد في أيدي المغول، وأن هذا الحدث قد خلق موقفاً غير طبيعي منذ وفاة الرسول ﷺ، إذ كان من المتعذر، بعد مقتل الخليفة العباسي المستعصم، أن يخلفه أحد من أبناء بيته في بغداد نظراً لأن هذه المدينة أضحت قاعدة للحكم المغولي.

وقد حاول بعض حكام الإمارات الإسلامية إعادة إحياء الخلافة العباسية:

- ليظهروا أمام العالم الإسلامي بمظهر الحامي لمقام الخلافة.

---

(١) القلقشندي: ج٤، ص٦٩.

ـ ليكسبوا إماراتهم تشريفاً كبيراً، ومقاماً سياسياً رفيعاً.

ـ لجعل إماراتهم محط أنظار حكام العالم الإسلامي والمسلمين.

ويبدو أن الناصر يوسف، صاحب دمشق وحلب، فكَّر في الإقدام على هذه الخطوة عقب سقوط بغداد، من خلال استقطاب أحد أبناء البيت العباسي الفارين من وجه المغول، فيعلنه خليفة في بلاد الشام. لكن سرعة تطور الأحداث، عقب قيام دولة المماليك البحرية، وبروز الخطر المغولي، لم يمكِّناه من تحقيق ذلك[1].

ونهج المظفر قطز نهج الناصر في التفكير، ذلك أنه علم، حين قدم دمشق بعد معركة عين جالوت، بوجود أمير عباسي يدعى أبا العباس أحمد، قد وصل أخيراً إلى دمشق، فأمر بإرساله إلى مصر تمهيداً لإعادته إلى بغداد. وتذكر بعض الروايات أن المظفر بايع فعلاً هذا الخليفة وهو في دمشق[2]، غير أن حادثة اغتياله حالت دون تنفيذ هذا المشروع.

وقد شاءت الظروف أن يكون تنفيذ المشروع على يد الظاهر بيبرس الذي شعر بشدة تأثر المسلمين بسقوط بغداد وخلوّ منصب الخلافة من خليفة يكون له المقام الروحي المرموق، وأصبح الوضع يتطلب أن ينهض زعيم إسلامي طموح يعمل على إعادة إحياء الخلافة العباسية لتؤدي دورها القيادي الروحي في العالم الإسلامي.

ورأى بفكره النيِّر أن يكون هو هذا الزعيم الطموح الذي يعيد الحياة إلى هذه الخلافة على أن يكون مقرها القاهرة، وقد اضطر إلى التعجيل بتنفيذ هذه الفكرة لعدة أسباب أهمها:

ـ ليجعل منها سنداً للسلطنة المملوكية التي كانت بحاجة ماسة إلى دعم روحي يجعلها مهيبة الجانب، بالرغم من الانتصارات التي حققتها ضد المغول.

ـ ليحيط عرشه بسياج من الحماية الروحية يقيه خطر الطامعين في ملك مصر من أمراء الشام، ويبعد عنه كيد منافسيه من أمراء المماليك في مصر الذين اعتادوا الوصول إلى الحكم عن طريق تدبير المؤامرات.

---

(١) عاشور: العصر المماليكي، ص٣٤٢.

(٢) السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص٥٣٠ ـ ٥٣١.

ـ أن يظهر أمام العالم الإسلامي بمظهر الحامي للخلافة، وتنظر إليه الشعوب الإسلامية نظرة حامي الإسلام[١].

ـ إن إقامة خليفة سني المذهب، من شأنه أن يقضي على هذه المحاولات التي بذلها، ويبذلها، الشيعة في مصر لإعادة إحياء الخلافة الفاطمية[٢].

ـ إن وجود الخليفة العباسي في مصر يضفي على سلطان المماليك مكانة أعلى من مكانة الأمراء والملوك في البلاد الإسلامية الأخرى، بالإضافة إلى أن هؤلاء لا يمكنهم التلقب بلقب «سلطان» لأن هذا اللقب إنما مُنح لبيبرس من الخليفة الذي يُعتبر مصدر السلطات في العالم الإسلامي كله[٣].

ـ لقد هدف بيبرس، بالإضافة إلى الدعم الديني، إلى التوسع السياسي ببسط سيطرته، بمساعدة الخليفة وتأييده، على البلدان المجاورة لمصر، خاصة بلاد الحجاز، ليقوّي بذلك مقام السلطنة المملوكية الأدبي في نظر المسلمين، ويرفع من مكانة حكامها باعتبارهم حماة الحرمين الشريفين، وتأمين حدود مصر الشرقية ومدّها حتى نهر الفرات.

بدأ بيبرس في عام (٦٥٩هـ/ ١٢٦١م) باتخاذ إجراءات التنفيذ، فاستدعى الأمير أبا العباس أحمد الذي كان قطز قد بايعه في دمشق، إلى القاهرة، لكنه لم يحضر. ووصل في ذلك الوقت أمير عباسي آخر هو أبو القاسم أحمد، فاراً من وجه المغول ومعه جماعة من بني خفاجة فكتب الأميران علاء الدين بيبرس، نائب دمشق، وعلاء الدين البندقدار، كتاباً إلى الملك الظاهر يعلمانه بذلك.

ووجد بيبرس فرصته الذهبية التي كان يتمناها. فكتب إلى الأميرين يوصيهما به خيراً، وأن يقوما بخدمته، ويعظمان حرمته، كما أمرهما بأن يرسلا معه حجّاباً يرافقونه حتى القاهرة.

استعدت القاهرة لاستقبال الأمير العباسي، الذي وصل إليها في الثامن من شهر رجب، استقبالاً حافلاً. فخرج بيبرس وأعيان الدولة والقضاة، من القلعة لاستقباله. ولما التقيا ترجل الظاهر إجلالاً لمقامه، ثم تقدم وعانقه[٤].

---

(١) Lane-poole: Egypt in the Middle Ages pp264-265

(٢) موير، السير وليم: تاريخ دولة المماليك في مصر، ص٤٨.

(٣) Arnold: The Caliphate p99

(٤) المقريزي: ج١، ص٤٤٨.

وسار الركب في شوارع القاهرة والخليفة يرتدي السواد شعار بني العباس حتى صعد إلى قلعة الجبل. وفي صباح يوم الاثنين الثالث عشر من شهر رجب، عقد الظاهر مجلساً عاماً بالديوان الكبير في القلعة حضره العلماء والقضاة وجميع رجال الدولة وكبار التجار ووجوه الناس، كما حضره شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام. وشهد العربان الذين قدموا معه أمام الجميع بصحة نسبه، وأقرَّ الفقهاء والقضاة ذلك. وحكم قاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعز بصحة شهادتهم وصحة نسبه وبايعه بالخلافة، ثم تبعه الظاهر فبايعه على العمل بكتاب الله وسنة نبيه، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، وأخذ أمواله بحقها وصرفها في مستحقها، ثم الأمراء وكبار رجال الدولة، ثم الناس على مختلف فئاتهم، وتلقب أبو القاسم بلقب «الخليفة المستنصر بالله»[١].

وكتب بيبرس إلى سائر الملوك والأمراء والنواب خارج مصر لكي يأخذوا البيعة للخليفة الجديد، وأمرهم بالدعاء له على المنابر قبله وأن تنقش السكة باسميهما[٢].

وقام الخليفة العباسي بدوره، فقلَّد الظاهر بيبرس البلاد الإسلامية وما ينضاف إليها، وما سيفتحه الله على يديه من بلاد الكفار وألبسه خلعة السلطنة[٣]. وبذلك أضحى الملك الظاهر بيبرس سلطاناً شرعياً، فأمن بذلك منافسة الأمراء له.

ويبدو أن بيبرس لم يقتنع بكل ما جرى من مراسم التقليد، فأراد تأكيد ذلك مرة ثانية أمام الأمراء. وعُقد اجتماع في المطرية من أجل هذه الغاية، تلا فيه فخر الدين إبراهيم بن لقمان، صاحب ديوان الإنشاء، تفويض الخليفة العباسي للسلطان الظاهر بيبرس[٤].

وعلى الرغم من هذه المظاهر التي صاحبت إعادة إحياء الخلافة العباسية، فقد وُجد من المؤرخين من شكَّ في صحة نسب الخليفة الجديد. فقد روى أبو الفداء تحت عنوان «ذكر مبايعة شخص بالخلافة»: أنه في شهر رجب عام

---

(١) المنصوري: ص٤٧. ابن عبد الظاهر: الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص٩٩ ـ ١٠٠.

(٢) المقريزي: ج١، ص٤٥٠.

(٣) ابن عبد الظاهر، ص١٠٠. وخلعة السلطنة هي عمامة سوداء مذهبة ومزركشة، وجبّة حرير سوداء ودراعة (جبة مشقوقة من الأمام ولا تكون إلا من صوف) بنفسجية اللون، وطوق من ذهب، وقيد من ذهب، وسيف، ولواءان ينشران على رأسه، وسهمان كبيران، وترس.

(٤) راجع نسخة العهد عند النويري: ج٣٠، ص٣٠ ـ ٣٥.

٦٥٩هـ «قدم إلى مصر جماعة من العرب ومعهم عم المستنصر. . .»[١]. وكذلك يسمي مفضل ابن أبي الفضائل هذا الخليفة، باسم «المستنصر الأسود»[٢].

ومهما يكن من أمر، في صحة نسب الخليفة الجديد، فقد حصل بيبرس على ما كان بحاجة ماسة إليه من مظاهر دينية تدعم سلطته، متغاضياً عما يشاع عن الخليفة ونسبه[٣]، غير أنه أوجد في الوقت نفسه، شريكاً له في الملك سوف يكون له أثر سلبي على منصب السلطنة إذا ما دبَّ خلاف بين الخليفة والسلطان، على اعتبار أن الرأي العام الإسلامي سوف يساند الخليفة في موقفه. وعندما أدرك بيبرس هذه الظاهرة، بدأ يفكر في التخلص من الخليفة المستنصر بعد أن صبغ حكمه بالصبغة الشرعية.

وكان بيبرس آنذاك على استعداد بأن يجهز حملة بقيادة الخليفة ليرسلها إلى بغداد لاستعادتها من يد المغول، وقد شاء أن يرافقها. وفعلاً خرج إلى دمشق، إلا أنه أحجم عن المضي في هذا المشروع خشية على منصبه إذا ما انتصر الخليفة على المغول واستعاد بغداد. وحتى لا يُتهم بالتراجع، فقد زوَّد الخليفة بعدد ضئيل من الفرسان. وفي رواية أن سبب خروجه إلى الشام هو التصدي لتمرد البُرلي الذي استقلَّ بحلب[٤].

ويبدو أن الخليفة التقى بالأمير العباسي أبي العباس أحمد في مشهد علي واتفقا على توحيد قواتهما لمحاربة المغول، غير أنهما خسرا المعركة عند بلدة هيت، ولم ينج منها سوى الأمير أبي العباس أحمد ونحو خمسين فارساً، أما الخليفة فلم يُعثر له على أثر، والراجح أنه قتل في المعركة[٥].

عاد بيبرس إلى القاهرة في (السابع عشر من شهر ذي القعدة عام ٦٥٩هـ/ شهر تشرين الأول عام ١٢٦١م)، وعلم فيها بمقتل الخليفة المستنصر، فتأسف لذلك[٦].

ويبدو أن طريق الخلافة التي فتحها بيبرس وتوغَّل فيها، ظلت تخيم على

---

(١) أبو الفداء: جـ٦، ص١٢١.

(٢) مفضل ابن أبي الفضائل: النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد، ص١٠٥.

(٣) العبادي: ص١٨٥.

(٤) ابن كثير: جـ١٣، ص٢٣٢.

(٥) المنصوري: ص٤٩. ابن كثير: جـ١٣، ص٢٣٣.

(٦) المنصوري: المصدر نفسه.

تفكيره، ولم يتمكّن من التخلص منها، ولا بد له من أن يمضي فيها حتى النهاية باعتباره أضحى ملزماً أدبياً أمام الرأي العام الإسلامي.

لذلك، لم يجد مفراً من استدعاء الأمير أبي العباس أحمد الذي نجا من المعركة، وبايعه بالخلافة، وكما حصل للخليفة المستنصر، فقد جرت احتفالات التنصيب في القاهرة في (شهر محرم عام ٦٦١هـ/شهر تشرين الثاني عام ١٢٦٢م)، وتلقب بـ«الحاكم بأمر الله» وفي المقابل، حصل بيبرس منه على تقليد بالسلطنة، ولقّبه «قسيم أمير المؤمنين»[١].

وهكذا أعاد بيبرس إحياء الخلافة العباسية في القاهرة للمرة الثانية. غير أنه لم يفكّر في إرساله لاستعادة بغداد كما فعل مع سلفه، ويبدو أنه أراد الاستمرار في الطريق الذي سلكه إلا أنه قيّد الخليفة بصلاحيات ضيّقة جداً بحيث لم يترك له فرصة للظهور وتأكيد نفوذه على حساب السلطنة، واقتصرت على ذكر اسمه في الخطبة[٢]. وأضاف بيبرس هذا النجاح إلى مجموعة العوامل المساعدة في تحصين دولة المماليك البحرية الناشئة.

ولاية العهد

سنَّ بيبرس نظام ولاية العهد في دولة المماليك البحرية، وحصر وراثة العرش في أسرته. ففي (عام ٦٦٢هـ/عام ١٢٦٣م) ولّى ابنه بركة خان[٣] ولاية العهد ليخلفه في الحكم، وذلك بدافع عاملين:

الأول: ليحول دون استمرار الصراع على السلطة بين الأمراء عقب وفاة السلطان الحاكم.

الثاني: ليحصر الحكم في أسرته.

وأمر بأن يُقام احتفال حاشد بهذه المناسبة، وكتب له تقليداً بولاية العهد، ولُقّب بـ«الملك السعيد»، وأشركه معه في الحكم ليدربه على الأعمال الإدارية، وأخذ بعد ذلك، من الأمراء والناس، الأيمان الموثقة باحترام ولاية العهد لابنه، وأذيع ذلك العهد في أرجاء البلاد، وفي جميع الأقطار التابعة للدولة المملوكية[٤].

وجدّد بيبرس، في عام (٦٦٧هـ/١٢٦٨م)، ولاية العهد لابنه، ويبدو أنه

---

(١) المنصوري، ص٥١. المقريزي: جـ١، ص٤٧٧.

(٢) عاشور: مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك ص١٩٥. العبادي، ص١٨٩.

(٣) سمي بركة خان على اسم جده لأمه بركة خان الخوارزمي. ابن تغري بردي: جـ٧، ص٢٥٩.

(٤) ابن عبد الظاهر: ص١٢٣.

خشي أن ينقض الأمراء والناس هذه البيعة[1].

كانت ولاية العهد من العوامل المهدِّئة، بشكل عام، لأوضاع الدولة عقب وفاة الحاكم، وتولية ولي العهد. وإذا كان الأمراء قد احترموا تعهد بيبرس لابنه بولاية العهد، وبايعوه حاكماً على مصر بعد وفاة والده، إلا أن المبدأ الوراثي لم يطبق بشكل كامل، وإنما تقلَّب بتبدل الظروف السياسية الداخلية والخارجية.

تحصين المناطق الحدودية والثغور

اهتم بيبرس بتحصين أطراف الدولة وثغورها كحاجة ضرورية للحماية من الاعتداءات الخارجية، ولاتخاذها قواعد انطلاق لمحاربة الأعداء، فأعاد بناء القلاع في بلاد الشام التي خرَّبها المغول، من حمص إلى حوران، وشحنها بالمقاتلة، وزوَّدها بالمؤن والذخيرة. فأمَّن بذلك خطاً دفاعياً من شرقي الأردن إلى نهر العاصي[2].

وبنى أبراجاً للمراقبة في المناطق الحدودية مع الصليبيين، لحفظ الطرقات من تعدياتهم وتحقيق الأمن عليها.

وشيَّد سلسلة من المنائر تربط مناطق الحدود بالعاصمة لمراقبة تحركات الأعداء، ولتساعد على سرعة نقل الأخبار، وشحنها بالمراقبين. وكانت النار في الليل والدخان في النهار الأدوات المستعملة للإنذار. فإذا كشف المراقبون العدو مقبلاً من البر أو البحر، أشعلوا النار على قمم هذه المنائر إذا كان الوقت ليلاً، أو أثاروا فيها الدخان إذا كان الوقت نهاراً. وتنقل هذه الإشارات من منارة إلى منارة أخرى حتى تصل إلى القاهرة[3].

وأمر بيبرس بتجديد القلاع الواقعة في مناطق الحدود الفراتية الملاصقة للمغول. فجدَّد قلعة البيرة في عام (٦٦٣هـ/ ١٢٦٤م) وشحنها بالمقاتلة، وزوَّدها بالعتاد والمؤن من مصر وبلاد الشام لمساعدة سكانها على المقاومة[4].

أما في مصر، فقد ردم مصب النيل عند ثغر دمياط بواسطة الصخور الكبيرة لمنع الصليبيين من النزول فيه إذا ما حاولوا إرسال حملة أخرى إلى مصر، وشيَّد

---

(١) النويري: ج٣٠، ص١٥٧ ـ ١٦٠.

(٢) ابن عبد الظاهر: ص٩٣.

(٣) راجع تفاصيل عمل هذه المنائر عند القلقشندي: ج٤، ص٤٤٥ ـ ٤٤٧.

(٤) المقريزي: ج١، ص٥٢٥.

برجاً للمراقبة في رشيد، وعمّر أسوار الإسكندرية، وجدّد بناء منائرها[1].

يُعتبر تحصين المناطق الحدودية والثغور عاملاً من عوامل تدعيم الدولة الناشئة.

تنمية القوة العسكرية

اهتم بيبرس بتنمية القوة العسكرية لدولته ليواجه أعداءها المحيطين بها. فعمد إلى تكوين جيش من المماليك. ومن أجل ذلك استكثر من شرائهم حتى أضحت مصر آهلة بهم وكان مصدرهم بلاد القبجاق وأسواق النخاسة البيضاء في آسيا الصغرى، وشواطئ البحر الأسود.

اشتهرت بلاد القبجاق بأنها أصلح البلدان للحصول على أعداد كثيرة من المماليك، وذلك لعدة أسباب منها:

١ ـ كانت شعوب تلك البلاد بدائية تعيش على التنقل والترحل سعياً وراء الماء والكلأ، وتعاني شظف العيش بسبب قلة المراعي وقسوة المناخ. وكان من الطبيعي أن يبيع بعض السكان أولادهم أو يستبدلونهم بالغلال لسد جوعهم[2].

٢ ـ كانت شعوب القبجاق تغير باستمرار على جيرانها من الشراكسة والروس والمجر والسلاف، وتأسر من تستطيع منهم حيث يباعون في أسواق النخاسة البيضاء[3].

٣ ـ وبفعل كثرة الحروب والغارات المتبادلة، نزحت بين أعوام (٦٦٠ ـ ٦٦١هـ/ ١٢٦٢ ـ ١٢٦٣م) جماعات من مغول القبجاق إلى مصر، مستأمنة، بلغت ألف وخمسمائة فارس مع عائلاتهم، تبعتها في عام (٦٦٢هـ/ ١٢٦٤م) جماعات أخرى. وقد انضمت هذه الفئة المحاربة إلى الجيش المملوكي. وسمي هؤلاء بـ«الوافدية» أو «التتار المستأمنة»[4].

وكان من الطبيعي أن يرحب بيبرس بهم، وأنزلهم في دور خاصة بنيت لهم بالقرب من اللوق بظاهر القاهرة، وأمّر كبراءهم وضمّهم إلى بحريته ومماليكه[5].

---

(١) ابن عبد الظاهر: ص٩٥.

(٢) القلقشندي: جـ٤، ص٤٥٧ ـ ٤٦٤، الذي يُعدد بلدان المنطقة ويتحدث عن شعوبها.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المقريزي: جـ١، ص٥٠٠ ـ ٥٠١.

(٥) المصدر نفسه.

وعقد بيبرس المعاهدات مع البلدان المصدِّرة، وتلك التي يمرون عبرها للوصول إلى مصر، وهي بلاد القبجاق والأمبراطورية البيزنطية وسلطنة سلاجقة الروم. فعقد اتفاقاً مع بركة خان زعيم القبيلة الذهبية في القبجاق لتأمين الأعداد اللازمة من الرقيق، على اعتبار أن مدينة صراي، التي بُنيت في عهده، أضحت سوقاً عظيمة لتجارة الرقيق الأبيض، رقيق الترك والشراكسة والروس والمجر واللان. كما عقد اتفاقاً مع الأمبراطور البيزنطي ميخائيل الثامن باليولوغوس (٦٥٧ ـ ٦٨١هـ/ ١٢٥٩ ـ ١٢٨٢م) سمح له بمرور سفينتين مصريتين مشحونتين بالمماليك عبر المضائق من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط ذهاباً وإياباً مرة في السنة، في حين عقد اتفاقاً مع عز الدين كيكاوس، سلطان سلاجقة الروم، لتسهيل الحصول على الرقيق من أسواق آسيا الصغرى، وتسهيل مرورهم عبر الأناضول أو إلى الموانئ التابعة لهذه السلطنة[1].

وشرع، بعد ذلك، في عملية جلب ضخمة. وكان الرقيق يُنقل براً عبر الأناضول إلى موانئ آسيا الصغرى الجنوبية والجنوبية الغربية، أو من بلاد القبجاق عبر المضائق إلى ميناء الإسكندرية ودمياط.

ونظراً لتعدد فئات الجيش المملوكي وتنوعهم، نظم بيبرس فرق الجند على أساس ثلاث طوائف، يتكوَّن كل أفرادها من المماليك وهي:

١ ـ **المماليك السلطانية**: وهم على نوعين: مماليك السلاطين السابقين، وأطلق عليهم اسم «القرانصة» أو «القرانيص»، ومنهم طائفة المماليك «الخاصكية» أو «الأحداث»، وهم مماليك السلطان القائم قبل اعتلائه العرش، ويمتازون عن بقية المماليك السلطانية بانضوائهم صغاراً في خدمة السلطان. فهو الذي يتولى تدريبهم وتربيتهم وعتقهم، ويلازمونه في خلواته. ويطلق على مماليك السلطان عامة اسم «مماليك الطباق» و«المماليك الكتابية» لأنهم كانوا يسكنون طباق القلعة[2].

وبلغ المماليك السلطانية مركزاً اجتماعياً متقدماً، فاق مركز الأرقاء، وإن كانوا يتساوون معهم من الناحية الشرعية، وذلك بفعل شدة قربهم من السلطان، الذي كان يُقطعهم الإقطاعات ويؤمِّرهم.

---

(١) ابن عبد الظاهر، ص١٣٩ ـ ١٤٠. المقريزي: ج١، ص٤٦٩.

(٢) القلقشندي: ج٣، ص٢٨٨ هامش رقم (١) وج٤، ص١٥ ـ ١٦. طباق: بمعنى المدرسة العسكرية في مفهومنا الاصطلاحي الحديث.

٢ ـ جند الحلقة: تتكون هذه الطائفة من محترفي الجندية، من أولاد المماليك، وقد عُرفوا أيضاً باسم «أولاد الناس». إنهم الفئة النظامية في الجيش المملوكي، لا يتغيرون بتغير السلطان الحاكم، ويشكلون قلب الجيش ودعامته أثناء الحرب. إنهم أصحاب حرف وصناعات في وقت السلم. ويشرف على كل ألف منهم أحد أمراء «المئين»، ولكل مائة منهم «نقيب» و«باش»، ولكل أربعين «مقدم»، وتصرف مرتباتهم من ديوان الجند. وبمضي الوقت أضحى معظم جند الحلقة من سكان مصر[١].

٣ ـ مماليك الأمراء: تشبه طائفة المماليك السلطانية، إلا أن أفرادها يتبعون أمراءهم الذين اشترونهم، وتتكوَّن منهم الوحدات العسكرية التي يصطحبها الأمراء معهم إلى الحرب.

لم تقتصر جهود بيبرس على تنمية الجيوش البرية، بل اعتنى بتقوية البحرية المملوكية. فأنشأ قوة بحرية يستعين بها لصد أعدائه الذين يغيرون على بلاده من جهة البحر. ويعتبر الظاهر بيبرس مؤسس البحرية المملوكية[٢].

بدأت اهتمامات بيبرس البحرية في عام (٦٦٨هـ/ ١٢٦٩م). وكانت دور صناعة السفن، في الفسطاط وجزيرة الروضة والإسكندرية ودمياط، في عمل دائم تحت إشراف السلطان الشخصية، حتى إنه اضطر يوماً إلى استقبال سفراء حاكم قبرص في دار صناعة السفن، فدخلوا عليه وهو جالس بين الأخشاب والصنّاع.

كانت صناعة السفن تتطلب تأمين الأخشاب اللازمة. ولما كانت مصر فقيرة بالأخشاب، ولا يوجد فيها إلا بقايا مبعثرة من أحراج السفط، فقد منع بيبرس الناس من بيعها وشرائها أو التصرف فيها، كما كان يستورد الأخشاب من آسيا الصغرى.

وأمر بيبرس بإنشاء الشواني في ثغري الإسكندرية ودمياط حتى بلغ عدد سفن الأسطول المملوكي في عهده أربعين قطعة من الشواني سوى الحراريق والطرائد[٣].

وهكذا كانت تنمية القوة العسكرية المملوكية إحدى الركائز الأساسية التي قامت عليها الدولة.

---

(١) القلقشندي: جـ٤، ص١٦.

(٢) العبادي: ص٢١٣.

(٣) المقريزي: جـ١، ص٤٤٧.

تنظيم عمل البريد

تطلّب تحصين الأطراف والثغور إيجاد وسيلة نقل سريعة لربط قلعة القاهرة بسائر أنحاء البلاد بهدف تلقّي الأخبار وإصدار الأوامر. وقد تنبّه بيبرس إلى منفعة البريد، فوضع له نظاماً خاصاً، ربط بواسطته جميع أنحاء البلاد التي يسيطر عليها بشبكة من خطوط البريد البرية والجوية، وكان مركز هذه الشبكة قلعة الجبل في القاهرة.

وتتفرع من المركز أربعة فروع هي:

١ ـ فرع يتجه جنوباً إلى قوص، بالوجه القبلي، وما يلي ذلك من بلاد النوبة.

٢ ـ فرع يتجه شرقاً إلى عيذاب وسواكن على البحر الأحمر.

٣ ـ فرع يتجه غرباً إلى الإسكندرية وبرقة.

٤ ـ فرع يتجه شمالاً إلى دمياط ومنها إلى غزة، ثم يتفرع منها إلى سائر البلاد الشامية[١].

واقتصر عمل البريد على:

١ ـ إيصال الأوامر السلطانية إلى كافة النيابات في مصر وخارجها.

٢ ـ استقبال الرسائل من حكام النيابات.

٣ ـ استقبال التقارير من ولاة الأعمال.

وأقام بيبرس المحطات البريدية على مسافات تبعد إحداها عن الأخرى اثني عشر ميلاً وربما تفاوتت المسافات بين بعضها البعض بفعل وجود ماء أو قرية. وزوّدها بما يحتاج إليه ناقل الخبر من زاد وخيل وعلف، كما راعى في اختيار أماكنها توفر المياه أو وجود قرية قريبة كي يستأنس البريديون بسكانها[٢].

كان لقرب هذه المحطات بعضها من بعض أثر كبير في تسهيل مهمة الرسل على اجتياز المسافات بسرعة فائقة. فإذا وصل ناقل الخبر إلى محطة، بدّل فرسه المتعب بآخر مستريح، وتزوّد بما يحتاج إليه. وأضحى البريدي يقطع المسافة من دمشق إلى القاهرة في مدة ثلاثة أيام والعكس صحيح[٣].

---

(١) القلقشندي: ج١٤ ص٤١٨ ـ ٤١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٤١١، ٤١٨.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية: ج٤، ص٣٦٦.

ويراعى توفر شروط معينة في اختيار البريدي. فكان يعين من بين خدم السلطان ممن يتمتعون بالكفاءة والذكاء والإخلاص ويتميز بمكانة محترمة، وله شارة خاصة يُعرف بها لتسهيل مروره. ولا يُسمح بركوب خيل البريد إلا بمرسوم سلطاني.

والبريديون على ضربين: الأول، من يحمل البريد العادي إلى الولاة والنواب. فإن هم أحسنوا القيام بأعمالهم، وأصبحوا موضع ثقة السلطان، ومحل سره؛ عهد إليهم بحمل الرسائل الهامة إلى الملوك وهم الضرب الثاني، وتمتع هؤلاء بمكانة مرموقة ومحترمة، يُمنحون الأرزاق السنية، والخلع الثمينة أسوة بكبار رجال الدولة[١].

يشرف على البريد صاحب ديوان الإنشاء أو كاتب السر، كما أضحى يسمى منذ أيام قلاوون.

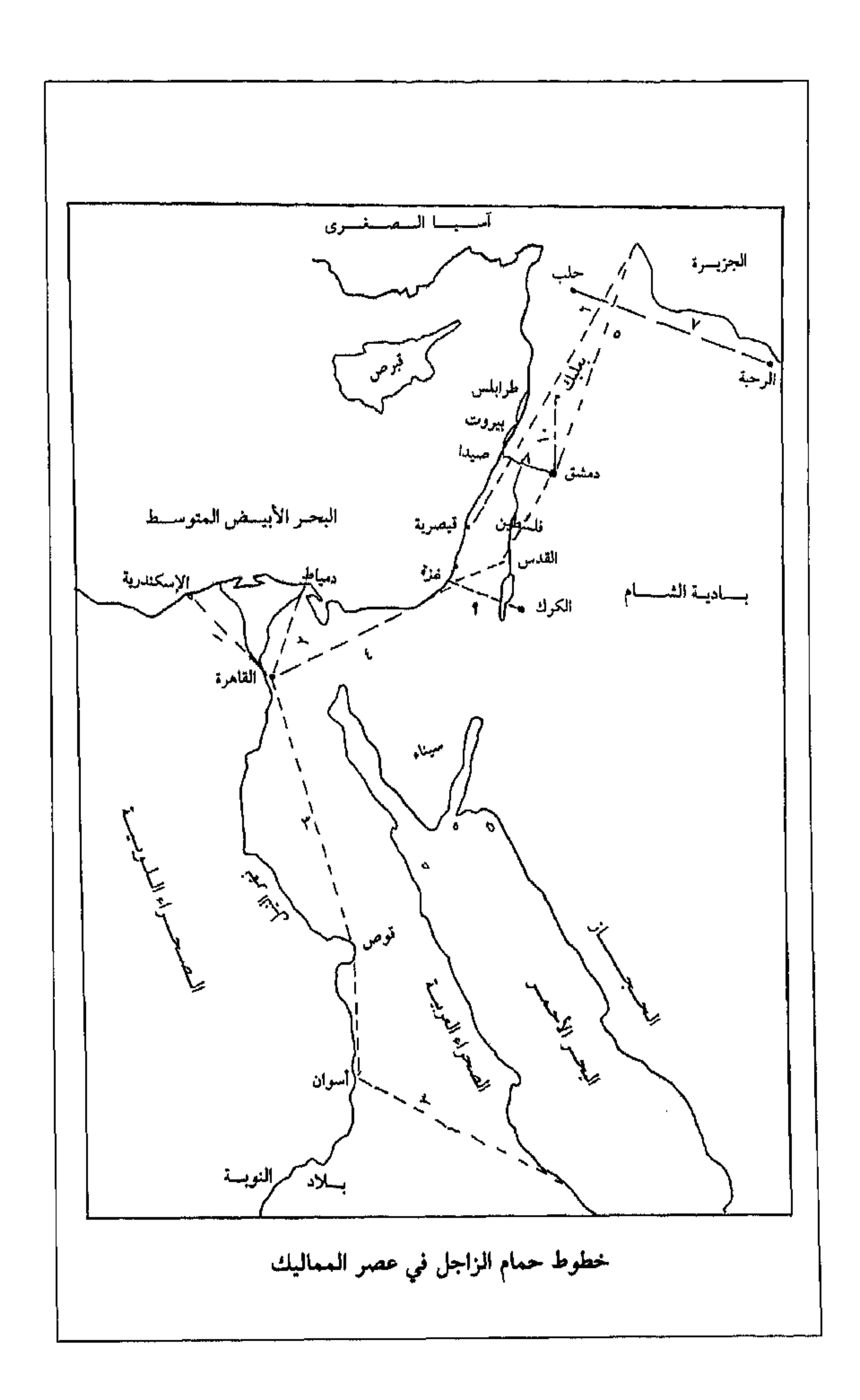
لم يقتصر إرسال البريد بالطرق البرية، بل استخدم البريد الجوي، في الحالات المستعجلة بواسطة الحمام الزاجل، وخصّص له برّاجون يعتنون به ويدربونه[٢].

كانت القلعة المركز الرئيسي لأبراج الحمام الزاجل، كما أقيمت محطات أخرى في جهات مختلفة من أنحاء السلطنة تماماً مثل محطات البريد البري، لكن تزيد عليها في المسافة، وخُصِّص لكل محطة عدد من الحمام. فإذا نزل الحمام في محطة منها، نقل البرّاج الرسالة التي يحملها الطائر إلى طائر آخر ليوصلها إلى المحطة التي تليها[٣].

وتمتاز الرسائل التي ينقلها الحمام الزاجل بالإيجاز والتركيز. إذ يُستغنى فيها عن البسملة والمقدمات الطويلة والألقاب الكثيرة، ويكتفى بذكر التاريخ والساعة وإيراد المطلوب في صيغة موجزة. ويراعى، أيضاً، استعمال الورق الرقيق كي لا ينوء الطائر بحمله، أو يكون سبباً في تخفيف سرعته. وتشد الرسالة تحت جناح الحمامة أو إلى ذيلها[٤]. ويطلق على هذا النوع من الورق «ورق الحمام». أما الخط المستعمل في هذه الرسائل فهو المعروف باسم «الغبار» لأنه دقيق، صغير، يشبه ذرات الغبار.

---

(١) القلقشندي: ج١٤، ص٤١٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٣٥.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المقريزي: خطط: ج٢، ص١٣١.



خطوط حمام الزاجل في عصر المماليك

ويميز حمام البريد السلطاني بمميزات خاصة كبصم منقاره، أو قص ريشه بنظام معين.

ونظم نقل البريد بواسطة الحمام الزاجل على الخطوط التالية انطلاقاً من المركز في قلعة الجبل:

القاهرة ـ الإسكندرية.

القاهرة ـ دمياط.

القاهرة ـ الوجه البحري.

القاهرة ـ دمشق عن طريق بُلْبَيْس ـ غزة ـ القدس.

دمشق ـ برثة على الفرات.

دمشق ـ بعلبك.

دمشق ـ صيدا.

دمشق ـ صيدا ـ بيروت ـ طرابلس.

برثة ـ بيروت ـ طرابلس ـ قيصرية.

حلب ـ الرحبة.

غزة ـ الكرك[1].

يقطع الحمام المسافة بين المحطة والتي تليها، وهي سبعة أميال تقريباً، في ثلث الوقت الذي تقطعها فيه الخيل.

بلغ نظام البريد في عهد بيبرس مرحلة متقدمة من التطور، حتى إن الظاهر كان يشرف بنفسه على سفر البريد في مواعيده المحددة. وكان لهذا النظام، وما وصل إليه من دقة وإحكام، أثر كبير في تحصين الدولة من خلال صد غارات المغول التي طالما هدَّدت مصر وبلاد الشام، كما ساعد على تفقُّد الأوضاع في مختلف أنحاء السلطنة، والإلمام بكل كبيرة وصغيرة من أعمال الولاة والنواب.

---

(١) القلقشندي: جـ١٤ ص٤٣٧ ـ ٤٣٩.

العلاقات الخارجية في عهد بيبرس

العلاقات الخارجية مع الدول الإسلامية

التخلص من الأمراء الأيوبيين المعارضين

ظل بيبرس يخشى قيام ثورة ضد حكمه في بلاد الشام من جانب بقايا الأيوبيين، على الرغم من ولاء كل من المنصور، صاحب حماة، والأشرف موسى، صاحب حمص؛ للدولة المملوكية.

ويبدو أنه خشي من طموحات المغيث عمر صاحب الكرك، بشكل خاص، الذي كان يسعى لإعادة إحياء الدولة الأيوبية تحت زعامته، معتقداً أنه أحق بتولي العرش من المماليك المغتصبين.

كان بيبرس، قبل تولي السلطة، على علم بنوايا المغيث، وعلى اطلاع تام بما كان يطمح إليه. فلما تولى الحكم عزم على القضاء عليه حتى لا يسبِّب له من المشاكل ما يشغله عن الاهتمام بالأمور المهمة التي كانت تواجه دولته، وأعني بذلك الخطرين الصليبي والمغولي. فكان القضاء عليه ضرورة اقتضتها سياسة الدولة المملوكية العامة، وتطلبتها واقعية الظروف المستجدة.

أعدَّ بيبرس حملة عسكرية من أجل هذه الغاية، لكن يبدو أن المغيث عمر علم بذلك، فكتب إلى الخليفة العباسي في القاهرة، الحاكم بأمر الله، يسأله الشفاعة. فكتب الخليفة إلى الملك الظاهر يشفع فيه، فقبل شفاعته، وأبقى على المغيث عمر في الكرك.

ويبدو أن الأمير الأيوبي لم يتمكن من التخلص من فكرة إعادة إحياء مجد الأيوبيين المندثر، فاستمر على عدائه للمماليك، وكتب إلى هولاكو سراً يحثه على مهاجمة بلاد الشام، ويطلب منه أن يعينه ملكاً عليها يكون تابعاً له.

وعلم بيبرس بأمر هذه المراسلات المتبادلة بين الرجلين، ووقف على نيَّة المغيث السيئة تجاه السلطنة المملوكية، لذلك كان التخلص منه ضرورة ملحة، فحصل على فتوى من العلماء تبرر عمله بحجة أن التعاون مع المغول يستوجب القتل. ثم تحايل على المغيث حتى أحضره إلى معسكره في بيسان بفلسطين واعتقله[1]. وعقد مجلساً قضائياً أطْلَعَ خلاله القضاة على الكتب المتبادلة بين

(١) ابن خلكان: جه، ص٨٧.

المغيث وهولاكو، كما شهد الرسل الذين حملوا الكتب. وحصل على فتوى بوجوب قتله فقتله في (شهر جمادى الثانية عام ٦٦١هـ/شهر نيسان عام ١٢٦٣م)[1] وضمَّ بيبرس أملاكه، وعين على الكرك والياً من قِبَله. وبذلك تخلص من آخر الأمراء الأيوبيين المناوئين.

ضم الحجاز

كان طبيعياً أن يكون الحجاز محط أطماع الظاهر بيبرس، مدركاً في الوقت نفسه، أن ضمَّه للبلاد المذكورة سيقوِّي مكانته في العالم الإسلامي، ويضفي على حكمه مهابة بين المسلمين، خاصة بعد أن أصبحت دمشق تحت حكمه.

وبرز، في هذه الأثناء، الخلفاء الحفصيون في تونس وقد تلقبوا بأمراء المؤمنين، ويسطوا هيمنة فعلية على بلاد الحجاز من خلال اعتراف الأشراف، حكام هذه البلاد، بسلطتهم، مما شكَّل عقبة أمام الملك الظاهر الذي شعر بخطورة أهداف الخلفاء الحفصيين. وقد رأى ضرورة ضم بلاد الحجاز لأسباب سياسية واقتصادية ودينية.

فمن الناحية السياسية، فقد اعتادت مصر، منذ عهد الخلفاء الراشدين، أن ترسل الغلال والميرة إلى بلاد الحجاز كضريبة يجب أن تؤديها إلى تلك البلاد التي تضم الحرمين الشريفين، بالإضافة إلى إرسال الكسوة إلى الكعبة التي كانت تصنع من أجمل وأنفس منسوجات الشرق، وقد اشتهرت بها مصر منذ زمن بعيد.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن ضم المماليك لبلاد الحجاز تسمح لهم بالتحكم بتجارة البحر الأحمر، ومن ثم بالتجارة العالمية. إذ شاءت الظروف أن يترافق قيام سلطنة المماليك البحرية، في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، مع ازدهارها طريق البحر الأحمر وموانئ مصر، واضمحلال ما عداها من طرق التجارة الرئيسية الأخرى بين الشرق والغرب. ذلك أن سيطرة المغول على البلدان الشرقية واتخاذ هولاكو بلاد فارس مركزاً لدولته، قد عطَّل، بفعل انعدام الأمن[2]، مرور القوافل التجارية على طريق التجارة الشمالية بين الصين وآسيا الصغرى، وموانئ البحر الأسود وبلاد الشام[3]. وكان ذلك في الوقت الذي تراجع فيه مجيء السفن

(١) أبو الفداء: ج٣، ص٢٢٦.

(٢) هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى: ج١، ص٣٠٦.

(٣) المرجع نفسه: ج٢، ص٢٨ ـ ٢٩.

القادمة من الشرق الأقصى إلى الخليج العربي، بسبب ازدياد نشاط القراصنة من سكان جزر البحرين، ومن ثَمَّ تحولت السفن التجارية إلى ميناء عدن في اليمن. غير أن حكام اليمن لم يحافظوا على سلامة التجار النازلين في عدن ولا على بضائعهم مما دفع السفن التجارية إلى عدم التوقف في عدن والاستمرار في الإبحار عبر البحر الأحمر، رغم الحظر المفروض على السفن التجارية الوافدة من الشرق الأقصى بعدم تخطي ميناء عدن شمالاً في البحر المذكور بسبب الاعتقاد السائد آنذاك بأن هذا البحر مليء بالصخور، ومن الخطورة بمكان أن تدخله سفن ذات حمولة كبيرة يقودها ربابنة لا خبرة لهم بهذه النواحي. وإنما كانت رحلتها تنتهي عند عدن وتنقل البضائع بعد ذلك، إما بطريق القوافل البرية المار عبر الجزيرة العربية وإما بطريق البحر الأحمر على سفن إسلامية صغيرة إلى موانى الحجاز ومصر[1].

وهكذا ترتب على اضمحلال طرق التجارة الشرقية في القرن الثالث عشر انتعاش طريق البحر الأحمر ـ مصر، الأمر الذي أتاح للسلاطين المماليك بشكل عام، فرصة ذهبية للإفادة من القيام بدور الوسيط بين تجار الشرق وتجار الغرب، وسوف تتضح هذه الخطورة في عهد خلفاء بيبرس.

أما من الناحية الدينية، فإن ضم الحجاز إلى السلطنة المملوكية ستضفي على حكم بيبرس هالة من المهابة باعتباره مسؤولاً عن الحرمين الشريفين، كما تدعم ركائز دولته، وتضعه في مصاف الخلفاء العباسيين، في الوقت الذي كان فيه بأمس الحاجة إلى هذا الدعم.

ومهما يكن من أمر، فقد أخذ بيبرس على عاتقه تنفيذ سياسته الحجازية. فقام بعدة إصلاحات بالحرم النبوي، وأرسل الكسوة إلى الكعبة[2]. كما أرسل الصدقات والزيت والشموع، والطيب والبخور مع كسوة لقبر النبي ﷺ. وأخيراً أدّى فريضة الحج في عام (٦٦٧هـ/١٢٦٩م)، وطرد أنصار الحفصيين، وأبطل الخطبة للخليفة الحفصي، وجعلها للخليفة العباسي ثم لسلطان مصر من بعده، كما ضُرِبَت السكة باسمه[3].

---

(١) أدرك المغول بعد ذلك، أهمية التجارة لبلادهم، فأقاموا نقاطاً عديدة لحفظ الأمن على الطرقات. هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى: ص٣٠٧.

(٢) ابن عبد الظاهر: ص٨٩. المقريزي: ج١، ص٥٠٢.

(٣) المنصوري، ص٦٦. المقريزي: المصدر نفسه، ص٥٧٩، ٥٨٢.

وبذلك قوي نفوذ الدولة المملوكية في البلاد الحجازية، وكان ضم الحجاز إلى السلطنة المملوكية أحد مظاهر دعم الدولة داخلياً وخارجياً.

استتبع ضم بلاد الحجاز إلى سيادة الدولة المملوكية، ضم بلاد اليمن، التي كانت تحت حكم بني رسول، وأضحت هذه البلاد بمقتضى التقليد الذي منحه الخليفة العباسي المستنصر للسلطان الظاهر بيبرس، داخلة في نطاق الحكم المملوكي. وقد جاء في هذا التقليد: «. . وقد قلدك الديار المصرية والبلاد الشامية والديار بكرية والحجازية واليمنية والفراتية وما يتجدد من الفتوحات غوراً ونجداً»[1].

وارتبط الظاهر بيبرس بعلاقات ودية مع سلطان بلاد اليمن المظفر شمس الدين يوسف بن عمر بن علي بن رسول، وتبادل الرجلان الهدايا.

العلاقة مع الحفصيين في تونس

لقد ربطت سلطنة المماليك البحرية في مصر ودولة الحفصيين في تونس علاقات ودية بفعل أربعة عوامل:

١ ـ عامل الدين الإسلامي.

٢ ـ عامل الجوار.

٣ ـ عامل الخطر المشترك الذي هدَّد العالم الإسلامي آنذاك.

٤ ـ عامل الحج، على اعتبار أن مصر واقعة على الطريق البري للحجاج القادمين من شمالي أفريقيا.

لكن شاب هذه العلاقات بعض الفتور بسبب مشكلة الخلافة، ذلك أن ملوك بني حفص تلقبوا بلقب الخلفاء. وكان أبو عبد الله محمد الأول الحفصي (١٢٤٩ ـ ١٢٧٦م) أول من اتخذ لنفسه لقب خليفة وتلقب بلقب «المستنصر بالله المنصور بفضل الله أمير المؤمنين، أبي عبد الله، ابن الأمراء الراشدين»[2]. وقد شجَّع شريف مكة أبو نُمي بن الحسن، الحفصيين على اتخاذ هذه الخطوة، واعترف بسيادتهم على مكة[3].

ثم حدث أن أعاد بيبرس إحياء الخلافة العباسية في القاهرة، مما أحدث

---

(١) المقريزي: جـ١، ص٤٥١.

(٢) القلقشندي: جـ٥، ص١٢٣.

(٣) المصدر نفسه.

فتوراً في العلاقات بين الطرفين. وحاول مؤرخو العصر المملوكي تقليل أهمية الخلفاء الحفصيين. فقد ذكر العمري أن ملك «تونس يُخاطب بأمير المؤمنين في بلاده»[1]. وذكر ابن تغري بردي: «وفيها (سنة ٦٥٢هـ) وصلت الأخبار من الغرب باستيلاء إنسان على أفريقيا وادعى أنه خليفة، وتلقب بالمستنصر»[2]. وشكّك القلقشندي في دعوى نسب الحفصيين لعروبتهم أو لقريش[3].

والواقع أن المماليك، لم يعترفوا بأمرة المؤمنين في السلالة الحفصية، وإنما لقبوهم بـ«أمير المسلمين» وهو لقب دون أمير المؤمنين في المرتبة[4].

ويبدو أن مشكلة الخلافة لم تقف حائلاً بين الدولتين في التعاون لرد الاعتداءات الخارجية. فقد أثار بيبرس في عام (٦٦٩هـ/ ١٢٧٠م) أخبار استعدادات الصليبيين بقيادة الملك لويس التاسع، لإرسال حملة إلى تونس، فأرسل رسولاً إلى فرنسا يحذّر ملكها من عاقبة مشروعه.

وعندما نزل الصليبيون الفرنسيون في تونس، أرسل بيبرس رسالة إلى ملك الحفصيين يخبره بعزمه على إرسال نجدة على وجه السرعة للتصدي للغزاة. وباشر باتخاذ إجراءات التنفيذ، فحفر الآبار في الصحراء الغربية لتزويد فرقه التي ستتوجه إلى تونس، بالماء[5].

لكن وصول أخبار أخرى من تونس، بفشل الحملة، أوقفت كافة الاستعدادات المتخذة، وعادت العلاقات بين الدولتين إلى الفتور مجدداً. وفي عام (٦٧٠هـ/ ١٢٧١م) وصل رسول من قبل ملك الحفصيين يحمل هدية وكتاباً إلى السلطان سُطّر بأسلوب استعلائي مما أثار استياءه، فلم يأخذ الهدية لنفسه، وإنما فرّقها على الأمراء، كدليل على ذلك الاستياء، ثم انتقد تقاعس ملك الحفصيين عن الجهاد، وعدم خروجه لمقاتلة الصليبيين عندما غزوا بلاده، وخاطبه قائلاً: «مثلك لا يصلح أن يلي أمور المسلمين»[6].

العلاقة مع مغول القبجاق

• قسّم جنكيز خان أمبراطوريته، قبل وفاته، بين أربعة من أولاده، هم: جوجي، جغتاي، أوكتاي، وتولوي. فكان نصيب جوجي، وهو أكبر إخوته،

(١) العمري: المصطلح، ص١٢.
(٢) ابن تغري بردي: جـ٧، ص٣٢.
(٣) القلقشندي: جـ١، ص٤١٥ ـ ٤١٦.
(٤) عاشور: العصر المماليكي، ص٢٢٧.
(٥) المقريزي: جـ١، ص٥٩٠.
(٦) المصدر نفسه، ص٦٠١.

البلاد الواقعة بين نهر أرتش والسواحل الجنوبية لبحر قزوين، وتعرف تلك البلاد عامة باسم القبجاق وغالب سكانها من الأتراك والتركمان، كما أطلق على قبيلة أبناء جوجي، القبيلة الذهبية، نسبة إلى خيام معسكراتها ذات اللون الذهبي[1].

ولما كان جوجي قد توفي في حياة أبيه، فقد عهد جنكيز خان إلى حفيده باطو بن جوجي بإدارة هذه المنطقة. ولم يلبث الدين الإسلامي أن انتشر بين هذا الفرع المغولي خاصة بعد اعتناق بركة خان، ابن جوجي، هذا الدين، الأمر الذي ترتب عليه نتيجتان:

الأولى: ازدياد التقارب بين مغول القبجاق والقوى الإسلامية في المشرق خاصة دولة المماليك البحرية الناشئة.

الثانية: ازدياد العداء بين مغول القبجاق وبقية طوائف المغول الوثنيين، خاصة مغول فارس.

وسعى بيبرس إلى الاستفادة من هذا الوضع الناشئ، بالتحالف مع بركة خان، زعيم القبيلة الذهبية. وكان من الطبيعي أن يلاقي تجاوباً من الزعيم المغولي المسلم، إذ أن اعتناق هؤلاء المغول الديانة الإسلامية جعلت التحالف بين الطرفين ضرورة سياسية لمواجهة العدو المشترك المتمثل بهولاكو وأسرته.

فما أن علم بيبرس باعتناق بركة خان للدين الإسلامي حتى كتب إليه «يغريه بقتال هولاكو ويرغِّبه في ذلك»[2] ثم أخذ يكرم وفود مغول القبجاق الوافدين إليه.

ووصل في عام (٦٦١هـ/١٢٦٣م) رسل بركة خان إلى مصر، يحملون رسالة للظاهر بيبرس جاء فيها: «فليعلم السلطان أنني حاربت هولاكو، الذي من لحمي ودمي، لإعلاء كلمة الله العليا تعصباً لدين الإسلام، لأنه باغي، والباغي كافر بالله ورسوله...»[3]، ويعرض عليه إرسال قوة عسكرية إلى معابر الفرات لقطع الطريق على هولاكو.

وردَّ بيبرس على رسالة بركة خان، برسالة طويلة جمع فيها «من الترغيب في الجهاد، والاستماتة، والإغراء، والتعاظم عليه، وإظهار الميل إليه، ووصف كثرة جنود الديار المصرية، وما هي عليه...»[4]، وأمر بالدعاء لبركة خان بعد الدعاء

---

(١) المقريزي: جـ١، ص٣٩٤ ـ ٣٩٥. حاشية رقم ٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٦٥.

(٣) النويري: جـ٣٠، ص٨٧. العيني: جـ١، ص٣٦١.

(٤) ابن عبد الظاهر: ص١٧٢.

للخليفة والسلطان على منابر مكة والمدينة وبيت المقدس والقاهرة. وحمّل رسله الهدايا كان من بينها زرافة[1].

استُقبل رسل بيبرس في البلاط المغولي بالحفاوة. وذكروا لدى عودتهم مدى اتساع انتشار الإسلام بين مغول القبجاق بحيث أن لكل أمير وأميرة في البلاط إماماً ومؤذناً خاصاً، وأن الأطفال يُحفَّظون القرآن في المدارس.

وأثمرت هذه العلاقات الطيبة عن عقد معاهدة بين الطرفين موجهة ضد العدو المشترك. وقد استفاد بيبرس منها فائدتين:

الأولى: أمّن استمرار تدفق المماليك من بلاد القبجاق ليزيد من عدد جنوده.

الثانية: إلهاء هولاكو بقتال بركة خان على حدود القوقاز وصرفه عن التفكير في توجيه حملات إلى بلاد الشام ليثأر لهزيمة جيشه في عين جالوت.

ويبدو أن دائرة التحالف لم تقف عند هذا الحد، بل سرعان ما انضم الأمبراطور البيزنطي ميخائيل الثامن باليولوغوس إلى هذا التحالف الذي أضحى بعد ذلك رباعياً بانضمام عز الدين كيكاوس أحد سلطاني سلاجقة الروم في الأناضول، والذي سبق أن حرمه من بلاده ما جرى من تحالف بين المغول وشقيقه قلج أرسلان الرابع. وقد أمل بركة خان أن يكسب نفوذاً في بلاد الأناضول للاتصال بالمماليك في بلاد الشام، وللحؤول دون وصول إيلخانات فارس إلى البحر والاتصال بدول غربي أوروبا[2].

وبذلك، ضمن بيبرس حلفاء أقوياء ليحمي ظهره من ناحية مغول فارس، وأضحى باستطاعته أن يواجه الصليبيين في بلاد الشام وهو مطمئن.

(١) ابن عبد الظاهر: ص١٧٢.

(٢) Vasiliev: Hist. of the Byzantine Empire. p601
المقريزي: ج١، ص٤٦٥.

الفَصْلُ السَّادِسُ

ركن الدين بيبرس البندقداري الصالحي النجمي

٦٥٨ ـ ٦٧٦هـ/١٢٦٠ ـ ١٢٧٧م

العلاقات الخارجية مع الدول غير الإسلامية ـ وفاة بيبرس

العلاقة مع النوبيين

النوبة مملكة مسيحية عاصمتها مدينة دنقلة التي تقع في أعالي النيل[١] وتربطها بمصر روابط متينة، بشكل عام، منذ الفتح الإسلامي، وتدين بالطاعة لسلطان مصر، وتؤدي له الجزية السنوية[٢]، غير أن هذه التبعية، كانت اسمية، في غالب الأحيان، تتأثر بما تتعرض له مصر من تيارات مختلفة.

ولما قامت دولة المماليك أراد ملوكها فتح البلدان غير الإسلامية المحيطة بهم، وذلك لثلاثة أسباب:

١ ـ لحماية البلاد الإسلامية في الشرق الأدنى.

٢ ـ لحماية مصر من التعدي عليها.

٣ ـ لإبراز حضورهم في العالم الإسلامي كحماة للدين الإسلامي.

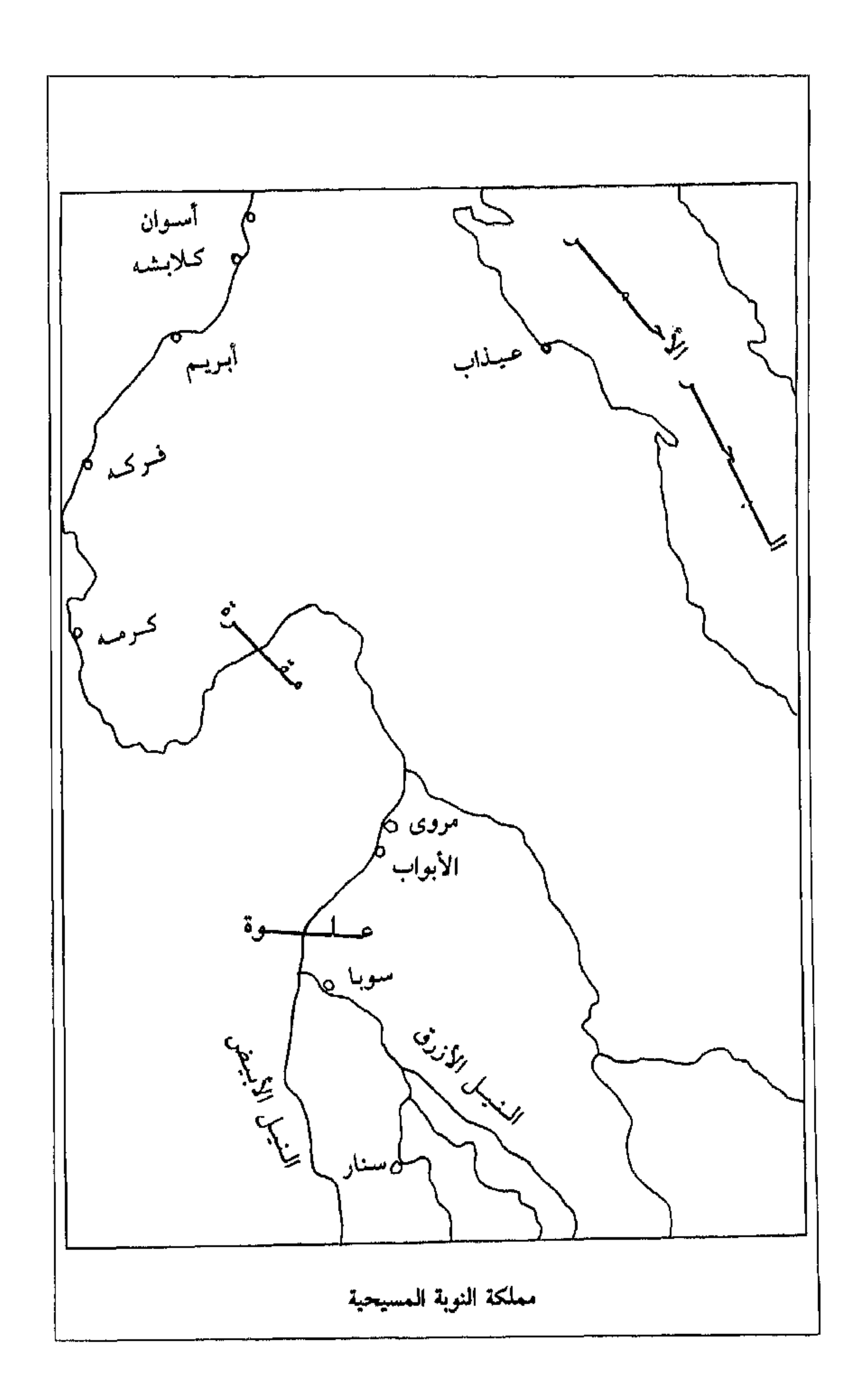
ويبدو أن ملوك النوبة كانوا لا يقلُّون إخلاصاً لعقيدتهم، وتهديداً للمسلمين، من الصليبيين في بلاد الشام. وكثيراً ما أساءوا إلى المماليك، وجنحوا، أكثر من مرة، إلى العصيان، وامتنعوا عن دفع الجزية، وأغاروا على أسوان.

اهتم الظاهر بيبرس بهذه المملكة المسيحية القابعة على حدوده الجنوبية والتي أخذت تسبِّب له من المشاكل ما شغله عن الاهتمام بالقضايا الأكثر حساسية،

---

(١) كانت حدودها الشمالية تمتد في أوائل عهد المماليك حتى أسوان، في حين تمتد حدودها الجنوبية حتى حدود الحبشة وبلاد بحر الغزال. وتدين هذه المملكة لحكومة وطنية مسيحية.

(٢) كانت الجزية التي يدفعها النوبيون تعرف بـ «البقط». وهذه الكلمة إما إنها مصرية قديمة بمعنى عبد، أو لاتينية بمعنى اتفاق أو إنها عربية بمعنى قطعة أو فرقة.



مملكة النوبة المسيحية

خاصة عندما أضحت قوافل الحجاج والتجار تتجه جنوباً عن طريق النيل إلى قوص ومنها إلى عيذاب وجدة على البحر الأحمر، متجنبة طريق السويس، والعقبة، في سيناء، الذي أضحى محفوفاً بالمخاطر نظراً للوجود الصليبي على سواحل بلاد الشام[1].

واشتدّت في عهده اعتداءات النوبيين على المناطق الحدودية، وقد انتهز داود، ملك النوبة، فرصة انهماك بيبرس بحروبه ضد الصليبيين والمغول والأرمن، فهاجم جنوبي مصر في عام (٦٧١هـ/ ١٢٧٢م)، فنهب أسوان وأسر جماعة من سكانها، كما هاجم ميناء عيذاب على شاطئ البحر الأحمر، بهدف تهديد التجارة المملوكية في البحر الأحمر وقطع طريق الحج.

ومن جهته، لم يكن الملك بيبرس على استعداد للتركيز على الجنوب بفعل انهماكه في الحروب ضد الصليبيين والمغول، لكن ذلك لم يمنعه من أن يرسل قوة عسكرية في عام (٦٧٤هـ/ ١٢٧٥م) بقيادة آقسنقر الفارقاني للتصدي لاعتداءات النوبيين، وحماية الحدود.

ولم تلبث أن أتيحت لبيبرس فرصة الاهتمام ببلاد النوبة، والانتقام من الملك داود، خاصة وأن هذه المملكة أصابها الوهن نتيجة الصراع الداخلي على الحكم بين شكندة[2]، الملك المعزول، وابن أخيه الملك داود. واستنجد الأول بالسلطان المملوكي الذي أعدَّ حملة عسكرية ضخمة عهد بقيادتها إلى الأميرين شمس الدين أقسنقر الفارقاني، وعز الدين الأفرم، وصحبهما الملك شكندة. وقد أعطى بيبرس القائدين الأوامر بعزل داود وتنصيب شكندة مكانه في الحكم.

تمكّنت الحملة من اختراق مناطق الشلالات، وهاجمت القلاع والقرى، واضطر الملك داود إلى الفرار بعد أن فقد معظم رجاله، إلا أنه أسر بعد ذلك. ونصَّب القائدان الملك شكندة في الحكم، وتعهد بأن:

١ ـ يرسل الجزية السنوية المقررة إلى مصر بالإضافة إلى بعض الهدايا، على أن يقوم سلطان مصر بإرسال الغلال إلى النوبيين.

٢ ـ يستولي على أموال الملك السابق داود ويرسلها إلى مصر.

---

(١) مسعد، مصطفى: الإسلام والنوبة في العصور الوسطى، ص١٤٢.

(٢) مرشكر، مرقشنكُز، شكندة، مرتشكر، مشكد، اسم لشخص واحد وردت في المصادر والمشهور ما أورده ابن أبي الفضائل تحت اسم شكندة.

راجع: ابن عبد الظاهر: ص٤١٦. القلقشندي: جـ٥، ص٢٦٦. ابن أبي الفضائل، ص٢٣٤ ـ ٢٣٨. النويري: جـ٣٠، ص٣٤٤. المقريزي: جـ١، ص٦٢١ ـ ٦٢٣.

٣ - يقبل بسيادة المماليك على الجزء الشمالي لبلاد النوبة، أي بلاد العلى وبلاد الجبل.

٤ - يتقاسم خيرات ما بقي من بلاد النوبة مع السلطان.

٥ - خُيِّر ملك النوبة وشعبه بين الإسلام أو الجزية أو الحرب، فاختاروا الجزية، وتعهد شكندة بدفع دينار سنوياً عن كل فرد بالغ عاقل في مملكته. فأنشأ السلطان، من أجل ذلك، ديواناً خاصاً للنوبة يشرف عليه الصاحب بهاء الدين بن حنا الوزير.

٦ - يُطلق جميع ما لدى النوبيين من الأسرى المسلمين الذين أسرهم داود.

٧ - يقدم للسلطان عشرين أميراً نوبياً يكونون بمثابة رهائن لحسن تنفيذ الاتفاق[١].

العلاقة مع الصليبيين

تمهيد

واجه المماليك، في مستهل حياتهم السياسية، خطرين كبيرين كان لهما أثر واضح في تطور مسيرتهم السياسية، وهما خطر ما تبقَّى من الإمارات الصليبية في بلاد الشام، وخطر المغول. وإذا كانوا قد نجحوا في وقف الزحف المغولي نحو مصر بحماسة بالغة فقد كان عليهم أن يواجهوا الصليبيين بالحماسة نفسها.

وبالمقارنة مع أوجه التشابه والاختلاف بين الخطرين، يمكن رصد الملاحظات التالية:

١ - من حيث أوجه التشابه

- كان لكل من الصليبيين والمغول في الشرق الأدنى عدو مشترك تمثَّل بالإسلام كدين، وبالمسلمين كسكان وأصحاب المنطقة. وعلى الرغم من أن الإيلخانيين في فارس كانوا لا يزالون وثنيين، أو في حالة تحول إلى المسيحية، فقد بدت ميولهم المسيحية واضحة، بدليل أن طُقُز خاتون زوجة هولاكو التي دانت بالمسيحية على المذهب النسطوري كان لها تأثير كبير على زوجها.

- حرصت بعض القوى المسيحية في الشرق الأدنى على استغلال قوة المغول

---

(١) المصادر السابقة. ولدى ابن أبي الفضائل تفصيلات مهمة عن علاقة الظاهر بيبرس بملوك النوبة.

للقضاء على الوجود الإسلامي، خاصة مملكة أرمينيا الصغرى التي تحالفت معهم، واشتركت جيوشها مع جيوشهم في غزو بلاد الشام. كما جرت اتصالات بين المغول وبين القوى الأوروبية الغربية بزعامة البابا، مما سمح بحدوث تقارب بين الطرفين لاتفاقهما في بعض وجهات النظر خاصة من حيث القضاء على المسلمين.

ـ كانت نتيجة هذا التعاون، وذلك التقارب أن ابتهج المسيحيون الشرقيون لحركة التوسع المغولي، وأن المغول من جانبهم أبدوا وحشية بالغة ضد المدن الإسلامية والسكان المسلمين، وفي المقابل احترموا المسيحية والمسيحيين.

ـ كان كل من الخطرين الصليبي والمغولي، خطراً خارجياً دخيلاً على منطقة الشرق الأدنى. لقد جاء الصليبيون من أوروبا الغربية، في حين وفد المغول من الشرق الأقصى، إنما جمعهما هدف الاستقرار في المنطقة، مما جعل المسلمين يشعرون بمرارة قاسية، أنهم وقعوا في شقي الرحى. وقد عبَّر ابن الأثير بصدق وبلوعة بالغة عن ذلك الشعور إذ يقول:

«لقد بلي الإسلام والمسلمون في هذه المدة بمصائب لم يبتلِ بها أحد من الأمم، منها هؤلاء التتر، قبحهم الله، أتوا من المشرق، ففعلوا الأفعال التي يستعظمها كل من سمع بها... ومنها خروج الفرنج، لعنهم الله، من المغرب إلى الشام وقصدهم ديار مصر وملكهم ثغر دمياط منها، وأشرفت ديار مصر والشام وغيرها، على أن يملكوها لولا لطف الله تعالى ونصره عليهم... ومنها أن الذي سَلِمَ من هاتين الطائفتين فالسيف بينهم مسلول، والفتنة قائمة على ساق...، وإنا لله وإنا إليه راجعون، نسأل الله أن ييسر للإسلام والمسلمين، نصراً من عنده، فإن الناصر والمعين والذاب عن الإسلام معدوم...»[1].

٢ ـ من حيث أوجه الاختلاف

ـ يلاحظ أن الخطر الصليبي أعمق جذوراً، وأقدم عهداً، وأكثر ارتباطاً بالأرض، وأشد رغبة في الاستقرار، في حين كان الخطر المغولي داهماً، أبلغ أثراً، لا يرغب في الارتباط بالأرض بالقدر الذي يرغب فيه بالتوسع، والسلب، والنهب، وسفك الدماء.

ـ أن تاريخ الخطر الصليبي على منطقة الشرق الأدنى، قديم، ويرتبط بخروج المسلمين من الجزيرة العربية، في حين كان الخطر المغولي حديث العهد.

---

(١) ابن الأثير: ج٩، ص٣٣٠.

ـ كان الخطر الصليبي أقرب إلى قلب العالم الإسلامي في الشرق الأدنى، من الخطر المغولي، نظراً لقرب المسافة بين منطقة الشرق الأدنى وأوروبا الغربية، بالمقارنة ببعدها عن منغوليا في أواسط آسيا. وقد ترتب على ذلك استمرار الخطر الصليبي على شكل حملات مستقلة تخرج من الغرب، في أوقات متقاربة أو متباعدة، قاصدة ديار المسلمين.

والواقع أنه تحقق لهذه الإمارات الصليبية، التي قامت في المشرق الإسلامي، البقاء لمدة قرنين من الزمن تقريباً، بفضل ما كان يغذيها باستمرار من تدفق الحجاج والصليبيين المقاتلين من غربي أوروبا إلى بلاد الشام.

أما المغول، فقد انقطعوا، باستقرارهم في بلاد فارس والعراق، عن أصولهم في جوف آسيا البعيد، ولم يجدوا غذاء بشرياً مستمراً يحمي أصولهم، فترتب على ذلك، أن دَبَّ فيهم الضعف، وتراجعوا ثم ارتموا في أحضان المسلمين.

ـ كان تأثير الخطرين على العالم الإسلامي متساوياً. فقد قامت دولة المماليك البحرية، والصليبيون يحتلون جزءاً من أراضي مصر فضلاً عن إمارات ومستعمرات أقاموها في بلاد الشام، وتجاوبت معهم دول مسيحية. وقد شكّلت هذه القواعد الثابتة تهديداً مستمراً للوجود الإسلامي في المنطقة، في حين شكل الخطر المغولي، هو أيضاً، تهديداً مدمراً للوجود الإسلامي في المنطقة.

ـ ظل الصليبيون متحصنين في القلاع والمدن في بلاد الشام وعلى الساحل، يسيطرون عليها ويتحكّمون بها. من هنا أضحى الاحتكاك بين الطرفين يكاد يكون مستمراً، بالإضافة إلى ذلك، فإن الملك الظاهر بيبرس وحلفاءه، كانوا أكثر إحساساً بالخطر الصليبي منهم بالخطر المغولي الذي لم يشعروا به إلا حين خروجه من العراق لمهاجمة بلاد الشام، بينما ظل المغول قابعين في بلاد فارس والعراق، وطالما لم يهاجموا أملاك المماليك، فإن هؤلاء لم يحاولوا أن يهاجموهم[1].

لقد أعقب فشل الحملة الصليبية السابعة، وطرد لويس التاسع من مصر، فترة سكون حتمتها واقعية الظروف المحيطة بالمسلمين والصليبيين.

فمن حيث الظروف المحيطة بالمسلمين، فقد كانت دولة المماليك البحرية

(١) راجع حول هذا الموضوع: عاشور: العصر المماليكي، ص٥٢ ـ ٥٩.

في طور التأسيس، ومنهمكة في تثبيت أقدامها، مما منعها من الالتفات نحو الأخطار الخارجية.

ومن حيث الظروف المحيطة بالصليبيين، فقد شهدت الإمارات الصليبية، اعتباراً من النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي، تضعضعاً داخلياً بفعل الخلافات الخطيرة التي نشأت داخل المجتمع الصليبي بين مختلف الفئات الصليبية. وقد شغلت هذه الخلافات الصليبيين عن الالتفات نحو المسلمين والتصدي لهم.

ولعل أهم أسباب هذا التدهور تعود إلى:

١ ـ انعدام الروح الدينية بين الأمراء الصليبيين.

٢ ـ كثرة تنازع هؤلاء فيما بينهم.

٣ ـ فتور الحماس الديني في أوروبا التي أخذت تتجه نحو العلمنة والدولة القومية.

٤ ـ إحجام الأوروبيين عن إرسال الإمدادات إلى الإمارات الصليبية في الشرق.

٥ ـ عدم تأسيس جيش صليبي ثابت يدافع عن الإمارات الصليبية وقت الشدة.

٦ ـ عدم وجود سلطة صليبية مركزية تربط الإمارات بعضها ببعض[١].

ولما توطدت دعائم سلطة المماليك، وقويت شوكتهم، نتيجة الإجراءات التي اتخذها بيبرس، رأى هذا السلطان ضرورة متابعة سياسة صلاح الدين الأيوبي وخلفائه في طرد الصليبيين، وإجلائهم عن الشرق الأدنى. ولم يكن ذلك بالأمر السهل، فإنه كان عليه أن يجابه ما تبقّى من الإمارات الصليبية وهي أنطاكية، وطرابلس، والجزء الباقي من مملكة بيت المقدس.

وحتى يحقّق هدفه اتبع استراتيجية عسكرية قائمة على ضرب هذه الإمارات الواحدة تلو الأخرى. ولم تنقضِ سنة من السنوات العشر الواقعة بين عامي (٦٥٩هـ ـ ٦٦٩هـ/ ١٢٦١ ـ ١٢٧١م)، دون أن يوجه إليهم حملة صغيرة أو كبيرة وكان ينتصر عليهم في كل مرة.

(١) حسن، علي إبراهيم: تاريخ المماليك البحرية، ص١٧٩.

المناوشات المبكرة

بدأت هجمات الملك الظاهر بيبرس ضد الصليبيين في بلاد الشام، في وقت مبكر. فعقب توليه العرش قرّر إنزال العقاب بالمسيحيين الذين ساعدوا المغول، وخصَّ منهم هيثوم ملك أرمينيا الصغرى وبوهيموند السادس أمير أنطاكية. فأرسل في عام (٦٥٩هـ/ ١٢٦١م) جيشاً إلى حلب لشن غارات واسعة النطاق على أملاك أنطاكية. وتجدَّدت الغارات في العام التالي[١]، وتعرَّض ميناء السويدية للتهديد، كما جرى تهديد أنطاكية نفسها حين حاصر الجيش المملوكي المدينة التي كادت تسقط لولا النجدة المغولية الأرمنية المشتركة التي قادها هيثوم، فاضطر الجيش المملوكي إلى فك الحصار.

لم يسع بيبرس، نتيجة فشله في استعادة أنطاكية، وتهديده المستمر من جانب مغول فارس، في الأوقات التي يهاجم فيها الإمارات الصليبية، إلا اللجوء إلى الدبلوماسية لتحصين موقفه. فبالإضافة إلى إعادة إحيائه الخلافة العباسية في القاهرة، تحالف مع بركة خان، زعيم القبيلة الذهبية والأمبراطور البيزنطي ميخائيل الثامن باليولوغوس والسلطان السلجوقي عزالدين كيكاوس، كما ذكرنا من قبل، وأضحى باستطاعته القيام بمشاريعه الكبرى ضد الصليبيين وهو آمن.

خشي الصليبيون من قوة المماليك النامية، بعد الأضرار الجسيمة التي لحقت بهم فمالوا إلى الصلح، وأملوا بما بذلوه من مساعدة للمماليك، زمن حملة عين جالوت، في استعادة أسراهم الذين وقعوا في أيدي المسلمين في السنوات الأخيرة، وتنفيذ الوعد الذي قطعه السلطان أيبك بإعادة زرّين في الجليل، إليهم، أو دفع تعويض عنها، وعقد هدنة بين الطرفين.

فتوجه يوحنا أبلين، كونت يافا، ويوحنا الثاني أبلين، حاكم بيروت، في عام (٦٦٠هـ/ ١٢٦١م) إلى القاهرة، وأجريا مفاوضات مع الظاهر بيبرس، الذي وافقهم مشترطاً:

- العودة إلى الوضع الذي كان قائماً في آخر أيام الملك الناصر.
- إطلاق سراح الأسرى المسلمين.

ويبدو أن الداوية والأسبتارية، رفضوا التخلي عن أسرى المسلمين الذين

---

(١) المنصوري: ص٥٠.

بحوزتهم نظراً لأنهم كانوا صنّاعاً مهرة، ولما لهم من أهمية مادية للطائفتين[1]، عندئذ قطع بيبرس المفاوضات وأمر بنقل الأسرى الصليبيين الذين بحوزته إلى معسكرات العمل الخاصة بتشييد العمائر، ثم هاجم أملاك الصليبيين. وتعرّضت مناطق الحدود للغارات من كلا الجانبين، إذ ظلت مدن الصليبيين في السهل الساحلي عرضة للغارات. وحدث في وقت مبكر من عام (٦٦٠هـ/ ١٢٦١م) أن قام حاكم أرسوف باليان أبليان بتأجير إقطاعه للأسبتارية، بعد أن أدرك أن ليس بوسعه الدفاع عنه. ونهب بيبرس الناصرة، وشنَّ هجوماً مفاجئاً على عكا في (شهر جمادى الآخرة عام ٦٦١هـ/ شهر نيسان عام ١٢٦٣م)، ودار قتال عنيف خارج أسوارها. والراجح أن بيبرس لم يكن مستعداً لشن حرب شاملة، فانسحب من المنطقة بعد أن نهب أرباضها[2]، ورحل إلى بيت المقدس.

وفي أوائل عام (٦٦٢هـ/ ١٢٦٣م) توحّدت قوات الداوية والأسبتارية، وقامتا بغارة مشتركة للاستيلاء على حصن ليزون الصغير المعروف قديماً باسم مجدو، ثم شنّتا غارة على عسقلان. ونجحت الفرق الصليبية الفرنسية التي قادها لويس التاسع في التوغل بعيداً، حتى بلغت أرباض بيسان.

وردَّ المماليك بأن شددوا في نهب القرى الصليبية الواقعة إلى الجنوب من جبل الكرمل. وأغاروا على قيسارية وعثليث، حتى لم تعد الحياة مأمونة[3].

أدرك بيبرس، عندئذ، أن المناوشات والهجمات المحدودة لم تعد كافية لردع الصليبيين، وأنه لا بد من القيام بحرب شاملة ضدهم.

العمليات العسكرية ضد الصليبيين

بدأت الحرب الشاملة في عام (٦٦٣هـ/ ١٢٦٥م)، فخرج بيبرس في شهر شباط من العام الميلادي المذكور على رأس جيش ضخم، وتوجه إلى قيسارية التي سقطت بيده، مما قوّى الروح المعنوية للجند، وسمح بيبرس لأفراد الحامية بالخروج دون أن يتعرضوا للأذى، ثم دمَّر المدينة والقلعة[4].

وظهر بيبرس، بعد بضعة أيام، أمام حيفا، وقد فرَّ معظم من فيها من

---

(١) المقريزي: جـ١، ص٤٨٥ ـ ٤٨٦. رنسيمان: جـ٣، ص٥٤٤ ـ ٥٤٥.
(٢) رنسيمان: المرجع نفسه، ص٥٤٥.
(٣) المرجع السابق، ص٥٤٥ ـ ٥٤٦.
(٤) ابن عبد الظاهر: ص٢٣٠ ـ ٢٣١.

الصليبيين عن طريق البحر بعد أن تخلوا عن المدينة والقلعة، فدخلها السلطان ودمّرها[1]. ثم هاجم قلعة عثليث الضخمة الواقعة على الطريق بين حيفا وقيسارية، وكانت تابعة للفرسان الداوية، ولكنه لم يتمكّن من فتحها، فتركها[2]. وزحف باتجاه أرسوف، وقد شحنها الفرسان الأسبتارية بالعساكر والمؤن فحاصرها، وفتحها. واستسلم قائد القلعة بعد أربعين يوماً من المقاومة الشديدة وبعد أن فقد معظم قواته، وأسر الجيش المملوكي الناجين من المعركة، فأُرسلوا إلى الكرك مصفّدين[3].

والواقع أن سقوط الحصنين الكبيرين قيسارية وأرسوف، أزعج الصليبيين، إلا أنهم كانوا عاجزين عن الرد. وهكذا أخذ بيبرس ينتقل من نصر إلى نصر، يفتح المدن والقلاع. ويلاحظ أن هذه الانتصارات قوبلت بالترحاب من جانب حلفائه، خصوم الصليبيين مثل مانفرد ابن الأمبراطور فريدريك الثاني ووريثه، في صقلية، والأمبراطور البيزنطي ميخائيل الثامن باليولوغوس، وبركة خان زعيم مغول القبجاق، وجمهورية جنوة، وقد ربطتهم جميعاً رابطة الكراهية للصليبيين[4].

بعد استعادة قلعة أرسوف، جاء دور عكا، غير أن هيو الثالث الوصي على عرش قبرص وعكا، حضر من الجزيرة (قبرص) على رأس أسطول قوي، وتمكّن في عام (٦٦٣هـ/ ١٢٦٥م) من الحؤول دون سقوطها. واضطر بيبرس أن يعود إلى بلاده، بعد أن ترك عسكراً يكفي لضبط البلاد التي استعادها. وأضحت حدود عكا على مرأى من الجند[5].

وفي العام المذكور، توفي هولاكو، فصبّت هذه الحادثة في صالح المماليك، إذ أضعفت مغول فارس في لحظة حرجة، وزادت أوضاع الصليبيين تضعضعاً. ذلك أن نفوذ أرملته طقز خاتون كفلت ولاية العرش لابنه آباقا (٦٦٣ ـ ٦٨٠هـ/ ١٢٦٥ ـ ١٢٨٢م)، غير أنه لم يتم تنصيبه إيلخاناً من الناحية الرسمية إلا بعد مرور أربعة أشهر على وفاة والده، كما لم يتم إعادة توزيع الإقطاعات وحكومات الولايات، إلا بعد مرور أربعة أشهر أخرى. ثم ماتت طقز خاتون خلال صيف عام ١٢٦٥م، فاشتد حزن المسيحيين عليها. وتعرّض آباقا، في هذه الأثناء، للتهديد المستمر من جانب أبناء عمومته في القبيلة الذهبية الذين أغاروا

---

(١) ابن عبد الظاهر، ص٢٣٤.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٣٥ ـ ٢٣٩.
(٤) عاشور: الحركة الصليبية ج٢، ص١١٤٥.
Grousset. op. cit. III p625
(٥) Estoire d'Eracles, R.H.C. occ vol II p450

على بلاده في الربيع التالي[1]، فكان مستحيلاً على حكومة مغول فارس أن تتدخل في شؤون غربي بلاد الشام.

أما بيبرس الذي سبَّب بدبلوماسيته المتاعب للإيلخان في الشمال فأضحى بوسعه أن يستأنف حملاته ضد الصليبيين دون أن يخشى تدخلاً مغولياً[2].

وفعلاً استأنف الظاهر بيبرس هجماته على المعاقل الصليبية في عام (٦٦٤هـ/ ١٢٦٦م)، فخرج من مصر جيشان مملوكيان، ظهر الأول، الذي كان يقوده السلطان، أمام عكا، ولما وجدها قوية التحصين، انتقل إلى قلعة القرين الواقعة بين عكا وصور، وكانت تحت حماية الفرسان التيوتون، فوجدها هي الأخرى صعبة المنال، فتركها ويمَّم وجهه شطر صفد[3] التي تعتبر من أخطر القلاع الصليبية، وهي قاعدة الفرسان الداوية، فحاصرها حصاراً مركزاً ثم هاجمها. واستسلم الداوية خلال (شهر شوال عام ٦٦٤هـ/ شهر تموز عام ١٢٦٦م)، بعد ثلاث محاولات هجومية قام بها الجيش المملوكي، وبعد أن أدركوا أنه من المستحيل الاحتفاظ بالقلعة بعد اشتداد الضغط العسكري، وانفراط عقد التحالف مع المدافعين الوطنيين فيها[4].

ومهما قيل بأن بيبرس أعطى الأمان لحامية صفد بأن تنسحب إلى عكا دون أن تتعرض للأذى؛ غير أنه لما سلَّم الداوية القلعة، أمر بقتلهم جميعاً[5]. والمعروف أن هؤلاء الفرسان الأشداء، كانوا يكمنون على تل مشرف على الطريق ليصطادوا المسلمين ويقتلوهم. فأمر بيبرس بأن يجمعوا على ذلك التل ويذوقوا طعم الموت، تماماً مثلما كانوا يفعلون بالمسلمين. وقد عزا بعض المؤرخين هذا التنكيل بأن الجنود الصليبيين كانوا يحملون أسلحتهم حين غادروا القلعة، في حين نسبه آخرون إلى أنه حين دخل بيبرس القلعة وجد فيها بعض الأسرى من المسلمين[6].

والواقع أن استعادة صفد أصاب الصليبيين بضربة قاسية وهيأ لبيبرس فرصة

---

(١) راجع فيما يتعلق بحروب مغول فارس ومغول القبجاق: الصياد. فؤاد عبد المعطي، الشرق الإسلامي في عهد المغول الإيلخانيين، أسرة هولاكو، ص٤٢ ـ ٤٣.

(٢) رنسيمان: ج٣، ص٥٤٩ ـ ٥٥٠.

(٣) قلعة على جبل خلف بحيرة طبريا.

(٤) ابن عبد الظاهر: ص٢٥٥ ـ ٢٦٤. وقارن بالمنصوري: ص٥٦ ـ ٥٧.

(٥) راجع فيما يتعلق بالأمان الممنوح للداوية ثم أسباب نقضه من جانب السلطان ابن عبد الظاهر: المصدر نفسه، ص٢٦٠ ـ ٢٦٣.

(٦) العيني: ج١، ص٤٢١ ـ ٤٢٢. زقلمة، أنور: المماليك في مصر ص٤٣.

لاستعادة الجليل، إذ أعقب ذلك هجوم على تبنين التي سقطت في أيدي المسلمين دون قتال[1]. ثم أرسل قوة عسكرية لتدمير قرية قارة المسيحية، الواقعة بين حمص ودمشق، وكان غالبية سكانها من السريان، وقد تعدُّوا على المسلمين في أيام هولاكو وكتبغا، كما ارتاب بأن لهم صلة بالصليبيين[2].

وجدَّد الجيش المملوكي هجماته على عكا، إلا أنه لم يتمكَّن من فتحها، ويبدو أن لذلك علاقة بالمدى الذي نجح فيه هيو الثالث، الوصي على العرش، من حشد القوى مثل الطوائف الدينية العسكرية، والفرقة الفرنسية، ثم ترأسهم وشنَّ هجوماً معاكساً على الجليل، غير أن مقدمة جيشه وقعت في كمين نصبته لها حامية صفد الإسلامية، واضطر هيو الثالث إلى الانسحاب بعد أن تكبد خسائر فادحة[3].

أما الجيش الثاني الذي خرج من القاهرة، فكان بقيادة قلاوون الألفي، وقد قام بعمليات عسكرية في منطقة الشمال تمهيداً لإنزال العقاب بمملكة أرمينيا الصغرى وإمارة أنطاكية، وإمارة طرابلس وقد حرَّر القليعات وحلبا وعرقة وهي المراكز الثلاثة التي تحمي طرابلس من جهة الشمال والشمال الشرقي، وشكَّل تحريرها تهديداً لإمارة طرابلس[4].

لم يترك بيبرس للصليبيين فرصة للراحة. ففي (شهر شوال عام ٦٦٥هـ/ شهر أيار عام ١٢٦٧م)، ظهر أمام عكا مرة أخرى، وقد شجعه على مهاجمتها تجدُّد الخلافات الداخلية بين الصليبيين. إذ لم يحاول الجنوية والبنادقة، في هذه المرحلة الحرجة، تصفية خلافاتهم. وقد حاول أسطول جنوى مهاجمة عكا في أواسط عام ١٢٦٧م للسيطرة على الميناء، فتصدَّت له السفن البندقية، ودارت بين الأسطولين معركة حربية، انسحب على أثرها الأسطول الجنوي إلى صور[5]. ويبدو أن بيبرس وجد صعوبة في اقتحامها، وقنع بما قام به من تخريب القرى المحيطة بها.

وخرج السلطان، مرة أخرى، من مصر في (أواسط عام ٦٦٦هـ/ أوائل عام ١٢٦٨م)، فظهر أمام يافا. ولم تكن ظروف المدينة تسمح لها بالدفاع عن نفسها، فسقطت في يده، بعد قتال استمر اثنتي عشرة ساعة، ولقي عدد كبير من سكانها مصرعهم، غير أنه سمح للحامية بالالتجاء إلى عكا دون أن تتعرض للأذى، ودمَّر

---

(١) Estoire d'Eracles: pp484-485

(٢) رنسيمان: ج٣، ص٥٥٢.

(٣) Estoire d'Eracles: p485

(٤) ابن عبد الظاهر: ص٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٥) Estoire d'Eracles: pp455-456

الجيش المملوكي القلعة، وأرسل ما تحويه من خشب ورخام إلى القاهرة لاستخدامها في تشييد المسجد الكبير الذي كان بيبرس يشيده بها[١].

كان الهدف التالي قلعة الشقيف التابعة للداوية، ففتحها بيبرس، واستسلمت الحامية بعد أن تعرضت القلعة للقذف المتواصل مدة عشر أيام. فسمح للنساء والأطفال بالانتقال إلى صور، في حين احتفظ بالرجال أسرى[٢].

ولما كانت هذه القلعة ذات موقع استراتيجي هام، وتتحكم بطرق المواصلات الداخلية، فقد شحنها بقوة كبيرة من الجند[٣].

وتابع بيبرس حركاته الهجومية، وظهر أمام أسوار طرابلس، إلا أنه انحرف فجأة نحو الشمال بعدما تبين له أن فيها حامية قوية، ومرَّ بأنطرطوس وصافيتا، ولم يتعرض لهما، ثم هبط إلى وادي نهر العاصي، وأضحى أمام أنطاكية في (أوائل شهر رمضان عام ٦٦٦هـ/ منتصف شهر أيار عام ١٢٦٨م)، التي كانت هدفه في هذه المرحلة من تاريخ العمليات العسكرية[٤].

ونفَّذ بيبرس خطة عسكرية محكمة للإطباق عليها ومنع وصول الإمدادات إليها، فقسَّم جيشه إلى ثلاثة أقسام:

توجه القسم الأول لفتح السويدية، حتى يقطع الاتصال بين أنطاكية والبحر.

وتحرك القسم الثاني باتجاه دروب الشام لسد الممرات بين بلاد الشام وقيليقيا، لمنع وصول إمدادات أرمنية من مملكة أرمينيا الصغرى لنجدة المدينة.

أما الجيش الرئيس، بقيادة بيبرس، فقد توجه نحو المدينة، وأخذ يقترب منها ليطوقها.

كان أمير أنطاكية بوهيموند السادس، آنذاك، في طرابلس، لذلك تولى الدفاع عنها الكندسطبل سيمون مانسل[٥]، ولم تكن الحامية من كثرة العدد ما تستطيع أن تحمي كافة الأسوار. ويبدو أن سيمون هذا لم يكن قائداً، على مستوى الأحداث، فخرج بقواته القليلة من المدينة في محاولة طائشة للتصدي للجيش

---

(١) ابن عبد الظاهر: ص٢٩٢ ـ ٢٩٤.
(٢) المنصوري، ص٦٢.
(٣) ابن عبد الظاهر: ص٢٩٨ ـ ٢٩٩.
(٤) المصدر نفسه حيث تفاصيل وافية عن المناوشات التي دارت بين الجيشين المملوكي والصليبي تحت أسوار المدينة، ص٣٠٤.
(٥) رنسيمان: ج٣، ص٥٥٧.

المملوكي ومنعه من مهاجمتها، إلا أنه وقع في الأسر، فاستخدمه الملك الظاهر بيبرس وسيلة لإقناع المحاصَرين في داخل المدينة، بالاستسلام، إلا أن المفاوضات لم تؤدِّ إلى أية نتيجة إيجابية بفعل عناد المدافعين عنها، عندها تقرر اقتحامها، وتمكّن الجيش المملوكي من دخولها بعد هجوم عام على جميع مراكز الأسوار، عبر ثغرة، وتدفق أفراده إلى داخلها. وغنم المسلمون غنائم وافرة، بلغ من كثرتها أن «قسمت النقود بالطاسات»، كما بلغ من كثرة الأسرى، أنه لم يبقَ غلام إلا وله غلام، وبيع الصغير باثني عشر درهماً، والجارية بخمسة دراهم[(١)].

يُعتبر سقوط أنطاكية كارثة حقيقية كبرى حلّت بالصليبيين في بلاد الشام، لأنها شكّلت، بحكم موقعها الجغرافي، سنداً قوياً لهم منذ بداية الحروب الصليبية، وجاء سقوطها دليلاً جديداً على انهيار ذلك البناء الضخم الذي أقامه الصليبيون في بلاد الشام في أواخر القرن الحادي عشر الميلادي[(٢)].

وإذ سقطت أنطاكية، وضعفت أرمينيا الصغرى، بعد الضربات التي وجهها إليها بيبرس؛ أدرك الداوية عدم استطاعتهم الاحتفاظ بقلاعهم في إقليم أنطاكية، والدفاع عنها أمام القوة المملوكية النامية. فاستسلمت قلعة بغراس دون مقاومة، وهرب من كان فيها من الداوية[(٣)]، فانقطعت بذلك، الصلات بين الصليبيين في طرابلس وعكا وبين الأرمن في أرمينيا الصغرى، وتلاشت فكرة التحالف بين أنطاكية ومملكة أرمينيا الصغرى ومغول فارس، وما تبقّى من هذه الإمارة مثل مدينة اللاذقية، أضحت جيوباً معزولة.

وظهر في ذلك الوقت، من الدلائل ما يشير إلى تجهُّز مغول فارس لاستئناف تحركاتهم ضد بلاد الشام، كما ترددت الشائعات بأن لويس التاسع ملك فرنسا أخذ يعد حملة صليبية ضخمة لإرسالها إلى الشرق الإسلامي مما دفع بيبرس إلى التمهل في متابعة تصفية الإمارات الصليبية المتبقية، فأخذ يراقب تحركات المغول وحملة لويس التاسع. ولجأ إلى الدبلوماسية لحماية أملاكه في بلاد الشام ومصر خشية أن يكرر لويس التاسع عملية إنزال في مصر أو عكا، واستجاب لطلب هيو الثالث بعقد هدنة، فأرسل سفارة إلى عكا من أجل هذه الغاية ترأسها المؤرخ القاضي

---

(١) راجع فيما يتعلق بأحداث سقوط أنطاكية: ابن عبد الظاهر، ص٣٠٧ ـ ٣٠٩. عاشور: الحركة الصليبية، جـ٢، ص١١٤٩. Estoire d'Eracles: pp456-457.

(٢) عاشور: المرجع نفسه.

(٣) ابن عبد الظاهر: ص٣٢٥ ـ ٣٢٦.

محيي الدين بن عبد الظاهر. وتحقَّقت الهدنة لمدة عشرة أعوام[1]، مما أتاح للصليبيين في بلاد الشام فترة من الراحة، حاول خلالها هيو الثالث أن يقوّي الجبهة الصليبية لمواجهة المماليك، فاستمال فيليب دي مونتفورت صاحب صور عن طريق المصاهرة[2]، وبذلك توحدت القوتان، وحاول في الوقت نفسه، إيجاد نوع من التفاهم بين فيليب والبنادقة، غير أن فيليب قتل في (شهر صفر عام ٦٦٩هـ/ شهر أيلول عام ١٢٧٠م)، على يد الحشيشية، مما أفقد الصليبيين أحد ألمع قادتهم، والرجل القوي الذي يستطيع الاعتماد عليه في وقت الشدة[3].

أما الملك لويس التاسع الذي نزل بحملته الصليبية في تونس، فإنه توفي أيضاً، فور وصوله، على أثر حمى أصابته؛ مما أتاح للسلطان بيبرس أن يستأنف هجماته.

وظهر خلال (شهر رجب عام ٦٦٩هـ/ شهر شباط عام ١٢٧١م) أمام صافيتا التي يمتلكها الداوية، فاستسلمت له. ثم كرَّ على حصن الأكراد الضخم أو قلعة الحصن، وكان تحت حماية الأَسبتارية، وضرب عليه حصاراً مركزاً، وساندته قوات من الحشيشية، بالإضافة إلى قوات المنصور الثاني أمير حماة، وتمكَّن من استعادته، ودخله بعد ثلاثة أسابيع من الحصار، وسمح لأفراد حاميته باللجوء إلى طرابلس[4].

والواقع أن استعادة هذا الحصن، مكَّن بيبرس من التحكم بالطرق المؤدية إلى طرابلس. وكان طبيعياً أن يفتح بعد ذلك، قلعة الأَسبتارية في جنوبي البقيعة بعكار التي سقطت بعد حصار دام أسبوعين[5]، وبذلك أضحى على مشارف إمارة طرابلس.

وخشي بوهيموند السادس أن يحل بإمارته ما حلَّ بأنطاكية، فالتمس عقد هدنة، فأجابه السلطان إلى طلبه مشيراً إليه بشيء من السخرية.

والواقع أن بيبرس كان ينوي استعادة إمارة طرابلس، ولم يصده عنها سوى

---

(١) كان الظاهر بيبرس لا يحترم شروط الهدنة إلا بقدر ما تخدم مصالحه، فيعقد صلحاً لمدة عشرة أعوام مثلاً، لا يلبث بعد مرور سنة، أو بضعة أشهر، أن ينقضه.

(٢) زوَّج هيو الثالث أخته مارجريت لوزينيان من يوحنا دي مونتفورت ابن فيليب.

(٣) Estoire d'Eracles. p458

(٤) ابن عبد الظاهر: ص٣٧٥ ـ ٣٧٧.

(٥) المصدر نفسه، ص٣٧٩ ـ ٣٨١.

وصول حملة صليبية إنكليزية بقيادة الأمير أدوارد، ولي عهد إنكلترا، فأظهر الاتزان والتعقل، تجاه سياسة بوهيموند. وعقدت الهدنة بين الطرفين وقد تضمنت بندين.

الأول: يحتفظ بيبرس بما فتحه من بلاد حديثاً.

الثاني: تستمر الهدنة مدة عشرة أعوام[1].

بعد توقيع الهدنة، عاد بيبرس إلى مصر، واستعاد في طريق عودته، حصن القرين[2] الواقع إلى الشمال الغربي من عكا، ويعتبر هذا الحصن، من الحصون المنيعة التي احتفظ بها الفرسان التيوتون حتى ذلك الوقت.

وغادر هيو الثالث، في هذه الأثناء، جزيرة قبرص عائداً إلى عكا. ولما علم السلطان بذلك أرسل أسطولاً حربياً لمهاجمة الجزيرة، وظهر فجأة أمام ليماسول. لكن الحملة فشلت، بسبب هبوب عاصفة قوية حطمت عدداً كبيراً من السفن. وعاد من تبقَّى منها إلى موانئ مصر[3].

لم تحقق الحملة الإنكليزية نجاحات تُذكر للصليبيين في بلاد الشام، رغم استعانة الأمير أدوارد بمغول فارس. وفي (منتصف عام ٦٧٠هـ/ شتاء عام ١٢٧٢م) أدرك هذا الأمير أنه أضاع وقته هباء طالما لم تتوفر له قوة ضاربة كبيرة تساعده على محاربة المسلمين[4]، وأن تنفيذ عقد هدنة مع السلطان المملوكي تكفل البقاء للشرق الصليبي وقتاً إضافياً، هو أفضل الخطوات العملية. وكان بيبرس، من جانبه، مستعداً لقبول عقد هدنة، إذ أن ما تبقَّى من ممالك للصليبيين، وما بلغته أوضاعهم من الأسى والبؤس، لا يشكِّل أية عقبة، وإذ أراد الالتفات إلى الخطر المغولي المتجدِّد، فإنه قَبِلَ عقد هدنة مع الأمير أدوارد، بعد توسط شارل كونت أنجو. وتم إبرام الصلح في قيسارية في (شهر شوال عام ٦٧٠هـ/ شهر أيار عام ١٢٧٢م) وتضمن:

١ ـ احتفاظ مملكة عكا بممتلكاتها الحالية التي تألفت من السهل الساحلي الضيق الممتد من عكا إلى صيدا.

٢ ـ منح حكومة عكا حق استخدام طريق الحجاج إلى الناصرة.

---

(١) ابن عبد الظاهر، ص٣٨٣ ـ ٣٨٤. Estoire d'Eracles: p460.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٨٥ ـ ٣٨٨.

(٣) العيني: ج٢، ص٧٤ ـ ٧٦. وقارن بالمنصوري، ص٧١. عاشور: قبرص والحروب الصليبية، ص٤٧ ـ ٤٨.

(٤) كان قوام حملة الأمير أدوارد ألف مقاتل.

٣ ـ تستمر الهدنة عشرة أعوام وعشرة أشهر وعشرة أيام وعشر ساعات[١].

وكفل الصلح الأمان لكونتية طرابلس، خاصة وأنها ضعفت بعد وفاة أميرها بوهيموند السادس خلال (شهر ذو العقدة عام ٦٧٣هـ/ شهر أيار عام ١٢٧٥م) تاركاً ابناً قاصراً هو بوهيموند السابع ليخلفه في طرابلس. وسرعان ما شهدت الإمارة حرباً أهلية لم تخمد إلا باستعادة المماليك لها بعد بضعة أعوام.

وبعد عقد الهدنة توقف القتال بين الطرفين طيلة ما تبقّى من عهد بيبرس.

علاقة المماليك بمملكة أرمينيا الصغرى

تأسيس المملكة الأرمنية في قيليقيا

هاجر الأرمن من بلاد أرمينيا[٢]، بعدما استولى السلاجقة على مواطنهم الأصلية عند منابع نهر الفرات في القرن الحادي عشر الميلادي. وقد رحَّبت بيزنطية، في بادئ الأمر، بالمهاجرين الجدد، ومنحتهم ضياعاً واسعة في كبادوكيا[٣]، وقد أدَّى ذلك إلى ازدياد هجرتهم إلى موطنهم الجديد.

ونتيجة للتمدد السلجوقي في آسيا الصغرى، راح الأرمن يبحثون عن مواطن تكون بعيدة عن الطرق الرئيسية للتوسع السلجوقي، فاتجهوا إلى أراضي قيليقيا الجبلية في جنوبي شرقي آسيا الصغرى بين جبال طوروس والبحر[٤]، وتركزوا في الجهات المحيطة بملطية والرها وأنطاكية[٥].

وشيئاً فشيئاً، راح هؤلاء المهاجرون الريفيون ينزلون إلى سهل قيليقيا بعد أن حصَّنوا معاقلهم بالأبراج، وتمكنوا من السيطرة على هذا الإقليم الجبلي. والجدير بالذكر أن هذه المنطقة كانت تضم عدداً من البلدات والقلاع التي كانت تتحكم في الطريق من آسيا الصغرى إلى بلاد الشام، منها أذنة وطرسوس والمصيصة وعين زربة، وهي التي عُرفت بالثغور الإسلامية[٦].

---

(١) ابن عبد الظاهر: ص٣٨٣. العيني: جـ٢، ص٩٢.

(٢) تقع أرمينيا في المنطقة الجبلية، الممتدة جنوبي القوقاز والبحر الأسود أي بين بلاد فارس والعراق شرقاً وبلاد الروم غرباً.

(٣) Iorga: L'Armenie Cilicienne: pp87-88

(٤) لقد أطلق العرب على إقليم قيليقيا اسم الدرب، أي الطريق، ويقع ما بين طرسوس وبلاد الروم لأنه مضيق كالدرب. الحموي: جـ٢، ص٤٤٧.

(٥) عاشور: الحركة الصليبية: جـ١، ص٩٧ ـ ٩٨.

(٦) كي لاسترينج: بلدان الخلافة الشرقية، ص١٦١ وما بعدها.

وغدا الأرمن قوة كبيرة حتى أطلق المؤرخ غروسيه على إقليم قيليقيا اسم «أرمينيا الجديدة»[1].

كان من بين المهاجرين الأرمن، عدد من القادة أدُّوا دوراً بارزاً في تاريخ هذه المنطقة، فاستغلُّوا الصراع السلجوقي البيزنطي، واستقلوا بأماكنهم، كان من بينهم، في أواخر القرن الحادي عشر، فيلاريت الذي أسس إمارة مستقلة في مرعش ورعبان والبستان وملطية، وسيطر على مدن قيليقيا وطرسوس، وأذنة والمصيصة وعين زربة.

وسرعان ما نظّم الأرمن أوضاعهم في قيليقيا بعيداً عن الخطرين السلجوقي والبيزنطي. وثمة عائلتان من الأرمن ظلّتا تتنافسان حول الاستئثار بالسلطة والنفوذ في قيليقيا، هما أسرة آل هيثوم وأسرة آل روبين.

وحدث أن سيطر أرتين بن هيثوم، مؤسس بني هيثوم، على الجبال الواقعة إلى الغرب من أبواب قيليقيا متخذاً من قلعة لامبرون المنيعة، والمطلّة على جبال طوروس وسهل قيليقيا مقراً له، مما جعل هذا الفرع من الأرمن أكثر ارتباطاً بالبيزنطيين.

ومن بين زعماء الأرمن الذين احتفظوا بنوع من الاستقلال محتمين بجبال طوروس المنيعة، روبين من أسرة بقراط الذي استقرّ في عام ١٠٨٠م إلى الشمال الشرقي من سيس، مما جعلهم أكثر ارتباطاً بقوى متعددة ظهرت فيما بعد في بلاد الشام.

وأسّس الأرمن في منطقة قيليقيا مملكة أرمينية في عام ١١٩٨م عرفت باسم «مملكة أرمينيا الصغرى»، بزعامة ليون الثاني الذي تُوِّج في حفل كبير في كنيسة طرسوس. وقد أضفى عليه مندوب الأمبراطور هنري السادس شعار الملكية، وسط فرح الأرمن الذين رأوا في ذلك التتويج إحياء لمملكتهم القديمة في أرمينيا الكبرى، واتخذوا من مدينة سيس عاصمة لهم[2].

ثم حدث أن خضعت هذه المملكة للسلطنة السلجوقية اعتباراً من أوائل القرن الثالث عشر الميلادي، خاصة في عهد السلطانين كيكاوس الأول (٦٠٨ ـ ٦٠٦هـ/ ١٢١١ ـ ١٢١٩م) وكيقباد الأول (٦١٦ ـ ٦٣٤هـ/ ١٢١٩ ـ ١٢٣٠م)،

---

(١) Grousset: Histoire de l'Armenie des origines jusqu'a 1071. p522

(٢) لويس، أرشيبالد: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ص٣٣٤ ـ ٣٣٥.

ودفعت لهما الجزية رمزاً للتبعية[1].

ولما زال استقلال السلطنة السلجوقية في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي على أثر معركة كوسى داغ (٦٤١هـ/ ١٢٤٣م)[2]، وضعفت الأمبراطورية البيزنطية؛ اغتنم الأرمن هذه الفرصة، واستقلوا بمملكتهم.

وأدرك هيثوم الأول، ملك أرمينيا الصغرى (١٢٢٦ ـ ١٢٦٩م) أهمية التحالف مع مغول فارس لمواجهة السياسة القوية التي رسمتها لنفسها دولة المماليك البحرية، والتي استهدفت الجهاد ضد الصليبيين والمغول، فأرسل إلى بيجو، قائد القوات المغولية في آسيا الصغرى، كتاباً وتلقى منه في عام (٦٤٢هـ/ ١٢٤٤م) منشور التبعية للخان الكبير. وتوطدت العلاقات بين الطرفين إثر تبادل المراسلات[3].

والواقع أن عدة عوامل دفعت العلاقات بين المماليك والأرمن إلى الاصطدام لعل أهمها:

١ ـ موقف هيثوم الأول الودي من المغول.

٢ ـ السياسة الاقتصادية التي نفذها ملك أرمينيا الصغرى ضد المماليك.

ففيما يتعلق بالعامل الأول، فقد اعتبر هيثوم نفسه من أتباع الخان الكبير كيوك، وأرسل أخاه سمباد بمهمة رسمية إلى قراقورم في عام (٦٤٥هـ/ ١٤٢٧م)، وحصل من الخان الكبير على ضمانة ببقاء مملكة أرمينيا الصغرى، وإعادة القلاع التي انتزعها السلاجقة منها[4].

إلا أن وفاة كيوك، أوقف كل إجراء تنفيذي لهذه الضمانة. وعندما علم هيثوم بانتخاب منكوخان زعيماً للمغول، هرع في عام (٦٥٠هـ/ ١٢٥٢م) إلى العاصمة المغولية لتجديد التعهدات السابقة، وقد أمل، هذه المرة، بمساعدة

---

(١) ابن فضل الله العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص٥٥ ـ ٥٦.

(٢) جرت معركة كوسى داغ بين المغول وسلاجقة الروم. وقد انتصر المغول في هذه المعركة ودمّر الجيش السلجوقي، وفقدت هذه السلطنة استقلالها وغدت تحت السلطة المغولية. راجع فيما يتعلق بهذه المعركة: ابن بيبي: ص٢٣٩ ـ ٢٤١، حيث تجد تفاصيل وافية.

Howorth: The Mongols: III p46

ابن العبري: ص٢٨٧.

(٣) Howorth: I p167

(٤) ابن العبري: ص٢٩٠ ـ ٢٩١.

عسكرية مغولية لطرد المسلمين من بلاد الشام والاستيلاء على بيت المقدس. واجتمع بمنكو، ثم عاد إلى عاصمته سيس في عام (٦٥٤هـ/١٢٥٦م) بعد أن حصل على:

- تأكيد الوعود السابقة.

- إعفاء الكنائس والأديرة الأرمنية، داخل المناطق التي يسيطر عليها المغول، من دفع الضرائب.

- تأكيد بتكوين جبهة من المسيحيين والمغول ضد المسلمين(١).

وتنفيذاً للبند الأخير، اتصل هيثوم بالأمراء الصليبيين، ودعاهم إلى المشاركة في مشروعه الكبير، ولكنه لم يتلقَّ استجابة سوى من بوهيموند السادس أمير أنطاكية(٢).

وتأكيداً لمبدأ التحالف بين الطرفين، شارك هيثوم في الهجوم الواسع الذي شنَّه المغول على العراق، ودمروا، خلاله، العاصمة العباسية وقضوا على آخر الخلفاء العباسيين فيها، ثم اشترك مع هولاكو في وضع خطة لغزو بلاد الشام. والجدير بالذكر، في هذا المقام، أن الأرمن كانوا أشد عنفاً في تصرفاتهم تجاه المسلمين. فقد طلب هيثوم من القائد المغولي كتبغا إغلاق مساجد دمشق وتحويل بعضها إلى كنائس، ففعل ذلك بالرغم من استعطاف المسلمين(٣).

وهكذا كانت سياسة الأرمن في قيليقيا تجاه المسلمين. فكان من الطبيعي أن تستثير شعور المسلمين جميعاً في الشرق الأدنى.

أما فيما يتعلق بالعامل الثاني، فقد فرض هيثوم الأول حصاراً اقتصادياً على دولة المماليك الناشئة، فمنع بذلك تصدير الأخشاب والحديد إلى مصر، من آسيا الصغرى، التي هي بأمس الحاجة إليها. وكان هيثوم الأول وصهره بوهيموند السادس يسيطران على الغابات في جنوبي الأناضول ولبنان، وكانا يأملان في أن يتخذا من هذه السيطرة أداة للمساومة(٤).

---

(١) ابن العبري، ص٢٩٧ ـ ٢٩٨.

Hayton: La Flor des Estoire de la Terre d'orient, Rec. Hist. Crois Doc Arm Tom 2 pp163-168

(٢) Iogra: op. cit. p126

(٣) D'ohsson: III p325. Grousset: Hist des croisades III pp544-576

(٤) Mas Laitre: Hist de l'Ile de Chypre I p412

رنسيمان: جـ٣، ص٥٥٣.

يضاف إلى ذلك، فقد قامت سلطة المماليك على استمرار تدفق الرقيق الأبيض من القوقاز وآسيا الصغرى، وقد أغلق هيثوم الأول الطرق المؤدية إلى بلاد الشام كما أغلق الموانئ الأرمنية في وجه التجارة المملوكية مما تسبَّب في عرقلة شراء الرقيق ووصوله إلى مصر. وإذا علمنا أن المماليك بنوا قوتهم على أساس احتكار الجزء الأكبر من النشاط التجاري بين الشرق والغرب، فإنه من الطبيعي أن تعادي تلك السلطنة أية قوة أخرى تحاول أن تستقطب ذلك النشاط التجاري الواسع، لأن ذلك يؤثر في دخل دولة المماليك وبالتالي في قوتها. والجدير بالذكر أن اندفاع المغول باتجاه غربي آسيا صحبه تهديد لطرق التجارة البرية عبر آسيا إلى الغرب الأمر الذي ساعد على انتعاش طريق البحر الأحمر ومصر، وهو الطريق الوحيد الذي ظل بعيداً عن سيطرة المغول. لكن باستقرار الإيلخانيين في فارس، أدرك حكامهم أهمية تنشيط التجارة عبر بلادهم، فلجأت حكومة الإيلخانات إلى تأمين طرق التجارة ومحاربة قطاع الطرق وتخفيض الضرائب لتشجيعها، فنتج عن ذلك انتعاش طريق تبريز ـ أرمينيا الصغرى حيث غدا ميناء إياس على البحر الأبيض المتوسط مركزاً لنشاط اقتصادي واسع. ولم يلبث أن شعر المماليك في مصر بمنافسة أرمينيا الصغرى خاصة حين لجأت الحكومة الأرمنية إلى تخفيض الضريبة المفروضة على البضائع المارة ببلادهم من أربعة في المائة إلى اثنين في المائة، الأمر الذي جعل تجار الجمهوريات الإيطالية جنوة والبندقية، وبيزا، بالإضافة إلى مرسيليا، وغيرهم من تجار الغرب الأوروبي يهرعون إلى ميناء إياس لابتياع ما يحتاجون إليه من حاصلات الشرق[1].

بيبرس يغزو بلاد الأرمن

في الوقت الذي كان فيه السلطان الظاهر بيبرس يفتح المدن والقلاع في بلاد الشام، قام الجيش المملوكي الثاني، الذي قاده الأمير قلاوون، بغارة خاطفة على أرباض مدينة طرابلس وفتح القليعات وحلبا وعرقة، كما ذكرنا من قبل، ثم تابع زحفه شمالاً ليلحق بجيش المنصور الثاني أمير حمص المتقدم باتجاه قيليقيا.

كان هيثوم الأول يتوقع هجوماً مملوكياً على أملاكه خاصة وأن آباقا، خليفة هولاكو، كان منهمكاً بالحرب ضد مغول القبجاق من ناحية، ومغول تركستان من

(١) عاشور: بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، سلطنة المماليك ومملكة أرمينيا الصغرى، ص٢٤٦ ـ ٢٤٧.

ناحية أخرى، مما منعه من تقديم المساعدة للزعيم الأرمني، لذلك حاول التفاهم مع بيبرس.

ومن جهته، فقد أتاح هذا الوضع السياسي لبيبرس الفرصة لكي يغزو بلاد الأرمن ويخضع هيثوم الأول الذي اتبع سياسة معادية للمماليك، فاضطر الزعيم الأرمني إلى اللجوء إلى الدبلوماسية ليجنّب بلاده كارثة حقيقية، وفتح باب المفاوضات مع السلطان، وترددت الرسل بينهما، فطلب بيبرس أن:

١ ـ يدخل هيثوم في طاعته.

٢ ـ يؤدي له الجزية.

٣ ـ يفتح طريق الدروب أمام القوات المملوكية.

٤ ـ يفتح الطريق التجاري بين أرمينيا الصغرى وبلاد الشام لتمكين الناس من شراء القمح والشعير والخيل والحديد من بلاده[1].

إلا أن المفاوضات لم تؤدِ إلى نتيجة إيجابية، ويبدو أن خوف هيثوم من المغول هو السبب في ذلك.

ولما شعر هذا الأخير بأن الحرب مع المماليك واقعة لا محالة، وأن قواته العسكرية لا يمكنها مقاومة القوات المملوكية، هرع إلى تبريز عاصمة المغول الإيلخانيين في عام (٦٦٤هـ/ ١٢٦٦م) يلتمس المساعدة من هؤلاء [2].

انتهز بيبرس غياب هيثوم ودفع بجيوشه باتجاه قيليقيا وكانت بقيادة المنصور الثاني، ثم أردفه بقوة عسكرية بقيادة الأميرين قلاوون الألفي وعز الدين أوغان، في حين أقام هو في دمشق للإشراف على الحملة.

واصطدم الجيش المملوكي بجيش أرمني عند دروب الشام بقيادة ولدي هيثوم الأول، ليون وثوروس، وقد تولى فرسان الداوية، في بغراس، حماية جناحيه، غير أن الجيش المملوكي انحرف شمالاً وعبر جبال الأمانوس عند سرفنتكار، فهرع الأرمن لاعتراض تقدمه عند هبوطه إلى سهل قيليقيا. ونشبت بين الجيشين معركة عسكرية قرب دربساك[3] في (شهر ذي العقدة عام ٦٦٤هـ/ شهر

(١) ابن العبري: ص٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٢٥.

(٣) دربساك: قلعة حصينة قرب أنطاكية.

آب عام ١٢٦٦م) دارت الدائرة فيها على الجيش الأرمني، ولقي ثوروس مصرعه في حين وقع ليون في الأسر[١].

وانساب الجيش المملوكي على إثرها إلى قيليقيا، فنهب إياس وأذنة وطرسوس، وتجاوز المنصور الثاني بجيشه المصطبة إلى سيس فنهبها وأشعل النار فيها وجعل عاليها سافلها، ثم انسحب من المنطقة في نهاية شهر أيلول عائداً إلى حلب ومعه نحو أربعين ألف أسير، وقافلة ضخمة من الغنائم، حتى «بيع رأس البقر بدرهمين، ولم يوجد من يشتريه»[٢].

وعندما علم هيثوم بما حلَّ ببلاده أسرع بالعودة إليها في جماعة صغيرة من المغول، فألفى ولي عهده أسيراً، وعاصمته مدمرة، وبلاده مستباحة، فاضطر أن يعقد مع بيبرس اتفاقية هدنة جاء فيها:

١ ـ يتنازل هيثوم الأول لبيبرس عن بعض القلاع التي في حوزته في جبال الأمانوس وهي دربساك وبهسنا ورعبان ومرزبان.

٢ ـ أضحى نهر جيحان[٣] حداً فاصلاً بين الممالك الإسلامية ومملكة أرمينيا الصغرى.

٣ ـ إطلاق سراح الأمير شمس الدين سنقر الأشقر الذي سبق أن أسره المغول في حلب، مقابل إطلاق سراح ليون ابن هيثوم[٤].

اعتزل هيثوم الأول الحياة السياسية في عام (٦٦٨هـ/١٢٦٩م) وخلفه ابنه ليون (١٢٦٩ ـ ١٢٨٩م). وقد استغلَّ الملك الجديد انهماك السلطان بيبرس في تثبيت أقدامه في الداخل من ناحية، وشن الحروب ضد مغول فارس والصليبيين والنوبة من ناحية ثانية، فحاول إصلاح الأوضاع السيئة التي غدت فيها بلاده. ونجح في إعادة بناء ميناء إياس، وأنعش التجارة، فاستعادت البلاد ازدهارها ورخاءها[٥].

---

(١) ابن عبد الظاهر: ص٢٦٩ ـ ٢٧١.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٧١. المقريزي: جـ١، ص٥٥٢.

(٣) نهر جيحان في قيليقيا. كان في صدر الإسلام حداً مائياً بين بلاد المسلمين وبلاد الروم.

(٤) ابن عبد الظاهر: ص٣٢٧ ـ ٣٢٩.

(٥) ابن العبري: ص٣٢٧. رحلات ماركوبولو ص٢٨. لقد زار هذا الرحالة مملكة أرمينيا الصغرى في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، فوصف ميناء إياس وعظمة المملكة بعد نهوضها، وذكر مدى اتساع نشاطها التجاري.

ويبدو أن بيبرس لم يهمل أمر القضاء على مملكة أرمينيا الصغرى، وإنما أمهل الأرمن بعض الوقت لانهماكه بأمور أكثر أهمية. وفي عام (٦٧٣هـ/ ١٢٧٥م) جاء الوقت الذي وجد فيه الملك الظاهر نفسه قادراً على مهاجمة هذه المملكة مرة أخرى. وقد أدّى الوزير السلجوقي معين الدين بinformationواناه دوراً في ذلك عندما شجع السلطان على مهاجمة سيس ووعده بتملكه بلاد الروم في العام المقبل[١].

كان هجوم المماليك هذه المرة خاطفاً. إذ عهد السلطان إلى الأميرين قلاوون الألفي وبيليك الخازندار بقيادة الجيش الملوكي، ففتحا المصيصة، ثم لحق بهما بيبرس، فانتهبها وهدم قصور ملكها وخرّب بساتينه، وقضى العيد في العاصمة سيس، كما خرَّب ميناء إياس. وأخيراً عاد الجيش المملوكي إلى أنطاكية بعد أن «غنم ما لا يُحصى كثرة، وطرحت الغنائم بمرج أنطاكية، فملأته طولاً وعرضاً»[٢].

لم تنهض مملكة أرمينيا الصغرى من كبوتها مطلقاً، ولم يعد بوسعها إلا أن تقوم بدور سلبي في الأمور السياسية في الشرق الأدنى.

علاقة المماليك بمغول فارس

تمهيد

كانت معركة عين جالوت فاتحة العلاقات العدائية بين المماليك ومغول فارس، وقد نظر هؤلاء المغول، منذ أيام هولاكو، إلى مصر كبلد يتمتع بمميزات استراتيجية، لذلك خططوا للاستيلاء عليه. ورأى حكام مصر، من جانبهم، أن يعملوا على كسر شوكة هؤلاء الطامعين في إذلالهم من جهة، ونظراً لما ارتكبوه بحق الإسلام والمسلمين في العراق وبلاد الشام من أعمال وحشية من جهة أخرى. وقد قدّر بيبرس منذ أن تسلم الحكم، أن مغول فارس لا بد من أن يأخذوا بثأرهم بعد انهزام جيشهم في عين جالوت، ومقتل قائدهم كتبغا. وازداد الموقف خطورة عندما ارتبطت سياسة مغول فارس العدائية بسياسة الصليبيين في بلاد الشام والأرمن في قيليقيا.

وقد ظهر أثر هذا الترابط واضحاً عندما انتهز آباقا خان فرصة انهماك المماليك بمحاربة الصليبيين، فأغار على مناطق الحدود. ففي عام (٦٦٥هـ/

(١) ابن أبي الفضائل: ص٣٢٥.

(٢) المقريزي: جـ١، ص٦١٧ ـ ٦١٨.

١٢٦٦م)، هاجم المغول مدينة الرحبة على الحدود الفراتية في الوقت الذي كان فيه المماليك يهاجمون صفد[١].

ورغم هذا الجو العدائي، فقد حاول الإيلخان آباقا مصالحة بيبرس. ففي عام (٦٦٧هـ/ ١٢٦٩م)، خرج الملك الظاهر من القاهرة متوجهاً إلى بلاد الشام، حتى إذا بلغ دمشق وصله كتاب من الزعيم المغولي تضمَّن تهديداً وترغيباً في الصلح[٢]، لكن بيبرس لم يضعف أمام تهديدات آباقا، ورفض مبدأ الصلح، وردَّ على كتابه قائلاً: «أعلم أني وراءه بالمطالبة، ولا أزال أنتزع من يده جميع البلاد التي استحوذ عليها من بلاد الخليفة، وسائر أقطار الأرض»[٣].

وهكذا كان لا بد من الحرب لتقرير مصير هذا الصراع.

معركة البيرة

ابتدأت الحركات العدوانية من جانب مغول فارس، فأغاروا على الساجور[٤]، ثم تحالفوا مع الصليبيين للقيام بهجوم مشترك على المسلمين في بلاد الشام. كان بيبرس آنذاك في الاسكندرية، فأرسل الأمير علاء الدين البندقدار على رأس قوة عسكرية، وأمره أن يرابط في المناطق الحدودية ويترصد أخبار المغول وتحركاتهم، ثم خرج بنفسه إلى دمشق ليكون قريباً من مجرى الأحداث، ويبدو أن المغول علموا بخروجه، فانسحبوا من المنطقة بعد أن كانوا قد تسللوا إليها.

ثم حدث أن أغار المغول في عام (٦٧٠هـ/ ١٢٧١م)، على عينتاب وعمق حارم، فأرسل بيبرس قوة عسكرية اصطدمت بالقوة المغولية المغيرة، وانتصرت عليها عند الرها وحرَّان[٥].

وعندما رأى آباقا أن المماليك أضحوا قوة من الصعب التغلب عليها، مال إلى الدبلوماسية لتجنُّب وقوع صدام في المستقبل. لكن موقفه هذا شابه بعض الشك من جانب السلطان، عندما طلب رسله بوجوب حضوره أو حضور نائبه إلى المعسكر المغولي لبحث مسألة الصلح. وقد تبين بعد ذلك، أنه يخادع لكسب الوقت، وانتظار فرصة مناسبة للاصطدام بالمماليك، فأمر على الفور

---

(١) العيني: جـ٢، ص٧.

(٢) المقريزي: جـ١، ص٥٧٤.

(٣) راجع نص كتاب آباقا والرد عليه عند العيني: جـ٢، ص٤٠ ـ ٤٣.

(٤) الساجور: نهر بجهات منبج تقع عليه بلدة عينتاب. الحموي جـ٣، ص١٧٠.

(٥) المنصوري: ص٧٣.

بالتجهز للحرب[1].

وهاجم جيش مغولي سلجوقي مشترك قوامه أكثر من ثلاثين ألف مقاتل[2] البيرة في عام (٦٧١هـ/ ١٢٧٢م) بهدف الاستيلاء عليها[3] وحاصروها حصاراً مركزاً، ونصبوا حولها ثلاثة وعشرين منجنيقاً، واتخذوا كافة الاحتياطات لمنع الجيش المملوكي من الوصول إليها عبر الفرات.

وصمدت حامية المدينة للحصار، وكانت تخرج في غارات ليلية، فتهاجم القوات المحاصرة، وتحرق لهم مجانيقهم، ومن ثمَّ تعود مع وجه الصباح[4].

ولما علم بيبرس بنزول المغول على البيرة، خرج إلى حمص، وصادر مراكب الصيادين، وحملها على الإبل ليعبر الفرات عليها، ثم جدَّ في السير حتى بلغ النهر، فوجد الجيش المغولي مرابطاً على الشاطئ الآخر، فأنزل المراكب في الفرات وشحنها بالمقاتلة، ثم عبر الأمير سيف الدين قلاوون الألفي، والأمير بدر الدين بيسري، وتبعهما بيبرس بنفسه، ثم بقية الجيش.

ويبدو أن البيرة استعصت على المغول بسبب هبوط الثلج وتراكمه واشتداد البرد، بفعل أن هذا الحصار قد تم في فصل الشتاء، ففكُّوا الحصار عنها وعادوا إلى بلاد الروم بعد أن دمروا معداتهم وأحرقوها حتى لا تقع في أيدي الجيش المملوكي[5]، لكن مؤخرتهم اصطدمت بالقوات المملوكية التي عبرت النهر، وتعرضت للدمار. وأسر الجيش المملوكي مائتي جندي، ولم ينجُ منهم إلا القليل[6].

وهكذا تعرَّض المغول لهزيمة عسكرية أخرى أمام المماليك. ودخل بيبرس قلعة البيرة، وخلع على نائبها، ووزع النقود على أهلها تعويضاً لهم عما لاقوه من شدة أيام الحصار، وأنعم عليهم ببعض الغنائم مما تركه المغول، ثم غادرها عائداً إلى مصر عن طريق دمشق[7].

---

(١) العيني: ج٢، ص٩٢ ـ ٩٣، ١٠٠ ـ ١٠١.

(٢) تألف الجيش المشترك من خمسة عشر ألف مقاتل من المغول بقيادة نابشي وأقطاي نوين، وخمسة عشر ألفاً من العساكر السلجوقية، بقيادة معين الدين بروناه، بالإضافة إلى العساكر الماردينية، والميافارقينية بقيادة شرف الدين عبد الله اللاوي، ومعهم بعض السرايا من شهرزور والعراق.

(٣) المنصوري: ص٧٥.

(٤) ابن شداد: سيرة الملك الظاهر ص١٢٤ ـ ١٢٥. اليونيني: ج٣، ص١١٥.

(٥) اليونيني: ج٣، ص١١٦. ابن الفرات: ج٧، ص٤٢.

(٦) ابن تغري بردي: ج٧، ص١٥٩.

(٧) ابن عبد الظاهر: ص٤٠٨.

المماليك بين المغول والسلاجقة

دخل سلاجقة الروم في الأناضول، بحكم موقع بلادهم الاستراتيجي، في دوامة الصراع بين المغول والمماليك، وتقلبت سياساتهم وفقاً لتغير ميزان القوى. فهم تارة مع المغول يستمدون العون منهم، ويحاربون في صفوفهم، وتحت رايتهم، وتارة أخرى يستنجدون بالمماليك ليحرروهم من سيطرتهم. إلا أنه وُجدت فئة من الأمراء حملت لواء المعارضة للوجود المغولي في البلاد، فتعرضت للضغط الشديد مما اضطرها إلى الهجرة إلى بلاد الشام ومصر.

ونصَّب المغول في عام (٦٦٤هـ/ ١٢٦٥م) غياث الدين كيخسرو الثالث سلطاناً على سلاجقة الروم بناءً على رغبة الوزير معين الدين برواناه، وكان عمره آنذاك ست سنوات وفي رواية سنتان ونصف، فتولى برواناه مقاليد الأمور في البلاد ليديرها وفق مصلحة بلاده[(١)].

وتعرض آباقا آنذاك، لضغط شمالي، فوقع بين فكي الكماشة الشمالية المتمثلة بخانات القبيلة الذهبية، والجنوبية المتمثلة بالمماليك، فاضطر إلى فتح باب المفاوضات مع بيبرس لحل المشاكل العالقة بينهما بالطرق السلمية، ويبدو أن برواناه أدّى دوراً بارزاً في التقريب بين وجهات النظر ليجنب بلاده مزيداً من البؤس لأن المعركة المقبلة، إذا حصلت، ستجري على أرض الروم.

وأرسل آباقا رسلاً إلى دمشق يعرض على بيبرس إبرام معاهدة صلح. وافق الثاني على ذلك، وأرسل من جانبه إلى آباقا يعرض عليه إعادة بلاد المسلمين التي استولى عليها مقابل إبرام الصلح. رفض الزعيم المغولي هذا العرض، واقترح بأن يحتفظ كل طرف بما في يده، فرفض بيبرس هذا الاقتراح، وانتهت المفاوضات بالفشل نتيجة التصلب في المواقف. واستعدت بلاد السلاجقة لموجة جديدة من الحرب[(٢)].

قامت سياسة بيبرس تجاه السلاجقة على أساس ضم أملاكهم إلى أملاكه في بلاد الشام ومصر وذلك بدافع عاملين:

الأول: أن ضمّه لهذه البلاد ستمكّنه من الاتصال بمغول القبجاق، والتنسيق معهم للوقوف في وجه مغول فارس.

---

(١) ابن بيبي: ص٣٠٢ ـ ٣٠٣. الأقسرائي: مسامرة الأخبار ومسايرة الأخيار ص٥٧. يذكر ابن العبري أن عمره أربع سنوات. تاريخ الزمان ص٣٢٥.

(٢) ابن شداد: تاريخ الملك الظاهر، ص٣٤ ـ ٣٥.

الثاني: التخفيف من الضغط المغولي الإيلخاني الواقع على بلاد الشام.

ونتيجة لازدياد الضغط المغولي على بلاد الروم، مال بروانا إلى جانب المماليك، وبعث إلى بيبرس برسالة، عرض فيها الولاء له مقابل:

١ ـ اعتراف بيبرس باستقلال بلاد الروم وبالسلطان كيخسرو الثالث حاكماً عليها.

٢ ـ أن يرسل فرقة عسكرية ترابط في البلاد بشكل دائم للاستعانة بها لقتال المغول عند الحاجة.

رحَّب بيبرس بالتعاون مع الحكومة الرسمية للسلاجقة، إلا أنه اعتذر عن عدم القدوم فوراً على أن يوافيه في العام القادم[(١)].

والواقع أن الظروف لم تكن مؤاتية للمجازفة بحملة عسكرية غير مضمونة النتائج، لأن مثل هذه الحملة، تتطلَّب استعدادات ضخمة نظراً لبعد المسافة، وقوة العدو من جهة، وحتى يتحقَّق من ولاء السلاجقة التام له، من جهة أخرى.

وبعد فشل المغول في الاستيلاء على البيرة، ازداد بروانا تعلقاً بدفع بيبرس للقدوم إلى بلاد الروم، وأدرك أنه لا مقام له في البلاد مع وجود المغول فيها. فأغرى بعض الأمراء، ممن هم على مثل رأيه، على منابذتهم والتعاون مع الملك الظاهر وأرسل نسخة من كتاب التأييد إلى القاهرة يحث بيبرس على المجيء فوراً إلى بلاد الروم بغية القضاء على الوجود المغولي فيها، على أن يعترف بسلطنة غياث الدين كيخسرو الثالث، مقابل منحه من الامتيازات ما كان يمنحه للإدارة المغولية.

ويبدو أن الملك الظاهر بيبرس لم يكن مستعداً بعد، للقيام بمغامرة حربية غير مضمونة النتائج، لأنه علم بأن أمراء السلاجقة منقسمون على أنفسهم بين مؤيد له ومعارض. لذلك اعتذر لبروانا بأن عساكره لا يمكنها قطع الدربند في هذا الوقت من السنة إلا بعد إنقضاء فصل الربيع، وهو مصمم على التوجه إلى بلاد الروم إن عاجلاً أو آجلاً[(٢)].

وهاجر في هذه الأثناء، الأمراء الموالين للظاهر بيبرس إلى دمشق، واجتمعوا به، وقد رحَّب بقدومهم، كما انتشرت الفتن والثورات في بلاد الروم

---

(١) ابن شداد: ص٧٩. اليونيني: ج٣، ص ٣٤. ابن الفرات ج٧، ص٤٢.

(٢) المصدر نفسه: ص١٢٨ ـ ١٢٩.

نتيجة للفوضى السياسية حتى كاد الموقف يخرج عن سيطرة برواناه[1].

وأشاع أحد الثائرين، وهو شرف الدين بن الخطير، في أرجاء البلاد عن قرب وصول الجيش المملوكي، فخرج وفد سلجوقي إلى بلاد الشام واجتمع ببيبرس في حمص وحثَّه على السير بسرعة لإنقاذ الموقف.

ويبدو أن الوقت لم يحن بعد، بدليل قوله لأعضاء الوفد «أنتم استعجلتم في البايئة، فإني كنت قد وعدت برواناه أنني أطأ أرضه في أواخر هذه السنة»، ثم طلب منهم العودة إلى بلادهم، على أن يتحصَّنوا بقلاعهم بانتظار قدومه[2].

معركة البستان[3]

أضحى باستطاعة بيبرس في عام (٦٧٤هـ/ ١٢٧٥م) أن ينفِّذ مشروعه بضم بلاد الروم؛ إذ أن الأوضاع السياسية أصبحت ملائمة. فالسلطان السلجوقي كيخسرو الثالث كان لا يزال صبياً، أما برواناه، الحاكم الفعلي للبلاد، فإنه لم يستطع، بالرغم مما بذله من جهد، أن يضبط الأوضاع الداخلية المتدهورة، وإخماد الفتن، والثورات المؤيدة للماليك، كما أنه عجز عن ضبط الإمارات التي أخذت في الظهور، وأهمها إمارة القرمانيين، واحتفظ الإيلخانات بحماية مفككة على سلطنة سلاجقة الروم بسبب تكاثر الانتفاضات ضد حكمهم، وقد عجزت الحامية المغولية القوية المرابطة في البلاد عن وضع حدٍّ لها.

أما الأرمن في قيليقيا، فقد ضعفوا بسبب تواصل الغارات المملوكية عليهم منذ عام (٦٦٤هـ/ ١٢٦٥م).

أما أنطاكية، فقد تم إخضاعها وتدميرها في عام (٦٦٧هـ/ ١٢٦٨م)، ولم تنهض بعدها مطلقاً، كما فقدت أهميتها التجارية، ولم يعد لها من مكانة سوى أنها أضحت قلعة بالطرف الإسلامي.

أما الصليبيون، فقد انكمشوا في إمارات متباعدة، نجح بيبرس في عزلها، وراح يهاجمها واحدة إثر واحدة حتى تمكَّن من استعادة معظم مدن الشريط الساحلي الفلسطيني والشامي، بالإضافة إلى بعض القلاع الداخلية، وما تبقَّى منها أصابه الضعف. كما عقد هدنة في قيسارية مع حكومة عكا في عام (٦٧٠هـ/

(١) ابن شداد، ص١٥٤ ـ ١٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص١٦٠.

(٣) هي إبلستين، سميت البستان بعد ذلك. تقع هذه المدينة المتوسطة الحجم شرقي قيصرية في آسيا الصغرى بين جبال طوروس والقسم العلوي من نهر جيحان، وهي من مدن الثغور.

١٢٧٢م) مدتها عشر سنوات وعشرة أشهر وعشر ساعات بهدف منع أي تدخل غربي آخر في أمور الشرق يؤثر على خططه.

وخرج بيبرس من القاهرة على رأس جيش كبير يوم (الخميس في العشرين من شهر رمضان عام ٦٧٥هـ/ أواخر شهر شباط عام ١٢٧٧م) متوجهاً إلى دمشق. وقد صحبه الأمراء السلاجقة الذين التجأوا إليه، فوصلها يوم الأربعاء في السابع عشر من شهر شوال[١]. ثم انتقل منها إلى حلب، وأرسل نائبها الأمير سيف الدين علي بن مجلي إلى الساجور على رأس قوة عسكرية، ليرابط على الفرات ويحفظ المعابر، لئلا يعبر منها مغول فارس إلى بلاد الشام في أثناء غيابه في الأناضول[٢].

وتوجه من حلب إلى حيلان ثم إلى عينتاب ، فدلوك، فمرج الديباج، وكينوك، ثم عبر النهر الأزرق وقطع الدربند وبات في أرض سهلة. والتقت طليعته بقيادة الأمير سنقر بطليعة مغولية قوامها ثلاثة آلاف مقاتل، فهزمها وأسر كثيراً من أفرادها[٣].

كان الأرمن في قيليقيا أول من رصد تقدم القوات المملوكية باتجاه الأناضول، فارسل ملكهم ليون الثالث رسلاً إلى آباقا يخبره بذلك ليكون على بيِّنة من الأمر.

وتحرَّك برواناه، من جهته، ضمن دائرة مصلحة بلاده، فأرسل إلى الزعيم المغولي رسالة يكذِّب ادعاءات ليون، ويطمئن المغول عن الوضعين السياسي والعسكري في البلاد، مما حمل الإيلخان على تصديقه.

ويبدو أن أنباء توغل القوات المملوكية في بلاد الروم وصلت إلى مسامع آباقا، فقرَّر مواجهة الموقف، ووضع خطة للتصدي للمماليك من شقين:

الأول: أنه أراد استغلال خروج بيبرس من بلاد الشام ليغير عليها حتى يخفف الضغط عن قواته في بلاد الأناضول. فأرسل قوة عسكرية من عرب خفاجة لإزاحة العساكر المملوكية المقيمة على المعابر.

الثاني: أنه أصدر أوامره إلى القوات المغولية والسلجوقية بالتحرك إلى البستان للتصدي للقوات المملوكية[٤]، وقد اشترك الكرج بثلاثة آلاف فارس.

---

(١) المقريزي: ج١، ص٦٢٧. (٢) النويري: ج٣٠، ص٣٥١.

(٣) ابن عبد الظاهر ص٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٨. والجدير بالذكر أن القاضي ابن عبد الظاهر قد رافق الحملة إلى بلاد الروم. فهو يصف الأحداث كشاهد عيان.

(٤) ابن العبري: ص٣٣٥. اليونيني: ج٣، ص١٧٥.

فهل حقَّق آباقا هدفه؟ أسارع إلى الإجابة بالنفي، ذلك أن القوات المملوكية المرابطة على معابر الفرات استطاعت أن تنزل الهزيمة بعرب خفاجة. وبذلك يكون بيبرس قد أحبط محاولة آباقا، بينما تفرغ لبلاد الأناضول وهو مطمئن على بلاد الشام[1].

وتحرَّكت القوات المغولية ـ السلجوقية المشتركة برئاسة القائدين المغوليين تودان نوين وتوغو آغا، يصحبهما معين الدين برواناه، على طريق البستان. ولما وصلت إلى الجبال المشرفة على صحراء هوني، علم القادة، عن طريق الجواسيس، بأن الجيش المملوكي سيصل إلى هذا المكان في صباح اليوم التالي. فنزلوا من الجبل وعسكروا على نهر جيجان[2]، وعبأوا قواتهم أحد عشر طلباً كل طلب يزيد على ألف مقاتل، وشكَّلت الخيالة المغولية طلباً منفرداً، وعزلوا العساكر السلجوقية عنهم لأنهم كانوا يشكُّون في مقدرتهم القتالية، كما أنهم خشوا من أن يكونوا متفقين مع الملك الظاهر بيبرس عليهم[3].

وصلت القوات المملوكية في اليوم التالي إلى الجبال، فرأى بيبرس جنود العدو متأهبين في السهل، فنزل وعبَّأ عساكره، مقابلهم.

وقعت المعركة يوم الجمعة في (العاشر من شهر ذي القعدة عام ٦٧٥هـ/ السادس عشر من شهر نيسان عام ١٢٧٧م) في يوم بارد جداً، تقدم في بدئها الجيش المغولي باتجاه القوات المملوكية للاصطدام بها. ودارت بين الجيشين مناوشات استعملت فيها السهام. وحثَّ بيبرس رجاله وشجعهم على الجهاد المقدس ضد الوثنيين. ثم حصل الالتحام، وتلاقى العسكران. فحملت ميسرة المغول على قلب الجيش المملوكي حتى وصلت إلى السناجق، واخترقت القلب، فشقته، ثم انقلبت على الميمنة، فلما رآها بيبرس، أردفها بنفسه، ثم لاحت منه التفاتة، فرأى الميسرة قد أناخت تحت ضغط ميمنة المغول، وكادت أن تفنى، فأردفها بجماعة من الفرسان. وحملت ميمنة المماليك في إحدى مراحل المعركة على قوة مغولية وأبادتها، وترجل المغول عن خيولهم، من شدة وطأة القتال، وقاتلوا قتال من يطلب الموت حتى كثر القتل فيهم.

وحمل تودان وتوغو حملات متواترة مزَّقت صفوف المماليك، إلا ن كفة

---

(١) أبو الفداء: ج٧، ص١١، ١٣.

(٢) ابن عبد الظاهر: ص٤٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٥٨ ـ ٤٥٩. D'ohsson: III p 482.

هؤلاء رجحت في النهاية، فتضعضعت القوات المتحالفة، وبدأ أفرادها يفرون، لا يلوون على شيء. وانجلت المعركة عن هزيمة قاسية للقوات المتحالفة، فقتل من المغول ستة آلاف وسبعماية وسبعون قتيلاً بينهم القائدان تودان وتوغو، كما قتل ألفا فارس من الكرج بالإضافة إلى عدد من الأمراء السلاجقة[١].

ونهب المماليك المعسكر المغولي، وقتلوا الأسرى. واستناداً إلى معلومات أوردها ابن العبري، فإن بروناه قدَّم للفرسان المغول قبل بدء المعركة لحماً وخمراً. وعندما ابتدأت، كان هؤلاء قد لعبت الخمرة برؤوسهم، فلم يستطيعوا تحقيق التوازن على الحصان، كما أنهم لم يتمكنوا من التركيز خلال القتال، مما أثَّر في النتيجة النهائية للمعركة[٢].

ولما رأى بروناه ما حلَّ بالجيش المغولي، فرَّ من أرض المعركة، ونزل بيبرس بعد انتصاره في معسكر المغول وأُحضر إليه من أُسر من أمرائهم فعفا عنهم، وأطلق سراحهم، وأرسل الأمير سنقر على رأس قوة عسكرية لمطاردة فلول الهاربين، ثم توجه إلى قيصرية ومعه كتاب بالأمان إلى سكانها، فأمر بإخراج الأسواق، والتعامل بالدراهم الظاهرية[٣].

ودخلت بعض مدن الروم في طاعته مثل لارندا ودوالو، واستقبله السكان بالترحاب، فضرب خيامه في صحراء مشهد بالقرب من دوالو، وأقبل عليه السلاجقة من مختلف طبقاتهم يهنئونه بالنصر، وضربت له نوبة آل سلجوق. وحضر أصحاب الملاهي، كما هي عادة السلاجقة، فنهاهم عن الضرب بالآلات، لأن الموقف هو موقف الشكر لا الغناء.

وبعدما رتَّب الأمور الإدارية في البلاد المفتوحة، كتب إلى أولاد قرمان، أمراء التركمان، وأنعم عليهم، ثم دخل قيصرية، وجلس على عرش السلاجقة، وخُطب له على المنابر وضربت السكة باسمه[٤].

أرسل بروناه يهنئ بيبرس بالجلوس على العرش، فكتب إليه يأمره بالحضور ليفوض إليه أمور البلاد، فطلب بروناه بأن يمهله خمسة عشر يوماً. وكان قد خطَّط بالاستعانة بالمغول، ولعله أراد إنهاك قوة الفريقين حتى تخلو الساحة

---

(١) ابن عبد الظاهر: ص٤٥٦ ـ ٤٦٢.

(٢) ابن العبري: ص٣٣٥.

(٣) ابن عبد الظاهر: ص٤٦٢.

(٤) ابن بيبي: ص٣١٧. ابن عبد الظاهر: ص٤٦٣ ـ ٤٦٧. المقريزي: جـ١، ص٦٣٠.

للسلاجقة. والجدير بالذكر أن برواناه تميَّز بسياسة متقلبة. ومهما يكن من أمر، فقد كتب إلى آباقا يحثه على إرسال نجدة على وجه السرعة تعيد الأمور إلى نصابها[1].

أقام بيبرس مدة عشرة أيام في قيصرية، علم أثناءها بمراسلة برواناه لآباقا، فخرج من المدينة خشية منهم لأن عساكره قد أنهكها التعب، ونفدت الأقوات، ونقص العلف، ونفق معظم خيله، فلا يستطيع، والحالة هذه، مجابهتهم. ونزل في قيرلو، فجاءه رسول من قبل برواناه ليستوقفه، ويبدو أنه أراد تأخير رحيله حتى وصول الجيش المغولي. لكن بيبرس كان أدهى من أن يقع في حبائل برواناه، فأجابه بأن السلاجقة «شرطوا شروطاً لم يفوا بها، وأنه عرف الروم وطرفه، وما كان جلوسه على التخت رغبة فيه إلا ليعلم حكام السلاجقة أنه لا عائق له عن شيء يريده، وأن المسافة التي تفصل بلاده عن الروم، وهي مسيرة سبعة أيام، تعتبر بنظره خطوة يقطعها في أي وقت شاء» ثم رحل عائداً إلى دمشق[2].

لكن، هل حقَّق بيبرس هدفه بضم بلاد الروم، والاتصال بمغول القبجاق؟ أسارع إلى الإجابة بالنفي، ولعل الظروف السياسية والعسكرية والجغرافية كانت أقوى من إمكاناته، فعاد إلى بلاده قانعاً بما أحرزه.

وما أن علم آباقا بأنباء هذه الكارثة التي حلَّت بقواته، حتى استشاط غضباً، وتولى بنفسه قيادة جيش كثير العدد، خرج به من تبريز باتجاه بلاد الروم. ولما وصل إلى البستان عاين مكان المعركة، وأرسل إلى بيبرس يدعوه للعودة والمواجهة. وأرسل، في الوقت نفسه، بعضاً من قواته للتوغل في الأراضي الشامية لاستطلاع أخبار الجيش المملوكي، لكنها لم تتمكن من التوغل بعيداً، ولما عاد أفرادها، أبلغ قائدها الزعيم المغولي بأن القوات المملوكية تغير على المخافر الأمامية في غزوات خاطفة ثم تلتجئ إلى القلاع[3].

وقرَّر الإيلخان خوض حرب تكون نتائجها حاسمة، لأنه أدرك أنه إذا ظل بيبرس يملك زمام المبادرة، فإن مغول فارس سوف لا يعرفون الراحة، لكن قواته كانت منهكة، كما نفق أكثر خيله، فوجد نفسه في موقف ضعيف، عندئذ عدل عن غزو بلاد الشام، وعاد إلى قيصرية، فنهبها، وانتقم من سكانها[4].

---

(١) ابن عبد الظاهر: ص٤٦٨.
(٢) ابن بيبي: ص٣١٩. ابن شداد: ص١٨٣ Howorth: The Mongols: III p258.
(٣) المصدران نفساهما.
(٤) ابن شداد: المصدر نفسه.

علاقة المماليك بالبيزنطيين

أثبت سلاطين المماليك أنهم على جانب كبير من المهارة السياسية والقدرة على استقطاب الحلفاء في الخارج ضد أعدائهم الذين هددوا دولتهم تهديداً مباشراً في مصر وبلاد الشام. فحالفوا مغول القبجاق ليضربوا بهم مغول فارس، كما حالفوا البيزنطيين أعداء الصليبيين[1].

وتوطدت العلاقات بين مصر وبيزنطية في عهد الظاهر بيبرس الذي قضت مصلحة بلاده أن يظل على صلة بمغول القبجاق في جنوبي روسيا. ولما كان هولاكو قد فصل هؤلاء عن المماليك باحتلاله العراق وقسماً كبيراً من آسيا الصغرى؛ فقد اتجه بيبرس إلى الأمبراطور ميخائيل الثامن، وأجرى معه مفاوضات تمخضت عن عقد اتفاقية تُبقي المضائق مفتوحة أمام التجارة المملوكية، مع القبجاق لتتم الصلة بين مصر وجنوبي روسيا عن طريق البحر[2].

وفي السنوات العشر (٦٦٠ ـ ٦٧١هـ/ ١٢٦٢ ـ ١٢٧٢م) تبادل الظاهر بيبرس وميخائيل الثامن الوفود السياسية. ووافق الأمبراطور في عام (٦٦٠هـ/ ١٢٦٢م) على مرور المماليك المنتقلين من روسيا إلى مصر، في المضائق، مقابل إقامة بطريرك أرثوذكسي في الإسكندرية، وإرسال بيبرس بطريركاً من الملكانيين إلى القسطنطينية ليرعى شؤون الطائفة الملكانية فيها[3].

استجاب السلطان لرغبة الأمبراطور. فأرسل الرشيد الكمال، وهو أحد رجال المذهب الملكاني بصحبة الأمير فارس الدين أقوش المسعودي. احتفى الأمبراطور بهما، وأطلع الأمير أقوش على مسجد المسلمين الذي كان الصليبيون قد هدموه في الحملة الصليبية الرابعة، والذي شرع الأمبراطور بتجديده[4].

وقد أسهم السلطان في بناء المسجد فأرسل إليه: «الحصر العبداني، والقناديل المذهبة، والسطور المرقومة، والمباخر، والسجادات، والعود، والعنبر، والمسك، وماء الورد». وعاد الأمير أقوش من القسطنطينية يحمل هدايا الأمبراطور للسلطان[5].

---

(١) عاشور: العصر المماليكي، مرجع سابق، ص٢٦١.
(٢) ابن عبد الظاهر: ١٣٩ ـ ١٤٠. المقريزي: جا ، ص٤٦٩.
(٣) رستم، أسد: الروم في سياستهم. . . ج٢، ص٢١٦.
(٤) العيني: ج١، ص٣٣٢.
(٥) المصدر نفسه.

وانتهز الأمبراطور البيزنطي فرصة مرور بعض المماليك بالقسطنطينية في عام (٦٦١هـ/ ١٢٦٣م)، فطلب من السلطان أن يقنع خان القبجاق بالتزام الحياد تجاه الوضع المتدهور في البلقان. والواضح أن ميخائيل الثامن كان بحاجة إلى دعم المماليك في مصر ليواجه أعداءه في الغرب الأوروبي، ومن أجل ذلك، لم يشأ إغضاب السلطان. فقد حدث في عام (٦٦٢هـ/ ١٢٦٤م) أن عرقل الأمبراطور مرور رسل السلطان أثناء عبورهم لبلاده في طريقهم إلى زعيم القبيلة الذهبية. وقد غضب بيبرس لذلك، فجمع رجال الدين، وأشهدهم على مخالفة الأمبراطور للأيمان والعقود بين الطرفين. ويبدو أن هذا الأخير قد علم بخطئه، فاستدركه، وأطلق سراح الرسل، وسمح لهم بالسفر إلى بلاط بركة خان، وبعث في الوقت نفسه الهدايا إلى مصر ليسترضي السلطان[١].

علاقة المماليك ببعض القوى الأوروبية

اجتذبت موانئ مصر الجمهوريات التجارية الغربية، البندقية وجنوة وبيزا، بفضل التكاليف الزهيدة للبضائع القادمة من الشرق الأقصى عبر هذا البلد، بالإضافة إلى ميزة الحصول على حاصلات الأراضي المصرية ومنتجاتها الصناعية. وكانت هناك، من جهة أخرى، أرباح كبيرة تتحقق بتوريد بعض السلع الأوروبية التي كانت مصر بحاجة إليها ومنها الخشب والحديد. لكن توثيق العلاقات السلمية مع مصر لم يكن بالسهولة التي تبدو لأول وهلة بسبب عداوة مصر للصليبيين في بلاد الشام.

وكانت الجمهوريات الإيطالية، خاصة، تتساءل، قبل أن ترتبط بعلاقات تجارية مع مصر: هل تسيء بذلك إلى بقية العالم المسيحي؟ لأن تجار مصر سوف يستفيدون حتماً من جراء المبادلات التجارية، كما تنتفع خزائن السلطان من حصيلة الرسوم الجمركية، ويترتب على ذلك تنامي قوة هذا البلد، مما يشكل ازدياداً في الخطر على المدن الصليبية في بلاد الشام.

وكان التاجر الغربي الذي يتاجر مع مصر يوصف بأنه مسيحي فاجر، في حين تعرَّض حكام المماليك الذين يتعاونون مع التجار الغربيين للانتقاد من قِبَل جماعات المتعصبين. وبالرغم من أن العقبات على التجارة بين مصر والجمهوريات الإيطالية تأتي من الطرفين، إلا أنها استمرت ناشطة أحياناً، وسط

(١) المقريزي: ج١، ص٥١٤، ٥٣٧.

الأجواء العاصفة، وكان الأمل عند الطرفين في الحصول على أرباح ومنافع جسيمة يبدد الكثير من المخاوف[1].

وهكذا، أقامت دولة المماليك البحرية صلات سلمية وتجارية مع بعض الإمارات الأوروبية خاصة الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط، قائمة على المصالح المشتركة.

والمعروف أنه ربطت صقلية علاقات طيبة بحكام مصر منذ العهد الأيوبي، وقد تمتّع الصقليون في مصر بتخفيض في التعريفات[2]. ويبدو أن بحارة مسِّينا قد استفادوا من هذه الظروف بنوع خاص، وهذا أمر طبيعي نظراً لموقع هذه المدينة على طريق مصر المباشر. واستمرت هذه العلاقات الطيبة في عهد دولة المماليك البحرية. إذ حرص مانفرد، ابن فريدريك الثاني، على صداقة السلطان بيبرس، كما حرص هذا الأخير على الاحتفاظ بعلاقة الود التي ربطت مصر بمملكة الصقليين، وقد جمعت الطرفين مصلحة مشتركة وهي العداء للصليبيين في بلاد الشام ومغول فارس.

وتشير المراجع إلى تبادل الهدايا بين مانفرد وبيبرس، فأرسل هذا الأخير في عام (٦٦٠هـ/ ١٢٦١م) وفداً برئاسة المؤرخ جمال الدين ابن واصل إلى ملك صقلية، وحمَّله هدية جليلة منها بعض الزرافات، وبعض أسرى عين جالوت من المغول، وقد ردَّ مانفرد بسفارة مشابهة تحمل الهدايا للسلطان[3].

استمرت علاقة الود قائمة بين الطرفين في عهد البيت الأنجوي الذي تولى الحكم في صقلية عام (٦٦٤هـ/ ١٢٦٦م)، وقد أرسل شارل أنجوي هدية إلى بيبرس وكتاباً على لسان أحد كبار موظفيه يقول فيه: «بأن مخدومه أمره أن يكون أَمْر الملك الظاهر نافذاً في بلاده، وأن أكون نائب الملك الظاهر كما أنا نائبه». ويبدو أن الهدف من وراء إرسال هذا الكتاب هو عقد معاهدة تجارية بين دولة المماليك البحرية وصقلية[4].

أما الجمهوريات الإيطالية الثلاث البندقية وجنوة وبيزا، فقد ربطتها علاقات تجارية بدولة المماليك البحرية.

---

(١) هايد: ج٢، ص٣٤ ـ ٣٥.

(٢) المرجع نفسه، ص٤٢.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية: ج٤، ص٣٦٥.

(٤) المقريزي: ج١، ص٥١٣. عاشور: العصر المماليكي، ص٢٦٦ ـ ٢٦٧. Lane- poole: op. cit. p266.

أما البنادقة فكانوا يضاعفون رحلاتهم التجارية إلى مصر سنة بعد أخرى مع نمو تجارتهم نمواً مطرداً، وكانوا يملكون في الإسكندرية، منذ أوائل القرن الثاني عشر الميلادي، فندقين، يشرف على شؤونهما ديوان الحكومة المصرية، ويستخدمان مسكناً للتجار ومخزناً للبضائع، وكان لهم كنيسة مكرسة للقديس ميشيل وحمام خاص بهم. وشُيد في أحد الفندقين مخبز يأخذون منه خبزهم، وكان النبيذ محرماً في الأقاليم الإسلامية كلها، ولكن كان مسموحاً بدخوله وبيعه في الفندقين[1].

وارتبطت جنوة بمعاهدة تجارية مع دولة المماليك البحرية شأنها شأن البندقية، وكانت تنمِّي تجارتها باستمرار.

وارتبطت بيزا بعلاقات تجارية مع مصر اعتباراً من النصف الأول من القرن الثاني عشر الميلادي إن لم يكن قبل ذلك.

وكان لكل جمهورية قنصل في المدن والموانئ الكبرى يرعى مصالحها.

وإذا كانت العلاقات بين الجمهوريات الإيطالية التجارية وبين المماليك تأرجحت بين المشاحنات والهدوء وفقاً لتقلب الظروف السياسية، فإن الوضع اختلف مع الإمارات المسيحية في أوروبا الغربية مثل قشتالة وأراغونة وإشبيلية.

ويبدو أن حرص الإمارات المسيحية في أسبانيا على عدم وصول نجدات من دولة المماليك إلى المسلمين في أسبانيا دفع ملوكها إلى مسالمة المماليك، وتبودلت الهدايا بينها وبين مصر.

وإذا كانت التجارة مع مصر مباحة بوجه عام، لرعايا ملك أرغون، فإنه كان محظوراً عليهم أن يبيعوا المسلمين مواد لبناء السفن أو سفناً مبنية. كانت هذه التجارة موضوعاً لإنذار رسمي وجهه البابا جريجوري العاشر في عام (٦٧١هـ/ ١٢٧٢م) إلى بورجوازيي مونبيلييه في فرنسا، كما وجه إنذاراً مماثلاً إلى بورجوازيي ناربون مما يدل على أنه كانت لهذه المدينة علاقات تجارية مع مصر. وأصدر جيمس الأول، ملك أرغون، في عام (٥٦٧٣هـ/ ١٢٧٤م)، مرسوماً يحظر تصدير المعادن والخشب والأسلحة والمواد الغذائية إلى مصر، كما ربطت مصر بإنكلترا علاقات تجارية عن طريق ناربون وبوردو[2].

---

(١) راجع فيما يتعلق بهذا الموضوع عن العلاقات التجارية: هايد جـ٢، ص٧٢ ـ ٧٦.

(٢) المرجع نفسه.

وهكذا شهد عهد السلطان الظاهر بيبرس علاقات تجارية ذات طابع سياسي مع بعض القوى الأوروبية الغربية.

أعمال بيبرس المدنية

تساوت عبقرية السلطان الظاهر بيبرس العسكرية مع عبقريته في الحقل المدني. فقد أقدم على تنفيذ عدة إجراءات بهدف إعطاء الدولة الاستمرارية وتجنيبها الخضّات العسكرية والسياسية لعل أهمها:

مبدأ الوراثة في الحكم

لم يُقِم المماليك أي وزن سياسي لمبدأ الوراثة في الحكم، كما كان الوضع عند بعض الأمم الأخرى. فهذا المبدأ غريب على عقليتهم وتفكيرهم السياسي، لأنهم اعتقدوا بأن المُلك يجب أن يؤول إلى أقوى الأمراء شجاعة، وأكثرهم مهارة، وأشدهم ذكاءً ودهاءً. وكثيراً ما اعتلى أحد الأتابكة سدة الحكم على حساب ابن سيده الضعيف أو القاصر، وكذلك أحد الأمراء الأقوياء، إذا ساندة أتباع كثر ووجد نفسه واسع الثراء وذا مقدرة سياسية كبيرة، ومهارة عسكرية فائقة، فيلجأ إلى إثارة الفتن والاضطرابات في وجه السلطان الحاكم للوصول إلى هدفه.

لكن بيبرس، رأى أن يضع حداً لهذا المبدأ القائم على تغلُّب الأقوى، وأن يؤسس نظاماً ثابت الأركان يُجنِّب البلاد الخضّات السياسية، ويضمن بقاء الحكم في أسرته، فتبنّى مبدأ الوراثة في الحكم.

ويبدو أن هذا المبدأ لم يطبق بشكل دائم في الحياة السياسية في دولة المماليك البحرية، وتقلب وفقاً لتغيُّر الظروف السياسية.

تطوير الجهاز الإداري

دأب بيبرس على تحسين وتطوير الجهازين الإداري والعسكري. فاستحدث بعض الوظائف الإدارية، متأثراً بما كان لدى المغول من موظفين إداريين وعسكريين يساعدون الخاقان على إدارة أمور البلاد. وكانت الوظائف التي عرفها المماليك وأخذوها عن الفاطميين والأيوبيين لا تفي بحاجة الدولة الآخذة في التطور والتوسع، فأنشأ وظائف جديدة لم تكن معروفة في مصر من قبل، يشغلها أمراء يعينهم السلطان من بين الأشخاص الذين يثق بهم ويسهل التعامل معهم، وهي:

أمير السلاح: لقب أُطلِق على الذي يتولى سلاح السلطان أو الأمير. وأصل موضوع إمرة السلاح، حمل السلاح للسلطان في المجامع الجامعة، وصاحبه هو المقدم على السلاحدارية من المماليك السلطانية، والمتحدث في السلاح خاناه السلطانية، وما يستعمل لها، ويقدم إليها، ولا يكون إلا واحداً من الأمراء المقدمين[١].

أمير المجلس: لقب أطلق على الذي يتولى أمر مجلس السلطان أو الأمير. وموضوع إمرة المجلس، تولي أمور مجلس السلطان، وهو يتحدث على الأطباء والكحّالين[٢] ومن شاكلهم، ولا يكون إلا واحداً منهم[٣].

كانت هذه الوظيفة ذات مقام رفيع، ويُعتبر متوليها أعلى منزلة من أمير السلاح، ويختار من بين أمراء المئين، ويهيمن على شؤون التدابير الإدارية ويتمتع بحكم وظيفته بالجلوس في حضرة السلطان[٤].

كان بيبرس أول من حدّد اختصاصات هذه الوظيفة. وقد ازداد قرب أمير المجلس من السلطان حتى أضحى يحرسه داخل القصر، بل وفي حجرة نومه.

رأس النوبة: لقب أطلق على الذي يتحدث على مماليك السلطان أو الأمير، وينفذ حكمه فيهم، وجرت العادة أن يكونوا أربعة: أحدهم مقدم ألف، والثلاثة الآخرون أمراء طبلخاناه. ويجلس رأس النوبة عن يسار السلطان عند انعقاد مجلس السلطان، لأنه كان يُعتبر أكبر طائفة الأمراء مقاماً، وأعلاهم مركزاً بحكم زعامته للمماليك السلطانية[٥].

أمير آخور: هو الذي يتحدث على اصطبلات السلطان أو الأمير، ويتولى أمر ما فيها من الخيل والإبل وغيرها مما هو داخل في حكم الاسطبلات، ويُختار صاحب هذه الوظيفة من بين أمراء المئين، ويتخذ مسكنه في الاصطبل السلطاني[٦].

أمير جاندار: لقب أطلق على الشخص الذي يستأذن على الأمراء وغيرهم

---

(١) القلقشندي: جـ٤، ص١٩. ابن إياس: جـ١ قسم ١ ص٣٢٣.

(٢) يقصد بالكحالين، أطباء العيون.

(٣) القلقشندي: جـ٤، ص١٩، ١٩٥. ابن إياس: جـ١، قسم ١، ص٣٢٣.

(٤) القلقشندي: المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، جـ٥، ص٤٢٧. ابن إياس: جـ١، قسم١، ص٣٢٤، حسن، علي إبراهيم: ص٢٠٩.

(٦) ابن إياس: جـ١ قسم ١ ص٣٢٤. حسن: ٢٣٠.

في أيام المواكب عند الجلوس بدار العدل، فيتولى إدخال الناس على السلطان وهو جالس بقلعة الجبل ويدخل أمامهم إلى الديوان. وهو يد السلطان اليمنى، فإذا أراد أن يقتل أحداً، يتولى أمير جاندار تنفيذ ذلك. ومع أن هذه الوظيفة، كانت معروفة في مصر في العصر الطولوني، وعصر الدولة الفاطمية، ويطلق على متوليها اسم «صاحب الباب»، فإن أهميتها عظمت في عصر بيبرس الذي حدَّد اختصاصات صاحبها[1].

أمير علم: لقب أطلق على الذي يتولى أمر الأعلام السلطانية والطبلخاناه وما يجري مجرى ذلك، ويختار من طبقة أمير عشرة. ويشترط أن يكون حسن الوجه رضي الخلق. يقف هذا الأمير في الطبلخاناه بالقلعة في كل ليلة وقت الضرب، ويشرف عليها أثناء السفر[2].

نقابة الجيوش: يتولى صاحب هذه الوظيفة مراقبة الأمراء الذين يود السلطان القبض عليهم، كما يدور على الأمراء والجند في عرضهم للمهمات الشريفة. ويتشكل مجلس النقابة من ثلاثة نفر يُعبَّر عن أعلاهم رتبة بنقيب النقباء، تارة يكون أمير طبلخاناه، وأحياناً أمير عشرة، ودونه اثنان من جند الحلقة، ويكتب لكل منهم توقيع كريم عن النائب على قدر رتبته[3].

تعديل نظام القضاء

كان يتولى منصب القضاء في عهد الأيوبيين في القاهرة وسائر أعمال الديار المصرية، قاض واحد على المذهب الشافعي وله حق تعيين نواب عنه في الأقاليم، وأحياناً كان يعين قاضٍ للقاهرة والوجه البحري. وظل الوضع على ذلك حتى عام (٦٦٠هـ/ ١٢٦٢م)، ذلك أن بيبرس لم يشأ أن ينفرد قاضي قضاة الشافعية بوظيفة القضاء في مصر كلها وكان يومئذ تاج الدين أبو محمد عبد الوهاب ابن بنت الأعز، فأشرك معه القاضي برهان الدين السنجاري. فاختص الأول بقضاء القاهرة والوجه البحري، في حين اختص الثاني بالنظر في قضاء الفسطاط والوجه القبلي. وفي عام ٦٦٠هـ عزل برهان الدين السنجاري، فانفرد ابن بنت الأعز مجدداً بتولي القضاء.

(١) القلقشندي: ج٥، ص٤٣٣. ابن إياس: ج١ قسم١ ص٣٢٤.

(٢) المصدران نفساهما، ج٤، ص١٣، ج ٥، ص٤٢٨. ج١، قسم ١، ص٣٢٤.

(٣) المصدران نفساهما، ج٤، ص١٩٣. ج١، قسم ١، ص٣٢٤.

كان هذا القاضي متشدداً في أحكامه، ويتوقف في القضايا التي لا تتفق مع أحكام مذهبه، فشق ذلك على السلطان والأمراء، فاتفق رأيهم على تعيين قاض لكل مذهب من المذاهب الأربعة، ليقضي كل منهم بمذهبه. وكان الدافع إلى هذا التصور القضائي قضية وراثية[1]. فأمر بيبرس القاضي ابن بنت الأعز أن يُنيب عنه مدرسي المدرسة الصالحية من الحنفية والمالكية والحنابلة للفصل في بعض القضايا، ولم يكن هذا التدبير معروفاً في مصر من قبل. ويبدو أن هؤلاء المدرسين كانوا على مستوى المسؤولية في الأحكام مما دفع بيبرس إلى أن يعهد إليهم النظر في القضايا على اختلاف أنواعها. وما زال السلطان يطور النظام القضائي حتى ثبّته وجعله مبدأ رسمياً في (شهر ذي الحجة عام ٦٦٣هـ/ شهر تشرين الأول عام ١٢٦٥م)، فعين أربعة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة وسمح لهم أن يعينوا نواباً عنهم في الديار المصرية. فكان القاضي ابن بنت الأعز يمثل المذهب الشافعي والقاضي صدر الدين سليمان يمثل المذهب الحنفي، والقاضي شرف الدين عمر السبكي يمثل المذهب المالكي، والقاضي شمس الدين القدسي يمثل قضاء الحنابلة، وفعل مثل ذلك في دمشق[2].

وسنّ بيبرس عدة تشريعات لتهذيب أخلاق المصريين لعل أهمها الأمر الذي أصدره في عام (٦٦٤هـ/ ١٢٦٦م) ومنع بموجبه بيع الخمور، وأقفل الحانات في مصر وبلاد الشام، ونفى كثيراً من المفسدين[3].

المنشآت العمرانية[4]

من أهم منشآته العمرانية:

- جدّد بناء الحرم النبوي.

- جدّد بناء قبة الصخرة في القدس، بعد أن تداعت أركانها.

- أعاد الضياع الخاصة بوقف الخليل في فلسطين، بعد أن دخلت في الإقطاع، ووقف عليه قرية اسمها بإذنا.

---

(١) راجع هذه القضية عند النويري: ج٣٠، ص١١٧ - ١٢٢.

(٢) النويري: ج٣٠، ص١١٧ - ١٢٢ المقريزي: ج١، ص٤٧٢.

(٣) المقريزي: المصدر نفسه، ص٥٥٣.

(٤) راجع فيما يتعلق بأعمال الظاهر بيبرس العمرانية: ابن عبد الظاهر ص٨٩ - ٩٣. المقريزي ج١، ص٤٦٦.

ـ بنى المدرسة الظاهرية بين القصرين، وعين فيها كبار الأساتذة كان من بينهم مدرس الحنفية الصاحب مجد الدين ابن العديم، ومدرس الشافعية الشيخ تقي الدين بن رزين، وولّى الحافظ شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي مشيخة الحديث، والشيخ كمال الدين الحلبي مشيخة القرّاء.

ـ أعاد بناء حصن الجزيرة بعد أن هدمه الملك المعز.

ـ بنى مسجده المعروف باسمه في ميدان الأزهر في القاهرة.

ـ بنى القناطر على جسر شبرمنت لتتلقى صدمة الماء الأولى.

ـ شيّد قناطر السباع.

ـ بنى مشهد النصر في عين جالوت تخليداً لذكرى الانتصار على المغول.

ـ جدّد أسوار الإسكندرية.

ـ بنى مرقباً في ثغر رشيد لكشف مراكب العدو.

ـ أعاد بناء القلاع التي هدمها المغول في بلاد الشام مثل قلعة دمشق، قلعة الصلت، قلعة عجلون وغيرها.

وفاة بيبرس

لم يعش بيبرس طويلاً بعد حملته على بلاد الأناضول.

واختلفت الروايات بصدد سبب وفاته، وتعدّدت بتعدُّد المصادر. ففي رواية أن بيبرس توفي متأثراً بجراحه التي أصيب بها في حملته الأخيرة على بلاد الأناضول. ويذكر ابن العبري أنه أصابه سهم في وركه، وظل النصل أياماً كثيرة، ولما أذن للجرّاح أن يخرجه فارق الحياة[1]. ويشير بعض المؤرخين، أنه أفرط في تناول شراب القمز، وهو الشراب المتخذ من لبن الفرس بعد تخميره، غير أن الرواية المشهورة هي أنه أعدّ شراباً مسموماً من القمز ليقدمه للقاهر بهاء الدين الأيوبي أمير الكرك الذي أهانه إهانة شديدة[2]، بهدف التخلص منه وإذ لم يحفل الساقي بتنظيف الكأس، شرب السلطان منها، فمات مسموماً[3].

---

(١) ابن العبري: ص٣٣٦.

(٢) لقد ندم السلطان على ما فعله من توريط نفسه وعساكره في بلاد الروم، فانكر عليه الأمير الأيوبي القاهر بهاء الدين، وقبّح فعله، فاسرّها السلطان له.

(٣) المنصوري: ص٨٦. المقريزي: جـ١، ص٦٣٦. وقارن بابن كثير: جـ١٣، ص٢٧٤ ـ ٢٧٥، والروض الزاهر: ص٤٧٢.

ويذكر المنصوري أنه عند وصول السلطان إلى حلب توعّك جسده وأخذته الحمى، فسقاه الحكماء دواء مسهلاً، فأفرط في الإسهال، وثقل عليه المرض، فخرجوا به من حلب ومات قبل دخوله دمشق بيوم واحد. وكانت وفاته (يوم الخميس ٢٧ محرم عام ٦٧٦هـ/ آخر حزيران عام ١٢٧٧م)[١].

قيمة بيبرس[٢]

يُعتبر السلطان الظاهر بيبرس من أعظم سلاطين المماليك، إذ اجتمعت فيه صفات العدل والفروسية والإقدام، وقد حاز إعجاب المؤرخين في الشرق والغرب بسبب ما استحدثه من النظم والقواعد التي دعمت أسس دولة المماليك البحرية. ومما لا شك فيه، أن هذا السلطان يُعتبر المؤسس الحقيقي لدولة المماليك البحرية.

فمنذ اليوم الأول الذي تولى فيه قيادة الحرس المملوكي ضد لويس التاسع ملك فرنسا في موقعة المنصورة، دأب بيبرس على تقوية الجيش، والتوسع في التجنيد، وتشجيع الخدمة الصالحة بواسطة توزيع الإقطاعات بكثرة، كما أحيا الأسطول المصري بأن بنى أربعين سفينة حربية، وبلغ عدد قواته المنظمة اثني عشر ألف مقاتل، باستثناء الجنود المصريين والعرب والجند المؤقتة[٣].

ومنذ اليوم الأول لتوليه الحكم، وضع بيبرس نصب عينيه سياسة داخلية وخارجية واسعة الأفق.

ففي الداخل، أعاد إحياء الخلافة العباسية في القاهرة بعد أن زالت من بغداد، مما كان له أثر إيجابي نتج عنه:

- تبوء مصر زعامة العالم الإسلامي.

- اكتساب حكم بيبرس الصفة الشرعية بمقتضى التقليد الذي حصل عليه من الخليفة.

- أمن جانب منافسيه على الزعامة.

---

(١) المنصوري: ص٨٦. لم يعلل ابن عبد الظاهر سبب الوفاة وإنما ذكر أنه مرض، ص٤٧٣ - ٤٧٤.

(٢) راجع ما كتبه الصياد، فؤاد عبد المعطي في كتابه الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيين، ص٨٨ - ٩٥.

(٣) ستانلي، لينبول: سيرة القاهرة، ص١٨٠ - ١٨١.

كما عمل على توطيد الأمن، وقضى على الثائرين والمناهضين لحكمه، وخفَّف الأعباء الضريبية عن كاهل السكان، فأثبت بذلك أحقيته في تولي شؤون مصر.

أما في الخارج، فقد استهدفت سياسته صد أخطار المغول وطرد الصليبيين من بلاد الشام، واضعاً بذلك الأساس الذي سار عليه من جاء بعده. وضمَّ بلاد الحجاز، ونشر نفوذه في شبه الجزيرة العربية واليمن فأمَّن بذلك سيطرة مصر على طريق التجارة العالمي بين الشرق والغرب والذي يمر في البحر الأحمر.

وأثبت السلطان بيبرس جدارته في الحقل الإداري، إذ لم يكن جندياً محنكاً وسياسياً ماهراً فحسب، بل كان قادراً على إدارة شؤون أعظم دولة في ذلك الوقت بأرقى أسس إدارية، واضعاً بذلك أساس النظام الإداري في مصر وبلاد الشام في العصر المملوكي.

كان بيبرس يقظاً، متنبهاً، سريع الحركة، كثير التنقل من مكان إلى آخر، وكان يبدو وكأنه في عدة أماكن في وقت واحد، يراقب عن كثب، أعمال نوابه. وأقبل على العمل بجد ونشاط. وإذا كان قد خصَّص نهاره للقنص ورمي الرمح وأنواع الرياضة المختلفة، فإنه خصَّص ليله للعمل الإداري الجاد وإدارة شؤون الدولة.

كانت حكومته مستنيرة، عادلة، حازمة. فقد واجه مجاعة قاسية في عام (٦٦٤هـ/ ١٢٦٥م) برباطة جأش، وباستعداد سريع ينطوي على كثير من التعقل. فنظم مكيال القمح، وعمل على إيجاد ما يكفي المعوزين من القوت لمدة ثلاثة أشهر[(١)].

عُرِفَ عن بيبرس أنه رجل متدين، متمسك بأهداب الدين وبأوامره ونواهيه. حارب البدع والمفاسد، وتشدَّد في تطبيق أحكام الشريعة، فحرم شرب الخمر، وأغلق الحانات[(٢)]، ملازماً للصلوات الخمس في أوقاتها، وألزم حاشيته بها. ولما حج رؤي بباب الكعبة مُحرِماً يأخذ بأيدي ضعفاء الرعية لينهضوا، ووضع ستائر الديباج للكعبة وللحجرة النبوية[(٣)].

والواقع أن شخصية هذا القائد الذي نجح في شتى ميادين الحياة العسكرية

---

(١) لينبول: ص١٨٠.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) ابن الوردي: تتمة المختصر في أخبار البشر، ج٢، ص٣٢٢.

والسياسية والاجتماعية، لا بدَّ وأن تصبح حديث الناس، وتنال إعجابهم، وتقدير المؤرخين سواء في الشرق أو في الغرب.

فقد وصفه الحافظ الذهبي بأنه كان: «سرياً غازياً، مجاهداً مؤيداً، عظيم الهيبة، خليقاً بالملك، يُضرب بشجاعته المثل. له أيام بيض في الإسلام، وفتوحات مشهورة، ومواقف مشهورة، ولولا ظلمه وجبروته في بعض الأحايين، لعُدَّ من الملوك العادلين»[1].

ويقول ابن كثير في حقه: «إنَّ الملك الظاهر كان شهماً شجاعاً، عالي الهمة، بعيد الغور، مقداماً جسوراً، معتنياً بأمر السلطنة، يشفق على الإسلام، متحلياً بالملك، له قصد صالح في نصرة الإسلام وأهله، وإقامة شعائر الملك... وهو الذي أنشأ الدولة العباسية بعد دثورها، وبقي الناس بلا خليفة نحواً من ثلاث سنين. وهو الذي أقام من كل مذهب قاضياً مستقلاً، قاضي قضاة، وكان، رحمه الله، متيقظاً، شهماً، لا يفتر عن الأعداء ليلاً ونهاراً، بل هو مناجز لأعداء الإسلام وأهله، ولمِّ شعثه، واجتماع شمله، وبالجملة أقامه الله في هذا الوقت المتأخر عوناً ونصراً للإسلام وأهله، وشجا في حلوق المارقين من الفرنج والتتار والمشركين. وأبطل الخمور، ونفى الفسَّاق من البلاد، وكان لا يرى شيئاً من الفساد إلا سعى في إزالته بجهده وطاقته»[2].

ويقول ابن كثيراً أيضاً، بمناسبة تولية ابنه الملك السعيد: «وقد أقيم الملك السعيد ولده مكانه، والدولة لم تتغير والمعرفة بعده ما تنكرت، ولكن البلاد قد فقدت أسدها، بل أسدَّها، بل الذي بلغ أشدها. وإذا انفتحت ثغرة من سور الإسلام سدها، وكلما انحلت عقدة من عرى العزائم شدها، وكلما رامت فرقة مارقة من طوائف الطغام أن تلج حومة الإسلام صدَّها وردَّها، فسامحه الله، وبلَّ بالرحمة ثراه، وجعل الجنة متقلبه ومثواه»[3].

ويذكر المقريزي عن الظاهر بيبرس: «كانت الأمراء تخافه مخافة شديدة حتى أنه لما مرض، لم يدخل عليه أحد منهم إلا بإذنه. وكان مقداماً خفيف الركاب طول أيامه، يسير على الهجن وخيول البريد لكشف القلاع والنظر في الممالك، فركب للعب الكرة في الأسبوع يومين بمصر، ويوماً بدمشق» ويختم المقريزي

---

(١) الذهبي: العبر في أخبار من غبر، جـ٥، ص٣٠٨.

(٢) ابن كثير: البداية والنهاية في التاريخ، جـ١٣، ص٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٧٦.

وصفه: «وبالجملة فقد كان من خير ملوك الإسلام»[1].

ويصفه ابن تغري بردي فيقول: «كان الملك الظاهر، رحمه الله، ملكاً شجاعاً، مقداماً، غازياً، مجاهداً، مرابطاً، خليقاً بالملك، خفيف الوطأة، سريع الحركة، يباشر الحروب بنفسه... يحب أن يطَّلع على أحوال أمرائه وأعيان دولته، حتى لم يخف عليه من أحوالهم شيء. وكان يُقوِّم أرباب الكمالات من كل فن وعلم، وكان يميل إلى التاريخ وأهله ميلاً زائداً، ويقول: سماع التاريخ أعظم التجارب»[2].

ويقول عنه المؤرخ الغربي، رنسيمان: «زال بوفاة بيبرس أكبر عدو للعالم المسيحي منذ صلاح الدين. فحينما تولى السلطنة، كانت ممتلكات الفرنج تحميها من الشرق، على أنه ألزم الفرنج أثناء حكمه الذي بلغ سبع عشرة سنة بالاقتصار على بضع مدن على امتداد الساحل أمثال عكا وصور وصيدا وطرابلس وجبيل وانطرطوس فضلاً عن مدينة اللاذقية المعزولة، وقلعتي عثليث والمرقب. ولم يعش بيبرس ليشهد اختفاءها التام، غير أنه جعل ذلك أمراً لا مفر منه»[3].

ويصفه في موضع آخر: «اشتهر بيبرس بالقسوة والخيانة والتجرد من الإخلاص والولاء، والخشونة في طباعه وغلظ الحديث، ومع أن رعاياه لم يكنُّوا له شيئاً من المحبة فإنهم أعجبوا به، لأنه كان جندياً لامعاً، وسياسياً بارعاً، وإدارياً حكيماً، التزم السرعة فيما اتخذه من قرارات، وكان نافذ البصيرة في أغراضه وأهدافه. وعلى الرغم من أنه جرى عليه الرق، فإنه كان راعياً للفنون والعمارة. أسهم بقدر كبير في تجميل مدنه، وفي تجديد عمارة حصونه، وباعتباره إنساناً كان شراً ونقمة، غير أنه يُعتبر من أعظم حكام عصره»[4].

والواضح أن رنسيمان خرج، على الرغم من وصفه الواقعي لبيبرس، عن جادة الصواب في بعض أوصافه. فالمعروف أن رعاياه في مصر وبلاد الشام يكنُّون له المحبة وكل مظاهر الاحترام لأنه دافع عن الإسلام، وأعلى شأن المسلمين ضد عدوين قاسيين هما الصليبيين والمغول.

ويبدو أن لينبول أصاب كبد الحقيقة عندما وصف بيبرس في قوله: «ليس

---

(١) المقريزي: السلوك.. جا، ص٦٣٧.

(٢) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٧، ص١٧٧ ـ ١٨٢.

(٣) رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، ج٣، ص٥٩٦.

(٤) المرجع نفسه.

بعجيب أن يكون مثل هذا الرجل محبوباً لدى الشعب الذي اتخذه مثالاً للملك الذي تتجلى فيه صفات الكرم والشهامة، والذي لا يزال يصغي بشغف تام إلى القصص التي تروى في مقاهي القاهرة عن الظاهر بيبرس، وحتى رجال الدين كانوا يعجبون به، ويرون فيه ملكاً يرعى الأصول الدينية، ويعادل بين المذاهب الأربعة المختلفة التي جعل لكل منها قاضياً خاصًاً بها»[1].

وأثنى المؤرخ سيديو على بيبرس بهذه العبارة؛ «وجد المغول حينما أغاروا على سوريا في النصف الأخير من القرن الثالث عشر الميلادي، في مقاومة المماليك وشجاعتهم حاجزاً يتعذر اقتحامه، وانضمت عدة قبائل عربية إلى الجيوش المصرية، فساعدتها على نيل النصر. ولم يتردد بيبرس الذي هو من أشهر ملوك المماليك البحرية، في الظهور بمظهر المدافع عن الإسلام، على حين لم يفكر أمير بآسيا في النهوض بهذا العبء. وكان الظاهر سياسياً محنكاً كما كان قائداً ممتازاً»[2].

(١) لينبول: سيرة القاهرة، ص١٨١.

(٢) تاريخ العرب العام، ٤٠٧.

الفَصْلُ السَّابِعُ

محمد بركة خان ـ سلامش

السعيد ناصر الدين محمد بركة خان بن بيبرس

٦٧٦ ـ ٦٧٨هـ/١٢٧٧ ـ ١٢٧٩م

هو السلطان الملك السعيد ناصر الدين أبو المعالي محمد بركة خان ابن السلطان الملك الظاهر بيبرس البندقداري. تسلطن الملك السعيد في حياة أبيه في عام (٦٦٢هـ/ ١٢٦٣م)، وأقام على ذلك سنين، وليس له من السلطنة إلا مجرد الاسم، إلى أن توفي والده، فاتفق الأمراء على إخفاء موته حتى يتم تعيين خلف له وكتب الأمير بدر الدين بيلبك الخازندار إلى الملك السعيد يخبره بوفاة والده[١].

ولما حضر الأمراء من دمشق، بايعوه بالسلطنة احتراماً للعهد، كما بايعه الجند والقضاة والأعيان، فأقرَّ الأمير بيلبك في منصبه كنائب للسلطنة، وثبَّت الصاحب بهاء الدين بن حنا في وزارته وخلع عليهما، وعلى الأمراء والمقدمين والقضاة، ودعي له على منابر مصر والقاهرة وذلك يوم الجمعة (السابع والعشرين من شهر صفر عام ٦٧٦هـ/ أول شهر آب عام ١٢٧٧م) وكتب الملك السعيد إلى دمشق وسائر الممالك الشامية يخبر النواب بوفاة والده واعتلائه سدة الحكم خلفاً له، ويطلب منهم مبايعته والولاء له، ففعلوا ذلك[٢].

لم يُعيَّن للسلطان الجديد أتابك، باعتباره قد بلغ سن الرشد[٣]، لكن المماليك الذين لم يؤمنوا بمبدأ الوراثة راحوا يراقبون تصرفاته، وظلوا ينظرون إليه على أنه صبي. ومن جهته فقد اتبع بركة خان سياسة ضيقة تمثَّلت بإبعاد كبار الأمراء، وتقريب المماليك الأحداث[٤] إليه، وقد راح هؤلاء يتدخلون في شؤون

---

(١) المنصوري: ص٨٦.

(٢) النويري: ج٣٠، ص٣٧٠. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة مصدر سابق، ج٧، ص٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٣) كان عمره عندما بويع بالسلطنة تسعة عشر عاماً. راجع العيني: ج٢، ص١٨٥.

(٤) الأحداث هم المماليك الحديثو العهد بالخدمة.

الدولة حتى قوي نفودهم. وإذ شعر كبار الأمراء بتراجع نفوذهم، أخذوا يسببون له المتاعب، فاتهموه بدس السم للأمير بدر الدين بيلبك[1].

لم يكن الملك السعيد على مستوى الأحداث، ولم يتمتَّع بما تمتَّع به والده من القدرة على معالجة الأمور بالحزم، بل كان شاباً مغروراً بنفسه، منقاداً لنفوذ والدته وآراء صغار مماليكه.

كان بيبرس يتوقع حصول تنافر بين ابنه ومماليكه، فحرص وهو على فراش الموت أن يوصيه بالحذر منهم.

استاء الأمراء الصالحية من تحيز السلطان إلى مماليكه، وإطلاقه يدهم في إدارة شؤون الدولة، وإغداقه الأموال الوفيرة عليهم، فلجأوا إلى والدته لتقنعه بالكف عن ذلك.

وكثر في عهده تعاقب الأمراء على منصب نيابة السلطنة. فكلما تولى أحد الأمراء هذا المنصب، لجأت بطانته إلى تخويفه منه، فيعزله ويعين آخر مكانه. من ذلك، فقد قبض على نائب السلطنة الأمير آقسنقر وسجنه، وأهانه، ونتف لحيته، وضربه، ثم أبعده عن الحياة العامة، وعين بدلاً منه الأمير شمس الدين سنقر الألفي، لكن حصل تصادم بينه وبين بطانة السلطان مما دفع هذا الأخير إلى عزله، وولَّى الأمير سيف الدين كوندك الساقي مكانه.

ويبدو أن هذا الأمير نفر من تدخل مماليك السلطان في توزيع الإقطاعات مما أدى إلى قيام نزاع بينه وبين الملك السعيد، وقد تمكَّن من استقطاب جماعة من كبار الأمراء إلى جانبه.

سبَّبت هذه التصرفات الشاذة اضطراباً في أوضاع الدولة، تحوَّل إلى تأجج عندما عمد الملك السعيد إلى التخلص من الأمراء المعارضين، فسجن بعضهم وأبعد البعض الآخر.

تزعَّم حركة المعارضة الأمراء الصالحية، وكان طبيعياً أن يستاءوا من تملك الملك السعيد عليهم، خاصة وأنهم أنفوا، من قبل، من تملك الملك الظاهر بيبرس، ورأوا أنهم أحق بالملك منه[2].

واجتمع الأمراء المعارضون لتدارس الموقف، وقرروا إرسال إنذار إلى

---

(١) المقريزي: جا، ص٦٤٣.

(٢) المصدر نفسه: جا، ص٦٤٥.

السلطان يحذرونه عاقبة أفعاله إذا لم يرتدع. ومما جاء في هذا الإنذار: «إنك قد أفسدت الخواطر، وتعرضت إلى أكابر الأمراء، فإما أن ترجع عما أنت عليه، وإلا كان لنا ولك شأن آخر»[1].

وظلت الرسل تغدو وتروح بينه وبين الأمراء، حتى تقرر الصلح، ويبدو أن خاصكيته ساءها إقرار الصلح هذا، فعمدت إلى إفشاله، وأثارته ضد الأمراء[2].

وتأرجحت العلاقة بين الطرفين بين السوء حيناً والهدوء أحياناً حتى كانت سنة (٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م) حين خرج الملك السعيد من القاهرة، متوجهاً إلى دمشق، فأشار عليه خاصكيته بأن يبعد الأمراء المعارضين، فعهد إليهم بغزو بلاد الأرمن. وتمادت الخاصكية، حين أوعزت إليه بالقبض عليهم عند عودتهم، وتوزيع إقطاعاتهم على فريق منهم[3].

وغضب الأمراء المعارضون من تصرف السلطان هذا، وخرجوا إلى مرج الصفّر، قرب دمشق، وأقاموا هناك. ومن جهته، فقد خشي الملك السعيد من حركة الفرار هذه، فأرسل إليهم يتلطفهم ويستميلهم، ويعدهم بتسوية الأوضاع، فاشترطوا عليه إبعاد أحداثه عن إدارة الدولة، فرفض ذلك، مما زادهم نفوراً منه وتباعداً حتى تصدّعت القلوب، ووصل الصراع بين الطرفين إلى نقطة اللاعودة.

عندئذ قرر الأمراء المعارضون التوجه إلى مصر للعمل على خلعه. ولما علم بنيتهم، رحل من دمشق على وجه السرعة، متوجهاً إلى مصر، للتصدي لهم، لكنه لم يستطع دخول القلعة إلا بصعوبة بالغة، بفعل المراقبة الشديدة لمداخلها، ولولا الضباب الذي كان منتشراً في ذلك اليوم، في القاهرة، لما استطاع أن يصل إلى القلعة بسلام[4].

ولما علم الأمراء بوصوله إلى القلعة، حاصروه بها، وشددوا عليه الحصار حين قطعوا الماء عن القلعة، فعرض عليهم أن يقطعهم بلاد الشام، فرفضوا ذلك وأصروا على أن يخلع نفسه من السلطنة[5].

---

(١) العيني: ج٢، ص١٨٧.

(٢) النويري: ج٣٠، ص٣٧٤.

(٣) المقريزي: ج١، ص٦٥٠.

(٤) النويري: ج٣٠، ص٣٩٧.

(٥) المنصوري: ص٩٠.

نتيجة لهذه التطورات في الموقف السياسي، اضطر الملك السعيد إلى خلع نفسه والتنازل عن الحكم بحضور الخليفة والأمراء في (السابع عشر من شهر ربيع الآخر عام ٦٧٨هـ/آخر شهر آب عام ١٢٧٩م) لكن طلب منهم أن يمنحوه الكرك لأنه لم يعد له مقام في مصر، فوافقوا على ذلك. وكانت مدة حكمه سنتين وشهرين وثمانية أيام[١].

لم تحصل في عهد الملك السعيد أحداث خارجية تستحق التدوين نظراً لانهماك الدولة بالأمور الداخلية.

---

(١) المقريزي: جـ١، ص٦٥٥. كان نفي أولاد السلاطين إلى الكرك من أهم ما يتميز به عصر السلطنة المملوكية. وكان السلطان بيبرس قد ادّخر أموالاً وافرة حفظها في الكرك، فكأنه علم مسبقاً بما سيؤول إليه مصير أولاده من بعده، مما يدل على أنه إما كان يشك في مقدرتهم على إدارة دفة الحكم من بعده، أو كان يعتقد، وهذا هو الأرجح، أنه لا قِبَل لهم بمقاومة الدسائس التي ستحاك حول عرشهم، فاحتفظ لهم بهذه الأموال.

العادل بدر الدين سلامش بن بيبرس
٦٧٨هـ/١٢٧٩م

برز، أثناء النزاع الذي نشب بين الملك السعيد والأمراء؛ الأمير سيف الدين قلاوون الألفي كمرشح بارز لتولي السلطة، خاصة وأنه أدّى دوراً مميزاً في الأحداث التي أدَّت إلى اضطرار الملك السعيد التنازل عن العرش، فعرض عليه كبار الأمراء تولي منصب السلطنة، لكنه أحجم عن ذلك، واعتذر، متظاهراً بالزهد حتى «لا تخرج السلطنة من بيت بيبرس»[١].

والحقيقة أن ادعاءه هذا، كان ادعاء باطلاً لعدم إيمان المماليك بمبدأ الوراثة في الحكم، مدركاً في الوقت نفسه أن السلطة ستؤول إليه إن عاجلاً أو آجلاً، نتيجة تطور الأوضاع السياسية، بالإضافة إلى ظروف بيت بيبرس من حيث عدم وجود شخص كفء يتولى السلطة.

والواقع أن الأمور السياسية لم تتضح بعد لتولي قلاوون عرش السلطنة فغالبية الجيش كانت من المماليك الظاهرية أنصار الظاهر بيبرس، فخشي قيامهم بالثورة ضده، كما كان نواب بلاد الشام موالون لبيت بيبرس، ولا شك بأنهم سوف يعارضون مبدأ نقل الحكم إلى خارج هذا البيت، لذلك أحجم عن قبول السلطنة إلا بعد إقصاء هؤلاء الأمراء من مناصب الدولة. وافق الأمراء الموالون له على هذا الرأي، واتفقوا على تنصيب بدر الدين سلامش بن بيبرس سلطاناً على المماليك، وكان صغير السن، لم يتجاوز عمره السبع سنوات، وحلف الجنود والأمراء له ولقبوه بـ «الملك العادل»، واختير قلاوون أتابكاً له، وعينوا الأمير عزالدين أيبك الأفرم في نيابة السلطنة[٢].

وبتولية سلامش، نرى عودة النظام الأتابكي، حيث الأتابك يتصرف بأمور الدولة وفق مصلحته، وأن السلطان الجالس على العرش ليس إلا ألعوبة في يده.

وفعلاً لم يكن لسلامش مع قلاوون أي نفوذ إلا مجرد الاسم ولقب

---

(١) المنصوري: ص٩٠. النويري: ج٣٠ ص٣٩٨ ـ ٣٩٩. العيني: ج٢، ص٢٢٣.

(٢) النويري: المصدر نفسه، ص٣٩٩. المقريزي: ج١، ص٦٥٦ ـ ٦٥٧.

السلطنة. وظهر نفوذ قلاوون واضحاً حين ضربت السكة باسم الملك العادل سلامش على أحد الوجهين، وباسم قلاوون على الوجه الآخر، وخطب له وللملك العادل معاً[1]، وأضحى الأتابك المتصرف الفعلي في أمور السلطنة، حتى إن الأمراء والجند عاملوه بمثل ما كانوا يعاملون به السلطان.

وهكذا نلاحظ أن تصرف قلاوون لم يكن يهدف إلى الاحتفاظ ببيت بيبرس، وحصر السلطنة في أولاده، بل إنه أدرك أن الظروف لم تكن مؤاتية له.

وأخذ قلاوون يعمل على التمكين لنفسه، ويمهد الطريق للوثوب إلى الحكم مستغلاً صغر سن السلطان. فعزل نواب الشام الموالين لبيت بيبرس، وولّى مكانهم من يثق بهم من أتباعه، كان من بينهم الأمير سنقر الأشقر الذي عينه نائباً عنه في بلاد الشام بدلاً من الأمير عز الدين أيدمر، وقبض على بعض الأمراء الظاهرية ممن شك في ولائهم له، وسجنهم بثغر الإسكندرية، وقرّب المماليك الصالحية واستمالهم إلى جانبه بما أغدقه عليهم من الإقطاعات، واستقطب الأمراء الخاصكية، وأخيراً تخلّص من الأمراء المنافسين له على السلطة[2].

وبهذه التدابير، حقّق قلاوون هدفه. وعندما اطمأن إلى أن الظروف أضحت مؤاتية، والأمور باتت مهيأة لاعتلائه منصب السلطنة، أعلن أنه لا فائدة من بقاء ذلك الصبي الصغير، وأن المملكة لا تقوم إلا برجل كامل. واتفق مع الأمراء والقضاة والأعيان على خلع السلطان سلامش نظراً لصغر سنه وتنصيبه بدلاً منه.

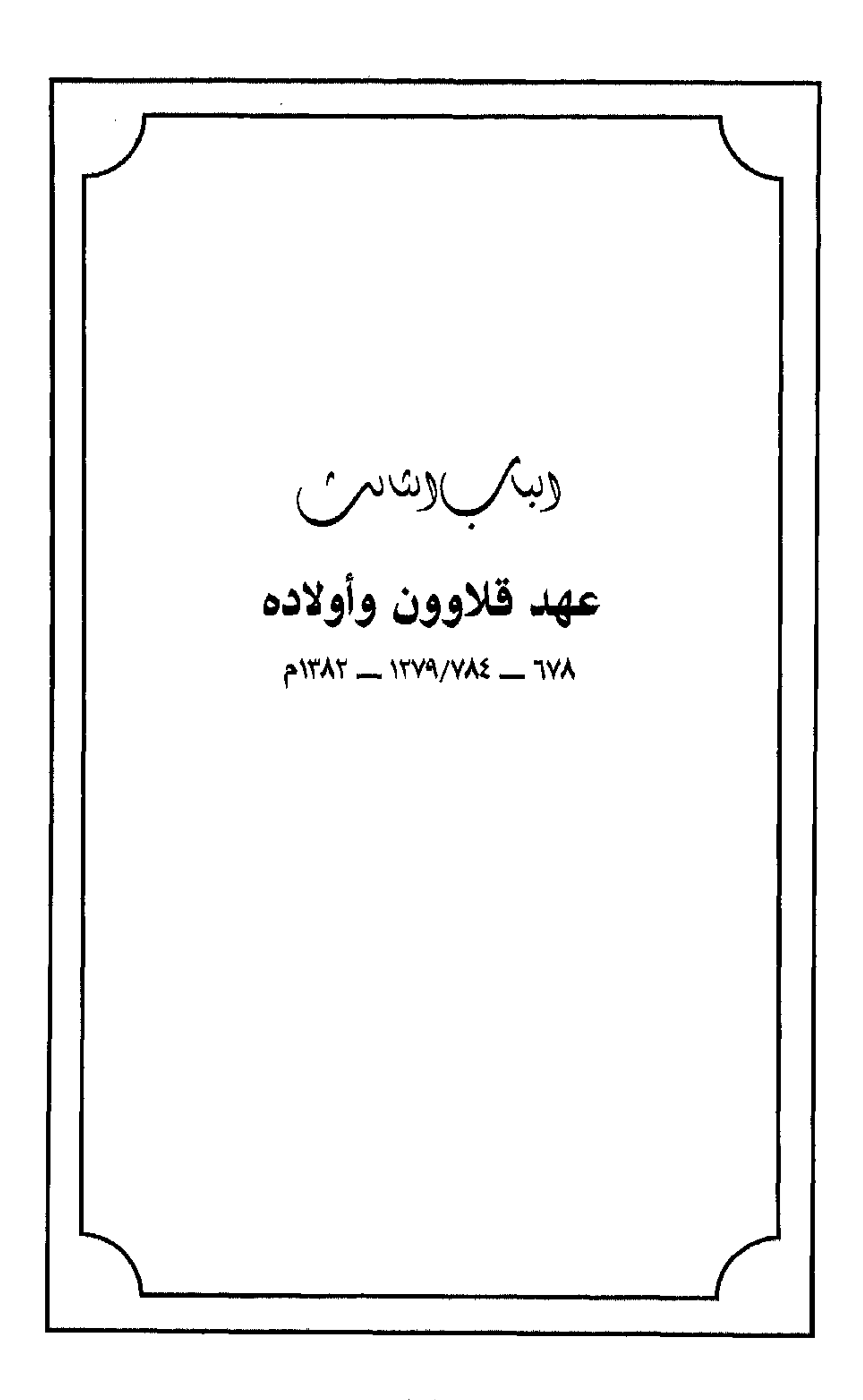
وهكذا حصل، فخلع سلامش يوم الثلاثاء في (الحادي عشر من شهر رجب عام ٦٧٨هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٢٧٩م) بعد أن حكم ثلاثة أشهر[3].

---

(١) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ٧، ص٢٨٦.

(٢) النويري: جـ٣٠، ص٣٩٩. المقريزي: جـ١، ص٦٥٨.

(٣) العيني: جـ٢، ص٢٢٤. ابن تغري بردي: المنهل الصافي، جـ٦، ص١٤.



الباب الثالث

عهد قلاوون وأولاده

٦٧٨ ــ ٧٨٤/١٢٧٩ ــ ١٣٨٢م

الفصل الثامن

المنصور سيف الدين قلاوون الألفي

٦٧٨ ـ ٦٨٩هـ/١٢٧٩ ـ ١٢٩٠م

تولية قلاوون الحكم

كان الأمير سيف الدين قلاوون أحد المماليك البحرية، اشتراه الأمير علاء الدين آقسنقر، أحد مماليك الملك العادل الأيوبي بألف دينار، وهو مبلغ كبير يدل على ما يتمتع به من مواهب «وغالى في قيمته لحسنه وصورته، فعرف بالألفي» ولما توفي الأمير علاء الدين، انتقل قلاوون إلى خدمة الملك الصالح أيوب، فأصبح لقبه: «الألفي العلائي الصالحي النجمي أبو الناصر محمد».

وسرعان ما ظهر على المسرح السياسي من خلال الأحداث التي رافقت قيام دولة المماليك البحرية، وأضحى أحد زعماء البحرية البارزين. وقد خرج من مصر مع المماليك الذين فروا عقب مقتل الأمير فارس الدين أقطاي، في عهد أيبك، ثم عاد إليها نتيجة الأحداث التي أثارها المغول في بلاد الشام، والتي أدّت إلى اتحاد المماليك.

وبرز في عهد السلطان بيبرس كأمير قوي، فارتفعت مكانته في عهده، واعتمد عليه في كثير من أعماله الحربية والسلمية[١].

كان قلاوون ذا نزعات سلطوية، حاد الذكاء، راح يعمل على تنفيذ مآربه تدريجياً. ولا بد أنه شعر بالغيرة عندما تولى بيبرس عرش السلطنة، وإن لم يستطع أن يعبِّر عن شعوره نظراً لقوة هذا الأخير. وأدرك بيبرس من ناحيته تطلعات قلاوون نحو السلطة، وشعر بازدياد نفوذه، وأنه سوف يقف حجر عثرة في تحقيق هدفه بحصر السلطة في بيته، لذلك عمل على استمالته، فزوَّج ابنه الملك السعيد بركة خان من ابنته غازية خاتون، ظناً منه أنه لن يقدم على انتزاع السلطة من يد زوج ابنته[٢].

---

(١) النويري: ج٣١، ص٧ ـ ٨. المقريزي: الخطط، ج٢، ص٢٣٨.

(٢) أبو الفداء: ج٧، ص١٣.

ويبدو أن أطماع المماليك كانت أقوى من رابطة المصاهرة. فبعد وفاة بيبرس طمع قلاوون بالحكم، لكنه كان حريصاً على عدم كشف مطامعه لأن الظروف بنظره، لم تكن مؤاتية للإقدام على هذه الخطوة. وبايع الملك السعيد، وراح يعمل من وراء حجاب على إزاحته عن الحكم، فتركه يمضي في انحرافاته دون أن يحاول نصحه. وعندما اشتدت نقمة الأمراء عليه، استنجد الملك السعيد بحميه الذي نصحه بالتنازل عن العرش.

وكان باستطاعته تولي عرش السلطنة، إلا أنه أحجم عن ذلك، وتظاهر بالزهد، فبايع الملك بدر الدين سلامش، وقنع بمنصب الأتابك. ثم استغل منصبه بحكمة بالغة حتى لا يستثير حقد بقية المماليك، لكنه كان، على أي حال، الحاكم الفعلي للبلاد نظراً لصغر سن سلامش. وراح يعمل بتؤدة حتى مكّن لنفسه، فقبض على كثير من الأمراء الظاهرية الذين كانوا لا يزالون على إخلاصهم لبيت بيبرس، وعزل كثيراً من النواب ممن عينهم بيبرس وابنه بركة خان، وأحلّ محلهم أنصاره، ثم تخلّص من الأمراء المنافسين له، واستمال المماليك البحرية الصالحية بالإحسان إليهم.

وأخيراً، وبعد أن باتت الأمور مؤاتية لتولي السلطة، أقنع الأمراء بوجوب تولي رجل كامل، العرش المملوكي، وبأن لا فائدة من استمرار صبي في الحكم. فعزل السلطان سلامش بعد ثلاثة أشهر من توليته باعتباره صبياً، لا يستطيع النهوض بأعباء الحكم، وتولى عرش السلطنة مكانه وذلك في (شهر رجب عام ٦٧٨هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٢٧٩م)، كما ذكرنا وتلقّب بلقب «الملك المنصور»، وبايعه الأمراء والمقدمون وخُطب له على المنابر[١]، ومنحه الخليفة العباسي، الحاكم بأمر الله، تفويضاً بالحكم، وأوصاه فيه، كما جرت عليه العادة، بمراعاة العدل، والقيام بالجهاد. وبالرغم من هذا التفويض الذي أكسب حكمه صفة شرعية، فإن قلاوون لم يقدّم للخليفة الاحترام اللازم له، وظل نفوذه خاملاً في عهده، ووضعه في الإقامة الجبرية في القلعة[٢].

وبذلك يكون قلاوون قد نقل السلطة من البيت الظاهري ليحصرها في بيته.

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان... جـ٤، ص١٥٨. النويري: جـ٣١، ص٧ ـ ٨. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة.. جـ٧، ص٢٩٢.

(٢) القلقشندي: جـ١٠، ص١٢٠ ـ ١٢٤.

الأوضاع الداخلية في عهد السلطان قلاوون

حركة سُنقُر الأشقر

لم يلبث السلطان قلاوون أن تعرَّض في أوائل حكمه إلى العقبات نفسها التي تعرَّض لها غيره من سلاطين المماليك، وأقصد بذلك خروج بعض كبار الأمراء على حكمه لأنهم يأنفون الخضوع لواحد منهم أو لاعتقادهم أنهم أجدر منه بالسلطنة. ذلك أن الأمير سُنقُر الأشقر النائب في دمشق لم يرض عن التغيير الذي حصل في رأس السلطة، ورفض الاعتراف بالمنصور قلاوون سلطاناً، وامتنع عن مبايعته. ويبدو أنه كان يطمع بتولي السلطة، بدليل أنه دعا أهل دمشق إلى الخروج على طاعة قلاوون وأعلن نفسه سلطاناً في (شهر ذي القعدة عام ٦٧٨هـ/ شهر نيسان عام ١٢٨٠م)، وتلقَّب بلقب «الملك الكامل»، وطلب من نواب الولايات في بلاد الشام الاعتراف به[(١)].

ويبدو أنه لم يتمكَّن، من استمالة كافة النواب، كما لم يحظَ بتأييد الدمشقيين، بدليل أنه خُطب في مسجد دمشق ومساجد النيابات كلها للملك المنصور قلاوون، إلا أنه أجبر، بعد ذلك، القضاة والعلماء والأعيان، وبقية سكان دمشق على الخضوع له والاعتراف به، وخُطب له في المسجد الأموي[(٢)].

لم تقتصر دعوته على بلاد الشام، بل كاتب بعض الأمراء الصالحية والظاهرية، وأرسل قوة عسكرية استولت على غزة ليقطع الطريق على أية محاولة قد يقوم بها قلاوون لمحاربته[(٣)].

لم يقف السلطان قلاوون موقف المتفرج من هذه الحركة خاصة وأنه كان يخشى انتفاضة الأمراء الظاهرية وأسرة بيبرس بالإضافة إلى خشيته من زحف المغول الإيلخانيين، ثم العربان الذين كانوا يودون أن تنفصل بلاد الشام عن مصر[(٤)]، فأرسل إلى الأمير سُنقُر كتاباً أنحى فيه عليه باللائمة، وحثَّ أمراء مصر على طاعته هو خشية الفتنة، ثم أرسل جيشاً قوياً لمحاربته بقيادة الأمير علم الدين سنجر الحلبي[(٥)].

---

(١) المنصوري: ص٩٢. ابن تغري بردي: ج٧، ص٢٩٤.

(٢) المقريزي: السلوك، ج١، ص٦٧٢ ـ ٦٧٤. لقد أفتى المؤرخ ابن خلكان شيخ قضاة دمشق آنذاك بصحة سلطنة سنقر.

(٣) ابن كثير: ج١٣، ص٢٩٠.

(٤) موير: ص٦٢.

(٥) العيني: ج٢، ص٢٤٢.

لم يصمد جيش سُنقُر أمام جيش قلاوون، وحلّت به الهزيمة واضطر أفراده إلى الانسحاب إلى مدينة الرملة[1]. ويبدو أن هذه الهزيمة لم تفت في عضد سُنقُر، فاستمال إلى جانبه بعض أمراء بلاد الشام، وحصل على نجدات سريعة من حلب وحماة وبعلبك كما عاونه بعض أمراء العربان، وخرج بهم من دمشق وعسكر في الجسورة[2]، استعداداً لملاقاة الجيش المصري[3].

والتقى الجيشان يوم الأحد في (١٦ صفر عام ٦٧٩هـ/ شهر حزيران عام ١٢٨٠م) في المكان المذكور، وجرت بينهما معركة طاحنة، ثبت فيها جيش سُنقُر الأشقر حتى لاح له النصر لولا أن حدثت خيانة في صفوف قواته. فقد غدرت به معظم القوات الشامية التي انضمت إلى جيش السلطان قلاوون، وتخاذل من بقي منهم، كما أحجمت قوات حماة عن الاستمرار في خوض المعركة، مما أثر سلباً على النتيجة النهائية، ففرَّ إلى الرحبة، إلا أن واليها امتنع عن تسليمها إليه، ففرَّ إلى قلعة صهيون في شمالي الشام واستولى عليها وعلى برزية، وبلاطنس، والشغر، وبكّاس، وحصن عكار، وشيزر، وحمص، وكتب إلى الإيلخان آباقا يحثه على غزو بلاد الشام. أما سنجر الحلبي فقد دخل دمشق ظافراً[4].

لم يترك السلطان قلاوون الأمير سُنقُر وشأنه، وقرَّر القضاء عليه نهائياً. فأرسل في العام التالي فرقة عسكرية بقيادة عز الدين أيبك الأفرم لمحاربته. ولما لم يكن باستطاعته مواجهة الموقف لافتقاره إلى القوة العسكرية، مال إلى الصلح، وشرط شروطاً منها:

١ ـ أن يلقب بلقب ملك.

٢ ـ أن يحصل على أفامية وكفرطاب وأنطاكية وصهيون واللاذقية مقابل نزوله عن شيزر التي كان قد استولى عليها.

٣ ـ أن يعينه أميراً على ستمائة فارس باستثناء أتباعه.

وافق قلاوون على طلبه وكتب له تقليداً بولاية هذه البلاد، لكنه رفض أن يلقبه بلقب ملك[5].

ويبدو أن الجفاء ظل مستمراً بين الرجلين، فحين حاصر السلطان حصن

---

(١) النويري: ج٣١، ص١٧.

(٢) الجسورة: من قرى غوطة دمشق.

(٣) ابن كثير: ج١٣، ص٢٩١.

(٤) المقريزي: ج١، ص٦٧٥. ابن تغري بردي: ج٧، ص٢٩٦.

(٥) المنصوري: ص٩٤. النويري: ج٣١، ص٢١ ـ ٢٢.

المرقب لم يحضر سُنقُر الأشقر لمقابلته، واكتفى بإرسال ابنه إليه، فأسرّ السلطان ذلك في نفسه، وأرسل في عام (٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م) جيشاً لمحاربته بقيادة الأمير حسام الدين طرنطاي نائب السلطنة. لم يصمد سُنقُر الأشقر واضطر تحت ضغط الأحداث العسكرية إلى طلب الأمان، فأمّنه الأمير طرنطاي، ثم صحبه إلى القاهرة حيث احتفل السلطان بلقائه، وعفا عنه، ومنحه الخلع، وأنعم عليه بإمرة مائة فارس وتقدمة ألف[1].

تآمر بعض الأمراء ضد حكمه

تعرض السلطان قلاوون في عام (٦٨٠هـ/ ١٢٨١م) لمؤامرة حاكها بعض الأمراء الظاهرية، وكان في طريقه من بلاد الشام إلى مصر، وعندما وصل إلى منزلة الروحاء أخبره الأمير بدر الدين بيسري، بأن الأمير سيف الدين كوندك الساقي، وجماعة من الأمراء الظاهرية، اتفقوا مع المغول على اغتياله.

ويبدو أن المتآمرين أسرُّوا للصليبيين في عكا بما دبروا، ونصحوهم بعدم عقد أية معاهدة مع السلطان لأنه سيقتل في القريب العاجل. لكن هؤلاء رفضوا التعاون معهم وحذروا قلاوون منهم.

ولما علم السلطان بتفاصيل المؤامرة احتاط لنفسه. وعندما وصل إلى بيسان، اجتمع بالأمير كوندك ووبخه هو ومن معه من الأمراء الذين تآمروا على قتله. ولما بدا لهؤلاء أن مؤامرتهم قد فشلت، طلبوا العفو والأمان من السلطان، لكنه لم يصغ إلى طلبهم، وأمر بإعدامهم، ثم قبض على الأمراء الذين كان يشك في إخلاصهم له وسجنهم، وفرَّ جماعة أخرى من الأمراء ونحو ثلاثمائة فارس مغولي إلى صهيون حيث التحقوا بالأمير شمس الدين سُنقُر الأشقر[2].

وهكذا استطاع قلاوون إبعاد سُنقُر الأشقر عن قلب بلاد الشام، وتخلَّص من الأمراء المعارضين، فتفرغ لمشاكله الخارجية وهو مطمئن على أوضاعه الداخلية.

ولاية العهد

نهج السلطان قلاوون نهج السلطان بيبرس في حصر السلطة في بيته. وظهرت على المسرح السياسي في عهده، ولاية العهد مرة ثانية، ولكن بشكل أكثر

---

(١) المنصوري: ص٩٤. النويري: ج٣١، ص٢١ ـ ٢٢. المقريزي: ج١، ص٧٣٤ ـ ٧٣٥.

(٢) ابن أبي الفضائل: ص٣٢٣ ـ ٣٢٤.

شمولاً. ذلك أن بيبرس ولّى ابنه بركة خان عهده وما يتبع ذلك من اختصاصات السلطنة، إلا أنه لم يمنحه لقب سلطان، لكن قلاوون أراد أن يولّي أكبر أولاده، وهو علاء الدين علي؛ عهده ويجعله سلطاناً في حياته متذرعاً بالتفرغ لصد المغول عن بلاد الشام، على أن يدير ابنه شؤون الحكم في مصر أثناء غيابه.

ففي (شهر جمادى الآخرة عام ٦٧٩هـ/ شهر تشرين الأول عام ١٢٨٠م) جمع كبار الأمراء، وعرض عليهم فكرته، فلقي اقتراحه قبولاً. وُقرئ تقليد علاء الدين في الإيوان الكاملي في قلعة الجبل بحضور الأمراء والمقدمين والوزراء. ولما انتهت تلاوة التقليد خُلعت عليهم الخلع، ودعا الناس بالعز والتأييد له ولأبيه المنصور قلاوون، وتلقَّب بلقب «الملك الصالح»[١].

وركب علاء الدين بشعار السلطنة وخوطب بالسلطان وولي العهد، وخطب له على سائر المنابر بعهد والده وكتب تقليده، وأقام في سدة الحكم مدة ثماني سنوات (٦٧٩ ـ ٦٨٧هـ/ ١٢٨٠ ـ ١٢٨٨م) قبل أن يتوفى في حياة أبيه، وحزن عليه قلاوون حزناً شديداً لأنه كان يضع فيه كل ثقته[٢].

كان من الطبيعي أن يعهد قلاوون لابنه الثاني خليل بولاية العهد، وقد تلقَّب بلقب «الملك الأشرف». وكتب القاضي ابن عبد الظاهر نسخة التقليد، إلا أن السلطان رفض التوقيع عليها لأنه كان لا يثق بابنه، ويعتقد بأنه غير مؤهل لإدارة شؤون الحكم، نظراً:

ـ لما يتصف به من القسوة وعدم التدين.

ـ اتهامه بأنه دس السم لأخيه علاء الدين.

ـ ارتيابه في سلوكه الشخصي وسوء سيرته تجاه الأمراء الذين نفروا منه لاستهانته بهم.

وقال قولته المشهورة «ما أولّي خليلاً على المسلمين»[٣].

وتوفي السلطان قلاوون دون أن يوقع العهد لابنه خليل، لكن ذلك لم يمنع من أن يؤول الملك إليه في المستقبل.

---

(١) النويري: جـ٣١، ص٦٨.

(٢) ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور: ص٧٧. المصدر نفسه، ص١٥٩. ابن حبيب، الحسن بن عمر: تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، جـ١، ص١١٥.

(٣) المقريزي: جـ١، ص٧٤٥ ـ ٧٤٦.

إنشاء طائفة المماليك الجراكسة

تعرض قلاوون، في أوائل عهده، إلى ثورتين قام بهما سُنقُر الأشقر والمماليك الظاهرية. وعلى الرغم من أنه اخضعهما، غير أنه فقد ثقته بالمماليك الظاهرية، واتجه إلى تأسيس طائفة مملوكية، خاصة به تساعده في توطيد حكمه في الداخل وتسانده في سياسته الخارجية، ويكون اعتماده عليها دون الطوائف المملوكية الأخرى.

فأنشأ في عام (٦٨١هـ ـ ١٢٨٢م) طائفة المماليك الجراكسة، وهو عنصر جديد من أصل قوقازي، يعيش في القسم الشمالي الغربي لبلاد القوقاز وفي قسم من الشاطئ الشرقي للبحر الأسود إلى أطراف بلاد الإبخاز جنوباً.

تميز هذا العنصر بميزتين: انخفاض ثمنه بالمقارنة مع غيره من فئات المماليك الأتراك، ووفرة أعداده في الأسواق. وظل قلاوون يعمل على الإكثار من شراء هذا العنصر حتى أضحى عددهم ثلاثة آلاف وسبعمائة في أواخر أيامه، وأنزلهم في أبراج قلعة القاهرة، لذلك عرفوا بالمماليك البرجية. غير أن لفظ الجركس لم يطلق عليهم إلا بعد عدة سنوات، وسيكون لهؤلاء شأن في تاريخ مصر والشرق الأدنى، كما سنرى.

العلاقات الخارجية في عهد السلطان قلاوون

العلاقات مع الدول والإمارات الإسلامية

العلاقة مع الحجاز واليمن

تأرجحت علاقة المماليك الخارجية في عهد السلطان قلاوون، بين المودة والصفاء والحروب والاصدامات. وشهد عهده وعهد بنيه من بعده حلقات بارزة في الجهاد الإسلامي ضد الصليبيين في بلاد الشام والإيلخانيين في فارس، هذا فضلاً عن النشاط الدبلوماسي والمعاهدات السياسية والاتفاقيات الاقتصادية مع كثير من القوى الأوروبية والآسيوية والأفريقية المعاصرة.

بعد أن ثبّت الظاهر بيبرس سيادة المماليك السياسية والدينية على بلاد الحجاز، استطاع قلاوون أن يظفر من شريف مكة بـ:

١ ـ اعتراف بسلطته والولاء له ولابنه الملك الصالح.

٣ ـ تقديم علم المنصور قلاوون على سائر الأعلام.

٤ ـ تسهيل سبل زيارة البيت الحرام أمام الزائرين والحجاج والتأمين عليهم.
٥ ـ الاستمرار في إفراد الخطبة والسكة بالاسم الشريف المنصوري.
٦ ـ الامتثال بأوامر السلطان، امتثال النائب للمستنيب[١].

كما حافظ ملوك اليمن من بني رسول الذين كانوا يخشون سطوة المماليك على العلاقات الطيبة مع القاهرة في عهد السلطان قلاوون، فأرسل ملك اليمن شمس الدين علي في عام (٦٨٠هـ/ ١٢٨١م) سفارة إلى القاهرة تحمل هدية للسلطان المملوكي من العود والعنبر الصيني ورماح القنا. والواضح أن مهمة الوفد لم تقتصر على تبادل الهدايا بدليل إلحاح أفراد الوفد في الحصول على أمان من السلطان للملك اليمني مكتوب على قميص، وأن يُوقِّع عليه هو وابنه الملك علاء الدين، فلبى قلاوون رغبتهم[٢]. وتعهد الملك اليمني من جانبه باستمرار دفع الجزية إلى السلطان المملوكي، وإرسال الهدايا السنوية إليه[٣].

وحرص السلاطين المماليك، على إرسال الرسل إلى اليمن ليذيعوا على أهلها ما أحرزوه من انتصارات رفعت شأن الإسلام والمسلمين.

العلاقة مع مغول القبجاق

استمرت العلاقات بين المماليك ومغول القبجاق، في عهد السلطان قلاوون، ناشطة واتسمت بالتقارب وتبادل الرسل والهدايا. ففي (شهر جمادى الآخرة عام ٦٨٢هـ/ شهر أيلول عام ١٢٨٣م) وصلت إلى القاهرة سفارة من ملك القبجاق تدان منكو لإبلاغ السلطان بأن هذا الملك «أسلم وجلس على التخت وأقام شرائع الإسلام، وأنه يطلب نعتاً يسمى به من أسماء المسلمين وعلماً من الخليفة، وعلماً من السلطان، ونقارات ليركب بذلك ويقابل أعداء الدين»[٤].

اهتم السلطان قلاوون بأمر الرسل، وأرسلهم إلى مكة وجهزهم بما يحتاجون إليه لتأدية فريضة الحج. وبعد عودتهم من بلاد الحجاز أجابهم إلى ما طلب ملكهم وأحسن إليهم، فعادوا إلى بلادهم مفعمين بالبهجة[٥].

وحرصاً من السلطان على نشر الدين الإسلامي في بلاد القبجاق، وإقامة دعائمه، أرسل المساعدات المادية من أجل بناء مسجد هناك، وهي عبارة عن هدية

---

(١) ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام... ص١٨ ـ ١٩. المصدر نفسه، ص٧٠٦ ـ ٧٠٧.
(٢) المنصوري: ص١٠٣. (٣) المقريزي: جـ١، ص٧٣٩.
(٤) ابن عبد الظاهر: تشريف الأيام، ص٤٦. (٥) المصدر نفسه.

سنية إلى الملك المغولي ومبلغ ألفي دينار برسم عمارة جامع القرم[1]، وأن تكتب عليه ألقاب السلطان، كما أرسل الصناع لنقش ذلك وكتابتها بالأصباغ[2].

ومما لا شك فيه أنه كان للروابط الوثيقة بين البلدين أثر كبير في تبادل التأثيرات المعمارية والفنية بين الدولتين.

العلاقات الخارجية مع الدول والإمارات غير الإسلامية

العلاقة مع النوبة

حرص السلطان قلاوون على اقتفاء أثر السلطان بيبرس في إحكام قبضة المماليك على بلاد النوبة. وقد ذكرنا كيف أن الملك شكندة عقد اتفاقية مع حكام مصر تحت ضغط الأحداث السياسية والعسكرية، لذلك ظل خلفاؤه، الذين لم يرضوا عن الوضع، القائم، ينتهزون الفرص لنقضها.

وفعلاً قام برك خليفة شكندة بالانتفاضة على الحكم المملوكي وتوقف عن دفع الجزية التي اعتبرها رمزاً للتبعية، إلا أن محاولته انتهت بالفشل وقُبض عليه وقُتل[3].

وظهر في بلاد النوبة في عام (٦٨٥هـ/ ١٢٨٦) زعيم ذو نزعات استقلالية، راح يعمل على التخلص من التبعية المملوكية. فقد امتنع سيمامون ملك دنقلة عن دفع الجزية كخطوة نحو إعلان استقلال بلاده.

وكان المماليك من جهتهم، حريصين على استمرار نفوذهم سليماً في بلاد النوبة نظراً لما كانت تغله هذه البلاد بما كان يغذي الخزانة المملوكية، ثم بالمدى المتعلق بسياستهم التجارية في البحر الأحمر، بالإضافة إلى تأمين حدود مصر من ناحية الجنوب، لذلك ما إن علم السلطان قلاوون بما أقدم عليه سيمامون حتى هبَّ يدافع عن حقوق بلاده.

وحدث في ذلك الوقت أن دبَّ النزاع بين سيمامون وبين آدور ملك مملكة الأبواب، واحتكم الطرفان أمام السلطان الذي تبين له أنَّ الأول هو المعتدي. ومهما يكن من أمر فقد قرَّر قلاوون إعادة إخضاع بلاد النوبة.

---

(١) المقريزي: جـ١، ص٧٣٨.

(٢) الجحي، حياة ناصر: العلاقات بين دولة المماليك ودولة مغول القبجاق. حوليات كلية الآداب جامعة الكويت ـ الحولية الثانية ـ الرسالة الثامنة في التاريخ ١٩٨١. ص١٥.

(٣) مسعد، مصطفى محمد: الإسلام والنوبة في العصور الوسطى ص١٥٣.

وتدل نوعية الجيش الذي أرسله إلى هذه البلاد في عام (٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م) على أهميتها بالنسبة للمماليك، فقد جهَّز جيشاً كثيفاً عهد بقيادته إلى ثلاثة من أكبر أمرائه وهم سنجر المسروري والي القاهرة، وعز الدين الكوراني، وعز الدين أيدمر السيفي السلاحدار والي قوص، وضم إليه قوات من عربان الأقاليم.

زحف الجيش باتجاه دنقلة، وارتأى قادته، عند وصولهم إلى شمالي بلاد النوبة، أن يقسموا الجيش إلى قسمين لأسباب تكتيكية، سار أحدهما بقيادة المسروري على محاذاة شاطئ النيل الغربي، في حين سار القسم الآخر بقيادة أيدمر على البر الشرقي، وهو الجانب الذي تقع عليه مدينة دنقلة.

لم يحاول سيمامون التصدي للجيش المملوكي الزاحف، وفضَّل الانسحاب في خطوة تكتيكية ليستجمع قواته ويختار زمان ومكان المعركة، متبعاً بذلك خطة عسكرية مرنة تستهدف استدراج الجيش المملوكي إلى داخل البلاد، والاصطدام به عند العاصمة، حيث يكون قد أدرك أفراده التعب.

لكن الجيش المملوكي تابع تقدمه، واصطدم بقوات سيمامون بقيادة جريس، صاحب بلاد الجبل، وهزمها ودخل دنقلة، ووقع جريس نفسه في الأسر، في حين فرَّ سيمامون من المدينة، وفشل أيدمر في القبض عليه.

وجرى ترتيب أوضاع البلاد الإدارية، فعين أيدمر ابن أخت سيمامون حاكماً على بلاد النوبة، كما عين جريس، بعد أن عفا عنه، نائباً له، وأبقى في دنقلة حامية عسكرية. ووافق الحاكمان الجديدان على دفع الجزية، السنوية المقررة لسلطان مصر[1].

ويبدو أن سيمامون أعاد تجميع قواته وأغار على دنقلة بعد رحيل الجيش المملوكي، وانتصر على الحامية، واستعاد سلطانه. وفرَّ كل من الملك الجديد ونائبه بمن بقي من الجند المملوكي إلى مصر[2].

فهل رضي السلطان قلاوون بما حدث في دنقلة من تطورات سياسية؟ أسارع إلى الإجابة بالنفي، ذلك أن هذا السلطان، الذي قدَّر أهمية السيطرة على بلاد النوبة، بالنسبة للمماليك، قرَّر أن تكون سيطرة مصر على هذه البلاد نهائية هذه المرة، فأعدَّ، في عام (٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م)، جيشاً كثيفاً بقيادة الأمير عز الدين أيبك

---

(١) راجع فيما يتعلق بالحملة الأولى على بلاد النوبة: النويري ج٣١، ص٣٩ ـ ٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص٤١.

الأفرم، وأمره بإعادة الأمور إلى نصابها في بلاد النوبة، وقد رافق الملك النوبي ونائبه جريس، الجيش، غير أن هذا الملك توفي في الطريق، فعين السلطان مكانه ابن أخت داوود، وهو أحد الملوك النوبيين السابقين.

ونفَّذت هذه الحملة الخطة العسكرية نفسها التي اتبعتها الحملة الأولى من حيث تقسيم الجيش إلى قسمين: قسم سار على البر الغربي للنيل بقيادة الأفرم والأمير قبجاق، في حين سار القسم الثاني بقيادة أيدمر والي قوص على الطريق الشرقي وتقدم جريس الجيش ليمهِّد له طريق الدخول إلى دنقلة.

ويبدو أن سيمامون علم بزحف الجيش المملوكي، ولما لم يكن باستطاعته التصدي له أو الوقوف في وجهه، فضَّل الهرب، والراجح أنه خشي أن تحاصره سفن المماليك وهو فيها، والتجأ إلى جزيرة تقع إلى الجنوب من دنقلة فتعقبته فرقة مملوكية بقيادة أيدمر، فحاول استمالة القائد المملوكي لكنه فشل في ذلك، فانسحب إلى جهة الأبواب. عندئذ انفصل عنه أتباعه ورجال الدين، بعدما وضعهم في موقف حرج، وطلبوا الأمان، فمنحوا إياه.

ونصَّب أيدمر، الأمير الذي اختاره السلطان، ملكاً على بلاد النوبة، الذي قَبِلَ أن يدفع الجزية والالتزامات المقررة، ثم غادرها إلى القاهرة تاركاً فيها حامية عسكرية[1].

ويبدو أن سيمامون أعاد تجميع قواته، وأغار مرة أخرى على دنقلة بعد رحيل الجيش المملوكي، وتمكن من قتل الملك ونائبه جريس واستعاد ملكه وكتب إلى السلطان قلاوون يطلب العفو ويتعهد بدفع الجزية[2].

ولما كان قلاوون منهمكاً بأمور أكثر أهمية وهو يستعد لمهاجمة عكا، فلم يكن لديه متسع من الوقت لتجهيز حملة أخرى إلى بلاد النوبة، فَقَبِلَ طلب سيمامون، فعفا عنه وأقره على ملكه[3]، وكتبت نسخة الشروط التي تعهد بتنفيذها وحلف سيمامون عليها[4].

---

(١) راجع فيما يتعلق بالحملة الثانية على بلاد النوبة: النويري: ج٣١، ص٤١ ـ ٤٦.

(٢) المقريزي: ج١، ص٧٤٩ ـ ٧٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٧٥٣.

(٤) راجع نسخة يمين حلف ملك النوبة، للسلطان قلاوون: عند القلقشندي: ج١٣، ص٢٩٣.

العلاقة مع الصليبيين

تمهيد

انتهج السلطان قلاوون نهج سلفه السلطان بيبرس من حيث التصدي للمغول والصليبيين لطردهم من بلاد الشام. ويبدو أنه انهمك، في أوائل حكمه، بالأوضاع الداخلية التي استجدت، مثل ثورة سُنقُر الأشقر ومحاولة بعض المماليك الظاهرية الخروج على حكمه، بالإضافة إلى الوضع الخارجي المتمثل بمهاجمة المغول أطراف بلاد الشام، فجنح إلى الدبلوماسية ليفصل بين القضيتين المغولية والصليبية.

ومن جهتهم، كان الصليبيون، في بلاد الشام، في حالة سيئة بفعل الصراعات الداخلية التي نشبت بينهم، لذلك، وافقوا على الدخول في السلم الذي عرضه عليهم السلطان.

وجدَّد قلاوون اتفاقية الهدنة التي كان بيبرس قد عقدها مع الفرسان الأسبتارية في حصن المرقب، كما عقد اتفاقية مع حكومة عكا في (١٢ محرم عام ٦٨٠هـ/ أيار عام ١٢٨١م) تقررت بمقتضاها الهدنة بين الفريقين. ووافقت الطوائف الدينية في المدينة عليها، وأهم ما جاء فيها:

١ ـ تُعقد هدنة بين بلاد السلطان الملك المنصور سيف الدين أبي الفتح قلاوون الملكي الصالحي وولده السلطان الملك الصالح علاء الدين علي، وبين حكام مملكة عكا وصيدا وعثليث وبلادها[1] لمدة عشر سنوات وعشرة أشهر وعشرة أيام.

٢ ـ يكون جميع رعايا السلطان وتجار بلاده آمنين على أنفسهم وأموالهم وأولادهم أثناء ترددهم على عكا والأماكن الساحلية التي تشملها الهدنة.

٣ ـ لا يتعرض الصليبيون في عكا والأماكن التي تشملها الهدنة بأي سوء لأراضي السلطان وولده، ولا لرعاياهما على اختلاف أجناسهم، وكذلك تكون جميع بلاد عكا وما عُيِّن في هذه الهدنة من البلاد الساحلية آمنة من السلطان وولده ومن عساكره ورعاياه.

٤ ـ لا يجدِّد الصليبيون في عكا وعثليث وصيدا حصناً أو سوراً.

---

(١) كانت عكا وصيدا وعثليث من بقايا مملكة بيت المقدس، وملكها آنذاك هو شارل أنجو، وقد تولى نائبه فيها أودو بواليشيان مفاوضة السلطان في الهدنة.

٥ ـ إذا أقدم أحد ملوك الصليبيين أو المغول على المسير لمهاجمة بلاد السلطان، يلزم نائب المملكة بعكا أن يخبر السلطان بحركته قبل وصوله إلى البلاد الإسلامية الداخلة في الهدنة بمدة شهرين.

٦ ـ يكون الحجاج المسيحيون الذين يفدون من عكا والبلاد الساحلية لزيارة كنيسة النصارى آمنين في ذهابهم وقدومهم إلى حدود البلاد الداخلة في هذه الهدنة، ولا يتعرض إلى القسيسين والرهبان بسوء.

٧ ـ يتعهد السلطان بحماية البلاد التي عقد معها هذه الهدنة، من اعتداء جنوده والمتلصصين والمعتدين، كما يلزم حاكم عكا بدرء أخطار المفسدين الداخلين تحت حكمه، عن بلاد المسلمين[١].

وقد تعهد السلطان قلاوون، بأن يعمل على تنفيذ نصوص هذه الهدنة[٢].

وأبرم السلطان إتفاقية هدنة مع بوهيموند السابع أمير طرابلس في (شهر ربيع الأول عام ٦٨٠هـ/ شهر تموز عام ١٢٨١م)، كان من بين أهم شروطها:

١ ـ تعقد هدنة بين بلاد السلطان الملك المنصور وولده السلطان الملك الصالح علي، وبين بلاد صاحب طرابلس لمدة عشر سنوات.

٢ ـ يقيم نواب السلطان وصاحب طرابلس بمدينة اللاذقية للإشراف على استخراج الجبايات وتقسيمها مناصفة.

٣ ـ على صاحب طرابلس ألاَّ يَبني، خارج مدينته، ولا في البلاد التي وقَّعت هذه الهدنة، حصناً أو قلعة، وكذلك يتعهد السلطان، بألاَّ ينشئ قلعة تجاور البلاد التي وقَّعت هذه الهدنة.

٤ ـ لا تنقضي هذه الهدنة بوفاة أحد الطرفين المتعاقدين أو بانتقال الحكم إلى غيره[٣].

فتح حصن المرقب[٤]

لم يُقدِم السلطان قلاوون على عقد الهدنة مع الإمارات الصليبية إلاَّ تحت تأثير الخوف من المغول. ولم يكد يمضي أربع سنوات على هذا الصلح، زالت

(١) راجع النص الكامل لبنود الهدنة في تاريخ ابن الفرات، مجلد ٧، ص٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٢) راجع نص اليمين في المصدر نفسه، ص٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٣) النويري: جـ٣١، ص٧٤ ـ ٧٧.

(٤) المرقب: قلعة حصينة تشرف على البحر الأبيض المتوسط، كانت في يد الأسبتارية.

في أثنائها مخاوفه من ناحية هؤلاء، خاصة بعد وفاة آباقا حامي المسيحيين وحليفهم في عام (٦٨٠هـ/ ١٢٨١م) واعتلاء أحمد تكودار العرش من بعده، حتى شرع في فتح المدن الصليبية[١].

وحرص الصليبيون، في تلك الفترة، على مهادنة قلاوون والمحافظة على الصلح المعقود معه، حتى أن روجر سان سفرينو، نائب شارل أنجو في عكا، خرج بنفسه لاستقبال السلطان أثناء عودته من حمص في (شهر شعبان عام ٦٨٠هـ/ شهر تشرين الثاني ١٢٨١م) وقدّم له الهدايا الثمينة، وحذّره من وجود مؤامرة لاغتياله دبرها المماليك الظاهرية[٢]، ومن ناحية أخرى، استمر هؤلاء غارقين في منازعاتهم، على الرغم من تهديد المماليك لمعاقلهم، ولم يُبدوا أي اهتمام جدّي بمقاومة هذا التهديد، كما لم يظهر بين صفوفهم أي رجل بعيد النظر يوحدهم.

ففي صور، مات حنا دي مونتفرت في (شهر رمضان عام ٦٨٢هـ/ أواخر شهر تشرين الثاني عام ١٢٨٣م)، ثم لحق به أخوه همفري حاكم بيروت في (شهر ذي الحجة عام ٦٨٢هـ/ شهر شباط عام ١٢٨٤م)، فقامت الأرملتان إيشيفا ومارجريت بتدبير شؤون المدينتين، وقد أسرعتا إلى تجديد الهدنة المعقودة مع المماليك واستجاب السلطان لهما[٣].

وشرع قلاوون في استعادة حصن المرقب الكبير التابع للأسبتارية، وكان هؤلاء قد دأبوا على محالفة المغول، واعتراض قوافل التجار المسلمين، وظهر في (شهر صفر عام ٦٨٤هـ/ شهر نيسان عام ١٢٨٥م) بجيش كثيف على سفح الجبل الذي يقع بأعلاه الحصن، وقد جلب معه أدوات الحصار من منجنيق وغيرها، وضرب حصاراً حوله. وبدأت المجانيق بضرب الأسوار بكثافة مدة ثمانية وثلاثين يوماً حتى بدأت بالتصدع. ونجح أفراد الجيش في فتح ثقب تحت أحد الأبراج، وأشعلوا فيه النار حتى أخذ يتهاوى. وأدرك أفراد الحامية أنهم لا قِبَل لهم بمقاومة الحصار أكثر من ذلك، بالإضافة إلى أنهم خسروا كل شيء، فاستسلموا للسلطان في (شهر ربيع الأول عام ٦٨٤هـ/ شهر أيار عام ١٢٨٥م)[٤].

وتقرر السماح لقادة الحامية من الأسبتارية، وعددهم خمسة وعشرون أن

---

(١) ابن حبيب: حـ١ ص٧٢.
(٢) النويري: ج٣١ ص٧٧.
(٣) رنسيمان: جـ٣، ص٦٦٨.
(٤) ابن عبد الظاهر: ص٧٧ ـ ٨١. المنصوري: ص١١٣ ـ ١١٤. ابن حبيب: جـ١، ص٩٦. العيني: جـ٢، ص٣٣٨ ـ ٣٣٩.

يخرجوا بكل أمتعتهم على ظهور خيولهم، في حين لم يسمح لباقي أفراد الحامية بحمل أي شيء، ولجأ الجميع إلى أنطرطوس ثم إلى طرابلس، ودخل قلاوون الحصن[1].

كانت استعادة الحصن خطوة كبرى نحو استعادة باقي المعاقل الصليبية التي اهتزت أركانها. فقد ارتاع سكان عكا، واضطر أمير طرابلس أن يسلِّم السلطان مرقية، كما اشترت مرجريت، حاكمة بيروت، الصلح لمدة عشر سنوات، وتنازلت عن نصف دخل صور، وتعهدت بعدم تجديد تحصينات المدينة[2].

ومن جهتهم، فقد اعتبر المسلمون اليوم الذي حرروا فيه الحصن يوماً مشهوداً، وقد وصفه ابن تغري بردي بأنه «من الحصون المشهورة بالمنعة والحصانة وهو كبير جداً»[3].

وهكذا بدأت الخطوات النهائية للقضاء على الوجود الصليبي في بلاد الشام، بعد أن تضعضعت أوضاع الصليبيين وتخلَّى عنهم الغرب الأوروبي، وأضاعوا من أيديهم فرصة التحالف مع الإيلخانيين في فارس، بالرغم من جهود الإيلخان أرغون، الذي خلف أحمد تكودار في (عام ٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م) في مساندتهم، وقد تحالف هذا الإيلخان مع البابوية للقيام بحملة مشتركة ضد مصر وبلاد الشام، لكنه لم يجد استجابة من الملوك والأمراء الأوروبيين[4].

فتح اللاذقية

لم تؤدِّ خسارة حصن المرقب إلى وعي الصليبيين للخطر الذي مازال يتهددهم من جانب المماليك، واستمروا في منازعاتهم الداخلية. فقد ازداد الوضع سوءاً في عكا على أثر مغادرة روجر دي سان سفرينو المدينة إلى إيطاليا ومعه قواته، ثم توفي شارل أنجو ملك نابولي المهيمن على المدينة، وقد انغمس ابنه وخليفته شارل الثاني في الحرب في صقلية، ولم يكن نائبه في عكا أودو بواليشيان على مستوى الأحداث؛ فتضعضع سلطانه في الشرق[5]. وقد نتج عن هذا التطور السياسي أمران:

---

(١) المقريزي: جـ١، ص٧٢٨. رنسيمان: جـ٣، ص٦٦٨ - ٦٦٩.

(٢) Lane- poole: Hist. of Egypt. p281

(٣) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ٧، ص٣١٧.

(٤) عاشور: الحركة الصليبية، جـ٢، ص١١٦٨.

(٥) رنسيمان: جـ٣، ص٦٦٤.

الأول: لقد شكّل هذا الحدث فرصة لقلاوون لمهاجمة أملاكه. ففي عام (٦٨٢هـ/١٢٨٣م) انتهى أجل الهدنة التي انعقدت في قيسارية، فعرض السلطان المملوكي على أودو تجديدها لمدة عشر سنوات أخرى، فقبل العرض.

الثاني: اتجه أهل عكا إلى هنري الثاني ملك قبرص ومملكة بيت المقدس السابق يطلبون حمايته، وقد لبّى دعوتهم، فأبحر من قبرص، ووصل إلى عكا في (شهر جمادى الأولى ٦٨٥هـ/ شهر حزيران ١٢٨٦م)[١].

ويبدو أنه لم يتمكّن من البقاء في المدينة أكثر من بضعة أسابيع، عاد بعدها إلى قبرص، وذلك بسبب ما واجهه من مشاكل من جانب الطوائف الدينية، بالإضافة إلى ضعفه وتردده في اتخاذ القرارات، لذلك قنع بالبقاء في قبرص مكتفياً بإرسال النجدات بين حين وآخر إلى الصليبيين كلما دعت الحاجة، وأناب عنه خاله بلدوين أبلين.

وازداد وضع الصليبيين سوءاً بسبب ما نشب من قتال في إيطاليا بين جنوة وبيزا، امتد إلى بلاد الشام حين هاجم أسطول جنوي في (أوائل عام ٦٨٦هـ/ ربيع عام ١٢٨٧م) مستعمرات البيازنة. وقد حرص قائد الأسطول الجنوي على المرور بالإسكندرية للحصول على تأييد السلطان المملوكي، في الوقت الذي أخذت فيه سفنه تهاجم البيازنة وسفنهم عند عكا[٢].

شكّلت هذه الأحداث فرصة طيبة للسلطان قلاوون الذي استغلها بذكاء، فأرسل حملة عسكرية في (أوائل عام ٦٨٦هـ/ ربيع عام ١٢٨٧م) لفتح برج اللاذقية، بقيادة الأمير حسام الدين طرنطاي.

وكان تجار حلب كثيراً ما اشتكوا بأنهم لا يأمنون على إرسال بضائعهم إلى هذا الميناء الذي يُعتبر آخر ما تبقّى من إمارة أنطاكية. وإذ اعتبر قلاوون أن اللاذقية جزء من إمارة أنطاكية القديمة فإنها لم تدخل في الهدنة المعقودة مع إمارة طرابلس. وفتح الأمير طرنطاي المدينة بسهولة، ولم تحاول أية إمارة صليبية النهوض لمساعدتها. وتشير المصادر المعاصرة أن الأمير طرنطاي استعاد، في حملته هذه، حصون صهيون وبرزيه وكانتا بيد سُنقُر الأشقر[٣].

---

(١) رنسيمان: ج٣، ص٦٦٥.
(٢) المرجع نفسه، ص٦٨٠.
(٣) ابن عبد الظاهر: ص١٤٨ - ١٥٣. المنصوري: ص١١٧. ابن حبيب: ج١، ص١٠٨. ابن تغري بردي: ج٧، ص٣١٩.

فتح طرابلس

لم يعش بوهيموند السابع أمير طرابلس طويلاً بعد استعادة المماليك لثغر اللاذقية، إذ توفي في (شهر رمضان عام ٦٨٦هـ/شهر تشرين الأول عام ١٢٨٧م) دون أن يترك ذرية، وإنما كانت أخته لوسيا هي وريثته وكانت قد تزوجت من مارجوتوس أمير البحر السابق لدى شارل أنجو. ولما لم يكن لنبلاء طرابلس وفرسانها وأعيانها رغبة خاصة في أن تحكمهم أمرأة تكاد تكون مجهولة، فضلاً عن ارتباطها بأعدائهم آل أنجو، لذلك عرضوا الكونتية على الأرملة سبيللا أميرة أرمينيا الصغرى. فكتبت هذه الأخيرة إلى صديقها بارثلميو، أسقف أنطرطوس، تدعوه إلى أن يكون نائباً لها، لكن هؤلاء أبلغوها بمعارضتهم لهذا التدبير. ولما أصرَّت على قرارها ورفضت النزول عند رغبتهم، خلعوا الأسرة الحاكمة عن العرش وأعلنوا قيام حكم بلدي مستقل (قومون) برئاسة بارثلميو أمبرياتشو صاحب جبيل[1].

وحدث في غضون ذلك أن قدمت لوسيا إلى عكا في طريقها إلى طرابلس لتتسلم إرث أخيها. ولما علمت بالتطورات السياسية السريعة فيها استنجدت بالأَسبتارية، الحلفاء القدامى للأُسرة. وقد ردَّ المجلس البلدي على ذلك، بالاستنجاد بجنوة، وجعل نفسه تحت حمايتها كما طلب بارثلميو أمبرياتشو تأييد السلطان قلاوون، ووعده باقتسام طرابلس معه إذا نجح في تحقيق أطماعه وهي الاستئثار بالكونتية لنفسه[2].

غير أن الرأي العام في طرابلس اتجه إلى مساندة قضية لوسيا. فكتب القومون عندئذ إليها يعرض الاعتراف بها إذا أقرَّت وضعه، ويبدو أنها وافقت على أن تعترف بامتيازات القومون كما اتفقت مع الجنوية الذين اعترفوا بحقوقها في طرابلس مما أثار البيازنة والبنادقة فضلاً عن مقدمي الداوية والأَسبتارية والتيوتون بالإضافة إلى بارثلميو أمبرياتشو[3].

وفي ضوء هذه التطورات يمكن أن نفسر ذهاب اثنين من الصليبيين إلى القاهرة، يرجَّح كونهما من البنادقة، ليطلبا من السلطان أن يتدخل، وحذَّراه بأنه إذا

---

(١) رنسيمان: ج٣، ص٦٨١ ـ ٦٨٢.
(٢) ابن تغري بردي: ج٧، ص٣٢٠ ـ ٣٢١.
(٣) رنسيمان: ج٣، ص٦٨٣ ـ ٦٨٤.

سيطرت جنوة على طرابلس، فسوف تفرض سلطانها على كل شرقي البحر الأبيض المتوسط، مما يهدد تجارة الإسكندرية[1].

لم يكن السلطان قلاوون بحاجة إلى من يدفعه إلى قتال الصليبيين وطردهم من بلاد الشام، وتحريضه ضد البيت الحاكم في طرابلس. فقد تطلَّع المماليك منذ عام (٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م) إلى فتح طرابلس نظراً لموقعها الاستراتيجي بالإضافة إلى تحالف حكامها مع المغول، وتنكيلهم بالمسلمين، إنما كانوا يتحينون الفرص لمهاجمتها.

وجاء الوقت الذي يعطي المماليك فرصة فتح طرابلس بعد أن اضطربت أوضاع المدينة، وانقسم سكانها على بعضهم البعض. فقد وردت إلى قلاوون إشارة من نائبه في دمشق، يخبره بأن الصليبيين في طرابلس نقضوا الهدنة، واعتدوا على التجار المسلمين[2].

وكانت هذه الإشارة كافية لأن يقوم قلاوون بهاجمة المدينة. فأعد جيشاً ضخماً بلغ أربعين ألف فارس ومائة ألف من المشاة، وخرج على رأسه من القاهرة في (شهر محرم عام ٦٨٨هـ/ شهر شباط عام ١٢٨٩م) باتجاه بلاد الشام دون أن يحدِّد هدفه[3].

ويبدو أن مقدم الداوية علم عن طريق رشوة أحد الأمراء، وهو بدر الدين بكتاش الفخري، بأن هدف الحملة مدينة طرابلس فحذَّر سكانها من الخطر المحدق بهم. لكن الخلافات والمنازعات الداخلية استمرت ناشطة بين الطوائف المسيحية في المدينة، فلم يلتفتوا إلى التحذير، إلى أن اجتاز الجيش المملوكي، في نهاية شهر آذار، البقيعة، واحتشد أمام أسوار المدينة[4].

وذُعر سكان طرابلس، ودفعتهم المحنة إلى التضامن والتآزر، وأرسل لهم الملك هنري الثاني من قبرص قوة من الفرسان على أربع سفن حربية بقيادة أخيه عموري، كما ساندت الطوائف العسكرية الأميرة لوسيا، واتحدت الأساطيل البحرية التابعة للجنوية والبيازنة والبنادقة، بعد أن تناسوا خلافاتهم، للدفاع عن المدينة من جهة البحر، وأسهمت عكا بنصيب من المساعدات المقدمة للمدينة.

---

(١) عاشور: الحركة الصليبية، ج٢، ص١١٧٣.

(٢) العيني: ج٢، ص٢٧٩. ابن تغري بردي: ج٧، ص٣٢١.

(٣) النويري: ج٣١، ص٤٦ ـ ٤٧. المقريزي: ج١، ص٧٤٦.

(٤) أبو الفداء: ج٧، ص٢٩.

وضرب السلطان بقوته الضخمة الحصار على طرابلس «وضايقها مضايقة شديدة»[1]، وشرع مهندسوه في تنقيب الأسوار لإحداث ثغرة فيها، وانهار أحد الأبراج نتيجة الضرب المتواصل مما فتَّ في عضد المدافعين عنها. وما توافر للمسلمين من أدوات الحصار، والتفوق العددي في الجيش، دلَّ على أنه لا سبيل إلى المقاومة، فقرر البنادقة الانسحاب، فجمعوا أموالهم وبضائعهم وأقلعوا إلى أحد موانئ قيليقيا، وحذا الجنوية حذوهم، بعد أن أدركوا أن لا فائدة من المقاومة[2]. ويبدو أن رحيلهم أثار حالة من الفوضى داخل المدينة، واستولى اليأس على السكان؛ مما مكَّن السلطان قلاوون من شن هجوم عام في (الرابع من شهر ربيع الأول عام ٦٨٨هـ/ صبيحة الأول من شهر نيسان عام ١٢٨٩م)، وتدفقت جموع الجيش إلى داخل المدينة عبر السور الذي تعرض للانهيار. وحاول بعض السكان النجاة عن طريق البحر «فنجا أقلهم في المراكب، وقُتل غالب الرجال» وسبيت ذراريهم، وغنم المسلمون غنيمة عظيمة. ونجا أفراد الهيئة الحاكمة الذين أبحروا سالمين إلى جزيرة قبرص، باستثناء قائد الداوية الذي لقي مصرعه. وحاول بعض الفارين الالتجاء إلى جزيرة القديس نقولا القريبة، لكن فرسان المماليك وصلوا إليهم بعد أن خاضوا المياه الضحلة بخيولهم وقتلوهم وسبوا نساءهم وأسروا أطفالهم. وقد حاول المؤرخ أبو الفداء، الذي كان شاهد عيان لما حدث، أن يزور الجزيرة بعد بضعة أيام، لكن حمله على الرجوع ما انبعث من الجثث النتنة من رائحة كريهة[3].

وأمر السلطان بتدمير المدينة بعد أن ظلت بيد الصليبيين مائة وخمسة وثمانين عاماً تقريباً، ومساواتها بالأرض حتى لا يحاول الصليبيون الاستيلاء عليها مرة أخرى بفضل سيطرتهم على البحر، وأمر، بالمقابل، بوضع الأساس لمدينة جديدة بجوار النهر حول حصن صنجيل في الداخل بعيداً عن الشاطئ خشية من تهديد الأساطيل الصليبية، وفتح أنفة والبترون دون مقاومة[4].

التمهيد لفتح عكا

شكَّل سقوط طرابلس صدمة عنيفة لسكان عكا، كما أثار النقمة في الغرب الأوروبي، وجعل المدن الصليبية في بلاد الشام تحت رحمة السلطان قلاوون. وكتب البابا نقولا الرابع إلى ملوك الغرب يلتمس منهم تقديم المساعدة، غير أن

(١) ابن كثير: ج١٣، ص٣١٣.
(٢) Grousset: III p742
(٣) أبو الفداء: ج٧، ص٢٩ ـ ٣٠.
(٤) المقريزي: ج١، ص٧٤٧ ـ ٧٤٨.

النزاعات الداخلية بين الملوك والأمراء والبابوية في أوروبا، بشأن قضية صقلية صرفهم عن التفكير في إرسال حملة صليبية، باستثناء أدوارد ملك إنكلترا الذي وعد بالاشتراك في حملة صليبية أخرى، غير أن ما تورَّط به في ويلز وأسكوتلندا منعه من التحرك. وتنصَّل ملك فرنسا من كل مسؤولية، كما أن ملكي أراغونة وصقلية وقَّعا معاهدة مع قلاوون في عام (٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م) تلزمهما بمساعدته في أي حرب صليبية ضد اللاتين في بلاد الشام إذا نقضوا الهدنة المبرمة معه[١].

وذهبت عبثاً صيحات هنري الثاني ملك قبرص الذي أرسل يستنجد بالغرب الأوروبي، موضحاً أن يوم عكا قريب[٢].

ولم يُلبِّ نداء البابا سوى جماعات فقيرة من شمالي إيطاليا الذين تطلعوا إلى مغامرة تعود عليهم بالمنفعة، ولم يكن البابا راضياً عنهم، غير أنه قَبِلَ مساعدتهم مضطراً، وجعلهم تحت رئاسة أسقف طرابلس. وقدَّمت البندقية عشرين سفينة وألف وستمائة مرتزق، بالرغم من أنها ابتهجت لفقدان جنوة لقواعدها في طرابلس، لكنها أحست بشعور مختلف حول عكا حيث كانت لها السيطرة التجارية، كما قدَّم ملك أراغونة خمس سفن حربية[٣].

ويبدو أن السلطان قلاوون لم يكن ينوي مهاجمة عكا عقب فتحه طرابلس مباشرة، فاتجه إلى دمشق حيث استقبل فيها رسل الملك هنري الثاني بشأن تجديد الهدنة بين الطرفين. استجاب السلطان لهذا الطلب وجدَّد الهدنة المعقودة مع عكا لمدة عشر سنوات وعشرة أشهر وعشرة أيام[٤].

وحرصت جنوة على عقد صلح مع السلطان لحماية تجارتها، وتم لها ما أرادت في (شهر جمادى الأولى عام ٦٨٩هـ/ شهر أيار عام ١٢٩٠م)، حيث حصلت على عدة امتيازات تجارية في الإسكندرية[٥].

وبفضل هاتين الاتفاقيتين عادت الثقة بين عكا وصور وبيروت من جهة والسلطان قلاوون من جهة أخرى، واستؤنفت العلاقات التجارية بين المسلمين والصليبيين، وأخذ تجار دمشق يعيدون إرسال قوافلهم إلى الساحل، فانتظمت القوافل بين دمشق وبيروت. وتوافر من المحصول في تلك السنة، ما دفع الفلاحين المسلمين إلى عرض منتجاتهم في أسواق عكا[٦].

---

(١) سرور، محمد جمالد الدين: دولة بني قلاوون في مصر، ص٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٢) Mas latire: op cit. I p486

(٣) رنسيمان: جـ٣، ص٦٩٠ ـ ٦٩١.

(٤) النويري: جـ٣١، ص٤٩، ١٦٣ Stevenson: The crusaders in the East: p351, n3.

(٥) هايد: جـ٢ ص٦٨ ـ ٦٩.

(٦) Grousset: III p748

لكن هذا الاستقرار لم يدم طويلاً، إذ ما لبث أن وصل الصليبيون الإيطاليون في (شهر شعبان ٦٨٩هـ/ شهر آب ١٢٩٠م)، فأثاروا الارتباك للسلطات بفعل ما اشتهروا به من الفجور والإخلال بالأمن، كما افتقروا إلى المرونة السياسية، ولم يحظوا بخبرة في القتال.

وأراد هؤلاء، فور نزولهم إلى البر، أن يعبِّروا عن حماستهم الدينية، فدفعهم جهلهم إلى مهاجمة التجار والفلاحين المسلمين في عكا، في ظل الأمان المعطى لهم بعد عقد الصلح بين السلطان والصليبيين. وإذ اعتقدوا أن كل ذي لحية مسلم، فقد هلك أيضاً عدد كبير من المسيحيين خاصة السريان[١].

وارتاع سكان عكا لتلك الحوادث، وخشوا عاقبة ما فعله الصليبيون الجدد. على أن أنباء المذبحة لم تلبث أن بلغت السلطان الذي استشاط غضباً عندما شاهد ملابس الضحايا مضرَّجة بالدماء، وأقسم على أن ينتقم لهم من الصليبيين[٢].

وسارعت حكومة عكا إلى الاعتذار، وتعهدت بمعاقبة المذنبين. وأرسل السلطان وفداً إلى المدينة، يطالب بتسليمه كل المذنبين فوراً. فعقد الصليبيون مجلساً للتشاور في هذه القضية، واستقر الرأي على تقديم اعتذارات، جاءت شكلية، تضمنت أن الصليبيين الذين ارتكبوا هذه المذابح هم أجانب وأغراب خارجون على سلطة الحكومة، وبالتالي فالحكومة غير مسؤولة عن تصرفاتهم[٣].

لم يكن لدى السلطان من إجابة سوى الالتجاء إلى السلاح، وأجاز له الفقهاء نقض الهدنة. وفي الوقت الذي بدأت فيه الاستعدادت في القاهرة لتجهيز حملة لمهاجمة عكا؛ أمر السلطان الأمير شمس الدين سُنْقُر بالاستعداد للحرب في بلاد الشام، والتوجه إلى ساحل فلسطين والتمركز قرب قيسارية. وقد أشاع قلاوون بأن وجهة الحملة، أفريقيا، وذلك ليموِّه على الهدف الحقيقي ويباغت الصليبيين، لكن أنباء استعدادته لم تلبث أن تسرَّبت إلى الصليبيين، فأسرع مقدم الداوية إلى تحذير حكومة عكا التي لم تأبه إلى هذا التحذير[٤].

ومهما يكن من أمر، فلم يكد السلطان قلاوون يفرغ من استعداداته الحربية، ويغادر القاهرة لحرب الصليبيين في بلاد الشام، حتى توفي فجأة في (شهر ذي القعدة عام ٦٨٩هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٢٩٠م)، في مسجد التبر على مسافة

---

(١) رنسيمان: جـ٣، ص٦٩١. (٢) المنصوري: ص١٢٢.

(٣) رنسيمان: جـ٣، ص٦٩٢. King: The Kinghts Hospitallers in the Holy land. p239.

(٤) رنسيمان: المرجع نفسه ص٦٩٣. Grousset: III p749.

خمسة أميال من القاهرة، مما أراح سكان عكا. وقد حصل السلطان وهو على فراش الموت على وعد من ابنه خليل بأنه سوف يواصل الحملة[1].

العلاقة مع الإيلخانيين مغول فارس

معركة حمص

ظل العداء مستحكماً بين المماليك وبين مغول فارس بعد وفاة السلطان الظاهر بيبرس. وقد استغل آباقا خان فترة الاضطرابات الداخلية التي سادت بلاد الشام ومصر على أثر وفاة بيبرس، وتنازع الأمراء على السلطة، وخروج الأمير سُنقُر الأشقر على حكم قلاوون، واعتقاده بأنه يؤازره، على أثر المراسلات التي تبودلت بينهما، ويتفق معه على قتال السلطان الجديد؛ فأرسل قوة استطلاعية في (شهر جمادى الأولى عام ٦٧٩هـ/ شهر أيلول عام ١٢٨٠م) إلى شمالي الشام لسبر أغوار المماليك وجسّ نبضهم. واستطاعت هذه القوة أن تحتل عينتاب وبغراس ودربساك وحلب، التي ارتكب فيها أفرادها أعمالاً وحشية، جرياً على عادتهم، فأحرقوا المساجد والمدارس ودار السلطنة، ودور الأمراء[2].

ولما علم السلطان بذلك، أرسل قوة عسكرية بقيادة الأمير بدر الدين بكتاش النجمي، للتصدي لهم. وعسكر في حماة، وسيَّر طلائعه لاستقصاء أخبارهم، وأرسل، في الوقت نفسه، يحثُّ الأمير سُنقُر الأشقر، وكان في صهيون، على الانضمام إليه فناشده باسم الدين، كما أرسل إليه الأمير عز الدين الأفرم الذي تمكَّن من استقطابه، واتفقا على محاربة المغول ودفعهم عن بلاد الشام[3].

وهذه ظاهرة امتاز بها المماليك البحرية خلال تاريخهم السياسي، فهم دائمو التنازع فيما بينهم، حتى إذا داهمهم خطر خارجي، تناسوا ما بينهم من خلاف، واتحدوا لمواجهته وذلك بدافع الشعور الغريزي للدفاع عن كيانهم[4]. ولما شعر المغول باتحاد كلمة المماليك، وتصميمهم على الاصطدام بهم، انسحبوا من المنطقة[5]. لكن آباقا لا يزال يتطلع إلى السيطرة على بلاد الشام، وأخذ يستعد من

---

(١) المنصوري: ص١٢٢. ابن حبيب: جـ١، ص١٣٥.

(٢) المنصوري: المصدر نفسه: ص٩٤ ـ ٩٥. ابن حبيب: المصدر نفسه: ص٥٩. العيني: جـ٢، ص٢٥٤. ابن تغري بردي: جـ٧، ص ٢٩٩.

(٣) العيني: المصدر نفسه، ص٢٤٧. ابن تغري بردي: المصدر نفسه.

(٤) الصياد: ص٩٨.

(٥) ابن تغري بردي: جـ٧، ص٢٩٩. يذكر هذا المؤرخ سبباً آخر لرحيل المغول يتعلق بالحمية الدينية.

أجل تحقيق هذه الغاية. وعندما علم السلطان قلاوون باستعداداته شرع يستعد هو الآخر للقائه. وظهرت حنكته السياسية، في الخطوة التي أقدم عليها وهي فصل الصليبيين في بلاد الشام عن مغول فارس، فعقد المعاهدات مع عكا وطرابلس، كما مر معنا، باستثناء الأسبتارية في حصن المرقب الذين رفضوا اعتبار أنفسهم غير مشمولين في الهدنة التي عقدها الأسبتارية في عكا، كما عفا عن سُنقُر الأشقر، وضمَّه إلى جانبه، ثم خرج من القاهرة في (أواخر عام ٦٧٩هـ/ أوائل عام ١٢٨١م)[١]، متوجهاً إلى دمشق للقاء العدو وهو مطمئن على الجبهتين الداخلية والخارجية.

ففيما يتعلق بالجبهة الداخلية، فقد عين ابنه الملك الصالح علاء الدين علي نائباً عنه في القاهرة ليدير شؤون الحكم طيلة فترة غيابه.

أما فيما يتعلق بالجبهة الخارجية، فقد اطمأن إلى أن الصليبيين في بلاد الشام سيلتزمون الهدوء نتيجة اتفاقيات الهدنة التي عقدها معهم.

وصل قلاوون إلى دمشق يوم السبت في (العشرين من شهر محرم عام ٦٨٠هـ/ شهر أيار عام ١٢٨١م)[٢] ودعا فيها إلى التعبئة. فاجتمعت الحشود حوله من تركمان وعربان وسائر الطوائف الأخرى، ثم سارت هذه القوات وعسكرت في حمص. واستدعى السلطان الأمير سُنقُر الأشقر ليوافيه بقواته، فامتثل للأمر، وحضر من صهيون لنجدة المسلمين، فَسُرَّ السلطان بذلك فأكرمه وأنعم عليه[٣].

وكان أهل الشام قد خرجوا، بعد رحيل السلطان بالنساء والأطفال إلى الصحاري والجوامع يبتهلون إلى الله عز وجل، ويستمدون منه العون والنصر في خطوة روحية ضرورية لكسب الحرب[٤].

وتوجه في (شهر جمادى الآخرة عام٦٨٠هـ/ شهر أيلول عام ١٢٨١م) إلى بلاد الشام، جيشان مغوليان، خرج الأول من إقليم الجزيرة وعدته ثلاثة آلاف فارس بقيادة آباقا، وتولى أثناء سيره إخضاع المدن والحصون الإسلامية الواقعة على امتداد نهر الفرات، ومرَّ في طريقه بالرحبة ورابط هناك بهدف مراقبة التحركات المملوكية في بلاد الشام[٥]. وخرج الجيش الثاني من كبادوكيا عن طريق عينتاب قاصداً حمص للالتحام بالمماليك، وعدته مائة ألف جندي بقيادة

---

(١) العيني: ج٢، ص٢٥٥.
(٢) النويري: ج٣١، ص٧٩.
(٣) ابن كثير: ج١٣، ص٢٩٤ ـ ٢٩٥.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المقريزي: ج١، ص٦٩١.

منكوتمر أخي آباقا، ويضم قوات المغول الرئيسية، وانضم إليه ليون الثالث ملك أرمينيا الصغرى وجموع مختلفة من الكرج والعجم وغيرهم، وهبط وادي العاصي بعد أن اجتاز عينتاب وحلب ووصل إلى ظاهر حمص[1].

وتعبأ الجيشان استعداداً لخوض المعركة الفاصلة. فقاد المنصور صاحب حماة، ميمنة الجيش المملوكي، وتولى قلاوون قيادة القلب وإلى جانبه جيش دمشق بقيادة الأمير لاجين، في حين تولى الأمير سُنقُر الميسرة. أما الجيش المغولي، فقد تولى منكوتمر قيادة القلب، واتخذ أمراء مغول آخرون مواقعهم في ميسرته، في حين استلمت عساكر الكرج وليون الثالث والأسبتارية الميمنة[2].

والتقى الجيشان ضحوة يوم الخميس في (الرابع عشر من شهر رجب عام ٦٨٠هـ/ أول شهر تشرين الثاني عام ١٢٨١م)، قريباً من مشهد خالد بظاهر حمص، في معركة طاحنة، «واقتتل الجنود من الطرفين قتالاً عظيماً لم يُرَ مثله من أعصار متطاولة»[3]. وقد رجحت كفة المغول في بادئ الأمر، إذ لم يلبث المسيحيون في ميمنة الجيش المغولي أن هزموا سُنقُر الأشقر وطاردوه حتى معسكره في حمص في الوقت الذي صمدت فيه ميسرة المغول في القتال، فاضطربت صفوف الجيش المملوكي، وأشرف على الهزيمة، لولا ثبات السلطان في أرض المعركة، مما شجع الأمراء والجنود، فالتفوا حوله واستبسلوا في القتال. وأضاع المغول نصرهم بتعجلهم إلى حمص لجمع الأسلاب، فانقضّت عليهم عساكر السلطان، وسقط منكوتمر عن ظهر جواده وجرح، فاشتدت ثائرته، وانسحب القلب من أرض المعركة، فأضحت ميمنته معزولة، وكان لزاماً على أفرادها أن يقاتلوا ليشقوا لهم طريقاً نحو الشمال، فاصطدموا بقوة مملوكية بقيادة الأمير شجاع الدين السيناني، وتكبدوا خسائر جسيمة بحيث لم ينج منهم إلا دون العشرين، وتوفي منكوتمر بعد ذلك بقليل كمداً، وقيل من تأثير جروحه[4].

واجتاز المغول المنهزمين نهر الفرات الذي أضحى حداً فاصلاً بين الدولتين المغولية والمملوكية[5]. ولم يغامر السلطان بمطاردة الأرمن وإنزال العقاب بهم، فعاد إلى دمشق ودخلها يوم الجمعة في ٢٢ شعبان قبل الصلاة، وبين يديه أسرى

---

(١) ابن كثير: ج١٣، ص٢٩٥.
(٢) المقريزي: ج١، ص٦٩١. خليل، عماد الدين: الإمارات الأرتقية في الجزيرة والشام ص٣٤٨ ـ ٣٤٩.
(٣) ابن كثير: ج١٣ ص٢٩٥.
(٤) المقريزي: ج١، ص٦٩٨. موير: ص٦٣.
(٥) رنسيمان: ج٣، ص٦٦٢ ـ ٦٦٣.

المغول. وقد خرج الناس إلى ظاهر البلد لإبداء مشاعرهم نحو السلطان الذي حقّق لهم النصر المبين. وظل قلاوون بدمشق إلى اليوم الثاني من شهر رمضان، ثم غادرها عائداً إلى مصر، فاستقبله السكان بالبشر والترحاب[1].

تُعتبر معركة حمص إحدى المعارك الكبرى في تاريخ الشرق الأدنى ومصيره. إذ لو انعكست نتيجة المعركة لوقعت مصر في أيدي المغول، بل ربما كانت ميول آباقا المسيحية أثّرت في مصير مصر وبلاد الشام[2].

بداية التحول الديني نحو الإسلام عند الإيلخانيين

تأسست الأمبراطورية المغولية على يد جنكيز خان، وقد دانت بالديانة الشامانية، وهي نوع من الديانة الوثنية، تقوم على عبادة أرواح الأجداد، وتؤمن بالسحر والتنجيم. ثم اعتنق المغول البوذية، التي حلّت محل الشامانية، نتيجة انتشار الدعاة القادمين من هضبة التيبت في الجزء الشرقي من آسيا. وارتفع شأن البوذية في عهد قوبيلاي الذي اتخذ مدينة بكين، في الصين، عاصمة له.

وتغلغلت المسيحية داخل صفوف المغول عن طريق النساء. فتزوج عدد من حكامهم بنساء مسيحيات. وارتفع شأن المسيحيين في عهد توركيتا خاتون التي عهدت إلى قداق المسيحي الإشراف على تربية ابنها كيوك. وعندما تولى هذا عرش المغول ازداد شأن المسيحيين في عهده، وسارع الرهبان إلى بلاطه من كافة الأطراف وخاصة بلاد الشام، وحاول البابوات استمالته إلى المسيحية.

وتغيّرت سياسة المغول في عهد أخيه منكو، الذي تجرّد من التعصب الديني، وإن كان قد ظل على ديانة المغول، الشامانية، إلا أنه كان يشهد الأعياد البوذية والمسيحية والإسلامية، متأثراً بوالدته المسيحية التي كانت تغدق الصدقات والعطايا على أئمة المسلمين ومشايخهم، وتنفق الأموال على فقرائهم، حتى شعر المسلمون بالعطف في عهده.

وانقلبت سياسة المغول تجاه المسلمين في عهد أخيه هولاكو الذي عيّنه نائباً عنه في إيلخانية فارس، فتعرّض المسلمون في الشرق للاضطهاد خاصة بعد سقوط بغداد. غير أن المسلمين استعادوا اعتبارهم في عهد أحمد تكودار بن هولاكو حيث استطاع دعاتهم أن يجتذبوا الغزاة المغول إلى الدين الإسلامي ويحملونهم

---

(١) ابن تغري بردي: جـ٧، ص٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٢) موير: ص٦٣.

على اعتناقه. فاعتنق تكودار هذا الدين وهو في «عنفوان الصبا وريعان الحداثة» بتأثير شيخ صوفي يدعى كمال الدين عبد الرحمن الرافعي، واتخذ لنفسه اسم أحمد، فكان بذلك أول إيلخانيي فارس اعتناقاً للدين الإسلامي[١].

ومهما يكن من أمر، فقد توفي الإيلخان آباقا في (شهر ذي الحجة عام ٦٨٠هـ/ شهر نيسان عام ١٢٨٢م) بسبب إفراطه في شرب الخمر، وحزنه على هزيمة أخيه[٢]. وبرز بعد وفاته ثلاثة اتجاهات فيما يتعلق بولاية العرش[٣].

تمثَّل الأول بآباقا نفسه عندما كان على قيد الحياة، ومن أيَّده في سياسته من الأمراء، ورأى هؤلاء أن أرغون بن آباقا هو الوريث الشرعي لأبيه.

وتمثَّل الثاني ببعض كبار أمراء المغول الذين أيدوا اعتلاء أكبر أفراد الأسرة لتولي العرش استناداً إلى قانون الياسا الذي وضعه جنكيز خان، وعليه يكون الأمير تكودار أكبر أبناء هولاكو ممن هم على قيد الحياة هو المرشح الشرعي لخلافة أخيه آباقا.

وتمثَّل الثالث بأولغاي خاتون التي رشحت ابنها منكوتمر لمنصب الإيلخانية، وهو الابن الحادي عشر لهولاكو، لكن هذا الأمير، الذي كان يدين بالنصرانية، سرعان ما أدركه الموت يوم (الأحد ١٦ محرم عام ٦٨١هـ/ شهر نيسان عام ١٢٨٢م).

تجاه هذه التيارات المتعارضة، اجتمع أمراء المغول في آلاتاغ[٤]، واختاروا تكودار إيلخاناً في ٢٦ محرم من العام المذكور[٥].

وفور اعتلائه عرش مغول فارس بادر أحمد تكودار إلى توطيد علاقته بالعالم الإسلامي والزعماء المسلمين، والتحالف معهم. فأرسل كتاباً بهذا الشأن إلى السلطان قلاوون، وعلماء بغداد، وأعلن نفسه حامياً للدين الإسلامي، وأمر ببناء المساجد، وإقامة الشرع الحنيف على ما كان عليه أيام الخلفاء الراشدين[٦].

---

(١) المنصوري: ص١٠٧. ابن حبيب: ج١، ص٧٢.

(٢) شبولر: العالم الإسلامي في العصر المغولي: ص٦٩.

(٣) راجع فيما يتعلق بهذا الموضوع: الصياد ص١٢١ ـ ١٢٢.

(٤) آلاتاغ: مدينة تقع في شمالي أذربيجان وجنوبي القوقاز وشرقي أرمينيا الحالية. بها مراعٍ كثيرة جيدة ومياه غزيرة، وأماكن عديدة للصيد، ولهذا اختارها المغول الإيلخانيون مصيفاً لهم.

(٥) ابن حبيب: ج١، ص٧٢.

(٦) ابن تغري بردي: ج٧، ص٣١٠. الصياد: ص١٢١. Howorth: III p285.
أرنولد: الدعوة إلى الإسلام ص٢٦٠.
Saunders. J.J: The History of the Mongols conquest. London 1971 P132.

وحاول الإيلخان أحمد أن يُحوِّل كافة طوائف المغول إلى الدين الإسلامي، إلا أنه فشل في ذلك بفعل تمسك هؤلاء بديانتهم البوذية، غير أنه تمكَّن من تحويل عدد كبير من رعاياه بفضل ما بذل لهم من عطايا ومنح وألقاب، فأثَّر هذا التطور اللافت تأثيراً حسناً في نفوس رعاياه من المسلمين[1].

ويبدو أن أمراء الطبقة الحاكمة ظلوا متمسكين بديانتهم، مما سيكون له تأثير سلبي على العلاقات السياسية بين العالم الإسلامي ومغول فارس، إلا أن فضل أحمد تكودار هو أنه فتح الباب على مصراعيه أمام المغول ليتحولوا إلى الإسلام في المستقبل.

علاقة المماليك بمغول فارس بعد التحول الديني

نتيجة لتولي أحمد تكودار العرش المغولي مالت سياسة المغول الإيلخانيين باتجاه السلم، والوفاق، ونبذ الحرب، والعمل على إزالة سوء التفاهم بينهم وبين المماليك.

فأرسل الإيلخان أحمد وفداً إلى السلطان قلاوون في (شهر جمادى الآخرة عام ٦٨١هـ/ شهر أيلول عام ١٢٨٢م)، ضمَّ شيخ الإسلام كمال الدين عبد الرحمن الرافعي، والعلاَّمة قطب الدين الشيرازي، قاضي مدينة سيواس، وبهاء الدين أتابك مسعود صاحب سلاجقة الروم، وحمل أعضاء الوفد رسالة لإبلاغها للسلطان باعتناق الإيلخان أحمد الدين الإسلامي، وشَرْح أهدافه السياسية، وإطلاعه على جهوده الآيلة إلى إحياء الشريعة الإسلامية في المجتمع المغولي خاصة والعالم الإسلامي عامة، مثل الإصلاحات الخاصة بشؤون الأوقاف، وإيصال عوائدها إلى مستحقيها، وتيسير سبل الحج، ورعاية شؤون الحجاج، وإظهار رغبته في أن يظل بسلام مع جيرانه المسلمين، والعمل على توحيد كلمتهم، وأنه عارض قرار القوريلتاي[2]، بشأن تسيير حملة إلى بلاد الشام، وهي الحملة التي كان قد تقرر القيام بها في عهد أخيه الراحل آباقا للثأر من المماليك.

وانطلاقاً من اعتناقه الإسلام، فإنه وضع الحراس في الطرق كي يستطيع التجار أن يتنقلوا بحرية تامة بين البلدين، كما أخبره بأنه قبض على جاسوس مملوكي ولم يقتله، بل أعاده سالماً كدليل على الأخوة والمحبة، لأنه بعد الاتفاق واجتماع الكلمة، لا حاجة إلى الجواسيس ولا إلى غيرهم.

---

(١) أرنولد: المرجع نفسه ص٢٦١.

(٢) القوريلتاي: هو مجلس شورى المغول.

وتوقع بالمقابل أن يرسل السلطان قلاوون وفداً إلى تبريز حتى تزول أسباب العداوة والبغضاء المتأصلة بين المماليك والإيلخانيين[1].

وردَّ قلاوون برسالة مؤرخة في (شهر رمضان عام ٦٨١هـ/ شهر كانون الأول عام ١٢٨٢م)، رحَّب فيها بدخول الإيلخان أحمد في الإسلام، وأثنى على جهوده التي يبذلها في تطبيق أحكام الشريعة، وأعلن عن استعداده، للتعاون معه لخدمة الإسلام والمسلمين، وتيسير سبل التجارة، وحماية التجار[2]، إلا أنه وقف عند هذا الحد. ويبدو أن المفاوضات من أجل عقد معاهدة صلح وتحالف بين الطرفين قد تعثَّرت لأن المماليك لم يبتهجوا لهذا التطور السابق لأوانه، فطلبوا ضمانات خاصة، بالإضافة إلى أنهم أدركوا أن رجال الطبقة الحاكمة والمتنفذة في دولة المغول الإيلخانيين، ليسوا متحمسين للاقتضاء بسلطانهم، كما أن الأمير أرغون، ابن آباقا، كان يطالب بالعرش منذ وفاة والده، وكان يتمتع بدعم وتأييد الجماعات البوذية المتطرفة.

وبشكل عام، كان إسلامه سبباً لانتقادات شديدة بين صفوف المغول الإيلخانيين، خاصة من جانب الأمير أرغون وجماعته الذين تمكَّنوا أخيراً من إزاحته عن العرش، والقضاء عليه في (شهر جمادى الآخرة عام ٦٨٣هـ/ شهر آب عام ١٢٨٤م)، وتعيين الأمير أرغون إيلخاناً (٦٨٣ ـ ٦٩٠هـ/ ١٢٨٤ ـ ١٢٩١م)[3].

وهكذا أدَّى حذر المماليك من حكم أحمد تكودار غير المستقر إلى عدم التعاون المثمر بين الدولتين، لكن ساد الهدوء جبهات القتال بينهما، ولم يذكر المؤرخون حصول أي صدام في عهده.

اضطهد الإيلخان أرغون المسلمين في بلاده لأنه كان لا يثق بهم وكان عهده عهد محنة لهم فقد ذاقوا الأمرَّين على أيدي البوذيين المتنصرين، وتعرضوا للضغط والظلم الذي لم يشهدوه في عهد آباقا، فأُبعِدوا عن كافة المناصب التي كانوا يشغلونها في القضاء والمالية، كما حُرِّم عليهم الظهور في بلاطه. وكان هذا الإيلخان تعوزه المقدرة على فهم الطاقة المالية لبلاده، فقد رغب في الحصول على أكبر كمية من الأموال من شعبه بشكل خيالي، فعهد بشؤون الجباية والضرائب إلى طبيب يهودي هو سعد الدولة، وقد تمتَّع بثقته واحترامه، فأطلق له العنان.

---

(١) راجع نص الكتاب عند القلقشندي: ج٨، ص٦٦ ـ ٦٩. النويري ج٣١، ص٨٩ ـ ٩٠.

(٢) راجع رد السلطان قلاوون في المصدر نفسه: ج٧، ص٢٥٧ ـ ٢٦٢.

(٣) شبولر: ص٧٠.

وقد بدأ هذا الوزير بظلم الأقاليم الإسلامية الخاضعة للحكم المغولي إلى درجة عالية فكاد للإسلام، وتآمر على المسلمين، وحطَّ من شأنهم، وابتز الأموال منهم[1].

كان لهذه السياسة الخرقاء أسوأ الأثر في نفوس المماليك. فعادت العلاقات بين الطرفين إلى سابق عهدها من العداء، لكن الجبهات العسكرية ظلت هادئة نسبياً، فلم تشهد اصطدامات تذكر، ولعل مرد ذلك إلى انهماك الطرفين بأمور أخرى، وحاجتهما إلى الهدوء على جبهة بلاد الشام.

ففيما يتعلق بالمماليك:

١ ـ لقد انهمك المماليك بالخلافات الداخلية التي نشبت بينهم لا سيما بين قلاوون والمماليك الظاهرية، بالإضافة إلى عصيان الأمير سُنقُر الأشقر، وثورات الأرمن.

٢ ـ أراد المماليك التفرغ لمهمة طرد الصليبيين من بلاد الشام أولاً، طالما كان الخطر المغولي لا يتعدى المناطق الحدودية.

أما فيما يتعلق بالإيلخانيين:

١ ـ حاول أرغون التقرب من القوى المسيحية الشرقية والغربية إلا أنه لم يتلق منهم سوى الوعود.

٢ ـ كان أرغون منهمكاً في جمع المال وتكديسه، وهي غريزة اتصف بها، ورعاية العنصرين المسيحي واليهودي، والاشتغال بالكيمياء وغيرها.

٣ ـ انقطع أرغون عن الاتصال بالعالم الخارجي تاركاً الأمور تجري على هوى وزيره سعد الدولة اليهودي[2].

علاقة المماليك بمملكة أرمينيا الصغرى

كان العداء بين المماليك والأرمن في حقيقة أمره حلقة في سلسلة العداوات بين القوى الإسلامية والمسيحية في عصر الحروب الصليبية، لذلك لم يكن منتظراً أن ينتهي ذلك العداء إلا بخروج الصليبيين من بلاد الشام وانتهاء الحروب الصليبية.

وهكذا تراوحت العلاقات بين المماليك والأرمن في عصر قلاوون متأرجحة

---

(١) شبولر: ص٧٠.

(٢) راجع الصياد: ص١٩٩ ـ ٢٠٠.

بين التأزم الشديد والاصطدام، وبين الانفراج والهدوء، وفقاً لتطور الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأدنى، وعلاقة كل منهما بالصليبيين والمغول[١].

وظلّت مملكة أرمينيا الصغرى خاضعة للمماليك طيلة حكم المنصور قلاوون إلا أن الأرمن كانوا مستغلي فرص، يهاجمون المناطق الحدودية عندما ينهمك المماليك في الحرب مع الصليبيين أو المغول، ويساعدون هؤلاء وأولئك في حربهم لهم، ويحاولون التخلص من التبعية المملوكية والتوقف عن دفع الجزية لهم.

لذلك اشتد ضغط المماليك على الأرمن، وكانوا على حق في ارتيابهم بهم، فضلاً عن حسدهم لهم على الثروة التي تجتاز بلادهم بالطرق التجارية التي تصل إلى البحر الأبيض المتوسط عند مرفأ إياس[٢].

وحدث أن هاجم الملك الأرمني ليون الثالث (١٢٧٠ ـ ١٢٨٩م) مدينة حلب، وأحرق مسجدها، فأمر قلاوون نائب حلب بالتوجه إلى بلاد الأرمن كرد على هذه الغارة الأرمنية. وفعلاً هاجمت القوات المملوكية في عام (٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م) ميناء إياس، وأنزلت الهزيمة بالأرمن، كما اشتبكت معهم عند باب الإسكندرونة، وعادت محملة بالغنائم[٣].

نتيجة لاشتداد الضغط على الأرمن، مال ليون الثالث إلى المهادنة. فراسل السلطان بشأن تحقيق صلح بين الطرفين بعد توسط مقدم الداوية، واستقر الرأي على عقد هدنة بين الدولتين، وأهم ما جاء فيها:

١ ـ يُقدِّم ملك الأرمن جزية سنوية للسلطان مقدارها ألف ألف درهم قطيعة من دراهم وأصناف مفصلة كالآتي:

ـ خمسمائة ألف درهم حجر فضي.

ـ خمسون رأساً من الخيل والجياد والبغال الجيدة.

ـ عشرة آلاف تطبيقة[٤].

ـ هدايا وأقشمة.

---

(١) عاشور: الحركة الصليبية جـ٢، ص١٢١٦.

(٢) رنسيمان: جـ٣، ص٧٥١ ـ ٧٥٢.

(٣) ابن عبد الظاهر: ص٣٠ ـ ٣٢. وقد ذكر هذا القاضي تفاصيل مسهبة عن المعركة.

(٤) تطبيقة وجمعها تطابيق، إنها لوح من الحديد أو النحاس به مسمار، وهي لحذو الخيل.

٢ ـ يطلق ملك الأرمن سراح كافة الأسرى المسلمين الذين في حوزته.

٣ ـ يطلق ملك الأرمن سراح التجار المسلمين المحتجزين عنده مع أموالهم وبضائعهم.

وإذا مات أحد التجار يُطلق أسيراً مسلماً بدلاً منه.

٤ ـ تستمر الهدنة بشروطها وقواعدها المحررة إلى انقضاء مدتها، ولا تُنقض بموت أحد من ملوك الجهتين، ولا بعزل نائب أو والٍ وتولية غيرهم، ولا بدخول رِجْلٍ غريب ولا بيد غالبة من المغول ولا من غيرهم.

٥ ـ تستمر الهدنة مدة عشرة أعوام وعشر ساعات إعتباراً من (شهر ربيع الآخر عام ٦٨٤هـ/ شهر حزيران عام ١٢٨٥م)[١].

علاقة المماليك بالبيزنطيين

استمرت العلاقة بين المماليك والأمبراطورية البيزنطية نامية في عهد السلطان قلاوون الذي حرص على تمتين أواصر السلام مع الملوك المعاصرين له، والذين يتفقون معه في سياستهم الخارجية.

فبعد اعتلائه سدة الحكم، أرسل سفارة إلى الأمبراطور البيزنطي ميخائيل الثامن برئاسة الأمير ناصر الدين الجزري وعضوية بطريرك الأقباط حنا السابع، ليعلمه بتوليه الحكم، ويعرب عن رغبته في الإبقاء على صداقة الأمبراطور ومودته، وأجاب ميخائيل الثامن على رسالة السلطان بكتاب أعرب فيه عن مودته مؤكداً حرصه على استمرار الصداقة بين الدولتين، ويُظهر استعداده لتسهيل سبل السفر لرسله التي تمر ببلاده، وطلب منه أن يبعث إليه يميناً يتمسك بها، فأرسل إليه السلطان من حلَّفه على ذلك اليمين.

ولما ولي أندرونيقوس الثاني (١٢٨٢ ـ ١٣٢٨م) عرش الأمبراطورية البيزنطية سار على سياسية والده ميخائيل الثامن في التقرب من المماليك والتماس ود السلطان المملوكي، فأرسل إلى قلاوون هدية تشتمل على حمل من الحرير الأطلس وأربعة أحمال من البسط، فسُرَّ قلاوون بتلك الهدية سروراً كبيراً وغمر الرسل بالهدايا[٢].

---

(١) ابن عبد الظاهر: ص٩٢ ـ ١٠٣. حيث يورد نسخة الهدنة بتفاصيلها الدقيقة.

(٢) المصدر نفسه: ص٥٤. النويري: جـ٣١ ص١٢٧.

علاقة المماليك ببعض القوى الأوروبية

استمرت العلاقات التجارية والسياسية ناشطة بين المماليك وبين بعض الدول والإمارات الأوروبية، في عهد السلطان قلاوون الذي تابع بعين يقظة تقدم الحياة التجارية. فأبرم مع الجنويين معاهدة تجلّى فيها تصميمه الواضح على تحقيق رغبات التجار الأجانب. ويبدو أنه تكفّل بأن يجذب إلى بلده الجمهوريات التجارية الإيطالية، كما منح البنادقة عدة امتيازات سهّلت عليهم سبيل المتاجرة مع مصر، وتعهد لهم بحماية رعاياهم وأموالهم[١].

وتبودلت الهدايا بين مصر وبين الإمارات المسيحية في أسبانيا. ففي عام (٦٨١هـ/ ١٢٨٢م) أرسل ألفونسو العاشر صاحب قشتالة رسولين إلى السلطان قلاوون ومعهما هدية من الخيل والبغال. فأحسن السلطان ضيافتهما وأجزل لهما في العطاء، كما أبرم مع قشتالة اتفاقية دفاعية[٢].

وشجّع الرخاء التجاري النامي أمراء أراغون، على زيادة الانفتاح على دولة المماليك البحرية. وكان جيمس الأول قد بادل قلاوون آيات المودة، وغالباً عن طريق مانفرد من أسرة هوهنشتاوفن، المتصل بكلا العاهلين.

وثمة مسائل تجارية تحتاج إلى معالجة، زوّدت بطرس الثالث ابن جيمس بفرصة يجدّد فيها توثيق هذه الروابط. على أن الأمير الذي قطع شوطاً بعيداً في هذه السياسة هو ألفونسو الثالث. فقد أرسل إلى القاهرة، بالاتفاق مع أخيه جاك ملك صقلية، سفارة إلى السلطان لعقد معاهدة تحالف دفاعي ـ هجومي بهدف الحصول على إمدادات بالرجال أو على الأقل بالأموال على شكل معونات، وتعهد فيها بمساعدة السلطان ضد أي حرب صليبية، وضد الصليبيين في بلاد الشام إذا نقضوا الهدنة التي أبرموها معه. وأبرمت المعاهدة في (شهر ربيع الآخر عام ٦٨٩هـ/ شهر نيسان عام ١٢٩٠م) وتضمّنت في الوقت نفسه بنوداً ذات أهمية تجارية[٣].

---

(١) راجع نص الهدنة المعقودة مع الجنوية عند ابن عبد الظاهر. ص١٦٥ ـ ١٦٩. سرور: ص٣٣٩.

(٢) موير: ص٦٤ ـ ٦٥.

(٣) راجع نص الاتفاقية عند ابن عبد الظاهر ص١٥٦ ـ ١٦٢. هايد: جـ٢، ص٧٦ ـ ٧٧.
Stevenson: The Crusaders in the East. p351

الفَصْلُ التَّاسِع

الأشرف خليل ـ الناصر محمد: المرة الأولى ـ كتبغا ـ لاجين

الأشرف صلاح الدين خليل بن قلاوون

٦٨٩ ـ ٦٩٣هـ/١٢٩٠ ـ ١٢٩٣م

تولية الأشرف خليل العرش

من الثابت أن المنصور قلاوون كان لا يثق في ابنه خليل، ولا يميل إليه، ولا يرضى عن تصرفاته، وسلوكه الشخصي، واعتقد أنه غير كفء لتولي عرش السلطنة، لذلك رفض أن يُوقِّع التقليد له بولاية العهد، وتوفي على رفضه، إنما لم يكن ذلك مانعاً من أن يؤول الملك إليه، خاصة وأن الموقف السياسي كان يتطلب قيام سلطان جديد على وجه السرعة ليقود الحملة التي كان المنصور قلاوون قد أعدها للثأر من الصليبيين في عكا.

وهكذا أقسم الأمراء الأيمان للسلطان خليل الذي تلقَّب بقلب «الملك الأشرف» وبدأ يتأهب للخروج على رأس الحملة إلى بلاد الشام. وقد اعتبر أن جلوسه على العرش هو منحة من الله مما انعكس على تصرفاته السياسية خاصة فيما يتعلق بمعاملة كبار أمراء الدولة.

فعندما جلس الأشرف خليل على عرش السلطنة المملوكية (في السابع من شهر ذي القعدة عام ٦٨٩هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٢٩٠م) دعا القاضي فتح الدين ابن عبد الظاهر، صاحب ديوان الإنشاء، وقاله له: «أين تقليدي؟. فأحضره إليه وهو خالٍ من توقيع والده، واعتذر له عن ذلك بأن السلطان قلاوون قد شغله أمر العدو عن التوقيع على التقليد. فقال له السلطان: يا فتح الدين، إن السلطان امتنع أن يعطيني فأعطاني الله، ورمى له التقليد»[1].

---

(١) المنصوري: ص١٢٥. النويري: جـ٣١، ص١٧٨. راجع نص نسخة العهد عند القلقشندي، جـ١، ص١٧٠ ـ ١٧٧.

اتصف الأشرف خليل بقصر النظر السياسي، فلم يدرك ما للأمراء من شدة البأس وقوة الشكيمة، والقدرة على الدس لمن لا يردعهم ويوقرهم ويرعى حرمتهم من سلاطين مصر. كما لم يتّعظ بما حدث لأسلافه مثل المظفر قطز وبركة خان. إذ فور اعتلائه العرش، أبعد الأمراء من أتباع أبيه عن مناصب الدولة، ونصّب مكانهم أحداثاً من أعوانه وسمّاره، فأوغر صدر هؤلاء عليه. كما اتصف بالكبرياء والقسوة، وكان ينقصه ظرف أبيه وحكمته. فهو لا يعبأ بقتل النفس جرياً وراء وساوسه وأوهامه. فكان يأمر مرة بخنق أحد خصومه، ثم لا يلبث أن يرضى عنه ويقرّبه، ثم يعيد الكرة تارة أخرى فيقبض عليه ويعذبه، بل وربما تخلص منه. لكنه كان شجاعاً، مقداماً، ولم يقتدِ بوالده إلا في شيء واحد هو إصراره على الخروج لمقاتلة الصليبيين وإخراجهم من بلاد الشام[1].

الأوضاع الداخلية

لم تستقر الأوضاع للسلطان الجديد دون أن يتعرض حكمه للمنافسة التقليدية التي تعرض لها معظم سلاطين المماليك، من جانب كبار الأمراء. وعاد في ولايته نفوذ الأمراء النافذين إلى الظهور بشكل واضح يدل على مدى تأثيرهم في تدعيم حكم السلاطين أو تقويضه.

فلم يكد يتولى الحكم حتى بادر إلى التخلص من رجال الدولة البارزين ممن كانت لهم السطوة والنفوذ في عهد أبيه. وفي المقابل، بدأت دسائس هؤلاء الأمراء ضد حكمه. فحرَّضوا نائب السلطنة الأمير حسام الدين طرنطاي للقبض عليه بسبب ما كان بينهما من عداوة وبغضاء منذ كان خليل ولياً للعهد. وعزَّ على طرنطاي ألا يفوز هو بالعرش بعد وفاة قلاوون، فتآمر ضد السلطان[2].

ونُمي إلى الأشرف خليل أن طرنطاي يريد التخلص منه. فلما تحقق من ذلك قبض عليه بعد أيام قليلة من اعتلائه العرش، وقتله وصادر أمواله وممتلكاته، ونقل ما تحويه خزائنه إلى بيت المال، كما منح أقطاعه إلى الأمير بدر الدين بيدرا، وعيَّنه نائب السلطنة، وعزل الأمير علم الدين سنجر الشجاعي عن الوزارة، وعين الأمير شمس الدين محمد بن السلعوس مكانه[3]، وقد ازداد نفوذ هذا الأمير بشكل بارز بعد أن منحه السلطان مقاليد الأمور يتصرف فيها كما يشاء، وجعله

---

(١) راجع سيرة الأشرف خليل عند ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج٥، ص٢٧٠ ـ ٢٨٠. موير: ص٦٨.

(٢) النويري: ج١٣، ص١٨٠.

(٣) المصدر نفسه: ج١٣ ص١٨١ ـ ١٨٤. العيني: ج٣، ص٥٢.

مشرفاً على شؤون الأمراء[1]، فارتفعت مكانته حتى أضحى لا يخرج إلا في موكب من الجند، وأصحاب الدواوين، وبين يديه القاضيان الشافعي والمالكي، يسير أمامهما القاضيان الحنفي والحنبلي، ثم نظّار الدولة[2].

حرص الأشرف خليل على استتباب الأمن في جميع أرجاء دولته. فعندما بلغه أن العربان عاثوا فساداً في الوجه القبلي، وتعرضوا للمارة في الطرق، لم يتوانَ عن إخماد فتنتهم.

العلاقات الخارجية

العلاقة مع الصليبيين

فتح عكا

لم يكن لوفاة السلطان قلاوون أي أثر في تبدل الموقف السياسي القائم بين المماليك في مصر وبين ما تبقّى من الإمارات الصليبية في بلاد الشام، وقد أصرَّ ابنه وخليفته الأشرف خليل على إتمام المشروع الذي كان قد بدأه، وهو فتح عكا وإخراج الصليبيين كافة من بلاد الشام.

استفادت حكومة عكا من فترة الهدوء التي سادت بسبب ما نشب من نزاع داخلي عند اعتلاء الأشرف خليل العرش، فأرسلت سفارة إلى القاهرة برئاسة أحد أعيان عكا وعضوية فارسين أحدهما من الداوية والآخر من الأسبتارية وكاتب[3]، هدفها طلب العفو من السلطان، وثنيه عن مهاجمة عكا. لكن الأشرف خليل لم يقبل منهم ما اعتذروا به ورفض استقبال الوفد، وزج بأعضائه في السجن، وبذلك لم يعد هناك مفر من القتال[4].

واحتفل السلطان بهذه المناسبة، فأقام حفلة ذكر في قبة والده، ووزّع العطايا على القضاة والفقهاء، ثم خرج من القاهرة في (شهر صفر عام ٦٩٠هـ/ شهر شباط عام ١٢٩١م) في طريقه إلى دمشق حيث وضع عياله وحريمه، ثم غادرها إلى عكا. وأرسل في الوقت نفسه إلى كل ولاة الشام بإمداده بكل وسائل النقل، لنقل الذخائر والجنود، ثم موافاته إلى أسوار عكا. وكان من جملة القوات التي انضمت إلى الجيش الرئيسي، قوات حماة، وصحبها المؤرخ أبو الفداء، وبلغت أمتعتها

---

(١) العيني: ج٣، ص٥٣.

(٢) النويري: ج٣١، ص١٩١ ـ ١٩٤.

(٣) رنسيمان: ج٣، ص٦٩٤ ـ ٦٩٥.

(٤) المقريزي: ج١، ص٧٦٢.

عند خروجها من حماة من الثقل ما جعل الرحلة إلى عكا تستغرق شهراً كاملاً[١]. وقُدِّر عدد أفراد القوات الإسلامية التي اشتركت في الحصار بستين ألف فارس ومائة وستين ألفاً من المشاة، فضلاً عن عدد ضخم من آلات الحصار والضرب منها اثنين وتسعين منجنيقاً من بينها منجنيق ضخم يسير على مائة عجلة، سمي «المنصوري»[٢].

حملت استعدادات الأشرف خليل سكان عكا على توجيه استغاثات عاجلة إلى أوروبا الغربية، لم تؤد إلا إلى نتيجة ضئيلة. فقد وصل إلى المدينة عدد من الفرسان الإنكليز، أرسلهم أدوارد ملك إنكلترا، وتناست الطوائف الدينية والجاليات الصليبية، حزازاتها القديمة، وتكاتفت للدفاع عن المدينة[٣]. وحشد الداوية والأسبتارية كل قادر على حمل السلاح من سكان عكا ليقوم بدوره في الدفاع. واستدعى قائد طائفة التيوتون عدداً من أتباعه، كما أرسل هنري الثاني ملك قبرص عدداً من الجنود، وعهد إلى أخيه عموري بتولي الدفاع عن عكا، فبلغ جموع ما حشده الصليبيون ثلاثين إلى أربعين ألفاً، منهم ثمانمائة فارس وأربعة عشر ألفاً من المشاة والباقين من عامة الحجاج[٤].

وصل الجيش المملوكي، بقواته الكثيفة إلى عكا في (شهر ربيع الآخر ٦٩٠هـ/ شهر نيسان عام ١٢٩١م) وضرب عليها حصاراً مركزاً[٥].

وعبّأ المماليك جيشهم فاتخذت قوات حماة مكانها عند البحر تجاه الداوية، وانتشرت باقي الفرق حول المدينة، ونصب السلطان خيمته تجاه برج المندوب البابوي على مسافة قريبة من الشاطئ.

أما في الجانب الصليبي، فقد تمركز عموري عند الزاوية التي يقع فيها برجا الملكين هزي الثاني وهيو، واتخذ الفرسان الفرنسيون والإنكليز مواقعهم عن يمينه، ثم قوات البنادقة والبيازنة، فضلاً عن جند قومون عكا، وانتشر الأسبتارية والداوية عن يسار عموري، وعزّز الفرسان التيوتون الكتيبة الملكية عند البرج الملعون[٦].

---

(١) أبو الفداء: جـ٧، ص٣١. المقريزي: جـ١، ص٧٦٤.

(٢) المصدران نفساهما. Stevenson: op.cit p352.

(٣) King: op cit pp291-292

(٤) رنسيمان: جـ٣، ص٦٩٦ ـ ٦٩٧. عاشور: الحركة الصليبية، جـ٢، ص١١٨١.

(٥) المقريزي: جـ١، ص٧٦٤. (٦) رنسيمان: جـ٣، ص٦٩٨.

وأخذت القوات المملوكية في مهاجمة الأسوار وضربها بالمنجنيق، على أنه لا يزال للصليبيين السيطرة على البحر، فظلت المؤن ترد بانتظام من قبرص، غير أنهم افتقروا إلى الأسلحة.

وحاولت الهيئات والجاليات الصليبية، من جانبها، أن تقوم بهجمات ليلية. فشن الداوية هجوماً مفاجئاً على معسكر قوات حماة، إلا أن الهجوم فشل، فأسر بعضهم، وارتد البعض الآخر على أعقابهم إلى داخل المدينة. كما قام الأسبتارية بشن هجوم آخر، إلا أنهم فشلوا أيضاً بفضل وعي المسلمين ويقظتهم وحرصهم، وقد تكبدوا خسائر جسيمة. وأدّى فشل الهجومين إلى التوقف عن شن الهجمات مما أنزل ضرراً بالغاً بالروح المعنوية لديهم، وتولّد بينهم شعور باليأس، وأخذوا يدركون أن ليس لديهم من العساكر ما يكفي للدفاع عن الأسوار تجاه الأعداد الضخمة التي حشدها المماليك، وبالتالي خطورة الموقف، وأضحى الوقت في صالح المماليك[1].

ووصل في (شهر جمادى الأولى/ شهر أيار) الملك هنري الثاني قادماً من قبرص على رأس مائة من الفرسان، وألفين من المشاة بالإضافة إلى قدر كبير من المؤن والإمدادات[2]، أقلّتهم أربعون سفينة، ففرح الصليبيون بقدومه، وجرى استقباله بكل مظاهر البهجة والسرور «وأشعلوا نيراناً لم يُرَ مثلها، فرحاً به، وتشجعوا على الثبات والمقاومة»[3].

ولم يكد يهبط إلى الأرض حتى تولى القيادة، مما أثار قوة حماسية جديدة في المدافعين، غير أنه اتضح له بعد ذلك، أن الأمر لا يخلو من الصعوبة بسبب قلة المدافعين وكثرة المهاجمين.

إنطلاقاً من هذا الواقع، عزم الملك هنري الثاني على التفاهم مع السلطان في محاولة أخيرة لإعادة السلام، فأرسل رسولين من الداوية إلى المعسكر المملوكي وطلبا من السلطان عقد هدنة، ووعداه بإنصاف كل شكوى.

استقبلهما السلطان خارج خيمته، واستلم منهما الرسالة، وسألهما «ألم تحضرا معكما مفاتيح المدينة؟ فلما أنكرا، قال: ذلك هو مطلبي، ووعدهما بتأمين خروج جميع الصليبيين من عكا ومعهم أموالهم، إذا استسلموا، ولم تؤخذ المدينة عنوة»[4].

---

(١) أبو الفداء: جـ٧، ص٣٢.

(٢) رنسيمان: جـ٣، ص٧٠٢. عاشور: الحركة الصليبية، جـ٢، ص١١٨٢.

(٣) ابن تغري بردي: جـ٨، ص٦.

(٤) Grousset: III p755

وفي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات دائرة، قذفت عرّادة من الأسوار حجراً سقط قرب مكان الاجتماع، فاستشاط السلطان غضباً وهمّ بقتل الرسولين، لكن الأمير الشجاعي منعه من ذلك.

وعندما فشلت المفاوضات، قرّر الملك هنري الثاني الدفاع عن عكا حتى النهاية، لكن كانت تعترضه عدة صعوبات لعل أهمها:

١ ـ قلة المدافعين بالمقارنة مع كثرة المهاجمين.

٢ ـ تجدُّد النزاعات الداخلية بين بعض فصائل الصليبيين.

٣ ـ قلة التجهيزات.

ونجح منقبو السلطان في إحداث ثقوب في الأبراج، أشعلوا فيها النيران، حتى أخذت بالتداعي، ثم شقَّ المماليك طريقهم إلى داخل الخرائب التي أحدثها الضرب المتواصل، وأجبروا المدافعين على التقهقر إلى الخط الداخلي من الأسوار. ووقع في غضون ذلك هجوم مركَّز على باب القديس أنطوان، غير أن المهاجمين فشلوا في اقتحامه بسبب بسالة المدافعين، إلا أن المماليك شدَّدوا من سيطرتهم على السور الخارجي للمدينة. ثم حدث أن أصدر السلطان أمراً بشن هجوم عام على امتداد الأسوار غير أن التركيز قد تمَّ على القلعة التي كان يدافع عنها الملك هنري الثاني وقواته. واندفعت الفرق العسكرية المملوكية الواحدة تلو الأخرى، وهم يهتفون بصيحات الحرب المرعبة، وقد ترافق ذلك مع إحداث الضجيج المنبعث من الطبول والكوسات وقد أثار الخوف والرعب في نفوس الصليبيين وفتَّ في عضدهم. ولم يمضِ وقت طويل، حتى شقَّ المماليك طريقهم إلى القلعة وأجبروا حاميتها على التراجع والخروج، ثم دخلوها واستقروا داخل المدينة.

ودار قتال عنيف في الشوارع والأزقة، لكن سرعان ما فقد الصليبيون الأمل في الانتصار بسبب سوء أوضاعهم القتالية وتجدُّد الخلافات الداخلية بينهم، مما دفع الملك هنري الثاني إلى مغادرة عكا مع قواته وفرسانه، فانعكس ذلك سلباً على من تبقّى داخل المدينة.

وشاعت الفوضى في عكا، على إثر ذلك، واندفع العساكر والسكان إلى الميناء، وتزاحموا على القوارب يلتمسون الوصول إلى السفن الراسية قبالة الشاطئ، ويبدو أنها لم تكن كافية مما أعجزها عن إنقاذ كل اللاجئين، كما غرق بعضها بسبب ثقل الحمولة.

وقد وقع عدد ضخم من سكان عكا في قبضة المماليك ليقتلوا أو يؤسروا. وكان آخر موقع استسلم للمهاجمين هو دار الداوية الضخم البارز في داخل البحر في الجهة الشمالية الغربية من المدينة، وقد لجأ إليه مَنْ بقي على قيد الحياة من الداوية وتحصنوا فيه. وظل المدافعون عن هذا المعقل يقاومون الهجمات الإسلامية حتى أخذت أساساته بالتداعي، ولم يستسلم المدافعون إلا عندما انهار البناء.

أما الذين لزموا بيوتهم فقد تقرر نقلهم أحياء وبيعهم أرقاء، وقد بلغت الأعداد من الوفرة أن هبط ثمن الفتاة في سوق الرقيق بدمشق إلى درهم، على أن مَنْ تعرَّض للقتل من الصليبيين كان كبيراً.

ولم تكد عكا تصبح في قبضة المسلمين في (السابع عشر من شهر جمادى الأولى عام ٦٩٠هـ/ شهر أيار عام ١٢٩١م) حتى أمر السلطان بتدميرها وفق خطة موضوعة، حتى لا تبقى رأس حربة لما قد يقوم به الصليبيون من اعتداءات على بلاد الشام. وتعتبر معركة عكا آخر المعارك الفاصلة في الحروب الصليبية التي شهدها الشرق الإسلامي[١].

تصفية الصليبيين في بلاد الشام

مما لا شك فيه أن استعادة المسلمين لمدينة عكا كان بمثابة الضربة القاضية التي نزلت بالصليبيين في بلاد الشام، إذ لم يصبح لهم بعد ذلك قائمة. فما تبقَّى من مدن لهم، لم تلبث أن شاركت عكا في مصيرها، ولم يكن منتظراً منها أن تظل على قيد الحياة بعد أن فقدت موارد تموينها، وحمايتها.

وأرسل السلطان جيشاً إلى صور بقيادة الأمير سنجر الجاشنكير، وتُعتبر هذه المدينة من أمنع المدن الساحلية. وما إن اقترب منها حتى تخاذل حاكمها، نائب الملك هنري الثاني، عن الدفاع عنها، وأبحر إلى قبرص، فدخلتها القوات المملوكية (في شهر رجب/شهر تموز)[٢].

وظهر جيش مملوكي بقيادة الأمير الشجاعي أمام صيدا بعد أن دخل

(١) راجع فيما يتعلق بأحداث معركة عكا: أبو الفداء: جـ٧، ص٣١ ـ ٣٢.
النويري: جـ٣١، ص١٩٥ ـ ١٩٩. العيني: جـ٣، ص٥٤ ـ ٦٢.
ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة: جـ٨، ص٥ ـ ٨.
رنسيمان: جـ٣، ص٦٩٤ ـ ٧١٢. عاشور: الحركة الصليبية: جـ٢، ص١١٨٠ ـ ١١٨٣.

(٢) ابن حبيب: جـ١، ص١٣٧. ابن تغري بردي: جـ٨، ص٨.

الصرفند. وإذ قرر الداوية الدفاع عنها، إلا أنهم كانوا من القلّة ما منعهم القيام بذلك، فهجروا المدينة واحتموا بالقلعة البحرية المشيدة على جزيرة صغيرة، والتي لا تبعد كثيراً عن الشاطئ. وعبثاً حاولوا طلب النجدة من جزيرة قبرص. ولما شيَّد المهندسون المماليك جسراً في عرض البحر للوصول إليها، فقد الداوية الأمل في الصمود، وأبحروا إلى أنطرطوس، ودخل الأمير الشجاعي القلعة (بتاريخ ١٥ رجب/ شهر تموز) وأمر بتدميرها[١].

ولم يمض أسبوع على دخول صيدا، حتى ظهر الأمير الشجاعي أمام بيروت. وكان سكانها يأملون بما عقدوه من معاهدة مع المماليك أن يأمنوا من كل اعتداء عليهم. وإذ أذعن قادة الحامية لأوامر الشجاعي، فقدموا عليه، إلا أنه أسرهم، مما فتَّ في عضد أتباعهم الذين تخاذلوا عن الدفاع عن المدينة، وفضلوا الفرار. ودخل الجيش المملوكي بيروت بتاريخ (٢٢ رجب /٢٣ تموز)، فهدم أسوارها، وحطّم قلاع أسرة أبلين، وحوّل كاتدرائيتها إلى مسجد، وجمع سكانها من الصليبيين والنصارى المحليين وأكثرهم من الموارنة وأرسلهم إلى دمشق ومنها إلى مصر حيث خيَّرهم السلطان بين العودة إلى بيروت أو التوجه إلى جزيرة قبرص، فتوجهوا جميعاً إلى الجزيرة المذكورة[٢].

ولم يلبث السلطان أن فتح حيفا دون مقاومة وهدمها، وسيَّر الأميرين علم الدين الدوادي وشرف الدين الجاكي إلى جبيل، ولم يبق للصليبيين بعد هذه الفتوحات سوى موضعين هما أنطرطوس وعثليث. ويبدو أن حامية كل منهما لم تكن بقادرة على الصمود، فجلت عن أنطرطوس في (٥ شعبان/ ٣ آب) ومن عثليث في (١٦ شعبان/ ١٤ آب). ولم يعد بحوزة الداوية سوى الحصن الواقع في جزيرة أرواد التي تقع على مسافة ميلين من الساحل مقابل أنطرطوس، فظلوا محافظين على موقعهم هذا طيلة اثني عشر عاماً، ولم يغادروا الجزيرة إلا في عام (٧٠٣هـ/ ١٣٠٣م)[٣].

وظلت الجيوش المملوكية بعد طرد الصليبيين، تجوب الساحل من أقصاه إلى أقصاه بضعة أشهر في خطوة وقائية، تُدمِّر كل ما تعتبره صالحاً لنزول الصليبيين إلى البر مرة أخرى والتحصن فيه من جديد.

---

(١) النويري: ج٣١، ص٢١٢. ابن تغري بردي: ج٨، ص١٠.

(٢) أبو الفداء: ج٧، ص٣٢ ـ ٣٣ النويري: المصدر نفسه، ص٢١٢ ـ ٢١٣. صالح بن يحيى: تاريخ بيروت، ص٢٤.

(٣) رنسيمان: ج٣، ص٧١٢.

وبذلك تكاملت الفتوحات واستعاد المسلمون جميع البلاد الساحلية، وختمت صفحة الحروب الصليبية في الشرق الإسلامي بعد أن مضى عليها قرنان من الزمن، كانت تشتد فيها وطأتها وتخف، وساد الهدوء على امتداد الساحل الذي ظل أزماناً طويلة ميداناً لحروب متواصلة.

العلاقة مع مغول فارس

لم تحدث اصطدامات تُذكر بين المماليك ومغول فارس في عهد الأشرف خليل، إنما استمر أرغون في تنفيذ سياسة التحالف مع القوى المحلية والأوروبية، للتصدي للمماليك. ففي عام (٦٩١هـ/ ١٢٩٢م)، التفت السلطان الأشرف خليل إلى القضية المغولية، وكان قد فرغ لتوه من تصفية بقايا الإمارات الصليبية في بلاد الشام. فركّز قواه ليسحق قوة المغول الذين كانوا لا يزالون شوكة في جنب مصر، فأعدّ جيشاً للزحف به نحو الحدود الفراتية. وعمد قبل الخروج من القاهرة، إلى الصلاة بالناس في قبة والده، ليثير فيهم الحماسة الدينية. وتوجه السلطان إلى حلب ومنها هاجم قلعة الروم[1] وفتحها، وغيَّر اسمها إلى «قلعة المسلمين». وكتب هذا المنشور بلهجة فخر خاصة بالمماليك قائلاً إنه قد كتب له أن يخضع الشرق لسلطانه من مشرق الشمس إلى مغربها، ولكنه مع ذلك تراجع عند ظهور المغول، تاركاً القلعة التي غيَّر اسمها، وبعد أن قام ببعض الغزوات التي لم تكن هامة، عاد إلى القاهرة.

نهاية الأشرف خليل

يبدو أن جهاد الأشرف خليل لطرد آخر بقايا الصليبيين، وتصفية قواعدهم لم يشفع له لدى كبار الأمراء الذين ازداد حنقهم عليه لغدره واستخفافه بهم، خاصة بعد فتح عكا حيث راح يتمادى في كبريائه وتعاظمه عليهم حتى ضاقوا به ذرعاً، وأخذوا يفكرون في التخلص منه.

وكان قد هالهم ما فعله بنائبه طرنطاي من قبل، فخشوا على أنفسهم. وكانت العداوة قد نشبت بين السلطان وبين نائبه بدر الدين بيدرا نتيجة دسيسة من الأمير شمس الدين بن السلعوس، الذي أوهمه بأن أملاك بيدرا اتسعت بشكل يهدد السلطان نفسه، وأوغر صدره عليه. فأقدم السلطان على انتزاع بعض

(١) قلعة الروم: قلعة حصينة في غربي الفرات مقابل البيرة بينها وبين سميساط. الحموي: ج٤، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١ راجع فتوح قلعة الروم عند أبو الفداء، جـ٧، ص٣٣ ـ ٣٤.

الإقطاعات من نائبه وضمها إلى أملاكه. وعلى الرغم من أنه كان ينقم على بيدرا بسبب عبثه بأموال الدولة، واستيلاء نوابه على متاجر الإسكندرية، ووضع أيديهم على كثير من الجهات، فإنه ما لبث أن خشي بأسه، وشعر بتغير بيدرا عليه، فحاول استرضاءه بألف دينار بعثها إليه، لكن محاولته لم تنفع في رأب الصدع بين الرجلين[1].

وتُعتبر هذه العداوة السبب الأبرز في القضاء على السلطان، وتعيد مأساة قطز نفسها. فاتفق كل من بيدرا وحسام الدين لاجين على قتله، وتحينوا فرصة لتحقيق مأربهم. وقد حانت الفرصة عندما خرج السلطان للصيد، ونزل أثناء رحلته، بـ «تروجة»[2] في مكان يقال له الحمامات، وسمح لأمرائه بالتوجه إلى القاهرة حتى يعود من رحلته. وسرعان ما أرسل بيدرا إلى الأمراء الناقمين على السلطان، فحضر الأمراء حسام الدين لاجين المنصوري وشمس الدين قراسنقر، وسيف الدين بهادر المنصوري وغيرهم، وخرجوا متظاهرين بالرغبة في صيد الغزال في الصحراء، مضمرين الغدر به، وما لبث أن ضربه بيدرا بالسيف ثم تبعه الأمراء الآخرون الذين أجهزوا عليه بسيوفهم، وذلك يوم السبت في (الثاني عشر من شهر محرم عام ٦٩٣هـ/ شهر كانون الأول عام ١٢٩٣م)، وتركوه في المكان الذي قُتِلَ فيه. وظلّ جثمانه ملقى على الأرض مدة يومين كاملين حتى حمله الأمير عز الدين أيدمر العجمي والي تروجة إلى بيت المال بدار الولاية، ثم نقل الأمير سعد الدين كوجا الناصري تابوته إلى القاهرة، ودفنه بمدرسته التي شيدها بالقرب من مشهد السيدة نفيسة[3].

دام حكم السلطان الملك الأشرف خليل ثلاث سنوات وشهرين، برهن خلالها على أنه كان حاكماً قديراً شديد البأس، مهيباً في أعين الناس، كفوءً لتولي الملك، غارقاً بأحوال المملكة. كان بطلاً لا يكل الحروب ليلاً ونهاراً، موفقاً في تحركاته الجهادية، ولا يُعرف من أبناء الملوك من كان يناظره في العزم والشجاعة والإقدام. كان يسمع الكلام في حق الناس بالباطل من وزيره ابن السلعوس، وكان ذلك سبباً في زوال ملكه. ترك خليل اثنتين من البنات ولم يعقب ذكوراً[4].

---

(١) ابن أبي الفضائل: ص: ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٢) تقع هذه القرية في حوض تروجة بأراضي ناجية، زاوية صقر بمركز أبي المطامير في مديرية البحيرة.

(٣) المنصوري: ص١٣٦. النويري: ج٣١، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٢. ابن حبيب: ج١، ص١٦٧.

(٤) النويري: المصدر نفسه.

الناصر ناصر الدين محمد بن قلاوون ـ
المرة الأولى: ٦٩٣ ـ ٦٩٤هـ/١٢٩٣ ـ ١٢٩٤م

توليته السلطة

يكاد ينحصر التاريخ المملوكي في الأعوام الخمسة التي تلت مقتل السلطان الأشرف خليل في حوادث المؤامرات والقتل بشكل متواصل. ذلك أن الأحداث التي حصلت عقب مقتل السلطان قطز قد تكررت عقب مقتل السلطان الأشرف خليل. إذ اجتمع المتآمرون واتفقوا على تعيين زعيم المؤامرة الأمير بدر الدين بيدرا سلطاناً، ولقبوه بـ «الملك الأوحد»، وحلفوا له، ولم يبق بعد ذلك سوى أن يغادر السلطان الجديد مكان الجريمة إلى القلعة ليتم تنصيبه رسمياً[(١)].

ويبدو أن مماليك السلطان المقتول بزعامة الأمير زين الدين كتبغا قد هالهم مقتله، فتصدوا للمتآمرين قبل وصولهم إلى القاهرة. إذ ما كادوا يسمعون بنبأ حادثة القتل حتى تعقبوا بيدرا وأتباعه، وأنزلوا بهم الهزيمة في الطرانة[(٢)] وقتلوا بيدرا نفسه، وطاردوا الفارين من أتباعه[(٣)].

وسار كتبغا بعد الانتصار عائداً إلى القاهرة ليتربع على دست السلطنة. لكن الأمير علم الدين سنجر الشجاعي، النائب في قلعة الجبل، حال بينه وبين دخوله القاهرة. ثم دارت مفاوضات بين الطرفين أسفرت عن تعيين الملك الناصر محمد بن قلاوون أخي الملك الأشرف خليل، سلطاناً وذلك في (١٤ محرم عام ٦٩٣هـ/ شهر كانون الأول عام ١٢٩٣م)، ولقب بـ «الناصر محمد أبي الفتوح» وكان عمره آنذاك تسع سنوات، وسُمح بعد ذلك للأمير كتبغا ومن معه من المماليك بدخول القاهرة[(٤)].

---

(١) المنصوري: ص١٣٦. ابن حبيب: جـ١، ص١٦٧.

(٢) الطرانة، قرية صغيرة تقع على الشاطئ الغربي لفرع رشيد بمركز كوم حمادة بمديرية البحيرة.
ابن تغري بري: النجوم الزاهرة.. جـ٨، ص١٦، هامش رقم ١.

(٣) المنصوري: ص١٣٦ ـ ١٣٧.

(٤) المنصوري: ١٣٨. كان المنصوري شاهد عيان عند تعيين الناصر محمد سلطاناً، وقد عيَّنه السلطان دواداراً لتلقي البريد الصادر والوارد إلى الأبواب السلطانية.
النويري: جـ٣١، ص٢٦٧. ابن حبيب: جـ١، ص١٦٩.

والراجح أنه لم يكن في صفوف الأمراء من يستطيع حسم الأمور لصالحه، حتى اتفقوا على هذا المخرج متذرعين بمبدأ الوراثة كعادتهم، غير عابئين في احترام أحقية الناصر محمد في الحكم بوصفه ابن السلطان قلاوون، حتى تظهر شخصية قوية بين صفوفهم تستطيع عزل الطفل وتولي الحكم.

وهكذا تولى الناصر محمد السلطنة وهو صبي لا يستطيع أن يواجه دسائس الأمراء في الداخل، والأخطار الخارجية، ولهذا توزع الأمراء المناصب فيما بينهم. فتقلد الأمير كتبغا وظيفة نائب السلطنة، وهذا طبيعي، فإن هذا الأمير كان زعيم المماليك الأشرفية الذين تخلصوا من قاتل أستاذهم بيدرا وأجلسوا الناصر محمد على عرش السلطنة، فتعيينه في هذا المنصب كان أمراً متوقعاً. وبذلك تتكرر الأحداث المألوفة في دولة المماليك البحرية، وهو اختيار صبي ليعتلي العرش على أن يستأثر أمير قوي بالسلطنة، ولكن نفوذه لم يكن من القوة ما يمكّنه من فرض نفسه على الساحة السياسة والاستيلاء على السلطة، إنما نلمح من هذا التعيين شبح الاغتصاب يحاول الظهور[1].

وعين الأمير علم الدين سنجر الشجاعي وزيراً. والجدير بالذكر أن هذه الوظيفة الإدارية كانت خاصة برجال القلم في دولة المماليك البحرية، ونادراً ما تولاّها عسكري، لكن الأمير الشجاعي عمل على زيادة اختصاصاتها[2].

كما عين السلطان الناصر محمد الأمير حسام الدين لاجين الرومي الأستادار أتابكاً للعساكر، والأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير أستاداراً، والأمير المؤرخ ركن الدين بيبرس المنصوري الدوادار، دواداراً، ومنحه السلطان إمرة مائة فارس وتقدمة ألف، كما عهد إليه الإشراف على ديوان الإنشاء[3].

الأوضاع الداخلية

صراع الأمراء

تمحورت حوادث عهد الناصر محمد في سلطنته الأولى حول اغتصاب العرش بين ثلاثة من كبار الأمراء هم علم الدين سنجر الشجاعي والأمير زين الدين كتبغا، والأمير حسام الدين لاجين. وكان لكل منهم آمال ومطامع وتطلعات نحو

---

(١) حسن علي إبراهيم: تاريخ المماليك البحرية، ص٧١.

(٢) المنصوري: ص١٣٨. المرجع نفسه.

(٣) يذكر المنصوري أن الأمير علاء الدين كشتغدي عُيّن أستاداراً. ص١٣٨، وقارن بالمقريزي: جـ١، ص٧٩٣ ـ ٧٩٤. وابن تغري بردي: المنهل الصافي جـ٣، ص٤٦٨. والنويري: جـ٣١، ص٢٦٨. والعيني: جـ٣، ص٢٢١.

اعتلاء العرش. واتخذ كل منهم صغر سن السلطان فرصة سانحة لتحقيقها. وإذا تتبعنا حوادث الاضطهاد والقتل التي توالت بعد ولاية الناصر محمد نرى أن أسبابها تعود إلى رغبة هؤلاء الأمراء في الاستئثار بالنفوذ والسلطان، مما جعل الأوضاع الداخلية للدولة غير مستقرة.

وأخذ الأمير كتبغا يتصرف بشكل يضمن تفرده بالنفوذ ليؤدي الدور نفسه الذي سبق أن أدّاه الأمير قطز مع السلطان علي بن أيبك، وما قام به الأمير قلاوون مع سلامش بن بيبرس، كما احتاط لما يمكن أن يحدث في بلاد الشام من قلاقل فيما لو انتشر خبر مقتل الأشرف خليل وتولية أخيه الصغير الناصر محمد. فأرسل إلى عامل دمشق، على لسان الأشرف، كتاباً تضمن تعيين الناصر محمد ولياً للعهد وطلب منه أن يأخذ البيعة له، وأن يذكر اسمه مع اسم السلطان الأشرف خليل في الخطبة[1]. ثم أرسل كتاباً آخر طلب فيه من الوالي أن يصادر أموال وممتلكات كل من الأمراء بيدرا ولاجين وقراسنقر وغيرهم ممن اشتركوا في مؤامرة قتل الملك الأشرف خليل[2].

ويبدو أن أهل دمشق علموا بحقيقة الأمر، ولم يبدوا أية معارضة للتغيير الحاصل في رئاسة الحكم، بل إنهم، على العكس من ذلك، قد رحَّبوا بتولية الناصر محمد، ولم يعترضوا على ذكر اسمه في الخطبة وحده، بعد أن ظلت تقام له ولأخيه الأشرف خليل مدة ثلاثة أشهر[3].

وشُرِع في البحث عن قتلة الأشرف خليل، بعد الاطمئنان على الأوضاع الداخلية في كل من مصر وبلاد الشام. وسرعان ما عُثِرَ على بعضهم، في حين ولّى البعض الآخر الأدبار مثل حسام الدين لاجين، وقراسنقر اللذين ظلا مختفيين حتى هدأت أوضاع البحث عنهما، فاتصلا بكتبغا، وحصلا على أمان من السلطان الناصر محمد[4].

هذا ولم ينجُ الأمير شمس الدين بن السلعوس، وزير الأشرف خليل من الاضطهادات التي تعرَّض لها بفعل تصرفه المعادي للأمراء في عهد السلطان

---

(١) المقريزي: جا، ص٧٩٤ ـ ٧٩٥.

(٢) المصدر نفسه: ص٧٩٥.

(٣) النويري: ج٣١، ص٢٦٨ ـ ٢٦٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٧٨.

المذكور، وإيغار صدره عليهم. وسنحت الفرصة للأمير الشجاعي للتخلص منه، فأخذ يحط من شأنه عند نائب السلطنة مما دفعه إلى القبض عليه، فصادر أمواله، وأنزل أشد العقوبات به حتى توفي[1].

وأضحى الشجاعي بعد ذلك، من القوة والنفوذ، مما ضايق كتبغا وأخافه. فهو صاحب الكلمة في الدولة، وراح يهيء لنفسه أسباب الوثوب إلى العرش. وحتى يدعم موقفه استقطب بعض الأمراء مما أدى إلى انقسام الجند فريقين، أحدهما مع الشجاعي والآخر مع كتبغا، وكان لا بد من الصدام لتقرير المصير[2].

وحاول الشجاعي التخلص من كتبغا، لكن محاولته باءت بالفشل. ولما رأى الثاني أن الأول قد تمادى كثيراً في تعدياته وطغيانه، قرَّر التخلص منه. فدعا أتباعه من جند الحلقة، والمغول والأكراد، ونزل بهم بظاهر الباب المحروق[3]. فاضطر الشجاعي إلى الخروج لملاقاتهم، وحاول استقطاب بعض الأمراء بما بذل لهم من مال، لكن لم يسانده منهم إلا القليل.

وفشا النزاع في المجتمع المصري ووصل إلى مسامع السلطان الذي كان في جهل تام عما يحدث في سلطنته، واشتكى كل منهم إلى السلطان الذي عرض على الشجاعي نيابة حلب ليبعده عن القاهرة، فلم يوافق على ذلك[4]. والراجح أن مصدر هذا الحل لم يكن من السلطان نفسه، نظراً لصغر سنه، وعدم استيعابه لمشاكل الحكم، وإنما كان عن رأي والدته خوند أشلون بالاتفاق مع كتبغا، حتى تخلو لهذا الأخير الساحة السياسية[5].

ولما وصلت الاتصالات بشأن تسوية الخلاف بين الرجلين إلى طريق مسدود؛ شرع كتبغا في الزحف على القلعة، وقد تحصَّن الشجاعي فيها، فحاصرها، وقطع الماء عنها، وحاول المماليك البرجية فك الحصار عنها لكنهم فشلوا.

وعندئذ شدَّد كتبغا الحصار الذي استمر مدة سبعة أيام، انضم إلى صفوفه خلالها معظم أتباع الشجاعي. والواقع أن نهاية الشجاعي لم تكن على يد كتبغا

---

(١) النويري: جـ٣١، ص٢٧٢ ـ ٢٧٣.
(٢) المنصوري: ص١٤٠ ـ ١٤١. ابن إياس: جـ١، ص٣٨١.
(٣) أحد أبواب مدينة القاهرة.
(٤) ابن إياس: جـ١، قسم ١، ص٣٨٢ ـ ٣٨٣.
(٥) سرور: ص٣٣.

وأتباعه، بل إن هذا الأمير عندما عرض عليه السلطان نيابة حلب أغلظ له في القول، فوثب عليه المماليك الذين كانوا عنده، وأمسكوه، وقيدوه، وأرسلوه إلى البرج، فخرج عليه جماعة من المماليك البرجية، وقتلوه وهو في الطريق[١].

وعمد كتبغا بعد مقتل الشجاعي إلى الإفراج عن الأمراء المعتقلين، وردَّ إليهم إقطاعاتهم، في خطوة لاستقطابهم، وإضعاف شوكتهم حتى لا يثوروا في وجهه إذا ما استقل بالسلطة في المستقبل، كما حاول استقطاب الأميرين لاجين وقراسنقر اللذين اشتركا في قتل الملك الأشرف خليل[٢].

أغضب هذا التصرف المماليك الأشرفية الذين انتفضوا ضده في (العاشر من شهر محرم عام ٦٩٤هـ/ شهر كانون الأول عام ١٢٩٤م). استمرت الثورة طيلة الليل، ودخل الثائرون أسواق السلاح واستولوا على ما فيها، وأخذوا خيل السلطان ونهبوا الإصطبلات، لكن كتبغا تمكن من القضاء عليهم، وبدَّد شملهم[٣]. وقد اتخذ لاجين من هذه الانتفاضة وسيلة لتحريض كتبغا على خلع السلطان الناصر محمد والحلول مكانه، لأنه كان يخشى غائلة المماليك الأشرفية، من أن يأخذوا بثأرهم من قتلة الأشرف خليل. وخوَّفه من أنه إذا بلغ سن الرشد، واستقل بالملك، فسوف يقدم على قتله وقتل كل من تعاون على قتل الأشرف، ومادام هذا السلطان قائماً فإن شوكة المماليك الأشرفية سوف تبقى، وستزداد مع الأيام[٤].

أثَّر هذا التحريض في نفس كتبغا، فدعا الخليفة والقضاة والأمراء، وتحدَّث معهم في عدم أهلية السلطان الناصر محمد نظراً لصغر سنه، وأن الأمور لا بد لها من رجل كامل يخافه الجند، وتخشاه الرعية، فاستقر رأيهم على خلع السلطان وإقامة كتبغا مكانه وذلك في (شهر محرم عام ٦٩٤هـ/ شهر كانون الأول عام ١٢٩٤م)، على أن يكون الأمير حسام الدين لاجين نائباً للسلطنة[٥].

حكم السلطان الناصر محمد في سلطنته الأولى سنة واحدة، وطبيعي أن تكون سلطته اسمية، فقد كان غلاماً صغيراً، وتولى كتبغا إدارة شؤون الدولة، وقد حجبه وأسكنه مع أمه في إحدى قاعات القلعة، ومنع الناس من الاجتماع به أو لقائه[٦].

---

(١) المنصوري: ص١٤٠ ـ ١٤١. النويري: ج٣١، ص٢٧٣ ـ ٢٧٧.
(٢) النويري: المصدر نفسه، ص٢٧٦.
(٣) المنصوري: ص١٤٢ ـ ١٤٤. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٨، ص٤٨ ـ ٤٩.
(٤) النويري: ج٣١، ص٢٨٢ ـ ٢٨٣.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه، ص٢٨٣.

العادل زين الدين كتبغا
٦٩٤ ـ ٦٩٦هـ/١٢٩٤ ـ ١٢٩٦م

ازدياد نفوذ الأمراء في عهده

تولى كتبغا عرش السلطنة باتفاق الأمراء، وتلَّقب بلقب «الملك العادل»[(١)]. وهو مغولي الأصل من أسرى موقعة حمص الأولى عام (٦٥٩هـ/ ١٢٦١م)، جعله قلاوون من مماليكه، وتعهده بالتربية والتهذيب. فلما آلت إليه السلطنة، رقَّاه في وظائف الدولة حتى أضحى من كبار الأمراء. ولما قتل الأشرف خليل، وتولى الناصر محمد الملك، جعله نائباً عنه.

اتصف كتبغا بقصر النظر السياسي، وقد أقدم على عدة خطوات أدَّت إلى سوء سمعته بين الناس وكراهيتهم لحكمه لعل أهمها:

١ ـ لقد أدىّ به ضعفه إلى أن يملأ مناصب الدولة بمماليكه. فأبعد الأمراء عنها واتهم بعضهم بمراسلة المغول كي يتخلص منهم، فصرف عنه قلوب الأمراء القدامى. وعيَّن، فور اعتلائه العرش، الأميرحسام الدين لاجين نائباً للسلطنة كما ذكرنا، وفوَّض إليه جميع أمور الدولة، ومنح الأمير شمس الدين قراسنقر إقطاعاً[(٢)]. والمعلوم أن هذين الأميرين قد اختفيا عقب مقتل السلطان الأشرف خليل وعلم كتبغا بمكان اختبائهما. وكان من الطبيعي ألا يكشف عن مكانهما، وأن يكرمهما بعد ذلك، بفعل نفوذهما الكبير، وكثرة أتباعهما، مما يسهل عليه ضمان السلطة. واستوزر الصاحب فخر الدين الخليلي، ورقَّى كثيراً من مماليكه إلى مرتبة الأمراء[(٣)].

٢ ـ كان كتبغا سيء الطالع. فقد أصيبت البلاد على إثر اعتلائه العرش، بالقحط والوباء، واشتداد المجاعة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض النيل، فتشاءم الناس منه ومن حكمه، وتمنوا زواله. ويروي أحد المؤرخين أن جميع الناس في

---

(١) المنصوري: ص١٤٤.

(٢) النويري: ج٣١، ص٢٨٣.

(٣) المصدر نفسه.

القاهرة، تردَّدت على ألسنتهم عبارة واحدة، يوم ركوب كتبغا بشعار السلطنة هي: «يا نهار الشؤم، إن هذا النهار نحس»[1].

٣ ـ رحَّب كتبغا بالجند المغول العويراتية من بني جنسه الذين فروا إلى مصر على أثر اعتناق الإيلخان غازان محمود الدين الإسلامي، وانتصاره على بيدو، وقُدِّر عددهم بعشرة آلاف.

وكان هؤلاء لا يزالون على وثنيتهم[2]، ومنحهم الإقطاعات، وأجرى عليهم الأرزاق وأنزلهم بالحسينية. وقد أثار هذا الترحيب كراهية الناس له، وحِقْد الأمراء عليه، خاصة حين منحهم السلطان حق ممارسة شعائرهم الدينية الوثنية بحريَّة، ونهى عن التعرض لهم، ورفض أن يكرههم على الدخول في الإسلام.

٤ ـ منح كتبغا السلطة لأميرين من خاصته هما بتخاص وبكتوت الأزرق، فأساءا استعمالها، وتحكَّما في أمور الدولة، وظلما الرعية، وحرَّضاه على التخلص من الأمير لاجين، أشد الأمراء المماليك نفوذاً في ذلك الوقت. ويبدو أن هذا الأمير طمع، من جهته، في منصب السلطنة منذ اعتلاء كتبغا، فأخذ يكيد له باطناً، مستغلاً عوامل الكراهية والحقد التي أخذت تتجمع ضده[3].

وانقلب أمراء الشام على السلطان الجديد لسببين:

الأول: أنه عزل في عام (٦٩٦هـ/ ١٢٩٦م) الأمير عز الدين أيبك الحموي من نيابة السلطنة في بلاد الشام، وولَّى مملوكه أغرولوا العادلي مكانه، الذي راح يضايق الأمراء.

الثاني: أنه امتنع عن منحهم الإنعامات وتوزيع الهدايا عليهم، على عادة السلاطين السابقين عند زيارتهم لبلاد الشام لأول مرة بعد توليتهم. ويُذكر أن السلطان كتبغا زار دمشق لأول مرة كسلطان في (السابع عشر من شهر شوال عام ٦٩٥هـ/ شهر آب عام ١٢٩٦ م)[4].

ورأى السلطان كتبغا أن يزور بلاد الشام لإقرار الأمن فيها، وتنظيم شؤون طائفة المغول العويراتية، فرحل إليها بصحبة الأمير لاجين. وقد استغل هذا الأمير

---

(١) المقريزي: جـ١، ص٨٠٧.

(٢) يعود السبب في هجرة هذه الطائفة العويراتية إلى خشية زعيمهم طرغاي من إقدام غازان محمود على الأخذ بالثأر منه لمناصرته بيدو على عمه كيغاتو. أبو الفداء: جـ٤، ص٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٤. حسن، علي إبراهيم: ص٧٦.

(٤) ابن أبي الفضائل: ص٥٩٢ ـ ٥٩٤.

بُعد السلطان عن عاصمته ودبّر مؤامرة مع الأمراء المناصرين له لقتله وفي نيته الحلول مكانه، واختير مكان قرب طبرية لتنفيذ المؤامرة. وما كاد السلطان يصل إلى اللجون قرب طبرية في طريق عودته من دمشق إلى القاهرة حتى علم بتفاصيل المؤامرة ففرَّ إلى دمشق، حيث جدَّد له نائبه فيها الولاء. وقُتل أثناء عملية تنفيذ المؤامرة الأميران بتخاص وبكتوت الأزرق، أعز مماليك كتبغا، وأقربهم إليه. وأُتيحت بذلك، للأمير حسام الدين لاجين فرصة اعتلاء عرش السلطنة، فأعلن نفسه سلطاناً وبايعه الأمراء الموالين له، واستولى على خزائن كتبغا، وانضم إليه الجند الذين كانوا يرافقونه[1].

(١) المنصوري: ١٤٧ ـ ١٤٨.

المنصور حسام الدين لاجين
٦٩٦ ـ ٦٩٨هـ/١٢٩٦ ـ ١٢٩٩م

استمرار صراع الأمراء

أتيحت الفرصة للأمير حسام الدين لاجين لتحقيق تطلعاته السياسية، فاعتلى عرش السلطنة المملوكية، وعقد اجتماعاً مع الأمراء لوضع خطة عمل مستقبلية تجنبه خضّات سياسية كالتي تعرّض لها سلفه، فاشترط عليه الأمراء الذين بايعوه أن يكون معهم كأحدهم، وأن لا يستقلّ بالرأي دونهم، ولا يطلق العنان لمماليكه، فرَّد عليهم لاجين «أنا واحد منكم، ولا أخيِّر نفسي عنكم، ولست مولياً عليكم من مماليكي أحداً، ولا أسمع فيكم كلاماً أبداً، ولا يصيبكم ما أصابكم من مماليك العادل، وأنتم خوشداشيتي، ومحل أخوتي». وأقسم لهم بألاً يستبدَّ برأيه في أمر من الأمور، بل يستشيرهم في مهام الدولة، كما تعهَّد بألاً يقدِّم مماليكه خاصة منكوتمر على واحد منهم. عندئذ حلف له الأمراء، وبايعوه بالسلطنة، وخُطب له بغزة والقدس وصفد والكرك ونابلس. ثم اتخذ طريقة إلى القاهرة، ومنها إلى القلعة، فجلس على التخت، وحلف له أمراء مصر، وقلَّده الخليفة سلطنة البلاد، وسار في ركابه أثناء طوافه في شوارع القاهرة، وتلقَّب بلقب «السلطان الملك المنصور حسام الدين لاجين»[1].

يدلنا هذا التطور في الأمور السياسية على أن الانقلابات السياسية والعسكرية والاغتصاب لمنصب السلطنة كان أمراً مألوفاً لدى الأمراء المماليك في الأحوال التي يكون فيها السلطان ضعيفاً لا يستطيع أن يسوس الأمراء ويهيمن عليهم أو يكون فيها السلطان صبياً لا يفقه أمور السلطنة ولا يتمكَّن من استيعاب مشاكل الحكم، ضاربين بالمبدأ الوراثي عرض الحائط، ولو كانوا يتمسكون بهذا المبدأ الوراثي في الوصول إلى الحكم، لما سمحوا لهذين الغاصبين بانتزاع عرش السلطان الناصر محمد على هذا الشكل وهو لا يزال حياً، مهما بلغ من العمر[2].

---

(١) المنصوري: ص١٤٨. النويري: ج٣١ ص٣١٥. المقريزي: ج١، ص٨٢٢ ـ ٨٢٣.

(٢) حسن: ص٧٨.

ولما استقر في سدة الحكم عيَّن الأمير شمس الدين قراسنقر في منصب نيابة السلطنة، كما ولَّى الأمير سيف الدين قَبْجَق نائباً في دمشق. وانفَضَّ أهل هذه المدينة عن كتبغا حينما علموا بأخبار التغيير السياسي، وخطبوا للسلطان الجديد على منابر المدينة وذلك في (الثامن من شهر ربيع الأول عام ٦٩٦هـ/ شهر كانون الأول ١٢٩٦م)، ثم وصل نائب دمشق الجديد يحمل الأوامر السلطانية إلى قضاة دمشق وأمرائها بإحضار كتبغا وإبلاغه عزله عن السلطنة. ولما أدرك هذا الأخير حرج موقفه، وأن الأمر أفلت من يده خلع نفسه وأذعن للأوامر السلطانية، وتوجه إلى صرخد للإقامة فيها بصحبة مماليكه وغلمانه[1].

وهذه ظاهرة أخرى من الظواهر التي حفل بها التاريخ المملوكي، وهي أن يصبح السلطان السابق والياً على بلدة، وهو أول مثل ينزل فيه سلطان دولة المماليك البحرية إلى رتبة أمير[2].

كان لاجين من إحدى البلاد الواقعة على بحر البلطيق، وأضحى من مماليك الملك المنصور علي بن أيبك. فلما خلع اشتراه الأمير قلاوون بسبعمائة درهم على أساس أنه ليس له ملك شرعي. ولما علم بأنه من مماليك المنصور علي اشتراه من جديد ثم أعتقه بعد أن ربَّاه وبلغ أشده، ثم قلَّده عدة مناصب. ولما اعتلى قلاوون العرش جعله من بين أمرائه، ثم عيَّنه نائباً في دمشق، وظل في هذه الوظيفة حتى عزله السلطان الأشرف خليل، وقبض عليه، ثم عاد وأفرج عنه إلا أنه أضمر له السوء فاتفق مع بعض الأمراء على قتله، وتم له ما أراد. ثم توارى عدة أشهر في جامع ابن طولون إلى أن أخرجه كتبغا بعد أن شفع فيه عند السلطان الناصر محمد. ولما تولى كتبغا عرش السلطنة جعله نائبه، واستمر في هذا المنصب حتى أتيحت له فرصة عزله، وحلَّ مكانه[3].

ويبدو أن كتبغا لم يكن العقبة الوحيدة أمام السلطان لاجين للاستمرار في الحكم، وإنما كان الناصر محمد، الذي ما زال يقيم في القلعة على مقربة من سكان القاهرة الذين أعربوا من مودتهم له، وقد نظروا إليه دائماً على أنه صاحب الحق الشرعي في السلطنة. لذلك قرَّر السلطان لاجين إبعاده إلى الكرك بعد أن أوهمه أنه سيعيده إلى عرشه بعد أن يبلغ سن الرشد، ويصبح قادراً على أن يحكم

---

(١) المنصوري: ص١٤٨. النويري: ج٣١، ص٣١٥، ٣١٨.

(٢) حسن: ص٧٩.

(٣) المقريزي: ج١، ص٨٢٠ ـ ٨٢١. ابن تغري بردي: ج٨، ص٨٥. حسن: المرجع نفسه ص٨٠.

بنفسه، وأنه يقوم بالوصاية على الملك بدلاً منه نظراً لصغر سنه[1].

وفعلاً خرج الناصر محمد إلى الكرك بصحبة الأمير سيف الدين سلار، وأقام فيها، وعامله نائبها الأمير جمال الدين الأشرفي بإجلال[2].

بعد أن اطمأن السلطان لاجين على ملكه من كتبغا والناصر محمد، التفت إلى تدبير الشؤون الداخلية لدولته، فتناسى وعوده التي أعطاها للأمراء عندما بايعوه بالسلطنة بألاً يجافي مماليكه على حسابهم، فعزل الأمير شمس الدين قراسنقر المنصوري، وقبض عليه، وعين بدلاً منه الأمير سيف الدين منكوتمر الحسامي[3]. وتُعتبر هذه التولية إيذاناً ببداية نشوب المتاعب ضد حكمه. ذلك أن منكوتمر لم يلبث أن انغمس في تدبير المؤامرات ليضمن العرش لنفسه. فعندما رأى أن السلطان لاجين لم ينجب ولداً يخلفه في الحكم، عمل على إثارته ضد الأمير بدر الدين بيسري المتطلع هو أيضاً إلى الحكم؛ وذلك ليحول بينه وبين تحقيق غايته، كما حاول إقناعه بتوليته العهد من بعده، ثم حجبه عن الخاصة والعامة وراح يتصرف بأمور الدولة وفقاً لمصلحته[4].

ويبدو أن السلطان لاجين رغب في الإخلاد إلى الهدوء والراحة، ففوَّض أمر السلطنة إلى الأمير منكوتمر، شرط أن يتمكّن من القضاء على الأمراء المناوئين له. ولم يلبث هذا الأمير أن استثار الأمراء بتضييقه عليهم، فأقصاهم عن مناصبهم، وأقام أمراء آخرين من مماليك السلطان لاجين مكانهم، مما أضعف نفوذهم، كما أمر بنقل ما يتحصل من الأموال إلى داره، بعد أن كانت تحفظ في بيت المال[5].

وازداد حقد الأمراء والجند عليه حين أمر في عام (٦٩٧هـ/ ١٢٩٨م) بعمل الروك المعروف في التاريخ بـ«الروك الحسامي»[6]. وتمادى هذا الأمير في دسائسه، فأوغر صدر السلطان على الأمراء المناوئين حتى قبض عليهم. كما طلب

(١) عاشور: مصر والشام في عصر المماليك ص٢٢٤.

(٢) المنصوري: ص١٤٩. النويري: جـ٣١ ص٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٣) النويري: المصدر نفسه، ص٣٢٥.

(٤) حسن: ص٨٢ ـ ٨٣.

(٥) ابن تغري بردي: جـ٨، ص٩٨.

(٦) الروك: كلمة قبطية، اصطلح على استعمالها للقيام بعملية مسح الأراضي وحصرها في سجلات وتثمينها، أي تقدير خصوبة تربتها لتقدير الخراج عليها، راجع: النويري: جـ٣١، ص ٣٤٥ هامش رقم ٣. العيني: جـ٣، ص٣٩٤.

من بلبان الطباخي نائب حلب القبض على بعض الأمراء أيضاً، لكنه رفض تنفيذ طلبه. واشتدَّ حنق الأمراء على السلطان حين علموا أنه ينوي تعيين منكوتمر ولياً لعهده[1].

والواضح أن هذا الصراع بين الأمراء يدل على أن مبدأ الوراثة لم يكن طبيعياً في النظام المملوكي، كما لم يكن مفهوماً عند المماليك، فإن لاجين لا يغتصب العرش لنفسه فقط بل يريد أن يتركه من بعده لأمير آخر ليست له صلة شرعية بالعرش[2]، وهذه إحدى المظاهر الجديدة التي حفل بها التاريخ المملوكي.

استاء الشعب من حكم السلطان لاجين المتعسف، ومن سوء أعمال نائبه منكوتمر، فحثوا المماليك الأشرفية على التخلص منه، باعتباره أحد قتلة الملك الأشرف خليل، وشعر هذا السلطان بالخطر يتهدده من جانب حاشيته، فأراد أن يصرفهم عن تدبير المؤامرات، فشغلهم بالحرب في مملكة أرمينيا الصغرى بناء على نصيحة منكوتمر.

العلاقات الخارجية

العلاقة مع الأرمن

كانت مملكة أرمينيا الصغرى تمر آنذاك بقلاقل داخلية نتيجة النزاع حول وراثة العرش؛ إذ تنازل هيثوم الثاني عن الحكم لأخيه ثوروس الثالث في عام (٦٩١هـ/ ١٢٩٢م)، ثم أُجْبِرَ هيثوم على العودة إلى الحكم مرة أخرى، لكن أخاً ثالثاً هو سمباد انتزع الحكم لنفسه في عام (٦٩٥هـ/ ١٢٩٦م)[3]. لم يكفِ ملوك أرمينيا خلال مظاهر الفوضى التي عمت المملكة نتيجة التنازع على العرش، عن الارتماء في أحضان المغول والتحالف معهم، فحاولوا إحياء فكرة القيام بحملة مشتركة ضد دولة المماليك. غير أن مغول فارس كانوا يمرون بدورهم في فترة قلاقل نتيجة النزاع على الحكم، وقد راقب المماليك هذه الأوضاع المضطربة واستغلوها فرصة لمهاجمة العاصمة الأرمنية سيس.

كان الأرمن قد تنازلوا للسلطان الأشرف خليل عن بهسنا ومرعش وتل حمدون، وجدَّدوا الولاء والطاعة للمماليك، وأرسلوا إليهم الجزية[4]. إلا أنهم

---

(١) النويري: جـ٣١، ص٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(٢) حسن: ص٨٤.

(٣) Iorga: L'Armenie cilicienne pp128 - 129

(٤) المقريزي: جـ١، ص٧٨٤.

استغلوا فرصة حدوث اضطرابات داخلية بعد مقتل الملك المذكور، وحاولوا استعادة نفوذهم على تلك المدن، مما دفع السلطان لاجين إلى تجهيز حملة عسكرية لمهاجمة المملكة الأرمنية. وإذ كان يتعرض للضغط الداخلي من جانب بعض الأمراء؛ جاءت الحملة بمثابة تنفيس لذلك الضغط. وثمة عامل آخر شجعه على الإقدام على هذه الخطوة، هو انهماك الإيلخان محمود غازان، حليف مملكة أرمينيا الصغرى في الحرب في الشرق، بالإضافة إلى وقوع الخلافات الداخلية بين المغول[1].

ترأس الحملة الأمير بدر الدين بكتاش الفخري وضمَّت عساكر من صفد وحمص، وبلاد الساحل وطرابلس، ورافق الحملة المظفر تقي الدين محمود صاحب حماة على رأس قواته، وعندما وصل إلى حلب انضم إليه الأمير علم الدين سنجر الدواداري، فبلغ عدد قواته عشرة آلاف مقاتل.

أدرك الأرمن أنهم لا قبل لهم بالتصدي للجيش المملوكي فمالوا إلى المهادنة، وأرسل ملكهم سمباد رسالة إلى السلطان يطلب منه العفو، لكن الأخير لم يجبه، وهذا طبيعي، لأن هدف الحملة ليس فتح بلاد الأرمن بقدر ما هو عقاب للأمراء المعارضين بإبعادهم عن البلاد، وإشغالهم في حروب خارجية. لذلك أرسل السلطان لاجين أوامر صارمة، إلى قائد الحملة، توجب زحف الجيش على مملكة أرمينيا.

وتوزَّعت الفرق العسكرية المملوكية المهام العسكرية. فتوجه الأمير بكتاش إلى الإسكندرونة عن طريق بغراس، وهاجم تل حمدون، لكنه وجدها خالية، بعد أن غادرها الأرمن إلى قلعة النُجيمة خشية من القتل أو الوقوع في الأسر.

وتوجه الملك المظفر صاحب حماة، والأمراء الآخرون إلى نهر جيحان، ودخلوا دربند سيس في (الرابع من شهر رجب عام ٦٩٦هـ/ شهر نيسان عام ١٢٩٧م)[2]. وهنا اختلف قادة الحملة في الاستراتيجية القتالية، فأشار الأمير بكتاش بالحصار ومنازلة القلاع لامتلاكها، في حين رأى سنجر الدواداري الاكتفاء بالغارة فقط، وطلب بأن يتولى هو قيادة الحملة، ويبدو أن بكتاشاً لم ينازعه، ووافقه على رأيه.

وأغار صاحب حماة على مدينة سيس بينما سار بكتاش إلى أذنة، ولحقت به

---

(١) المقريزي: جـ١، ص٨٣٧. موير: ص٧٤.

(٢) أبو الفداء: جـ٧، ص٤٣ ـ ٤٤. المقريزي: جـ١، ص٨٣٨ ـ ٨٣٩.

باقي الفرق العسكرية. فاجتمع الجيش المملوكي بكامل عدته وعديده أمام هذه المدينة، فهاجمها أفراده وقتلوا من ظفروا به من الأرمن وساقوا الأبقار والجواميس، ثم توجهوا إلى المصيصة، وأقاموا عليها ثلاثة أيام، فنصبوا جسراً عبروا عليه إلى بغراس، ونزلوا بمرج أنطاكية ثلاثة أيام تمهيداً لعودتهم.

ويبدو أن قائد الحملة الأمير بكتاش، بدَّل رأيه العسكري بشأن الخطة المتبعة، تجنباً للاختلاف، ووافق على تنفيذ غارات ضد القرى الأرمنية، إلا أنه لم يكن مقتنعاً بهذه الاستراتيجية، كما استاء من انتزاع القيادة منه من قِبَل الدواداري فاستشار السلطان في هذا الأمر. وجاءه الجواب متضمناً نقداً للأمير الدواداري بسبب سوء تصرفه، وأمراً بإعادة بكتاش إلى رئاسة الحملة على أن يقوم بفتح تل حمدون وسائر المواقع الأرمنية.

وفعلاً دخلت العساكر المملوكية هذه المدينة في شهر رمضان، وعيَّن بكتاش عليها حاكماً من قِبَله، وأبقى فيها حامية عسكرية لتساعده على حفظ الأمن، كما أرسل الأمير بلبان الطباخي، نائب حلب على رأس قوة عسكرية إلى مرعش، فملكها. وعلم في غضون ذلك، بتجمع أرمني ضخم في واد تحت قلعة النجيمة وحميص، فأرسل قوة عسكرية هاجمت القلعة ودخلتها بعد حصار. والجدير بالذكر أن هذه القلعة تُعتبر من أمنع القلاع في مملكة أرمينيا الصغرى نظراً لموقعها الجغرافي المتميز بالتحصين.

وفتح الجيش المملوكي أحد عشر حصناً آخر سلَّمها الأمير بكتاش إلى سيف الدين أسندمر كرجي أحد أمراء دمشق، وعيَّنه نائباً عليها، ثم عاد إلى حلب بعد أن أنجز مهمته في مدة لا تتجاوز بضعة أشهر(١).

حمَّل الأرمن ملكهم سمباد تبعة تلك الهزائم التي حلَّت بهم، فعزلوه وعينوا أخاه قسطنطين بدلاً منه في عام (٦٩٧هـ/١٢٩٨م). أما سمباد فقد فرَّ إلى القسطنطينية لاجئاً إلى البلاط البيزنطي.

تمتَّع قسطنطين بفكر نيِّر، فأجرى مفاوضات مع المماليك، تمخَّضت عن توقيع اتفاق تضمَّن البنود التالية.

١ ـ يُعتبر نهر جيحان الحد الفاصل بين الأملاك المملوكية والأملاك الأرمنية.

---

(١) عند النويري تفاصيل وافية عن الحملة على بلاد الأرمن: جـ٣١، ص٣٣٧ ـ ٣٤٣.

٢ ـ تدخل البلاد الواقعة جنوبي النهر في حوزة السلطة المملوكية، ومنها حميص، تل حمدون ومرعش.

٣ ـ يستمر الأرمن في دفع الجزية، للمماليك رمزاً للتبعية والخضوع.

٤ ـ يمتنع قسطنطين عن التحالف مع مغول فارس ضد المماليك[١].

العلاقة مع مغول فارس

يُعتبر اعتلاء غازان العرش المغولي في فارس نقطة تحول فاصلة في تاريخ دولة الإيلخانيين، بفعل أنه اعتنق الدين الإسلامي فور اعتلائه العرش في عام (٦٩٤هـ/ ١٢٩٥م) وتسمّى باسم محمود. وكان تحوُّله هذا فاتحة التحول الكبير الذي طرأ على وضع مغول فارس باعتناقهم الدين الإسلامي، كما أن جميع الخانات الذين تعاقبوا على عرش المغول في فارس من بعده ظلوا مخلصين لهذا الدين.

نشأ غازان منذ حداثته على الديانة البوذية، عقيدة آبائه وأجداده، واعتنق الإسلام متأثراً بنائبه الأمير نوروز بن أراغون الذي كان قد اعتنق الإسلام بدوره، وأضحى مثلاً أعلى للمسلم الذي يجمع بين الشجاعة ونبل الخلق.

وأصدر غازان مرسومه الأول فور اعتلائه العرش الذي ينص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وأن الآداب والرسوم يجب أن تجري طبقاً لما تنص عليه الشريعة الإسلامية، وأن على كبار الأمراء في الدولة أن يتوخوا العدالة التامة، ويمتنعوا عن إلحاق الأذى والضرر بالرعية. وبدَّل المغول على إثر ذلك زيهم، فلبسوا العمامة كشارة ملموسة لهذا التحول. ثم أصدر محمود غازان أمراً بتدمير الكنائس المسيحية واليهودية وتحطيم الأصنام البوذية، وحوَّل الكثير من الكنائس إلى مساجد، وأجبر البوذيين على الدخول في الإسلام، ومن لم يستجب منهم طرده من البلاد[٢].

وبتحول غازان إلى الإسلام، انقطعت الروابط المباشرة التي كانت تربط الإيلخانيين في فارس ببلاد الخان الأعظم في بكين. وتخلَّى حكام المغول في فارس عن لقب «الإيلخان» وأضحوا يُعرفون باسم «خان»[٣].

---

(١) ابن كثير: ج١٣، ص٣٣٢. المقريزي: ج١، ص٧٨٤.

(٢) الصياد: ص٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٣) شبولر ص٧٤.

ويبدو أن اعتناق غازان للدين الإسلامي لم يكن رادعاً له عن التفكير في تحقيق الهدف المغولي القديم الرامي إلى الاستيلاء على بلاد الشام ومصر. وقد استغل فترة الضعف التي سادت مصر أثناء اغتصاب عرش الناصر محمد على يد كل من كتبغا ولاجين. والراجح أن العوامل التي شجعت المغول على القيام بغاراتهم على بلاد الشام هي:

١ ـ التجاء الأمير سيف الدين قَبْجَق نائب دمشق المملوكي مع أتباعه من الأمراء وخمسمائة من جنده، إلى الخان محمود غازان، وإطلاعه على ما آلت إليه الأوضاع في بلاد الشام ومصر من التدهور، مما دفعه إلى تجهيز الحملات للاستيلاء عليها.

٢ ـ العداوة التقليدية بين المماليك ومغول فارس.

٣ ـ ترحيب كتبغا بالثائرين المغول العويراتية الذين التجأوا إلى مصر فارين من وجه الخان المغولي.

٤ ـ لقد أرسل الأمير بلبان الطباخي، نائب حلب، جيشاً إلى ديار بكر عاث فيها تخريباً، وحاصر ماردين، مما كان له أثر سيء في نفس الخان.

ثم حدث في ذلك الوقت الذي أخذ فيه محمود غازان يستعد للقيام بحملة على بلاد الشام، إن استردَّ الناصر محمد عرشه.

نهاية السلطان لاجين

نتيجة للاضطهادات التي تعرَّض لها الأمراء المعادين للنظام، فرَّ هؤلاء إلى حمص واجتمعوا فيها بالأمير قَبْجَق، الذي كان قد فرَّ من دمشق هرباً من مضايقات السلطان ونائبه منكوتمر، وأشاروا عليه الإلتجاء إلى الخان محمود غازان، فأمهلهم هذا حتى ورد عليه كتاب من الأمراء الموالين له في القاهرة يخبرونه بتفاصيل المؤامرة التي دبرت للتخلص من السلطان ونائبه[١].

ويبدو أن جنده هالهم الخروج على طاعة السلطان، بالإضافة إلى أنه تأخَّر في صرف مستحقاتهم، فانفضوا من حوله، وعادوا إلى دمشق، ولم يبق معه سوى القليل، فاضطر إلى اللجوء إلى محمود غازان الذي رحب به وبصحبه[٢].

---

(١) المقريزي: جـ١، ص٨٩٢ ـ ٨٩٣.

(٢) المنصوري: ص١٥٠ ـ ١٥١. النويري: جـ٣١، ص٣٥٢ ـ ٣٥٥.

أثمرت سياسة السلطان السيئة، وسياسة نائبه المجحفة عن اتفاق بعض الأمراء على التخلص منهما. والراجح أن لاجين علم بالمؤامرة فقبع في القلعة لا يغادرها إلا للضرورة خشية على نفسه.

وسرعان ما حانت الفرصة للمتآمرين، فتمكّن الأمير كرجي، المقرَّب من السلطان، بالاشتراك مع الأمير سيف الدين طغجي، مقدم البرجية من قتل السلطان لاجين في القلعة وهو يلعب الشطرنج، وفي رواية أنه قتل في الوقت الذي كان يتأهب فيه لصلاة العشاء في (شهر ربيع الآخر عام ٦٩٨هـ/ شهر كانون الثاني عام ١٢٩٩م)، ثم قتل منكوتمر بعده بقليل. ويذكر أبو الفداء أن السلطان لاجين قُتل على يد من اصطفاهم لنفسه[(١)]. وقد حكم السلطان لاجين مدة سنتين وثلاثة أشهر.

الفترة الانتقالية الممهدة لعودة الناصر محمد

تجدَّدت النزاعات بين الأمراء بعد مقتل السلطان لاجين، كلٌّ يطمع في تولي السلطة، وذلك لعدم وجود شخصية قوية تستطيع أن تسيطر على الموقف السياسي وتحسم الأمور لصالحها، وتستأثر بالحكم. فاضطر الأمراء، نتيجة الفراغ في رأس السلطة إلى استدعاء الناصر محمد من الكرك، والذي ظل دائماً في صورة السلطان الشرعي وصاحب الحق في اعتلاء سدة الحكم، على أن يكون الأمير طغجي نائباً له، وألا يبرم أمراً من الأمور المتعلقة بشؤون الدولة إلا بموافقة الأمراء[(٢)].

ويبدو أن كرجي طمع في الحكم، فلم ينفِّذ ما اتفق عليه الأمراء بصدد عودة الناصر محمد. وتكررت ظاهرة جلوس الأمير قاتل السلطان على العرش مكانه. وقد تذرع كرجي بصغر سن السلطان الناصر محمد، وأن الأوضاع التي تمر فيها البلاد تتطلب وجود رجل في السلطة، فاقترح بأن يُنصَّب طغجي سلطاناً وأن يعين هو نائباً له. وساند المماليك الأشرفية هذا الاقتراح، في الوقت الذي رفضه بعض الأمراء الآخرين وهم حسام الدين لاجين، وعز الدين أيبك الخازندار، وسيف الدين سلار، وسيف الدين كرت، وجمال الدين عبد الله، وركن الدين الجاشنكير، وجمال الدين الأقوش الأفرم. ولم يتمتع المماليك الأشرفية بالقوة الضرورية لتنفيذ الاقتراح، بالإضافة إلى استياء الجند من اشتراك

(١) أبو الفداء: ج٧، ص٤٩. النويري: ج٣١، ص٣٥٧ ـ ٣٥٩.

(٢) المقريزي: ج١، ص٨٦٥ ـ ٨٦٦.

الأميرين في قتل السلطان لاجين، فاتفقوا على قتلهما، وتم لهم الأمر. ثم اجتمع الأمراء في القلعة واتفقوا على إعادة السلطان الناصر محمد إلى سدة الحكم، على أن تدار أمور الدولة باتفاقهم جميعاً، حتى وصوله من الكرك. فكانت الكتب والمراسيم تصدر وعليها توقيعاتهم جميعاً، وقد تناوب الأميران الأفرم وسلار تولي نيابة السلطنة[1].

استمر الوضع على هذا الشكل مدة خمسة وعشرين يوماً إلى أن وصل السلطان الناصر محمد وتسلّم الحكم في (شهر جمادى الأولى عام ٦٩٨هـ/ شهر شباط عام ١٢٩٩م)، وبذلك بدأت سلطنته الثانية.

---

(١) المنصوري: ص١٥٤ ـ ١٥٥. النويري: جـ٣١، ص٣٥٧ ـ ٣٦٨.

الفَصْل العَاشِر

الناصر محمد: المرة الثانية ـ بيبرس الجاشنكير

الناصر محمد: المرة الثانية ٦٩٨ ـ ٧٠٨هـ/١٢٩٩ ـ ١٣٠٩م

الأوضاع الداخلية

استُدعي الناصر محمد من الكرك لتولي منصب السلطنة للمرة الثانية. وخرج الأمراء والعساكر للقائه، وزُينت القاهرة استعداداً لدخوله حيث استُقبل استقبالاً حماسياً من جميع سكان مصر الذين تفاءلوا خيراً بقدومه، وارتفعت أصواتهم بالدعاء له بالحفظ والسلامة، ولملكه بالعز والتأييد[١].

والراجح أن الشعب في مصر لم يكن يهتم كثيراً بنظام العرش، ومشاكل الحكم، أو حق الناصر في عرش أبيه، ولكن يمكن تفسير الفرحة العارمة التي عبَّر عنها لدى استقباله السلطان، بسخطه على الأمراء المماليك الذين انغمسوا في نزاعاتهم، ولم يهتموا بالأمور الضرورية لحياة الناس، مع ما يصيبهم نتيجة ذلك من أضرار، آملين في أن تتغير الأوضاع على يد الناصر محمد، خاصة وأنهم لمسوا، في ظل هذه الأسرة، نوعاً من الاستقرار السياسي والاقتصادي، وحسماً للمنازعات بين الأمراء[٢]. لكن مما لا شك فيه أن ظهور المؤازرة الشعبية لشخص الناصر تدل على أنه كان يتمتع بمكانة كبيرة في نفوس الناس، ومنزلة جليلة بين رعاياه.

ولما وصل الناصر إلى القاهرة، صعد إلى القلعة حيث جُدِّدت له البيعة، ولم يتجاوز عمره آنذاك الرابعة عشرة[٣].

ولما استقرَّ على العرش، استهلَّ أعماله بتقليد الحكام، فعين الأمير سيف الدين سلار نائباً للسلطنة، والأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير أُستاداراً،

---

(١) العيني: ج٣، ص٤٥٠ ـ ٤٥١.

(٢) حسن: ص٨٨.

(٣) المنصوري: ص١٥٥. المقريزي: ج١، ص٨٧٣.

وأقرّ الوزير فخر الدين عمر بن الخليلي في الوزارة، وفوّض نيابة الشام إلى الأمير جمال الدين أقوش الأفرم، الذي خلف الأمير قبجق المنصوري، وخلع على أعيان الدولة، ومنح مماليك أبيه الهبات والعطايا[١].

ويبدو أن عودة الناصر لم تضع حداً لتنازع الأمراء أو إضعاف نفوذهم. وإذا علمنا أن السلطان كان لا يزال صغيراً، فإنه لم يتمكن من الوقوف في وجه كبار الأمراء الذين اشتدت ضراوتهم، ومرنوا التلاعب بكبار السلاطين، فكيف بسلطان لا يزال في الرابعة عشرة من عمره، لذلك كانت سلطنة الناصر الثانية اسمية[٢].

استغل الأميران سلار والجاشنكير صغر سن السلطان، واستبدا بالأمور العامة، وضيّقا الخناق عليه، فلم يمكنّاه من التصرف بأمواله، وتدخلا في أبسط أموره الشخصية مثل المصروف والمأكل والمشرب، وقررا له راتباً ضئيلاً لم يكن يكفيه للإنفاق منه على ضرورات الحياة، ثم حجرا عليه فحالا بينه وبين الاتصال بالعامة[٣]، فشعر بكثير من الضيق في الوقت الذي أضحى فيه الأمراء ينعمون بثروات طائلة جمعوها من الضرائب والإقطاعات الواسعة[٤].

وظهر التنافس واضحاً في ذلك الوقت، بين الأميرين سلار وبيبرس الجاشنكير نتيجة للسياسة التي انتهجها كل منهما للاستئثار بالسلطة والنفوذ، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار أوضاع البلاد. ومما زاد الأمر سوءاً نشوب النزاع بين طوائف المماليك. فقد كان الأمير بيبرس يلي أمور المماليك البرجية الذين ازداد عددهم، وقوي نفوذهم، حتى أخذ الناس يترددون عليهم في قضاء حاجاتهم[٥]. كما كان الأمير سلار يشرف على شؤون المماليك الصالحية والمنصورية. وقد بلغ التنافس بين هاتين الطائفتين شأواً كبيراً، كل يطمع في زيادة نصيبه من الإقطاعات، وإذا ما رُقّي أحد من المماليك البرجية، طلب مماليك الأمير سلار أن يؤمروا واحداً منهم بالمقابل، والعكس صحيح.

أدّت هذه المنافسات بين طوائف المماليك، بالإضافة إلى وجود سلطان قاصر في الحكم، في الوقت الذي اشتدّت فيه غارات العربان على القرى، وتجدّدت غارات المغول على المناطق الحدودية؛ إلى اضطراب أوضاع البلاد.

---

(١) المنصوري: ص ١٥٥. النويري: ج٣١، ص٣٧١. ابن حبيب: ج١، ص٢٢١.
(٢) عاشور: مصر والشام في العصر المملوكي: ص٢٢٦.
(٣) أبو الفداء: ج٧، ص٦٦.
(٤) سرور: ص٤١. (٥) المرجع نفسه.

وانتهز العربان، فرصة انهماك الحكام في العاصمة، وأغاروا على مناطق الوجه القبلي، وعاثوا فساداً في البلاد، فقطعوا الطرق على التجار، وفرضوا الأتاوات عليهم، وامتنعوا عن أداء الخراج، وتسمُّوا بأسماء الأمراء، واختاروا اثنين منهم ليقوداهم سموا أحدهما سلار والآخر بيبرس تهكماً، وقد أفتى العلماء والقضاة بوجوب التصدي لهم، فخرج الأمراء لقتالهم، واصطدموا بهم في شرقي النيل وغربه بعد أن أحاطوا بهم، حيث سار الأمير بكتاش بمن معه من الجند إلى الفيوم، وخرج الأمير بيبرس الدوادار مع بعض الأمراء إلى السويس والطور، كما قطع عليهم حاكم قوص طرق الصحراء، وانقض الأمراء عليهم، وتعقبوهم في مخابئهم فأبادوا الكثير منهم، وأسروا نحو ألف وستمائة[1].

لم تكد تهدأ هذه الفتن حتى تمادى الأميران سلار وبيبرس في استبدادهما، فضيقا على السلطان، وحجرا عليه، حتى عيل صبره، فبثَّ شكواه إلى بعض خاصته، ثم عزم على التخلص منهما، فاستدعى الأمير بكتمر الجوكندار وأخبره بنيته. ويبدو أن الأميرين علما بنية الناصر محمد عن طريق جواسيسهما المنتشرين في القلعة، فاحتاطا للأمر وطوقاه في مكان إقامته، وكلفا عدداً من المماليك بالتمركز على باب الاصطبل السلطاني للحؤول دون هربه. فهبَّ عند ذلك المماليك السلطانية للدفاع عنه، وحاصروا القلعة عدة ساعات، علم السلطان خلالها بنبأ المؤامرة، فعرض على المتآمرين أن يتبوأوا الحكم ويخلُّوا سبيله، إلا أنهم رفضوا ذلك وردوا عليه بأن سبب الفتنة عائد إلى تحريضه لمماليكه عليهم، لكن السلطان نفى ذلك[2].

وشاركت العامة في هذه القضية. فحين علمت بنبأ المؤامرة على السلطان، خرج السكان إلى الشوارع في مظاهرة تأييد لموقفه، وتوجهوا، مع الجند، إلى القلعة، وتجمعوا حولها، مما أدَّى إلى استياء كل من سلار وبيبرس، فقرَّرا التصدي للمتظاهرين وتفريقهم بالقوة[3]، وحدثت نتيجة ذلك عدة اشتباكات بين الطرفين لم تؤد إلا إلى ازدياد هيجان العامة، فاضطر الأميران عندئذ للخضوع، إلا أنهما طلبا من الناصر محمد إخراج مماليكه الذين تسبَّبوا بهذه الفتنة، فاستجاب لهما بعد تردد، ودخل الأمراء المعارضون عقب ذلك، إلى المقر السلطاني، وقدَّموا الخضوع للسلطان[4].

---

(١) المنصوري: ص١٦٢. المقريزي: ج١، ص٩٢٠.
(٢) ابن تغردي بردي: ج٨، ص١٧١ ـ ١٧٢.
(٣) المقريزي: ج٢، ص٣٤.
(٤) المصدر نفسه، ص٣٥ ـ ٣٦.

وما زالت العامة على حالها من الاستنفار حتى علمت بتسوية الأمر، ورضاء السلطان عن أمرائه، فتفرقت الجموع، وهدأت الفتنة، وخرج الملك الناصر محمد منها منتصراً.

ويبدو أن هذا الهدوء لم يكن جذرياً، وبدا ظاهرياً فقط، بدليل استمرار استبداد الأميرين سلار وبيبرس على موقفهما من قضية الحكم مما جعل عوامل الفتنة قائمة داخل النفوس، وأضحى الوئام بين الطرفين ضرباً من المستحيل.

وتمادى الأميران في الحجر على الناصر محمد، والتخفيف من نفقاته، والتفرد في الأمور السياسية مما دفع السلطان، الذي رأى نفسه عاجزاً عن وضع حد لهذه الحالة، إلى التخلي عن الحكم مختاراً قبل أن يجبره أعداؤه على التنازل ومغادرة مصر، فتظاهر برغبته في أداء فريضة الحج حتى لا يُحال بينه وبين الخروج. فغادر القلعة بصحبة أمرائه، وسار إلى الكرك، فوصلها في (العاشر من شهر شوال عام ٧٠٨هـ/ شهر آذار عام ١٣٠٩م). وعندما استقرَّ بها أبلغ الأمراء بأنه عدل عن الحج، واختار الإقامة في الكرك، وكتب بذلك إلى الأميرين سلار وبيبرس[١].

لم يتوقع الأمراء في مصر أن يُغرِّر بهم الناصر محمد، فغضبوا عندما تسلموا رسالته، لأنهم، فيما يبدو، كانوا لا يستطيعون العثور على أداة سهلة في أيديهم مثله. لذلك عقدوا اجتماعاً في القلعة للتداول، وقرروا أن يبعثوا إليه بكتاب يدعونه فيه للعودة وإلا خلعوه عن العرش، وحرموه الإقامة في الكرك[٢].

ويبدو أن السلطان أصرَّ على موقفه، ويدل ما تضمَّنه كتابه إلى الأميرين سلار وبيبرس، على مدى ما وصلت إليه الأوضاع في مصر من التدهور والضعف، وسوء نظام الحكم، بالإضافة إلى الظلم الذي وقع على الناس[٣]. وهكذا تجدَّدت مشكلة شغور منصب السلطنة.

وعقد الأمراء اجتماعاً لتدارس الموقف بشأن وراثة العرش. فرأى بيبرس الدوادار التمني على الناصر محمد العودة إلى ملكه، لكن رُفِضَ اقتراحه بسبب ما يمكن أن ينتج عن ذلك من اضطراب في الوضع الداخلي.

واستقر الرأي على تولية الأمير سلار عرش السلطنة، غير أنه اعتذر عن قبوله. ويبدو أنه خشي عاقبة كعاقبة كتبغا من قبل ولاجين من بعده، ورشَّح زميله

(١) المنصوري: ص١٨٨ ـ ١٨٩. ابن حبيب: جـ١، ص٢٨٦.

(٢) المنصوري: ص ١٩١. (٣) المصدر نفسه.

بيبرس الجاشنكير، ونهض قائماً إليه ليبايعه، وتبعته المماليك البرجية، وأخذ الجميع بيده وبايعوه بالسلطنة، فقبلها بعد أن أثبت لقضاة مصر أن السلطان الناصر محمد خلع نفسه، واستقر على العرش في (الثالث والعشرين من شهر شوال عام ٧٠٨هـ/ شهر نيسان عام ١٣٠٩م) ولُقّب بلقب «الملك المظفر»[١].

العلاقات الخارجية

العلاقة مع الصليبيين

يلاحظ أن انتهاء الحركة الصليبية في بلاد الشام، لا يعني انتهاء الحروب الصليبية، التي استمرت ناشطة حتى أواخر العصور الوسطى، إلا أنها خرجت من مجال السياسة العملي بعد سقوط عكا في يد المماليك في عام (٦٩٠هـ/ ١٢٩١م)، وَطرد بقايا الصليبيين من بلاد الشام، ولم يبقَ في أيديهم سوى ثلاثة مواقع:

الأول: مملكة أرمينيا الصغرى في قيليقيا. إلا أن هذه المملكة أصابها الضعف على أثر الهجمات المملوكية المستمرة عليها، ولم تعد عاملاً فعالاً في توجيه وتغذية الصليبيين الذين لم يطمئنوا إلى الأرمن نظراً لتقلباتهم السياسية، فلا يمكن والحالة هذه الاعتماد على هذه المملكة للقيام بنشاط صليبي في الشرق.

الثاني: جزيرة أرواد التي استقر فيها الداوية. غير أن هذه الجزيرة تفتقر إلى مقومات الحياة والصمود، حيث كان يجري إمدادها بالماء والمؤن من جزيرة قبرص، وبالتالي فلا يمكن لهذه الجزيرة أن تكون قاعدة انطلاق لشن هجمات أخرى على المسلمين في بلاد الشام.

الثالث: جزيرة قبرص التي استمر حكامها على ولائهم للقضية الصليبية.

وإذا علمنا أن الغرب الأوروبي شُغل وقتذاك بما وقع في أوروبا من مشاكل ومنازعات، وأن المجتمع الغربي شهد ثورة اقتصادية[٢] وهو بصدد الانعتاق من عصر القرون الوسطى الضاغط، وخمدت في نفوس أبنائه جذوة الحماس الديني التي تدفع أمراءه وحكامه للمسير إلى الشرق، وتحث شعوبه على الاشتراك في الحملات الصليبية، لأدركنا أنه لم يعد بوسع هذا المجتمع أن يوجه حملات صليبية أخرى إلى الشرق الإسلامي.

---

(١) المنصوري: ص١٩١. ابن حبيب: جـ١، ص٢٨٧.

(٢) راجع حول الثورة الاقتصادية التي شهدتها أوروبا آنذاك: ديورانت، ول: قصة الحضارة. مجلد ٤، جـ٤، ص٧٠ ـ ١٤٠. عاشور: أوروبا العصور الوسطى، جـ١، ص٣٥٤ ـ ٤١٤.

ويُعتبر سقوط عكا في يد المماليك، خاتمة الصليبيين في الشرق بالرغم من استمرار تطلعات بعض الفئات الصليبية إلى استعادة مجد الصليبيين المندثر.

فقد سعى البابا نقولا الرابع (١٢٨٨ ـ ١٢٩٢م) لتجهيز حملة صليبية جديدة، بعد أن أظهر استياءه البالغ لسقوط طرابلس ثم عكا في أيدي المسلمين، لكن أوضاعه الداخلية المتدهورة ووفاته بعد ذلك، وتراجع هيبة البابوية أمام تصاعد سلطة الأباطرة، وانهماك الملوك المتحمسين للفكرة الصليبية، مثل أدوارد الأول، ملك إنكلترا، بمشاكلهم الداخلية[١]؛ لم تسمح القيام بذلك.

والواقع أن ملكي قبرص وأرمينيا الصغرى كانا أشد المتحمسين اهتماماً بالمشكلة نظراً لأن مملكتيهما أصبحتا في خط المواجهة، غير أنهما كانا حريصين بألاّ يثيرا غضب المماليك. إذ ترتب على مملكة أرمينيا الصغرى أن تواجه قوة الأتراك في الأناضول بالإضافة إلى قوة المماليك في مصر وبلاد الشام كما تحتم على ملك قبرص أن يهتم باللاجئين الصليبيين الذين فروا من الشرق، يضاف إلى ذلك، فقد نشبت النزاعات بين الأسرتين الحاكمتين في كل دولة.

أما إيلخانات فارس، الحلفاء الطبيعيون للصليبيين والغرب الأوروبي، فقد استبدَّ بهم اليأس بعد الضربات الشديدة التي أنزلها بهم المماليك، كما فشل قادتهم بإثارة الغرب الأوروبي، وكان اعتناق قادتهم للدين الإسلامي، وتفشي الإسلام في مجتمعهم، سبباً عاماً آخر فصم عرى الصداقة والتحالف بين الطرفين، على الرغم من المحاولات اليائسة التي بذلها بعض الإيلخانات، بعد اعتناقهم الإسلام، للتحالف مع الغرب الأوروبي.

أما الطوائف الدينية العسكرية التي أقلقها طرد الصليبيين من الشرق، فقد نقلت نشاطها إلى ميادين أخرى. فتوجه التيوتون إلى أملاكهم الواقعة على بحر البلطيق، حيث ركزوا نشاطهم السياسي والديني، في حين اتخذ الداوية والأسبتارية جزيرة قبرص مقراً مؤقتاً لهما، لكنهما انغمسا في المشاكل الداخلية للجزيرة، وتعرضا للمضايقة، لذلك لم تسمح لهما أوضاعهما بتجهيز حملة صليبية جديدة دون تلقي مساعدة خارجية، إلا أن الداوية ضايقوا المماليك بما كانوا يشنونه من غارات على السواحل، خاصة طرابلس، إنطلاقاً من جزيرة أرواد التي كانت تقع

(١) انهمك أدوارد الأول آنذاك بإنشاء جيش قوي، وفتح بلاد ويلز وضم أسكوتلندا، كما ألغى سيادة البابا على إنكلترا، راجع عاشور: مرجع سابق، جا، ص٤٩٢ ـ ٤٩٦.

تحت سيطرتهم، كما قطعوا الطريق على السابلة، مما دفع بنائب طرابلس سيف الدين الكرجي للاستغاثة بالسلطان.

جهَّز الناصر محمد حملة عسكرية في عام (٧٠٢هـ/ ١٣٠٢م) بقيادة نائب طرابلس، يسانده أسطول بحري، وتمكَّن النائب من فتح الجزيرة. وبذلك قُضي على البقية الباقية من معاقل الصليبيين[١] ثم غزا الأسبتارية جزيرة رودس في عام (٧٠٦هـ/ ١٣٠٦م) بمساعدة بعض الجنوية وكانت تحت السيادة البيزنطية واتخذوها وطناً آخر لهم، وحكموها حكماً مستقلاً.

أما الداوية الذين نزحوا إلى بلدان جنوبي أوروبا، خاصة فرنسا، فقد استثاروا حقد الناس باشتغالهم بالأعمال المالية حيث أحرزوا نجاحاً كبيراً وحصلوا على ثروات طائلة. وقد استغل فيليب الرابع، ملك فرنسا، ذلك الشعور لحل هيئة الداوية، ومصادرة أموالها وعقاب أعضائها[٢].

وعلى الرغم من أن بعض الرحالة والمفكرين الأوروبيين قدَّموا عدة مشاريع لتجديد الحركة الصليبية، إلا أن أحداً لم يَسْعَ إلى وضعها موضع التنفيذ.

ونتيجة لذلك، فقد وقع عبء الدفاع عن الحركة الصليبية، اعتباراً من القرن الرابع عشر، على عاتق حكام جزيرة قبرص. إلا أن الجزيرة لم تتعرض في بداية القرن المذكور لخطر مباشر، بفعل أن المماليك افتقروا إلى القوة البحرية اللازمة لتوجيه حملة إليها، كما لم يود حكامهم أن يسيؤوا إلى الجمهوريات الإيطالية التجارية نظراً لما تدره عليهم تجارتهم من أرباح وفيرة.

العلاقة مع مملكة أرمينيا الصغرى

استمرت العداوة التقليدية بين المماليك والأرمن خلال الفترة الثانية من حكم الناصر محمد. وحدث أن ارتقى هيثوم الثاني عرش مملكة أرمينيا الصغرى في عام (٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م)، وسط مظاهر الفوضى والارتباك التي عمَّت المملكة نتيجة التنازع على العرش. ولم يتوانَ هيثوم الثاني عن التعاون مع مغول فارس والتحالف معهم ضد دولة المماليك البحرية، خاصة بعد الضربة الأخيرة التي وجهها هؤلاء إلى المملكة الأرمنية في عهد السلطان لاجين. وزار الملك الأرمني، من أجل ذلك، الإيلخان بايدو. ولما حلَّ محمود غازان محل هذا الأخير، في الحكم في

(١) أبو الفداء: جـ٧، ص٥٧.

(٢) عاشور: أوروبا العصور الوسطى جـ١، ص٢٨٢ ـ ٢٨٣.

عام (٦٩٤هـ/ ١٢٩٥م)، أسرع هيثوم الثاني بتقديم فروض الولاء والطاعة، وهو لا يزال يأمل في مساعدة المغول لوقف المماليك عند حدهم.

ويبدو أنه نجح في إثارة احتكاك بين الطرفين، مما دفع غازان إلى مهاجمة بلاد الشام، واشترك هيثوم الثاني في هذه الغارة، كما انضم ملك الكرج إلى هذا التحالف، في محاولة للقضاء على دولة المماليك.

ولما علم حاكم سيس المملوكي بحركة المغول، ترك ما تحت يده من قلاع وقصد حلب. وقد نجح هيثوم الثاني في التقدم نحو دمشق، وقد عزم على نهبها وتدميرها مقابل ما فعله المماليك بعاصمته، لكن الأمير قَبْجَق لم يمكّنه من ذلك، واقتصر دخوله إلى بلده الصالحية[١] فنهبها وأحرق مساجدها ومدارسها بعد أن أخذ بسطها وقناديلها ونبش الخبايا، وقتل وسبى كثيراً من سكانها[٢].

وهكذا حقَّق الملك الأرمني الانتقام لما حلَّ ببلاده. فهل وقف الناصر محمد موقف المتفرج من مهاجمة الصالحية؟ أسارع إلى الإجابة بالنفي، ذلك أن هذا السلطان لم يغفر للأرمن ما فعلوه بالصالحية، وظل المماليك يذكرون لهم أثرهم هذا.

والواقع أن مهاجمة التحالف المغولي ـ الأرمني ـ الكرجي لبلاد الشام لم يؤد إلى نتيجة مثمرة، واضطر المتحالفون إلى الانسحاب، مما مكّن دولة المماليك من استعادة سيطرتها على شمالي بلاد الشام، وأضحى الطريق إلى قيليقيا مفتوحاً مرة أخرى، أمام جيوشها.

في هذه الأثناء، توقف الملك هيثوم الثاني عن دفع الجزية المقررة عليه للمماليك، وخرج على طاعتهم وانتمى لغازان، واستردَّ جميع الحصون التي انتزعها المماليك منه باستثناء حصن شغلان مما دفع السلطان إلى تجهيز حملة كبرى لمهاجمة بلاد الأرمن[٣].

قاد الحملة التي خرجت في عام (٧٠٠هـ/ ١٣٠١م) الأمير بدر الدين بكتاش الفخري، ورافقه الأمير عز الدين أيبك الخازندار وانضم إليها عندما وصلت إلى حماة نائبها الملك العادل زين الدين كتبغا المنصوري. واتجه الجميع إلى العاصمة

---

(١) الصالحية: قرية كبيرة ذات أسواق وجامع في لحف جبل قاسيون من غوطة دمشق. الحموي: ج٣، ص٣٩٠.

(٢) ابن كثير: ج١٤، ص٨. المقريزي: ج١، ص٨٩١ ـ ٨٩٢.

(٣) أبو الفداء: ج٧، ص٥٤.

الأرمنية سيس وحاصروها، ونهبوا أرياضها، وأحرقوا زرعها، وغنموا من سفح قلعتها شيئاً كثيراً، وعادوا إلى دمشق[1].

ويبدو أن السلطان الناصر محمد لم يكتف بذلك، وإنما أراد تأديب هيثوم الثاني وإنزال العقوبة به لانضمامه إلى المغول في حملتهم التي وجهوها ضد بلاد الشام في عام (٧٠٣هـ/ ١٣٠٤م). فجهّز حملة أخرى، بعد انتصاره على المغول في موقعه شَقْحَب، بقيادة الأمير بدر الدين بكتاش، ورافقه بعض الأمراء. خرجت الحملة من دمشق متوجهة شمالاً، قاصدة بلاد الأرمن في قيليقيا، ولم يلبث المماليك أن انتقموا لما حلّ بالصالحية؛ فدخلوا العاصمة سيس للمرة الثانية، ونهبوها، وأحرقوا مزارعها وخربوا الضياع وأسروا أهلها، ثم هاجموا تل حمدون وأعادوا فتحها[2]، ولم يغادروا بلاد الأرمن إلا بعد أن دفع الملك الأرمني كل ما تأخر عليه من الجزية مضاعفة[3].

ويبدو أن الملك هيثوم الثاني عاد إلى سيرته الأولى، فامتنع مجدداً عن دفع الجزية. فأرسل إليه نائب حلب الأمير شمس الدين قراسنقر في عام (٧٠٥هـ/ ١٣٠٥م) جيشاً بقيادة الأمير سيف الدين قشتمر. حاول الملك الأرمني رشوة القائد المملوكي، فعرض عليه مبلغاً من المال مقابل عودته إلى بلاده فأبى قشتمر. وواصلت قواته زحفها باتجاه العاصمة سيس، وأحرقت بعض القرى أثناء زحفها، لكنها فشلت في تحقيق انتصار على الأرمن بسبب تكوين حلف من الأرمن والمغول والصليبيين هدفه التصدي لهجوم المماليك على أرمينيا الصغرى. واستطاعت قوى التحالف صد الحملة والتوغل بعيداً داخل الأراضي المملوكية، حتى وصلت إلى غزة، واصطدمت بقوات قشتمر المنسحبة وهزمتها، وأسرت عدداً كبيراً من الجند[4].

أقلقت هذه الهزيمة الناصر محمد، وقرَّر التصدي لقوى التحالف، فجهز جيشاً كبيراً عهد بقيادته إلى الأمير بكتاش الفخري. خرج هذا الجيش إلى غزة، فخشي هيثوم عاقبة الأمر وأرسل إلى قراسنقر نائب حلب الجزية المتأخرة عليه، وناشده أن يشفع له عند الناصر محمد، فأجابه الناصر إلى ما طلب، وأمر بعودة الجيش إلى القاهرة.

وعلى الرغم من هذه الحملات التي وجهها السلطان الناصر محمد إلى

---

(١) أبو الفداء: جـ٧، ص٥٦ ـ ٥٧.

(٢) ابن حبيب: جـ١، ص٢٥٧.

(٣) Camb Med Hist IV p177

(٤) أبو الفداء: جـ٧، ص٦٢.

أرمينيا الصغرى، فإن نفوذ المماليك لم يتوطَّد فيها. فقد اضطروا إلى الجلاء عن كثير من القلاع التي ضمُّوها مؤخراً، وأصبح مظهر سيادتهم على هذه المملكة محصوراً في الجزية السنوية التي يدفعها ملوك أرمينيا إلى سلاطين المماليك[1]. ثم شهدت المملكة اضطرابات داخلية بفعل التنازع على العرش، ودمار كثير في المدن والمزارع نتيجة الحروب المستمرة مع المماليك فساءت أحوالها بشكل واضح منذ بداية القرن الرابع عشر الميلادي، ولم يستطع الملك هيثوم الثاني تحمُّل المزيد، فتنازل عن العرش لابن أخيه ليو الرابع في عام (٧٠٥هـ/ ١٣٠٥م).

لم يتمكَّن ليو الرابع من إعادة البلاد إلى حالتها الطبيعية، وازدهارها السابق. فقد قُتل هو وهيثوم الثاني على يد أحد أمراء المغول في عام (٧٠٧هـ/ ١٣٠٧م)[2]. ومما زاد في ضعف المملكة، فقدانها بعد ذلك، لحليفها الطبيعي مغول فارس الذين أخذوا يتحولون إلى الإسلام، فأفقدها ذلك عنصر إثارة النعرات الدينية بين الطرفين المملوكي والمغولي، وبالتالي خسرت سنداً قوياً وأساسياً من دعائم قوتها، وجعلها تقف وسط محيط إسلامي.

ولعل هذه الاعتبارات هي التي دفعت الملك الأرمني أوشين (١٣٠٨ - ١٣٢٠م) إلى استرضاء المماليك، والوفاء بالالتزامات المفروضة على الأرمن. وقد أرسل إلى نائب حلب، رسالة اعتذار، حمَّل فيها المغول مسؤولية ما حدث، وأرفقها بهدايا ثمينة، وتعهد بإرسال الأتاوة المفروضة عليه بانتظام[3].

العلاقة مع مغول فارس

معركة مجمع المروج[4]

اتسمت العلاقات بين دولة المماليك وبين دولة المغول في فارس بالعدائية، بالرغم من اعتناق خانات المغول الدين الإسلامي.

وعندما شعر غازان أن باستطاعته تحقيق الهدف الذي كان يرمي إليه مغول فارس منذ عهد هولاكو، وفي الوقت الذي كانت فيه الأوضاع الداخلية لدولة المماليك تمر في حالة ارتباك بفعل الصراع على السلطة بين كتبغا ولاجين؛ قرَّر غزو بلاد الشام، وهذا يعني أن الخان المغولي نظر إلى علاقاته مع المماليك المسلمين من المنظار السياسي وليس الديني، بهدف تحقيق طموحات المغول

---

(١) سرور: ص٢٢٨. (٢) المقريزي ج٢، ص٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٣.

(٤) مجمع المروج: يقع في وادي الخازندار بين حمص وحماة.

السياسية بالاستيلاء على بلاد الشام ومصر، وتحطيم الروابط بين هؤلاء وبين أعدائهم مغول القبيلة الذهبية في بلاد القبجاق وإن كانت مواقفه الدينية، من خلال تبادله الرسائل مع السلطان المملوكي، تنم عن نيته في تزعم العالم الإسلامي، واتخذ من مهاجمة الأمير سلامش المغولي[1]، بالاشتراك مع الأمير سيف الدين بلبان الطباخي نائب حلب، لقلعة ماردين، ذريعة لتنفيذ مآربه[2].

واسترد الناصر محمد، في هذا الوقت، سلطته في حكم مصر وبلاد الشام، فمال غازان إلى الدبلوماسية قبل الإقدام على الخطوة العسكرية، وحاول التفاهم مع السلطان، فأرسل إليه وفداً من القضاة والأئمة والثقات بصحبة يعقوب الكرجي من أجل هذه الغاية. ويبدو أن السلطان لم يقتنع بنية غازان السلمية، فأهان أعضاء الوفد وسجنهم، مما أغضب الخان المغولي[3]. وهكذا فشلت محاولة التفاهم بين الطرفين، وكان لا بد من الصدام لتقرير المصير.

وقرر غازان أن يهاجم بلاد الشام ومصر لتحقيق غايته. فقاد حملة كبرى، من أجل ذلك، ورافقه قائدة قتلغ شاه، وانضم إليه هيثوم الثاني الأرمني على رأس خمسة آلاف مقاتل.

عبرت هذه القوات نهر الفرات في (أوائل شهر ربيع الأول عام ٦٩٩هـ/ شهر كانون الأول عام ١٢٩٩م) ووصلت إلى حلب.

ولما وصلت أنباء الزحف المغولي إلى مصر، عهد الناصر محمد إلى بعض الأمراء بالخروج إلى بلاد الشام للتصدي لهم، ثم تبعهم على رأس جيش كبير بعد أن أناب عنه في مصر الأمير ركن الدين بيبرس المنصُوري الدوادار[4].

ويبدو أن الأمراء الذين خرجوا مع السلطان لم يكونوا على وفاق، وساد بينهم الحسد والتباغض، بدليل أنه لم يكد الموكب السلطاني يصل إلى غزة حتى اكتشف السلطان مؤامرة دبرها زعماء الطائفة العويراتية المغولية، وانضم إليهم الأمراء الناقمون، هدفها:

---

(١) سلامش: حاكم بلاد الروم من قبل غازان. وقد سوّلت له نفسه الخروج على حكمه والاستقلال بما تحت يده، فأرسل إليه غازان جيشاً بقيادة الأمير بولاي أنزل به الهزيمة، ففرّ إلى مصر مستنجداً بالسلطان المملوكي الذي ساعده على استرداد بلاد الروم، لكنه فشل، وقبض عليه غازان وقتله. راجع: المقريزي: جا، ص٨٧٦ ـ ٨٧٨.

(٢) المقريزي: المصدر نفسه، ص٨٧٨.

(٣) وردت الإشارة إلى هذا الوفد في الرسالة، التي أرسلها غازان إلى الناصر محمد بعد معركة مجمع المروج. النويري: ج٣١، ص٤٢٧.

(٤) المقريزي: ج١، ص٨٧٥، ٨٧٩.

١ ـ التخلص من السلطان ووزرائه، خاصة الأميرين سلار وبيبرس.

٢ ـ إعادة الملك العادل كتبغا إلى العرش.

٣ ـ الأخذ بثأر إخوانهم الذين قتلوا في عهد لاجين.

نتج عن هذه المؤامرة انتشار الفوضى، وحصول ارتباك بين صفوف الجيش المملوكي، وفقدان كثير من تجهيزاته، الأمر الذي أخَّر زحفه. ولقد أُحبطت هذه المؤامرة، ولقي المتآمرون جزاء فعلتهم وقُتل من العويراتية نحو خمسين رجلاً[١].

استأنف الجيش زحفه بعد أن أُعيد النظام إلى صفوفه حتى نزل بعسقلان، ومنها سار إلى دمشق، فوصلها في (الثامن من شهر ربيع الأول عام ٦٩٩هـ/ الرابع من شهر كانون الأول عام ١٢٩٩م)، وتابع تقدمه شمالاً، فوصل إلى حمص وعسكر عندها، وأرسل الكشافة لاستطلاع أخبار المغول الذين وصلوا، في هذا الوقت، إلى قرب سلمية من أعمال حماة، ثم استأنف الجيش المملوكي تقدمه حتى ظهرت أمامه طلائع الجيش المغولي.

والتقى الجيشان عند مجمع المروج شرقي حمص، حيث دارت بينهما رحى معركة عنيفة أسفرت عن هزيمة المماليك وانتصار المغول، وغادر السلطان أرض المعركة إلى بعلبك ومنها إلى دمشق تاركاً وراءه كميات وافرة من العتاد والمؤن[٢].

لم يطادر غازان فلول الجيش المملوكي المنهزم لأنه خشي أن يكون المماليك أعدوا كميناً للإيقاع به. وعسكر، بعد انتهاء المعركة، بالقرب من حمص، فحضر إليه حاكم المدينة وسلمه مفاتيحها، وقدَّم إليه أهل حمص الطاعة، وانتشرت القوات المغولية في القرى المجاورة تنهب وتدمر وتقتل جرياً على عادتها.

ويبدو أن انهزام المماليك على هذا الشكل يعود إلى عدة عوامل أهمها:

١ ـ تفوق المغول في العدد والتجهيزات. فقد ذكر المقريزي أن عدد الجيش المملوكي بلغ بضعة وعشرين ألف فارس، والمغول في نحو مائة ألف[٣].

٢ ـ تسبَّبت المؤامرة التي دبرت للتخلص من السلطان الناصر محمد وأمرائه في إضعاف الروح المعنوية لقواته.

---

(١) النويري: جـ٣١، ص٣٨٣. المقريزي: جـ١، ص٨٨٤.

(٢) النويري: المصدر نفسه، ص٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٣) المقريزي: جـ١، ص٨٨٦.

٣ ـ سطع، في هذه المؤامرة، نجما الأميرين سلار وبيبرس الجاشنكير، مما آثار حسد باقي الأمراء، فأحجم بعضهم عن الاشتراك في الحملة[١]، فتناقص عدد أفراد الجيش.

٤ ـ سوء التدبير الذي رافق إعداد الحملة.

٥ ـ افتقار الجيش المملوكي للإعداد النفسي.

٦ ـ إنهاك الرجال والدواب نتيجة سرعة انتقال الجيش. فقد حثَّ السلطان على السير لملاقاة المغول قبل وصولهم إلى دمشق، فقطع ثلاث مراحل في مرحلة واحدة[٢].

٧ ـ فشل الخطة العسكرية التي وضعها قادة المماليك لخوض المعركة القائمة على ضرب الجناحين وإخراجهما من ساحة القتال ثم ضرب القلب. وفعلاً تمكّنت ميسرة المماليك من هزيمة ميمنة الجيش المغولي، وطاردتها حتى حمص. إلا أن الميمنة فشلت في زحزحة ميسرة المغول من مواقعها، فولّت هاربة تحت ضغط القتال، وتمت هزيمتها. وكاد غازان أن يولّي الأدبار في إحدى مراحل المعركة، إلا أنه ثبت في القلب وكرَّ على قلب الجيش المملوكي وبدّده، فدبّت الفوضى في صفوف المماليك وفرُّوا لا يلوون على شيء، وعلى رأسهم السلطان[٣].

شجّع هذا الانتصار، غازان على مواصلة الزحف نحو دمشق. ولما علم الدماشقة بذلك، دبَّ الرعب في قلوبهم، وتزاحموا على أبواب مدينتهم يريدون الخروج منها فسار بعضهم باتجاه مصر، واعتصم بعضهم الآخر بقمم الجبال والقرى النائية، باستثناء جماعة من العقلاء اتفقوا على اختيار وفد من أعيان المدينة وعلمائها للاجتماع بغازان، وطلب الأمان منه كان من بينهم قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة وشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية، وقابلوه في النبك[٤]، فأخبرهم أنه أرسل أماناً مع بعض رسله إلى أهل دمشق، فعادوا أدراجهم. وعُقد في اليوم التالي، اجتماع في المسجد الأموي تلا فيه رسول المغول كتاب الأمان. وقد أوضح غازان سبب الحملة، وهو معاقبة المماليك بفعل خروجهم عن الدين، وظلمهم للعباد، وتضمن أمراً إلى جنوده بعدم التعدي على أهل الشام، وأمّن الناس جميعاً على اختلاف أديانهم، على حياتهم وأرواحهم

---

(١) المقريزي: جـ١، ص٨٧٩. (٢) النويري: جـ٣١، ص٣٨٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٨٥.

(٤) النبك: قرية بين حمص ودمشق. الحموي: جـ٥، ص٢٥٨.

وأموالهم وحرياتهم، شرط أن يؤدي أهل الذمة الجزية المقررة عليهم، ووعدهم بحكومة عادلة[١]. ثم وصل غازان إلى الغوطة في (العاشر من شهر ربيع الآخر عام ٦٩٩هـ/ السادس من شهر كانون الثاني عام ١٣٠٠م)[٢]، وخطب له على منابر دمشق في اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الآخر بهذه الألقاب «مولانا السلطان الأعظم سلطان الإسلام والمسلمين، مظفر الدنيا والدين، محمود غازان»[٣]، وكان ذلك إيذاناً بخضوع بلاد الشام لسيطرة المغول.

لكن غازان لم يحافظ على العهود التي تضمنها الأمان لأهل دمشق، فسرعان ما عاثت جيوشه فساداً في ظاهر المدينة، وأنزل جنوده المحن والبلايا بالسكان، فنُهبت الأموال، وندرت الأقوات، وغلت الأسعار، واشتطوا في جمع الأموال حتى عجز كثير من الناس عن دفع ما فُرض عليهم[٤].

وحاول الشيخ ابن تيمية الاجتماع بغازان ليشكو له ما فعل جنوده، بعد أمانه، غير أنه لم يتمكّن من ذلك. فاجتمع بالوزيرين سعد الدين ورشيد الدين، فقالا له «لا بد من المال» فانصرف[٥].

وعلى الرغم من أن دمشق خضعت تماماً للسيطرة المغولية،إلا أن قلعتها استمرت بالمقاومة بقيادة الأمير علم الدين سنجر المنصوري المعروف باسم أرجواش، وقد حال دون استيلاء المغيرين عليها[٦].

وامتدت أيدي المغول إلى بيت المقدس والخليل والكرك تنهب وتدمر وتأسر دون رحمة، ودخلوا غزة[٧].

وعيّن غازان الأمير قَبْجَق، الذي اتصف بالتقلبات السريعة، والياً على بلاد الشام، كما أسند إليه ولاية القضاء والخطباء، وأقام قتلغ شاه قائداً للحامية التي تركها في بلاد الشام والبالغة ستين ألفاً. وبعد أن اطمأن على الأوضاع العامة عاد إلى بلاده في (شهر جمادى الأولى عام ٦٩٩هـ/ شهر شباط عام ١٣٠٠م) ووعد أهل دمشق بأنه سيعود في فصل الخريف ليزحف إلى مصر. ولم يلبث قتلغ شاه أن غادر بلاد الشام بعد عشرة أيام من مغادرة غازان، فانفرد قَبْجَق بحكومة دمشق، لكنه سرعان ما رأى أن مصلحته تقضي عليه بالعودة إلى حظيرة الدولة المملوكية،

---

(١) راجع نص الأمان عند النويري: ج٣١، ص٣٨٩ ـ ٣٩٢.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٩٣.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٩٤.
(٤) ابن كثير: ج١٤، ص٧ ـ ٨.
(٥) المصدر نفسه، ص٨.
(٦) المصدر نفسه، ص٧ ـ ٨.
(٧) النويري: ج٣١، ص٤٠٠ ـ ٤٠١.

فغدر بالمغول وطردهم من بلاد الشام، وأبلغ السلطان الناصر محمد دخوله في طاعته. وبذلك عادت بلاد الشام مرة أخرى إلى حوزة الدولة المملوكية واستبشر أهل دمشق[1].

التمهيد للاصطدام الثاني

مما لا شك فيه أن الهزيمة التي حلّت بالمماليك كانت درساً وعبرة للسلطان الناصر محمد، ودافعاً له إلى ضرورة استكمال النقص، والتخطيط السليم، قبل الدخول في المعركة المقبلة التي كان ينوي خوضها ضد المغول لمحو العار الذي لحق به، ولم ينتظر طويلاً، حتى شرع في الاستعداد للعودة إلى بلاد الشام واتخذ عدة خطوات تنفيذية لتقوية الجهاز العسكري، أهمها:

١ ـ فَرَضَ ضرائب جديدة.

٢ ـ حثُّ الأغنياء على التبرع بالمال.

٣ ـ دَعَمَ قوة الجيش بالتجهيزات الكافية التي تسمح له بخوض المعركة. فطلب من عمال الأقاليم في مصر أن يجمعوا الخيول والرماح والسيوف من سائر الوجهين القبلي والبحري، كما استدعى قوات الاحتياط ممن تركوا الخدمة العسكرية.

٤ ـ طلب من نواب بلاد الشام التشدد في حماية ما بحوزتهم، وأخبرهم بما استقر عليه الرأي من العودة مرة ثانية إلى هذه البلاد[2].

والواقع أن غازان استمرَّ في تصميمه على غزو بلاد الشام ولم يُقلع نهائياً عن ضمها هي ومصر إلى أملاكه، لكنه كان يتحين الفرص لتحقيق غايته، مما يدل على أن العداء لم ينته بين المغول في فارس والمماليك.

وفي (شهر محرم عام ٧٠٠هـ/ شهر أيلول عام ١٣٠٠م)، رأى غازان أن الفرصة أضحت مؤاتية للقيام بحملة أخرى على بلاد الشام، وكان الفصل شتاء، فخرج من تبريز متجهاً إلى حلب عن طريق الموصل، فأخلى الحلبيون مدينتهم، وعمَّ الذعر سائر مدن بلاد الشام[3].

ولما وصل الخبر إلى مسامع السلطان الناصر محمد، جهَّز حملة عسكرية

---

(١) النويري: ج٣١، ص٣٩٧ ـ ٣٩٩. ابن كثير: ج١٤، ص٩.

(٢) النويري: المصدر نفسه ص٤٠١ ـ ٤٠٣. Howorth: III pp446 - 447.

(٣) ابن كثير: ج١٤، ص١٤.

وخرج هو على رأسها. ولما وصل إلى غزّة ورده خبر عبور غازان نهر الفرات، فأمر عساكره بالاستعداد للتصدي له[1].

ويبدو أن عامل المناخ أدّى دوراً بارزاً في تحديد اتجاهات الطرفين، وحال دون لقائهما في معركة. فقد صادف في ذلك الوقت، أن هطل المطر بغزارة، وكثر الوحل، واشتدت البرودة، فهلك كثير من جند المغول، كما نفق أكثر خيلهم ودوابهم. وكان غازان قد وصل، في غضون ذلك إلى أنطاكية، فرأى نفسه عاجزاً عن الاستمرار في الزحف، واضطر للعودة إلى فارس في (شهر جمادى الأولى عام ٧٠٠هـ/ شهر كانون الثاني عام ١٣٠١م) بعد أن نهبت قواته أنطاكية وجبال السماق[2].

والواضح أنه بالرغم من اعتناق غازان الدين الإسلامي، فإن نظرته السياسية إلى طبيعة الصراع مع المماليك، لم تمنعه من الترحيب بحلفاء مسيحيين من أجل الحصول على مساعداتهم ليزيد في قوته، والتحالف معهم للقضاء على الدولة المملوكية.

فعقب انتصاره في معركة مجمع المروج، أسرع الأرمن في قيليقيا، والغرب الأوروبي، إلى إيفاد رسلهم وسفرائهم إلى تبريز، مهنئين بالنصر، وهذا تصرف سياسي طبيعي تجاه الدولة التي انتصرت على المماليك الذين طردوهم من بلاد الشام وثغوره وسواحله، واعتبروا هذا الانتصار انتقاماً لهزائمهم المتكررة، وصمّموا على مساندته في هذه المرحلة الحرجة، آملين بإخراج بلاد الشام ومصر من دائرة نفوذ المماليك وغيرهم من أمراء المسلمين. وأرسل إليه جيمس الثاني ملك أراغونة في (شهر رمضان عام ٧٠٠هـ/ شهر أيار عام ١٣٠١م) رسالة أشاد فيها بانتصاره الكبير، ودعاه بأمبراطور الشرق، وأكّد له أن رعاياه على استعداد بأن يساندوه في حروبه ضد المسلمين.

والراجح أن غازان كان مستعداً لأن يتنازل للمسيحيين عن بعض الأراضي التي سيستولي عليها في فلسطين فأرسل سفراءه إلى ملكي إنكلترا وفرنسا من أجل

---

(١) المنصوري: ص١٦٠.

(٢) النويري: ج٣١، ص٤١٥. وجبال السماق سلسلة مرتفعات عظيمة بجهات حلب وتشتمل على مدن كبيرة وقرى وقلاع للإسماعيلية. ولعلها اتخذت هذا الاسم لكثرة ما ينبت بها من أشجار السماق التي تقارب أشجار الرمان في الطول، وتحمل عناقيد ذات حب شديد الحموضة. راجع: الحموي: ج٢، ص١٠٢.

تكوين حلف مغولي ـ مسيحي. وجاء ريمون لل المبشر الأسباني الكبير إلى الشرق، حينما سمع بنبأ انتصاره، غير أنه وصل متأخراً، فلم يجتمع به، فعاد إلى قبرص[1].

ويبدو أن تبادل السفراء، والمراسلات بين المغول والغرب الأوروبي لم يسفر عن خطوات إيجابية. وقد يكون للاتصال السياسي فائدة، لكن الغرب الأوروبي أضاع الفرصة، لأن أية دولة أوروبية لم تعرض على غازان التحالف، ولم تقدم على إجراء مفاوضات جدّية معه.

والراجح أن الغرب الأوروبي خشي من أن الخان المغولي وهو المسلم الصادق، لم يكن بوسعه التحالف معهم، وإذا تم ذلك فقد يلقى صعوبة في الوفاء بعهوده.

ولما يئس غازان من مناصرة ملوك وأمراء أوروبا له، وكان قد نُمي إليه بأن المماليك يتهيأون للأخذ بثأرهم في نواحي حلب والفرات، مال إلى المهادنة. فأرسل في (شهر رمضان عام ٧٠٠هـ/ شهر أيار عام ١٣٠١م) رسالة إلى الناصر محمد حملها وفد مؤلف من الفقيه كمال الدين موسى ابن يونس قاضي الموصل، والأمير ناصر الدين علي خواجا، ورجل آخر من المغول. وصل أعضاء الوفد إلى القاهرة في (منتصف شهر ذي الحجة/ شهر آب) فاستقبلوا بحفاوة، واجتمعوا بالسلطان والأمراء في القلعة، وخطب قاضي الموصل خطبة بليغة نوّه فيها بالصلح، ثم عرض الرسالة التي يحملها من غازان.

إن قراءة متأنية لرسالة غازان والرد عليها من قبل الناصر محمد[2] تمكّننا من رصد الملاحظات التالية:

فيما يتعلق بغازان:

١ ـ أراد غازان أن يخضع بلاد الشام ومصر لكي يصبح وحده حامي الإسلام والمسلمين في المنطقة بدلاً من السلطان المملوكي الذي يشغل هذه المكانة.

٢ ـ عاب على السلطان المملوكي إقدامه على مهاجمة أطراف بلاده من غير سبب، وتوعده بالانتقام إذا لم يكف عن تعدياته.

---

(١) رنسيمان جـ٣، ص٧٣٦. الصياد: ص٣١٠ ـ ٣١١.

(٢) راجع نص رسالة غازان والرد عليها من قِبل السلطان الناصر محمد عند النويري: جـ٣١ ـ ص٤٢٦ ـ ٤٤١.

٣ ـ اتهم حكام مصر بالظلم والخروج على مقتضيات الإيمان الصحيح، في الوقت الذي أظهر شدة تمسكه بالإسلام. ويبدو أنه هدف إلى إظهار أحقيته في ولاية أمر المسلمين جميعاً بدلاً من السلطان المملوكي.

٤ ـ حاول أن يبرر غزوه لبلاد الشام، إسلامياً، وهي أن الغارة التي قام بها عسكر حلب على ماردين حصلت في شهر رمضان الذي تعظمه الأمم في سائر الأقطار، فهتكوا بذلك محارم الله عز وجل، وأكلوا الحرام، وارتكبوا الآثام، وفعلوا ما لا يفعله عبّاد الأصنام، فاستصرخه أهل ماردين واستنجدوا به، فقام ليأخذ القصاص لهم.

٥ ـ ناشد السلطان باسم الدين أن يعمل على تلافي ما قد يقع ببلاده من الخراب، وما يحل بالعباد من البلاء.

٦ ـ هدّده وتوعّده إذا لم يمتثل لأمره، وأخبره بأن المغول قد تجهزوا للمسير إلى بلاده عند الضرورة.

٧ ـ طلب منه أن يعدّله في الهدايا والتحف. وختم رسالته بقوله: «قد اعذر من أنذر، وانصف من حذّر».

فيما يتعلق بالناصر محمد:

١ ـ حاول السلطان الناصر محمد أن يبين لغازان، من خلال رده، أسبقية المماليك في اعتناق الإسلام، من المغول، وبالتالي فهم أخلص منهم في حمايته.

٢ ـ رفض أن يتنازل عن المكانة الإسلامية التي يتمتع بها، وهي تبوُّء مركز الصدارة في حماية الإسلام والمسلمين، وهو بالتالي يرفض التبعية.

٣ ـ تنم عبارات رده على أنه لم يجبه على تلبية طلباته خشية من تهديده، وخاطبه مخاطبة الند للند[1].

٤ ـ فنّد مزاعمه، وبرهن بالأدلة أن المغول هم الذين بدأوا بالشر وبادروا بالعدوان، وبرّر أعمال جنوده في ماردين بأنه لم يكن عن رأيه، بالإضافة إلى عدم وجود صلح بين الطرفين مما أطمع أمراء الأطراف بالغارة، وأن رسله جاءوا في وقت اشتبكت فيه الأسنّة بالرماح.

٥ ـ رفض أن يرسل إليه ما طلب من الهدايا والتحف حتى يبدأ هو بإرسالها إليه، وحينئذ يردها عليه مضاعفة.

(١) الصياد: ص٢٩٠.

٦ ـ أعرب له عن استعداده لمصادقته إذا خفّف من غلوائه، وصرف الكفار من بطانته، وأرسل إليه الرسل لتؤكد رغبته في الصلح، والعمل على خير البلدين.

لكن تبادل الرسائل لم يسفر عن شيء إلا التراشق بالتهم والتهديد والوعيد، وعرض القوة. ويبدو أن رد الناصر أوغر صدر غازان وبدا أن الصلح بين الطرفين بعيد المنال بل مستحيل، ولا بد من مواصلة الصراع. وهكذا فشلت محاولة التفاهم بين الطرفين.

ويبدو أن طبيعة كل من المماليك والمغول النفسية حالت دون اتفاقهما. فهما يشتركان بصفات بدوية خشنة، وطباع قاسية، وشجاعة إلى حد التهور. ومن الواضح أن الصراع بينهما كان أمراً طبيعياً باعتبارهما جارين آمن كل منهما بفكرة الحرب، ومبدأ الغزو، واتخذ هذا المبدأ محوراً لنشأته ومجالاً لحياته.

معركة عُرْض[1]

بعد فشل إحلال السلام بين الدولتين المملوكية والمغولية في فارس، قرّر غازان غزو بلاد الشام مرة أخرى، فقاد في (شهر جمادى الثانية عام ٧٠٢هـ/ شهر شباط عام ١٣٠٣م) جيشاً جراراً عبر به الفرات ونزل في الحلَّة حيث زار مشهد الإمام الحسين في كربلاء، ووزّع الهدايا، وتعطّف على العلماء والمشايخ، ثم تقدم إلى عانة على شاطىء الفرات فوصلها في شهر رجب. وبعد أن أمضى فيها عدة أيام انتقل إلى الرحبة على الساحل الأيمن لنهر الفرات، بين عانة والرقة، وحاصرها، فاستسلمت له. وحاول أن يستميل الأمير عز الدين أيبك الأفرم، نائب الشام فأرسل إليه كتاباً يوضح فيه أنه حين هاجم بلاد الشام من قبل، لم يكن معتدياً، وأن السلطان أخطأ في تقدير الموقف السياسي، فلم يتبع طريق اللباقة في رده. ويضيف بأن بلاد الشام كانت تابعة، فيما مضى، للروم[2] تارة وللعراق تارة أخرى، ولم تكن تابعة لمصر، وطلب منه أن تكون غزة والرملة من ثغور مصر. ويبرّر تصرف جنوده السيء أنه حصل بغير أمره، وعرض عليه الدخول في طاعته[3].

ومهما يكن من أمر، فقد غادر غازان الرحبة عائداً إلى فارس بعد أن ترك

---

(١) عُرْض: بليدة في برية الشام من أعمال حلب بين تدمر والرصافة. الحموي: جـ٤، ص١٠٣.

(٢) المقصود بالروم، السلاجقة.

(٣) راجع نص الكتاب عند العيني: جـ٤، ص٢١٠ ـ ٢١٧.

مهمة الاستيلاء على بلاد الشام لقائده قتلغ شاه، فعبر الفرات وسار إلى سنجار، ثم عبر دجلة وتوجه إلى مدينة كشف التي تقع على مسيرة يومين من أردبيل، وأقام فيها ينتظر نتيجة المعركة.

ويبدو أنه عاني من تهديد حدود بلاده الشرقية، أو أنه علم بمحاولة السلطان الناصر محمد استقطاب بعض قادته المقربين منه، ومستشاريه، الذين حذَّروه من حرِّ بلاد الشام، ومن المتاعب التي سيصادفها هناك[1].

وسار قتلغ شاه إلى بلاد الشام على رأس جيش جرّار بلغ تعداده ثمانين ألف جندي، وقيل مائة ألف، ونزل على نهر الفرات[2]. ومن جهته، فقد استعدَّ السلطان للقاء العدو، فاختار صفوة أمرائه لقيادة الجيش وأرسل في مقدمته الأمير بيبرس الجاشنكير، فدخل دمشق في (منتصف شهر شبعان/ شهر نيسان)، ولما اطلع على الأوضاع العسكرية فيها، وعلم باقتراب المغول، كتب إلى السلطان يستحثه على الخروج[3].

ووصل في هذه الأثناء، قتلغ شاه إلى حماة، وأرسل فرقة عسكرية مؤلفة من أربعة آلاف جندي إلى القريتين[4] بهدف القتل والنهب وفرض هيبته في قلوب السكان والعساكر، فتصدَّى لهم نائب طرابلس في موضع عُرْض، ومعه ألف وخمسمائة جندي، وأخذهم على غرَّة. استمرت المعركة من منتصف النهار حتى العصر، وأسفرت عن هزيمة الفرقة المغولية، ووقع ألف وثمانمائة جندي مغولي في الأسر، بالإضافة إلى مائة وثمانين من الأرمن، وتم إنقاذ ستة آلاف أسير من التركمان كانوا قد وقعوا في قبضة المغول. وقد أبلغ السلطان نبأ هذا النصر الذي علَّق عليه المؤرخ أبو الفداء الذي حضر المعركة، بعد ذلك، «وكان هذا النصر عنوان النصر الثاني»[5] ويقصد النصر في معركة شَقْحَب كما سيمر معنا.

يُعتبر هذا الانتصار مهماً للمماليك، فقد رفع روحهم المعنوية التي تراجعت عقب الخسارة التي لحقت بهم في مجمع المروج، وتشجعوا على قتال العدو، بعدما دبَّ اليأس في قلوبهم.

---

(١) الصياد: ص٢٩٩.

(٢) المقريزي: ج١، ص٩٣٠. الصياد: ص٣٠٠.

(٣) ابن كثير: ج١٤، ص٢٣.

(٤) القريتان بلدة كبيرة من أعمال حمص، وتدعى حوارين. الحموي: ج١، ص٣٣٦.

(٥) أبو الفداء ج٧، ص٥٨.

معركة شَقْحَب[1]

استأنف قتلغ شاه زحفه باتجاه دمشق، في حين خرج الناصر محمد من القاهرة على رأس خمسين ألف مقاتل قاصداً دمشق في (الثالث من شهر شعبان/ شهر آذار) بصحبة الخليفة العباسي المستكفي بالله، وأناب عنه، في الديار المصرية، الأمير عز الدين أيبك البغدادي.[2] وكان قد سبقه إليها الأميران ركن الدين بيبرس الجاشنكير وحسام الدين لاجين الأستادار المنصوري، فاطمأنت قلوب الناس بعد أن خشوا عاقبة الأمر.

والواقع أنه حصل الارتباك في حلب وحماة وحمص بعد تقهقر القوات الحلبية والحموية إلى حمص أمام تقدم المغول، ونزلت هذه القوات المرج[3] في الخامس من شهر شعبان. ووصل المغول في هذا الوقت، إلى حمص وبعلبك، وعاثوا فساداً فيهما[4]. وانتاب الناس القلق مجدداً، لأن جيش الشام مع القوات التي قدمت من مصر لا تستطيع وحدها الوقوف أمام وجههم نظراً لكثرتهم العددية. وبالرغم من ذلك،قرر القادة والأمراء والأعيان وذوو الرأي الخروج للقاء العدو، ثم خرج شيخ الإسلام ابن تيمية إلى المرج واجتمع بالجند القادمين من حماة، وأخبرهم بما تحالف عليه الأمراء والعامة، فتحالفوا معهم[5].

وخرجت العساكر الشامية في (الرابع والعشرين من شهر شعبان/ شهر نيسان) وخيمت على الجسورة من ناحية الكسوة، في الوقت الذي وصل فيه المغول إلى مشارف دمشق، فاضطرب أمر الناس مجدداً، وغرقت المدينة في بحر من الفوضى، وانتشرت اللصوصية. ولم تهدأ الأوضاع، وتطمئن القلوب، إلا بوصول السلطان يوم السبت في الثاني من شهر رمضان حيث عقد اجتماعاً فورياً مع قادته، تقرر فيه لقاء العدو بشَقْحَب تحت جبل غباغب من أرض مرج الصُفّر[6].

وتعبَّأ الجيشان استعداداً للمعركة؛ فاتخذ السلطان موقعه في القلب، وبجانبه الأمراء سلار وبيبرس وأيبك الخازندار وبكتمر وغيرهم، وتمركز لاجين وسوار وغيرهم عن يمينه، في حين تمركز الأمير قَبْجَق بعساكر حماة والعربان في الجناح

---

(١) شقحب: قرية في الشمال الغربي من جبل غباغب من أعمال حوران من نواحي دمشق، في طرف مرج الصفّر. الحموي: ج٤، ص١٨٤.

(٢) المقريزي: ج١، ص٩٣١.

(٣) يُقصد بالمرج: مرج الصفّر.

(٤) ابن كثير: ج١٤، ص٢٣.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه، ص٢٤.

الأيمن، والأمير بكتاش الفخري أمير سلاح والأمير قراسنقر بعساكر حلب في الجناح الأيسر. واستعرض السلطان بصحبة الخليفة الجيش ومعهما القراء يتلون القرآن ويحثون على الجهاد[(١)].

والتقى الجيشان في رحى معركة رهيبة، بدأت عصر يوم السبت واستمرت إلى الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الأحد، أبلى فيها المماليك وجيوش الشام بلاءً حسناً، فتمَّ لهم النصر المؤزر، وهلك عدد كبير من المغول، وأسر بعضهم. وطارد المسلمون فلول المنهزمين حتى الرحبة وقتلوا الكثير منهم، وحتى الذين استطاعوا النجاة، صادفهم نهر الفرات فلم يتمكنوا من العبور، وغرق أكثرهم، واختار بعضهم السير بمحاذاة النهر قاصدين بغداد، ولكن هلك أكثرهم جوعاً، ولم يصل إلى غازان سوى واحد من كل عشرة بمعنى أن عدد الذين قتلوا وأسروا بلغ تسعة أعشار الجيش[(٢)].

وقد وصف النويري، الذي اشترك في تلك المعركة، ما شهده في هذه العبارة: «وكنت، يوم ذاك، بدمشق، فخرجت منها بعد أن أعددت لامة الحرب، والتحقت بالعساكر، ووجدت الجفال قد ازدحموا بالأبواب زحاماً شديداً، وقد ذهلوا عن أموالهم وأولادهم. ووصلت بعد المغرب إلى منزلة العسكر بميدان الحصى، فوجدتهم قد توجهوا إلى مرج الصُفَّر، فلحقت بالجيوش يوم الخميس في التاسع والعشرين من شهر شعبان، وهو سلخه، وأقمنا بالمرج يومي الخميس والجمعة. فلما كان في ليلة السبت المسفرة عن ثاني شهر رمضان دارت النقباء على العساكر وأخبروهم أن العدو قرب منهم، وأن يكونوا على أهبة واستعداد في تلك الليلة، وأنه متى دهمهم العدو يركبون خيولهم، ويكون الاجتماع عند قرية الهجة قرب خربة اللصوص. فبتنا في تلك الليلة وليس منا إلا من لبس لأمة الحرب، وأمسك عنان فرسه في يده، وتساوى في ذلك الأمير والمأمور. . . فلم نزل على ذلك وأعنة خيلنا بأيدينا حتى طلع الفجر، فصلينا وركبنا، واصطفت العساكر إلى أن طلعت الشمس، وارتفع النهار في يوم السبت المذكور، ثم أرسل الله مطراً شديداً نحو ساعتين، ثم ظهرت الشمس. ولم نزل على خيولنا إلى وقت الزوال، وأقبل التتار كقطع الليل المظلم، وكان وصولهم ووصول السلطان بالعساكر المصرية في ساعة واحدة»[(٣)].

---

(١) المنصوري: ص١٦٥ ـ ١٦٦.

(٢) ابن كثير: ج١٤، ص٢٥ ـ ٢٦. ابن حبيب: ج١، ص٢٤٥ ـ ٢٤٦. المقريزي: ج١، ص٩٣٧.

(٣) النويري: ج٣، ص٣٢٦. مخطوط.

وكان المؤرخ أبو الفداء أثناء ذلك في مدينة حماة يُرسل التقارير إلى السلطان عن تحركات الجيش المغولي. ويروي ابن بطوطة «أنه لما وصل غازان ملك التتار إلى الشام بعساكره، وملك جيشه دمشق، ما عدا قلعتها، خرج الملك الناصر إلى مدافعته. ووقع اللقاء الحاسم على مسيرة يومين من دمشق بموضع يقال له شَقْحَب، والملك الناصر إذ ذاك حديث السن لم يعهد الوقائع. وكان يصحب السلطان، في هذه الحملة، شيخ من أولياء الله الصالحين اسمه محمد العريان، فنزل وأخذ قيداً قيَّد به فرس الملك الناصر لئلا يتزحزح عن اللقاء لحداثة سنه، فيكون ذلك سبب هزيمة المسلمين. فثبت الملك الناصر، وهزم التتار هزيمة شنعاء، قتل منهم فيها كثير، وغرق كثير، بما أرسل عليهم من المياه ولم يعد التتار إلى قصد بلاد الإسلام بعدها»[1].

دخل السلطان بعد المعركة مدينة دمشق وسط مظاهر الابتهاج وأوفد مبعوثاً خاصاً إلى مصر ليقوم بتبليغ هذه البشارة، ومكث فيها حتى عيد الفطر أنعم خلالها على الأمراء، وصلّى فيها صلاة العيد ثم غادرها في الثالث من شهر شوال عائداً إلى القاهرة فوصلها في الثالث والعشرين من الشهر المذكور، حيث استُقبل استقبالاً رائعاً وسط مظاهر احتفال السكان بقدومه[2].

ولما وصل خبر الهزيمة إلى غازان اغتم، لأنه لم يذق طعم الهزيمة من قبل، وازداد غضبه حين وصله كتاب من السلطان يُحقِّر فيه من شأنه، ويتهكم عليه في سخرية لاذعة، ويطالبه بالجلاء فوراً عن العراق وتركها للخليفة الشرعي، وهدَّده قائلاً: «وإن سولت لك نفسك بخلاف ذلك، فأنت لا محالة هالك، وعما قليل يخلو منك العراق والعجم، وتندم حيث لا ينفع الندم»[3].

أما عامة المغول، فقد أسقط في أيديهم، واضطربوا اضطراباً شديداً. وخرج أهل تبريز للقاء المنهزمين أسوأ استقبال، ليقفوا منهم على أسباب الهزيمة، وليعرفوا مَنْ فُقد منهم، حتى إذا وقفوا على الحقيقة القاسية علت الصرخات، وعمَّ الحزن، وقامت النياحة على القتلى مدة شهرين كاملين[4].

ولقد دفع الحزن بالخان إلى أن ينزل العقاب بقادته المقصرين، ولم ينج قتلغ

(١) رحلة ابن بطوطة: ٥٣٩.

(٢) ابن كثير: ج١٤، ص٢٦. المنصوري: ص١٦٨ ـ ١٧٠.

(٣) انظر نص الكتاب في عقد الجمان للعيني: ج٤، ص٢٤٧ ـ ٢٥١.

(٤) المقريزي: ج١، ص٩٣٧.

شاه من سخطه، وأمر بقتله، ثم تراجع عن ذلك بعد تدخل الأمراء، وعفا عنه لكن طرده من مجلسه ونفاه إلى جيلان[1].

كانت موقعة شَقْحَب إيذاناً بأفول نجم غازان. فبالإضافة إلى الخسارة الجسيمة التي مُني بها، فقد كثرت الدسائس والمؤامرات في بلاده من قِبَل أمراء المغول لخلعه عن العرش، فكان من الطبيعي أن يكون لهذه الأحداث تأثير كبير عليه، فتوفي كمداً في ريعان الشباب، إذ لم يكن قد تجاوز الثالثة والثلاثين من عمره[2].

العلاقة بين الناصر وأولغايتو

تولى أولغايتو (٧٠٣ ـ ٧١٦هـ/ ١٣٠٣ ـ ١٣١٦م) عرش المغول خلفاً لأخيه غازان. اعتنق الإسلام على المذهب الحنفي ولُقِّب بـ «خدابنده»[3] وأضحى اسمه أولغايتو محمد خدابنده. وتبين النقود التي ضربها أن اسمه المنقوش عليها هو «غياث الدنيا والدين أولغايتو سلطان محمد»[4].

خفَّت في عهد هذا الخان حدة العداء الذي استحكم مع المماليك، وحرص على توثيق عرى الصداقة مع السلطان الناصر محمد، وتأكيد حسن نياته نحوه. فأرسل إليه رسالة تضمنت تهديداً وترغيباً على عادة خانات المغول يعلمه فيها بجلوسه على العرش. وخاطبه بالأخوة، وطلب منه إخماد الفتن، والإقلاع عن الحرب، والدخول في الصلح على قاعدة عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه، وبذلك تفتح الطرق والمعابر أمام الرسل والتجار بين الدولتين، كما بعث إليه بهدية، لكنه لم يتورع عن أن يلجأ إلى أسلوب التهديد والوعيد بكلمات عنيفة قاسية، قال في نهايتها: «فإذا لم تلق هذه النصائح أذناً مصغية فدونهم السيف». وقد أعزَّ السلطان رسول أولغايتو، وأكرم وفادته، وأعاده إلى تبريز برفقة سفيرين من قبله يحملان رده وهديته[5].

---

(١) الصياد: ص٣٠٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٠٨. Howorth: III p485.

(٣) خدا بنده كلمة فارسية مركبة من كلمتين خدا بمعنى الله وبنده بمعنى عبد، وتعني الكلمة عبد الله.

(٤) Howorth: III pp535, 580.

(٥) المنصوري: ص١٧٦.

المظفر بيبرس الجاشنكير
٧٠٨ ـ ٧٠٩هـ/١٣٠٩ ـ ١٣١٠م

عودة القلاقل الداخلية

تبرز في كل مرة يتغير فيها الحكم، الانقسامات الداخلية بين الأمراء. ومن الواضح أن المشكلة الأولى التي واجهت السلطان الجديد تمثلت بالناصر محمد الذي ما زال يتمتع بعطف كبير، من الناس داخل مصر وخارجها.

وقد بادر بيبرس، إثر جلوسه على العرش، بكتابة تقليد بمنحه الكرك، ظناً منه بأن هذا الحل قد يصرفه عن التفكير في العودة إلى ملكه، ويرضي أتباعه، ويكون مصيره كمصير كتبغا بعد أن منحه لاجين ولاية صرخد[١].

ويبدو أن الظروف التي أحاطت ببيبرس تختلف كلياً عن الظروف التي أحاطت بالناصر محمد بعد رحيله إلى الكرك. فإن كبار أمراء الشام ومصر، بالإضافة إلى العامة، قد وقفوا في صفه، وساندوه ضد بيبرس تأييداً لبيت قلاوون، وتجنباً للفوضى ودسائس الأمراء ومنافساتهم.

وطلب السلطان من نائب الشام الأمير جمال الدين أقوش الأفرم بأخذ البيعة له من الأمراء، على أن يقسموا له يمين الطاعة والولاء. استدعى هذا النائب أمراء دمشق وأخرج لهم كتاب السلطان، فأجابه جميع الأمراء باستثناء أربعة وهم: بيبرس العلائي، وبهادر آص، وآقجبا الظاهري، وبكتمر الحاجب. فحثّهم على الدخول في الطاعة تحت طائلة الوعد والوعيد، والتمني والتهديد، وخاطبهم قائلاً: «وأنتم تعلمون أن كل من يجلس على كرسي مصر كان هو السلطان، ولو كان عبداً حبشياً، فما أنتم بأعظم من أمراء مصر، وربما يبلغ هذا إليه فينفر قلبه عليكم». ولم يزل يلاطفهم حتى اعترفوا بالنظام الجديد[٢].

والواضح أن كلام الأفرم لم يكن سوى وسيلة لتبرير الانقلاب الذي حصل ضد حكم الناصر محمد الوراثي، ولو أن ما قاله كان قاعدة عامة لنظام الحكم

(١) المنصوري: ص١٩١.

(٢) ابن تغري بردي: جـ٨، ص٢٣٦ ـ ٢٣٧.

المملوكي لما سهل أمر تغيير السلطان، ولما ظهر الاغتصاب بين حين وآخر[١].

لكن عدداً آخر من أمراء بلاد الشام رفض الاعتراف بسلطنة بيبرس الجاشنكير كان من بينهم قراسنقر نائب حلب، وقَبْجَق نائب حماة، وأسندمر نائب طرابلس[٢]، الأمر الذي أثار مشكلة خطيرة في وجه السلطان الجديد، ولم تنجح محاولات الأمير الأفرم في ثنيهم عن رأيهم. ويتبين من أقوالهم للرسولين اللذين أرسلهما إليهم أنهم كانوا ثابتين على ولائهم لبيت قلاوون، لا يتزحزحون عن موقفهم ولا يرضون عن ابنه الناصر محمد بديلاً، مما أقضّ مضجع بيبرس الجاشنكير، ونغصّ عليه حياته، وجعله يعتقد أن عرشه قريب الزوال[٣].

لم يقف تأييد هؤلاء الأمراء للناصر محمد عند هذا الحد؛ بل اجتمعوا في حلب وقرروا مكاتبته، يستأذنونه في القدوم عليه في الكرك ليعرضوا عليه مساعدتهم «وحينئذ نركب معه، فإما أن نأخذ له الملك، وإما أن نموت على خيولنا»[٤].

وحمل محمد بن قراسنقر رسالة الأمراء إلى الناصر محمد، وتضمنت لوماً للناصر عن تنازله عن العرش دون مشاورتهم، واستفساراً منه عن كيفية وقوع الحادث، ووعداً بمساندته لاستعادة عرشه[٥].

فلما وصل الرسول إلى الكرك، وسلم الناصر الكتاب، قرأه ورد عليهم بكتاب أشار فيه بالتريث والصبر، لأن هذا الأمر ما ينال بالعجلة[٦].

وقد دلَّ مضمون الرد على بُعد نظر الناصر محمد. فهو من جهة، يرغب في انتهاز الفرصة لاستعادة عرشه، ولكنه يرى من جهة أخرى، أن الوقت الذي وصل فيه كتابهم غير ملائم للقيام بحركة معادية لبيبرس، إذ لم تكن قد مضت على توليه العرش غير فترة قصيرة، ولذلك أوصاهم بالصبر حتى تتحرج أمامه الأمور، وتتعقَّد المسائل، وتكثر المشاكل، ويظهر بوضوح استياء الطبقات الساخطة، وحينئذ يسهل القضاء عليه[٧].

والواضح أن السلطان الناصر محمد عندما تنازل عن العرش لم يكن زاهداً بالسلطة ولكنه آثر الانتظار في الكرك إلى أن تتضح الأمور، وعندئذ يستطيع أن يسترد سلطانه بسهولة[٨].

---

(١) حسن: ص٩٦.

(٢) ابن تغري بردي: جـ٨، ص٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٣) حسن: ص٩٦.

(٤) ابن تغري بردي: جـ٨، ص٢٣٨.

(٥) المصدر نفسه، ص٢٤٠.

(٦) المصدر نفسه، ص٢٤١.

(٧) حسن: ص٩٨.

(٨) عاشور: العصر المماليكي ص١١٥.

نتيجة لما آلت إليه مواقف الأمراء المعارضين، رأى المظفر بيبرس أن من حسن السياسة ألا يشتد في معاملتهم، وأن يكاتبهم في محاولة لاستمالتهم والعمل على كسب تأييدهم، عملاً بمشورة سلار[1].

ويتبين من هذا التصرف مدى ضرورة استرضاء الأمراء وكسب تأييدهم حفاظاً على العرش، مما يدل على أن سلاطين المماليك، كانوا يسعون لاكتساب رضاء هؤلاء، وأن من لم يفز منهم بذلك كان مصيره العزل أو القتل، إن لم يكن قوي الجانب[2]، فأرسل رسولين من قِبَله يحملان الخلع إليهم والتقليد بما تحت أيديهم. ويبدو أن هؤلاء تأثرو بهذه السياسة، فحلفوا للمظفر، وبعثوا إليه بنسخة اليمين، وقال هذا الأخير عقب ذلك: «الآن تم لي الملك»[3].

والراجح أن دخول أمراء الشام في طاعة الملك المظفر قد تم على الأسلوب الذي اقترحه الناصر محمد عليهم والقاضي بالتظاهر في دخول طاعته والتريث حتى تحين فرصة التخلص منه بدليل ما قاموا به من المساعدات الجليلة للناصر في سبيل إعادته إلى عرشه. يضاف إلى ذلك، فقد ساند كثير من أمراء مصر، والعامة فيها، الناصر محمد، وكاتبوه، طوال مدة إقامته في الكرك، ليعربوا له عن صادق إخلاصهم له، ثم رحل جماعة من المماليك الناصرية من مصر إلى الكرك بزعامة الأمير نوغاي أشد الأمراء معارضة لحكم المظفر تاركين أملاكهم وأهلهم، والتفوا حول الناصر[4]. وحاول المظفر عبثاً، منعهم من الخروج، عند ذلك عهد إلى فريق من جيشه بحراسة طريق السويس لمنع الخارجين[5].

لم يركن الناصر محمد من جهته، إلى الهدوء وهو في الكرك، فأخذ يكثّف جهوده مع الناس بالشام، وأكثر من الركوب للصيد ومعه مماليكه[6]. وكان خلال ذلك يجتمع بذوي الرأي والعامة ليمهد طريق عودته.

والواقع أن الأمير نوغاي أطلع الناصر على حقيقة الأوضاع المتردية في مصر، ثم أعلن الخطبة باسمه في الكرك[7].

---

(١) ابن تغري بردي: جـ٨، ص٢٤٢.
(٢) حسن: ص٩٩.
(٣) ابن تغري بردي: جـ٨، ص٢٤٢.
(٤) المنصوري: ص١٩٤.
(٥) سرور: ص٤٥.
(٦) المقريزي: جـ٢، ص٥٢.
(٧) ابن تغري بردي: جـ٨، ص٢٥٥.

ويبدو أن ذلك النشاط أقلق مضاجع الملك المظفر بيبرس فحاول الحد من تحركاته. فأرسل إليه كتاباً يهدده فيه ويتوعده، إذا لم يكفَّ عن الاتصال بالأمراء، ويطالبه بإرسال ما عنده من الخيل والمماليك، وما جمعه من أموال في الكرك، وهدّده بالنفي إلى القسطنطينية إن لم يلبِّ طلبه[1].

اشتد غضب الناصر محمد عندما تسلم الرسالة، وقرّر أن يبدأ العمل الجدّي الذي طالما أرجأ تنفيذ القيام به، فتحرك على محورين:

الأول: أنه أرسل كتاباً إلى نواب بلاد الشام الموالين له يُذكِّرهم بأنهم من مماليك أبيه، وأنه طالما أحسن إليهم، وأجزل لهم العطايا والهبات، وطلب مساعدتهم على استعادة ملكه، وحذرهم بأنهم إذا لم يلبوا طلبه، فإنه سوف يلتجىء إلى المغول ويستعين بهم[2]. وقد برهن الناصر، من خلال تحركه هذا، أنه رجل دولة من الطراز الأول. فهو في منتهى الحكمة والتعقل، يعرف كيف يختار الوقت المناسب للعمل. إنه في رسالتهم الأولى إليه، لم ير الفرصة ملائمة للتحرك ضد الملك المظفر، أما الآن فقد رأى نفسه أمام تهديد صريح من السلطان، ليس فقط بالقضاء على ملكه بصفة نهائية، بل بطرده خارج الكرك. وقد أثّرت رسالة الناصر في نواب الشام الذين لم يكونوا بحاجة إلى مزيد من التحريض ضد المظفر. فقد كان هدفهم الوثوب عليه، وإعادة الناصر إلى عرشه منذ اعتلاء الأول هذا العرش، وكأنهم كانوا رهن إشارته. فردوا عليه بأنهم «طوع يده، ومماليك أبيه، متى أراد أن يتحرك للتوجه إلى الديار المصرية»[3]. وبدأت بذلك الخطوات التنفيذية لاستعادة العرش.

الثاني: أنه رأى أن يخادع المظفر حتى تتاح له الفرصة للعودة إلى مصر. فأرسل إليه كتاباً رفع فيه من شأنه، وأظهر نفسه بمظهر الضعيف أمامه[4].

وغادر الناصر محمد الكرك إلى دمشق ليستوثق من أمراء بلاد الشام. فدخل المدينة في (الثامن عشر من شهر شعبان عام ٧٠٩/ شهر كانون الثاني عام ١٣١٠م) وسط ابتهاج الناس، وخُطب له فيها، وقدّم له نائبها الأفرم الطاعة كما بايعه أمراء طرابلس وحماة وحلب، ثم غادرها يوم الثلاثاء في (التاسع من شهر رمضان/ شهر شباط) متوجهاً إلى القاهرة[5].

---

(١) ابن إياس: ج١، قسم ١، ص٤٢٦.
(٢) المقريزي: ج٢، ص٥٦ ـ ٥٧.
(٣) ابن تغري بردي: ج٨، ص٢٥٥.
(٤) المقريزي: ج٢، ص٥٢.
(٥) ابن كثير: ج١٤، ص٥٢.

واتصل بمسامع سكان مصر خبر عودته، فقامت المظاهرات المؤيدة له في شوارع القاهرة، وحاصر المتظاهرون السلطان المظفر بيبرس في القلعة، وارتبك حين علم أن اسم السلطان الناصر قد ذُكر في خطبة الجمعة على منابر دمشق[1].

كان على المظفر أن يتدارك الأمر؛ فإما أن يقبل بالواقع السياسي ويتنازل عن العرش، أو يتخذ موقفاً حاسماً لإنقاذ نفسه وعرشه قبل أن يفلت زمام الأمور من يده.

ويبدو أنه اختار الحل الثاني، فطلب من الخليفة أن يجدِّد له عهد البيعة. استجاب هذا الأخير لرغبته، فأخذ العهود المواثيق على الأمراء والحكام بوجوب طاعته، وأمر الخطباء بقراءة العهد في المساجد، لكن العامة رفضت الاستماع إلى هذه القراءة كما أُبطلت قراءة الخطبة.

وانفضَّ الناس من حوله، كما رفض الجيش مساندته، بل إن عساكر مصر خرجت زرافات تريد اللحاق بالملك الناصر، حتى لم يبقَ معه سوى خواصه فألفى نفسه وحيداً، ولم تفلح إجراءاته في تغيير الوضع المستجد[2].

ونتيجة لتفاقم الوضع، تدخل سلار نائب السلطنة، وطلب من السلطان أن يفكر في أمره، ويتخذ الحيطة، لأن دولته على وشك الانهيار، واقترح عليه أن يطلب العفو من الملك الناصر، ومكاناً يقيم فيه هو وعياله.

ويبدو أنه قَبِلَ نصيحة نائبه، فكتب إلى الناصر يستعطفه أن يمنحه الإقامة في الكرك أو صهيون أو حماة[3]. والراجح أن هذا الطلب أضحى، منذ عهد العادل كتبغا، عادة، وهو أن يطلب السلطان المعزول من السلطان الجديد مكاناً يقيم فيه، ثم خلع نفسه من السلطنة بحضور قضاة مصر الأربعة، بعد أن استولى على خزائن البلد، وفرَّ هارباً مع مماليكه قاصداً أطفيح[4].

وكأنما نودي في الناس بأنه قد خرج هارباً فاجتمعوا، وقد برز من باب الاصطبل، وصاحوا به وتبعوه وهم يصيحون عليه، وزادوا في الصياح حتى خرجوا عن الحد، ورماه بعضهم بالحجارة، فشق ذلك على مماليكه، وهموا بالرجوع إليهم ووضع السيف فيهم، فمنعهم من ذلك، وأمرهم بنثر المال عليهم

(١) المنصوري: ص١٩٩. المقريزي: جـ ٢ص٦٧، ٦٩.
(٢) ابن حبيب: جـ٢، ص١٧.
(٣) المنصوري: ص٢٠١ ـ ٢٠٢.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٠٢ ـ ٢٠٣. ابن تغري بردي: المنهل الصافي جـ٣، ص٤٧١.

ليشغلوا بجمعه عنهم، فأخرج المماليك حفنة من مال ونثروها، فلم تلتفت العامة لذلك، فتركوا المال وأخذوا في العدو خلف العسكر، وهم يشتمون ويصيحون، فشهر المماليك عندئذ سيوفهم، ورجعوا إلى العوام فانهزموا عنهم، وأصبح الحراس بقلعة الجبل يوم الأربعاء في (السابع عشر من شهر رمضان/ شهر شباط) يصيحون باسم الملك الناصر، وخُطب له على منابر القاهرة ومصر يوم الجمعة في التاسع عشر من شهر رمضان المذكور، وأُسقط اسم الملك المظفر[1].

وعلى هذا النحو انتهت سلطنة الملك المظفر بيبرس الجاشنكير.

(١) المقريزي: جـ٢، ص٧١.

الفصل الحادي عشر

الناصر محمد: المرة الثالثة
٧٠٩ ـ ٧٤١هـ/١٣١٠ ـ ١٣٤٠م

الأوضاع الداخلية

عندما أدرك السلطان الناصر محمد أن الأوضاع الداخلية أضحت مهيأة له، خرج من دمشق يوم الثلاثاء في (التاسع من شهر رمضان عام ٧٠٩هـ/ شهر شباط عام ١٣١٠م) قاصداً القاهرة[١]، يرافقه مماليكه وأتباعه، وقد صحبه المؤرخ أبو الفداء، فوصف لنا، كشاهد عيان، كيف كان السلطان يلتقي كل يوم، أثناء رحلته، بجموع المماليك، والأمراء الفارّة من القاهرة، وقد خرجوا لاستقباله وتقديم فروض الولاء والطاعة له[٢]. واستراح في الكرك[٣]، ثم غادرها إلى غزة. وتدفقت عليه جيوش مصر وبلاد الشام، ثم سار آمناً على نفسه، فوصل إلى القاهرة في أول أيام عيد الفطر. فاستقبله الأمير سلار وبعض الأمراء، وقدموا له فروض الولاء والطاعة. واستقر على سرير ملكه، في اليوم الثاني، وأقيمت الخطبة باسمه. وحضر الخليفة وكافة الأمراء والقضاة وسائر أهل الدولة لتهنئته[٤] واستبشر العامة بقدومه، ومدحه الشعراء[٥] وبذلك بدأت فترة حكمه الثالثة.

تعتبر سلطنة الناصر محمد الثالثة على جانب كبير من الأهمية لأنها ظهرت فيها شخصيته التي طبعت أحداث التاريخ المملوكي بخاصة، وتاريخ المنطقة بعامة، بطابع فريد وخاص لما يقرب من إحدى وثلاثين سنة.

كان الناصر محمد في الخامسة والعشرين من عمره، أي في سن تمكّنه من مباشرة شؤون الحكم بنفسه، وفرض كلمته على الأمراء، وعدم الاستسلام لهم ليتحكموا به كما حدث في الفترتين السابقتين.

---

(١) ابن كثير: ج١٤، ص٥٢. (٢) أبو الفداء: ج٧، ص٦٨.

(٣) يبدو أن الناصر محمد كان يفضل الإقامة في الكرك في كل مرة يرحل فيها عن مصر أو يدخلها قادماً من بلاد الشام، لأنها من أملاكه، وبفضل مكانتها الحصينة حيث يجد فيها الراحة والطمأنينة.

(٤) المنصوري: ص٢٠٢ ـ ٢٠٣. (٥) المصدر نفسه، ص٢٠٤.

وبلغت دولة المماليك البحرية في عهده ذروة عظمتها، بعد أن نجحت في طرد الصليبيين من بلاد الشام، وقهرت مغول فارس[1]، وبدت في صورة القوة العظمى في الشرق الأدنى بوجه خاص والعالم الإسلامي بوجه عام. وساعدت هذه الأوضاع المستقرة على ازدهار الحالة العامة.

كانت فاتحة أعماله تعيين أعوانه الذين آزروه في مناصب الدولة كي يكفل النجاح لسياسته التي رسمها. ففوّض نيابة السلطنة في مصر إلى الأمير سيف الدين بكتمر الجوكندار، وقلّد الأمير شمس الدين قراسنقر المنصوري نيابة السلطنة في بلاد الشام، وولّى الأمير جمال الدين أقوش الأفرم ولاية صرخد، وعيّن الأمير سيف الدين قَبْجَق على نيابة حلب، وأسند ولاية طرابلس، والبلاد الساحلية إلى الحاج سيف الدين بهادر السلاحدار[2].

قبض الناصر محمد على زمام الأمور بيد من حديد، وأضحى صاحب السلطة المطلقة في البلاد. على أن الأمر الذي يسترعي النظر، أنه عمل، بعد أن استقر في الحكم، على الانتقام من الأمراء الذين سلبوه سلطته، وأذلُّوه، واستخفوا به؛ حتى تخلو له الساحة السياسية، ويستطيع إدارة شؤون الدولة دون أن يخشى تدخلاً من أحد.

أمر الناصر محمد بالقبض على السلطان السابق بيبرس الجاشنكير. فقُبض عليه بالقرب من غزة، وهو يحاول الفرار إلى بلاد الشام ومعه عدد من مماليكه، وأُحضِر إلى مجلسه، فأخذ يؤنبه على سوء تصرفه معه، ويذكِّره بمواقفه المعادية له، ثم أمر بقتله[3].

أما الأمير سلار، شريك بيبرس الجاشنكير في مضايقة الناصر محمد، فقد طلب من السلطان أن يعفيه من نيابة السلطنة، ويوليه الشوبك، فأجابه إلى طلبه، تقديراً لموقفه المؤيد للحكم الجديد. وكان هذا الأمير قد بدّل موقفه عندما ظهرت بوادر تشير إلى إمكانية تغيير الحكم، إلا أن الناصر محمد لم ينسَ تأييده لبيبرس عندما حجر عليه خلال فترة حكمه الثانية، وكان قرار التخلص منه قد اتخذ، إنما أُجِّل لوقت مناسب.

أقام الأمير سلار مدة في الشوبك، تحت رقابة السلطان، فخشي على نفسه،

---

(١) عاشور: العصر المماليكي ص١١٨ ـ ١١٩.

(٢) أبو الفداء: ج٧، ص٦٩ ـ ٧٠. المنصوري: ص٢٠٩.

(٣) أبو الفداء: المصدر نفسه، ص٧٠.

وفرَّ إلى البرية بعد قتل المظفر بيبرس الجاشنكير، ثم ندم وطلب الأمان لنفسه حيث حضر إلى القاهرة لكن قُبض عليه فيها وسجن ومات في سجنه[1].

وعلى عادة المماليك، عند تغيير الحكم، فقد تآمر الأمير بكتمر الجوكندار مع الأمير بتخاص المنصوري لخلع السلطان عن العرش وتنصيب ابن أخيه الأمير مظفر الدين موسى بن الملك الصالح علي بن قلاوون، واستعانا بالمماليك المظفرية، أنصار الملك المظفر بيبرس.

ويبدو أن الأمير بكتمر اعتقد أن الناصر محمد ما زال الشخصية الضعيفة التي عهدها من قبل، لكن خاب ظنه، فقد تمكَّن السلطان من إحباط المؤامرة، وقبض على الأمير مظفر الدين موسى وسجنه، وطارد المماليك المظفرية حتى قبض عليهم، غير أنه ما لبث أن عفا عنهم، كما قبض على الأمير بتخاص وسجنه، إلا أنه عفا عن الأمير بكتمر، ولم يذكر دوره في المؤامرة أمام الأمراء[2].

وحاول المماليك الأشرفية إثارة الفتن من جديد. فقد ساءهم تعيين الأمير قراسنقر في نيابة الشام، وظلوا يرددون اشتراكه في قتل أخيه الأشرف خليل، وحضُّوه على التخلص منه، حتى أثاروا في نفسه حب الانتقام، وقد أراد أن يأخذه على حين غرَّة.

ويبدو أن قراسنقر فطن لما يُحاك ضده، فقبض على الحكم بيد من حديد في أوائل عام (٧١٢هـ/ ١٣١٢م) وأوقع الرعب في قلوب نواب السلطان في بلاد الشام، وأخذ يؤلبهم عليه، وأحاط نفسه بهالة من الحراسة الشديدة. لكن تدابيره الاحترازية هذه فشلت في تأمين الحماية له، وأضحت حياته معرضة للخطر. عندئذ طلب من السلطان أن يوليه نيابة حلب، ليكون بعيداً عن مراقبته، وقريباً من الحدود مع المغول، وقد بيَّت أمراً في نفسه. أجابه السلطان إلى طلبه وعينه نائباً على حلب[3].

ولم يلبث أن كشف عن نواياه الحقيقية المعادية لنظام الحكم، ففرَّ مع بعض الأمراء إلى بلاد المغول، كان من بينهم الأميران أقوش الأفرم نائب طرابلس وعز الدين الزردكاش. رحَّب بهم الإيلخان أولغايتو فأقطع قراسنقر مراغة، واقطع الأفرم همذان وأقطع الزردكاش نهاوند[4].

---

(١) أبو الفداء: جـ٧ ص٧١.

(٢) المنصوري: ص٢٢٤. ابن حبيب: جـ٢، ص٣٠. المقريزي: جـ٢، ص٩١ ـ ٩٢.

(٣) المنصوري: المصدر نفسه، ص٢٣٦.

(٤) المقريزي: جـ٢، ص١١٥.

لما علم السلطان بفرار قراسنقر اتهم بعض الأمراء بممالأته. فألقى القبض على الأمير جمال الدين آقوش الأشرفي نائب الكرك والأمير بيبرس الدواداري المنصوري نائب السلطنة في مصر وغيرهما[(١)]، وعيّن الأمير أراغون الدوادار نائباً في الديار المصرية، وقلّد تَنْكِز الحسامي الناصري نيابة دمشق، ثم ولاّه جميع بلاد الشام، وكتب إلى كل من نائب حماة وحمص وطرابلس وصفد بالعودة إلى القاهرة[(٢)].

كانت علاقة الناصر محمد بأمرائه قائمة على الارتياب والخشية حتى لا يتكرر ما حلَّ به في سلطنتيه الأولى والثانية، فقبض على كل أمير شكَّ في إخلاصه له، وصادر أمواله وممتلكاته. واشتهر في التاريخ المملوكي بأنه كان يقرّب الأمير من مجلسه ويزيد في ألقابه، ويضفي عليه الكثير من أنواع التشاريف، حتى إذا ما شعر بازدياد نفوذه، غدر به فجأة.

وتبدو تلك السياسة واضحة في علاقته بالأمير شمس الدين قراسنقر المنصوري الذي ولاّه الشام، كما ذكرنا، ثم غدر به بعد ذلك، وكذلك علاقته بالأمير تَنْكِز الحسامي الناصري الذي ولاّه جميع بلاد الشام، وزاد في ألقابه، وصاهره، ثم أبعده عن مناصبه وتخلص منه[(٣)].

وهكذا أثبت الناصر محمد كفاية نادرة ومقدرة فذّة في إدارة شؤون الدولة، مما أضفى عليه وعلى حكمه مهابة كبيرة في الداخل والخارج، وساعده الاستقرار الداخلي والرخاء الاقتصادي الذي تحقّق في عهده، أن يتفرغ للمشاكل الخارجية التي واجهت دولته.

العلاقات الخارجية

العلاقات مع الدول والممالك الإسلامية

العلاقة مع الحجاز

قامت سياسة السلطان الناصر محمد في بلاد الحجاز على قاعدة ضم هذا الإقليم ووضعه تحت السيادة المملوكية متبعاً نهج أسلافه نظراً للفوائد الدينية والتجارية التي يحصلون عليها.

فمن حيث الفوائد الدينية، فإن استمرار سيادة المماليك على الأراضي

---

(١) ابن كثير: ج١٤، ص٦٥. (٢) ابن حبيب: ج٢، ص٤٧.

(٣) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٩، ص٢٧٣، ٣٢٦ ـ ٣٢٧. انظر ترجمة تَنكِز في المنهل الصافي، ج٤، ص١٥٦ ـ ١٦٧.

المقدسة في الحجاز ستزيد من هيبتهم أمام المسلمين في العالم باعتبارهم أقوى دولة إسلامية، وسينظر المسلمون إليهم على أنهم حماة الدين.

ومن حيث الفوائد التجارية، فإن سيطرة المماليك على بلاد الحجاز ضرورية للتحكم في سواحل البحر الأحمر وثغوره، لتأمين استمرار التجارة المملوكية. لذلك لم يتوانَ عن إحكام قبضته على بلاد الحجاز. وكان يضرب بشدة على أيدي الثائرين، ويقمع كل حركة مناهضة للحكم المملوكي.

استمرت الخلافات الداخلية في كل من مكة والمدينة في بداية عهد الناصر محمد. وكان أشراف مكة يلجؤون إلى مماليك مصر كلما احتدم خلاف بينهم على السيادة والنفوذ، مما سهَّل للسلطان المملوكي بسط سيادته عليها والتدخل في تعيين أمرائها.

وحدث أن شبَّ الخلاف في عام (٧١٤هـ/ ١٣١٤م) بين الأخوين عز الدين حميضة بن أبي نُمي الحسني المكي وأسد الدين أبي عرارة رميثة، وكانا يشتركان معاً في إدارة شؤون مكة. فقد أقدم الأول على حذف اسم الثاني من خطبة الجمعة، وخطب لصاحب اليمن بدلاً منه، كما استبد بالأمور كلها وأساء السيرة في مكة، فدبَّت فيها الفوضى، واستنجد المكيون بالسلطان الناصر محمد.

لبى الناصر نداء الاستغاثة، فأرسل حملة عسكرية مع أخيهما الثالث أبي الغيث، بهدف عزلهما عن الولاية وتوليته مكانهما[1]. كان المؤرخ أبو الفداء، آنذاك في مكة، فوصله كتاب من السلطان يطلب فيه أن يساند هذه الحملة ويقبض على حميضة، غير أن هذا الأخير ولّى هارباً عندما علم بتقدم القوات المملوكية، فخلا الجو للأمير أبي الغيث، وتولى إمارة مكة ثم أعاد الحملة التي قدم معها إلى مصر[2].

ويبدو أن أبا الغيث لم يتمتع طويلاً بالإمارة فقد هاجمه أخوه حميضة في أواخر عام (٧١٤هـ/ ١٣١٥م)، واشتبك معه في معركة انتهت بمقتله، واستبدَّ بالأمور مجدداً[3].

وتحرك في هذه الأثناء الأمير رميثة بهدف استعادة سلطته المفقودة. فقدم إلى مصر في عام (٧١٥هـ/ ١٣١٥م) وقدَّم فروض الولاء والطاعة للسلطان، وطلب منه المساعدة لطرد أخيه واستعادة سلطته.

---

(١) Howorth: op. cit III p572

(٢) أبو الفداء: جـ٧، ص٨٧.

(٣) المصدر نفسه، ٧٤.

استجاب الناصر محمد لطلبه وأرسل معه حملة عسكرية. ولما وصل إلى مكة اشتبك مع أخيه وانتصر عليه، وفرّ حميضة منهزماً في نفر قليل من أصحابه قاصداً العراق ليطلب النجدة من الخان المغولي أولغايتو، واستقر الأمر لرميثة، فحكم مكة[1].

اجتمع حميضة بالخان المغولي وشرح له حقيقة الوضع في الحجاز، وطلب منه مساعدة عسكرية لاستعادة سلطته المفقودة. ولما كانت العلاقات بين الدولتين المملوكية والمغولية في فارس تمر آنذاك، في حالة حذر؛ فقد لبّى أولغايتو طلب الأمير المكي المعزول، وأمده بجيش من خراسان بلغ تعداده أربعة آلاف فارس، كان من بينهم جماعة من المغول وعرب خفاجة[2]، وسار بهم إلى مكة، إلا أنه لم يحقق هدفه، فقد توفي أولغايتو قبل أن يصل هذا الجيش إلى مكة، فتفرق، وحلّت به الهزيمة على يد محمد بن عيسى أحد أمراء العرب الذي ساءه استيلاء المغول على الحجاز، وأُسِرَ حميضة مع أربعمائة من المغول، وأعلن محمد بن عيسى سيادة الناصر محمد على بلاد الحجاز وذلك في عام (٧١٥هـ/ ١٣١٥م).

ابتهج السلطان بهذا الانتصار واستدعى محمد بن عيسى إلى القاهرة. فاستقبله بحفاوة وخلع عليه وأبدى إعجابه به وتقديره له، وأجزل له العطاء، وعفا عن أخيه مهنا بن عيسى الذي كان قد خرج على حكم المماليك وانضم إلى قراسنقر في فارس.

أُعيدت، على إثر ذلك، الخطبة في مكة والمدينة باسم الناصر محمد في عام (٧١٧هـ/ ١٣١٧م). والجدير بالذكر أن لقب «خادم الحرمين الشريفين» الذي اتخذه الأيوبيون، واحتفظ به المماليك من بعدهم، كان من ألقاب الناصر محمد[3]، كما كان من ألقابه أيضاً «صاحب القبلتين» أي بيت المقدس ومكة[4].

ويبدو أن النزاع ما لبث أن تجدّد في مكة في عام (٧١٨هـ/ ١٣١٨م) بين الأميرين حميضة ورميثة، وتغلب الأول على الثاني، وخلع طاعة المماليك، وخطب لأبي سعيد بهادر إيلخان المغول. لم يقف الناصر محمد موقف المتفرج من تطور الأحداث في مكة لغير صالحه، فأرسل حملة عسكرية لتعيد الأمور إلى نصابها، وطلب من الأمير بدر الدين بن التركماني، الذي ولاّه إمرة الحج في هذه

---

(١) أبو الفداء: جـ٧، ص٧٦ ـ ٧٧. (٢) المصدر نفسه، ص٨٠ ـ ٨١.
(٣) خادم الحرمين الشريفين من الألقاب التي اصطلح عليها للسلطان بالديار المصرية. القلقشندي: جـ٦ ص ١٢٠. (٤) المصدر نفسه: جـ١٤، ص٣٤٨.

السنة، أن يقبض على الأخوين، خاصة بعد أن تبين له تواطؤ رميثة سراً مع أخيه حميضة.

تمكّن التركماني من القبض على رميثة، وأرسله إلى مصر، واستقر هو نائباً للسلطان الناصر محمد في مكة، واستمر في منصبه حتى عام (٧١٩هـ/ ١٣١٩م) حين عيّن السلطان الأمير عطيفة أخا حميضة نائباً على مكة.

ويبدو أن حميضة، الذي اتصف بالتقلبات السريعة، وبشهوة الحكم، حاول التفاهم مجدداً مع السلطان في عام (٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م) لكنه قُتل على يد المماليك قبل أن يحقق أمنيته[1].

والواقع أن سياسة المماليك في مكة قامت على عدم تفرد أي أمير بالحكم، خشية من الانقلاب على الدولة، لذلك فقد عفا الناصر محمد عن رميثة بعد ذلك، وأرسله إلى مكة ليشترك مع أخيه عطيفة في إدارتها.

ظلت السلطة موزعة بين الأخوين حتى توفي عطيفة، فانفرد رميثة بالحكم. على أن الأمور لم تستقر تماماً، فقد حدثت فتنة في عام (٧٣١هـ/ ١٣٣١م)، قام بها العبيد الذين انقضوا على جماعة الأمراء والمماليك. ولما علم السلطان بهذه الانتفاضة أرسل جيشاً لإخمادها بقيادة الأمير أيتمش. فهرب العبيد من وجه القوات المملوكية، وبرّأ رميثة ساحته أمام السلطان من هذه الفتنة، فعفا عنه وأعاده إلى مكة، وعيَّنه أميراً عليها.

أما في المدينة المنورة، فقد استمرت الخلافات قائمة بين أمرائها للاستئثار بالسلطة، خاصة بين الأخوين مقبل ومنصور بن جماز من جهة ثم بين هذا الأخير وابنه كبشة وبين ابن أخيه ماجد بن مقبل بعد مقتل هذا الأخير، من جهة أخرى، وتناوب على الحكم كل من منصور وابن أخيه ماجد. ثم ازدادت الحالة سوءاً بعد وفاة الأمير منصور في عام (٧٣٥هـ/ ١٣٣٥م) بفعل تنازع خلفائه على السلطة حتى استتب الأمر إلى طفيل بن منصور في (عام ٧٥١هـ/ ١٣٤٩م).

والواقع أن سلطة الناصر محمد في الحجاز كان اسمية، وأن نفوذه لم يتعدَّ ذكر اسمه في الخطبة ونقشه على السكة أحياناً، بالإضافة إلى ذلك فإن أمراء الحجاز لم يعترفوا بسلطة الخليفة العباسي في القاهرة، فلم يذكروا اسمه في الخطبة. وقد عبَّر العمري عن هذه العلاقة غير التامة، في بعض فترات العصر

(١) راجع هذه الأحداث عند: أبو الفداء، ج٤، ص٨٤، ٨٩. النويري: ج٣٠، ص١١٨ مخطوط.

المملوكي، بين المماليك وحكام الحجاز، حين ختم كلامه عن إقليم الكرك فقال: «وبهذا تم ذكر النطاق بمصر والشامات وما معها من جميع الممالك الإسلامية إلا الحجاز، وقد قطعه من جزيرة العرب، وليس أمره بمضبوط ولا بحفظ الثقة منوط»[١].

العلاقة مع اليمن

استتبعت سياسة المماليك في البحر الأحمر، بسط سيطرتهم على اليمن. وتابع الناصر محمد سياسة أسلافه في هذا المجال. وكان اسم السلطان المملوكي واسم الخليفة العباسي في القاهرة يذكران في الخطبة وينقشان على السكة في بلاد اليمن. لكن بعض ملوك اليمن تمتعوا بنزعات استقلالية، فامتنعوا عن أداء ما يتوجب عليهم للدولة المملوكية، ورفضوا ذكر اسم الخليفة العباسي في الخطبة، ومالوا إلى إعطاء بلاد الحجاز التي كانت تابعة لمصر، ما اعتادوا إرساله إليها من الغلال بهدف أن يتقدم اسم ملك اليمن على اسم سلطان مصر في خطبة الجمعة، بالإضافة إلى ذلك فإن اليمنيين كثيراً ما أساءوا إلى التجار المصريين الذين كانوا يفدون على بلاد اليمن وسلبوهم أموالهم[٢].

وكان المماليك من جهتهم حريصين على بسط سلطانهم على اليمن لتأمين استمرار الحركة التجارية في البحر الأحمر، نظراً لما كانت تدره عليهم من منافع مادية، وتحقيق الأمن للتجار وبضائعهم.

وظهرت بوادر العصيان والرغبة في الانفصال عن الحكم المملوكي في عام (٧٠٧هـ/١٣٠٧م)، عندما توقف الملك المؤيد هزبر الدين داوود بن يوسف بن رسول عن إرسال المال المقرر إلى مصر في كل عام، كما أساء معاملة التجار المصريين وسلبهم أموالهم، وأرسل في الوقت نفسه، إلى مكة، ليقدم اسمه على اسم السلطان الناصر محمد.

نتيجة لتطور الأوضاع في اليمن لغير مصلحة المماليك، هدَّد السلطان الناصر محمد ملك اليمن، وأنذره إذا استمر على موقفه المعادي ولم يذعن بالطاعة له، كما أرسل إليه الخليفة المستكفي بالله أبو الربيع كتاباً يعدد فيه المخالفات التي ارتكبها، وأنذره بدوره بإرسال حملة عسكرية لإخضاعه[٣].

---

(١) العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، ص١٨٤.

(٢) القلقشندي: جـ٦، ص٤١٣.

(٣) راجع نص الكتاب في المصدر نفسه، ص٤١٠ ـ ٤١٥.

ويبدو أن ملك اليمن استمر على رفضه للحكم المملوكي، مما دفع الناصر محمد إلى تكليف الأمير عز الدين أيبك الشجاعي بإعداد أسطول لغزو بلاد اليمن. غير أن الأحداث الداخلية التي حدثت في مصر آنذاك، والتي نتجت عن نشوب الخلاف بين السلطان وبعض أمرائه، خاصة سلار وبيبرس، ورغبة الأول في قيادة الحملة بنفسه ليبتعد عن القاهرة، في أثناء اشتداد النزاع، قد أدَّت إلى تأجيل المشروع[1].

والواقع أن الملك المؤيد استفاق بعد أربع سنوات فعدل عن موقفه العدائي، ليفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين. ويبدو أنه تعرّض لمشاكل داخلية ورغب في الحصول على مساندة السلطان ضد منافسيه على الإمارة، فأرسل إلى الناصر محمد هدية من الجمال والخيول والوحوش، قَبِلَها السلطان واعتبرها جزية من ملوك اليمن إظهاراً لخضوعهم لسلطان مصر.

وتجدَّدت النزاعات الداخلية في عام (٧٢٥هـ/ ١٣٢٥م)، وتراجع نفوذ المجاهد سيف الدين، صاحب اليمن، أمام تصاعد نفوذ ابن عمه الظاهر عبد الله بن منصور، صاحب دملوة، بحيث لم يتعدَّ حصن تعز، فطلب المساعدة من السلطان. وكان الناصر محمد يرحِّب بالتدخل في أمور اليمن لتأمين مصالح الدولة المملوكية، فأعدَّ جيشاً عهد بقيادته إلى اثنين من أمرائه هما بيبرس الحاجب وطينال، وأنفق الأموال الكثيرة في إعداده وتجهيزه، وأرسله إلى اليمن لتحقيق هدفين:

الأول: مساعدة المجاهد وتأمين الحكم له.

الثاني: إحلال الوفاق بين الأمراء المتنافسين.

ولما علم سكان زبيد بقدوم الجيش المملوكي ثاروا على الملك الظاهر ودخلوا في طاعة الملك المجاهد، فقوي جانبه واستولى على زبيد. وعندما وقف الأمير بيبرس على حقيقة الوضع الداخلي في اليمن، أرسل إلى الملك الظاهر سفارة تطلعه على كتاب السلطان الناصر الذي يتضمن الرغبة في التوفيق بينه وبين الملك المجاهد.

واستطاع السلطان، نتيجة تدخله في أوضاع اليمن، حسم الخلافات الداخلية وتأمين مصالح الدولة المملوكية. وخضع ملوك هذا البلد لطاعة المماليك، وأضحت تجارة الشرق المارة في بلاد اليمن في مأمن من أن ينالها أي سوء[2].

---

(١) حسن: ص١٧٤.

(٢) سرور: ص١٣٨.

ثم حدث أن تعرضت سلطة المماليك للتهديد مجدداً، ذلك أن الملك المجاهد خشي أن تضع الحكومة المملوكية يدها على اليمن تمهيداً لضمها إلى الأملاك المملوكية، فتوقف عن إمداد الجيش المملوكي بالمؤن، ورفض التعاون مع الأمير بيبرس، كما امتنع عن دفع المال المقرر بحجة عدم قدرته على ذلك، وأحضر قضاة تعز وأشهدهم على نفسه أنه أذن للعسكر المملوكي بالعودة إلى بلادهم، فعاد بيبرس بجنده إلى مصر[1].

لم يحاول الناصر، بعد ذلك، ضم اليمن، ودخلت العلاقات المملوكية اليمنية في أواخر عهده في دور جديد استحكم فيه العداء. ويعبر أبو الفداء عن هذه العلاقة في حوادث عام ٧٣٠ هـ فيقول: «وفيه قدم رسول صاحب اليمن بهدية، فقيد وسجن لأن صاحب الهند بعث إلى السلطان بهدايا، فأخذها صاحب اليمن، وقتل بعض من كان معها وحبس بعضهم»[2].

العلاقة مع دول شمالي أفريقيا

نتيجة لازدياد قوة الدولة المملوكية، وتزعمها للعالم الإسلامي في الشرق الأدنى؛ أضحى الملوك في بلاد المغرب يتقربون إليها، ويستنجدون بها ضد بعضهم البعض. واقتصرت سياسة الدولة العامة على السيطرة على ساحل أفريقيا الشمالي أو إيجاد قوى حليفة لها للحؤول دون إنزال قوات صليبية معادية لها يمكن أن تهدد مصالحها.

وحدث في عام (٧١١هـ/ ١٣١١م) أن زار الأمير أبو يحيى زكريا الحفصي[3] القاهرة، واجتمع بالسلطان الناصر محمد، وطلب منه مساعدة عسكرية لاستعادة

---

(١) حسن: ص١٧٥.

(٢) أبو الفداء: ج٧، ص١١٨. سرور: ص١٣٨.

(٣) ينتسب الحفصيون إلى أبي حفص عمر بن يحيى الهنتاتي، وكان من أكبر أصحاب محمد بن تومرت. وقد تولى ابنه عبد الواحد إقليم أفريقيا نائباً عن بني عبد المؤمن في عام ٦٠٣هـ. وظل الحفصيون يتولون تونس ويخطبون باسم عبد المؤمن والمهدي إلى عام ٦٦٢هـ، حين نقم أبو زكريا بن عبد الواحد على بني المؤمن وخلع طاعتهم، وأسقط اسم عبد المؤمن من الخطبة، وأبقى اسم المهدي وتملك أفريقيا، وخطب لنفسه باسم الأمير المرتضى. والجدير بالذكر أن إقليم أفريقيا كان يقابل آنذاك تونس الحالية، ويُعرف بالمغرب الأدنى. ولما استعاد ابنه أبو عبد الله محمد الحفصي ملكه تلقب بلقب «المستنصر بالله أمير المؤمنين أبي عبد الله محمد ابن الأمراء الراشدين» وخطب لنفسه، واقتدى به من خلفه من الحفصيين في التلقب بلقب أمير المؤمنين».
سرور ص١٤٢، هامش رقم ٢. وانظر فيما يتعلق بتاريخ الدولة الحفصية: مؤنس، حسين: تاريخ المغرب وحضارته ج٢، ص٢٠٥ ـ ٣٠٠.

عرشه الذي خسره في صراعه مع الأمير أبي البقاء خالد صاحب تونس، وتعهد له بأن يصبح نائباً له في هذه البلاد، وأن يخطب باسمه.

جهّز السلطان فرقة عسكرية وأرسلها معه. ولما وصل إلى طرابلس التفّ حوله جماعة من العربان والمغاربة، فتقوّى بهم، واستطاع أن يضم هذه المدينة إلى نفوذه، ثم تابع زحفه إلى تونس، وضمها إلى أملاكه، وخلع أبا البقاء خالد عن الحكم.

ولما استقرّ في الحكم حذف اسم المهدي محمد بن تومرت من الخطبة، وأمر بالدعاء للسلطان الناصر محمد. وبذلك امتدت سلطة الدولة المملوكية في عهد الناصر محمد إلى برقة وطرابلس وتونس، وظلت الخطبة تقام باسمه (من عام ٧١١ إلى عام ٧١٧هـ/ ١٣١١ ـ ١٣١٧م). إذ حدث في ذلك الوقت، أن تمكّن الأمير أبو بكر، شقيق الأمير خالد المعزول، من دخول تونس فخرج منها أبو يحيى زكريا إلى فاس ثم إلى طرابلس حيث أبحر منها إلى الإسكندرية في عام (٧١٩هـ/ ١٣١٩م)، وعاش في كنف الناصر محمد[١].

واقتصرت العلاقات المملوكية مع المغرب الأقصى على تبادل الرسل والهدايا نظراً لبعد المسافة بين البلدين. لكن حِرص ملوكها على إبقاء طريق الحجاج عبر مصر مفتوحة، دفعتهم إلى توثيق العلاقات مع المماليك. فأرسل السلطان الناصر في عام (٧٠٦هـ/ ١٣٠٦م) وفداً إلى سلطان المغرب الأقصى يوسف بن عبد الحق. وتقرّب خليفته أبو ثابت البزولي من المماليك في مصر، فأرسل إلى الناصر محمد هدية من الخيل والبغال والإبل[٢]. وعلى الرغم من أن هذه الهدية قد سُلبت أثناء نقلها، ولم تصل إلى مصر، إلا أن العلاقات المملوكية ـ المغربية قد توثقت وازدادت رسوخاً في عهد سلطان المغرب أبي الحسن علي بن عثمان بن يعقوب المريني الذي حرص على التقرب من سلطان المماليك، فكتب إليه يبشره بفتح بجاية[٣]، والانتصار على تلمسان[٤] في عام (٧٣٧هـ/ ١٣٣٧م)، كما أرسل إليه في العام التالي الهدايا بصحبة ابنته وحاشيتها وكانت في طريقها لأداء فريضة الحج.

---

(١) ابن كثير: ج١٤، ص١٢٩ ـ ١٣٠.

(٢) تاريخ ابن خلدون: ج٥، ص٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٣) بجاية إحدى مدن المغرب الأوسط أي الجزائر حالياً، وتقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

(٤) تلمسان تقع في المغرب الأوسط.

رحّب الناصر محمد بوصول الأميرة إلى القاهرة وأحسن ضيافتها، ثم ندب معها الأمير جمال الدين متولي الجيزة، للسفر معها إلى بلاد الحجاز[١]. واستقبل الناصر محمد حجاج المغرب، وأرسل معهم، أثناء عودتهم إلى بلادهم، هدية سنية للسلطان أبي حسن علي المريني.

وحاول صاحب تلمسان التقرب من السلطان المملوكي رغم انحياز هذا الأخير إلى سلطان المغرب الأقصى الذي كان على عداء مع إمارة تلمسان[٢].

العلاقة مع مغول فارس

تمهيد

انتهج الخان المغولي أولغايتو نهج أسلافه من حيث الوقوف موقف العداء من المماليك. وبالرغم من أنه أرسل السفراء إلى مصر لإظهار صداقته للناصر محمد وتأكيد حسن نياته نحوه، إلا أنه لم يكن مخلصاً في تودده. فقد اعتنق هذا الخان المذهب الشيعي وغلا فيه، وعمل على نشره في المناطق الغربية من بلاده[٣]، فاشتد العداء بينه وبين المماليك السنة، وطمع في الاستيلاء على بلاد الشام ومصر، وهي السياسة التقليدية لمغول فارس منذ عهد هولاكو.

وحاول قبل الإقدام على غزو بلاد الشام، التحالف مع الغرب الأوروبي العدو التقليدي للمماليك، لتطويق هؤلاء، والحصول على مساعدة عسكرية. فوجّه، من أجل ذلك، عدة رسائل إلى ممالك الغرب المسيحي. فأرسل إلى البابا كلمنت الخامس وإلى أدوارد الأول ملك إنكلترا وفيليب لوبل ملك فرنسا، يؤكد الاستمرار في الاحتفاظ بالعلاقات الطيبة التي اتبعها أسلافه معهم، ويعرب عن استعداده للتحالف معهم.

ويبدو أن تبادل الرسائل مع ممالك الغرب الأوروبي لم يؤد إلى نتيجة إيجابية على الرغم من اعتقاد البابا وملوك أوروبا بأن أولغايتو كان يميل إلى الدين المسيحي، وقد كوّنوا هذا الانطباع نتيجة إخفاء مبعوثه إليهم نبأ اعتناقه الإسلام حتى يضمن مساعدتهم[٤].

---

(١) المقريزي: ج٢، ص٤٦٤. (٢) المصدر نفسه، ص٤٦٥.

(٣) ترك أولغايتو مذهب الشيعة وهو على فراش الموت، ودعا إلى مذهب أهل السنة، فأمر بإعادة ذكر أسماء الخلفاء الراشدين في الخطبة والسكة. الصياد: ص٣٩٩.

(٤) Howorth: op. cit I pp450 - 451

الحملة على بلاد الشام

حصار الرحبة

ذكرنا من قبل أنه حدث في أوائل عام (٧١٢هـ/ ١٣١٢هـ) أن شقّ الأمير قراسنقر نائب دمشق عصا الطاعة على الناصر محمد، وأخذ يؤلب عليه نواب الشام، فانضم إليه جمال الدين أقوش الأفرم والأمير عز الدين الزردكاش، وبعض الجنود. وحتى يكون هؤلاء في مأمن، التجأوا إلى فارس حيث استقبلهم أولغايتو ورحب بهم وأقطعهم الإقطاعات. وهؤلاء اللاجئون هم الذين حثُّوا أولغايتو على الإغارة على بلاد الشام، «بعدما هوَّن قراسنقر عليه الأمر، وحسَّن له الأفرم الاستيلاء على هذا البلد»، بهدف الانتقام من السلطان[١].

رحَّب أولغايتو بهذه الفكرة، ووجدها فرصة سانحة لتحقيق أطماعه بالاستيلاء على بلاد الشام، فأعدَّ جيشاً جراراً توجه به إلى الموصل، واصطحب معه أشهر قادته بالإضافة إلى أمراء بلاد الشام الذين التجأوا إليه، وانضم إلى هذا الجيش عساكر من الكرج والأرمن.

وتابع الجيش زحفه إلى شاطىء الفرات فألفى أفراده أنفسهم أمام مدينة الرحبة، فحاصروها في (السادس عشر من شهر رمضان عام ٧١٢هـ/ شهر كانون الثاني عام ١٣١٣م). وكان الأمير الأفرم قد تعهد للخان بإقناع صديقه بدر الدين قائد حامية القلعة بعدم المقاومة والمبادرة إلى التسليم. لكن هذا الأخير رفض الإذعان لنصائح صديقه، وقرر سلوك سبيل المقاومة لمنع أولغايتو من الاستيلاء على الرحبة. وصمد السكان أمام ضغط المغول، لكن عندما اشتد الحصار وحمي وطيس المعركة، لم يجد قاضي الرحبة مفراً من التسليم، فأرسل يستعطف أولغايتو لعله يستجيب لندائه فيأمر بوقف القتال. وأدَّى رشيد الدين وزير أولغايتو دوراً كبيراً في إقناع سلطانه بأن يفك الحصار عن الرحبة. وفعلاً أصدر الخان المغولي أوامره بفك الحصار عنها، وعاد مسرعاً إلى فارس. وفي رواية أن رشيد الدين أشار من تلقاء نفسه على السلطان أولغايتو بالعفو عن أهل الرحبة، كما أشار إلى المحاصرين بالخضوع للمغول[٢].

فما الذي حدث في المواقف السياسية حتى أقدم أولغايتو على فك الحصار عن الرحبة وعاد مسرعاً إلى بلاده؟

---

(١) المقريزي: ج٢، ص١١٥.

(٢) الصياد: ص٣٩٠.

الواقع أنه كانت هناك عدة عوامل دفعت الزعيم المغولي إلى ذلك، لعل أهمها:

١ ـ المقاومة الضارية التي لقيها من جانب حامية الرحبة، وفشله في الاستيلاء عليها بالقوة. وبما أنها أول قلاع الشام من ناحية العراق، فإنه قدَّر بأن حملته سوف تصادف الفشل.

٢ ـ أنه علم بأن السلطان الناصر محمد أعدَّ جيشاً جراراً، «حتى لم يبق في مصر أحد من العسكر»[١]، وخرج على رأسه من القاهرة قاصداً بلاد الشام بهدف الاصطدام به، ووقف تقدمه، ويبدو أنه خشي من قوة الجيوش المملوكية خاصة وأنه فشل في الحصول على مساعدات من أوروبا الغربية.

٣ ـ وقع أولغايتو تحت تأثير وزيره رشيد الدين الذي أقنعه بفك الحصار عن الرحبة والعودة إلى فارس. وقد أشار المؤرخ ابن كثير بموقف هذا الوزير حين قال: «وكانت له يد جيدة يوم الرحبة، فإنه صانع عن المسلمين، وأتقن القضية في رجوع ملك التتار عن البلاد الشامية سنة اثنتي عشرة»[٢].

٤ ـ يبدو أن أولغايتو تعرض لضغط شديد على حدود بلاده الشرقية من جانب الجغتائيين حكام بلاد ما وراء النهر، وأن الهزيمة قد حلّت بجيشه الذي يعسكر هناك. وترتب على ذلك أن ساءت الأوضاع في خراسان، وتعرَّض السكان لكثير من المتاعب والمشقات، كما تعرضت حدود بلاده الشمالية لضغط من القبيلة الذهبية بزعامة أوزبك خان، لذلك حرص على فك الحصار عن الرحبة.

٥ ـ كان لعامل المناخ أثر واضح على اتجاهات الحملة. فقد كان الفصل شتاء، والحرارة متدنية، والطرقات موحلة، ففقد الجيش المغولي عنصر حرية الحركة الضروري لخوض المعركة وتحقيق الانتصار.

معركة ماردين

ترتَّب على الولاء المزدوج لأمراء الأراتقة[٣] لكل من المماليك والمغول، أن تأرجحت علاقتهم بالمماليك بين العداء والصفاء، لا سيما بعد أن بلغوا درجة كبيرة من القوة، فراحوا يتلكأون في إجابة المماليك حول بعض القضايا التي تم الاتفاق بشأنها.

---

(١) المقريزي: ج٢، ص١١٩.
(٢) ابن كثير: ج١٤، ص٨٧.
(٣) ينتمي الأراتقة إلى أرتق بن أكسك من قبيلة الدقر التركمانية، وهي إحدى القبائل الكبيرة التي ينتمي إليها الغز. انظر: الخليل، عماد الدين: الإمارات الأرتقية في الجزيرة والشام ص٥٧.

لذلك، أرسل الناصر محمد في عام (٧١٥هـ/ ١٣١٥م) قوة من حلب قوامها ستمائة فارس بقيادة الأمير شهاب الدين قراطاي، لإخضاع والي ماردين الذي خالف أوامره.

تقدم الأمير قراطاي وأغار على تلك البلاد مدة يومين. وصادف أن قدمت إلى المنطقة آنذاك قوة مغولية قوامها ألفي فارس لتحصيل الأموال السنوية المفروضة على الأراتقة، كعادتهم كل سنة. فهاجم قراطاي أفرادها، وقتل منهم ستمائة رجل وأسر ما يزيد على المائتين، وقدم بالرؤوس والأسرى والغنائم إلى حلب، فلما علم السلطان «سُر سروراً زائداً»، وأرسل الخلع والهدايا إلى نائب حلب وقراطاي[1].

العلاقة المملوكية ـ المغولية الفارسية في عهد أبي سعيد

توفي أولغايتو في (شهر رجب عام ٧١٧هـ/ شهر تشرين الأول عام ١٣١٧م) وخلفه ابنه أبو سعيد بهادرخان[2] (٧١٧ ـ ٧٣٦هـ/ ١٣١٧ ـ ١٣٣٥م)، وكان في الثانية عشرة من عمره، وتولى الأمير جوبان الوصاية عليه.

وقد سعى هذا الإيلخان للدخول في مفاوضات مع السلطان الناصر محمد بهدف عقد صلح بينهما، لأنه لم يكن على استعداد للدخول في صراع مسلح مع المماليك، وذلك بفعل ثلاثة دوافع:

الأول: داخلي ويتمثل باضطراب الأوضاع الداخلية للإيلخانية نتيجة للصراع الدامي بين الأمراء من أجل تحقيق مصالح شخصية.

الثاني: خارجي، ويتمثل في التهديد المستمر لإيلخانية فارس من قِبَل أبناء أعمامه في بلاد ما وراء النهر والقوقاز الذين يطمعون في الاستيلاء على مناطق نفوذه.

الثالث: توالي الخسائر المادية نتيجة الاصطدامات بالمماليك.

وقد رأى أبو سعيد وأعوانه أنهم عاجزون عن السير في السياسة التقليدية المعادية للمماليك في بلاد الشام ومصر، الذين صمدوا في وجههم، وتغلبوا على أسلافهم في عدة معارك حاسمة.

وكان الناصر محمد، من جهته، لا يزال يكنُّ العداوة للمغول، على الرغم

---

(١) المقريزي: جـ٢، ص١٤٧.

(٢) بهادر معناها شجاع.

من المفاوضات السلمية التي ابتدأت بين الطرفين اعتباراً من عام (٧١٨هـ/ ١٣١٨م)، حتى أنه أرسل في عام (٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م) ثلاثين رجلاً من طائفة الحشاشين إلى فارس لاغتيال قراسنقر حاكم مراغة[١].

وعلى الرغم من فشل هذه المؤامرة، إلا أنها أخافت المغول إلى حد كبير، وأحدثت في نفوسهم أثراً سيئاً. فقد انتشرت الإشاعات في تبريز أن هؤلاء الإسماعيلية حضروا لاغتيال السلطان أبي سعيد نفسه، بالإضافة إلى جوبان والوزير علي شاه وقراسنقر وأمراء مغول آخرين، فاحتجب الخان المغولي أحد عشر يوماً في خيمته خشية على نفسه[٢].

وقد استدعى جوبان رسول الناصر محمد، وهو مجد الدين إسماعيل، وعنّفه وهدّده بالقتل وقال له: «ويلك، أنتَ كل قليل تحضر إلينا هدية وتريد منا أن نكون متفقين مع صاحب مصر، لتمكر بنا حتى تقتلنا الفداوية والإسماعيلية. لكن علي شاه تشفّع به[٣].

وكان من المتوقع أن يؤدي هذا الحادث إلى قطع مفاوضات الصلح واستئناف سياسة العداء بين البلدين، غير أن الخوف الشديد الذي اعترى أبا سعيد ورجال دولته كان دافعاً للتعجيل بطلب الصلح.

وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات المستمرة، جنح السلطان الناصر محمد إلى السلم بعد أن عبّر له أبو سعيد عن نواياه الطيبة، ورغبته الصادقة في قيام علاقات بينهما على أسس من المحبة والاحترام المتبادل.

وأوفد الخان المغولي المجد السلامي مبعوثاً له إلى القاهرة لإجراء مفاوضات الصلح بشروط محدودة. ثم قدمت الرسل بصحبة نصير الدين قاضي القضاة ومعهم كتاب الصلح الذي تضمن شروطاً منها[٤]:

١ ـ الامتناع عن إرسال الإسماعيليين الحشاشين إلى البلاد التي يحكمها المغول.

٢ ـ عدم المطالبة بتسليم أي شخص قدم إلى بلاد المغول من مصر.

٣ ـ من يفد إلى مصر من المغول، لا يُعاد إلى بلده إلا برضاه.

---

(١) كان الناصر محمد يحاول بشتى الوسائل أن يعتقل قراسنقر أو يقضي عليه لأنه كان متهماً بالاشتراك في قتل أخيه الملك الأشرف.
(٢) المقريزي: ج٢، ص٢٠٩.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٠٧.
(٤) المصدر نفسه: ص٢٠٩ ـ ٢١٠.

٤ ـ لا يسمح سلطان مصر للأعراب البدو، ولا التركمان، بالإغارة على بلاد الإيلخانيين.

٥ ـ تسهيل التبادل التجاري بين البلدين، وتأمين انتقال التجار بينهما، مع توفير الحرية التامة لهم.

٦ ـ تسيير المحمل كل عام، من العراق إلى الحجاز رافعاً علمين أحدهما باسم سلطان مصر والآخر باسم خان فارس.

٧ ـ وقف مساعي السلطان محمد في القبض على قراسنقر أو محاولة التخلص منه.

عقد الناصر محمد اجتماعاً مع أعوانه للتداول في هذه الشروط، وتقرر قبولها، وإعلام المغول بذلك.

كان من مظاهر هذا الصلح بين البلدين أن:

١ ـ توطدت العلاقات الطيبة بين المماليك وإيلخانيي فارس، ويُعتبر ذلك تحولاً في العلاقات بين الدولتين. إذ هدأت المنطقة ولم تعد تشهد حروباً طاحنة من نوع الحروب التي شهدها القرن الثالث عشر الميلادي، وساد المنطقة جو من السلام والأمان[١].

٢ ـ صار يُدعى لأبي سعيد في مكة بعد الدعاء للناصر محمد[٢].

٣ ـ صرف الإيلخانيون النظر عن التحالف مع الغرب الأوروبي، لكن ذلك لم يمنع الخان من إجراء مفاوضات مع البابا يوحنا الثاني والعشرين، الأمر الذي ترتب عليه قدوم مفاوضين من الغرب، وتيسّر بذلك قيام هيئة للأساقفة في مدينة السلطانية عاصمة الإيلخانيين تحت زعامة رئيس لهم. كما استمرت العلاقات التجارية قائمة، لكن فرص التحالف بين الجانبين قد تضاءلت[٣].

٤ ـ أقرَّ أبو سعيد سياسة الازدواج في الولاء لأرمينيا الصغرى كما سنرى.

٥ ـ محاولة التقرب بين الطرفين عن طريق المصاهرة. فقد أرسل أبو سعيد سفارة إلى الناصر محمد في عام (٧٢٧هـ/١٣٢٧م) يطلب خطبة ابنة السلطان للأمير دمشق خواجا ابن الأمير جوبان نائب الإيلخان. وافق السلطان على هذه المصاهرة، لكنه اشترط حضور العريس إلى القاهرة، وأكرم وفادة أعضاء الوفد وأعادهم إلى بلاد العراق بهدية جليلة.

---

(١) عاشور: العصر المماليكي، ص٥١.

(٢) المقريزي: ج٢، ص٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٣) العريني: المغول، ص٣٣١.

وشهدت إيلخانية فارس، في ذلك الوقت، قلاقل داخلية بفعل الصراع على السلطة. فقد طمع جوبان في الوثوب إلى العرش، مما أثار نفور أبي سعيد منه، وقرّر القبض عليه، وقتل ابنه دمشق خواجا. ولما علم جوبان بما يضمره أبو سعيد من الشر نحوه، جمع جيشاً جراراً، واصطدم بجيوش الإيلخان، إلا أنه خسر المعركة، وقُتِل في هراة على يد صاحبها غياث الدين كود. أما الابن الثاني لجوبان وهو تيمورتاش، حاكم بلاد الروم، فقد خشي على نفسه، فالتجأ إلى الناصر محمد في عام (٧٢٨هـ/ ١٣٢٨م) بالرغم من أنه كان على خلاف معه، ويضايق أتباعه الذين يفدون إلى بلاده، كما منع عبور المماليك من القوقاز إلى مصر عبر آسيا الصغرى(١).

أوعز السلطان إلى نوابه في بلاد الشام باستقبال تيمورتاش بمظاهر الحفاوة والتكريم. وحظي هذا الحاكم بمقابلته حين وفد إلى القاهرة، فأنعم عليه، وخصصّ جناحاً في القلعة لإقامته.

علم أبو سعيد بلجوء تيمورتاش إلى القاهرة، فحاول مقايضته بالأمير قراسنقر المنصوري. ومال السلطان إلى إجابة الطلب لكنه ما لبث أن عدل عن ذلك. وأثار هذا اللجوء السياسي مخاوف القرمانيين في الأناضول الذين تربطهم بمصر علاقات طيبة فحثَّ بدر الدين محمود، صاحب قرمان السلطان على التخلص منه،وزيَّن له أنه لم يقدم إلى مصر إلا طمعاً في ملكها.

ويبدو أن السلطان شعر باتجاه تيمورتاش المعادي للمماليك، عندما راح يثير الأحقاد بين الأمراء الخاصكية ويدفعهم إلى التنازع، لذلك قبض عليه وقتله يوم الخميس في (الرابع من شهر شوال عام ٧٢٨هـ/ الثالث عشر من شهر آب عام ١٣٢٨م) وبعث برأسه إلى الإيلخان أبي سعيد(٢).

ظلت العلاقات الجيدة قائمة بين المماليك ودولة الإيلخانيين حتى وفاة أبي سعيد في عام (٧٣٦هـ/ ١٣٣٥م)، فتفكّكت دولة المغول الإيلخانيين بعد وفاته بفعل الصراع على السلطة. ويُعتبر هذا الإيلخان آخر الإيلخانيين الكبار(٣).

اتجهت سياسة المماليك بعد وفاة أبي سعيد، إلى التدخل في الأمور

(١) المقريزي: جـ٢، ص٢٩٣ ـ ٢٩٤.
(٢) إقبال، عباس: تاريخ إيران بعد الإسلام، ص٤٩٢ ـ ٤٩٣.
(٣) رنسيمان: جـ٣، ص٧٣٧.

الداخلية لإيلخانية فارس بهدف ضمها إلى أملاكهم. ففي عام (٧٣٧هـ/ ١٣٣٧م)، قدمت إلى مصر بعثة من قِبَل الشيخ حسن الجلائري، أحد الأمراء المتنافسين على عرش الإيلخانية، تطلب مساعدة السلطان ضد خصومه، فأرسل الناصر محمد بعض قواته إلى مناطق الحدود[١].

وعقد الناصر محمد حلفاً مع علاء الدين أرتنا، حاكم آسيا الصغرى المغولي، الذي استقل بإمارة سيواس، وكان مهدداً من قِبَل الشيخ حسن الجلائري من ناحية وبالأمير قراجا بن ذي القدر، أحد أمراء التركمان في ملطية والبستان، من ناحية أخرى، وقد ذكر اسم الناصر على منابر تلك البلاد. ثم ما لبث أن انقلب عليه ومال إلى جانب الشيخ حسن الجلائري وقراجا الذي استولى على قلعة طرندة[٢] الخاضعة لأرتنا، وطلب هذا الأخير من حاكم حلب أن يرسل إليه والياً مملوكياً وحامية مملوكية وأقام فيها الدعوة للناصر محمد[٣].

وأغارت قوات مملوكية من بلاد الشام متحالفة مع أُمراء التركمان بقيادة ذي القدر على الإقليم الخاضع لأرتنا، وأجبرت هذا الأخير على الخضوع مجدداً للسلطان. وقد ظلت الأوضاع غير مستقرة في دولة الإيلخانيين نظراً لاشتراك أكثر من حاكم واحد في الحكم، وطموح بعض الشخصيات المغولية في الاستئثار بالنفوذ، الأمر الذي أدّى إلى نشوب النزاعات بينهم.

ويبدو أن طموحات الناصر محمد بضم أملاك الإيلخانيين لم تتحقَّق بفعل التحالفات التي حصلت بين الأمراء المتنافسين، ولم يحاول خلفاؤه بسط سلطانهم على دولة المغول في فارس لانصرافهم إلى توطيد سلطتهم في الداخل، والقضاء على الفتن التي كان يثيرها الأمراء طمعاً في الاستئثار بالحكم.

العلاقة مع مغول القبجاق

استمرت العلاقات الودية قائمة بين سلطنة المماليك ودولة المغول في بلاد القبجاق. وشكَّلت العلاقات العدائية التقليدية بين هؤلاء وبين مغول فارس سبباً في حرص مغول القبجاق على إيجاد حليف قوي يساندهم في مواجهة أبناء عمومتهم في فارس، فحاولوا دفع المماليك إلى الاصطدام بهم في الوقت الذي اعتنق فيه هؤلاء الإسلام، ودخلوا في مفاوضات معهم من أجل إحلال السلام بينهما.

---

(١) المقريزي: ج٢، ص٤٠٧.

(٢) بلدة على مسافة ثلاث مراحل من ملطية.

(٣) Howorth: III p460

وحدث في عام (٧٠٤هـ/ ١٣٠٤م) أن أرسل طقطقاي، ملك القبجاق، سفارة إلى القاهرة تحمل هدية ورسالة إلى السلطان تتضمن استعداده لمشاركته في محاربة غازان، إيلخان مغول فارس، فرّد عليه السلطان بأن الله كفاه شر غازان وأن أخاه أولغايتو أذعن للصلح[1].

ويبدو أن الضغط الشديد الذي كان يتعرض له طقطقاي من جانب مغول فارس، قد دفعه إلى مراسلة السلطان ثانية، بعد مرور سنتين، يعلن عن رغبته في إرسال جيش يشترك مع الجيش المملوكي في مهاجمة بلاد فارس على أن يحتفظ كل منهما بما يستولي عليه.

والواضح أن الزعيم القبجاقي أصرّ على دفع المماليك إلى الاصطدام بمغول فارس لتخفيف الضغط عن الجبهة الشمالية، لكن الناصر محمد الذي كانت له سياسته الخاصة تجاه مغول فارس، ربما تتناقض مع سياسة مغول القبجاق تجاه هؤلاء، رأى أن مصلحة بلاده تقضي عليه رفض الطلب لأنه عقد صلحاً مع أولغايتو، وليس من المصلحة أن ينقضه، وأنه إن حدث ما يستوجب ذلك، عمل على تلبية طلبه[2].

ظلت العلاقات الجيدة سائدة بين الدولتين حتى آلت زعامة القبيلة الذهبية، بعد وفاة طقطقاي إلى أوزبك (١٣١٣ ـ ١٣٤٠م). وكان لاعتناق هذا الخان الدين الإسلامي أثر كبير في استمرار العلاقات الودية بينه وبين الناصر محمد. فتبادل الرجلان الرسائل، وتوطدت العلاقات بينهما بالمصاهرة. فقد تزوج السلطان بأميرة مغولية[3]. واستغل أوزبك هذا الحدث ليثير المماليك على خصمه أبي سعيد إيلخان مغول فارس. وصادف هذا الطلب قبولاً لدى السلطان في بادىء الأمر، لأن العداء كان مستحكماً مع مغول فارس، إلا أن أبا سعيد نهج سياسة سلمية بعد ذلك، تجاه المماليك، وأبرم صلحاً معهم، فزال ما كان بينهما من عداء. لذلك رفض مساندة أوزبك ضد أبي سعيد، وأوضح له أن هذا الأخير اعتنق الإسلام، وعمل على إزالة العداء بين البلدين، وهكذا استمرت العلاقات قوية بين سلطنة المماليك في مصر ودولة مغول القبجاق.

---

(١) المقريزي: جـ٢، ص٧.

(٢) سرور: ص٢١٨.

(٣) المقريزي: جـ٢، ص٢٠٤ ـ ٢٠٥.

العلاقات مع الدول والإمارات غير الإسلامية

العلاقة مع بلاد النوبة

يبدو أن الحملات التي أرسلها السلاطين المماليك إلى بلاد النوبة في أوقات متفرقة قد آتت أُكلها، فخضعت هذه البلاد للسيطرة المملوكية مع ما يجنيه المماليك من فوائد تجارية. وظل ملوك دنقلة يعبِّرون عن ولائهم للسلطنة بين حين وآخر، ويحتكمون إلى السلطان كلما نشب نزاع بينهم.

فقد قَدِمَ الملك أماي إلى القاهرة في عام (٧٠٤هـ/ ١٣٠٤م)، يحمل الهدايا ليجدِّد الولاء للسلطان الناصر محمد، ويطلب منه مساعدة عسكرية ضد منافسيه[(١)].

استجاب السلطان لطلب أماي، وأرسل معه فرقة عسكرية بقيادة والي قوص الأمير سيف الدين طقطبا، ولما أنهت الحملة مهمتها عادت إلى مصر في عام (٧٠٥هـ/ ١٣٠٥م)[(٢)].

ويبدو أن الأمور لم تستقر تماماً لأماي، فقد ثار عليه أخوه كرنبس وقتله في عام (٧١١هـ/ ١٣١١م) وحلَّ محله في سدة الحكم. وقد شعر هذا الملك بحاجته إلى مساندة المماليك وتأييدهم، فزار القاهرة وأعلن ولاءه للسلطان الناصر محمد حاملاً الجزية والضرائب المقررة على بلاده[(٣)]. لكن كرنبس، الذي اتَّصف بالتقلبات السياسية السريعة، ما لبث أن قلب ظهر المجن للمماليك، مما دفع الناصر محمد إلى إرسال حملة عسكرية لتأديبه بقيادة الأمير عز الدين أيبك جهاركس وأمره بوضع حل جذري للمشكلة النوبية[(٤)]، وأرسل معه أحد الأمراء النوبيين وهو سيف الدين عبد الله ابن شنبو[(٥)] ابن أخت داود ملك النوبة السابق، لتعيينه ملكاً على بلاد النوبة.

والواقع أن تفكير السلطان المملوكي في تعيين حاكم نوبي مسلم، تربّى في المجتمع المملوكي، يدل على اتجاه جديد في العلاقات بين القاهرة ودنقلة، قائم على حثِّ النوبيين الدخول في الدين الإسلامي ليصبحوا جزءاً لا يتجزأ من العالم

---

(١) المقريزي: ج٢، ص٧ ـ ٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٧ ـ ٨.

(٤) المصدر نفسه، ص١٦١. القلقشندي: ج٥، ص٢٦٧.

(٥) كان ابن شنبو قد أسر في إحدى الحملات السابقة التي أرسلها سلاطين المماليك إلى النوبة، وتربّى، ونشأ في الطباق السلطانية، واعتنق الإسلام.

الإسلامي، بالإضافة إلى تشجيع الهجرة العربية إلى بلاد النوبة لتعزيز العنصر العربي فيها، مما أدى في نهاية المطاف إلى سقوط مملكة النوبة المسيحية، حتى لم يعد المماليك ينظرون إلى هذه البلاد بوصفها ميداناً جديداً للجهاد إلى جانب الميدان الصليبي. واختلط النوبيون بالعرب عن طريق المصاهرة[1].

ولما علم كرنبس بمسيرة الحملة، وبنيَّة السلطان تعيين حاكم مسلم، أرسل ابن أخته كنز الدولة، وهو مسلم، إلى القاهرة يطلب منه توليته الملك، ولكن الناصر محمد لم يستجب لتلك الرغبة واعتقل كنز الدولة[2].

ومضت الحملة المملوكية إلى بلاد النوبة، ولما وصلت إلى دنقلة، فرَّ كرنبس وأخوه أبرام منها، وطاردهما الجنود حتى تمكنوا من القبض عليهما، وعاد بهما قائد الحملة إلى القاهرة في عام (٧١٧هـ/ ١٣١٧م)، بعد أن تم تتويج عبد الله ابن شنبو أول مسلم على مملكة النوبة[3].

ويبدو أن عبد الله لم يتمتع طويلاً بالحكم نظراً لاتصافه بالكِبْرِ والتسلط. فقد ثار عليه كنز الدولة، بعد أن أفرج عنه السلطان، وسانده السكان، ونجح في التغلب عليه وقتله، وجلس مكانه على عرش دنقلة[4].

استاء السلطان مما فعله كنز الدولة، فرفض الاعتراف بسلطته، وأطلق سراح أبرام، أخي كرنبس، وأرسله إلى النوبة ليقبض عليه. ولم يكد أبرام يصل إلى دنقلة حتى دخل كنز الدولة في طاعته وتنازل له عن الملك، لكنه خشي من طموحاته المستقبلية، فقبض عليه وعزم على إرساله إلى القاهرة، إلا أنه توفي فجأة في عام (٧١٧هـ/ ١٣١٧م)، قبل أن يحقق غايته فاعتلى كنز الدولة العرش مجدداً[5].

ويبدو أن الناصر محمد أصرَّ على معاملة كنز الدولة كثائر على السلطة المملوكية، واعتبر تصرفه تحدياً شخصياً له، لذلك أرسل حملة عسكرية إلى بلاد النوبة في عام (٧٢٣هـ - ١٣٢٣م) بقيادة الأمير علاء الدين بن علي قراسنقر، لمحاربته، وأرسل معه كرنبس ليتوَّج ملكاً على البلاد، خاصة وأنه اعتنق الدين الإسلامي عقب مجيئه إلى القاهرة مأسوراً[6].

(١) مسعد، مصطفى: الإسلام والنوبة، ص١٦٥ - ١٦٦.
(٢) النويري: ج٣٠، ص٩٥ - ٩٦ مخطوط.
(٣) المصدر نفسه، ص٩٦.
(٤) القلقشندي: ج٥، ص٢٦٧.
(٥) المقريزي: ج٢، ص٢٥٠.
(٦) المصدر نفسه.

نجحت الحملة في تحقيق هدفها، فتمَّ تنصيب كرنبس ملكاً على بلاد النوبة، وفرَّ كنز الدولة. ثم غادرت الحملة دنقلة عائدة إلى مصر، فاستغل كنز الدولة هذا الفراغ العسكري وظهر مجدداً على مسرح الحياة السياسية، ونجح في استرداد الملك[1].

كانت هذه الحملة هي الأخيرة في سلسلة الحملات المملوكية ضد بلاد النوبة، لأن السكان ساروا سريعاً نحو الدخول في الإسلام، واصطبغت البلاد بالصبغة العربية نتيجة هجرة قبائل عربية إليها، وبالتالي فلم تعد تشكل خطراً على المماليك على حدودهم الجنوبية.

وظل أولاد كنز الدولة، الذين أصبحوا أصحاب السيادة على جزء كبير من مصر العليا، حكاماً للنوبة، حتى ضمَّ السلطان سليم العثماني مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية في عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧هـ)[2].

العلاقة مع مملكة أرمينيا الصغرى

أقلقت الهزيمة التي تعرَّض لها الجيش الممولكي، بقيادة قشتمر في عام (٧٠٥هـ/ ١٣٠٥م)، الناصر محمد، فقرَّر تجهيز جيش آخر لمهاجمة بلاد الأرمن، عهد بقيادته إلى بكتاش الفخري. ولما وصل إلى غزة، علم ليون الرابع (١٣٠١ ـ ١٣٠٧م) ملك أرمينيا الصغرى بذلك، وخشي عاقبة الأمر، فبادر فوراً إلى إرسال الجزية المقررة عليه إلى قراسنقر نائب حلب، وطلب منه التوسط له لدى السلطان، فأجابه الناصر محمد وأمر بعودة الجيش إلى القاهرة.

ويبدو أن العلاقة بين الدولتين المملوكية والأرمنية في قيليقيا لم تستقر بفعل نيات الأرمن السيئة تجاه المماليك. ففي عام (٧١٤هـ/ ١٣١٤م) هاجم هؤلاء المناطق الحدودية، مما دفع السلطان إلى تجديد هجماته على بلادهم في العام التالي.

وقاد تَنْكِز نائب الشام الهجمات المملوكية ضد المدن الأرمنية التسعة، فحاصر ملطية ودخلها وخرَّبها. وقد همَّ المؤرخ أبو الفداء، الذي كان نائب حماة، واشترك في هذه الغزوة، أن يمنع الجند من ارتكاب القتل والنهب، لكنه اضطر إلى العدول عن ذلك خشية اتهامه بالتشيع لأهل هذه المدينة[3]. وتوالت انتصارات المماليك بعد ذلك، ففتحوا مدينة عزقية ومدينة آمد[4].

---

(١) المقريزي: ج٢، ص٢٥٠.
(٢) سرور: ص١٥٥.
(٣) أبو الفداء: ج٧، ص٨٨ ـ ٩٠.
(٤) المصدر نفسه، ص٩٦ ـ ٩٧.

وأجبرت التطورات السياسية والعسكرية في منطقة الشرق الأدنى في أوائل القرن الرابع عشر الميلادي، الملك أوشين الأول (١٣٠٨ ـ ١٣٢٠م) على استرضاء المماليك والوفاء بالالتزامات المفروضة على الأرمن.

فمن الناحية السياسية، فقد أحجم الغرب الأوروبي عن مساعدة الأرمن في قيليقيا، كما فَقَد هؤلاء السند المغولي بعد التحول الكبير للمغول نحو الإسلام.

أما من الناحية العسكرية، فقد أنهكت الحملات العسكرية المملوكية المتواصلة على قيليقيا، الأرمن حتى ضاقت بهم الأرض ذرعاً.

وواظب الأرمن على انتهاج السياسية السلمية حتى عام (٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م) حين توقفوا مجدداً عن إرسال الحِمْل المقرر، الأمر الذي حرّك الناصر محمد. ويبدو أن سكوت المماليك عن أرمينيا الصغرى طوال تلك المدة قد أطمع ملكها أوشين الأول للانعتاق من الالتزامات المفروضة عليه لا سيما وأن أرمينيا الصغرى مرّت، خلال ذلك، بأزمات اقتصادية حادة نتيجة حصول كوارث طبيعية، من جهة، وبسبب ما عانته من هجمات المماليك من جهة أخرى، بالإضافة إلى كثرة المشاكل الداخلية المتمثلة بالصراع على العرش.

وتطورت، في هذه الأثناء، السياسة المملوكية تجاه المناطق الشمالية. وقضت النظرة السياسية الجديدة إلى ضم مملكة أرمينيا الصغرى وديار بكر إلى الأملاك المملوكية، والتوسع في الشمال على حساب الإمارات التي ظهرت على أثر تفكُّك أمبراطورية الإيلخانيين.

وربما تشجع الناصر محمد بتلك الأخبار التي وردت إلى القاهرة عن الأوضاع الداخلية المضطربة في أرمينيا الصغرى وانقسام الأرمن إلى فريقين: فريق يرى ضرورة الارتباط بالبابوية والتحالف مع الغرب الأوروبي، وفريق يعارض هذا التوجه السياسي، فطلب من أوشين الأول التنازل عن البلاد والقلاع التي فتحها المماليك في عهد السلطان لاجين. رفض الملك الأرمني الطلب المملوكي، مما دفع السلطان إلى إرسال حملة عسكرية أخرى إلى بلاد الأرمن في عام (٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م) بقيادة الأمير شهاب الدين قراطاي، حاكم نيابة طرابلس. تقدم جنود هذه الحملة حتى وصلوا إلى نهر جيحان، ثم عبروه وتابعوا زحفهم باتجاه العاصمة سيس، ولما وصلوا إليها ضربوا عليها حصاراً مركزاً، وهاجموا أرباضها، وخربوا القلاع والضياع التي مروا بها، ومن ثم عادوا إلى بلاد الشام محملين بالغنائم[١].

(١) ابن حبيب: جـ٢، ص١٠٦.

كان أوشين الأول آنذاك مريضاً، ولما علم بنبأ الغارة المملوكية ازداد ضعفاً، ثم ذهب ضحية الصراع الداخلي، فخلفه ابنه ليون الخامس (١٣٢٠ ـ ١٣٤١م)، وكان قاصراً، فقام بايليف أوشين بالوصاية عليه[١]، لكن الأوضاع الداخلية لم تستقر وأضحى بلاط سيس مسرحاً لجرائم دموية بين الفئات المتصارعة.

تسربت هذه الأخبار، بطريقة أو بأخرى، إلى القاهرة، وأشار المؤرخون المسلمون إلى بعضها. فقد ذكر المقريزي في حوادث سنة ٧٢٢هـ: «. . . وفيها قدم البريد بأن أوشين متملك سيس هلك، وقام من بعده ابنه ليو وله من العمر اثنتي عشرة سنة»[٢].

وربما كانت هذه التطورات السبب الذي شجَّع المماليك على مواصلة غاراتهم على مملكة أرمينيا الصغرى.

وحتى يقاوم الضغط المملوكي، أجرى ليون الخامس اتصالات سرية مع دول غربي أوروبا بهدف الحصول على مساعدات عسكرية، خاصة وأن الإيلخان أبا سعيد وجد نفسه عاجزاً عن تقديم الدعم المطلوب. فأجرى اتصالات مع البابا يوحنا الثاني والعشرين، وطلب منه معونة عاجلة، فردَّ عليه البابا بأن ملوك أوروبا في حرب مع بعضهم البعض، ولن يستطيعوا نجدته، لكنه هو نفسه سوف يرسل قواته لمساعدته، وأرسل إليه مبلغاً من المال يستعين به على إعداد قواته[٣].

وصلت كل هذه الأخبار إلى مسامع السلطان الناصر محمد، فبادر فوراً إلى إرسال حملة عسكرية كبيرة إلى بلاد الأرمن بقيادة الأمير علاء الدين الطنبغا، نائب السلطنة بحلب، لفتح ثغر إياس[٤]. والواقع أنه انتهز فرصة قيام حرب بين أبي سعيد وأمراء الأوزبك ليوسع حدود بلاده نحو الشمال[٥]، بدليل أنه حثَّ الأمير تيمورتاش، حاكم بلاد الروم، بالإغارة على بلاد الأرمن في الشمال في الوقت الذي تهاجم فيه القوات المملوكية هذه البلاد من الجنوب.

وتمكَّنت القوات المملوكية من دخول مدينة سيس، وفتحت ثغر إياس، وأسرت كثيراً من الأرمن، كما غنمت غنائم وافرة، وأضرمت النار في مدينة أذنة، لكنها لم تتمكن من البقاء في المنطقة، فانسحبت عائدة إلى بلاد الشام[٦]. ويبدو أن الناصر محمد علم مبكراً بالاتصالات التي كان يجريها البابا يوحنا الثاني

---

(١) أبو الفداء: جـ٧، ص١٠٤ ـ ١٠٥.
(٢) المقريزي: جـ٢، ص٢٣٧.
(٣) Howorth: III pp603 - 604
(٤) ابن حبيب: جـ٢، ص١٢٤.
(٥) موير: ص٩١.
(٦) ابن حبيب: جـ٢، ص١٢٤.

والعشرين بأبي سعيد لمساعدة الأرمن وإنقاذهم، فخشي أن يأخذه المغول على حين غرّة وتقع قواته القليلة نسبياً، بين أيديهم، فأمر جيشه بالانسحاب.

والواقع أن المغول أرسلوا عشرين ألف جندي لمساعدة الأرمن على الرغم من وجود معاهدة صلح بين الدولتين المملوكية والمغولية في فارس. وبذلك نهج أبو سعيد نهج أسلافه في مساعدة الأرمن، كما دعا الناصر محمد إلى إبرام صلح معهم[1].

لكن المماليك كانوا قد انتهوا من شن غاراتهم قبل أن يصل الجنود المغول، واضطر ليون الخامس، وهو غارق في مشاكله الداخلية، إلى الخضوع لإرادة السلطان، فبادر بإرسال رسله إلى القاهرة يحملون الهدايا وذلك في عام (٧٢٣هـ/ ١٣٢٣م).

واعتذر قسطنطين بطريرك الأرمن ورئيس الوفد للسلطان عما حدث، مما جعل هذا الأخير يوافق على عقد هدنة مع مملكة أرمينيا الصغرى تنص على:

١ ـ تعهد ليون الخامس بدفع جزية سنوية ضخمة قدرها خمسون ألف فلورين، أي ما يوازي مائة ألف درهم، بالإضافة إلى نصف دخل المكوس التي تُجمع من ميناء إياس من التجارة البحرية، ونصف ما يُجبى من ثمن الملح[2].

٢ ـ تعهد السلطان الناصر محمد بإعادة بناء مدينة إياس وغيرها من الحصون التي هدمت، على نفقته الخاصة.

٣ ـ تستمر الهدنة مدة خمسة عشر عاماً، تتوقف خلالها الأعمال الحربية[3].

عُقدت الاتفاقية في الوقت الذي وصلت فيه القوات المغولية إلى مملكة أرمينيا الصغرى، ورسالة الإيلخان أبي سعيد إلى الناصر محمد، فلم تُغنِ شيئاً.

وحرص ليون الخامس، بعد عقد الهدنة، على تقديم الحِمل أو الضريبة السنوية المفروضة على ملوك أرمينيا الصغرى. ومن جهته، فقد كان السلطان يرسل سنوياً أحد كبار الأمراء إلى أرمينيا الصغرى «لاستلام الحِمل من متملك سيس»، بدليل ما ذكره المقريزي في أنه تم القبض على الأمير بكتوت القرماني في عام (٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م) لامتناعه عن التوجه لإحضار حِمل سيس[4].

---

(١) Howorth: III pp603 - 604 (٢) القلقشندي: جـ٨، ص٣١.

(٣) Howorth: III pp664 - 665. Camb Med Hist IV p180

(٤) المقريزي: جـ٢، ص٢٥١ ـ ٢٥٢.

وفي عام (٧٢٩هـ/ ١٣٢٩م) قَبِلَ ليون الخامس بأن يكون تابعاً للسلطان الناصر محمد، وكان حريصاً على استرضائه. من ذلك أنه عندما شعر بازدياد نفوذ وصيه أوشين، دبّر مؤامرة لقتله متهماً إياه بإثارة الفتنة بين المماليك والأرمن، فقطع رأسه وأرسله إلى السلطان إظهاراً لولائه. سُر الناصر محمد بذلك وأرسل إليه خلعة سنية وسيفاً وفرساً[(١)]. وبقبول الأرمن لهذه التبعية، فقد تخلصوا من مضايقات المماليك.

ويبدو أن السياسة السلمية مع الأرمن لم تدم طويلاً، فقد عمد ليون الخامس إلى التخلص من التبعية المملوكية، وكان الباعث على توتير العلاقات، إحياء البابا يوحنا الثاني والعشرين الحملات الصليبية، ضد الشرق الإسلامي في عام (٧٣٦هـ/ ١٣٣٥م). فقد أعلن هذا البابا عن تسيير حملة صليبية إلى الشرق لمساعدة مملكة أرمينيا الصغرى بقيادة فيليب السادس، ملك فرنسا، على أن يكون هدفها مصر أولاً.

ابتهج ليون الخامس لهذه الأنباء، وظن أن الفرصة أُتيحت له ليتخلص من حماية الناصر محمد، فامتنع عن دفع الجزية، وأرسل جيوشه لمهاجمة المناطق الحدودية مع بلاد الشام.

إلا أن مشروع الحملة ما لبث أن تلاشى عقب وفاة البابا، فوجد ليون الخامس نفسه وحيداً يواجه القوات المملوكية التي هاجمت بلاده مرة أخرى، في عام (٧٣٧هـ/ ١٣٣٧م)، انتقاماً، لعدم الوفاء بتعهداته.

وقاد الأمير علاء الدين الطنبغا، نائب حلب قوات من القاهرة ودمشق وطرابلس وحماة، ودخل مدينة سيس. وحاصرت القوات المملوكية قلعة النقير وهدمت إياس. واضطر ليون الخامس إلى التسليم بمطالب السلطان، وأرسل إليه مفاتيح القلاع، الواقعة وراء نهر جيحان، على أن يرد ما نهب وسبي من بلاده[(٢)]. وأخيراً عادت العساكر المملوكية إلى بلاد الشام بعد أن ضمّت قلاعاً أرمنية مثل النجيمة وسرفندكار وغيرهما[(٣)].

ومهما يكن من أمر، فقد غدت مملكة أرمينيا الصغرى، منذ ذلك التاريخ، في حالة تبعية تامة وفعلية لسلطنة المماليك، بدليل أن السلطان «أقطع أراضي

---

(١) أبو الفداء: جـ٧، ص١١٦. Howorth: III pp604.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٣ ـ ١٠٤، ١٠٧.

(٣) ابن حبيب: جـ٢، ص٢٧٩.

سيس لنائب حلب ونائب دمشق وغيرهما من أمراء الشام، وشحنها بجماعة من التركمان والأجناد، فاستعملوا الأرمن في الزراعة، وحطوا عنهم الخراج، فعمرت الضياع، وعُين في كل قلعة نائب، ورتب فيها عسكراً»[1].

ويبدو أن الناصر محمد تساهل في معاملة الأرمن، بعدما لمس ما حلَّ ببلادهم من خراب، فأمر بإعفائهم من الخراج المقرر عليهم لمدة ثلاث سنوات، كما عقد مع ليون الخامس هدنة لمدة عشر سنوات، تعهد فيها، هذا الأخير، بعدم الاتصال بالغرب الأوروبي، وعدم قبول أية مساعدة تأتيه من الخارج[2].

العلاقة مع البيزنطيين

حرصت بيزنطية، في عهد الأمبراطور أندرونيقوس الثاني (١٢٨٢ ـ ١٣٢٨م)، على استمرار العلاقات الجيدة مع المماليك بهدف:

١ ـ تمتين العلاقات بين الدولتين.

٢ ـ إبعاد اللاتين عن الأماكن المقدسة في فلسطين الواقعة تحت إشراف المماليك.

٣ ـ عقد تحالف بين الدولتين المملوكية والبيزنطية لمواجهة المشاكل البيزنطية مع الإمارات التركمانية النامية في آسيا الصغرى.

وغدا بلاط السلطان الناصر محمد محط أنظار رجال السياسة والدين البيزنطيين.

ويبدو أن السلطان فضَّل بحث العلاقات الدينية فقط، بدليل أن الأمبراطور البيزنطي أرسل في عام (٧٠٥هـ/ ١٣٠٥م) سفارة إلى القاهرة برفقة ملك الكرج داود السادس، وحمَّل أعضاءها هدية ورسالة تتضمن الطلب من السلطان أن يعيد كنيسة المصلَّبة في بيت المقدس إلى أصحابها[3]، وأن يعامل المسيحيين المقيمين في أراضيه، لا سيما الملكانيين، بالعطف والرعاية، وأن الكرج سيدخلون في طاعته ويكونون عوناً له متى احتاج إليهم[4].

لم يستجب الناصر لتلك المطالب مما دفع الأمبراطور البيزنطي إلى إرسال سفارة ثانية بعد مرور خمس سنوات، وتمنَّى على السلطان أن:

---

(١) المقريزي: جـ٢، ص٤٣٠.　(٢) Camb Med Hist: IV p636

(٣) كان المسلمون قد انتزعوا هذه الكنيسة في عهد الظاهر بيبرس وحوّلوها إلى مسجد.

(٤) المقريزي: جـ٢، ص١٧. Atiya: The Crusade in the later Middle Ages: p372.

١ ـ يعيد تلك الكنيسة إلى أصحابها.
٢ ـ أن يُسيِّر أهل الذمة بالديار المصرية وفقاً لما جرت به عادتهم.
٣ ـ أن يأذن بفتح كنائسهم.

استجاب السلطان هذه المرة لمطالب الأمبراطور؛ فسمح بإعادة كنيسة المصلَّبة إلى المسيحيين، بعدما حصل على فتوى من العلماء بعدم جواز اغتصابها، كما وافق على طلبه فيما يتعلق بمعاملة أهل الذمة، وأمر بفتح كنيسة للملكانيين وأخرى لليعاقبة وكنيس لليهود في مصر[١].

واعتاد الأمبراطور أن يرسل الهدايا إلى السلطان بين حين وآخر من أجل توثيق عرى الصداقة بين البلدين.

وانتهج الأمبراطور أندرونيقوس الثالث (١٣٢٨ ـ ١٣٤١م) سياسة سلفه في المحافظة على العلاقات الودية مع دولة المماليك. ويبدو أنه كان بحاجة إلى دعم دولة إسلامية لمواجهة الدولة العثمانية النامية، والآخذة في التوسع على حساب البيزنطيين[٢].

العلاقات مع الدول الأوروبية

العلاقة مع مملكة أراغون

كان من أثر تنامي قوة الدولة المملوكية واتساع نفوذها، في عصر الناصر محمد، وسيادتها على الأماكن المقدسة في فلسطين، أن تبوأت مكانة عالية، بين ممالك الغرب الأوروبي، فتوطدت علاقتها السياسية والاقتصادية بـ «جيمس الثاني»، ملك أراغون. وقد تبودلت المراسلات بين العاهلين في الفترة الواقعة بين أعوام (٦٩٩ ـ ٧٢٨هـ/ ١٣٠٠ ـ ١٣٢٨م)، وتمحورت حول:

١ ـ خلق علاقات صداقة وحسن تفاهم بين مصر وأراغون.
٢ ـ الحصول على امتيازات تجارية لتجار أراغون في بلاد الشام.
٣ ـ تسهيل سبل الحج إلى الأراضي المقدسة أمام الرعايا الأراغونيين.
٤ ـ إطلاق سراح السجناء المسيحيين في مصر، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى مملكة أراغون.

---

(١) النويري: ج٣٠، ص٦، مخطوط.
(٢) انظر فيما يتعلق بأوضاع بيزنطية وعلاقتها بالعثمانيين آنذاك، كتابنا: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ص٣٠ ـ ٣٥.

٥ ـ ضمان حسن معاملة الأقباط ومسيحيي الشرق[١].

كانت فاتحة هذه العلاقات في عام (٦٩٩هـ/ ١٣٠٠م) حين أرسل جيمس الثاني رسالة إلى السلطان الناصر محمد يطلب منه العمل على:

١ ـ توثيق عرى الصداقة بينهما.

٢ ـ التأمين على حياة التجار الأراغونيين وبضائعهم حين ترددهم على بلاده.

٣ ـ تسهيل السبل لحجاج أراغون عند زيارتهم لبيت المقدس.

ردَّ الناصر محمد على هذه الرسالة في (الثالث عشر من شهر شوال عام ٦٩٩هـ/ شهر تموز عام ١٣٠٠م)، وكانت مناسبة لإظهار قوة الدولة أمام الدول الأوروبية، فأشار إلى غارات المغول على الأراضي المملوكية، وما أحرزه من نصر عليهم، ووافق على مضمون رسالته إليه[٢].

والجدير بالذكر أن سماحة السلطان الناصر محمد، الذي اتصف بالحنكة السياسية، قد ساعدت على تقريب وجهات النظر بين البلدين فيما يختص بمعاملة المسيحيين الغربيين على الرغم من العداوة التقليدية بين المماليك واللاتين منذ الحروب الصليبية[٣].

وطمع جيمس الثاني في الحصول على امتيازات أوسع مما حصل عليها مستغلاً سماحة السلطان الناصر محمد، فأرسل إليه في عام (٧٠٢هـ/ ١٣٠٣م) رسالة ثانية يرجوه فيها:

١ ـ إعادة فتح الكنائس، مقابل منح جميع الطوائف في أسبانيا حرية العبادة.

٢ ـ إطلاق سراح السجناء من سكان أراغون.

وقد ردَّ الناصر على هذه الرسالة، في العام التالي، مشدداً على حسن معاملة الأقباط، وإعادة فتح بعض الكنائس[٤]. ويُذكر في هذا الصدد أنه أمر، عقب هذا الرد، بإعادة فتح كنيسة اليعاقبة في حارة زويلة، وكنيسة القديس نقولا الملكانية، ومنح الأقباط حرية العبادة[٥].

ولم تمضِ سنة واحدة على رسالة السلطان، حتى أرسل جيمس الثاني رسالة ثالثة تتضمن:

---

(١) Atiya: Egypt and Aragon pp67 - 68

(٢) Ibid: pp12 - 19

(٣) Ibid: p22

(٤) Abid: p22

(٥) المقريزي: جـ١، ص٩١٢.

١ ـ اغتباطه بوصول رسول السلطان إلى برشلونة.

٢ ـ التماسه حماية المسيحيين المقيمين في مصر.

٣ ـ تسليمه بعض الأسرى المسيحيين.

٤ ـ العناية بأمر الحجاج الذين يحملون رسائل ملكية، والسماح لهم بدخول القبر المقدس.

٥ ـ أن يمنح رعاياه جوازاً يبيح لهم التجول في الأراضي الخاضعة للدولة المملوكية دون أن يدفعوا رسوماً[1].

ردّ السلطان على هذه الرسالة في (شهر شعبان عام ٧٠٥هـ/ شهر شباط عام ١٣٠٦م) مؤكداً على عمق العلاقات الطيبة بين الدولتين، وأهم ما تضمنه هذا الرد:

١ ـ التأمين على حياة الحجاج المسيحيين.

٢ ـ التأمين على حياة تجار ورعايا مملكة أراغون المقيمين في الإسكندرية.

٣ ـ الموافقة على إطلاق سراح الأسرى المسيحيين في مصر.

وقد أشار الناصر محمد إشارات لطيفة، ليبيّن أنه لم يكن بين هؤلاء الأسرى أحد من سكان أراغون، مما يدل على أن تلك المراسلات التي تبودلت بين الطرفين قد أحدثت تأثيراً إيجابياً، من حيث معاملة رعايا أراغون في مصر، كما كان لهذه الروح السمحة الأثر الطيب بين رعاياه من الأقباط[2].

ثم حدث أن فترت العلاقات بين الدولتين مدة ثماني سنوات بسبب الإهانة التي ألحقها دوسي، سفير جيمس الثاني، بالأمير فخر الدين رسول السلطان في عام (٧٠٥هـ/ ١٣٠٦م)، وما تبع ذلك من إلقاء القبض على جميع رعايا ملك أراغون القاطنين في الإسكندرية، ومصادرة أموالهم. والواقع أنه كان لهذه الحادثة وقع أليم في الدوائر الحكومية في برشلونة.

استؤنفت العلاقات مجدداً في عام (٧١٤هـ/ ١٣١٤م) حين أرسل جيمس الثاني رسالة إلى السلطان الناصر، اعتذر له فيها عن حادثة الأمير فخر الدين، وانتهزها فرصة ليخطو خطوات أوسع في تحسين وضع المسيحيين في الشرق، فطلب منه:

---

(١) Atiya: p26

(٢) حسن: ص١٨٧.

١ ـ إطلاق الحرية الدينية لجميع المسيحيين في أراضي الدولة المملوكية.

٢ ـ حماية الحجاج الذاهبين إلى الأراضي المقدسة.

٣ ـ إطلاق سراح جميع الأسرى المسيحيين في مصر[١].

استقبل الناصر محمد أعضاء الوفد بالحفاوة ورحّب بهم في القاهرة. وحمّلهم ردّه إلى ملك أراغون الذي جاء غامضاً فيما يتعلق بالبندين الأولين، وعلى شيء من التفصيل والإيضاح فيما يتعلق بحالة الأسرى المسيحيين[٢]. إنما يستشف من خلال اللهجة التي كتبت بها الرسالة، أن السلطان كان موافقاً على مبدأ منح الحرية الدينية للمسيحيين، وعلى حماية الحجاج اللاتين عند سفرهم إلى الأراضي المقدسة، كما تدلنا على نمو علاقات الصداقة والمودة بين العاهلين. ويتضح من تبادل الهدايا بينهما، وحسن استقبال الرسل من الجانبين ما يدل، دلالة واضحة، على سماحة السلطان تجاه الرعايا المسيحيين[٣].

ولم تمضِ أربع سنوات، على هذه السفارة، حتى أرسل جيمس الثاني سفارة أخرى في عام (٧١٨هـ/١٣١٨م) اعترف فيها بما قدَّمه السلطان من خدمات جليلة، خاصة إطلاقه ستة أشخاص من المسيحيين، وطلب منه تسليم ما تبقّى لديه من الأسرى، وأعطى سفارته تعليمات واضحة بأنه إذا تردد السلطان في إطلاق جميع الأسرى، فعليهم إقناعه بإطلاق سراحهم[٤]، لكن الناصر محمد لم يُجب على هذه الرسالة كعادته كما كان يفعل[٥].

وقد حرص جيمس الثاني على مراسلة السلطان كلما سنحت له الفرصة للحصول على مزيد من الامتيازات، خاصة وأن المراسلات السابقة أثبتت أنها كانت لصالح المسيحيين. وقد انتهز فرصة تجدد الحوادث في مصر ضد المسيحيين في عام (٧٢١هـ/ ١٣٢١م) فبعث إليه برسالة في (شهر رمضان عام ٧٢٣هـ/ شهر أيلول عام ١٣٢٣م)، يطلب فيها:

١ ـ تخصيص الإخوان الدومينيكان الأراغونيين حماية وإدارة القبر المقدس.

٢ ـ أن يكون مسكن البطريرك تابعاً لتلك الإدارة لقربه من القبر المقدس.

---

(١) Atiya: p35 - 36

(٢) حسن: ص١٨٨. Ibid.

(٣) المرجع نفسه، ١٨٩.

(٤) المرجع نفسه. Atiya: p43.

(٥) Ibid

٣ ـ أن يسلِّم السلطان رسله الآثار المقدسة التي أُشيع أنها بحوزته وهي تحوي بعض أجزاء من صليب الصلبوت، وجسم القديسة بربارة، تقديراً منه لهذه الصداقة المتبادلة[١].

وقد ردَّ السلطان الناصر محمد على هذه الرسالة بجواب غامض، على الرغم من أنه أدخل في روعه الطمأنينة في معاملة النصارى[٢].

وطلب جيمس الثاني، في رسالته الأخيرة إلى الناصر محمد، التي أرسلها في (شهر شوال عام ٧٢٧هـ/ شهر آب عام ١٣٢٧م)، بإحلال الفرنسيسكان الأراغونيين محل الدومينيكان في القيام بخدمة القبر المقدس الذي حاول سابقاً أن يملِّكه لهؤلاء[٣]. وقد صحب رسوله إلى القاهرة هذه المرة، مندوب فرنسي من قبل شارل الرابع ملك فرنسا بعد توسط البابا يوحنا الثاني والعشرين، للتباحث مع السلطان حول إمكانية منح فرنسا حق رعاية المسيحيين في الشرق. وقد دبَّ الخلاف بين السفيرين حين تبين لسفير أراغون أن السلطان أكرم وفاده السفير الفرنسي، وأُشيع أنه بصدد منح ملك فرنسا حق تسلُّم القبر المقدس؛ مما أثار حقد السفير الأراغوني، فدبَّر مؤامرة ضد زميله الفرنسي، وأوعز إلى السلطان أن فرنسا تخفي نوايا سيئة تجاه السلطنة المملوكية. وفعلاً، فقد كانت فرنسا بصدد تجهيز قوة بحرية لمهاجمة السواحل المصرية[٤].

تأثر السلطان بما سمعه، فرفض منح ملك فرنسا حق حماية القبر المقدس، وأساء معاملة سفيره[٥].

وأرسل السلطان رسالة إلى جيمس الثاني في (شهر جمادى الأولى عام ٧٢٨هـ/ شهر آذار عام ١٣٢٨م) لم يُشر فيها إلى مطالبه الأخيرة، لكنه حاول أن يستغل تدينه للحصول على صفقة رابحة، مقابل السماح بنقل جثمان القديسة بربارة إلى الكنيسة التي بُنيت لها في أراغون[٦]، لكن جيمس الثاني كان قد توفي.

استمرت العلاقات الجيدة بين السلطان وبين ألفونسو الرابع (١٣٢٨ ـ ١٣٣٦م) الذي خلف جيمس الثاني، وتبادل العاهلان الرسائل الودية.

---

(١) Atiya: p44

(٢) Ibid: pp44 - 49

(٣) Ibid: p53

(٤) Ibid: Pp 55 - 56

(٥) سرور: ص٢٧٣.

(٦) المرجع نفسه، ٢٧٤. انظر نص الرسالة في: Atiya: pp57 - 59

العلاقات مع فرنسا

وحرصت فرنسا، من جانبها، على التودد للسلطان الناصر محمد بهدف استعادة نفوذ الفرنسيين في بيت المقدس. وقد أشرنا إلى سفارة شارل الرابع إلى القاهرة.

ورأى فيليب السادس (١٣٢٨ ـ ١٣٥٠م) أن من مصلحة بلاده في الشرق أن تسالم الدولة المملوكية، لكنه تمادى حين طلب من السلطان إعادة بيت المقدس إلى الصليبيين، والتنازل لهم عن ثغر ينزل فيه الحجاج[١]. رفض الناصر محمد هذا الطلب بغضب شديد، وأظهر استياءه من تصرف ملك فرنسا، وأهان سفراءه وأعادهم إلى بلادهم. وما لبث هذا الملك أن انصرف عن الاهتمام بالمصالح الصليبية في الشرق حين شُغل بحرب المائة عام التي نشبت بين فرنسا وإنكلترا[٢].

العلاقة مع البابوية

نهج البابا يوحنا الثاني والعشرين نهج فرنسا في التقرب من السلطان الناصر محمد، وقد حرص على الاطمئنان على حسن معاملة الرعايا المسيحيين في الأراضي التابعة للمماليك، فأرسل إليه رسالة طلب منه فيها أن يعامل رعاياه المسيحيين برفق مقابل معاملة المسلمين النازلين في الغرب الأوروبي بمثل تلك المعاملة، فوعده الناصر بأنه سيعمل على إجابة طلبه[٣].

إن قراءة متأنية للرسائل المتبادلة بين السلطان الناصر محمد وملوك أوروبا والبابوية، تمكننا من رصد الملاحظات التالية:

١ ـ حاول جيمس الثاني ملك أراغون أن يحصل من السلطان المملوكي على امتيازات دينية في المقام الأول، ثم تجارية، لتنفرد مملكته بصدارة الدول الأوروبية الغربية المتعاملة مع المماليك.

٢ ـ اعتبر ملك أراغون نفسه حامي المسيحيين الخاضعين لحكم المماليك في الشرق وأنه تحت تأثير إغراء نفوذه، طالب بتحويل إحدى الحقوق المخولة لهم إلى اللاتين.

---

(١) موير: ص٩٣.

(٢) سرور: ص٢٧٧. وعن حرب المائة عام، انظر عاشور، سعيد عبد الفتاح: أوروبا العصور الوسطى ج١، ص٥٠٥ ـ ٥٢٠.

(٣) المقريزي ج٢، ص٢٨٦ ـ ٢٨٧.

٣ ـ حرص على نيل شرف رعاية المصالح المسيحية في الشرق عامة ومصالح أتباعه خاصة.

٤ ـ من الملاحظ أن اللاتين الذين خرجوا عسكرياً من الشرق الإسلامي، يحاولون العودة من خلال الحصول على امتيازات دينية وتجارية.

٥ ـ تلقي المراسلات المتبادلة الضوء على مكانة الدولة المملوكية السامية في العالمين الإسلامي والمسيحي في أواخر العصور الوسطى، واعتبر السلطان أن باستطاعته التوسط لمصلحة المسلمين الذين يعيشون في ظل الحكم المسيحي في أوروبا عامة وفي أسبانيا بشكل خاص، والعمل على رفاهيتهم، وأن ذلك أمانة ملقاة على عاتقه[١].

٦ ـ تحقيق المساواة في التعامل المتبادل للرعايا المسلمين والمسيحيين.

٧ ـ من المشكوك فيه أن يكون الناصر محمد قد أعطى اللاتين حقوقاً لم يكونوا يتمتعون بها من قبل.

٨ ـ وجود صراع خفي بين اللاتين، وتسابقاً بينهم على امتلاك حقوق في بيت المقدس.

شخصية الناصر محمد

يُمثل الناصر محمد ظاهرة عهد القوة والازدهار المملوكي، تماماً كما مثَّل الظاهر بيبرس ظاهرة عهد التأسيس، ذلك أن نشاط هذا السلطان لم يقتصر على الحروب والغزوات والعناية بالأمور السياسية، وإنما شمل مختلف نواحي الحياة.

كان الناصر محمد المثل الأعلى للسياسي في دولة المماليك البحرية، شديد البأس، سديد الرأي، يتولى أمور الدولة بنفسه، مطلعاً على أوضاع مملكته، محبوباً من رعيته، مهيباً من الأمراء، حتى أنهم كانوا لا يجسرون على التفوه بكلمة واحدة بحضرته[٢]، شجاعاً ذا دهاء وكياسة، لا تزعجه الخطوب، ثابت الجأش، ذا إطلاع واسع.

ويعود تقدم الدولة في عهده إلى النظام السياسي الذي طبقه. لقد حكم الدولة حكماً صالحاً. كان حاكماً مطلقاً بحكم العرف الذي لا نزاع فيه، وبتعاضد شعبه ومحبته. والواقع أنه ارتكب الأخطاء التي تلازم السلطة المطلقة غير

---

(١) Atiya: p52

(٢) المقريزي: خطط، جـ٢، ص٣٠٥.

المحدودة، ولكنه كان من أعظم سلاطين المماليك، وأقدر حكّام عصره دون منازع، وقد ترك بصماته على مظاهر التقدم السياسي والثقافي والعمراني والاقتصادي والاجتماعي.

كان الناصر محمد عظيماً في حجم تهجيزات جيوشه، وفي مدى اتساع حملاته، وفي أعماله العمرانية، وفي حاشيته ومماليكه، وفي قوة حكمه، وفي كل ما وصل إليه أو حققَّه. إنه طوّر الدولة المملوكية وسلَّمَها إلى خلفه بدرجة التكامل لا يمكن قياسها مع تكامل أية دولة شرقية أو غربية خلال الفترة نفسها.

لقد أدَّت الانتصارات الكبرى التي حققها إلى تغيير جوهري في مركز الدولة المملوكية في الشؤون الدولية، فتسابقت الدول الأوروبية إلى التفاهم مع المماليك بهدف الحصول على موطىء قدم في الشرق بعد خروجهم العسكري من ربوعه، بالإضافة إلى امتيازات تجارية، تحقق لهم الربح المادي في عصر أوروبي يسير في طريق النمو.

واقترن التقدم السياسي بتقدم آخر في ميدان العمارة، خاصة إذا علمنا أن السلطان اتصف بالتدين الشديد، متميزاً بذلك على نظرائه، فامتاز عصره بالنشاط الديني والعمراني الواسع.

لقد شغف الناصر محمد بإنشاء العمائر، فشيد عدة إنشاءات وجدَّد إنشاءات كانت قائمة[1]. ولا غرو، فإن العصر المملوكي، بشكل عام، يُعتبر العصر الذهبي في تاريخ العمارة الإسلامية في مصر، بفعل الإقبال الكبير على تشييد العمائر من مساجد ومدارس وأضرحة وحمامات وسبل، كما ظهر التنوع والإتقان والأناقة في مختلف العناصر المعمارية.

شيَّد الناصر محمد جامع قلعة الجبل في عام (٧١٨ هـ/ ١٣١٨م)، ووسّعه في عام (٧٣٥هـ/ ١٣٣٥م) بعد أن هدمه. ولما انتهى من تشييده استدعى جميع مؤذني القاهرة ومصر، وجميع القرأء والخطباء، ولما عُرضوا بين يديه، سمع آذانهم وقراءاتهم وخطبهم، ثم اختار عشرين مؤذناً ليتولوا الأذان للصلوات الخمس، وخصَّص فيه درس فقه، وقارئاً يقرأ القرآن، وأوقف عليه الأوقاف.

وبنى القصر الأبلق بالقلعة، ومعظم الأماكن الموجودة فيها، وأقام المجرى

---

(١) يعدِّد ابن إياس ما انشأه الناصر محمد من البناء: جا، قسم١، ص٤٨٥.

الذي ينقل الماء عليه من بحر النيل إلى القلعة على السور، وبنى الميدان تحت القلعة، ومناظر الميدان على النيل، وأقام قناطر السباع على الخليج، ومناظر سرياقوس، والخانقاه بسرياقوس[1]، وحفر الخليج الناصري بظاهر القاهرة، وبنى الجامع الجديد على شاطىء النيل بظاهرها أيضاً، وأنشأ كذلك الطرق في جميع أنحاء البلاد لا سيما السد الذي أقامه على ضفة النيل اليمنى، فسهل بذلك طرق المواصلات، وحمى البلاد من ماء الفيضان.

وجدّد جامع القبلة بالرصد والمدرسة الناصرية بين القصرين، وبنى فيها قبة، وعيَّن فيها المدرسين للمذاهب الأربعة، وألحق بها مكتبة غنية، كما جدَّد بناء المارستان الكبير المنصوري الذي أسسه السلطان قلاوون في عام (٦٨٨هـ/١٢٨٧م)، وشيَّد سبيلاً ملحقاً به، وظهرت بهذه المناسبة كلمة «سبيل» لأول مرة، في الكتابات التاريخية والأثرية[2].

وكان مصدر الإنفاق على هذه الإنشاءات الأموال الخاصة للسلطان، لأن السلاطين المماليك لم يميلوا إلى الإنفاق من الأموال العامة في هذا المضمار. وبلغ مصروف العمارة في كل يوم من أيامه سبعة آلاف درهم فضة، منها ثلاثمائة وخمسون ديناراً، سوى من يُسخره من المعتدين وغيرهم، في العمل[3].

ويُشرف «شد العمائر» على العمائر السلطانية، وينظر فيما تحتاج إليه من إنشاء وتعمير القصور والمنازل في القاهرة وضواحيها، ويعاونه موظف يسمى «ناظر العمائر» يتولى شؤون المهندسين والحجارين والصنّاع، ويُختار «شد العمائر» من أمراء العشرات[4].

وقد لفتت هذه الظاهرة الإنشائية نظر المؤرخ ابن إياس حيث عبَّر عن ذلك بقوله: «ولا يُعلم لأحد من الملوك آثار مثله ومثل مماليكه... وقد تزايدت في الديار المصرية والبلاد الشامية في العمائر بمقدار النصف من جوامع وقناطر وغير ذلك، من العمائر والإنشاء»[5].

---

(١) الخانقاه أو الخونكاه، كلمة فارسية معناها بيت، وقد اتخذت في مصر لإيواء فقراء الصوفية القادمين من البلاد الشرقية.

(٢) Haut coeur et wiet: le Mosqée du Caire p 127.

(٣) المقريزي: خطط: جـ٢، ص٣٠٦.

(٤) القلقشندي: جـ٤، ص٢٣.

(٥) ابن إياس: جـ١، قسم١، ص٤٨١.

وكان السلطان يحب العلم والعلماء، فمن ذلك ما أظهره من الرفق ولين الجانب للمؤرخ إسماعيل أبي الفداء فقلّده ولاية حماة ثانية، ولقّبه بلقب سلطان، وألبسه شارات الملك وحُليّه وأنعم عليه بأعلى ألقاب الشرف وأسماها وكان يخاطبه بلفظ «أخ»[1].

لقد حكم الناصر محمد مدة اثنين وثلاثين عاماً في سلطنته الثالثة وهي أطول مدة يحكم فيها سلطان مملوكي[2]. «إنه أعظم الملوك مهابة وأحسنهم سياسة، وأكثرهم دهاء، وأجودهم تدبيراً، وأقواهم بطشاً وشجاعة. مرّتْ به التجارب وقاسى الخطوب، وباشر الحروب، وتقلّب مع الدهر ألواناً ونشأ في الملك والرياسة، وله في ذلك الفخر والسعادة. خليق بالملك والسلطنة، فهو سلطان، وابن سلطان، ووالد ثمانية سلاطين من صلبه، والملك في ذريته وأحفاده وعقبه ومماليكه ومماليك مماليكه إلى أن تنقرض الدولة التركية، فهو أجلُّ ملوك الترك وأعظمهم بلا مدافع»[3].

كان السلطان الناصر محمد أجرأ وأقدر من أنداده مغول فارس والمسيحيين الأوروبيين في مجال التسامح الديني. إذ بنى بعض الكنائس للمسحيين واليهود وأجاز لهم ممارسة شعائرهم الدينية، في الوقت الذي اضطهد فيه الأوروبيون المسلمين، وصبَّ المغول جام غضبهم عليهم بوحشية لم يعرفها التاريخ.

وتمتّع بشعبية واسعة بين صفوف العامة سواء أثناء توليه الحكم أو حين اعتزاله في الكرك، إذ كان العامة أشد ما يكونون رغبة في وجوده جالساً على كرسي الحكم يمارس صلاحياته وسلطاته بصورة فعلية، وتعتبر هذه الدعامة الشعبية من أهم الأسس التي ارتكز عليها الناصر محمد في تشييد عهد من الحكم البنّاء طيلة اثنين وثلاثين عاماً، كما تعتبر العلاقة الودية التي قامت بينه وبين الشعب سبباً أساسياً في قيام دولة قوية تتميز بالعدل الاجتماعي إلى جانب الاستقرار السياسي.

واهتم السلطان الناصر محمد بالشؤون الاقتصادية اهتماماً زائداً، من أجل توفير الضمانات المعيشية للناس. فقد شهدت مصر على فترات متقطعة أزمات اقتصادية حادة ناتجة إما عن ظروف طبيعية كالفيضانات والزلازل والقحط، أو عن

---

(١) موير: ص١٠١.

(٢) يذكر هنا أن عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي كان أطول عهود سائر الخلفاء والسلاطين إذ امتد ستين سنة (٤٢٧ ـ ٤٨٧هـ).

(٣) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٩، ص١٦٦.

استغلال التجار لحالات خاصة بفعل النقص في المواد الغذائية مثلاً. وكان الغلاء هو الظاهرة الاقتصادية الأكثر تكراراً وظهوراً في المجتمع المملوكي.

ومن الأسباب الاقتصادية التي كان من المحتمل أن تسبب قلق الناس ومعاناتهم مادياً ظاهرة التزييف في النقد حيث يترتب على ذلك ارتفاع الأسعار، وإغلاق الأسواق، وصعوبة الحصول على الغذاء، وتخزين الأمراء القمح في شونهم والامتناع عن بيعه للطحانين والخبازين، حيث يصبح من الضروري تدخل السلطان لاتخاذ موقف حازم مع الأمراء لبيع القمح من شونهم أو مع التجار لفتح الأسواق أو مع العامة لمزاولة النشاط المعتاد في حوانيتهم. واجتهد في سك عملة جديدة وفقاً لموازين معتمدة حكومياً من أجل الاستقرار المطلوب في السوق المالي في سبيل ضمان استتباب الوضع الاقتصادي والأمان الاجتماعي لمختلف الطبقات[1].

وهذا ما حدث في عام (٨٢٠هـ/ ١٣٢٠م)، عندما «توقف حال الناس بسبب الفلوس وما كثر فيها من الزغل» فتدخل السلطان وضرب عملة نقدية جديدة تحمل ختماً حكومياً مميزاً لكي تعود الثقة إلى النقد.

واهتم الناصر محمد بالزراعة اهتماماً كبيراً، وقد مسحت الأراضي الزراعية في مصر أكثر من مرة وفقاً لتطور الوضع الاقتصادي، ولم يلبث توزيع الأراضي كإقطاعات أن تعرض للتغيير والتبديل، الأمر الذي جعل السلطان يلجأ إلى فك زمام الأرض وتوزيعها من جديد، وهي العملية المعروفة باسم «الروك الناصري» وذلك عام (٧١٥هـ/ ١٣١٥م)، فأبطل بذلك مظالم كثيرة من الضمانات والمكوس وغيرها، وقد أزاح عن كاهل الناس الضرائب المرهقة وقضى على إقطاعات الأمراء، وأعاد النظر في مصروفات دواوين الحكومة.

لقد اتضحت عيوب السلطان في علاقاته مع أمرائه، حيث كان يقبض على كل شخص يشتبه في إخلاصه لحكمه، وغلا في مصادرة أملاكهم إما رغبة في جمع المال أو بهدف التنكيل بهم. والراجح أن خوفه من تكرار ما حصل له في سلطنتيه الأولى والثانية دفعه إلى هذا التصرف.

وبوفاة السلطان الناصر محمد خُتمت مرحلة من أزهى مراحل التاريخ المملوكي بلغت فيها الدولة ذروة قوتها وازدهارها.

---

(١) ابن تغري بردي: جـ٩، ص٤٢ ـ ٥٥.

الفصل الثاني عشر

تدهور دولة المماليك البحرية وسقوطها

تمهيد

أصيب البلاط المملوكي والدوائر الحاكمة في الدولة بفساد شديد خلال الفترة بين وفاة السلطان الناصر محمد (٧٤١هـ/ ١٣٤٠م) وبين سقوط الدولة في عام (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م). فقد حكم خلال هذه الفترة البالغة ثلاثة وأربعين عاماً إثنا عشر سلطاناً، ثمانية من أولاد الناصر محمد في العشرين عاماً الأولى بعد وفاته، وأربعة من أحفاده خلال عقدين كاملين، أي بمعدل ثلاث سنوات ونصف لحكم السلطان الواحد. وكانت كل هذه الفترة سلسلة حوادث بؤس وشقاء. إذ لم يكن أحد منهم على مستوى يؤهله لأن يمارس صلاحياته إلا بواسطة أتابكة كانوا مثالاً للجشع والفساد. وبالمقارنة مع فترة الازدهار في عصر الناصر محمد، فإن هذه الفترة الممتدة حتى سقوط الدولة تتخذ مظهراً أقل روعة. وكانت حالات الفوضى التي صاحبت اعتلاء السلاطين وعزلهم بمثابة شواهد واضحة على ما أصاب الدولة من ضعف. وجاءت وفاة الناصر محمد إيذاناً بانتهاء فترة الاستقرار والرخاء. وإذا كان خلفاؤه قد تمكّنوا من البقاء في الحكم مدة ثلاثة وأربعين عاماً بعد وفاته، فإن ذلك لا يرجع إلى موهبة خاصة ظهرت في أحدهم وإنما مرد ذلك إلى هيبة بيت قلاوون في قلب المعاصرين من جهة، وإلى قوة الدولة المختزنة من جهة أخرى.

ويلاحظ خلال هذه الفترة عدم اهتمام السلاطين بمزاولة الحكم بفعل صغر سنهم، وجهلهم بالأمور السياسية، واستبداد الأمراء بهم، يولُّون ويعزلون أو يقتلون وفق مشيئتهم. وكان أضعفهم إرادة، أكثرهم قبولاً لدى الأمراء النافذين، فإذا بدأ يعارض رغباتهم بادروا إلى عزله وتدبير أمر مقتله أحياناً.

ويبدو أن الأمراء النافذين اتفقوا ضمنياً، فيما بينهم، حول معنى الوراثة في الحكم، في أن يكون الجالس على عرش مصر من أبناء أو أحفاد السلطان الناصر محمد، ولكن ليس من الضروري أن يستمر في الحكم حتى يموت، بل يباح عزله

أوقتله إذا أساء التصرف ما دام من يخلفه شخص من العائلة المالكة[1]. والراجح أن خوفهم من بعضهم البعض، وعدم قبول فكرة أن يسود أحدهم خشية أن يستبد بهم هو الدافع عن إحجامهم عن اغتصاب السلطة، وتفضيل سلطان حاكم لا شخصية له ولا إرادة، وقد توفرت هذه الصفات في أولاد الناصر وأحفاده[2].

نتج عن تنصيب صبية صغار، وقصر مدة حكمهم؛ ظهور نفوذ الأتابكة بشكل جلي، وتركيز السلطة في أيديهم، وتوارى السلطان في الظل ليس له من الأمر شيء، يؤمر فيطيع. وأدّى ازدياد نفوذهم إلى استمرار التنازع والتحاسد وتدبير الفتن والدسائس ضد بعضهم البعض. فكانت عهود هؤلاء السلاطين عبارة عن سلسلة من المؤامرات بين الأمراء لتحقيق مصالحهم.

ويمكن تلخيص الملامح العامة لهذه الفترة بما يلي:

١ ـ صغر سن السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم.

٢ ـ كانت النتيجة الطبيعية لهذه الظاهرة، ازدياد نفوذ الأمراء واشتداد سطوتهم وتحكمهم في مصالح البلاد والعباد، وتلاعبهم بالسلاطين بالتعيين والعزل والقتل وفقاً لأهوائهم.

٣ ـ اشتداد الصراع بين الأمراء، وازدياد التنافر والعداء بين طوائف المماليك الذين انقسموا شيعاً يتقاتلون في شوارع القاهرة بين حين وآخر، مما أغرق البلاد في بحر من الفوضى.

٤ ـ ازدياد نفوذ طائفة المماليك البرجية أو الجركسية ازدياداً مضطرداً فاستطاع أفرادها كسب الجولة الأخيرة من الصراع، وأسسوا دولة مملوكية ثانية على أنقاض الدولة المملوكية الأولى.

٥ ـ اشتداد الانحلال الخلقي بشكل واضح. وكان السلاطين وكبار الأمراء هم مصدر هذا البلاء، فاشتهروا بالإدمان على شرب الخمر، وكان السلطان المنصور صلاح الدين محمد لا يفيق من السكر، يمضي أوقاته وسط الجواري والمغنيات[3].

هذا وسنرصد في السطور التالية أوضاع دولة المماليك البحرية بمنهجية

(١) حسن: ص ١٣٦. (٢) المرجع نفسه، ص١٣٧.

(٣) عاشور: العصر المماليكي، ص١٢٨ ـ ١٢٩.

مختلفة بفعل كثرة عدد السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم، وحالة الركود والتدهور التي سادت حياة الدولة.

الأوضاع الداخلية

دخلت دولة المماليك البحرية، بعد وفاة السلطان الناصر محمد، في طور جديد من التطور السياسي. ويبدو أن هذا السلطان خشي على مستقبل الحكم بعد وفاته، وانتابه شعور بالقلق من أن يتعرض أبناؤه، من بعده، لما تعرّض له في مستهل حياته من تلاعب كبار أمراء المماليك بهم، لذلك عهد في عام (٧٣٢هـ/ ١٣٣١م) إلى ابنه الأمير ناصر الدين آنوك بالسلطنة، ووافق الأمراء على ذلك، غير أنه لم يلبث أن غيّر رأيه فجأة وألغى ما أحدثه من تخصيص آنوك بولاية العهد[١].

ويبدو أن السلطان رأى إرجاء هذا الأمر حتى يبلغ آنوك سن الرشد حيث كان عمره آنذاك تسعة أعوام، أو أنه كان غير راض عنه[٢]، إلا أن آنوك توفي في عام (٧٤١هـ/ ١٣٤٠م) قبل وفاة والده ببضعة أشهر[٣].

وظل الوضع على حاله دون أن يعهد لأحد من أولاده حتى مرض في العام المذكور، وأحسّ بدنو أجله، فرأى أن ليس من الحكمة أن يترك الحكم في حالة فراغ، فجمع أمراء الدولة، وأعرب لهم عن رأيه في أن يعهد بالملك من بعده إلى ابنه سيف الدين أبي بكر، وأوصاهم بتنفيذ ذلك بعد وفاته، فأقرّ الأمراء ذلك، وتعهدوا بتنفيذ رغبته[٤].

ولم يلبث السلطان الناصر محمد أن توفي وسط مظاهر الحزن والأسى. واعتلى أبو بكر سدة الحكم خلفاً له، وتلقب بلقب «الملك المنصور سيف الدين» (٧٤١ ـ ٧٤٢هـ/ ١٣٤٠ ـ ١٣٤١م) وله من العمر عشرون عاماً. اشتهر بالقسوة واتصف بالغطرسة.

وظهرت في أيام حكمه الأولى بوادر الخلاف بين الأمراء، خاصة بين أتابك العسكر قوصون الناصري وبتشاك الكريمي الدوادار. وانقسم المماليك فريقين، ناصر كل فريق أحد الأميرين. وتمكّن بتشاك أن يوغر صدر السلطان على قوصون

---

(١) المقريزي: السلوك، جـ٢، ص٣٤٣. انظر ترجمة الأمير آنوك في المنهل الصافي لابن تغري بردي، جـ٣، ص١٠٨ ـ ١١١.

(٢) عاشور: مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، ص٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٣) المقريزي: جـ٢، ص٥١٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٥٢٣.

حتى ساءت العلاقات بين الرجلين. وقبض قوصون على منافسه وأرسله إلى الإسكندرية حيث قتل. ثم حرَّض الأمراء على السلطان، ونجح في إلقاء القبض عليه في القلعة ونفاه إلى قوص في صعيد مصر، فسجنه فيها قبل أن يقتله. وبذلك انتهت أيام حكمه التي لم تتجاوز الثلاثة أشهر[1].

ولم تظهر منذ ذلك الوقت ظاهرة ولاية العهد، وطبّق المماليك المبدأ الوراثي. فأقيم سلاطين من بيت الناصر محمد دون التقيد باستمرار السلطان في الحكم حتى وفاته، بل يصح خلعه إذا لم يرض الأمراء عنه، وإقامة غيره[2].

أضحى قوصون صاحب الكلمة النافذة في الدولة. فنصَّب أخا السلطان المخلوع، الأمير علاء الدين كجك (٧٤٢هـ/ ١٣٤١م)، ولُقِّب بـ «الملك الأشرف» وكان عمره آنذاك ست سنوات، وأقرَّ الخليفة العباسي الحاكم بأمر الله بيعته، بعد أن وافق على خلع أبي بكر، لما ارتكبه من الآثام[3].

لم يكن منتظراً من السلطان الجديد أن يكون له رأي مسموع، وكلمة نافذة في إدارة شؤون البلاد نظراً لصغر سنه، لذلك لم يكن له من السلطنة إلا الاسم، فعين قوصون أتابكاً له ونائباً للسلطنة في مصر، فقبض هذا الأمير على زمام الأمور يتصرف في شؤون الدولة حسب أهوائه[4].

كانت فاتحة أعمال العهد الجديد عزل كل الأمراء أعوان العهد السابق. وبرز على المسرح السياسي الأمير أحمد، أخو السلطان، كشخصية معادية للأمير قوصون، وكان يعيش في الكرك، فتقرر التخلص منه. فحاول قوصون استدارجه إلى القاهرة، لكن أحمد كان يقظاً، وبقي في الكرك، عندئذ أرسل إليه قوة عسكرية لإحضاره بقيادة الأمير قطلوبغا، غير أن هذا الأخير انضم إلى الأمير أحمد الذي تمكّن من استقطاب نواب طرابلس وحماة وصفد، واتفق الجميع على التخلص من قوصون والسلطان وتنصيب الأمير أحمد.

وأساءت تصرفات قوصون إلى بعض أمراء مصر، فناصبوه العداء. فدعا الأمير أيدَغمِش، العامة إلى نهب بيته، كما قتلوا مماليكه. والواقع أن قوصون لم يكن محبوباً من المماليك لأنه لم تتوافر فيه شروط المملوك[5]. وانفضَّ أعوانه من

---

(١) ابن حبيب: ج٣، ص٢٤، ٣١.
(٢) حسن: ص١٢٤.
(٣) ابن حبيب: ج٣، ص٢٧.
(٤) المقريزي: ج٢، ص٦١٥.
(٥) أي أنه لم يُشترَ في بادىء أمره كمملوك، بل حضر إلى السلطان الناصر محمد من تلقاء نفسه في حاشية زوجته المغولية، فوهب نفسه للسلطان بمحض إرادته، فلم تكن له تلك المكانة الاجتماعية التي كانت لمملوك اشتُري بالمال.

حوله فأضحى وحيداً. فقبض عليه أيدَغمِش وأرسله إلى الإسكندرية حيث قُتل[1]. وتبع ذلك خلع السلطان كجك من السلطنة بعد مرور خمسة أشهر من تنصيبه[2].

ونُصِّب الأمير أحمد على سدة الحكم، وعمره أربعة وعشرون عاماً ولُقب بـ «الملك الناصر» (٧٤٢هـ ـ ٧٤٣هـ/ ١٣٤٢م). والواقع أن أحمد لم تكن لديه رغبة في تسلم الحكم، ولولا عداوته لقوصون ما كان فكَّر مطلقاً في عرش مصر، وأدَّى أخوته دوراً بارزاً في إقناعه، وقد فوَّض إدارة شؤون البلاد إلى وزيريه الأميرين طَشْتَمِر، الذي عينه نائب السلطنة في مصر، وقطلوبغا[3].

استغل طَشْتَمِر منصبه فعزل الأمراء من مناصب الدولة وملأها بأعوانه كما عارض الأوامر السلطانية، وتعاظم على الأمراء مما أثار شكوك السلطان، فاستعاد مقاليد الأمور منه وسجنه، كما قبض على الأمير قطلوبغا الذي عينه طَشْتَمِر نائباً على الشام. وأضحى هذا السلطان مطلق التصرف في أمور البلاد متحرراً من سيطرة الأمراء[4].

لكن حبَّه للحياة في الكرك، قد غلب عليه، فعاد إلى هذه القلعة، وعزم على جعلها مكان إقامته مع إبقاء دواوين الدولة وإداراتها في القاهرة.

فعيَّن الأمير آق سُنقُر نائباً عنه في مصر. وخلت القاهرة من سلطان حاكم، فعمَّت الفوضى وساد سوء النظام، واضطربت الأمور، وشقَّ على الأمراء غيبة السلطان، فكتبوا إليه يرجونه العودة لحاجة الحكومة إليه، فأجابهم: «بأنني قاعد في موضع أشتهي، وأي وقت أردت حضرت إليكم»[5].

نتيجة هذا التصرف السلبي خلع الأمراء السلطان أحمد عن العرش ونصَّبوا أخاه إسماعيل ولُقب بـ «الملك الصالح» (٧٤٣ ـ ٧٤٦هـ/ ١٣٤٢ ـ ١٣٤٥م) وكان عمره سبع عشرة سنة وقد حكم السلطان المخلوع مدة شهرين واثني عشر يوماً[6].

عمل السلطان الصالح إسماعيل على إصلاح ما فسد، لكنه لم يتمتع بحكم هادىء؛ إذ ثار عليه أخوه أحمد الذي اعتصم بالكرك. فأرسل إليه قوة عسكرية

---

(١) ابن حبيب: ج٣، ص٣٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٧.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٧.
(٤) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ج١٠، ص٥١، ٦٣.
(٥) المصدر نفسه، ص٦٩.
(٦) المصدر نفسه، ص٧٠، ٧٨.

حاصرته مدة ثلاث سنوات، قاوم خلالها ببسالة، قبل أن يستسلم نتيجة نفاد الأقوات وانفضاض أتباعه عن حوله، فقُبِض عليه، وقُتل، وبُعث برأسه إلى السلطان[1].

ليست هناك أهمية خاصة لعهد السلطان الصالح إسماعيل سوى أنه كان مشغوفاً بالنساء، وقد تعلّق بقينة سوداء كانت تغني له، حتى أضحت أفضل سلوة له في أُخريات أيامه مما صرفه عن إدارة شؤون الدولة، وترك فراغاً في الحكم، فظهر أثر نفوذ نسائه وحاشيته واضحاً في ملء هذا الفراغ القيادي، مما تسبَّب في فساد الأوضاع، وانخفضت في أيامه إيرادات الدولة[2].

ولم يلبث الملك الصالح إسماعيل أن توفي إثر مرض ألَّم به في عام (٧٤٦هـ/ ١٣٤٥م) بعد حُكم دام ثلاث سنوات وشهراً وثمانية عشر يوماً، وقد عهد لأخيه شعبان بالملك من بعده، وقد لُقب السلطان الجديد بـ «الملك الكامل» (٧٤٦ ـ ٧٤٧هـ/ ١٣٤٥ ـ ١٣٤٦م)[3].

لم يكن عهد السلطان شعبان بأفضل من عهد سلفه، كما لم يكن أقل من أخيه عبثاً ومجوناً، واستهتاراً بمصالح الحكم. واشتد الاستياء من حكمه حين أقدم على قتل أخيه كجك، وقبض على أخويه حاجي وحسين وسجنهما تمهيداً لقتلهما. وازدادت رذائله، حتى جاوز التذمر مصر إلى بلاد الشام. فثار عليه الأمير يلبغا اليحياوي، نائب الشام، وكتب إليه: «إنك أفسدت وأفقرت الأمراء والأجناد، وقتلت أخاك، وقبضت على أكابر أمراء السلطان، واشتغلت عن الملك، والتهيت بالنساء وشرب الخمر، وصرت تبيع أخباز الأجناد بالفضة»[4].

تدهورت السلطنة المملوكية في عهده تدهوراً خطيراً نتج عنه انخفاض في دخلها، وانتشار الفوضى والفساد في أرجائها، كما تعطل الحج السنوي. ولما لم يعد بالمستطاع الصبر على هذا السلوك السيء، طلب الأمراء أركان الدولة منه أن يعتزل العرش نظراً لأنه لا يصلح للحكم، وانفضوا من حوله حتى عجز عن تهدئة الأوضاع المضطربة، فاضطر إلى الهرب، والتجأ إلى بيت أمه حيث قُبض عليه

---

(١) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة جـ١٠ ص٧١.

(٢) ابن تغري بردي: المنهل الصافي: جـ٢ ص٤٢٦.

(٣) المصدر نفسه، جـ٦، ص٢٥٠.

(٤) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة جـ١٠ ص١٣٤.

وسُجن في المكان الذي سَجن فيه أخويه من قبل، ولم يلبث أخوه السلطان حاجي أن أمر بقتله بعد ثلاثة أيام. فقُتل خنقاً[1].

ونصَّب الأمراء السلطان حاج بن الناصر محمد، ولقَّبوه «الملك المظفر زين الدين حاجي» (٧٤٧ ـ ٧٤٨هـ/ ١٣٤٦ ـ ١٣٤٨م) وكان عمره آنذاك إحدى عشرة سنة، وأقيمت الخطبة له في دمشق، كما ضربت السكة باسمه[2].

انتهج هذا السلطان سياسة نفَّرت منه القلوب، وأثارت كراهية الأمراء له، وازداد في عهده الانحلال السياسي لدولة المماليك البحرية وذلك بفعل عدة عوامل أهمها:

١ ـ سلك السلطان حاجي سلوك أسلافه حيث أظهر من الخلاعة وفساد الخلق، ما جعل عهده أسوأ من عهود من سبقه. كان يجتمع بأوباش الناس وطبقاتهم المنحطة، يلعبون معاً بالحمام، تاركاً شؤون الحكم.

٢ ـ بذل الأموال لجواريه، واختص بواحدة منهن كانت حظية لسلطانين قبله[3].

٣ ـ عمد الأمير شيخو، نائب السلطنة في مصر، وهو جركسي الأصل، إلى رفع المماليك الجركسية فوق المماليك البحرية، مما أثار هؤلاء وولَّد في أنفسهم الحقد، ودفعهم إلى حافة الانتقام.

٤ ـ ضربت البلاد في عهده موجة من القحط والجفاف أهلكت الحرث والنسل، في الوقت الذي كان فيه منهكماً بالملذات والرذائل، فلم يقدم على عمل ينقذ البلاد والعباد.

٥ ـ حاول اثنان من خواصه تحذيره، وانتشاله من الوضع المخزي الذي أوقع نفسه فيه، إلا أنه لم يرتدع، وتمادى في غيِّه حيث قبض عليهما، وكاد يقتلهما لولا أن تمكَّنا من الفرار.

٦ ـ قبض السلطان على بعض الأمراء النافذين في دولته، كما قتل بعضاً

---

(١) ابن حبيب: ج٣، ص٩٠. انظر ترجمته في المنهل الصافي لابن تغري بردي: ج٦، ص٢٥٠ ـ ٢٥٣.

(٢) المصدران نفساهما: ص٩١. ج٥، ص٥١ ـ ٥٢.

(٣) موير: ص١١٠.

آخر، وجاء هذا التدبير نتيجة صراع الأمراء على اقتسام المناصب وانقسامهم بين مؤيد له ومعارض لحكمه، وقد دفعه أنصاره إلى ملاحقة خصومهم[1].

وانتهى أمره بأن قتله الأمراء المعارضون لحكمه[2]، بعد أن حكم مدة سنة وثمانية أشهر واثني عشر يوماً[3].

كان طموح أمراء المماليك البحرية إلى النفوذ عن طريق تولية من يشاؤون من أبناء أو أحفاد السلطان الناصر محمد، بغضّ النظر عن مصلحة البلاد؛ من العوامل التي رفعت حسن بن الناصر محمد إلى العرش.

كان المماليك الجراكسة يرغبون في تنصيب حسين بن الناصر محمد سلطاناً على البلاد، لكن الأمراء البحرية فضّلوا عليه حسناً، الذي كان في الحادية عشرة من عمره ليكون أداة سهلة، وطيِّعة في أيديهم، كما هي عادتهم، وقد نجحوا في تنفيذ رغبتهم.

ورُفع حسن إلى منصب السلطنة للمرة الأولى، ولقب بـ «الناصر أبو المحاسن حسن» (٧٤٨ ـ ٧٥٢هـ/ ١٣٤٨ ـ ١٣٥١م)[4].

ظل السلطان الناصر حسن، خلال السنوات الثلاث الأولى من حكمه، كالمحجور عليه، واستأثر وزيره منجك اليوسفي بالنفوذ في الدولة، قبل أن يقبض عليه ويصادر أمواله وممتلكاته، ويرسله إلى الإسكندرية سجيناً، ويستقل بالحكم[5].

وبعد أن وطَّد أقدامه في الحكم، أخذ يعمل على إضعاف نفوذ الأمراء حتى لا يشكلوا له العقبات، كما اضطهد المماليك الجراكسة لأنهم أيدوا حسيناً وفضلوه عليه[6].

ويبدو أن عهده كان أفضل من عهود أسلافه، بسبب اجتياح مرض الطاعون لمنطقة الشرق الأدنى، فشُغل الناس بمكافحته.

واستبدَّ الناصر حسن بالنفوذ والسلطان، خاصة بعد تغلبه على قبائل التركمان

---

(١) ابن تغري بردي: المنهل الصافي، جـ٥، ص٥٢ ـ ٥٣.
(٢) ابن حبيب: جـ٣، ص١٠٠.
(٣) ابن تغري بردي: جـ٥، ص٥٢.
(٤) ابن حبيب: جـ٣، ص١٠٢. ابن تغري بردي: المنهل الصافي جـ٥، ص١٢٥.
(٥) ابن حبيب: المصدر نفسه، ص١٤٤.
(٦) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص١٩٠.

الذين أغاروا على سنجار[1] مما زاد في شوكته، إلا أن وزراءه استمروا يتدخلون في شؤونه، مما حمله على اضطهادهم وملاحقتهم. ولما اشتدت الخلافات بين الطرفين عزم على التخلص منهم، لكنهم كانوا الأسرع إلى التحرك، فتآمروا عليه، وهاجموه بقيادة الأمير طاز، وخلعوه عن العرش، ونصّبوا أخاه الملك الصالح صلاح الدين بن محمد بن قلاوون (٧٥٢ ـ ٧٥٥هـ/ ١٣٥١ ـ ١٣٥٤م) وكان فتى لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمره، فعينوا له الأمير طاز أتابكاً الذي سيطر عليه تماماً، وكان في يده مثل اللولب يديره كيف شاء، وليس له من السلطنة غير الاسم، مما أثار حقد الأمراء عليه خاصة صَرْغَتْمِش وشيخون.

وبرز في عهد هذا السلطان الأمير صَرْغَتمِش، وقد منحه حق تولية الولاة وعزلهم، متنازلاً، بذلك عن حقوقه واختصاصاته في هذا المجال، فعظمت مهابته بين الأمراء، ثم أخذ يحد من نفوذهم. ويبدو أن السلطان تضايق أخيراً من تصاعد نفوذه فصرفه وعين مكانه الأمير شيخون[2].

وليس أدلّ على سوء الحالة التي وصلت إليها البلاد من أن بعض كبار الأمراء ورجال الدولة، استغلوا مناصبهم لإشباع رغباتهم وأهوائهم وزيادة ثرواتهم، وقد اتخذهم بعض الأمراء بطانة لهم ليعاونوهم على تحقيق مطامعهم[3].

فقد جمع علم الدين عبد الله بن تاج الدين، المعروف بابن زنبور، وكان من أنصار الأمير شيخون، ثروة عظيمة من خلال عمله الذي جُمع له، وهو الوزارة، ونظر الخاص، والإشراف على شؤون الجيش. فحسده الأمير صَرْغَتْمِش وأوقع به حين شكاه للأمير شيخون على سوء تصرفه معه بسبب الخلعة التي قُدِّمت إليه وكانت دون مرتبته، مما أثار شعور هذا الأخير، فأمر مماليكه بالقبض عليه، ونفاه إلى قوص في عام (٧٥٣هـ/ ١٣٥٢م)[4].

واشتد تنافس الأمراء في أواخر حكم السلطان الصالح، واستأثر الأمير طاز بالنفوذ واتفق مع السلطان على القبض على شيخون وصَرغَتْمِش مما دفعهما إلى التآمر عليه وعلى السلطان. وانتهى الصراع بالقضاء على الأمير والقبض على السلطان الذي سُجن في القلعة، وأُعيد السلطان الناصر حسن إلى العرش للمرة

---

(١) ابن حبيب: جـ٣، ص١٤٤.
(٢) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ١٠، ص٢٦٨.
(٣) سرور: ص٥٨.
(٤) ابن تغري بردي: جـ١٠، ص٢٧٨ ـ ٢٧٩.

الثانية (٧٥٥ ـ ٧٦٢هـ/ ١٣٥٤ ـ ١٣٦١م)[١].

كان الناصر حسن قد قضى مدة الحجر عليه في الدرس والعبادة[٢]. فلما تبوأ العرش للمرة الثانية، ترك في أوائل حكمه مقاليد الأمور لأمرائه يتصرفون وفق أهوائهم، وكانوا فئة من الطغاة الجشعين، يعقب الواحد منهم الآخر. فأضحى الأميران شيخون وصَرْغَتْمِش صاحبي الحل والعقد في الدولة، ثم انفرد الثاني بعد مقتل الأول في عام (٧٥٨هـ/ ١٣٥٧م)، وما لبث أن استبد بالسلطة، وجمع أموالاً طائلة، ثم طمع في الاستقلال بالملك[٣].

ولما اتصل ذلك بمسامع السلطان اتفق مع جماعة من الأمراء على التخلص منه، فأثار هذا العمل حفيظة وغضب مماليكه الذين اشتبكوا مع مماليك السلطان في معركة دارت رحاها في شوارع القاهرة، دارت فيها الدائرة على مماليك صَرْغَتْمِش[٤].

استقل السلطان بعد ذلك بالحكم، وباشر شؤون الدولة بنفسه، لكنه لم يتمتع طويلاً بذلك، إذ لم يكن بمنجاة من تدخل كبار الأمراء في شؤونه وبطشهم به.

وسرعان ما ازداد نفوذ الأمير يلبغا العمري حتى أضحى المرجع في الشؤون السياسية والإدارية، والمتصرف في أمور الدولة. ثم راح يعترض على تصرفات السلطان وأعماله، فعارضه في منح الإقطاعات الكبيرة للنساء، وأنكر عليه تدخل الطواشية في شؤون الدولة؛ مما ضايقه فعلاً، فأخذ يتحين الفرص للتخلص منه.

ويبدو أن يلبغا وقف على نوايا السلطان، فاصطدم به وتغلّب عليه، وولّى السلطان هارباً إلى قلعة الجبل، فتعقّبه يلبغا وقتله، ثم استولى على خزائنه[٥].

وبوفاة السلطان حسن ينتهي عهد تولية السلاطين من أولاد الناصر محمد، ليبدأ عهد السلاطين من أحفاده. وقد تصرف كبار الأمراء مع الأحفاد بالأسلوب نفسه الذي تصرفوا به مع الأبناء، مما زاد في تدهور أوضاع الدولة، وسارت سريعاً نحو الزوال، مع اشتداد نفوذ طائفة المماليك البرجية أو الجراكسة ازدياداً مضطرداً.

نصّب يلبغا صلاح الدين محمد بن السلطان حاجي ولُقب بـ «الملك المنصور» (٧٦٢ ـ ٧٦٤هـ/ ١٣٦١ ـ ١٣٦٣م)، وكان فتى في الرابعة عشرة من

---

(١) المقريزي: جـ٢، ص٩٢٩ ـ ٩٣٠. (٢) المصدر نفسه، جـ٣، ص١.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٤، ٤١.

(٤) ابن حبيب: جـ٣، ص٢١٣. المقريزي: ج- ٣، ص٤٢.

(٥) المقريزي: المصدر نفسه، ص٦٠ ـ ٦٣.

عمره. وهو أول أحفاد الناصر محمد من الذين تربعوا على العرش المملوكي[1].

كان هذا السلطان مسلوب الإرادة، وقد تحكم يلبغا بالأمور، وأضحى مطلق التصرف، يعزل ويولي من يشاء، في حين انغمس السلطان في اللهو. مال إلى الطرب، وأدمن على شرب الخمر، حتى كاد لا يفيق ساعة واحدة[2].

وظل الوضع على هذه الحالة إلى أن اتفق الأمراء على خلعه لقلة كفاءته، ومجونه، وظل محجوراً عليه حتى توفي في عهد السلطان برقوق[3].

ونصّب يلبغا شعبان بن حسين بن الملك الناصر، ولُقّب بـ «الملك الأشرف أبي المعالي زين الدين» (٧٦٤ ـ ٧٧٨هـ/ ١٣٦٣ ـ ١٣٧٧م)، وكان عمره آنذاك عشر سنوات تقريباً. حكم هذا السلطان مدة أربعة عشر عاماً، وهي أطول مدة حكمها سلطان من أحفاد الناصر محمد، غير أن سيرته اختلفت عن سيرة أسلافه، نظراً لتوالي سقوط الأمراء الذين كان بيدهم الحل والعقد، حيث أضحت الأحداث التي تلت ذلك ليست إلا صورة غريبة لنهوض وسقوط الحاكمين من الأمراء المماليك[4].

ظل يلبغا، في أوائل عهد هذا السلطان، صاحب الحل والعقد. وما ارتكبه هذا الأتابك ومماليكه من الفظائع والظلم الذي وقع على الناس دفع هؤلاء إلى الالتفاف حول السلطان الفتى، وتآمروا عليه. ولما علم يلبغا بذلك استدعى الأمير آنون بن الملك الأمجد حسين أخا الملك الأشرف شعبان، ونصّبه سلطاناً ولقّبه بـ«الملك المنصور»، فكان ذلك سبباً في نشوب اصطدامات حامية في شوارع القاهرة انتهت بمقتل يلبغا وهزيمة مماليكه[5].

كان من الطبيعي، بعد التخلص من يلبغا، أن يستقل السلطان بالحكم ويباشر اختصاصاته، لكن ذلك لم يحدث، وظل محجوراً عليه من قِبَل الأمير أسندمر الناصري الذي سطع نجمه واستأثر بالنفوذ، وسانده مماليك يلبغا. وقد أثار استبداده حقد الأمراء عليه، إلا أنه تمكّن من إخماد فتنتهم، وأضحت العاصمة مسرحاً لقتال مستمر بين الأطراف المتناحرة. واستفحل في هذا الدور نفوذ مماليك

---

(١) ابن حبيب: جـ٣، ص٢٤٠.

(٢) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ١١، ص ٥ ـ ٦. حسن: ص ١٣١.

(٣) المقريزي: جـ٣، ص٨٢. ابن تغري بردي: المصدر نفسه، ص٧.

(٤) ابن حبيب: جـ٣، ص٥٩. المقريزي: المصدر نفسه، ص٨٣.

(٥) ابن تغري بردي: جـ١١، ص٣٦ ـ ٣٧، ٣٩ ـ ٤٠.

يلبغا الذين غلبوا أسندمر على أمره، يؤمر فيطاع، فطلبوا منه تسليمهم بعض الأمراء، وعزل السلطان شعبان، لكن هذا الأخير ما لبث أن تغلّب على جماعة المعارضين، وأسر اسندمر، ثم عفا عنه وأبقاه في منصبه، بعد أن شفع فيه الأمراء، لكن أشرك معه في الأمر خليل بن قوصون[1].

ويبدو أن أسندمر ظل حاقداً على السلطان، فلم يركن إلى السلم. فتآمر مع خليل، وانحاز إلى جانبهما مماليك يلبغا. واستطاع السلطان إخماد فتنتهم بعد أن قتل كثيراً منهم، وقبض على كل من أسندمر وخليل وأرسلهما إلى الإسكندرية حيث زج بهما في السجن[2].

وهكذا لم تتمتّع البلاد بالاستقرار السياسي في السنوات الأولى من حكم الملك الأشرف شعبان لاستفحال نفوذ الأمراء، وما كانوا يثيرونه من الفتن[3].

خلا الجو السياسي للسلطان بعد أن تغلّب على أسندمر، وأضعف شوكة مماليك يلبغا، فقبض على زمام الأمور، واستقرت حالة البلاد نسبياً وذلك في عام (٧٦٩هـ/ ١٣٦٨م)، وظل الوضع على ذلك حتى عام (٧٧٨هـ/ ١٣٧٧م)، إذ ثار في هذه السنة بعض المماليك في أيلة في الوقت الذي كان فيه السلطان في طريقه إلى بلاد الحجاز.

وتمكّن هؤلاء من هزيمته، فعاد إلى القاهرة سراً. استغل أعداؤه في الداخل هذه الفرصة وأعلنوا عن مقتله، وهاجموا أعوانه، وولّوا ابنه علياً مكانه، وكان طفلاً في السادسة من عمره، ولقب بـ «الملك المنصور» (٧٧٨ ـ ٧٨٣هـ/ ١٣٧٧ ـ ١٣٨١م). ولما وصل الأشرف إلى القاهرة لجأ إلى أحد دورها حيث كُشف أمره وتم القبض عليه، وقتل[4].

استمر، في عهد هذا السلطان، تنافس الأمراء. فقد تآمر قراطاي أتابك العسكر ضد صهره أينبك البدري[5]، ثم اختلف هذا الأخير مع أقتمر الحنبلي نائب السلطنة. وانتهى هذا النزاع بنفي أقتمر إلى بيت المقدس، وتعيين أينبك أتابكا للعسكر، ثم استفحل نفوذ هذا الأمير حتى أضحى المتصرف في أمور الدولة[6].

---

(١) المقريزي: جـ٣، ص١٥١ ـ ١٥٢. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ١١، ص٤٦ ـ ٤٨.
(٢) ابن تغري بردي: المصدر نفسه ص٤٨.
(٣) سرور: ص٦٢.
(٤) المقريزي: جـ٣، ص٢٧٤ ـ ٢٧٨، ٢٨١ ـ ٢٨٢.
(٥) تزوج قراطاي بابنة أينبك.
(٦) المقريزي: جـ٣، ص٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

تأثرت الأوضاع في بلاد الشام بالتطورات في مصر، فخرج نوابها على طاعة السلطان، واستقلوا بنياباتهم، مما دفع أينبك إلى تجهيز حملة عسكرية لإخضاعهم، إلا أنه عدل عن مرافقة الحملة حين اكتشف مؤامرة لإقصائه. ولما أدرك ضعف موقفه فرَّ من القاهرة. فاستدعى السلطان طَشْتَمِر نائب الشام وعينه أتابكا بدلاً منه، فتحكَّم هذا بالأمور على عادة الأمراء، لكن خرج عليه الأمير برقوق والأمير بركة الجوباني، فهزماه وقبضا عليه، وسجنه السلطان في الإسكندرية، فخلا الجو لبرقوق وحل محل طَشْتَمِر في منصب الأتابكية، وأضحى هو وبركة صاحبي الأمر والنهي[1].

لم تنقطع الاضطرابات في القاهرة التي أضحت مسرحاً لحركات تمردية دائمة، وشهدت تغييراً سريعاً في الرجال. فقد خرج الأمير إينال في عام (٧٨١هـ/ ١٣٧٩م) على سلطة برقوق، وأشعل ثورة مسلحة ضده، لكنه تمكَّن من إخمادها، ثم قام النزاع بينه وبين حليفه بركة. واندلعت نيران الحرب الداخلية من جديد حتى أذعنا للصلح، لكن برقوقاً لم يمهل صديقه وتخلَّص منه وأضحى صاحب السيادة المطلقة، إلا أنه لم يجرؤ على الطموح إلى منصب السلطنة، ولم يتيسر له الوثوب إليها بعد وفاة الملك المنصور، واضطر إلى تنصيب أكبر أولاد الأشرف شعبان، وهو الأمير حاج، سلطاناً وكان عمره ست سنوات (٧٨٣ ـ ٧٨٤هـ/ ١٣٨١ ـ ١٣٨٢م)، وبايعه الخليفة، وأقسم له الأمراء يمين الطاعة ولقب بـ «الملك الصالح»، وتقلَّد برقوق منصب الأتابك، كما عهد إليه السلطان بتدبير شؤون السلطنة والوصاية عليه نظراً لصغر سنه[2].

ويبدو أن المماليك لم يركنوا إلى الهدوء، واستمروا يسبِّبون المشاكل على عادتهم. فنقموا على برقوق ومماليكه الجركسية ودبروا مؤامرة لاغتياله، فقبض على بعضهم وسجنهم. وأشار عليه مماليكه أن يتبوأ العرش ويحتجب عن الناس، إلا أنه اعتذر عن ذلك، حيث كان يخشى اعتراض كبار الأمراء في مصر وبلاد الشام، ثم ألحُّوا عليه، وهوَّنوا الأمر له، وتعهدوا بمساعدته. ويبدو أنه اقتنع أخيراً بوجهة نظرهم فدعا في (التاسع عشر من شهر رمضان عام ٧٨٤هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٣٨٢م) الخليفة والقضاة الأربعة، وسائر الأمراء، إلى اجتماع عام. وتحدث في هذا الاجتماع القاضي بدر الدين بن فضل الله كاتب السر، فبيَّن

---

(١) المقريزي، المصدر السابق، ص٣١٠، ٣١٢ ـ ٣١٤، ٣١٧، ٣٢٢ ـ ٣٢٥.

(٢) ابن تغري بردي: ج١١، ص٢٠٦ ـ ٢٠٨.

للمجتمعين حالة عدم الاستقرار التي تمر بها البلاد نتيجة تولي الحكم صبية صغار، وأن الأوضاع المتدهورة بحاجة إلى سلطان كبير تجتمع عليه الكلمة، ليضع حداً لهذه الحالة المتردية. فاستقر الرأي على خلع الملك الصالح أميرحاج وتولية برقوق عرش السلطنة[1].

وهكذا انتهى الحكم القلاووني بعد استمرار دام قرناً من الزمان تعاقب خلاله الأبناء والأحفاد على عرش السلطنة المملوكية. وبانتهاء حكم هذه الأسرة، انتهت دولة المماليك البحرية بعد أن حكمت قرابة مائة وستة وثلاثين عاماً، وانتقل الحكم إلى فرع آخر من المماليك هم المماليك البرجية أو الجركسية الذين قبضوا على زمام الأمور وأسسوا دولة المماليك البرجية.

الأوضاع الخارجية

العلاقة مع الصليبيين

الحملة الصليبية على الإسكندرية

ظلت دولة المماليك البحرية مهيبة الجانب على الصعيد الخارجي بالرغم من عدم الاستقرار الداخلي الذي شهدته، وأتاحت لها قوتها المختزنة بأن تجابه الصليبيين عندما غزوا الإسكندرية، وتقضي على مملكة أرمينيا الصغرى.

استمرت فكرة مهاجمة دولة المماليك في مصر سائدة في بعض الأوساط الأوروبية، إلى أن تكفَّل بتنفيذها بطرس الأول لوزنيان ملك قبرص في (عام ٧٦٧هـ/ ١٣٦٥م)، الذي أضحى أصلح الملوك اللاتين لقيادة الحرب المقدسة ضدالمسلمين[2].

والواقع أنه لم تبقَ إلا محاولة أخيرة للعودة عسكرياً إلى الأراضي المقدسة. ففي عام (٧٦٠هـ/ ١٣٥٩م) تولى بطرس الأول لوزنيان عرش قبرص، وقد سيطرت عليه الرغبة لكي ينشب الحرب الصليبية بهدف احتلال بيت المقدس مجدداً، وقام بنشاط ملحوظ لتأليب الدول الأوروبية، وإثارة حماس اللاتين، فقام برحلة طويلة إلى غربي أوروبا استمرت ثلاث سنوات (١٣٦٢ ـ ١٣٦٥م) للدعاية لحملته، والحصول على معونات دولها[3].

---

(١) الخطيب الجوهري علي بن داوود الصيرفي: نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، جـ١، ص٣٨.

(٢) Atiya: The Crusades in the later Middle Ages: P 58

لكن كل ما بذله من نشاط لم ينجم عنه من مساعدات ما كان يتوقعه، وما سبق أنُ وعِدَ به. فقد أحجمت العساكر الألمانية، ولم يأت أحد من كبار النبلاء الفرنسيين والإنكليز باستثناء ما جاء من إيميبه، على أن عدداً كبيراً من صغار الفرسان قد لبوا نداءه[1].

واجتمع في البندقية جيش ضخم. وما أسهم به البنادقة في هذا الجيش كان كبيرالنفع، غير أن الجنويين أحجموا في بادىء الأمر إلا أنهم ما لبثوا أن اقتنعوا بالاشتراك في الحملة، وتعهدوا بتزويدها بثلاث سفن[2]. وبارك البابا أوربان الخامس الحملة[3].

وقد حرص الملك القبرصي على كتمان وجهة الحملة ليموّه على أهدافها. وتقرر أن تحتشد في جزيرة رودس في (شهر ذي الحجة عام ٧٦٦هـ/ شهر آب عام ١٣٦٥م). وانطلقت الحملة من الجزيرة في (شهر محرم عام ٧٦٧هـ/ شهر تشرين الأول من العام الميلادي المذكور)، وقد تألفت من مائة وخمس وستين سفينة[4]، أقلّت حمولة كاملة من الرجال الذين بلغ عددهم ما يزيد على ثلاثين ألفاً بالإضافة إلى العتاد والمؤن[5]، وبالمقارنة مع ضخامة الحملات الصليبية السابقة، فلم ينهض منذ الحملة الصليبية الثالثة، من الحملات ما يفوق نسبياً تلك التي أعدها بطرس لوزنيان[6].

وبعث هذا الملك بنداء إلى رعاياه المسيحيين في بلاد الشام يخبرهم بالعودة إلى الوطن، ويحظر عليهم ممارسة نشاطهم التجاري فيها. وقد هدف من وراء ذلك أن يعتقد الناس أن بلاد الشام هي هدفه[7].

ولما وصلت السفن إلى عرض البحر، جرى الإعلان بأن الحملة تقصد ثغر الإسكندرية في مصر، وقد اختار بطرس الأول مدينة الإسكندرية لسببين:

---

(١) رنسيمان: جـ٣، ص٧٤٠ ـ ٧٤٢. (٢) المرجع نفسه.

(٣) هايد: جـ٢، ص٢٨٣ ـ ٢٨٤. يذكر المقريزي أن الجنويين اسهموا بسفينتين. السلوك جـ٣، ص١٠٧.

(٤) رنسيمان: جـ٣، ص٧٤٣. هايد: المرجع نفسه، ص٢٨٣.

(٥) يذكر ابن حبيب جـ٣، ص٢٨٨ بان عدد السفن الصليبية بلغ سبعين قطعة، كما يذكر المقريزي جـ٣، ص١٠٦ بان العدد ما بين السبعين والثمانين قطعة.

(٦) ابن تغري بردي: جـ١١، ص٢٩.

(٧) رنسيمان: جـ٣، ص٧٤٣. (٨) Atiya: op. cit pp 341-344

الأول: كان الاعتقاد السائد بين الصليبيين آنذاك، أنه من العسير، من الناحية العملية غزو بلاد الشام ما لم يكن ثمة قاعدة على الساحل. والمعروف أن الموانىء على الساحل الشامي قد جرى تخريبها من قبل المماليك، باستثناء ميناء طرابلس. وقد دلّت تجربة سابقة على أنه متى فقد سلطان مصر ثغر دمياط، أضحى مستعداً لأن يتنازل عن بيت المقدس مقابل استرداده، والإسكندرية تفوق بأهميتها ثغر دمياط، ومن يضع يده عليها فإنه يستطيع بمساعدة أسطول صغير اعتراض المواصلات بين مصر والعالم الخارجي، فيمكن والحالة هذه اتخاذها قاعدة انطلاق نحو الأراضي المقدسة. يضاف إلى ذلك أنه بمعاونة جيش مدرب يجتاح كل المواقع الداخلية، ثم يتقدم نحو القاهرة، حيث يتيسر له القضاء على عاصمة المماليك[1].

الثاني: سوف يؤدي ضياع الإسكندرية إلى تعرُّض المماليك إلى نوع من الحصار الاقتصادي نظراً لأهميتها كثغر تجاري عالمي تنتهي عنده طرق التجارة الشرقية، لتبدأ منه الطرق التجارية المتجهة نحو الغرب.

لم يتوقع المماليك هجوماً على مدينة كالإسكندرية، يضاف إلى ذلك أن الملك القبرصي أحسن اختيار الوقت الملائم نتيجة المعلومات التي حصل عليها من قِبَل جواسيسه المنتشرين في مصر، ذلك أن:

١ ـ دولة المماليك كانت تعاني من عدم الاستقرار السياسي بسبب صغر سن السلطان شعبان، وانحصرت السلطة بيد الأمير يلبغا الذي كان مكروهاً من سائر الأمراء والناس.

٢ ـ كان نائب الإسكندرية صلاح الدين خليل بن عرام متغيباً، إذ ذهب إلى مكة ليؤدي فريضة الحج، وناب عنه، في حكم الإسكندرية، أمير صغير من أمراء العشرات هو جنغرا الذي اتصف بالضعف والتردد، لا يصلح لمثل هذه المواقف الحاسمة[2].

٣ ـ كانت حامية المدينة ضئيلة العدد لا تكفي للدفاع عنها، وذلك لعدم اهتمام الأمير يلبغا بتحصينها، رغم إلحاح نائبها الأمير صلاح الدين خليل بن عرام، غير أن أسوارها كانت بالغة المناعة[3].

---

(١) رنسيمان: جـ٣، ص٧٤٤ ـ ٧٤٥.

(٢) (٣) المقريزي: جـ٣، ص١٠٥.

٤ ـ كان الوقت موسم فيضان النيل، والطريق بين القاهرة والإسكندرية، عبر الدلتا، قد غمرته المياه ولا يصلح لمسير نجدة عسكرية سريعة من العاصمة لإنقاذ المدينة؛ بل كان على هذه الحملة أن تسلك الطريق الصحراوي وهو طويل ومتعب[١].

وهكذا كانت الظروف كلها مهيأة لخدمة الملك بطرس الأول.

وصلت الحملة إلى الإسكندرية مساء يوم (الثالث والعشرين من شهر محرم/ التاسع من شهر تشرين الأول). وإذ ظن السكان أن هذا الأسطول لم يكن سوى أسطول تجاري هرعوا إلى الميناء لعقد الصفقات التجارية. ولم ينجل الموقف إلا في صباح اليوم التالي، حيث فوجىء السكان بضخامة الأسطول ودخوله الميناء الغربي الذي يحظَّر على السفن المسيحية الدخول إليه[٢].

عندئذ بدأت الاستعدادات على عجل لإغلاق الأبواب وشحن القلاع بالمقاتلة، واستُدعِيَ عرب البحيرة للمشاركة في الدفاع عن المدينة وتهيأ الجميع لمنع نزول العساكر الصليبية إلى البر، غير أن هؤلاء تمكَّنوا من شق طريق لهم إلى الشاطىء رغم بسالة المقاومة، فتراجع جنغرا مع قواته واحتموا وراء الأسوار. ودارت بين الطرفين اشتباكات تركَّزت في الجانب الغربي من الميناء. وحاول الصليبيون اختراق أبواب المدينة من هذه الناحية لكنهم فشلوا، فاتجهت قواتهم إلى الجانب الشرقي حيث وجدوا ثغرة أهملها المماليك عبروا منها إلى الداخل. وقد تعذَّر على المدافعين الانتقال السريع من الجانب الغربي إلى هذا الجانب الشرقي نظراً لوجود بعض الأبراج الحائلة، فأُسقط في أيديهم، وعمَّ الاضطراب داخل صفوفهم. وإذ اعتقد جنغرا أن المدينة قد سقطت، لاذ بالفرار التماساً للنجاة[٣].

ولم يحل منتصف النهار حتى استقر الصليبيون داخل المدينة، واستمر القتال دائراً في الشوارع، وفشلت محاولة مملوكية في دفعهم إلى خارجها، فأضحت الإسكندرية في قبضة المهاجمين. وأخذ السكان يفرون من المدينة بشكل جنوني بينما انقضَّ عليهم الصليبيون من كل جانب انقضاضاً وحشياً، ولم يفرقوا بين

---

(١) العبادي، أحمد مختار وسالم، السيد عبد العزيز: تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام، ص٣١٢.

(٢) رنسيمان: ج٣، ص٧٤٥.

(٣) المقريزي: ج٣، ص١٠٥. رنسيمان: ج ٣، ص٧٤٦.

المسلمين وغيرهم من النصارى واليهود. فقتلوا وأسروا عدداً كبيراً من الرجال والنساء، وعاثوا في المدينة فساداً وتخريباً ونهباً مدة ثلاثة أيام[١].

وقد علَّق المقريزي على ما حلَّ بالإسكندرية من جراء حملة بطرس الأول بقوله: «فكانت هذه الواقعة، من أشنع ما مرّ بالإسكندرية، من الحوادث، ومنها اختلَّت أحوالها، واتضع أهلها، وقلَّت أموالهم، وزالت نعمهم»[٢].

حاول الملك بطرس الأول أن يعيد الأمن إلى نصابه، في الوقت الذي اختلف فيه القادة الصليبيون في اتخاذ الخطوة المقبلة. فقد عقد الملك اجتماعاً مع أعوانه للتشاور في الموقف الجديد، وكان من رأيه ألاَّ يجل الصليبيين عن المدينة، بل يستقرون فيها، ويدافعون عما استولوا عليه، لتنفيذ المشروع الصليبي الذي جاء من أجله وهو فرض الحصار الاقتصادي على سواحل مصر وغيرها من الموانىء الإسلامية، واستعادة بيت المقدس.

ويبدو أن أغلبية أتباعه خالفوه في رأيه، ورأوا ضرورة الإسراع بالإنسحاب من المدينة حرصاً على الأسلاب التي غنموها وخوفاً من وصول جيش النجدة من القاهرة، خاصة وأن السكان قد أحرقوا أبواب المدينة أثناء فرارهم مما جعل الجيش الصليبي مهدداً من كل جانب، كما أنه من المتعذر أن يظل الأسطول حيث هو ويقوم بمهمة الدفاع نظراً لقلة عدد أفراد الحامية[٣].

والواقع أن أعوان الملك لم يخططوا لحملة منظمة، تستهدف الاحتلال، والاستقرار، ولم يفكروا آنذاك، إلا في أن يحملوا ما غنموه إلى بلادهم مكتفين بهذا الانتصار الجزئي، خاصة وأن الزحف نحو القاهرة أصبح مستحيلاً بفعل عاملين.

الأول: تدمير الجسر الواقع على القناة الكبيرة الذي يجتازه الطريق إلى القاهرة.

الثاني: علم الصليبيون أن جيشاً مملوكياً أعده السلطان هو في طريقه لنجدة الإسكندرية فلم يرغبوا بالاشتباك معه في معركة اعتبروها خاسرة نظراً لقلة عددهم ولوفرة عدد أفراد الجيش المملوكي[٤].

---

(١) المقريزي: جـ٣، ص١٠٦ ـ ١٠٧.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٨.

(٣) Atiya: p 364

(٤) Ibid

والحقيقة أن السلطان شعبان خرج من القاهرة على رأس جيش كبير، يرافقه الأتابك يلبغا، ولما وصل إلى الطرّانة، أرسل طليعة عسكرية بقيادة ثلاثة من أكبر أمرائه، هم قطلوبغا المنصوري وكوندك وخليل بن قوصون، لنجدة المدينة على وجه السرعة[1].

ورأى القادة الصليبيون وشقيق الملك أن ليس بوسعهم الاحتفاظ بالمدينة، فانسحبوا بعد أسبوع كامل من سيطرتهم عليها رغم احتجاجات الملك حتى لم يبقَ فيها سوى عدد ضئيل من العساكر القبارصة.

ولما أضحى الجيش المملوكي على وشك الوصول إلى الإسكندرية انسحب الملك بطرس الأول مع عساكره، وأصدر أوامره بالجلاء عنها. ولما علم السلطان بجلاء الصليبيين عن الإسكندرية أمر أمراءه، الذين تقدموه، بمواصلة سيرهم إليها للإشراف على إصلاح ما تهدم منها وإقرار الطمأنينة في نفوس سكانها[2].

تُعتبر الحملة على الإسكندرية نهاية لتلك الحملات الصليبية المتأخرة التي وضعت نصب أعينها احتلال الأراضي المقدسة، وجاءت نتائجها السلبية وبالاً على العالم المسيحي لعدة أسباب منها:

١ ـ فقد ارتفعت أثمان التوابل والمنسوجات الحريرية وغيرها من السلع الشرقية التي أضحى الناس في الغرب يألفونها، نظراً لأن كمياتها قد نفدت ولم يرد غيرها[3].

٢ ـ لم تطمئن الجمهوريات التجارية الإيطالية، وقطالونيا الإسبانية لما أسفرت عنه الحملة من نتائج، إذ كانوا يأملون في توطيد مركزهم التجاري في الشرق الأدنى، لكن حدث عكس ذلك، فقد تعرضت أملاكهم في الإسكندرية للدمار، فضلاً عن توقف تجارتهم مع مصر. إذ أن نهب الإسكندرية كاد يدمرهم باعتبارهم دولاً تجارية[4]، لهذا سارعت إلى إرسال رسلها إلى السلطان شعبان لتؤكد له عدم اشتراكها في تلك الحملة. ولكن السلطان رفض أن يسمح لها بالمتاجرة في بلاده إلا إذا أعاد ملك قبرص أسرى المسلمين، فوعده الرسل

---

(١) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١١، ص٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٠. رنسيمان: ج٣، ص٧٤٨.

(٣) هايد: ج٢، ص٢٨٥.

(٤) المرجع نفسه.

بذلك، وذهبوا إلى مدينة الماغوصة (فماجوستا) حيث وجدوا الملك القبرصي يعدُّ حملة لمهاجمة مدينة بيروت، فأقنعوه بالعدول عنها، وما زالوا به حتى وافق على ذلك وسمح لأسرى الإسكندرية بالعودة إلى بلادهم[1].

٣ ـ شعر الملك بطرس الأول بتلك النتائج السلبية، فسعى إلى إجراء مفاوضات مع المماليك بواسطة رسل جنويين وبنادقة، وتبادل السفراء مع القاهرة للوصول إلى حل ودِّي وتناسي الأحقاد القديمة، غير أن الجانبين كان لهما من الدوافع ما منعهما من الإقدام على هذه الخطوة. وظل المماليك يراوغون حتى يتيسر لهم بناء أسطول لغزو قبرص نفسها، بينما واصل بطرس الأول غاراته على ساحل بلاد الشام[2]، لكن هذه الغارات فشلت في تحقيق أهدافها. لقد أخفقت غاراته التي نفَّذها ضد ميناء طرابلس في عام (٧٦٩هـ/ ١٣٦٧م) حيث دمرت أسطوله عاصفة عاتية فلم يصل منه إلى طرابلس سوى خمس عشرة قطعة، أطلق رجالها يد النهب في المدينة قبل أن يعودوا إلى قبرص[3].

٤ ـ أثارت الحملة على الإسكندرية كوامن الغضب تجاه المسيحيين في مصر وبلاد الشام، وقد تجلت على شكل إجراءات انتقامية سريعة ضد الجاليات الأوروبية وطوائف المسيحيين المقيمين في البلاد، وذلك بمصادرة ربع أموالهم لإصلاح ما خُرِّب في الإسكندرية وفداء أسرى المسلمين، وإعداد أسطول لغزو قبرص[4].

٥ ـ اعتنى يلبغا بإنشاء أسطول حربي لغزو جزيرة قبرص التي أضحت عدواً يجب استئصاله[5]، وظل المماليك يتحينون الفرص لتنفيذ هذه الرغبة حتى تحققَّت بعد ستين عاماً، كما سنرى.

٦ ـ كانت هذه الحملة نهاية الحملات الصليبية المتأخرة ضد العالم الإسلامي، إذ أن شغف الملك بطرس الأول في الحروب الصليبية، أزعج رعاياه الذين خشوا استنفاد موارد الجزيرة، وعندما أعدَّ أحد فرسانه أمر اغتياله في عام

---

(١) المقريزي: جـ٣، ص١١٨ ـ ١١٩، ١٢٢ ـ ١٢٣. هايد: جـ٢، ص٢٨٦.

(٢) Atiya: P 372

(٣) Ibid.
ابن حبيب: جـ٣، ص٣١٢.

(٤) لم تلق سياسة الانتقام من أهل الذمة تأييداً من بعض فقهاء المسلمين أمثال الفقيه ابن كثير الذي أفتى بدمشق بأنه طالما كان النصارى باقين على الذمة ويؤدون الجزية، وأحكام الملة قائمة، فلا يجوز أن يؤخذ منهم الدرهم الواحد فوق ما يبذلونه من الجزية: البداية النهاية، جـ١٤، ص٣١٥.

(٥) انظر جهود يلبغا في بناء أسطول إسلامي: العبادي وسالم، ص٣٢٠ ـ ٣٢٢.

(٧٧٠هـ/ ١٣٦٩م) لم ينهض أحد لإنقاذه[١]، وزالت بوفاته شخصية من شجعان الحروب الصليبية التي حرّكها ودفعها التعصب الديني.

ظلت العلاقات متوترة مع الصليبيين في قبرص في عهد بطرس الثاني (١٣٦٩ ـ ١٣٨٢م) نتيجة لرفض سلاطين المماليك إبرام صلح معهم، لهذا استمرت غاراتهم المدمرة على موانىء بلاد الشام. وحسبنا أن نذكر أنه في عام (٧٧٠هـ/ ١٣٦٩م) هاجمت أربع سفن قبرصية موانىء صيدا واللاذقية وبيروت، حاول أفرادها النزول إلى البر عند رشيد، إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك بفعل الرياح الشديدة والمقاومة الضارية من جانب المسلمين[٢].

وشعر المماليك بما حلّ ببلادهم من المجاعة والغلاء بسبب تعطيل طرق التجارة نتيجة الغارات على سواحل بلاد الشام، فمالوا إلى الصلح مع قبرص، وتم عقد الصلح في عام (٧٧٢هـ/ ١٣٧٠م)، وجرى تبادل الأسرى، وأعيد فتح كنيسة القيامة أمام الحجاج المسيحيين، واستعاد المسيحيون في الشرق حريتهم.

القضاء على مملكة أرمينيا الصغرى

ظل الأرمن شوكة في جنب دولة المماليك البحرية، وبقيت دولتهم قائمة في قيليقيا على الرغم من الضربات المتتالية والموجعة التي أنزلتها بها الدولة المملوكية، وأضحى حكامهم من اللاتين. فقد أقرّت كنيسة الأرمن سلطان كنيسة روما عليها، كما كان لعدد كبير من نبلاء الأرمن علاقات وثيقة بقبرص[٣].

وعجز السلطان الناصر محمد عن اقتلاع هذه الشوكة، على الرغم من أنه ضمّ جزءاً كبيراً من بلاد الأرمن إلى أملاكه. لذلك استمر الضغط المملوكي على الأرمن في عهد خلفائه، وطوال القرن الرابع عشر الميلادي من خلال الغارات السنوية المكثفة، إذ كانوا على حق في ارتيابهم فيهم بأنهم أصدقاء الصليبيين وحلفاء المغول.

لكن الصليبيين انهاروا بعد سقوط عكا وطرد آخر بقاياهم من بلاد الشام في عام (٦٩٠هـ/ ١٢٩١م). وأما المغول فقد ضعفوا بعد وفاة أبي سعيد، وتفكّكت إيلخانيتهم، وقد ترتب على ذلك نتيجتان:

---

(١) رنسيمان: جـ٣، ص٧٥٠.
(٢) Atiya: P 376
(٣) رنسيمان: جـ٣، ص٧٥١ ـ ٧٥٢.

الأولى: حرمان الأرمن من سند كبير لهم، على الرغم من تلقيهم مساعدات محدودة من آل لوزنيان في قبرص.

الثانية: ازدياد أحوالهم الاقتصادية سوءاً نتيجة اضمحلال نشاطهم التجاري وانصراف التجار عن ميناء إياس، لأن تفكُّك دولة الإيلخانيين جاء مصحوباً بانتشار الفوضى والاضطراب، الأمر الذي هدّد الطريق البري المار بتبريز.

يضاف إلى ذلك، فقد فَقَدَ التجار المترددون على مملكة أرمينيا الصغرى حريتهم في مواصلة نشاطهم التجاري بعد أن فرض ملوكها من آل لوزنيان ضرائب باهظة على التجارة والتجار، مما صرف هؤلاء عن أرمينيا الصغرى وميناء إياس جميعاً[1].

إلى جانب هذه الضربة الاقتصادية، فقد تلقَّت هذه المملكة ضربة سياسية وعسكرية حاسمة، عندما أضاف المماليك معظم أملاكها إلى السلطنة المملوكية في عام (٧٣٢هـ/ ١٣٣٧م)، كما أن غارات المسلمين المحيطين بالأرمن لم تنقطع. ولم تقتصر هذه الغارات على ما قام به المماليك، وإنما وجَّهت الإمارات التركمانية في آسيا الصغرى التي قامت على أنقاض سلطنة سلاجقة الروم في عام (٧٠٣هـ/ ١٣٠٤م)، لا سيما إمارة قرمان، غارات متتالية عليها. وقد جمعت هذه الأمارة مع سلطنة المماليك سياسة مشتركة هي القضاء على مملكة أرمينيا الصغرى.

ويبدو أنه حصل نوع من التفاهم والتقارب بينهما في هذا السياق بدليل ما ذكره القلقشندي عن بني قرمان من عظم مكانتهم عند سلاطين المماليك، وتبادل الرسائل بين الطرفين «لنكاياتهم من متملك سيس وأهل بلاد الأرمن، واجتياحهم لهم من ذلك الجانب، مثل اجتياح عساكرنا لهم من هذا الجانب»[2] الأمر الذي ترتب عليه خراب أرمينيا الصغرى.

والراجح أن المماليك لم يقدِّروا تلك الظروف العصيبة التي كانت تمر بها المملكة الأرمنية ليوجهوا إليها الضربة القاضية، بدليل استمرار إرهاقها بالضرائب، وفرض الالتزامات على سكانها. ويبدو أن انهماكهم بأمورهم الداخلية قد صرفهم عن هذا التوجه.

---

(١) عاشور: بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، ص، ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٢) القلقشندي: ج٨، ص١٢ ـ ١٣.

أدّى تراجع المملكة الأرمنية في المجالين الاقتصادي والسياسي إلى عجزها عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة المملوكية، واعتبر المماليك ذلك تمرداً من الأرمن، فقرر السلطان الأشرف شعبان غزو أرمينيا الصغرى وضمَّها نهائياً إلى الأملاك المملوكية، خاصة وأنه عقد صلحاً مع بطرس الأول لوزنيان، ملك قبرص، الحليف الطبيعي للأرمن في عام (٧٧١هـ/ ١٣٧٠م)، فعهد إلى نائب حلب أشقتمر المارديني في عام (٧٧٦هـ/ ١٣٧٥م) بغزو أرمينيا الصغرى[1].

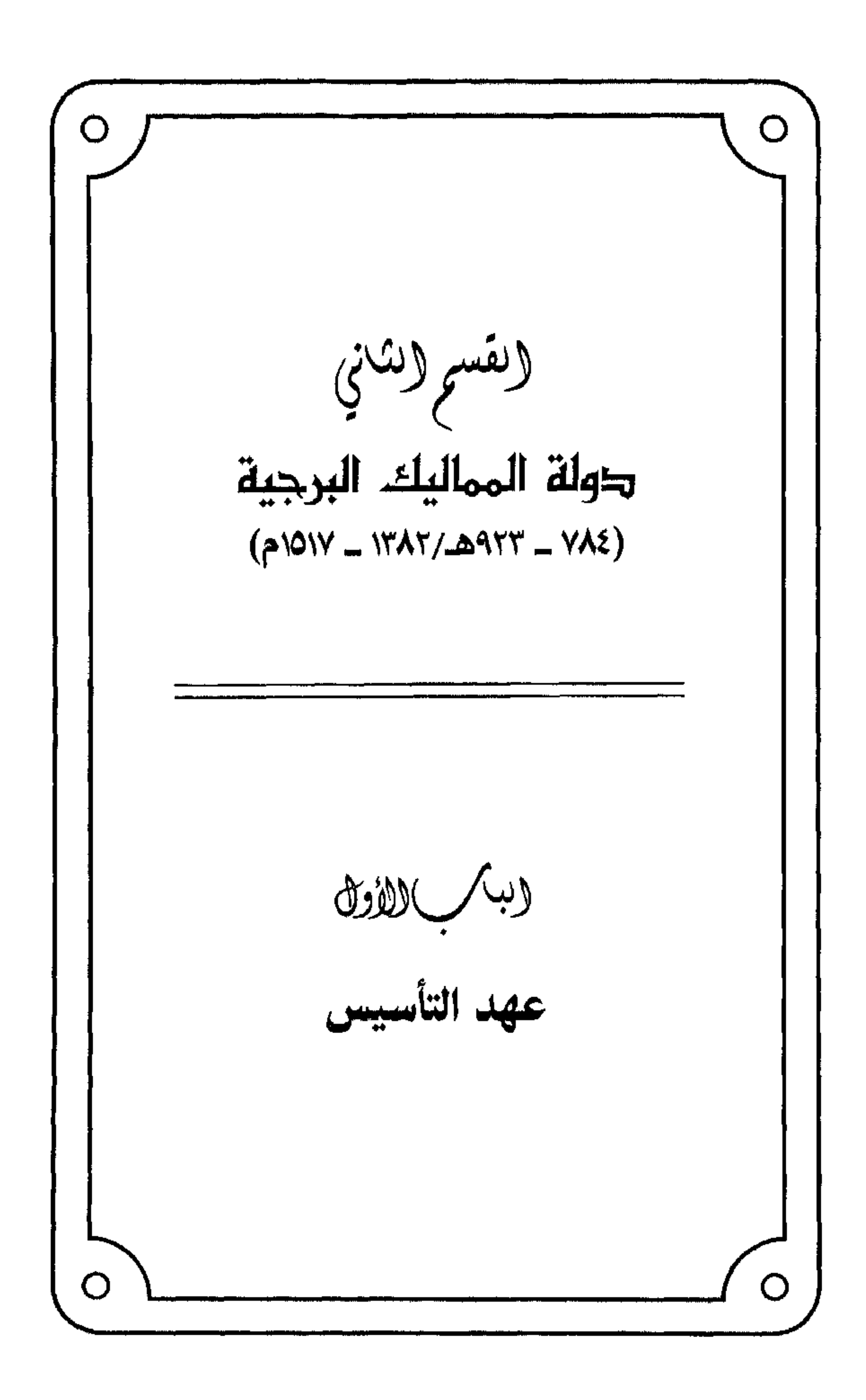
وقف الملك الأرمني ليون السادس، آخر ملوك أرمينيا، عاجزاً عن التصدي للمماليك، ومع ذلك استمرت العاصمة سيس تقاوم الحصار مدة شهرين، قبل أن يتمكن الجيش المملوكي من دخولها، في حين التجأ ليون السادس إلى قلعة جابان الحصينة في جبال طوروس، واقتفت الجيوش المملوكية أثره وحاصرت القلعة ثم دخلتها عنوة بعد تسعة أشهر من الحصار المتواصل، وقبضت عليه، وأرسلته مع عائلته إلى القاهرة حيث سجن فيها مدة ثماني سنوات لعجزه عن دفع الفدية، حتى توسط له ملك قشتالة. ودفع ملوك أوروبا الفدية المقررة بناء لنداء البابا كلمنت السادس، فأطلق السلطان سراحه بعد أن تعهد بعدم العودة إلى قيليقيا مرة أخرى، وذلك في عام (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م)، فاتجه إلى بيت المقدس ثم رحل إلى قبرص، فرودس، فإيطاليا، واستقر أخيراً في باريس»[2].

ومهما يكن من أمر، فقد سقطت مملكة أرمينيا الصغرى بعد أسر ليون السادس، وانقرضت دولة الأرمن في قيليقيا. والواضح أنه كان من العسير على هذه الدولة البقاء طويلاً وسط التيارات المعادية التي أحاطت بها.

وابتهج المسلمون في العالم الإسلامي لسقوط هذه المملكة التي طالما هدّدت المسلمين في بلاد الشام وأطراف العراق وآسيا الصغرى، فضلاً عن تهديدها الاقتصادي لدولة المماليك البحرية في مصر وبلاد الشام من خلال تهديدها للتجارة بين الشرق والغرب، والتي كانت دولة المماليك طريقها الرئيسي[3]، وغدت قيليقيا منذ تاريخ سقوطها نيابة مملوكية، وأضحى لها نائب مستقل.

---

(١) المقريزي: جـ٣، ص٢٣٧.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٣٧ ـ ٢٣٨. عاشور: ص٢٧٦ ـ ٢٧٧.
(٣) عاشور: الحركة الصليبية، جـ٢، ص١٢٢٢.



القسم الثاني

دولة المماليك البرجية

(٧٨٤ ـ ٩٢٣هـ/١٣٨٢ ـ ١٥١٧م)

الباب الأول

عهد التأسيس

الفصل الثالث عشر

المماليك البرجية

أصلهم ـ ظهورهم على مسرح الأحداث

أصل المماليك البرجية

قامت دولة المماليك الثانية، المعروفة بـ «البرجية» أو «الجركسية»، على أسس تخالف الأسس التي قامت عليها دولة المماليك الأولى المعروفة بـ«البحرية»، وإن اشتركت معها في بعض اتجاهاتها.

وإذا أردنا أن نختار صفة شاملة لعصر المماليك بعامة، فلن نجد أبرز من صفة العصبية. فعصر المماليك هو العصر التي تجلَّت فيه العصبيات بأوضح اتجاهاتها. فلكل سلطان عصبيته من المماليك السلطانية، ولكل أمير عصبيته من المماليك الذين ارتبطوا به ودانوا له. وبقدر ما تقوى عصبية السلطان، ويزداد عدد مماليكه، بقدر ما يستطيع الصمود في وجه منافسات الأمراء ومؤامراتهم، وكذلك، بقدر ما تقوى عصبية الأمير، بقدر ما يتمكَّن من البروز على حساب الأمراء الآخرين، وانتزاع السلطة من السلطان الحاكم.

ونتيجة لهذه الظاهرة، التي انفرد بها تاريخ المماليك، كثرت أسماء طوائف المماليك وعصبياتهم، من صالحية، وظاهرية، ومنصورية، وأشرفية، ثم تتعدَّد الأسماء بتكرر ألقاب السلاطين، فنقرأ في كتب المصادر عن أشرفية خليل، وأشرفية برسباي، وهكذا.

وبقدر ما يكون السلطان شديد البأس، كثير المماليك، بقدر ما يفرض سيطرته على الأمراء، ويُلجم طوائف المماليك الأخرى، والعكس صحيح. ومن أجل ذلك، حرص السلاطين على الإكثار دائماً من شراء المماليك الصغار وتربيتهم ليصبحوا في المستقبل عدتهم، وأملهم في البقاء والاستمرار[1].

---

(١) عاشور: العصر المماليكي، ص١٣٤ ـ ١٣٥.

ويُعتبر السلطان قلاوون أحد أولئك السلاطين الذين قدّروا تلك الظاهرة، فأراد أن يكّون طائفة جديدة من المماليك ترتبط به، وتختص بالولاء له، وتختلف في أصولها عن الطوائف المملوكية الأخرى، فاختار أن ينشيء فرقته الجديدة من عنصر قوقازي الجنس أُطْلِقَ عليه في المصادر العربية اسم الجركس والشركس والشراكسة ونادراً الجهاركس[1]. ومع أنَّ هؤلاء من الجنس التركي العام[2]، إلا أنهم كانوا على عداء مع الأتراك. أما موطنهم فهو المرتفعات الجنوبية من بلاد القبجاق، وينتشرون في شمالي بحر قزوين، في القسم الشمالي الغربي من القوقاز، أي حوض نهر قوبان وقسماً من الشاطيء الشرقي للبحر الأسود، إلى أطراف بلاد الأبخاز جنوباً. وقد تجنّب قلاوون اقتناء العناصر الأخرى من خوارزمية وتركمان ومغول وأتراك ويبدو أن اختياره لهذا العنصر يعود إلى ثلاثة أسباب.

الأول: أن انتشار هذه القبائل الجركسية في مناطقها الجبلية ووديانها، سهَّل غارات الخوارزميين عليها إبَّان حركتهم التوسعية في بلاد القبجاق الجنوبية حيث مساكن الجراكسة، فأسروا كثيراً من رجالهم، وسبوا نساءهم وأولادهم. ثم خضعت هذه البلاد للمغول الذين اشتدت غاراتهم عليها منذ أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، وجلبتهم التجارة الخوارزمية ثم المغولية رقيقاً إلى الأقطار الإسلامية، فامتلأت بهم أسواق الرقيق، وتدنّى ثمنهم بالمقارنة مع ثمن الرقيق من العناصر الأخرى[3].

الثاني: اشتهرت هذه القبائل الجركسية بالشجاعة والقوة، مما جعل السلطان يتوسم فيهم الأداة الصالحة لتحقيق أهدافه.

الثالث: رواج تجارة الرقيق بينهم، فهم يبيعون أبناءهم وبناتهم لأسباب منها شظف العيش.

بدأ المنصور قلاوون بتنفيذ مشروعة الخاص بشراء المماليك الجراكسة في عام (٦٨١هـ/ ١٢٨٢م)، فاشترى أعداداً كثيرة منهم، إمعاناً في إبعاد العناصر الشمالية، من القبجاق والمغول والأتراك الذين تألفت منهم الظاهرية، ليمنعوه هو وأولاده،

---

(١) القلقشندي: جـ٤، ص٤٥٩. (٢) العريني: المماليك ص٦٣.

(٣) تراوح ثمن المملوك الواحد من الجراكسة ما بين ١١٠ إلى ١٢٠ دوكا، في حين كان ثمن المملوك التتري يتراوح بين ١٣٠ إلى ١٤٠ دوكا واليوناني ٩٠ دوكا، والألباني والسلوفيني والصربي من ٧٠ إلى ٨٠ دوكا. هايد: جـ٤، ص٥٥.

حتى بلغ تعدادهم، في أواخر أيام حكمة، ثلاثة آلاف وسبعمائة مملوك[١]. وحرص على الفصل بينهم وبين الطوائف المملوكية الأخرى، فأسكنهم في أبراج القلعة، أي في مركز إقامة السلطان، ودار الحكومة ليكونوا «كالأسوار المانعة لي ولأولادي وللمسلمين»[٢]. ومن ثَمّ أطلق على هذه الطائفة في التاريخ اسم «المماليك البرجية»[٣] غير أن لفظ الجركس لم يطلق عليهم إلا بعد سنوات عديدة[٤].

وأشرف قلاوون بنفسه على تدريبهم على استخدام الرماح ورمي النشاب، ودأب على الجلوس برحبة القلعة ليشهد تمرين كل طبقة بين يديه كما نشّأهم التنشئة الدينية المعروفة في الأوساط المملوكية في ذلك الوقت. ونتيجة لميله الواضح تجاهم، فقد خلق مجالاً لنوع من العنصرية، مما كان بداية للتنافس العنصري بين المماليك[٥].

ومما أعطى المماليك البرجية صفة الاستمرارية والترقي، هو أن السلطان قلاوون نجح في تأسيس بيت وراثي حكم نحو قرن من الزمن. فعندما توفي، خلفه ابنه الأشرف خليل الذي سلك نهج والده، فأتم بناء القوة المملوكية البرجية وزاد من أعدادهم، فاشترى، خلال حكمه القصير، ما يقرب من ألفي مملوك من أسواق كفّا في بلاد القرم، وأضحى هذا الثغر مصدر مورد دائم وهام للجراكسة[٦].

وهكذا أضحى المماليك البرجية على درجة من الكثرة، وحسن التدريب، وشدة التماسك، مما جعلهم يشقون طريقهم في غير صعوبة كبيرة نحو السلطان[٧].

ظهور المماليك البرجية على مسرح الأحداث

قضت النظم المملوكية السائدة أن يلازم المماليك البرجية القلعة بشكل دائم، وألاّ يبرحوها، إلا أنه كان من المتعذر الاحتفاظ بهم بعد أن كثر عددهم،

---

(١) المقريزي: خطط، جـ٢، ص٢١٤.
(٢) المصدر نفسه، ٢١٣.
(٣) المقريزي: السلوك، جـ١، ص٧٥٦.
(٤) عبد السيد، حكيم أمين: قيام دولة المماليك الثانية، ص١٢.
(٥) المرجع نفسه، ص ١٣.
(٦) المقريزي: خطط، جـ٢، ص٢١٤.
(٧) عاشور: ص١٣٧.

بعيدين عن الحياة العامة. لذلك خرج السلطان الأشرف خليل على التقاليد المطبقة، وسمح لهم بمغادرة أبراجهم وطباقهم في القلعة والنزول إلى القاهرة، بشرط أن يتم ذلك في النهار، وأن يعودوا قبل الليل ليبيتوا فيها[1]، وقد نتج عن ذلك ظاهرتان:

الأولى: انغماس المماليك البرجية في الحياة العامة ومشاكلها، بعد أن خرجوا من عزلتهم واختلطوا بطوائف المماليك الأخرى، فضلاً عن الناس[2].

الثانية: ازدياد تعلقهم بالسلطان خليل بعد أن جعل منهم السلاحدارية والجمدارية والجاشنكيرية والأوشاقية[3] حتى صارت فرقتهم تعرف أحياناً بالأشرفية[4]، وغدوا في نعمة وحظوة عنده، مما أدّى إلى استثارة طوائف المماليك الأتراك بزعامة بيدرا. وبدأت بذلك المنافسة بين الفرقتين، ودخلتا في دائرة الصراع والمنازعات التي حفل بها العصر المملوكي.

كانت أولى إطلالتهم على مسرح الأحداث على أثر مقتل الأشرف خليل، فقد غضبوا لمقتله، وثارت ثائرتهم، ولم يهدأوا إلا عندما قام الأمير طقجي البرجي بقتل بيدرا الذي نفَّذ عملية القتل، بالإضافة إلى غيره من الأمراء الذين تبين أنهم اشتركوا في هذه المؤامرة، ولذا كان من الطبيعي أن يختاروا أخا خليل، وهو الناصر محمد بن قلاوون، وعيَّنوا كتبغا المغولي نائباً للسلطنة وسنجر الشجاعي في منصب الوزارة.

لم يكن باستطاعة الناصر محمد أن يواجه مؤامرات كبار أمراء المماليك، والوقوف في وجههم. لذلك غدت البلاد مسرحاً لنزاع سافر بين الأميرين كتبغا وسنجر بهدف الاستئثار بالنفوذ والوثوب إلى منصب السلطنة.

واصطبغ هذا النزاع بالطابع العنصري. فاستعان كتبغا بالمماليك الأتراك، في حين استنجد سنجر الشجاعي بالمماليك الجراكسة. وقد تحدثنا من قبل عن هذا النزاع، الذي أدَّى إلى الاصطدام بين الرجلين، وانتصار سنجر ومماليكه البرجية. وبذلك حقَّق هؤلاء نصراً جديداً أضفى عليهم أهمية خاصة، ومهَّد لازدياد تدخلهم في الأمور السياسية الداخلية.

والراجح أن هذا الانقسام لم يحدث على هذا النحو بشكل عفوي، بل كان نتيجة استغلال كتبغا للنزعة العنصرية.

---

(١) المقريزي: جـ٢، ص٢١٣.
(٢) عاشور: ص١٣٧.
(٣) المقريزي: جـ٢، ص٢١٤.
(٤) عبد السيد: ص١٤.

فقد استغلّ منصبه ليستقطب العناصر التركية بإسناد الوظائف إليهم[1].

أما سنجر فبالرغم من أنه كان تركي الأصل، فإنه لم يكن بوسعه إلا أن يستميل البرجية إلى جانبه بإنفاق الأموال عليهم[2].

أما البرجية، فإنهم دخلوا في هذا النزاع إلى جانب سنجر الشجاعي ليس رغبة في مساندته لتحقيق أهدافه السلطوية، بل دفعهم إلى ذلك دافعان:

الأول: أنهم اعتقدوا أن اشتراكهم في هذا النزاع هو من أجل دعم مركز السلطنة والسلطان الناصر محمد.

الثاني: لقد هدفوا إلى الأخذ بالثأر لمقتل أستاذهم السلطان الأشرف خليل.

وكاد البرجية أن يحوّلوا مجرى الأحداث لصالحهم ويقضوا قضاء نهائياً على نفوذ الأتراك، لولا أن نهض هؤلاء بزعامة بكتاش الفخري واصطدموا بهم عند البئر البيضاء في عام (٦٩٣هـ/ ١٢٩٤م) في معركة قاسية وانتصروا عليهم واضطر هؤلاء إلى الفرار والاحتماء بالقلعة[3].

ويبدو أن البرجية اكتشفوا لاحقاً نوايا سنجر الشجاعي المناهضة للسلطان الناصر محمد، وأنه يعمل من أجل نفسه، وأدركوا أنه خدعهم حين أخبرهم أنه أراد بحركته الدفاع عن بيت قلاوون من سطوة كتبغا، فانفضّوا من حوله، الأمر الذي أدّى إلى رجحان كفه هذا الأخير مرة أخرى، ومقتل سنجر الشجاعي.

والواقع أن هذه الحادثة جاءت دليلاً على بداية تحول في سياسة الطائفة الجركسية التي أضحت تعمل مع الأمير الذي يغدق عليها مالاً أكثر من غيره[4].

وبدأ الأمراء الأتراك، منذ ذلك الوقت، يأخذون بعين الاعتبار تنامي قوتهم التي وقفت عقبة أمام أطماعهم في السلطة، فعمد كتبغا إلى تشتيتهم، فأنزل جماعات منهم من أبراج القلعة ووزعهم في نواحٍ متباعدة من القاهرة. فأقام قسماً منهم في مناظر الميدان الصالحي بأرض اللوق، كما أقام قسماً آخر في مناظر الكبش بجوار الجامع الطولوني، وأسكن قسماً ثالثاً في دار الوزارة برحبة باب العيد، كما سجن عدداً كبيراً منهم ممن خشي خطرهم، ولم يترك منهم في القلعة سوى أربعة آلاف تقريباً، لكنه ضيّق عليهم ومنعهم من مغادرتها خشية أن ينضموا إلى إخوانهم الذين طردهم منها[5].

---

(١) عبد السيد: ص١٤ ـ ١٥.
(٢) المرجع نفسه، ص١٥.
(٣) المقريزي: السلوك، جـ١، ص٨٠٠.
(٤) عبد السيد: ص١٦.
(٥) المقريزي: جـ١، ص٨٠٢. عبد السيد: المرجع نفسه.

وأصبح واضحاً أن الأتراك، لم يعمدوا إلى تشتيت الجراكسة رغبة في حماية عرش الناصر محمد، إنما هدفوا إلى القضاء على معارض خطير بدأ بالظهور على مسرح الأحداث السياسية.

والراجح أن الإجراءات التي نفَّذها كتبغا ضدهم دفعتهم إلى تكرار ثوراتهم التي اتخذت صورة عدائية صريحة ضده وضد الأتراك. لكن الأتراك بسطوا هيمنة فعلية على السلطنة والسلطان، مما دفع البرجية إلى الابتعاد عن تأييد السلطان، وتحولت سياستهم إلى المحافظة على كيانهم تجاه الاضطهاد التركي الذي اشتدَّ في عهد السلطانين كتبغا ولاجين اللذين اعتمدا على العنصر التركي لمقاومة نفوذ الجراكسة.

وسنحت للبرجية المطرودين فرصة أخرى للعودة إلى مكانهم القديم، فتنادوا إلى التجمع في (شهر محرم عام ٦٩٤هـ/ شهر كانون الأول عام ١٢٩٤م)، وتوجهوا نحو القلعة لحصارها، لكن محاولتهم باءت بالفشل، وقُبض على كثير منهم، فضربت رقاب بعضهم، وصُلبت جماعة أخرى، ووُزع الباقون على الأمراء في خطوة للحط من شأنهم بتحويلهم من مماليك سلطانية إلى مماليك أمراء[١].

ويبدو أن كتبغا أراد تحصين موقفه بعد أن خشي على نفسه فسارع إلى خلع السلطان الناصر محمد، ونفاه إلى الكرك، وأقام نفسه سلطاناً[٢]، واتبع سياسة من شقين تجاه العناصر الجركسية:

الأول: أنه حاول كسر شوكتهم، فشتَّت عدداً كبيراً من المقيمين منهم في القلعة، وأحلَّ محلهم طائفة من بني جنسه من المغول العويراتية، وأنعم على أمرائهم، فحرم بهذا الإجراء عدداً كبيراً من البرجية من إقطاعاتهم، كما خفَّض رواتب بعضهم وأضافها إلى رواتب العويراتية.

الثاني: أنه عمل على تقوية جانب المماليك الأتراك.

والواقع أن هذه الإجراءات لم تؤدِّ إلى كسر شوكة البرجية، وزادت من التفرقة العنصرية بين صفوف المماليك بعامة. وأخذ الجراكسة ينتهزون الفرص للانتقام من كتبغا والأتراك.

لكن الأوضاع الداخلية المضطربة، الناتجة عن الصراع بين كتبغا ولاجين،

---

(١) المقريزي: السلوك، جـ١، ص٨٠٥ ـ ٨٠٦.

(٢) ابن كثير: جـ١٣، ص٣٣٨ ـ ٣٣٩.

لم تمكّنهم من تحقيق ذلك، ولم يتبدل الموقف باعتلاء لاجين عرش السلطنة. فقد التف حوله المماليك الأتراك، ووقف البرجية منه موقف العداء، واشتد الصراع بين الطائفتين.

وسنحت الفرصة لهم للانتقام في (شهر صفر عام ٦٩٨هـ/شهر تشرين الثاني عام ١٢٩٨م) حين اعترض المماليك الأتراك على تدابير السلطان لاجين المخالفة لرأيهم والقاضية بتعيين الأمير منكوتمر، أحد مماليكه المكروهين، في نيابة السلطنة[١].

وأضحى موقفه ضعيفاً حين أخذ هؤلاء الأمراء يحيكون المؤامرات ضده وضد منكوتمر. وخشي هذا الأخير من اغتنام البرجية الفرصة لقتل السلطان لاجين، فحاول أبعاد زعيمهم سيف الدين كرجي. فأوعز إلى السلطان أن يوليه بعض القلاع التي فتحها في بلاد الأرمن[٢].

ويبدو أن كرجي تنبّه للمؤامرة، فطلب من السلطان أن يعفيه، فأعفاه[٣]. وأخيراً استطاع هذا الأمير أن يحيك مؤامرة لقتل السلطان لاجين، ونجح في ذلك[٤]. وتظهر أهمية هذه الحادثة في تصاعد نفوذ البرجية من أن الأمير كرجي جلس في القلعة لحفظها ومعه نحو ألف فارس من المماليك الجراكسة، وكان باستطاعته تبوُّء عرش السلطنة، لكنه لم يفعل، ربما لأن البرجية كانوا لا يزالون على ولائهم لبيت قلاوون، أو لأن الظروف لم تتهيأ لهم بعد لاستئثارهم بالسلطة، إذ لم يكونوا على رأي واحد. وبرز من بينهم بيبرس الجاشنكير المنصوري كأمير قوي له أنصار كثيرون من البرجية والأتراك، فضلاً عن أنه تأمّر قبل كرجي، ولم يحجبه عن البروز على المسرح السياسي سوى السلطان كتبغا الذي عزله عن منصب الأستادارية تنفيذاً لسياسته القاضية بتشتيت البرجية. ووقف بيبرس الجاشنكير في وجه الأمير كرجي واتفق مع بعض الأمراء على قتله لأنه عارضه في إعادة الناصر محمد إلى السلطنة وطالب بتنصيب أحد البرجية، وهو طقجي، وأن تكون له نيابة السلطنة[٥] غير أن الأمراء الأتراك قتلوا الأميرين، وتخلصوا من صراع مملوكي عنصري وشيك الوقوع.

---

(١) المقريزي: السلوك، جا، ص٨٢٢.
(٢) ابن تغري بردي: ج٨، ص١٠٠ ـ ١٠١.
(٣) المصدر نفسه، ص١٠١.
(٤) المصدر نفسه، ص١٠٤.
(٥) المقريزي: جا، ص٨٦٦.

ويبدو واضحاً أنه اعتباراً من عام (٦٩٨هـ/١٢٩٩م) أضحى البرجية فرقة بارزة تؤدي دوراً مهماً على مسرح الأحداث، وترقّى أغلب أفرادها إلى أمراء كبار، بل أصبح منهم أمراء ألوف، وعُين بعضهم نواباً في بلاد الشام، ومن بين هؤلاء قراسنقر الجركسي المنصوري الذي تولى نيابة الصُبيّة ثم حلب.

كان ازدياد نفوذ البرجية على هذا الشكل المضطرد عاملاً من عوامل ثورة العناصر المملوكية الطامعة في الحكم، ضدهم، ومنها بقايا العويراتية الذين حاولوا نصب كمين لهم للتخلص منهم في عام (٧٠٢هـ/ ١٣٠٢م)، لكن البرجية تنبهوا إلى هذه المؤامرة، وحاولوا الانتقام منهم[١].

وهنا نلاحظ أن ثمة عوامل عديدة ساعدت البرجية على تصاعد نفوذهم منها:

١ ـ تزايد أعدادهم وترقِّيهم في المناصب الإدارية.

٢ ـ الدور النشط الذي قاموا به في السياسة الداخلية، وظهورهم أمام الناس بمظهر حماة عرش الناصر محمد[٢].

٣ ـ جهودهم المميزة في دفع الخطر المغولي عن بلاد الشام في معركة شَقْحَب[٣].

جعلت هذه الانتصارات، التي أحرزها البرجية في ميادين القتال، منهم قوة يحسب حسابها، وراحوا يفكرون في مصالحهم قبل مصالح السلطان. وبرز الأمير بيبرس الجاشنكير كأحد أمرائهم، المتقدمين في المجالين السياسي والعسكري حيث راح الناس يترددون عليه ليقضي لهم حوائجهم.

وأوضح المقريزي مدى نفوذ البرجية في سلطنة الناصر محمد الثانية في قوله: «وقويت شوكة البرجية بديار مصر، وصارت لهم الحمايات[٤] الكبيرة، وتردَّد الناس إليهم في الأشغال، وقام بأمرهم الأمير بيبرس الجاشنكير، وأمَّر منهم عدة... وصار في قبالته الأمير سيف الدين سلار ومعه الصالحية والمنصورية من الترك، إلا أن البرجية أكثر وأقوى، وشرهوا جميعاً في أخذ الإقطاعات، ووقع

(١) عبد السيد: ص٢٠. (٢) عاشور: ص١٤٠.

(٣) ابن تغري بردي: جـ٨، ص١٦٠ ـ ١٦١.

(٤) الحمايات: مكس يفرضه السلطان أو الأمير على بعض الأراضي والمتاجر والمراكب والأرزاق، وقد أطلق عليها هذا الاسم لقيام الأمير بحماية الشخص الذي يدفع ذلك المكس المقرر. عبد السيد: ص٢١، هامش٢.

الحسد بين الطائفتين، وصار بيبرس إذا أمَّر أحداً من البرجية وقفت أصحاب سلار وطلبت منه أن يؤمر منهم أحداً»[1].

وهكذا اشتدت المنافسة بين البرجية والأتراك، وظهر هذا التنافس واضحاً حين عمد كل من الفريقين إلى زيادة نصيبه من الإقطاعات، ومن مناصب السلطنة المملوكية، رغبة في أن ترجح كفة فريقه على الفريق الآخر، وبهذا يسهل عليه خلع السلطان[2].

انفجرت الكوامن بين البرجية والأتراك في عام (٧٠٦هـ/ ١٣٠٦م) بسبب إهانة بيبرس لسنجر الجاولي التركي. وضاق السلطان الناصر محمد ذرعاً بتلك الحال، وضايقه البرجية في محاولة لدفعه إلى التنازل عن العرش، فحاول التخلص من زعمائهم إلا أنه فشل في ذلك، ودفعه هذا الفشل إلى التنازل عن العرش في عام (٧٠٨هـ/ ١٣٠٩م) مما فتح باب الوثوب إلى منصب السلطنة على مصراعيه أمام البرجية. فاعتلى زعيمهم بيبرس الجاشنكير العرش المملوكي، في الوقت الذي ساند فيه الأتراك سلار، وبذلك يكون بيبرس أول المماليك البرجية يتولى هذا المنصب[3].

ومما لا شك فيه أن اعتلاء أحد البرجية، منصب السلطنة أثار أحقاد الأتراك الذين توجسوا خيفة من بطش الجراكسة، خاصة نواب بلاد الشام الذين أخلصوا للناصر محمد، ورفضوا الاعتراف بالسلطان الجديد. وشذَّ أحدهم، وهو آقوش الأفرم، نائب دمشق، لما بينه وبين بيبرس الجاشنكير من صلة العنصر باعتبارهما من أصل جركسي[4].

ويبدو أن السلطان الجديد لم يتمكّن من الاستمرار في الحكم، ويعود ذلك إلى أربعة أسباب:

الأول: معارضة الأتراك له. فقد رفض بعض هؤلاء أن يحلفوا له يمين الولاء، وكان من بينهم بيبرس العلائي، وبهادر الحاج الذي ينسب إليه أنه قال: «إن هؤلاء الجراكسة متى تمكنوا منا، أهلكونا، وراحت أرواحنا معهم، فقوموا بنا نعمل شيئاً قبل أن يعملوا بنا»[5].

---

(١) المقريزي: جـ١، ص٨٧٥ ـ ٨٧٦.
(٢) عبد السيد: ص٢١.
(٣) ابن تغري بردي: جـ٨، ص٢٣٢.
(٤) ابن تغري بردي: المنهل الصافي، جـ٣، ص١٠.
(٥) المصدر نفسه، ص٤٣٧.

الثاني: تآمر الناصر محمد ضده.

الثالث: كراهية الناس لحكمه خاصة وأن اعتلاءه العرش جاء مصحوباً بانتشار الوباء وغلاء الأسعار.

الرابع: ضعف نفوذ البرجية في بلاد الشام بعد تكتل نوابها ضدهم وفرار الأفرم منها تحت الضغط السياسي حين وصلها الناصر محمد قادماً من الكرك. ويُعتبر الأفرم هذا أهم شخصية اعتمد عليها بيبرس في بلاد الشام.

وهكذا لم يوفق البرجية في بلاد الشام كما لم يحالفهم الحظ في مصر. فقبض الناصر محمد، وكان قد بلغ أشده، على بيبرس الجاشنكير وقتله وطارد البرجية، وعمل على الانتقام منهم، كما حرص على عدم الإكثار منهم بالشراء، وفي المقابل أكثر من شراء المماليك الأتراك مخالفاً بذلك اتجاه أبيه وأخيه.

ونتيجة لهذه السياسة المعادية، فرَّ من وجهه بعض كبار أمراء البرجية، والتجأوا إلى أبي سعيد، إيلخان المغول في فارس، وهم قراسنقر وأقوش الأفرم والزردكاش نهاوند.

بيد أن هذه السياسة لم تؤدِّ إلى حلٍّ عملي لمشكلة البرجية، بل دفعتهم إلى التآمر على السلطان الناصر محمد في عام (٧١٠هـ/ ١٣١٠م)، غير أن المؤامرة فشلت، ونكَّل السلطان بزعمائهم تنكيلاً شديداً. ومنذ انتهاء عصر الناصر محمد في عام (٧٤١هـ/ ١٣٤٠م) تصف المصادر المعاصرة فرقة المماليك البرجية وصفاً عنصرياً، فتطلق عليهم لفظ الجراكسة، ولعل مرد ذلك يعود إلى تكتكل هؤلاء الذين تكوَّنت منهم هذه الفرقة، ووقوفهم ضد الأتراك عدة مرات، وضحت فيها العنصرية والعصبية[1].

وإذا كان الناصر محمد قد قبض على السلطة بيد من حديد، خلال سلطنته الثالثة، ونكَّل بالبرجية، وكسر شوكتهم، فإن خلفاءه لم تكن لهم تلك القوة والمقدرة على مواصلة ما بدأه بفعل أنهم كانوا صغار السن، الأمر الذي جعلهم أداة سهلة في أيدي كبار الأمراء، غير أننا نلاحظ تراجع نفوذهم في عهد السلاطين كجك وأحمد وإسماعيل بسبب استمرار فعالية الإجراءات التي نفَّذها الناصر محمد ضدهم.

وأثبتت الأحداث، منذ عام (٧٤٦هـ/ ١٣٤٥م) وحتى نهاية الدولة المملوكية

---

(١) عبد السيد: ص٢٧.

الأولى في عام (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م)، أن البرجية مهدوا لإعادة المحاولة بزيادة عددهم في القلعة وخارجها، وتكتلهم لمواجهة المشكلات التي تعترضهم، مما كان سبباً للمخاوف التي شعر بها المماليك الأتراك[١].

كانت أولى محاولاتهم للظهور مجدداً على مسرح الأحداث والتأثير عليها، في عهد السلطان الكامل سيف الدين شعبان بن الناصر محمد، إذ ثاروا عليه في عام (٧٤٦هـ/ ١٣٤٥م) بسبب التضييق عليهم في النفقات، والجدير بالذكر أن هذا السلطان كان شغوفاً بجمع الأموال وادخارها، ونجحوا في عزله وتوليه أخيه المظفر حاجي[٢].

كانت النتيجة الطبيعية لهذه المحاولة الناجحة ازدياد نفوذ البرجية في الدولة بدليل أن الأمير غرلو أضحى نائب السلطنة، وهيمن على السلطان الصغير، فتعاظم نفوذه، وجلب أعداداً كثيرة من الجركس، ورفع شأنهم على حساب المماليك الأتراك. ثم أراد أن يقوم بالدور نفسه الذي قام به بيبرس الجاشنكير من قبل، وهو عزل السلطان والجلوس مكانه.

أثارت أعمال غرلو ثائرة الأتراك، وولَّدت في نفوسهم الغيرة من الجركس، وحين اقترح هذا الأمير على السلطان قتل عدد كبير من المماليك الأتراك، جاءت ردة الفعل في ازدياد الكراهية له، ثم في اتهامه بهدم سلطنة بيت قلاوون، وإيغار صدر السلطان عليه، فقتله. ونصَّب الأتراك الأمير أرقطاي التركي في نيابة السلطنة[٣].

ولم يلبث هذا الانقلاب أن أدّى إلى زيادة نفوذ الأتراك، فاستغلوا موقفهم القوي للتخلص من السلطان بحجة استمرار تأثره بالبرجية، وميله إليهم. والواقع أن السلطان حاول أن يستعين بالبرجية مرة أخرى، لاستعادة حقوقه من جهة والحد من سطوة الأتراك من جهة أخرى. فنفى بعضهم لإضعاف شوكتهم، لكن محاولته جاءت بعد فوات الأوان: إذ انبرى أرقطاي التركي للدفاع عن أخوانه، فأعلن التمرد على السلطان حاجي، فاستعان هذا بالمماليك البرجية، لكن هؤلاء أحجموا عن مساعدته بعد أن قتل كبيرهم غرلو، أو تخاذلوا عند اللقاء، مما مكّن أرقطاي من إلقاء القبض عليه وقتله في عام (٧٤٨هـ/ ١٣٤٨م)[٤].

---

(١) عبد السيد: ص٢٨.

(٢) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١٠، ص١٣٩ ـ ١٤١.

(٣) ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج٢، ص٣٢٨.

(٤) المصدر نفسه ج٥، ص٥٢ ـ ٥٣.

ورجحت كفة الأتراك، فرفعوا السلطان حسن إلى سدة العرش بالرغم من معارضة البرجية، وتأييدهم لأخيه حسين الذي أرادوه سلطاناً على البلاد بعد أخيه حاجي. وبعد أن تم لهم ما أرادوا راحوا ينتقمون من أتباع حسين وأنصاره من البرجية، فابتزوا الأموال منهم. وسجن السلطان بعض أمرائهم ونفى البعض الآخر إلى بلاد الشام، وباع آخرين ووزع عدداً آخر على الأمراء في محاولة لتخفيف النفقات السلطانية نتيجة سوء الأحوال الاقتصادية[١].

لا شك بأن نزول هذه الكوارث بالبرجية أدّت إلى ضعف شأنهم، وبالتالي سيطرة العنصر التركي على الوظائف الكبرى في الدولة، ولم يبقَ هناك من أمل لرد اعتبارهم إلا في حصول خلافات بين الأمراء الأتراك.

وفعلاً، دفعت الظروف السياسية المماليك الأتراك إلى الانقسام على أنفسهم بسبب تنافسهم على الاستئثار بالسلطة حتى أضحى الواحد منهم يعقب الآخر بسرعة متناهية، وشهدت البلاد تغييراً سريعاً في الرجال. وكان هذا الانقسام بينهم، وما تبعه من ازدياد التنافس، عاملاً من عوامل ضعف الدولة المملوكية البحرية وسقوطها بعد ذلك[٢].

وبرز من الأمراء الأتراك، في هذه الدور، يلبغا العمري الخاصكي الذي عينه السلطان حسن في عام (٧٥٩هـ/١٣٥٨م) أمير مجلس عقب القبض على صَرْغَتْمِش فورث أمواله ومماليكه، وأضاف إليهم عدداً آخر بما اشتراه منهم حتى بلغ عددهم نحو أربعة آلاف مملوك، فغدا على جانب كبير من القوة.

وخشي السلطان حسن من ازدياد نفوذ يلبغا، ولما كان قد فَقَدَ ثقته بالمماليكِ السلطانية، فإنه اعتمد على أولاد الناس[٣]، فنصَّب عدداً كبيراً منهم في المناصب وقرّبهم إلى مجلسه، مما أثار طوائف الأتراك.

وتزعم يلبغا حركة المعارضة على هذه السياسة التي اتجهت إلى الاستغناء عن المماليك الأتراك، وأنكر على السلطان منحه الإقطاعات الكبيرة للنساء، وسماحه للطواشية بالتدخل في أمور الدولة، فعظم ذلك على السلطان وقرر التخلص منه.

ويبدو أن يلبغا علم مبكراً بنوايا السلطان، فتصدى له. واشتبك أتباع الرجلين

(١) المقريزي: السلوك، جـ٢، ص٧٤٧، ٧٥١، ٦٦٥، ٦٦٨ ـ ٦٦٩.
(٢) عبد السيد: ص٣٠.
(٣) أولاد الناس: هم أبناء الأمراء الذين ولدوا في مصر، أي لم يشتروا رقيقاً.

في معركة صغيرة هُزم فيها السلطان، وقُتل، فنصَّب يلبغا ابن أخيه المنصور محمد ابن حاجي سلطاناً مكانه في عام (٧٦٢هـ/ ١٣٦١م)[١].

لم يستمر السلطان المنصور محمد طويلاً في الحكم، إذ عزله يلبغا لسوء خلقه وعيَّن بدلاً منه الأشرف شعبان بن حسين في عام (٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م)، وأضحى هو أتابكه[٢] وصاحب الأمر والنهي، في الوقت الذي ازداد فيه عدد مماليكه، وسيطروا على الوظائف الكبرى. وقد سمي هؤلاء بـ «اليلبغاوية»، والجدير بالذكر أنهم كانوا خليطاً من الأتراك والجركس.

ولم يلبث طموح المماليك اليلبغاوية أن أدَّى إلى انقسامهم على أنفسهم بسبب سوء تصرف يلبغا نفسه معهم، حيث قتل عدداً منهم وعذَّب عدداً آخر، حتى أضمروا السوء له، مما أتاح الفرصة للسلطان، للتحالف مع جماعة المعارضين بغية التخلص من استبداد يلبغا الذي انتهى أمره بالقتل في شهر (ربيع الآخر عام ٧٦٨هـ/ شهر كانون الأول عام ١٣٦٦م) بعد اصطدامات بين الطرفين[٣]. أعقب مقتل يلبغا تشتيت المماليك اليلبغاوية والتنكيل بهم، كمانفى السلطان عدداً منهم إلى الكرك.

تبدو أهمية هذا الصراع في وجود أثر للبرجية فيه، إذ اشتملت جماعة اليلبغاوية الذين نفوا إلى الكرك على مماليك من البرجية، كما اشتملت على مماليك من الأتراك. ومن هؤلاء البرجية الأمير برقوق الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للسلطنة المملوكية الثانية المعروفة بـ «البرجية»، وجركس الخليلي الذي عاونه في التخلص من كثير من الصعاب التي واجهته.

ومعنى هذا، أن صراع البرجية، في هذه المرة، لم يتخذ صورته العنصرية، كما حدث من قبل بل اتخذ صورة حزبية. ولعل هذا التغيير في الاستراتيجية السياسية ناتج عن قلة عددهم بسبب الاضطهادات المستمرة منذ أواخر عهد السلطان الناصر محمد، مما دفعهم إلى تناسي عصبيتهم، والتعاون مع الأتراك اليلبغاوية على التمرد على حكم السلطان شعبان[٤].

ويبدو أن السلطان شعبان ارتكب خطأ عندما احتفظ بعدد من المماليك

---

(١) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ١١، ص٦ ـ ٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٩ ـ ٤٠.

(٤) عبد السيد: ص٣٤.

اليلبغاوية في القلعة حيث تكتَّل هؤلاء وأقنعوه بضرورة عودة المنفيين إلى القاهرة لأن الوضع السياسي يتطلب وجودهم فيها، حتى يقفوا في وجه فرق المماليك الأخرى الذين قد يشكلون خطراً على أمن الدولة. وفعلاً اقتنع السلطان بأهمية وجود منافس لهؤلاء فعفا عن المنفيين، وسمح لهم بالعمل عنده وعند نوابه في مصر وبلاد الشام.

والواقع أن هذا الخطأ الذي ارتكبه السلطان، بالإضافة إلى غيره من عوامل ضعف السلطنة، جعل الدولة المملوكية الأولى تقرب من نهايتها.

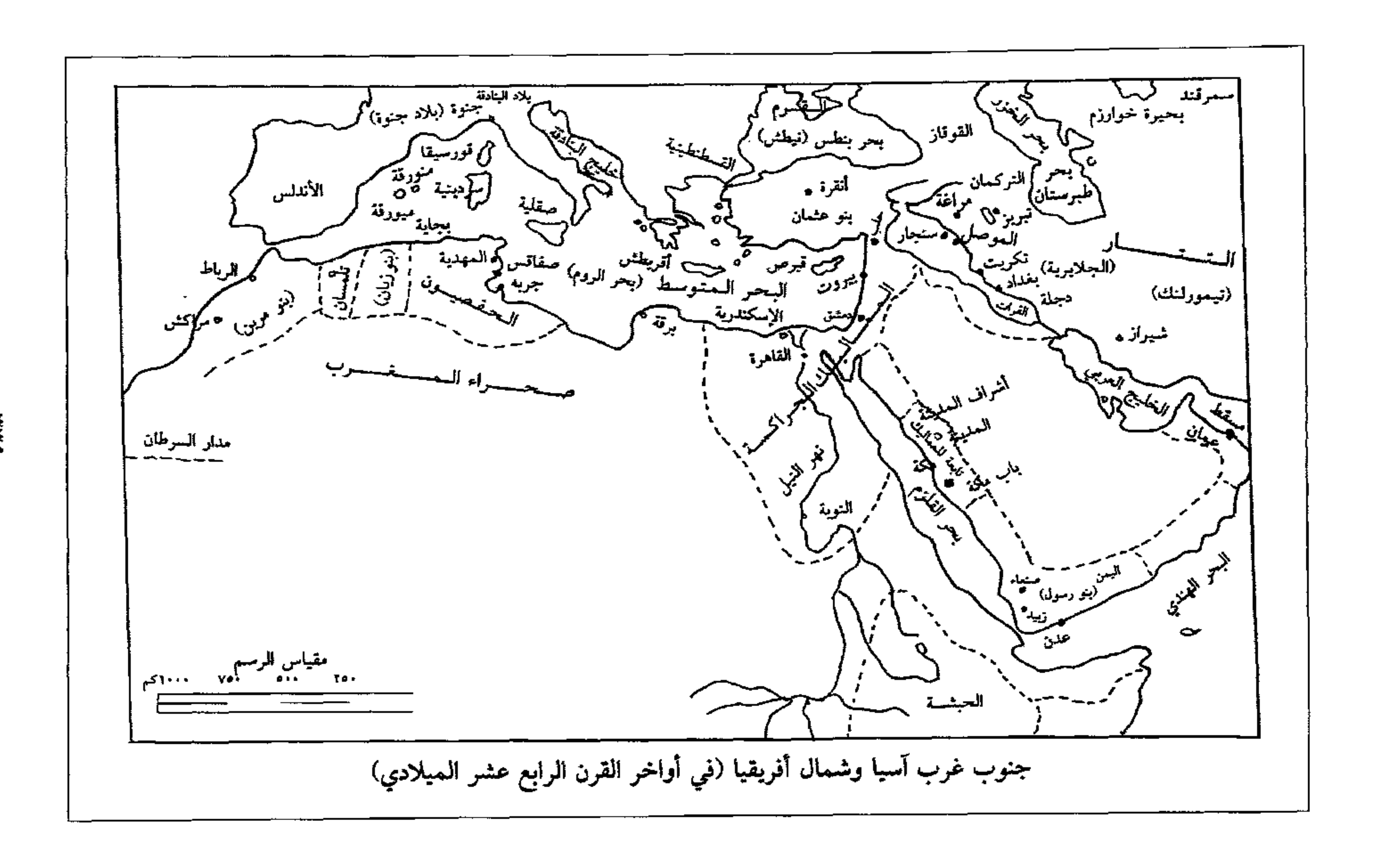
كان لعودة اليلبغاوية إلى القاهرة أهمية خاصة، في وقت تسابق فيه الأمراء، وتنافسوا على منصب السلطنة، وبدا كأن الأوضاع السياسية تنذر بزوال حكم أسرة قلاوون، وتُمهد للعناصر الطامعة في الحكم أن تصل إليه. ذلك أن الأوبئة والقحط دفعت الناس إلى تمني زوال سلطنة هذا البيت، وإلى عدم التدخل في حركات التمرد عند تغيير السلاطين كما كان يحدث في أيام الناصر محمد، وبعض خلفائه.

وثمة ظاهرة ملفتة حصلت في عهد السلطان شعبان، وهي أنّ اليلبغاوية البرجية، الذين عادوا من المنفى، تكتَّلوا مع إخوانهم البرجية الموجودين في القلعة، ثم إن اضطراب الأوضاع الداخلية الناجمة عن مقتل السلطان شعبان في عام (٧٧٨هـ/ ١٣٧٧م) مهَّد الطريق أمام هذه العناصر البرجية لتقوية قبضتهم في خطوة متقدمة للوثوب إلى العرش. ولا عجب بعد ذلك إذا علمنا أن الأمير برقوق كان وراء هذه المؤامرة.

والواقع أن وصول البرجية إلى الحكم يمثل حركة عنصرية، بالرغم من أنها بدأت في صورة حزبية، إذ تعاونوا مع غيرهم من طوائف المماليك على إضعاف سلطنة أسرة قلاوون، حتى إذا كثر عددهم، وقوي نفوذهم، أخذوا ينافسون هذه الطوائف، خاصة التركية، من أجل السيطرة على الجيش حتى تمكنوا، في النهاية من إزالة حكم الأتراك، وإقامة حكم البرجية في القاهرة[١].

---

(١) عبد السيد: ص٣٥.



جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (في أواخر القرن الرابع عشر الميلادي)

الفصل الرابع عشر

قيام دولة المماليك البرجية ومميزاتها

قيام دولة المماليك البرجية

ظلت فكرة القضاء على بيت قلاوون حيّة في أذهان اليلبغاوية الذين عادوا من المنفى. وتزعم الأمير برقوق المؤامرة التي قضت على حكم السلطان الأشرف شعبان، ومن ثم يرجع إليه الفضل في إمداد اليلبغاوية بفرصة جديدة للسيطرة على الحكم.

وتروي المصادر أن برقوقاً هذا من أصل جركسي، من قبيلة كسا(1)، بيع في أحد أسواق الرقيق في بلاد القرم إلى عثمان بن مسافر، أحد مشاهير تجار الرقيق، ثم قدم إلى مصر بصحبة بعض التجار، فاشتراه الأمير يلبغا الناصري، أتابك السلطان محمد بن حاجي(2).

ومرَّ برقوق بالمراحل التي يمر بها المماليك الأجلاب(3). ويبدو أنه كان ذا ذكاء خارق، فلفت نظر أستاذه، فأعتقه خلال مدة أربع سنوات، وأضحى من جملة مماليكه المقربين إليه(4).

واقترن اسم برقوق بالعثماني نسبة إلى التاجر الذي جلبه إلى مصر.

وأخلص هذا المملوك لسيده حتى ثار معه على حكم السلطان شعبان بن حسين في عام (٧٦٨هـ/ ١٣٦٦م). ورغم فشل ثورة يلبغا وقتله، فإن ثورات اليلبغاوية تكررت. واشترك برقوق مع هذا الفريق الثائر. وحين ازداد خطر هؤلاء، نفاهم السلطان شعبان إلى الكرك في عام (٧٦٩هـ/١٣٦٨م)، في خطوة لإبعاد

---

(١) ابن تغري بردي: جـ١١، ص٢٢٣.

(٢) علي بن داوود الصيرفي المعروف بالخطيب الجوهري: نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، جـ١، ص٣٣ - ٣٤.

(٣) الجلبان أو الأجلاب هم المماليك المشترون التابعون للسلطان الحاكم.

(٤) ابن تغري بردي: جـ١١، ص٢٢٣.

خطرهم. ولما أفرج عن برقوق في عام (٧٧٣هـ/ ١٣٧١م)، لم يُسمح له بالعودة إلى مصر، فيمّم وجهه شطر دمشق، برفقة مملوك تركي من اليلبغاوية يدعى بركة الجوباني، ليعمل في خدمة الأمير مَنْجَك اليوسفي نائب دمشق[1].

ويبدو أن إقامته في دمشق لم تُشبع طموحه السياسي إلى منصب السلطنة الذي أضحى ميداناً مفتوحاً لتنافس الأمراء. ثم حدث إن استدعى السلطان شعبان اليلبغاوية من المنفى ليحقّق نوعاً من التوازن بين طوائف المماليك الطامعة إلى السلطة.

وعاد برقوق في عام (٧٧٣هـ/ ١٣٧١م) برفقة بركة. وشاءت الظروف أن يعمل الأميران في القصر السلطاني في خدمة ولدي السلطان، أمير علي وأمير حاجي، وشغل كل منهما منصب أمير عشرة، أي أنهما كانا من صغار الأمراء، غير أن برقوقاً أسهم، بشكل بارز، في المؤامرة التي انتهت بقتل الأشرف شعبان وإعلان المنصور علي سلطاناً في عام (٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م)[2]، والواقع أنه كان يمهد لنفسه للوثوب إلى السلطة، وقد وضع خطة قائمة على قاعدتين:

الأولى: العمل سراً للقضاء على كبار الأمراء حتى تتاح له الفرصة للترقي والوصول إلى منصب يمكنه من خلاله الهيمنة على الجيش، فإذا نجح، استطاع أن يملأ الدوائر الحكومية بالبرجية ليكونوا عوناً له. وقد أدرك، بثاقب بصره، أن انتصارات اليلبغاوية، ونجاحهم في التخلص من السلطان الأشرف ومماليكه سيؤدي إلى صدام بينهم لاسيما وأن المنصور علي كان في السادسة من عمره، مما يغري كبار الأمراء اليلبغاوية على التنافس للاستئثار بالسلطة.

الثانية: إخفاء اتجاهه العنصري، والاستفادة من النعرة الحزبية في إثارة المماليك اليلبغاوية كافة بمن فيهم من أتراك وبرجية، على المماليك السلطانية، حتى إذا نجح في إضعاف شأن المماليك السلطانية، استعان بالمماليك البرجية للقضاء على المماليك الأتراك في فرقة اليلبغاوية[3].

وتنفيذاً لهذه الخطة بدأ برقوق يراقب تحركات كبار الأمراء اليلبغاوية الموجهة ضد السلطان شعبان، ونجح في دفعهم إلى التخلص منه، وقد أدّى دوراً بارزاً في ترتيب ثورة القاهرة، التي ساعدت على الإطاحة به، وتنصيب المنصور علي في عام (٧٧٨هـ/ ١٣٧٧م).

---

(١) الخطيب الجوهري: ج١، ص٣٤. ابن تغري بردي: ج١١، ص٢٢٣.

(٢) ابن تغري بردي: المصدر نفسه. (٣) عبد السيد: ص٣٩ ـ ٤٠.

ويبدو أن المماليك السلطانية، الذين اشتركوا في هذه المؤامرة، لم يدركوا أهداف مدبريها. وقد نتج عنها ازدياد نفوذ اليلبغاوية الذين أضحوا سادة الجيش المملوكي. وسيطر أمراؤهم على الوظائف الكبرى في الدولة، وكان من بين هؤلاء الأمراء طَشْتَمِر قائد الثورة الذي تولى منصب أتابك العسكر، وأينبك البدري الذي تولى منصب أمير آخور كبير، وقراطاي الطازي الذي أضحى رأس نوبة[1].

كانت النتيجة الطبيعية لسيادة اليلبغاوية هي بداية التطاحن بين أمراء هذه الفرقة على الزعامة. وفعلاً، فقد أدّى خشية كبار الأمراء اليلبغاوية من طموحات طَشْتَمِر الذي حاول إثارة المماليك الأشرفية ليتفرّد بالنفوذ، فأُبعد عن القاهرة إلى دمشق حيث عُيِّن نائباً عليها[2].

وانتقل برقوق، بعد هذه التطورات، إلى العمل في خدمة أينبك الذي سطع نجمه، واستغلَّ في الوقت نفسه هذا التطاحن الداخلي لدفع الأمراء اليلبغاوية بعضهم ضد بعض.

وشكّل قراطاي الطازي، الذي تولى منصب الأتابكية خلفاً لطَشْتَمِر، خطراً على أينبك، فصاهره هذا الأخير، واتخذ من هذه المصاهرة وسيلة للغدر به فقبض عليه ونفاه إلى طرابلس، ثم حُمِلَ منها إلى المرقب فسُجِنَ به ثم خُنِقَ بعد مدة يسيرة، وصفا الجو لأينبك، فتولى وظيفته في عام (٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م)، وطارد مماليكه فقبض على عدد كبير منهم وسجنهم في الإسكندرية[3].

والراجح أن برقوقاً كان وراء هذه المؤامرة، فقد مكّن أينبك من الوصول إلى منصب الأتابكية.

وبدأ أينبك يدعم موقفه تمهيداً للوثوب إلى منصب السلطنة، فرقّى مماليكه وأتباعه، وكان برقوق من جملة الأمراء الذين حصلوا على ترقية، فترقّى من إمرة عشرة إلى إمرة طبلخاناه دفعة واحدة[4].

أثارت مطامع أينبك مخاوف الأمراء اليلبغاوية في بلاد الشام الذين خشوا على مناصبهم، فتكتلوا بزعامة طَشْتَمِر وأعلنوا العصيان.

---

(١) ابن تغري بردي: ج١١، ص١٥٢ - ١٥٣.
(٢) ابن تغري بردي: المنهل الصافي ج٦ ص٣٩٥.
(٣) المقريزي: ج٣، ص٣٠٧.
(٤) الخطيب الجوهري: ج١، ص٣٥ ابن تغري بردي: المنهل الصافي ج٣، ص٢٨٦. يكون لأمير الطبلخاناه من المماليك ما بين أربعين وثمانين مملوكاً.

وحين شعر أينبك بضغط الثورة استشار برقوقاً فيما يجب عمله، فأشار عليه بالخروج إلى بلاد الشام على رأس حملة عسكرية لإخماد الفتنة، وقمع المتمردين.

والواضح أن برقوقاً وجد في تلك الحملة فرصة نادرة للتخلص من أينبك، فوضع خطة من أجل هذه الغاية عهد بتنفيذها إلى الأميرين يلبغا الناصري وبركة الجوباني، وكانا من ضمن الأمراء الذين رافقوا أينبك في حملته. وهنا يوضح المقريزي بدقة سياسة الأمير برقوق وأطماعه في قوله: «غير أنه لدهائه لم يظهر ذلك لأصحابه حتى يخلو له الجو تماماً»[1].

بدأت أولى حلقات المؤامرة بالتنفيذ عندما خرجت الحملة إلى بلاد الشام بصحبة السلطان المنصور علي. فثار الجند على أينبك بتحريض من الأميرين المذكورين، واضطر إلى الفرار. فعاد السلطان والأمراء إلى القاهرة ليترقّى برقوق إلى أمير مائة ومقدم ألف وهي اسمى درجات الإمارة في نظام المماليك[2].

وبدا واضحاً عقب ذلك، أن مقاليد الأمور أضحت في يد الأمراء الثلاثة، يلبغا الناصري وبركة الجوباني وبرقوق العثماني، الذي وجد في الأميرين المذكورين منافسين جديدين له، فأخذ يعمل على التخلص منهما، فاحتال على بركة حتى وافقه على تنصيب يلبغا أتابكاً ومقدماً لليلبغاوية، في محاولة لدفعه إلى واجهة الأحداث تمهيداً للتخلص منه، وعلى الرغم من أن برقوقاً ترقّى، بعد هذه الحادثة، إلى وظيفة أمير آخور وأضحى بركة أمير مجلس، إلا أنهما كانا الشخصيتين البارزتين على مسرح الأحداث لأنهما أصبحا «أبصر القوم بالسياسة وطرق التدبير» حتى أن يلبغا اضطر إلى التسليم لهما في كثير من الأمور، وأقنعاه أخيراً بالقضاء على بعض الأمراء اليلبغاوية[3].

وبدا لبرقوق بعد ذلك إخراج يلبغا من مساكنه في الإصطبل لأنه كان يسيطر بذلك على الخيل والسلاح. ونجح في إقناعه بترك الإصطبل والخروج من القلعة ليسكن في بيت شيخون، وانتقل برقوق إلى مكانه وسكن بالإصطبل[4].

ونظراً لظهور اتجاه من جانب الأمراء الأتراك بضرورة تولية سلطان كبير من داخل أسرة قلاوون، خشي برقوق أن تؤثر هذه الخطوة على مشاريعه، فحاول

(١) المقريزي: السلوك جـ٣، ص٣١٢.

(٢) القلقشندي: جـ٤، ص١٤. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة جـ١١، ص٢٢٣.

(٣) ابن خلدون: جـ٥، ص٤٦٧. الخطيب الجوهري: جـ١، ص٣٥.

(٤) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة جـ١١ ص١٦.

إفشالها بتولية طَشْتَمِر الدوادار، وهو أكبر أمير يلبغاوي آنذاك، أتابكاً، وأقنع زميليه، يلبغا وبركة، بأن هذا التعيين هو لمصلحة البيت القلاووني، ثم أبعد يلبغا إلى نيابة طرابلس[1].

وبدا لطَشْتَمِر أنه أضحى صاحب الحل والعقد في الدولة، لكن الحقيقة أن برقوقاً وبركة سيطرا على أجهزة الدولة، وأضحيا المحركين الفعليين للأحداث.

لم يمنع التعاون بين برقوق وبركة من حصول تنافس بينهما. واتخذت هذه المنافسة اتجاهاً عنصرياً، إذ تسابق الأميران في شراء المماليك من جنسيهما لتقوية موقفهما، وقد شعر كل منهما بأن الجولة المقبلة ستكون بينهما.

وخطا برقوق خطوة أخرى نحو الأمام حين أفرج عن عدد من البرجية وعيّن بعضهم نواباً في البلاد[2]. لكن الظروف السياسية اقتضت استمرار تعاونهما للوقوف في وجه طَشْتَمِر بعد أن دبَّ الخلاف بينهما وبينه، بسبب عودة برقوق وبركة إلى العمل على إضعاف شأنه بمطالبهما المتكررة في نقل أنصاره إلى وظائف النيابات في بلاد الشام، وتعيين أنصارهما مكانهم. ثم تمادى الأميران حين طلبا منه نفي الأمير كتبغا، رأس نوبته، أو تسليمه لهما، مما أدّى إلى اصطدامات بين مماليكه ومماليكهما في عام (٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م)، نتج عنها انتصار الأميرين وتسليم طَشْتَمِر نفسه لهما، ونفي جماعة كثيرة العدد من أتباعه، مع اليلبغاوية، إلى الإسكندرية وقوص[3].

وهكذا خطا برقوق خطوة أخرى نحو السلطنة، فتولى منصب الأتابكية وأضحى زميله بركة رأس نوبة، كما عيّن أخاه قراد مرداش أمير آخور، وأسكنه معه في الإصطبل ليسانده في إتمام مشاريعه[4].

ومن الواضح أن الأمور أخذت تتطور بسرعة، في وقت لم يعد للسلطان أي نفوذ على أحد، وبدا وكأن الدولة المملوكية الأولى على وشك السقوط، إذ زالت هيبتها من نفوس الناس، وانصرف هؤلاء عنها، وراحوا يقصدون أبواب الأميرين برقوق وبركة اللذين أصبحا أصحاب الحل والعقد[5]. ويصور ابن تغري بردي قوة نفوذهما بقوله: «والمعول على الاثنين برقوق وبركة حتى لهجت الناس بقولهم: برقوق وبركة نصبا على الدنيا شبكة»[6].

---

(١) ابن خلدون: ج٥، ص٤٦٨.
(٢) المصدر نفسه، ٤٦٧.
(٣) ابن تغري بردي: ج١١، ص ١٦٢ ـ ١٦٣.
(٤) المصدر نفسه، ص١٦٣.
(٥) عبد السيد: ص٤٦.
(٦) ابن تغري بردي: ج١١، ص١٦٣.

كانت خطوة برقوق التالية، التخلص من بركة، وحتى يحقق هذا الهدف كان عليه أن يلم شعث المماليك البرجية ويوحد صفوفهم. وفي الوقت الذي كان منهمكاً في ذلك تعرَّض لتمرد مفاجيء كاد يفسد عليه خططه، إذ ثار عليه أحد أقربائه، وهو الأمير إينال اليوسفي، وكان يضمر له كرهاً شديداً فأخذ يحرِّضه ضد بركة، لكن برقوقاً كان شديد الحرص على ألا يتعجل الأمور، فرفض الاستماع إلى إينال. ويبدو أن هذا الرفض لم يرضه فحقد على الاثنين معاً.

وانتهز إينال فرصة سفر بركة إلى إقطاعه في البحيرة في (شهر شعبان عام ٧٨١هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٣٧٩م)، وخروج برقوق، في التاريخ نفسه إلى باب السلسلة للتسيير على عادته، فهاجم بيت برقوق ونهبه، كما خدع صغار مماليكه بأن منَّاهم الأماني الطيبة، ووعدهم بإقطاعهم الإقطاعات ليعاونوه في حركته، وتمكَّن من القبض على الأمير جركس الخليلي، أكثر الأمراء إخلاصاً لبرقوق، وحاول أن يضم السلطان إلى جانبه ليحصل على تأييد العامة[1].

كادت هذه الحركة المعادية تفسد خطط برقوق لولا أنه عاد مسرعاً إلى القاهرة، وتمكَّن من إخماد الفتنة، وقبض على إينال وسجنه، كما قبض على الذين اشتركوا في حركة التمرد، واستدعى يلبغا الناصري من طرابلس وعينه أمير سلاح بدلاً من إينال، واتفق مع بركة على توزيع الوظائف التي شغرت، بين أنصارهما[2].

ويبدو أن برقوقاً رأى أن الظروف لم تنضج بعد للإنفراد بالسلطة، وأن استمرار تعاونه مع بركة ضروري في هذه المرحلة، إلا أنه بدأ يخطط للخطوة المقبلة والتي لا بد أن تكون مواجهة بركة.

وحثَّ برقوق بركة على انتزاع بعض أراضي الأوقاف وتوزيعها على أتباعه، في خطوة لتأليب الرأي العام عليه. وفعلاً أثار هذا العمل الناس ورجال الدين، وفي الوقت نفسه راح (برقوق) يتقرب من العامة عن طريق الإفراج عن بعض مَنْ سجنهم بركة[3].

وكان لا بد أن تصل العلاقة بين الرجلين إلى حد الصدام، مما جعل برقوق

---

(١) ابن تغري بردي: المنهل الصافي جـ٣ ص١٩٠. النجوم الزاهرة: جـ١١، ص١٦٧. عبد السيد: ص٤٧.

(٢) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، المصدر نفسه، ص١٦٩.

(٣) العسقلاني: إنباء الغمر: جـ١، ص١٠٩ ـ ١٢٦.

يفكر بالتخلص من بركة. فاستغل استئثار مماليك هذا الأخير بأموال الدولة، وضرب على أيدي كثير منهم، مما دفع هؤلاء إلى محاولة التخلص منه، فحرّضوا بركة على الغدر به والتفرد بأمور الدولة.

وأدرك برقوق، من جانبه، أن استبعاد بركة يعني ثورة الأتراك الذين يساندونه، لذلك عمد إلى توحيد صفوف البرجية، والاستفادة منهم في هذا الصراع.

ووجد الأتابك نفسه يواجه، بمن معه من البرجية، فرقتين من المماليك هما فرقة المماليك الأشرفية السلطانية الذين أرادوا استعادة مجدهم المندثر، وفرقة مماليك بركة الذين دأبوا على إزالة شخصية برقوق ليتسنى لهم تحقيق مأربهم، ولما لم يشأ أن يحارب على جبهتين، فقد تقرّب من المماليك السلطانية.

وهكذا انقسم العسكر إلى فرقتين: فرقة البرجية، أتباع برقوق، تساندها المماليك السلطانية، وفرقة الأتراك، مماليك بركة. وبدا الاتجاه العنصري واضحاً حين أخذ كل منهما يعارض تعيين مماليك منافسه في الوظائف العامة[١].

ويبدو أن الوقت لم يحن بعد لتقرير المصير، فمال برقوق إلى تحقيق الصلح، وأعلن عن استعداده للتنحّي عن منصبه، وأوحى في الوقت نفسه للقضاة الأربعة وشيخ الإسلام، التدخل لإصلاح ذات البين بينه وبين بركة، وضغط هؤلاء على بركة حتى أذعن، ووعد بألا يتحدث في أمر من أمور الدولة[٢].

كانت هذه الخطوة لصالح برقوق الذي ابتهج لهذا التراجع من جانب منافسه. لكن هذا الصلح لم يكن إلا صلحاً مؤقتاً لجأ إليه برقوق حتى يستكمل استعداداته للمعركة الفاصلة، حتى إذا تمّت هذه الاستعدادات في عام (٧٨٢هـ/ ١٣٨٠م)، وقع الصدام المرتقب. وبالرغم من أن عدد البرجية، كان آنذاك دون عدد الأتراك، إلا أن سيطرة برقوق على الإصطبل مكّنته من السيطرة على السلاح، وزاد من قوته انضمام الأجناد البطّالة، وأجناد الحلقة إليه، خاصة بعد أن ظهر أمامهم بمظهر المدافع عن السلطان ضد طغيان بركة.

وانضم يلبغا الناصري مع مماليكه إلى جانب بركة، فرجحت كفته، في بادىء الأمر، إلا أن النتيجة النهائية كانت لصالح برقوق حيث هُزم بركة وتفرقت عساكره. وقبض عليه برقوق وسجنه في الإسكندرية مع عدد من أتباعه، وصادر

---

(١) عبد السيد: ص٤٩.

(٢) ابن إياس: جـ١، قسم ٢، ص٢٥٥.

أمواله، ثم ملأ وظائف الدولة، التي شغرت، بمماليكه البرجية، ووزع عليهم إقطاعات الأمراء الأتراك، وفعل مثل ذلك في بلاد الشام[1]، فضمن السيطرة على الوضع السياسي في كل من البلدين.

والواقع أن انتصار برقوق على هذا الشكل، رفع من مكانته ومن شأن البرجية، ثم عمد إلى قتل بركة في خطوة لإحباط معنويات مماليكه. ويعلق المقريزي على النتائج التي ترتبت على هذه الأحداث بقوله: «فانقرضت دولة الأتراك بأسرها، وتُتبعوا بالأخذ فقتلوا، ونفوا وسجنوا. ولقد كان الجراكسة، قبل ذلك، تتحدث فيما بينها بأن تكون فتنة كبيرة، ثم تخمد وتثور بعدها فتنة بينهم وبين الترك، فينتصرون على الأتراك، فلما كانت حركة إينال جهروا بذلك، وقالوا من غير احتشام وأذاعوه حتى تحدث كبيرهم وصغيرهم»[2].

ولم تمض على قتل بركة بضعة أشهر حتى توفي السلطان المنصور شعبان في عام (٧٨٣هـ/ ١٣٨١م)، فكان الطريق ممهداً لوثوب برقوق إلى العرش، حيث بلغ من القوة والعظمة ما جعل الناس يتحدثون بسلطنته[3]. إلا أنه رأى أن يتريث خاصة وأنه واجه تمرد العربان بقيادة بدر الدين بن سلام في غربي الدلتا، فنصّب السلطان الصالح أمير حاجي. ولما كان السلطان صغير السن، فقد أشرك برقوقاً معه في تدبير أمور الدولة. ومعنى ذلك أن هذا الأتابك لم يعد مجرد أمير كبير أو موظف من كبار موظفي الدولة فحسب، بل أضحت له صفة عليا في الوصاية على السلطان وتوجيهه، وتوجيه أداة الحكم نيابة عنه[4]. ويدل ذلك على مدى ما وصل إليه هذا الأمير من نفوذ.

استغل برقوق تلك السلطات الواسعة التي غدت في يده ليمكّن لنفسه، فزاد عدد البرجية، وملأ وظائف الدولة بأعوانه، وأخذ يتقرب من الناس عن طريق إلغاء بعض الكوس، منها ضمان الملح وضمان الدقيق وضمان القمح، وتحسين النقد؛ الأمر الذي أنعش الحالة الاقتصادية[5]. وقابل السكان هذه الإجراءات بالتأييد الكامل له.

أما في الخارج، فإنه انتهز الفرصة لإظهار قوته. وجاء هجوم التركمان في عام (٧٨٣هـ/ ١٣٨١م) على حلب مؤاتياً، إذ استطاع برقوق هزيمتهم، وطردهم،

---

(١) ابن إياس: جـ١ قسم ٢، ص٢٥٨ ـ ٢٦١.
(٢) المقريزي: جـ٣، ص٣٨٥.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) عاشور: العصر المملوكي، ص١٥٠.
(٥) المرجع نفسه.

الأمر الذي أظهره في صورة الرجل القادر على الدفاع عن الدولة وحمايتها وتوفير الأمن لها[1].

نتيجة لتزايد نفوذه، وقوته، خشي أعداؤه على أنفسهم، فنظروا إليه بعين قلقة، وأدركوا أنه لن يبقى لهم نفوذ وسلطان إذا نجح في اعتلاء العرش، فدبروا مؤامرة لقتله بزعامة أيتمش الخاصكي وبطا الأشرفي، إلا أنه اكتشف خيوط المؤامرة عن طريق جواسيسه، فقبض عليهما ونفاهما وسجن أتباعهما في سجون القلعة[2].

كانت هذه المؤامرة آخر حلقة في سلسلة المؤامرات التي حيكت للوقوف بوجه العنصر الجركسي ومنعه من الوصول إلى الحكم، وجاء فشلها إيذاناً بقيام دولة المماليك البرجية.

وظل برقوق حريصاً على إخفاء اتجاهاته، متظاهراً بمساندة السلطان حاجي. وتجنباً لمزيد من المؤامرات، نصحه أمراؤه بإسقاط سلطنة الصغار وتنصيب نفسه سلطاناً. وتوالت الاجتماعات من أجل هذه الغاية. وقد خشي أتباعه من خطورة الموقفين الداخلي والخارجي في وقت تولى فيه أمور البلاد سلطان صغير، ورأوا أن المخرج الوحيد من هذه الدوامة هو تسلطن برقوق. فعرضوا عليه أن يتسلطن ويحتجب عن الناس، ويستريح ويريح من هذا الذي هو فيه من الاحتراز من قيامه وقعوده[3].

ويبدو أن برقوقاً ظل متخوفاً من الإقدام على هذه الخطوة، لأنه خشي معارضة كبار الأمراء له، ووقوفهم في وجهه. وعندما لمس أتباعه منه هذا الإحجام اتخذوا الخطوات التمهيدية الكفيلة بتنصيبه، فاجتمعوا بالأمراء النافذين وأقنعوهم بضرورة تغيير الوضع، وما زال هؤلاء بهم حتى حدثوا الأمير برقوق في أمر سلطنته وهوّنوا الأمر عليه[4].

وساعدت الظروف برقوقاً، بوفاة اثنين من كبار الأمراء اليلبغاوية اللذين كان يخشى سطوتهما، وهما آقتمر عبد الغني، وأيدمر الشمسي. وعندما سمع بوفاتهما «طابت نفسه»[5].

---

(١) المقريزي: ج٣، ص٤٤٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٧٣.
(٣) ابن تغري بردي: ج١١، ص٢١٤.
(٤) المصدر نفسه، ص٢١٥.
(٥) المصدر نفسه.

وإذ زالت العقبات التي اعترضت وثوبه على العرش، قَبِلَ برقوق ما عرضه عليه كبار الأمراء في شأن سلطنته، وإن ظل متردداً «يقدم رجلاً ويؤخر أخرى»[1].

وبدأت مراسم إعلان السلطنة الجديدة بأن دعا برقوق الخليفة المتوكل والقضاة الأربعة، وسائر الأمراء إلى عقد اجتماع به في (١٩ رمضان عام ٧٨٤هـ/ ٢٦ تشرين الثاني عام ١٣٨٢م) لتدارس الموقف. وشرح القاضي بدر الدين بن فضل الله، كاتب السر، للحاضرين أوضاع البلاد المتردية التي تحتاج إلى سلطان كبير تجتمع عليه الكلمة، ويُسكِّن الاضطراب[2].

والواقع أن الاجتماع لم يكن مسرحية، ولا خطاب كاتب السر كان مراوغة، فالبلاد كانت منهكة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وهي فعلاً بحاجة إلى سلطان كبير وقدير يجمع شمل البلاد الممزق، ويفرض رأيه على جميع الأمراء، وينتزع منهم احترامه، لتستقر الأمور في نصابها، بعد فترة نصف قرن من الضياع والفوضى والانحلال[3].

أيَّد الخليفة قول كاتب السر. ولما لم يكن هناك من يجرؤ على التقدم لمنافسة برقوق على منصب السلطنة؛ اتفق الحاضرون على خلع السلطان حاجي، وأعلنوا سلطنة الأتابك برقوق[4]، نظراً لحسن تدبيره وانقياده لأحكام الشريعة والسنة النبوية، ولما فيه من المصلحة التامة للخاصة والعامة[5].

وبعد أن بايعه الجميع توجه أميران من أعوانه إلى السلطان حاجي، فجرداه من شارات السلطنة وأحضراها إلى السلطان برقوق، وحملاه إلى أهله بالدور السلطانية. وخطب الخليفة المتوكل خطبة دعا فيها السلطان الجديد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأوصاه بالعدل والنظر في أحوال الرعية، والإحسان إليهم، ورفع الضرر عنهم[6].

وجلس برقوق على سدة السلطنة ظهر يوم الأربعاء في (التاسع عشر من شهر رمضان عام ٧٨٤هـ/ ٢٦ تشرين الثاني عام ١٣٨٢م) فأشار شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني أن يقلب بـ «الملك الظاهر» لأنه تسلطن في وقت الظهيرة، ومن الظهور، لأن هذا الأمر ظهر بعد أن كان خافياً[7].

---

(١) ابن تغري بردي: جـ١١، ص٢١٥.
(٢) الخطيب الجوهري: جـ١، ص٣٦.
(٣) ضومط، انطوان خليل: الدولة المملوكية ص٢٩٩.
(٤) ابن تغري بردي: جـ١١، ص٢٢١.
(٥) الخطيب الجوهري: جـ١، ص٣٦.
(٦) المصدر نفسه، ص٣٧ ـ ٣٨.
(٧) المصدر نفسه، ص٣٨.

وتفاءل الناس بسلطنته، حيث أمطرت السماء مطراً خفيفاً عند المبايعة. واعترف أمراء مصر ونواب بلاد الشام بسلطنته. وهكذا أضحى مملوك الأمس سلطاناً بفضل دهائه وحسن سياسته وإحكام تنفيذ خطته التي رسمها لهذا الغرض.

وباعتلاء برقوق عرش السلطنة انتهى ملك بيت قلاوون كما انتهت دولة المماليك البحرية التي حكمت زهاء مائة وثلاثين عاماً، وقامت دولة المماليك البرجية التي ستستمر حتى الفتح العثماني في عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م).

والواقع أن التغيير كان ضرورياً في هذه المرحلة من تاريخ المماليك بعامة من أجل توحيد الصف الداخلي، وضبط الفوضى الإدارية، ورعاية شؤون الناس بعد أن قضى قسم كبير منهم نتيجة الجوع والفتن، ووضع حد للحالة الاقتصادية المتدهورة، والاستعداد السياسي لمواجهة الأخطار الخارجية التي بدأت بالظهور، بالإضافة إلى ضرورة وجود رئيس كبير للبلاد لا طفل تتنازعه الأيدي والأهواء.

مميزات دولة المماليك البرجية

قامت دولة المماليك البرجية على أسس تخالف الأسس التي قامت عليها دولة المماليك البحرية وإن اشتركت معها في بعض اتجاهاتها، ويتضح ذلك من الحقائق التالية:

١ ـ تميزت دولة المماليك البرجية بأن سلاطينها كانوا جميعاً من أصل جركسي باستثناء اثنين كانا من أصل يوناني هما خشقدم وتمربغا، ومعنى ذلك أن حكام هذه الدولة اتخذوا العصبية العنصرية سلاحاً لإزاحة دولة المماليك البحرية التركية الجذور، ثم استمرت هذه النزعة كإطار عام لسياسة السلاطين الداخلية.

٢ ـ جعل العرش المملوكي مشاعاً بين القادرين من أمراء المماليك. ففي حين نجح مبدأ الوراثة، في فترات متعددة، خلال تاريخ دولة المماليك البحرية، والذي ظهر بوضوح في أسرة قلاوون، فقد غلب على دولة المماليك البرجية قلة احترام هذا المبدأ، بحيث لا نجد له أثراً عندهم إلا في حالات نادرة جداً حتَّمتها واقعية الظروف السياسية. ذلك أنه إذا استطاع السلطان الاحتفاظ بمنصبه حتى الوفاة، فإن ابنه كان يخلفه عادة، ولكن لعدة أشهر فقط، على اعتبار أن بقاءه كان مرهوناً بقوة شخصيته، وكثرة أنصاره، وعدم اتفاق كبار الأمراء المتنافسين على مرشح واحد من بينهم لمنصب السلطنة، أو عدم استطاعة أحدهم التغلب على

منافسيه، فكان ابن السلطان المتوفى يُنصَّب على العرش حتى تنجلي صورة الوضع السياسي عن شخصية بارزة وقوية تستطيع الاستيلاء على العرش[١].

وهكذا، فإن اختيار ابن السلطان المتوفى يتم عن إيمان الأمراء بمبدأ الوراثة، وإنما كحل مؤقت حتى تتضح صورة الوضع السياسي كما ذكرنا.

هذا هو المبدأ والقاعدة في تاريخ المماليك بعامة، وتمسَّكوا به منذ قيام دولتهم، غير أن البرجية كانوا أكثر حرصاً على تطبيقه، ولذلك نجد أن مدة بقاء ابن السلطان المتوفى على العرش كانت أطول في الدولة البحرية منها في الدولة البرجية، باستثناء سلطنة فرج بن برقوق[٢]، أما بقية أبناء السلاطين فتراوحت مدة سلطنتهم بين ست سنوات وأربعة أشهر، بحيث بلغ حكم هؤلاء في الدولة المملوكية الثانية ستة وعشرين عاماً في حين ارتفع هذا العدد إلى ثمانية وخمسين عاماً في الدولة المملوكية الأولى.

٣ ـ تدبير المؤامرات، وإحداث الفتن للوصول إلى الحكم. ولا شك بأن البلاد عانت كثيراً نتيجة المنازعات المستمرة بين طوائف المماليك وفرقهم، وما كان ينجم عن ذلك من حوادث وقتال في الشوارع، مما أوجد جواً من الرعب والفزع وعدم الاستقرار في البلاد. ومما زاد الأوضاع خطورة، عجز السلاطين عن كبح جماح مماليكهم، مما حملهم على ضرب طوائف المماليك بعضها ببعض حتى تخلو لهم الساحة السياسية[٣].

٤ ـ عمل سلاطين المماليك البرجية على حصر هذه المنازعات في دائرة داخلية ضيقة بحيث لم يمكِّنوا قوة خارجية من التدخل في شؤون البلاد[٤].

٥ ـ عناية أكثر سلاطين المماليك بالأدب ومجالس العلم، كما بالغ بعضهم في العناية بإنشاء المؤسسات الخيرية من مساجد ومدارس ومستشفيات وسبل، وغيرها.

٦ ـ عدم الإلتفات إلى رغبات السكان في شؤون السلطنة من حيث اختيار السلطان وتعيينه[٥].

٧ ـ ضرورة الحصول على موافقة الخليفة والقضاة على تعيين السلطان لتبرير الأسلوب الذي سلكه لتحقيق هدفه في الوصول إلى الحكم.

---

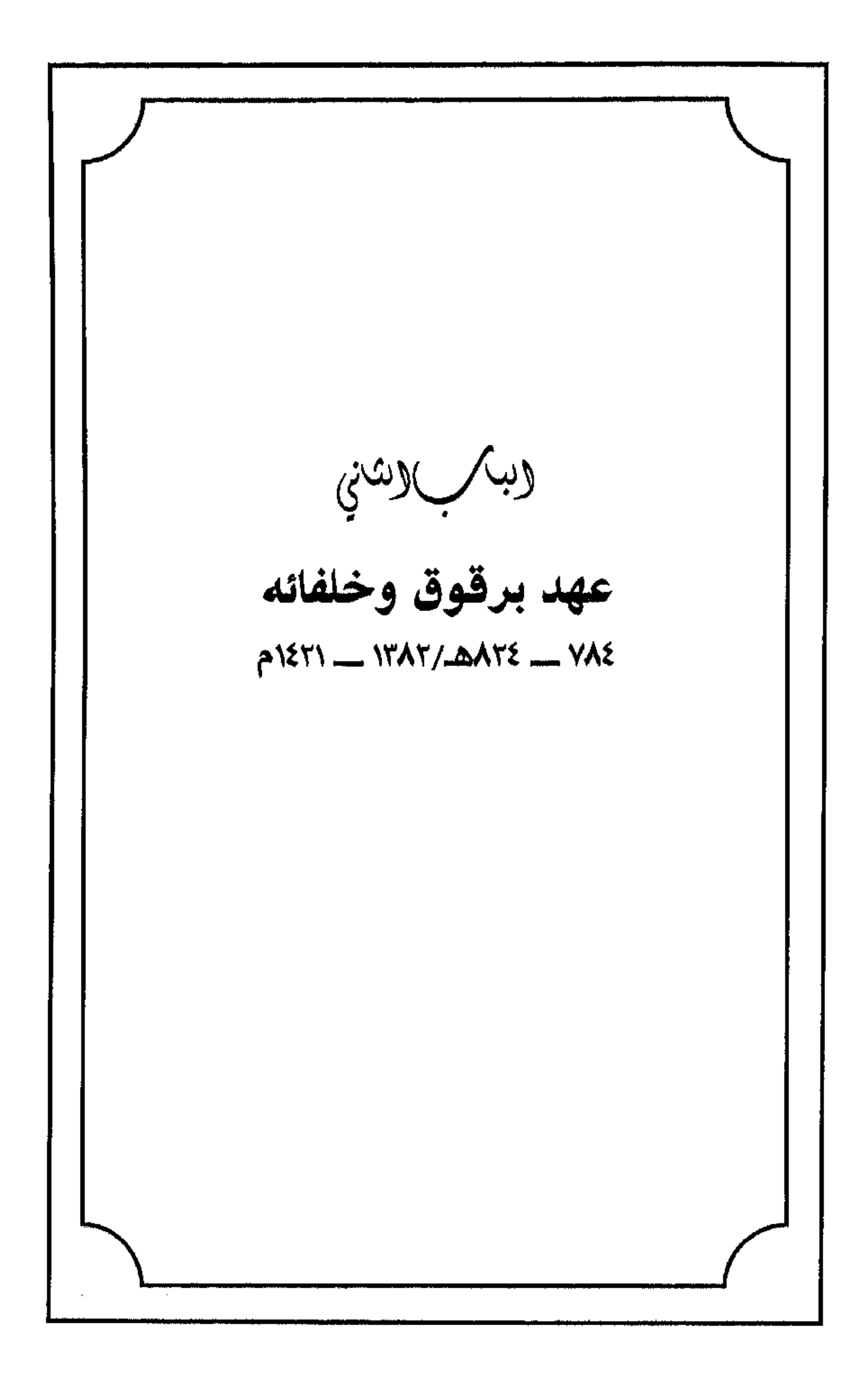
(١) Lane-Poole: Hist of Egypt P 325

(٢) طرخان، إبراهيم علي: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص١٠ ـ ١١.

(٣) عاشور: ص١٥٣.

(٤) المرجع نفسه، ص١٥٤.

(٥) طرخان: ص١٣.



الباب الثاني

عهد برقوق وخلفائه

٧٨٤ ــ ٨٢٤هـ/١٣٨٢ ــ ١٤٢١م

الفصل الخامس عشر

الظاهر سيف الدين برقوق
٧٨٤ ـ ٧٩٠هـ/١٣٨٢ ـ ١٣٨٨م
٧٩٢ ـ ٨٠١هـ/١٣٩٠ ـ ١٣٩٩م
سلطنة برقوق الأولى

الأوضاع الداخلية

تمهيد

كانت أولى خطوات برقوق تثبيت الوضع الداخلي، وترسيخ أقدامه في الحكم من خلال تعيين أشخاص يثق بهم في المناصب الإدارية، وعزل كل من لم يثق به، حتى يتجنَّب المشاكل التي يمكن أن تنتج عن سوء التعامل معهم. وخلع على الخليفة والقضاة الأربعة على عادة السلاطين عند اعتلائهم العرش لأول مرة، وأقرَّهم في مناصبهم.

عيَّن الأمير أيتمش البجاسي في منصب الأتابكية، بالإضافة إلى وظيفته الأساسية رأس نوبة والأمير الطنبغا الجوباني أمير مجلس والأمير جركسي الخليلي في وظيفته أمير آخور، ورقَّى الأمير سودون الفخري التركي حاجب الحجَّاب إلى منصب نيابة السلطنة في مصر، وعيَّن الأمير يونس النوروزي دواداراً كبيراً، ومنحه إمرة مائة وتقدمة ألف، والقاضي أوحد الدين عبد الواحد بن إسماعيل الحنفي كاتباً للسر بدلاً من القاضي بدر الدين ابن فضل الله، وثبَّت الأمير يلبغا الناصري في نيابة حلب، وبالغ في إكرامه عندما زاره لتهنئته بمنصبه الجديد، في محاولة لاستقطابه، لكنه ظل يخشاه، كما أن يلبغا لم يكن راضياً عن التغيير الذي حصل في رأس السلطة[١].

(١) الخطيب الجوهري: جـ١، ص٤٦ ـ ٤٨. ابن تغري بردي: جـ١١، ص٢٢٨.

ومن ناحية أخرى، عزل الأمير إينال اليوسفي عن نيابة صفد، وعيَّن مكانه الأمير تمرباي الدمرداش، ومنحه تقدمة ألف بدمشق[1].

وترقَّب برقوق، نتيجة النهج الذي اختطه لنفسه، أن يقوم الأتراك بالتمرد على حكمه، لذلك قرَّر إنشاء عصبية خاصة يعتمد عليها في مواجهة خصومه، وتؤمِّن له أهدافه. فاستقدم أعداداً كثيرة من المماليك الجراكسة بحيث بلغ عددهم، في فترة حكمه الأولى، نحواً من ثلاثة آلاف مملوك، ووصل هذا العدد إلى خمسة آلاف في نهاية حكمه[2].

وقد دفعه حذره من الأتراك إلى معاداتهم، ربما بدافع خشيته من إمكانية إعادة العرش للبيت القلاووني نظراً لشدة خضوع هؤلاء لهذه الأسرة، لكن ذلك لم يمنعه من التعاون مع اليلبغاوية، في خطوة لاستقطابهم. كما أن وصول البرجية إلى الحكم واستلامهم الوظائف الكبرى في الدولة، قد أدّى إلى:

١ ـ التغيير العنصري في الحكم.

٢ ـ تغييرات جوهرية في النظامين الإقطاعي والعسكري.

٣ ـ تغييرات في تركيبة الجيش المملوكي.

٤ ـ تغييرات في حياة المماليك الاجتماعية واتجاهاتهم السياسية.

٥ ـ بروز طبقة من بينهم تميزت عن باقي العناصر.

والحقيقة أن كل مرحلة انتقالية تواجه صعوبات جمَّة وتتعرَّض لانتكاسات متعددة، لا تخرج عن كونها ترسبات الماضي، فيواجهها السياسي المستنير بحكمة أحياناً وبالشدة أحياناً أخرى.

والواقع أن السلطان الجديد واجه عدة حركات مناهضة قام بها الأتراك، انهمك في معالجتها والقضاء عليها، فمنعته من معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية.

لقد وُجِدَ على الساحة السياسية آنذاك فرقتان قويتان من الأتراك، الفرقة اليلبغاوية، وفرقة المماليك الأشرفية مماليك السلطان شعبان.

ولما كان لليلبغاوية الفضل في إيصاله إلى العرش، فإنه أشركهم معه في الحكم إشراكاً شكلياً حتى يتمكَّن من ضرب المماليك الأشرفية[3].

---

(١) ابن تغري بردي: جـ١١، ص٢٣١.

(٢) المصدر نفسه، جـ١٢، ص١٠٧. وانظر المنهل الصافي، جـ٤، ص٨٨ ـ ٨٩.

(٣) عبد السيد: ص٦١.

ونتيجة لهذا التفكير السياسي، فإنه حرم الأشرفية من إقطاعاتهم وتركهم بطّالين، مبرراً تصرفه هذا بأن هؤلاء خانوا أستاذهم فلم يعد يأمن شرهم[1]. ثم عمد إلى إحلال مماليكه البرجية تدريجياً محلهم، ومنحهم الإقطاعات الكبيرة والوظائف الحساسة. وقد أدّت هذه السياسة إلى حدوث الفتن والمؤامرات التي حفل بها عهده، بعد أن أدرك هؤلاء خطورة السلوك الذي يؤدي إلى جركسة الدولة، واضطهاد مستمر للعناصر المملوكية الأخرى.

خروج الطنبغا

كانت فاتحة الانتفاضات التي واجهها السلطان برقوق، هي حركة الطنبغا السلطاني الأشرفي نائب البستان. إنها انتفاضة الأتراك على الجركس.

لقد شنَّ هذا النائب في (شهر ذي القعدة عام ٧٨٤هـ/ شهر كانون الثاني عام ١٣٨٣م) هجوماً على قلعة دارندة[2]، التابعة لنيابته وقبض على بعض أمرائها البرجية الذين عينهم برقوق. وحتى يقوِّي موقفه، طلب مساعده الأمير يلبغا الناصري. ويبدو أن اليلبغاوية لم يؤيدوا هذه الانتفاضة، وأن الأمير يلبغا لم يساند الطنبغا فقط، بل هدَّده بالزحف على نيابته وعزله إن لم يرجع عن عصيانه. ونجح مماليك السلطان في حصاره حتى طلب الأمان، بيد أنه لم يلبث أن فرَّ هارباً إلى بلاد المغول، بعد أن أعلن رأيه بصراحة في قوله: «لا أكون في دولة حاكمها جركسي»[3] مما يدل على مدى العداوة بين العنصرين التركي والجركسي في ذلك الدور، وبذلك باءت هذه الانتفاضة بالفشل.

ثورة الخليفة المتوكل

نتيجة للصراع التركي الجركسي وانتشار الفوضى في المجتمع المملوكي، برزت العناصر العربية للتنافس على الزعامة في مصر. فأعلن الخليفة المتوكل في (شهر رجب عام ٧٨٥هـ/ شهر أيلول عام ١٣٨٣م) ثورة على حكم السلطان برقوق بهدف انتزاع العرش منه، وتعاون مع الأمراء والأتراك الناقمين على حكمه، كما طلب مساندة عرب البحيرة، وقضت الخطة:

---

(١) الخطيب الجوهري: جا، ص٥٠.

(٢) دارندة: كانت من بلاد الثغور والعواصم على حدود بلاد الشام مع آسيا الصغرى، ولها نائب أمير عشرة وربما أمير طبلخاناه. القلقشندي: ج٤، ص١٣٧، ٢٣٤.

(٣) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١١، ص٢٢٩. الخطيب الجوهري: جا، ص٥٤.

أولاً: بأن يقوم قرط بن عمر الكاشف التركماني وإبراهيم قطلقتمر العلائي أمير جندار ومعهما ثمانمائة فارس من الترك، باغتيال السلطان برقوق عند نزوله إلى الميدان للعب الكرة.

ثانياً: تنصيب الخليفة المتوكل حاكماً على البلاد[١].

اكتشف برقوق المؤامرة قبل الشروع في تنفيذها، فقبض على المتآمرين، الذين اعترفوا بدور الخليفة النشط. فغضب السلطان وحكم عليه بالموت، ووافقه بعض أمرائه على هذا الحكم، في حين اختلف القضاة فيما بينهم بشأن ذلك، لأن للخليفة حق تعيين وخلع السلاطين، فقنع عندئذ بخلعه، وسجنه في القلعة، وصادر رواتبه وإقطاعاته وأحلّ محله عمر بن إبراهيم ولقبه «الواثق بالله»، وحكم على قرط بن عمر بالموت[٢].

انتفاضة منطاش

جعلت هاتان الانتفاضتان السلطان برقوق أكثر حذراً وتشدداً ضد مثيري الفتن من الأتراك الأشرفية، فعزل عدداً كبيراً منهم من وظائفهم، كما نفى عدداً آخر إلى بلاد الشام. فكان لهذا التصرف أثر عكسي جاء لغير مصلحته، ذلك أن الأمراء المنفيين تكتّلوا، وأضحوا عاملاً من عوامل إثارة حكام بلاد الشام ضد حكمه.

وشعر السلطان بهذه المخاوف، وشك في ولاء اليلبغاوية. وكانت الحادثة التي أثارتها هذه الشكوك، تلك العلاقة التي جمعت نائب حلب الأمير يلبغا الناصري وسولي بن ذي القدر، أحد أمراء التركمان، المعادي للدولة. فقد التجأ هذا الأمير إلى حلب طائعاً، وعندما علم السلطان بذلك طلب من نائبه إرساله إلى القاهرة مكبّلاً. فتباطأ في التنفيذ، واكتفى بسجنه في حلب ثم عاد وأطلق سراحه، وتظاهر بمطاردته[٣]، مدركاً في الوقت نفسه أن القضاء عليه يعني استتباب الهدوء في بلاد الشام. والجدير بالذكر، أن اليلبغاوية حرصوا آنذاك على أن تبقى الفوضى مسيطرة في هذا البلد كي لا ينعم برقوق بالهدوء، فيتفرغ لقتالهم[٤].

غضب برقوق من تصرف يلبغا، وخشي تكرار مؤامرته بعد أن توضحت نيته

---

(١) المقريزي: ج٣، ص٤٩٣ ـ ٤٩٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٩٤ ـ ٤٩٥. الخطيب الجوهري: ج١، ص٦٩ ـ ٧٢.
(٣) الخطيب الجوهري: المصدر نفسه، ص١١٥. ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج٦، ص١٨٣.
(٤) عبد السيد: ص٦٣.

تجاه الحكم الجديد، فاستدعاه إلى القاهرة، وعزله عن نيابة حلب، وسجنه في الإسكندرية، وصادر أمواله[١] وذلك في عام (٧٨٧هـ/ ١٣٨٥م).

ويبدو أنه خشي من تمرد أتباعه في الوقت الذي كان يجابه فيه المماليك الأشرفية بالإضافة إلى تمرد منطاش أمير ملطية، فعفا عنه، وسمح له بالإقامة في دمياط حراً طليقاً، ثم قرر إعادته إلى منصبه السابق[٢] ليتخذه أداة لمحاربة منطاش[٣]، وذلك عام (٧٨٩هـ/ ١٣٨٧م).

وحاك الأتراك مؤامرة أخرى للإطاحة بحكم برقوق وتنصيب قرشي في الحكم وذلك في عام (٧٨٨هـ/ ١٣٨٦م)، اشترك فيها أربعة فقهاء من دمشق[٤]، فأخمدها السلطان، وانتهج سياسة القسوة للقضاء على الأتراك سواء كانوا من الأشرفية أو اليلبغاوية، فتتبعهم في البلاد بالقتل والنفي، كما ترك عدداً كبيراً منهم بطّالين.

نستدل من هذه الثورة، ذات الطابع الديني، على استبدادية الحكم المملوكي ورداءة الوضع الاقتصادي في البلاد، كما تشير إلى سوء الرعاية الاجتماعية، وتُركِّز على إلغاء المكوس، وهو السبب الرئيسي في بؤس السكان[٥].

تركت هذه الأحداث انطباعاً سيئاً لدى الأتراك الذين التفوا حول زعامة الأمير تمربغا الأفضلي الأشرفي المعروف بـ «منطاش» نائب ملطية[٦]، وأعلنوا العصيان في (شهر محرم عام ٧٩٠هـ/ شهر كانون الثاني عام ١٣٨٨م)، وجمع منطاش حوله كافة الأتراك المنفيين في بلاد الشام، كما سانده بعض قبائل التركمان. وانتظر انتهاء فصل الشتاء ليصبح الطريق إلى مصر مفتوحاً، وأرسل في الوقت نفسه إلى السلطان يخبره ببقائه على طاعته حتى لا يستثيره[٧].

ويبدو أن السلطان تحرَّى عن موقف منطاش واتجاهه إلى القيام بحركة تمرد، وعلم أن الأمير سودون الناصري، نائب حلب، عجز عن محاربته، لذلك أطلق سراح يلبغا الناصري وأعاده نائباً على حلب ظناً منه أنه بهذا العمل سوف

---

(١) المقريزي: جـ٣، ص٥٣٤.

(٢) الخطيب الجوهري: جـ١، ص١٥٨. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ١١، ص٢٤٢.

(٣) عاشور: ص٢١٩.

(٤) المقريزي: جـ٣، ص٥٥٤، الخطيب الجوهري: جـ١، ص١٤٤.

(٥) ضومط: ص٣٠٤.

(٦) انظر ترجمته في المنهل الصافي لابن تغري بردي: جـ٤، ص٩٤ - ٩٩.

(٧) المقريزي: جـ٣، ص٥٧٣. الخطيب الجوهري: جـ١، ص١٦٦.

يحصل على تأييد اليلبغاوية ضد الأشرفية[١]، وهذا خطأ سياسي ترتب عليه نتائج سلبية. إذ أنه ما كادت تمضي ثلاثة أيام على مغادرة يلبغا القاهرة في طريقة إلى حلب حتى أعلن منطاش عصيانه، مدعَّماً موقفه بالمماليك الأشرفية.

والواقع أن برقوقاً لم يخشَ تمرد منطاش بقدر ما كان يخشى عصيان يلبغا الناصري على حكمه. والحقيقة أن يلبغا هذا كان يتهيأ للوثوب على السلطان منذ عاد من حلب، لكنه لم يجرؤ على الانضمام علناً إلى منطاش، بالرغم من قوة موقف هذا الأخير بعد أن انضم إليه برهان الدين أحمد، حاكم سيواس، وقرامحمد التركماني، ونائب البيرة؛ وظل على ولائه الفاتر للسلطان، ونفَّذ أوامره بإخضاع المتمردين، لكنه بدلاً من أن يتجه إلى ملطية لإخضاع منطاش، فإنه توجه إلى سيواس لإخضاع صاحبها برهان الدين أحمد، وقد وجد هذا الأمير نفسه واقعاً بين فكي الكماشة المملوكية والتيمورية الزاحفة باتجاهه من الشرق، فبادر إلى إعلان خضوعه[٢]، واكتفى يلبغا بهذا الإعلان، وكان بوسعه دخول ملطية والقبض على منطاش، مما أتاح الفرصة لهذا الأخير أن يقوّي موقفه[٣].

وارتكب السلطان برقوق خطأ سياسياً حين قبض على الأمير الطنبغا الجوباني نائب دمشق وسجنه، وعيَّن منافسه طرنطاي مكانه[٤] بحجة أنه كان يكثر من اقتناء المماليك فيهدد بذلك أمن الدولة، كما قبض على الأمير كمشبغا نائب طرابلس؛ مما أثار الأتراك، وهذا ما دفع السلطان إلى القبض على عدد كبير منهم، من جهة، وأدَّى إلى فقدان ثقة الأمراء الأتراك بعامة به من جهة أخرى. وتكتَّل نواب بلاد الشام للوقوف في وجه إجراءات السلطان، وقبضوا على عدد من البرجية.

أما يلبغا الناصري، فقد خشي على نفسه، لذلك قاد حركة التمرد من مركزه في حلب، واتصل بمنطاش وشجَّعه على الاستمرار في انتفاضته، ونصحه بالاحتماء بحماة لميل أهلها إلى الأتراك[٥].

وتوسعت حركة التمرد فشملت سائر بلاد الشام باستثناء دمشق والكرك، مما دفع السلطان إلى علاج الموقف بالحيلة والدهاء، فحاول استدراج يلبغا وقد نوى الغدر به. ويبدو أن هذا الأخير فطن لهذه الحيلة، فاعتذر للسلطان عن الحضور

(١) عبد السيد: ص٦٥.

(٢) الخطيب الجوهري: ج١، ص١٥٨.

(٣) عبد السيد: ص٦٥.

(٤) ابن تغري بردي: ج٦، ص٣٨٣. الخطيب الجوهري: ج١، ص١٧٦.

(٥) المقريزي: ج٣، ص٥٩٠ - ٥٩٢. عبد السيد: ص٦٦.

بحجة انشغاله في قمع حركتي التركماني ومنطاش، وخشيته على حلب منهما، وأوعز سراً إلى أمراء مصر يحثهم على الانتفاضة على حكم برقوق[١].

ويبدو أن السلطان قَبِلَ ظاهرياً بوجهه نظر يلبغا، وأوعز في الوقت نفسه إلى نائب دمشق بالتصدي له. وعلم هذا الأخير بالمؤامرة التي حيكت ضده، فاشتبك مع مماليك الأمير سودون المظفري الأتابك في حلب وتغلب عليهم، كاشفاً بذلك عداءه السافر للسطان[٢]. وأضحت المواجهة بين الرجلين علنية.

ونجح يلبغا في توحيد صفوف الأتراك في خطوة لإنهاء حكم البرجية، وانضوى منطاش تحت لوائه، وقررا خلع السلطان برقوق، ودخل في طاعته أهل حلب كما سانده الأمير سولي بن ذي القدر أمير التركمان ونُعير أمير عرب آل فضل في بادية الشام[٣].

واتخذ السلطان بعض الإجراءات لمواجهة الموقف المتدهور في بلاد الشام، لم تؤدِّ إلى نتيجة. فكتب تقليداً بنيابة حلب إلى الأمير إينال اليوسفي، أتابك دمشق، وأمره بالقبض على يلبغا. لكن هذا الأمير لم ينفذ الأمر السلطاني نظراً لسوء معاملة برقوق له في وقت سابق[٤].

واستفحل أمر يلبغا في بلاد الشام بعد أن دخل في طاعته نواب هذه البلاد باستثناء دمشق والكرك[٥]. وكثر كلام الناس في هذا الأمر فتجاوز الحد. وفي المقابل، ازداد وضع السلطان حرجاً حتى عمَّ الاضطراب أرجاء القاهرة، مما شكَّل ضغطاً داخلياً آخر على صدره.

واضطر السلطان أخيراً إلى إرسال حملة عسكرية إلى بلاد الشام لوضع حد للحالة المتردية، خرجت من القاهرة في (شهر ربيع الأول عام ٧٩١هـ/ شهر آذار عام ١٣٨٩م) بقيادة الأمير أيتمش البجاسي، ووصلت إلى دمشق في الشهر التالي. وبدلاً من ضبط الأوضاع المتردية، انغمس أفرادها في الفساد، وعبثوا بأموال الدمشقيين، مما أثار حفيظة هؤلاء ضد السلطان وقواته[٦].

---

(١) تاريخ ابن الفرات: ج٩، قسم ٢ ص٥٢. المقريزي: ج٣، ص٥٩٠ ـ ٥٩٢. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ج١١، ص٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٢) الخطيب الجوهري: ج١، ص١٥٨.

(٣) المقريزي: ج٣، ص٥٩٢. ابن تغري بردي: ج١١، ص٢٦٢.

(٤) المقريزي: المصدر نفسه.

(٥) ابن تغري بردي: ج١١، ص٢٦٢.

(٦) الخطيب الجوهري: ج١، ص١٩٢.

انتهز يلبغا الناصري فرصة انهماك العساكر السلطانية بالسلب والنهب في دمشق، فتقدم بعساكره باتجاه المدينة، والتقى بالعساكر السلطانية في بَرزَّة، إحدى قرى غوطة دمشق، ودارت بينهما معركة طاحنة عند خان لاجين انتهت بانتصار يلبغا الناصري الذي دخل دمشق وسيطر على قلعتها[١].

كان لوقعة دمشق ثلاث نتائج سيئة أثّرت على وضع دولة المماليك البرجية الناشئة:

الأولى: أنها تركت الفرصة سانحة للعرب والتركمان بنهب دمشق.

الثانية: اضطراب الأوضاع الداخلية في مصر. إذ حين وصل خبر الهزيمة طغى أهل الفساد، وأغلقت الأسواق في الوقت الذي انتشر فيه مرض الطاعون[٢].

الثالثة: خسارة السلطان لأهم ثلاثة من قادته هم جركس الخليلي الذي قتل في وقعة دمشق وإينال اليوسفي الذي انضم إلى يلبغا الناصري ويونس الدوادار الذي قتل على أيدي اللصوص في إحدى قرى دمشق[٣].

وتفاقم الوضع في بلاد الشام على أثر مهاجمة الأتراك مدينة طرابلس حيث قتلوا نائبها الأمير اسندمر الحموي، ودخلوها، وقبضوا على عدد كبير من البرجية[٤]. وأعلن يلبغا، من حلب، نبأ خلع السلطان برقوق، وتنصيب الخليفة المتوكل، وأرسل هذا الإعلان إلى نواب القلاع الشمالية الذين أعلنوا تأييدهم له[٥].

جعلت هذه الأحداث السلبية، السلطان برقوق يتخبط في تصرفاته. فهو في حيرة من أمره. هل يرسل حملة ثانية إلى بلاد الشام لقمع الفتنة ويذهب هو على رأسها أم يبقى في القاهرة بانتظار النتائج؟ ليس هذا فحسب، هل يرسل حملة كبيرة، وبذلك يضعف وضعه في القاهرة أم يكتفي بإرسال حملة صغيرة؟ أو هل ينتظر وصول المتمردين إلى القاهرة ليصطدم بهم؟ وكأن تلك الحركة التمردية قد شلّت تفكيره[٦]. فعمد إلى استشارة ذوي الرأي من الأمراء والقضاة بشأن كيفية حل هذه المعضلة، فأشاروا عليه بإرسال حملة ثانية لا تقل عن ألف وأربعمائة مملوك[٧].

---

(١) المقريزي: جـ٣، ص٥٩٨ ـ ٥٩٩.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٠٠. الخطيب الجوهري: جـ١، ص١٩٤.
(٣) المقريزي: جـ٣ ص، ٥٩٩، ٦٠٣.
(٤) المصدر نفسه، ٥٩٢ ـ ٥٩٣.
(٥) الخطيب الجوهري: جـ١، ص١٨٩.
(٦) ضومط: ص٣٠٧.
(٧) المقريزي: جـ٣، ص٦٠٠ ـ ٦٠١.

وفي الوقت الذي كان فيه السلطان يجهز الحملة، وصلته أنباء عن تقدم يلبغا باتجاه غزة والرملة، فأسقط في يده، وتحرَّج موقفه، ومال إلى تغيير سياسته. فتقرب من الخليفة بعد أن أفرج عنه، وكان قد سجنه حتى لا يميل إلى جانب المتمردين، وألغى سائر المكوس في مصر وأعمالها ليكسب تأييد العامة، لكن يبدو أن هذا الإجراء فشل في استقطاب هؤلاء لأن السلطان عاد عن قراره فيما يتعلق بإلغاء المكوس، مما أضعف ثقتهم بالقرارات السلطانية، ودفعتهم الأوضاع الاقتصادية المتردية إلى الفرار من القاهرة والانضمام إلى جيش يلبغا الناصري أملاً في الخلاص، كما وزَّع الأموال لاستقطاب الأمراء والمماليك والزعر وكل قادر على حمل السلاح[١].

أما من بقي في القاهرة فقد انهمك في «عمل الدروب وجمع الأقوات والاستعداد للقتال والحصار»[٢].

وازداد وضع السلطان حرجاً بسبب تفشي وباء الطاعون في البلاد، وارتفاع الأسعار نظراً لحاجته المستمرة إلى المال للتجهيز، وإقبال الناس على شراء الحاجيات الضرورية استعداداً للحصار[٣].

نتيجة هذا الموقف المتدهور، وذلك الشعور الذي عبَّرت عنه العامة، لجأ السلطان إلى الاستعانة بعرب هوَّارة وعرب الوجه البحري.

والواقع أن جميع هذه الإجراءات لم تفلح في دعم مركز برقوق، بل لقد أخذ الأمراء يتسللون من القاهرة لينضموا إلى جيش يلبغا الناصري، خشية من القتال، وصوناً لمراكزهم أو طمعاً في مركز جديد[٤].

وصلت طلائع الجيش الزاحف، إلى القاهرة (يوم السبت في الثالث من شهر جمادى الآخرة عام ٧٩١هـ/ شهر حزيران ١٣٨٩م)، وجرت مناوشات بين أفراده وبين المدافعين عن القلعة، دارت فيها الدائرة على الجيش السلطاني. وظهر يلبغا كرجل قوي سيطر على الموقف. وتبدَّدت أحلام برقوق، وتأكد له زوال ملكه بعد أن غدر به أصحابه. وأُجْبِرَ على طلب الصلح، فتنازل عن العرش لقاء الإبقاء على حياته، وكتب له يلبغا أماناً بذلك وحُمِل إلى الكرك[٥].

---

(١) المقريزي: ج٣، ص٦٠٣ ـ ٦٠٤.
(٢) ابن تغري بردي: ج١١، ص٢٧٠.
(٣) الخطيب الجوهري: ج١، ص١٩٨ ـ ١٩٩.
(٤) المقريزي: ج٣، ص٦١١.
(٥) المصدر نفسه، ص٦١١ ـ ٦١٦، ٦٣٢.

ويبدو أن يلبغا حرص على احترام هذا الأمان والإبقاء على حياة برقوق لثلاثة أسباب:

الأول: أن السلطان برقوق لم يحاول قتل يلبغا من قبل مع كثرة أخطائه.

الثاني: أنه لم يكن من السهل القضاء على برقوق دون أن يتعرض يلبغا لانقسام البرجية.

الثالث: خشيته من انقلاب منطاش في المستقبل، فأوصى بأن يطلق سراحه إن بدر من منطاش ما ينبيء بالغدر[1].

والواقع أن هذه الحركة الانقلابية تمثل ردة فعل لاعتلاء أحد البرجية عرش السلطنة، واتجاهه إلى جركسة الدولة في وقت لم يكن لديه عدد كبير من البرجية ليشدوا أزره في مواجهة الأتراك الكثيري العدد. كما أن يلبغا الناصري لم يعلن نفسه سلطاناً بوصفه صاحب الدور الكبير في عزل برقوق، لأنه خشي معارضة المماليك الأشرفية بزعامة منطاش. ولهذا فلا عجب إن اتجه الرجلان إلى إعادة السلطنة إلى بيت قلاوون، والعمل على إعادة الأتراك إلى مناصبهم التي أقصاهم عنها برقوق. واستقر الرأي على إعادة الملك الصالح أمير حاجي ابن الأشرف شعبان إلى السلطنة، فاستدعوه وأركبوه بشعار السلطنة إلى الإيوان، وأجلسوه على تخت الملك في (١٠ جمادى الأولى في عام ٧٩٠هـ/ شهر آيار عام ١٣٨٨م)، ولقَّبوه بـ «الملك المنصور». وتولى يلبغا الناصري أتابكية العسكر، وأضحى صاحب الحل والعقد في الدولة[2].

امتاز برقوق في سلطنته الأولى، التي استمرت أربع سنوات وتسعة أشهر وعشرة أيام بالحزم والهيبة، وحب أهل الخير والعلم. كرَّم العلماء، ونشر العلم، وبنى المدرسة الظاهرية بين القصرين، إلا أنه يؤخذ عليه انصرافه إلى جمع المال دون الاهتمام بشؤون الرعية، في وقت انتشرت فيها الرشوة ولم يتمكن من مكافحتها، حتى أضحى الشخص لا يصل إلى وظيفة أو عمل إلا بمال يبذله، مما أفسد الأوضاع. ورغم دهائه الخارق، فإنه يؤخذ عليه أيضاً اعتماده على أراذل الناس وأسافلهم مما عجَّل بنهاية حكمه[3].

---

(١) المقريزي: جـ٣، ص٦٣٢.

(٢) ابن تغري بردي: جـ١١، ص٣١٩ ـ ٣٢٠. الخطيب الجوهري: جـ١، ص٢١٦ ـ ٢١٧، ٢٢٦. ابن إياس: جـ١، قسم ٢، ص٤٠٦.

(٣) المقريزي: جـ٣، ص٦١٨ ـ ٦١٩.

بين السلطنتين

كان طبيعياً أن يهيمن يلبغا الناصري على مقدرات الأمور في الدولة وألا تكون للسلطان سوى هيمنة اسمية، فانصرف إلى تنظيم الأمور الداخلية وفق مصلحته، فحجر على السلطان، وعيَّن منطاشاً أمير مجلس، وأفرج عن الأتراك المسجونين وعلى رأسهم الأمير الطنبغا الجوباني، وعيَّن نواباً من الأتراك في بلاد الشام، وحدَّد الأشخاص الذين يمكنهم الدخول إلى مجلسه، وطارد المماليك البرجية لأنه لم يعد يأمن شرهم، فسجن قسماً منهم، وأبعد قسماً آخر إلى بلادالشام للعمل تحت إمرة نوابها. وأظهرت الأيام القليلة التي حكم فيا سوء سياسته التي حملت في ثناياها العوامل التي عجلت بزوال حكم الأتراك وأهمها[1]:

١ ـ لقد أبقى يلبغا الناصري على عدد من البرجية في مناصبهم، مما جعل من هؤلاء عنصراً ثورياً، أخذ يغتنم الفرصة للقضاء على حكمه.

٢ ـ اختلاف المماليك الأشرفية مع المماليك اليلبغاوية على توزيع الإقطاعات التي انتقلت إليهم مما أدَّى إلى عدم الاستقرار، والارتباك.

٣ ـ ظهر يلبغا الناصري بمظهر العاجز عن كبح جماح أنصاره التركمان الذين ضايقوا الناس، ودأب على تهديد العامة مستعملاً معهم أساليب الشدة، كما أعاد المكوس التي ألغاها برقوق؛ مما أدَّى إلى كراهية العامة لحكمه، وقد عبَّروا عن هذه الكراهية بهذا القول: «راح برقوق وغزلانه وجاء الناصري وثيرانه»[2].

٤ ـ لقد ضمَّ عسكره بعض الغرباء، والتف حوله الزعر، فنهبوا الإصطبل السلطاني وبيوت الأمراء وحواصلهم، وأخذوا النساء من الحمامات والطرقات دون أن يجرؤ أحد على منعهم، مما جعل القاهرة تعاني أشد أنواع الاضطراب[3].

٥ ـ لقد دبَّ الخلاف بين يلبغا ومنطاش حول عدة أمور منها:

ـ اختلف الرجلان حول مصير السلطان برقوق. فقد نادى منطاش بقتله في حين رأى يلبغا وأنصاره الاكتفاء بسجنه.

ـ أقام يلبغا في القلعة واستأثر بالنفوذ دون منطاش الذي أقام في جامع السلطان حسين.

---

(١) عبد السيد: ص٧٨.

(٢) ابن تغري بردي: جا١١، ص٣٢٣. (٣) المصدر نفسه.

ـ رفع يلبغا من شأن أمرائه دون غيرهم، فوزع عليهم الإقطاعات وجعل وظائف مقدمي الألوف الأربع والعشرين احتكاراً عليهم.

ـ سعى لتحويل أنظار الناس إليه، حين جلس للنظر في المظالم[1].

انعكست هذه السياسة في نفوس العامة وفي نفس منطاش، أما العامة فقد غيّرت اتجاهها السياسي، وانقلبت على حكم يلبغا، ومالت إلى برقوق، وبدا الندم على زوال حكمه واضحاً بين صفوفها، فأخذ أفرادها يبكون لفراقه، ويدعون له بالنصر.

وأثارت هذه السياسة منطاشاً وأتباعه الذين بدأوا يشعرون بأن الأمر أضحى في أيدي يلبغا وأنصاره، وأن ليس لهم منه شيء، فقرّر التخلص منه.

ودار صراع مسلّح بين مماليك الطرفين، وانضم البرجية في هذا النزاع، إلى جانب منطاش لسببين:

الأول: أنه وعدهم بإطلاق سراح برقوق.

الثاني: انتقاماً لأستاذهم من يلبغا الناصري[2].

وآزرته العامة انتقاماً، بسبب ما ألحق بهم يلبغا من ضرر بإعادة المكوس التي أبطلها برقوق.

وتمكّن منطاش بما توفر لديه من قوة من السيطرة على القاهرة، ونودي فيها بالأمان، ودعي له على منابرها، فأبطل المكوس حتى يستقطب العامة[3]. ويبدو أن يلبغا شعر بضعف موقفه، فحاول التفاهم معه بواسطة الخليفة المتوكل، لكن المحاولة فشلت نتيجة تصلب منطاش في موقفه. واستمرت المناوشات بين الرجلين حتى انضم أكثر أمراء يلبغا إلى منطاش، فرجحت كفته، وعيّنه السلطان حاجي أتابكاً للعسكر في (شهر شوال عام ٧٩١هـ/آخر شهر أيلول عام ١٣٨٩م)[4]، ثم طارد يلبغا حتى قبض عليه وسجنه في الإسكندرية مع عدد من أصحابه[5].

ولعل من أهم أسباب هزيمة يلبغا أمام منطاش، أنه لم يُقدم على إطلاق

---

(١) ابن تغري بردي: جـ١١، ص٣٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٤١. ابن إياس: جـ١، قسم ٢، ص٤١٢.

(٣) الخطيب الجوهري: جـ١، ص٢٣٧.

(٤) المقريزي: جـ٢، ص٦٤٤. الخطيب الجوهري: جـ١، ص٢٥٣.

(٥) ابن إياس: جـ١، قسم ٢، ص٤١٢ ـ ٤١٣.

سراح السلطان برقوق في الوقت المناسب لاستقطاب البرجية، وبهذا أضحى يواجه عدوين في وقت واحد المماليك الأشرفية الأتراك والمماليك الظاهرية البرجية[١].

انتهج منطاش السياسة نفسها التي انتهجها يلبغا الناصري من قبل والتي أدّت إلى سقوطه. فعيَّن أنصاره في المناصب الإدارية، ووزع الإقطاعات عليهم، وطارد البرجية واليلبغاوية، وانتقم منهم، وحاول التخلص من برقوق، لكنه فشل في ذلك[٢]. وبهذه التصرفات الشاذة تجدَّد الصراع وفق معادلة جديدة إذ غدا الأشرفية إلى جانب المماليك السلطانية يقابلهم البرجية واليلبغاوية.

وحانت الفرصة لبرقوق في خضم هذه الصراعات والفوضى الناتجة عنها، إلى الظهور مجدَّداً، فبايعه أهل الكرك بالسلطنة في (شهر رمضان عام ٧٩١هـ/ شهر أيلول عام ١٣٨٩م)[٣]. ولما علم منطاش بذلك، وجد نفسه أمام خطر حقيقي، فأخذ يتحايل على جمع المال ليعد جيشاً يواجه به برقوق الذي التف حوله الجراكسة وزحف بهم باتجاه دمشق وحاصرها[٤]. وتوالت الأخبار بانتصاراته في بلاد الشام، مما دفع السكان إلى تجديد ولائهم له.

وعقد منطاش مجلساً، حضره الخليفة المتوكل وشيخ الإسلام والقضاة. وأصدر المجتمعون فتوى بوجوب قتال برقوق بحجة أنه خلع الخليفة والسلطان، وقتل شريفاً من أهل بيت رسول الله ﷺ في الشهر الحرام والبلد الحرام واستباح أموال المساكين، وقتل النفوس التي حرَّم الله قتلها، ولذا وجب قتاله[٥]. ثم أخذ يتجهز للحرب، وقسَّم قواته إلى عدة أقسام، اختص كل قسم بعمل ما، مثل حراسة القلعة، حراسة القاهرة، حراسة مصر القديمة، ثم الحملة الضخمة المتوجهة إلى بلاد الشام؛ مرتكباً بذلك خطأً تكيتكياً. إذ أضعف هذا التوزيع من قوته في الوقت الذي كان فيه بحاجة إلى تجميع قواته. وغادر القاهرة في شهر (ذي الحجة عام ٧٩١هـ/ شهر كانون الأول عام ١٣٨٩م) على رأس جيش يقدر بثلاثين ألف مملوك، مصطحباً معه الخليفة والسلطان والقضاة. وعين الأمير تكا الأشرفي نائباً في القاهرة ليدير شؤون السلطنة أثناء غيابه، وأمره بمطاردة البرجية في كل مكان[٦].

(١) عبد السيد: ص٨٣.
(٢) المقريزي: ج٣، ص٦٥٦ ـ ٦٥٧.
(٣) الخطيب الجوهري: ج١، ص٢٤٩.
(٤) ابن تغري بردي: ج١١، ص٣٤٧ ـ ٣٤٨، ٣٥٥ ـ ٣٥٦.
(٥) المصدر نفسه، ص٣٥٩.
(٦) المقريزي: ج٣، ص٦٨٠. Iorga: Notes and Extraits P 534.

وعلم برقوق، وهو يحاصر دمشق، بزحف منطاش، فخشي أن يهاجمه من الخلف، ففكَّ الحصار عن المدينة وتوجه بجنوده القلائل (أربعة آلاف مملوك) إلى شَقْحَب بظاهر دمشق، واعتمد خطة للمواجهة من شقين:

الأول: تنسيق العمل بين قادة جيشه من البرجية.

الثاني: العمل على استقطاب السلطان حاجي، ليظهر كمن يدافع عنه، وبذلك يمكنه استقطاب أكبر عدد من الأشرفية، بالإضافة إلى محاولة ضم الخليفة العباسي لأنه يملك صلاحية إعلان شرعية السلطنة[1].

وفي الموقعة التي دارت بينهما في المكان المذكور، لم ينفع منطاشاً وجود الخليفة والسلطان في صفوفه إذ وقعا في قبضة برقوق، فعمد إلى دهائه المعروف ليستقطب أكبر عدد ممكن من مماليك خصمه فأحسن معاملتهما، مما كان دافعاً لمماليك منطاش بالانفضاض من حوله والانضمام إلى صفوف برقوق، حتى أضحى جيشه نحو سبعة آلاف مملوك[2].

وحلَّت الهزيمة بمنطاش الذي تراجع إلى دمشق وتحصَّن بها. فطارده برقوق وحاصر المدينة، ثم اضطر لفك الحصار عنها والعودة إلى شَقْحَب لافتقاره إلى المعدات اللازمة للحصار، ومكث فيها سبعة أيام رتَّب خلالها أمر السلطنة، بعد أن أبدى السلطان حاجي رغبة في التخلي عن منصبه نظراً لعجزه عن إدارة البلاد. وشهد الخليفة والقضاة على هذا التنازل ثم نهض الخليفة وبايع برقوقاً بالسلطنة، وعرفت هذه البيعة ببيعة شَقْحَب[3].

وعاد برقوق إلى القاهرة للاستعداد لمواجهة خصمه منطاش الذي حصَّن نفسه، في دمشق، ودعَّم موقفه بانضمام العرب إليه بعدما تزوج ابنة نُعير. فوصلها في (شهر صفر عام ٧٩٢هـ/ شهر كانون الثاني في عام ١٣٩٠م)، حيث استقبل استقبالاً شعبياً واسعاً، وأقيمت الخطبة باسمه[4]. وبذلك بدأت فترة حكمه الثانية.

---

(١) عبد السيد: ص٨٨ .Ibid

(٢) المرجع نفسه، ص٨٩.

(٣) اشترك الأمير تغري بردي، والد المؤرخ أبي المحاسن في معركة شقحب. وقد روى هذا المؤرخ أحداث المعركة وما تبعها من إعادة سلطنة برقوق عن أبيه.
راجع النجوم الزاهرة: ج١٢، ص١ ـ ٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٣ ـ ٥.

سلطنة برقوق الثانية

تثبيت الحكم الجركسي

امتازت الفترة الثانية من سلطنة برقوق ببذل الجهود لتثبيت الحكم وبناء دولة جديدة من خلال:

- الاعتماد على العنصرية الجركسية.
- القضاء على المماليك الأشرفية.
- التخلص من الخصوم وعلى رأسهم يلبغا الناصري ومنطاش.

وقد استفاد برقوق من تجاربه، خلال سلطنته الأولى، فاستغلَّ العلاقة السيئة بين المماليك اليلبغاوية والمماليك الأشرفية ليضرب أعداءه. ولم تكن مهمته سهلة، فقد كان عليه أن يواجه عصبيتين متجذرتين، الأتراك الذين حكموا البلاد نحو مائة وثلاثين عاماً، والعصبية العربية التي انتشرت في أرجاء واسعة من البلاد ممثلة في عدد كبير من القبائل العربية، التي اعتبرت العناصر المملوكية مغتصبة. فكيف واجه برقوق هاتين العصبيتين؟

الواقع أن السلطان اتبع خطة ذكية تقضي باستفراد أعدائه وضربهم منفردين، وقد اضطرته هذه الخطة للتعاون معهم أحياناً. فبدأ عهده بإعادة الهدوء إلى القاهرة، ومحاربة الإشاعات المسبِّبة للفرقة والانقسام في صفوف مماليكه والتي كان يبثها منطاش من دمشق. ثم تقرب من الأمراء اليلبغاوية في محاولة لكسب ودهم وفصلهم عن منطاش، وتوسيع الهوة بين الطرفين. لذلك استدعى الأمير يلبغا الناصري وصالحة وعيَّنه أمير سلاح، كما عيَّن الأمير الطنبغا الجوباني اليلبغاوي رأس نوبة الأمراء، والأمير إينال اليوسفي اليلبغاوي أتابك العسكر في الديار المصرية[1].

وخصَّص الأمراء البرجية بمناصب قيادية. فعيَّن الأمير سودون الشيخوني الجركسي نائباً للسلطنة في مصر[2]. وبذلك أشرك الأمراء الأتراك بالحكم إلى جانب الأمراء البرجية.

---

(١) ابن تغري بردي: ج١٢، ص٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٦ ـ ٧.

ومن جهته أخذ منطاش يستقطب الأنصار من البدو والتركمان، وحرّض قطلوبغا الصفوي نائب صفد للانضمام إلى صفوفه إلا أن هذا الأخير انحاز إلى جانب السلطان، وذهب إلى القاهرة[1].

وأخذت استعدادات برقوق طريقها إلى التنفيذ فجهّز جيشاً كبيراً لمحاربة منطاش، جعل أغلب قواته من اليلبغاوية في حين احتفظ بالبرجية في القاهرة، وذلك في محاولة لضرب عدوين في وقت واحد. وحتى يبدي حسن نيته منح عدداً من الأمراء اليلبغاوية إقطاعات في بلاد الشام[2]. فعيّن الأمير الطنبغا الجوباني نائباً في دمشق، والأمير قرادِمِرداش الأحمدي نائباً في طرابلس، وأرسلهما على رأس الحملة المتوجهة إلى دمشق، في حين عيّن يلبغا الناصري قائداً عاماً للحملة، وحثّه على أخذ ثأره من منطاش بقوله له: «هو غريمك، إعرف كيف تقاتله»[3].

وحدثت في هذه الأثناء بعض التطورات السياسية التي صبّت في مصلحة السلطان برقوق منها:

١ ـ فقد انتفض قطلوبغا نائب صفد على حليفه منطاش، وذهب إلى القاهرة ليقدّم الخضوع والولاء للسلطان، مما جعل منطاشاً يشك في ولاء بعض أتباعه فقبض على عدد منهم وسجنهم، فانفضّ المماليك الأشرفية من حوله، وفرّوا إلى مصر حيث انضموا إلى جانب برقوق[4].

٢ ـ بدا موقف منطاش ضعيفاً، في الوقت الذي لم يبق معه أكثر من ستمائة مملوك، فاضطر أن يخرج من دمشق، وتوجه إلى النبك بين دمشق وحمص.

٣ ـ استغلّ الأمير أيتمش البجاسي خلو الساحة في دمشق، فخرج من السجن، وأفرج عن السجناء البرجية، وسيطر على المدينة، مما سهّل مهمة الجيش القادم من القاهرة الذي دخل دمشق بغير قتال.

٤ ـ انتصار الأمير كمشتبغا الحموي اليلبغاوي نائب حلب على الأمير تمان تمر الأشرفي الذي حاول أن يأخذ حلب عنوة مستعيناً بأهل بانقوسا[5].

دفعت هذه التطورات منطاشاً إلى التعاون مع الأمير العربي نُعير بن حيار أمير آل الفضل. واتجه الاثنان إلى دمشق لقتال يلبغا الناصري. وجرى اللقاء في بلدة سلمية من أعمال حماة في (شهر شعبان عام ٧٩٢هـ/ شهر تموز عام ١٣٩٠م).

---

(١) المقريزي: ج٣، ص٧١٢ ـ ٧١٣.

(٢) الخطيب الجوهري: ج١، ص٣٠٢.

(٣) ابن تغري بردي: ج١٢، ص٥.

(٤) الخطيب الجوهري: ج١، ص٣٠٠.

(٥) ابن تغري بردي: ج١، ص١٢ ـ ١٣.

لم يكن اللقاء حاسماً، مما أدى إلى اصطدام الطرفين في عدة مواقع. واستطاع يلبغا الناصري، بواسطة الإمدادات التي كان يتلقاها من القاهرة، أن ينتصر على منطاش. نتج عن هذا الانتصار إن انضم نُعير إلى جانب يلبغا وأعلن طاعته للسلطان برقوق، مما أفقد منطاشاً قدراً كبيراً من قوته، فأضحى يخشى عرب آل الفضل بالإضافة إلى العساكر السلطانية، واضطر إلى التعاون مع سولي بن ذي القدر أمير التركمان[1].

وفي خطوة لافتة، انتقم يلبغا الناصري من المماليك الأشرفية في دمشق، فقبض على ألف ومائتي فارس منهم وسجنهم[2]. ابتهج السلطان لهذه الخطوة، واطمأن على نجاح خطته التي رسمها للقضاء على أعدائه الأتراك.

وتقهقر منطاش إلى عينتاب، نتيجة مطاردة يلبغا الناصري له فصدّته، ولم يتمكّن من دخولها، واضطر إلى الفرار إلى مرعش. نتج عن هذه الهزائم المتلاحقة أن خرجت جماعة أخرى من الأمراء من أنصار منطاش، وذهب أفرادها إلى القاهرة طائعين، فعفا السلطان عنهم، على عادته[3].

ويمكن القول إن السلطان برقوق نجح، حتى هذا الوقت، في القضاء على أكثر المماليك الأتراك الأشرفية بواسطة المماليك اليلبغاوية، كما أن هؤلاء خسروا أعداداً كبيرة في المعارك المتصلة[4].

وارتكب السلطان برقوق خطأً سياسياً في هذه المرحلة من الصراع حين انقلب فجأة على الأتراك عامة قبل أن تتضح صورة الوضع العسكري في بلاد الشام، فكشف أوراقه أمام يلبغا الناصري الذي فهم الرسالة سريعاً، مدركاً نية السلطان العدائية للعنصر التركي، لذلك أنقلب عليه، إلا أنه لم يجرؤ على إعلان ذلك بسبب قلة اليلبغاوية في بلاد الشام، فتقرَّب من منطاش، ولم يحسم معه الموقف العسكري كي يُبقي الوضع مائعاً وغير مستقر أطول مدة ممكنة مما يضعف موقف السلطان برقوق[5].

ثم أثبتت الحوادث أن يلبغا الناصري اتفق فعلاً مع منطاش وكتب إليه، إنْ تقدَّم نحو دمشق، فإنه لن يعترض طريقه، على أن يظل هذا الأمر سراً بينهما[6].

ونتيجة لهذا الاتفاق غادر منطاش مرعش متوجهاً إلى دمشق، في (أول شهر

---

(١) المقريزي: جـ٣ ص٧٢٤.
(٢) تاريخ ابن الفرات: جـ٩، قسم ٢ ص٢٤٦.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٤٧.
(٤) عبد السيد، ص٩٧.
(٥) ضومط: ص٣٢٣.
(٦) عبد السيد: ص٩٨.

رجب عام ٧٩٣هـ/ شهر حزيران عام ١٣٩١م)، وسيطر، خلال زحفه، على حماة وحمص وبعلبك، وتمكّن من دخول المدينة ونهبها[١].

وحتى يبرر تصرفه المتخاذل، أسرع يلبغا الناصري إلى دمشق لاستعادتها، فدخلها، وسهّل فرار منطاش منها[٢]. وسرت الإشاعات في القاهرة عن تخاذل يلبغا واتفاقه مع منطاش، فكتب إلى السلطان يبرر موقفه ويحثه على الخروج بنفسه إلى دمشق ليقف عن كثب على جهوده في حرب منطاش، ويشترك في الصراع الدائر[٣].

وفعلاً قرّر السلطان الخروج بنفسه إلى دمشق ليضع حداً لحالة التمرد، وكان قد اطمأن على أوضاع مصر الداخلية بعد أن أجرى حركة تطهير في صفوف اليلبغاوية، وعيّن الأمير كمشتبغا الحموي نائباً عنه في حكم مصر أثناء غيابه[٤].

وصل برقوق إلى دمشق في (٢٢ من شهر رمضان عام ٧٩٣هـ/ شهر أيلول عام ١٣٩١م)، واخفى ما في نفسه تجاه يلبغا الناصري، وأعلن العفو العام، فكسب بذلك رضى العامة. وفي الثاني من شهر شوال توجه إلى حلب بعد أن أقام في حمص وحماة عدة أيام دون أن يعثر على منطاش، الذي فرّ إلى سالم الدوكاري التركماني، وأرسل هذا الأخير رسالة إلى السلطان يخبره بأن منطاش بحوزته، وأنه ينتظر من يتسلمه، فأرسل إليه الأمير قرادِمرداش لإحضاره. ويبدو أن التركماني اتفق مجدداً مع يلبغا الناصري على مماطلة تسليم منطاش، ثم اضطر الرجلان إلى الفرار إلى سنجار بعد أن هاجم قرادِمرداش بيوت التركماني[٥].

وعلم السلطان بموقف يلبغا الناصري المعادي له، فدفعه ذلك إلى التحقُّق مما أُشيع عن اتفاقه مع منطاش. ولم يجد مجالاً للشك في نياته السيئة، وراودته مواقفه القديمة منه، حين خرج على حكمه، وخلعه من السلطنة، وسجنه في الكرك. لذلك انتظر في حلب حتى عاد إليه يلبغا ليعلن عن فشل مهمته في القبض على منطاش، فحينئذ، قبض عليه وعلى رأس نوبته أخورة نائب حماة، ونائب بعلبك، وسجن الجميع في قلعة حلب، ثم أمر بهم فقتلوا في (شهر ذي القعدة عام ٧٩٣هـ/ شهر تشرين الأول عام ١٣٩١م)[٦].

---

(١) المقريزي: ج٣، ص٧٤١ ـ ٧٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٤٣. الخطيب الجوهري ج١، ص٣٣٠.

(٣) عبد السيد: ص٩٩.

(٤) الخطيب الجوهري: ج١، ص٣٣١.

(٥) تاريخ ابن الفرات ج٩، قسم ٢، ص٢٧١.

(٦) المقريزي: ج٣، ص٧٥٢ ـ ٧٥٣. ابن تغري بردي: ج١٢، ص٣٢ ـ ٣٣.

والواقع أن التخلص من يلبغا الناصري، يشكل خطوة مهمة نحو استقرار البرجية في السلطنة والتأمين عليها من العناصر المناوئة. وأضحى منطاش بعد هذه الضربة غير ذي قيمة، لذلك تركه السلطان إلى فرصة أخرى وعاد إلى القاهرة، فوصلها في (شهر محرم عام ٧٩٤هـ/ شهر كانون الثاني عام ١٣٩٢م) حيث استقبل استقبالاً حاراً[١]. ونفَّذ، فور وصوله، حركة تطهير البقايا التركية، أو من يميلون إليهم، وأحلَّ مكانهم مماليكه البرجية وخصَّهم بالإقطاعات الكثيرة[٢].

ويبدو أن الأوضاع في بلاد الشام عادت إلى الاضطراب من جديد بفعل عودة منطاش إلى مزاولة نشاطه السياسي المعادي. وتعاون هذه المرة مع الجماعات العربية والتركمانية بعد أن فَقَدَ أعوانه من المماليك الأشرفية، فهاجم سلمية في (شهر شعبان عام ٧٩٤هـ/ شهر تموز عام ١٣٩٢م)، وحماة في الشهر التالي، ثم حلب، إلا أنه فشل في دخول أية مدينة واضطر للفرار إلى العراق[٣].

وكانت خاتمة هذه الأحداث في (الثالث من شهر رمضان عام ٧٩٥هـ/ شهر تموز عام ١٣٩٣م)، حين اتفق الأمير جلبان، نائب حلب، مع نُعير بن حيار الذي عاد إلى الحظيرة السلطانية، بأن يسلمه منطاشاً الذي عاد من العراق، واحتمى بالأمير العربي، وذلك مقابل اعتراف السلطان بإمرته على آل الفضل. وتمَّت الصفقة بنجاح، فقُبض على منطاش وسجن في قلعة حلب، ثم قُتل ونُقل رأسه إلى القاهرة ليعلق على باب زويلة[٤]، بعد تمرد على السلطة دام أربع سنوات، وشملت انتفاضته بلاد الشام، حيث عاث فيها فساداً، وأنهكها بكثرة مصادراته[٥].

وهكذا استطاع السلطان برقوق، بفعل حرب الإبادة التي أثارها ضد الأتراك، أن يزيل أهم عقبة اعترضت جهوده الرامية إلى توطيد دعائم دولته، حتى لم يعد يسمع بعد ذلك عن محاولة الأتراك، إثارة الفتن ضد السلطنة المملوكية الثانية[٦]. وقد عبَّر القلقشندي الذي توفي في عام (٨٢١هـ/١٤١٨م) عن تراجع الأتراك في أيامه بقوله: «قلَّت المماليك الترك من الديار المصرية حتى لم يبق منهم إلا القليل من بقايا أولادهم»[٧].

---

(١) تاريخ ابن الفرات: ج٩، قسم ٢، ص٢٩٥. ابن تغري بردي: ج١٢، ص٣٥. الخطيب الجوهري ج١، ص٣٤١.

(٢) ابن تغري بردي: المصدر نفسه، ص٣٤، ٣٦ ـ ٣٧.

(٣) الخطيب الجوهري: ج١، ص٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ضومط: ص٣٢٤.

(٦) عبد السيد: ص١٠٣.

(٧) القلقشندي: ج٤، ص٤٥٦.

انتفاضات العربان

واجه السلطان برقوق خلال فترة سلطنته الثانية مشكلة داخلية عُرفت في التاريخ المملوكي باسم «ثورات العربان» وهم الفلاحون والبدو.

كان البدو يشتركون في الجيش المملوكي بكتائب احتياطية، كما كان أمراؤهم مسؤولين عن حفظ النظام والأمن في البلاد والقرى، مقابل حصولهم على إقطاعات، وإعفاءات معينة. وجرت العادة أن يعين السلطان على كل قبيلة، من قبائل العربان، أميراً، ويكتب له تقليداً بذلك[1].

اتخذت انتفاضة العربان في مصر، في عهد برقوق، صورة عصيان وامتناع عن أداء الخراج. أما عربان بلاد الشام، فقد تعاونوا مع أعدائه ضده. وتطالعنا المصادر بعصيان عرب هوّارة الذين نقلهم السلطان من البحيرة إلى الصعيد، فانتشروا في أرجاء الوجه القبلي حتى أسوان، وأذعنت لهم سائر القبائل العربية، مما دفع برقوق إلى تعيين نائب قوي للوجه القبلي، لمراقبة تحركاتهم، وقمعها[2].

ويبدو أن أهم انتفاضة قام بها العربان ضد حكم السلطان برقوق هي انتفاضة الشريف جمال الدين محمود العنابي في عام (٧٩٦هـ/ ١٣٩٤م) وقد اشترك مع موسى بن محمد، شيخ عرب العابد الضاربين حول الكرك[3].

والواقع أن طموحات الشريف جمال الدين السياسية كانت وراء هذه الانتفاضة. فقد طمع في اعتلاء عرش السلطنة، فأرسل كتاباً إلى موسى بن محمد يطلب منه أن يسمح لرجاله بالنزول قريباً من القاهرة ليتمكّن بواسطتهم من دخول المدينة وتولي السلطة فيها، مستغلاً خروج برقوق لمحاربة تيمورلنك. كما اتفق مع عربان البحيرة والصعيد على إشعال ثورة مسلحة ضد نواب برقوق في أنحاء البلاد المصرية، إلا أن الكتاب وقع في يد والي القاهرة الذي أخبر السلطان. وأسرع برقوق بالقبض على الشريف العنابي وشريكه اللذين قضيا تحت التعذيب ثم نظّم حملة ضد العربان، فقبض على خمسمائة منهم بنواحي ببا[4].

وهدّد عرب هوّارة حكم السلطان برقوق في (شهر جمادى الآخرة عام ٧٩٨هـ/ شهر آذار عام ١٣٩٦م)، فسيطروا على أسوان، وقتلوا الأمير قطلوبغا

---

(١) القلقشندي: جـ٤، ص٧٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تاريخ ابن الفرات: جـ٩، قسم ٢، ص٣٧٦.

(٤) العسقلاني: إنباء الغمر في أبناء العمر، جـ١، ص٣٨٤.

الطشتمري نائب الوجه القبلي، وأجبروا نائب أسوان على الفرار، ولم يتمكّن برقوق من إخضاعهم إلا في عام (٨٠١هـ/ ١٣٩٩م)، بعد أن جرّد عليهم حملة عسكرية بقيادة ستة مقدمين[١].

ويبدو أن خشية برقوق من قيام حكم عربي، دفعة إلى استخدام العرب في الجيش المملوكي ليكونوا تحت إشرافه، بدليل ما قدّمه عرب هوّارة، بشكل خاص، والعرب بشكل عام، من مساعدات للسلطة المملوكية البرجية لصد غارات تيمورلنك.

ومهما يكن من أمر، فقد تمكّن السلطان برقوق من تثبيت دعائم دولة المماليك البرجية، بعد أن قضى على العصبية التركية، وحدّ من نفوذ العربان، وواجه كل هذه الحروب والفتن بشجاعة وقوة[٢].

انتفاضة علي باي[٣]:

واجه السلطان برقوق، في أواخر أيامه، مؤامرة دبرها أحد الأمراء الجراكسة. ويبدو أن هذا السلطان رغم افتخاره بالعنصر الجركسي، ورغم الجهود التي بذلها من أجل تمكين أفراده في أجهزة الدولة، فإن هؤلاء لم يحافظوا على إخلاصهم له. ذلك أن أحد أمرائهم الذي اعتز به، وهو الأمير علي باي الخازندار دبّر في (التاسع عشر من شهر ذي القعدة عام ٨٠٠ هـ/ أوائل شهر آب عام ١٣٩٨م) مؤامرة لخلعه عن العرش والتخلص منه وهو في طريقه إلى حفل فتح الخليج كعادته في كل سنة[٤].

علم السلطان مبكراً بخيوط المؤامرة، فأحبطها وقبض على الأمير علي باي، وعذّبه عذاباً شديداً ليدلي بأسماء شركائه، ولما لم يفعل خنقه، كما قبض على عدد من الأمراء المتعاونين معه من الذين انكشف أمرهم.

كان علي باي من مشتروات السلطان برقوق الذين ربّاهم على عينه، وعامله كأحد أبنائه، ثم جعله دواداره، وأقطعه إقطاعاً كبيراً، ورقّاه في السلم المملوكي

---

(١) المقريزي: جـ٣، ص٨٥٨، ٩٢٧.

(٢) عبد السيد: ص١٠٦.

(٣) راجع فيما يتعلق بثورة علي باي: المقريزي: جـ٣، ص٩٠٣ ـ ٩٠٧. ابن تغري بردي: جـ١٢، ص٨٢ ـ ٨٩. الخطيب الجوهري: جـ١، ص٤٦٦ ـ ٤٧١.

(٤) اعتاد السلاطين المماليك أن يحتفلوا سنوياً بفتح سد الخليج، وهو خليج القاهرة، المعروف بالخليج المصري، في وقت فيضان النيل.

فجعله مقدم ألف ورأس نوبة كبير، وقدّمه على كثير ممن سبقوه، حتى بلغت منزلته عنده درجة كبيرة بحيث أنه «لم يردّ له كلام، ولم يأخذ منه حساب الخزانة الشريفة، يأمن إليه، ويركن في أموره عليه»، ولم يتصور يوماً بأن يُقْدِم على خيانته.

ويُرجع المقريزي سبب خروجه إلى خلاف قديم بينه وبين الأمير أقباي طرنطاي، بفعل إقدام هذا الأخير على معاقبة أحد مماليكه الذي همّ بإحدى جواريه. فشكاه علي باي إلى السلطان آملاً بأن يقتص منه، لكن برقوقاً لم يأبه للحادثة، ولم يلتفت إلى أقواله، فغضب علي باي وقرر الخروج عليه.

والواقع أن نفسية المماليك القائمة على نزعة التسلط والتنافس على النفوذ والسلطان، والنظر إلى الحاكم من زاوية المكاسب والإنعامات، هي التي دفعت علي باي للخروج على أستاذه، فهو لم يكن أول من فعل ذلك، ولن يكون آخرهم، وتاريخ المماليك حافل بمثل هذه المؤامرات.

أثّرت هذه الخيانة في نفس السلطان برقوق تأثيراً كبيراً من ثلاث نواحي.

الأولى: أنها جعلته يندم على اعتماده على بني جنسه. وكانت زوجته التركية «خوند الكبرى أرد» حذّرته من اقتناء المماليك الجراكسة، ومن خطر اعتماده على عنصر واحد، ونصحته بتنوع مماليكه بقولها له: «إجعل عسكرك أبلق من أربعة أجناس: تتر، وجركس، وروم، وتركمان، تستريح أنت وذريتك».

ويبدو أنه اقتنع بعد هذه الحادثة بتلك النصيحة بدليل قوله لزوجته: «الذي كنت أشرت به عليَّ هو الصواب، ولكن هذا كان مقدراً، ونرجو الله تعالى إصلاح الأمر من اليوم».

الثانية: عمل برقوق بنصيحة زوجته، فرقّى بعض العناصر المملوكية الأخرى، لكن خطوته هذه جاءت متأخرة بالإضافة إلى أن أجهزة الدولة قد امتلأت بالجراكسة من مشترواته الذين شغلوا الوظائف الكبرى في الجيش والإدارة، حتى أضحى متعذراً التخلص منهم أو التغلب عليهم.

الثالثة: أنها جعلته خائفاً على نفسه يترقب إقدام المماليك على التخلص منه، بعد أن أثارت الأساليب التي اتبعها للتخلص من خصومه خشيتهم على أنفسهم، وحقدهم عليه، وساءت العلاقات بينه وبينهم. ونظراً لشدة خوفه منهم فإنه لم يترك القلعة حتى مات.

وعلى الرغم من ذلك، فقد رأى السلطان برقوق نفسه مضطراً للاعتماد

عليهم لتأمين العرش لأولاده من بعده، مقنعاً نفسه بأن الأمراء سيعترفون بفضله عليهم، وسيحترمون رغبته الأخيرة، ويعملون على مساعدة أولاده في إدارة الحكم، إنما فاته أنه هو ورفاقه من الجراكسة الذين عملوا جاهدين على هدم الدولة المملوكية التركية إنطلاقاً من التسابق على النفوذ والسلطان، وأن العرش مشاع يليه الأقوى والأقدر[1].

ولاية العهد ـ وفاة برقوق

مَرِضَ السلطان برقوق في (شهر شوال عام ٨٠١هـ/ شهر حزيران عام ١٣٩٩م) مَرَض الموت. وحين شعر بدنو أجله، وخشي أن تنهار جهوده التي بذلها في إقامة الدولة المملوكية البرجية، فكّر في أن يعهد إلى أولاده بالحكم من بعده، فاستدعى الخليفة، والأمير أيتمش، وقاضي القضاة وسائر الأمراء، وأوعز إليهم، أن يحلفوا على عهده بالسلطنة لأولاده من بعده، وهم فرج وعبد العزيز وإبراهيم على التوالي، وأن يكون أيتمش أتابكاً نظراً لصغر سن فرج[2].

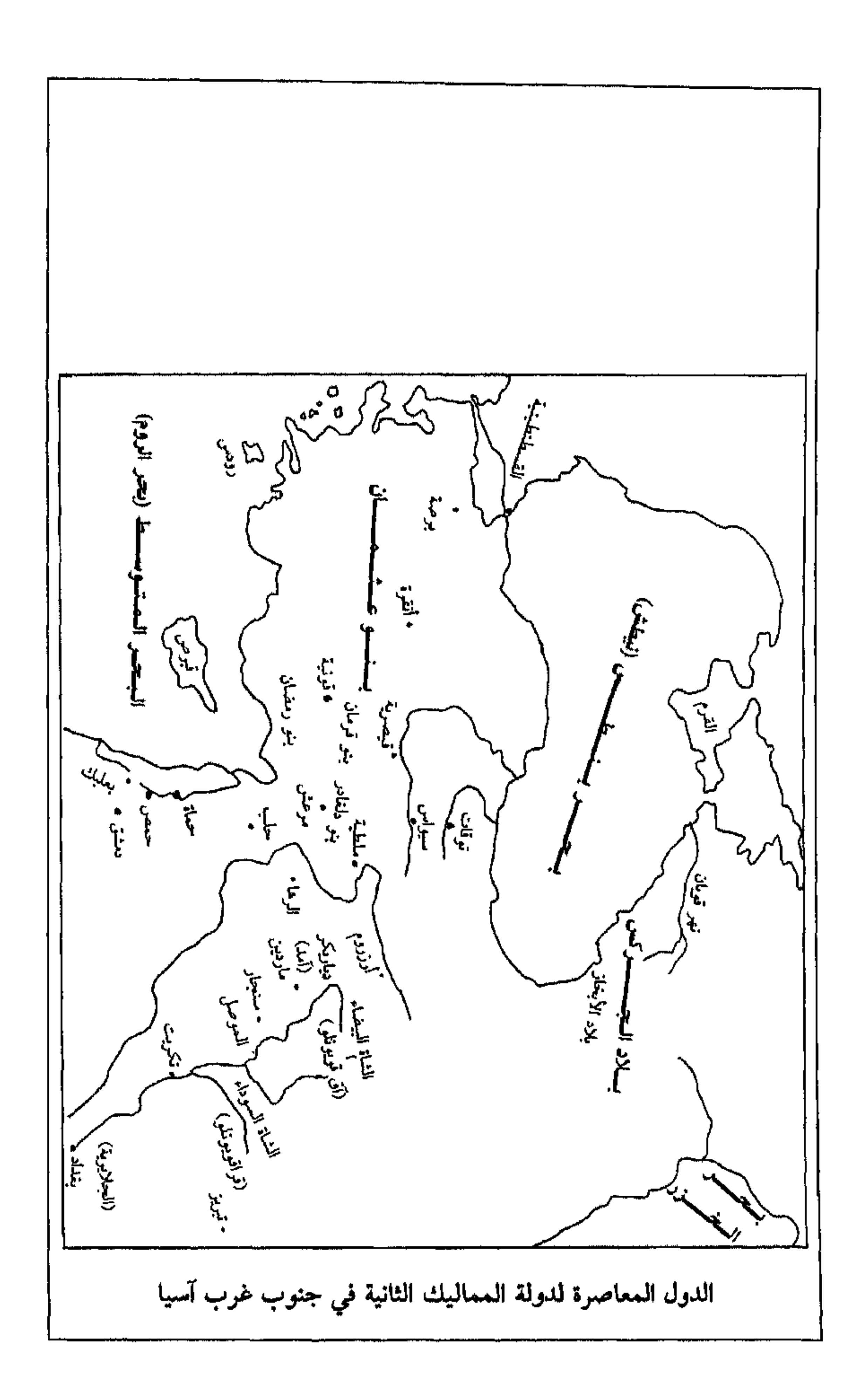
وتوفي برقوق ليلة الجمعة (الخامس عشر من شهر شوال عام ٨٠١هـ/ العشرين من شهر حزيران عام ١٣٩٩م) بعد أن جاوز الستين عاماً[3].

---

(١) ضومط: ص٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٢) المقريزي: ج٣، ص٩٣٦ ـ ٩٣٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٩٣٧ ـ ٩٣٨.



الدول المعاصرة لدولة المماليك الثانية في جنوب غرب آسيا

الفصل السادس عشر

الظاهر سيف الدين برقوق

العلاقات الخارجية

العلاقات مع الدول الإسلامية

العلاقة مع التيموريين

قيام الدولة التيمورية

لما كان لدراستنا علاقة مباشرة بتاريخ الدولتين التيمورية والعثمانية، فلا بد من الإلمام، بإيجاز، إلى قيام هاتين الدولتين قبل الحديث عن علاقتهما بدولة المماليك.

في خضم الاضطرابات التي أحاطت ببلاد ما وراء النهر[1] والهند في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، ظهرت عبقرية عسكرية جديدة في شخص أمير قبلي صغير هو تيمور ابن توغاي أحد شيوخ قبيلة برلاس التركية ووالي كِش ونواحيها[2].

نشأ تيمور نشأة لصوصية وعسكرية. فقد بدأ حياته كقاطع طريق يسرق الأغنام[3]، ويغير على القوافل التجارية، ثم رافق الأمراء المتنفِّذين والقادة

---

(١) تشكل بلاد ما وراء النهر حوضاً مغلقاً، لأن معظم مياهه تصب في بحر مغلق هو بحر آرال، والثروة المائية الأولى فيها تتمثل في نهري سيحون وجيحون وروافدهما. وقد شاع اسم هذين النهرين عند أغلب الجغرافيين والكتّاب المسلمين. وقد أطلقوا على البلاد والمناطق التي تلي نهر جيحون من ناحية إيران الشمالية الشرقية اسم بلاد ما وراء النهر.

(٢) يرجع أصل تيمور إلى قبيلة جوركان، أحد فروع قبيلة برلاس التركية، وهو حفيد قراشور نويان وزير جغطاي الابن الثاني لجنكزخان. أطلق عليه اسم تيمور جوركان ومعناه صهر الملك، كما أن معنى اسم تيمور باللغة التركية الحديد.

(٣) أصيب تيمور بسهم في فخذه أثناء عملية سرقة الأغنام، وصار يعرج من أثر ذلك الجرح، فاضيف إلى اسمه كلمة «لنك» ومعناها الأعرج، فأضحى اسمه تيمور لنك.

العسكريين، وعمل على جمع قوة عسكرية تأتمر بأمره. وبدأ نجمه بالسطوع ابتداء من عام (٧٦١هـ/ ١٣٦٠م)، وقد اتصف بالذكاء الحاد والحكمة والشجاعة.

والواقع أن خطر تيمورلنك ظهر منذ عام (٧٨٢هـ/ ١٣٨١م) حين غزا بلاد فارس. فبدأ بخراسان التي دانت له ثم استولى على جرجان ومازندران وسجستان، ودان له ولاة هذه الأقاليم. وأخضع في العام التالي هراة وخوارزم وسيستان في منطقة ما وراء النهر. وفي عام (٧٨٦هـ/ ١٣٨٤م) خلع ولي صاحب مازندران عن إمارته. وانصرف في سنتي (٧٨٨ ـ ٧٨٩هـ/ ١٣٨٦ ـ ١٣٨٧م) إلى إتمام غزو فارس، والعراق ولورستان، وأذربيجان، فهزم السلطان أحمد الجلائري حاكم العراق وأجبره على الفرار[١].

وقضى تيمورلنك الشتاء في تبريز بعد أن طرد حاكمها قرا محمد التركماني، وفرض على أصفهان غرامة كبيرة لانتفاضتها على حكمه[٢]. وخاض اعتباراً من (العاشر من رمضان عام ٧٩٥هـ/ أواخر تموز عام ١٣٩٣م) ما يعرف بحرب السنوات الخمس. وأهم أحداث هذه الحرب سيطرته على أقاليم الخزر، وقضاؤه على البيت المظفري في فارس، وحملته على الجزيرة، وأرمينيا وبلاد الكرج. وقد فرَّ أحمد الجلائري إلى بلاد الشام بعد أن فشل في استرضاء خصمه، وأضحى من أتباع السلطان برقوق[٣].

وأخضع تيمورلنك، في عام (٧٩٧هـ/ ١٣٩٤م)، تختمش خان القبيلة الذهبية في الفولغا، ومضى في توغله حتى بلغ موسكو[٤]، ثم تحرك نحو العراق وأطراف الدولة المملوكية في حركة دائرية كما سيطر على بلاد الأفغان والهند في وقت لاحق في عام (٨٠١هـ/ ١٣٩٨م).

وهكذا استطاع تيمورلنك في سنوات معدودة أن يؤسس دولة واسعة الأرجاء تمتد من سهوب سمرقند إلى بلاد الأفغان والهند وإيران حتى بلاد الكرج وأرمينيا وكردستان، وبذلك يكون قد جاور الدولة العثمانية، ودولة المماليك الثانية في

---

(١) راجع فيما يتعلق بهذه الأحداث: ابن عربشاه أبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد: عجائب المقدور في نوائب تيمور. ص٦٦ ـ ٧٤، ٨١ ـ ٩١. دائرة المعارف الإسلامية جـ٦، ص١٦٠.

(٢) إقبال عباس: تاريخ إيران بعد الإسلام، ص٥٩٨ ـ ٦٠٠.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية: جـ٦، ص١٦٠ ـ ١٦١.

Sykes: History of Persia pp201 - 202

(٤) إقبال: ص٦٠٢.

مصر وبلاد الشام والحجاز، والدولة التركمانية القراقوينلو (الخراف السود) في شرق الأناضول.

وقرّر هذا القائد أن يخضع كافة الحكام على امتداد حدود دولته ليدينوا بالولاء له. وقد ادعى أن واجبه كمسلم، متين الإيمان، توحيد العالم الإسلامي تحت رايته، واضطهاد المسيحيين، لكنه ارتكب أعمالاً وحشية ضد المسلمين أنفسهم خلال حملاته على المدن الإسلامية.

لذلك كان عليه مواجهة السلطان العثماني بايزيد الأول الذي كانت رسائله تثير غضبه لأنها تدل على عدم خضوعه له، وقرّر قبل القيام بغزو الأناضول تأمين جناحه الأيسر بإخضاع بلاد الشام لأن حكامها المماليك وقفوا ضده.

العلاقة بين برقوق وتيمورلنك

حرص السلطان برقوق، خلال مدة حكمه أن يستقطب الإمارات التي تاخمت حدود بلاده الشرقية والشمالية الشرقية في الوقت الذي أخذت فيه هذه الإمارات بالإنضواء تحت راية دولة المماليك رغبة منها بالتمتع بحمايتها، وطلب مساعدتها عندما يداهمها خطر خارجي، حتى أن أصحاب سنجار وقيصرية وتكريت، حين أعلنوا في عام (٧٨٥هـ/ ١٣٨٣م) عن رغبتهم في إعلان تبعيتهم له، وخطبوا له، سارع السلطان المملوكي إلى إعلان موافقته على مطالبهم، وكتب لكل منهم تقليداً بنيابة السلطنة في بلده[(١)].

وبذل الأراتقة، لدى اقتراب الخطر التيموري، جهوداً كبيرة في إطلاع حكومة المماليك على تحركات تيمورلنك وأهدافه العسكرية، وتنبيه هؤلاء إلى مدى ما يشكله من خطر ليس فقط على الإمارات التركمانية الموالية لهم بل وعلى الدولة المملوكية نفسها.

والواقع أن أخبار تيمورلنك وصلت إلى مسامع السلطان المملوكي في عام (٧٨٨هـ/ ١٣٨٦م) على يد رسول صاحب ماردين بأن أحد التتار الجغتائية يقال له تيمورلنك قد استولى على البلاد، ووصلت طلائع جيوشه إلى تبريز وخرّبتها[(٢)].

وصل تيمورلنك في زحفه إلى الرها في عام (٧٨٩هـ/ ١٣٨٧م) وخرّبها وتقدم بجحافله إلى ملطية الخاضعة للمماليك، مستغلاً الأوضاع المضطربة في بلاد

---

(١) المقريزي: ج٣، ص٤٩٨.

(٢) ابن إياس: ج١، قسم ٢، ص٣٦٩.

الشام، وانتزعها، وتقدم نحو آمد، ثم مضى إلى سيواس، فأرسل القاضي برهان الدين رسالة إلى كل من برقوق، وبايزيد العثماني يطلب مساعدتهما، وقد وعده السلطان المملوكي بالمساعدة، وكذلك فعل السلطان العثماني[١].

وعقد برقوق مجلساً حربياً مع أعوانه وأعيان البلاد من أجل هذه الغاية، تقرر بنتيجته إرسال حملة استطلاعية إلى بلاد الشام بقيادة الأمير الطنبغا المعلم[٢]. وصلت الحملة إلى حلب في (شهر رمضان عام ٧٨٩هـ/ شهر أيلول عام ١٣٨٧م)، وتقدمت منها، إلى ديار بكر. وصادفت في طريقها بعض فلول الجيش التيموري، الذي لقي هزيمة آنذاك من زعيم القراقوينلو، وكان بقيادة ابن تيمورلنك؛ وأسرت أبرع قادته، وهو أطلمِش توجين صاحب أونيك[٣]. وأرسله الطنبغا إلى القاهرة، وعادت الحملة إلى حلب في عام (٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م)[٤].

كان تيمورلنك آنذاك، منهمكاً في محاربة تختمش خان القبيلة الذهبية، في بلاد الكرج وحوض الفولغا، ثم شُغل بعد ذلك بضم الهند، قبل أن يرتد إلى بلاد الشام في عام (٧٩٥هـ/ ١٣٩٣م)، فأرسل من تبريز، رسالة إلى مجد الدين عيسى، حاكم ماردين، يستدعيه ليقدم الخضوع والولاء له، إلا أن هذا الأخير الذي احتمى بدولة المماليك أرسل إليه يعتذر عن الحضور قبل أخذ رأي السلطان المملوكي في هذه الزيارة[٥].

وفعلاً أرسل صاحب ماردين الذي شعر بالخطر يقترب من بلاده، رسالة إلى القاهرة، يُعلم فيها برقوق بأخبار تيمورلنك وبنواياه، كما أرسل أحمد بن أويس الجلائري، حاكم العراق، رسالة مماثلة، وحذّر السلطان المملوكي من التهاون في هذا الأمر[٦].

والراجح أن المماليك لم يبدوا في ذلك الوقت، رغبة جدّية في مقاومة تيمورلنك بدليل أن السلطان برقوق اكتفى بأن طلب من مجد الدين عيسى الاستمرار في طاعته وأن تكون الخطبة له، وختم رسالته بقوله: «إلى أن نرى ما نختاره»[٧]، دون أن يتخذ أية إجراءات عملية لمساندته.

غضب تيمورلنك من رد مجد الدين عيسى، إلا أنه اتبع الدبلوماسية الهادئة

---

(١) ابن عربشاه: ص١٥٣، ١٥٥.
(٢) ابن تغري بردي: ج١١، ص٢٤٧.
(٣) أونيك قلعة في بلاد الروم.
(٤) ابن تغري بردي: ج١١، ص٢٥٠.
(٥) تاريخ ابن الفرات: ج٩، قسم ٢، ص٣٤٣.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه.

في محاولة لاستقطابه وإثارة روح العداء بينه وبين برقوق في خطوة لفصلهما عن بعضهما، فكتب إليه يقول: «ليس لصاحب مصر بملكك حكم»[1] وأوضح له أنه لا يهدف من وراء تقرُّبه إليه سوى إقامة علاقات ودية معه. وحتى يدلِّل على صدق نواياه، أرسل إليه خلعة، وطلب منه أن ينقش اسمه على الذهب والدنانير[2] كاعتراف رسمي بسلطته.

والواضح أن صاحب ماردين قد أكَّد بموقفه الرافض ويتبادل الرسائل مع برقوق، مدى ارتباطه القوي بسياسة المماليك، والتزامه بما يرونه بشأن هذا الحدث الخطير.

والواقع أن تيمورلنك لم ينتظر رد صاحب ماردين، فغادر تبريز فجأة، واتجه إلى غربي آسيا ليضمها إلى ممتلكاته، في غزوات سريعة ومفاجئة، والحصول على طاعة حكامها عن طريق:

- إبراز شخصيته المرعبة كفاتح يقود جيوشاً جرارة.
- أن تتحول المدن إلى رماد بكلمة منه، ويفر سكانها من أمامه[3].

ومما لا شك فيه، بأن قيام دولة مملوكية قوية، اعترفت لها الإمارات المجاورة بالطاعة، أو ارتبطت معها بأواصر الصداقة والتحالف، في الوقت الذي قام فيه تيمورلنك بالتوسع رغبة في إذلال حكام البلاد التي يستولي عليها، وإظهار قوته أمامهم، جعل وجود هذه الدولة شوكة في جنب القائد التيموري، وضرورة سياسية وعسكرية للوقوف في وجهه وصد مدِّه الجارف على العالم الإسلامي[4].

والواقع أن القاهرة أضحت مركز الثقل الدبلوماسي في المنطقة، تتجه الأنظار إليها آملة في قيام جبهة موحدة لوقف تيمورلنك عند حدِّه. وفعلاً، ظهر في الأفق السياسي في عام (٧٩٥هـ/ ١٣٩٣م) مشروع تعاون بين السلطنة المملوكية وجيرانها.

ففي الوقت الذي أخذ فيه تختمش يستعد لجولة أخرى مع تيمورلنك، منذ انسحاب قوات هذا الأخير من بلاد القبجاق في عام (٧٩٣هـ/ ١٣٩١م)، طفق يعمل من أجل تقوية صلاته بدولة المماليك لإقامة تحالف معاد لتيمورلنك بين الدولتين، وأوفد رسله إلى القاهرة ليتباحثوا مع برقوق من أجل تحقيق هذا

---

(١) ابن تغري بردي: جـ١٢، ص٤٣.
(٢) المقريزي: جـ٣، ص٧٨٨.
(٣) Malcolm, J: History of Persia, pp482 - 483
(٤) عبد السيد: ص١٢٢.

الهدف. استقبل السلطان المملوكي الرسل في دمشق في (شهر جمادى الأولى عام ٨٩٦هـ/ شهر آذار عام ١٣٩٤م)[١].

وكذلك أرسل السلطان العثماني بايزيد الأول، مبعوثاً إلى السلطان المملوكي يعرض عليه التعاون لصد الخطر التيموري ويعلمه بأنه وضع تحت تصرفه مائتي ألف جندي لمساعدته على حرب تيمورلنك، وبأن حكام الإمارات التركمانية المحيطة بدولة المماليك من ناحية الشمال أعلنوا طاعتهم له، ويحذِّره من التهاون في أمره[٢].

أما القاضي برهان الدين أحمد، فإنه أرسل كتاباً إلى السلطان برقوق يعرب فيه عن طاعته والدخول في حماه[٣]. وأبدى قرايوسف، زعيم القراقوينلو، عن استعداداه للدخول في هذا التحالف.

والواقع أن سياسة برقوق، وقفت عند هذا الحد، كما ذكرنا من قبل، لكنه لم يهمل مراقبة تحركات تيمورلنك. وحين ابتعد الخطر التيموري عاد إلى القاهرة، بعد أن جدَّد قلاع بلاد الشام، وترك عدداً كافياً من الجند للمحافظة على سلامتها[٤].

والحقيقة أن تيمورلنك رغم انشغاله بغزواته في بلاد القبجاق وفي الهند، فإنه لم يكفَّ عن مناوأة دولة المماليك، فأرسل في (شهر محرم عام ٧٩٦هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٣٩٣م) رسلاً إلى السلطان يطلب منه أن يطلق سراح أطلمِش. وحين وصلت الرسل إلى منطقة الحدود حُجزت هناك، وأُرسل الكتاب الذي يحملونه إلى مصر. وبعد أن اطلع السلطان على مضمونه أوعز إلى أطلمِش بأن يكتب إلى تيمورلنك يعرفه بما هو فيه من الخير والإحسان في الديار المصرية[٥].

وأرسل برقوق كتاب أطلمِش مع رده الذي تضمن أنه لن يطلق سراح من بحوزته من أتباع تيمورلنك إلا إذا أطلق هو من عنده من أتباعه[٦].

وقدم إلى القاهرة، في هذه الأثناء، أحمد الجلائري، وأجرى مباحثات مع

(١) المقريزي: جـ٣، ص٨١٣.
(٢) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ١٢، ص٥٨ ـ ٥٩.
(٣) المصدر نفسه، ص٥٩. ابن إياس: جـ١، قسم ٢، ص٤٧٦.
(٤) المقريزي: جـ٣، ص٨٢٥.
(٥) تاريخ ابن الفرات: جـ٩، قسم ٢، ص٤٥٢.
(٦) المقريزي: جـ٣، ص٨٦٩.

برقوق بهدف إيجاد الوسيلة المناسبة لمقاومة أطماع تيمورلنك وإعادته (أحمد الجلائري) إلى عرشه في بغداد[1].

وكأنما أراد تيمورلنك أن يحدِّد طريق فتوحاته المقبلة[2] فأرسل من بغداد رسالة إلى القاضي برهان الدين أحمد، صاحب قيصرية وتوقات وسيواس، هدَّده فيها بقوته التي لا تقاوم، وبشَّره بمستقبل مظلم إن لم يعلن طاعته له، وطالبه بأن يضرب النقود المتداولة في البلاد الخاضعة لحكمه، وأن يجري الخطبة باسمه، وباسم صنيعته السلطان الجغتائي محمود بن سيورغتمش[3].

ويبدو أن هذا التهديد لم يُرهب القاضي، فأمر بقطع رؤوس كبار رسل تيمورلنك الذين حملوا إليه هذا الطلب وعلَّقها في أعناق باقي الرسل، ثم أرسل نصفهم إلى برقوق والنصف الآخر إلى بايزيد العثماني مع كتابين يتعجل فيهما مساعدة كل منهما. فبعث إليه السلطان العثماني بموافقته على ما أقدم عليه، ويرجِّح ابن عربشاة، الذي أورد هذا الخبر، بأن السلطان المملوكي قد أجاب الجواب نفسه، معبراً للقاضي عن تأييده واستعداده لتقديم المساعدة له[4].

وبوصول العلاقات السياسية بين الفريقين المتصارعين إلى هذه المرحلة المتقدمة والقريبة من حافة الصدام، أضحى هذا الصدام أمراً قريب الحدوث خاصة مع المماليك في مصر.

ويبدو أن السلطان برقوق لم يخشَ من تحركات تيمورلنك في منطقة غربي آسيا وجنوبي روسيا، وداب على تأمين حدود بلاده الشرقية بإرسال الحملات الاستطلاعية الدورية. كما أنه أدرك بأن تيمورلنك سوف لن يقدم على مهاجمته نظراً لأن الظروف الخارجية لم تكن موآتية له بعد. فهو لم يتمكَّن من إخضاع كافة أعدائه خاصة القبيلة الذهبية وبايزيد العثماني، بالإضافة إلى أنه لم يُنظِّم أوضاع بلاده الداخلية، مما يعرِّضه لانتفاضات ضد حكمه من جانب المدن التي استولى عليها بالقوة، والواقع أنه كان أكثر خشية من تعاظم قوة العثمانيين، لكنه رحَّب، على أي حال، برسل أعداء تيمورلنك[5].

أما تيمورلنك فقد حرص من جهته على استفراد أعدائه وضربهم منفردين. وبدأ باستقطاب السلطان المملوكي، فأرسل إليه رسالة يعرض عليه الدخول في

---

(١) ابن تغري بردي: المنهل الصافي، جا، ص٢٢٣.
(٢) عبد السيد: ص١٢٤.
(٣) ابن عربشاه: ص١٥٢.
(٤) المصدر نفسه: ص١٥٢ ـ ١٥٥.
(٥) ابن إياس: جا، قسم ٢، ص٤٧٦.

مفاوضات لإقامة علاقات ودية بينهما وإطلاق سراح الأسرى لا سيما قائده أطلمِش. خشي برقوق من أن يكون الرسول جاسوساً فأمر بقتله[١].

ويبدو أن تيمورلنك لم ييأس، فأرسل إلى برقوق بعثة أخرى في عام (٧٩٦هـ/ ١٣٩٤م) على رأسها الشيخ سواح الذي اشتهر بالمواهب والقدرات الخاصة، وزوّده بهدايا عديدة وقيّمة وحمّله رسالة ثانية. وحين وصلت البعثة إلى الرحبة، على الحدود الشرقية لدولة المماليك، أرسل متولي تلك الناحية إلى السلطان يستأذنه في استقبال أعضائها، وأعلمه أن معهم هدية. فأمر السلطان بالقبض عليهم واحتجازهم بمكانهم، وإرسال ما معهم من الهدايا وكتاب تيمورلنك. وحين وصلت الهدايا إلى القاهرة، وجد السلطان فيها الأسلوب نفسه الذي تعامل به مع ملوك الدول التي أخضعها[٢]. إذ اشتملت على أسرى من أعيان بغداد وقضاتها[٣]، كما تضمّن كتابه نوعاً من التهديد، وهو يشبه في لهجته كتاب هولاكو إلى الناصر محمد من قبل، وأهم ما جاء فيه:

١ ـ الطلب بأن يتباحث الجانبان في أسباب الأضرار الجسيمة التي لحقت بممتلكات المغول من حكام مصر السابقين.

٢ ـ لفت نظر السلطان برقوق إلى الاضطرابات التي تسبَّبت بها دولة المماليك الأولى عقب وفاة الإيلخان أبي سعيد[٤].

٣ ـ طالبه بطرد أحمد الجلائري حاكم بغداد السابق[٥].

٤ ـ طلب منه بأن يرعى حدود الجوار، ويقوّي أواصر الصداقة معه عن طريق تبادل الرسائل والأفكار.

٥ ـ أن يمكّن تجّاره من ممارسة عملهم التجاري بحرية وأمان.

وفي محاولة لإظهار مدى قوته، وإلقاء الرعب في قلب برقوق؛ بيّن له أن حدود بلاده أصبحت تمتد من سمرقند إلى حدود العراق العربي الملاصقة لحدود الدولة المملوكية وأن سكان تلك المناطق يتمتعون بحمايته.

والواضح أن رسالة تيمورلنك أثارت نفس برقوق، فصمّم على التصدي لطموحاته. وعلى الرغم من أنه خالف القواعد المرعية بين الدول آنذاك بشأن

---

(١) موير: ص١٢٧.

(٢) عبد السيد: ص١٢٥. Bouvat: L'Empire Mongol p49.

(٣) المقريزي: جـ٣، ص٧٩٧.

(٤) Brown: VIII: p159

(٥) Bouvat: op. cit p49

سلامة الرسل، فأمر بقتلهم، وأعلن عداءه الصريح له، فإنه كان على حق في ارتيابه في مسلك هذا الداهية الذي لم يكن يؤمن جانبه[١].

والواقع أن الأسباب التي دفعت تيمورلنك إلى التصميم على غزو بلاد الشام تكمن في أربعة:

الأول: إقدام السلطان المملوكي على قتل أعضاء وفده الذي أرسله في عام (٧٩٦هـ/١٣٩٣م) في الرحبة.

الثاني: أسر قائده أطلمش، وامتناع برقوق عن تسليمه.

الثالث: حقد تيمورلنك على برقوق نظراً لمساعدته أحمد الجلائري لاستعادة عرشه في بغداد.

الرابع: حماية جناحه الأيسر تمهيداً لغزو بلاد الأناضول.

وبذلك توضحت الصورة السياسية، وتبيَّن أن ثمة تعاوناً وشيك الحصول بين الدولة المملوكية وجيرانها من أجل صد الخطر التيموري الذي هدَّدهم جميعاً.

لكن تيمورلنك لم يتحرك في بادىء الأمر نحو أحد من خصومه ربما لخشيته من أن يتقدم لمعاونته الآخران، إلا أنه وجد أن بقاءه في بغداد كان لغير مصلحته، ويعرِّض قواته لخسارة كبيرة بسبب قلَّة المؤنة فيها، فاضطر أن يتجه نحو الشمال الغربي ليهاجم أعداءه منفردين قبل أن تتوحَّد جهودهم، فاستولى، في شهر (ربيع الأول عام ٧٩٦هـ/ شهر كانون الثاني عام ١٣٩٤م) على ماردين،ثم اكتسح أرمينيا وأذربيجان وشمالي البحر الأسود[٢]. فهل وقفت الدولة المملوكية موقف المتفرج تجاه هذه التحركات التيمورية؟ أسارع إلى الإجابة بالنفي، ذلك أن الأمير الطنبغا الأشرفي، نائب الرها وأتابك حلب، والأمير دقماق المحمدي، نائب ملطية، اصطدما بطلائع قوات تيمورلنك عند الرها، وتمكَّن جيشا النائبين من هزيمتها، وأسرا عدداً كبيراً منها في حين ولَّى الباقون هاربين لا يلوون على شيء[٣].

وحين وصلت هذه الأخبار إلى القاهرة، أسرع برقوق بتجهيز جيش ضخم لمحاربة تيمورلنك، وإعادة أحمد بن أويس إلى عرشه في بغداد، وقرَّر أن يترأس هذا الجيش بنفسه.

---

(١) عبد السيد: ص١٢٦.
(٢) ابن عربشاه: ص١١٦، ١٢٤ ـ ١٢٨.
(٣) ابن تغري بردي: ج١٢، ص٤٨ ـ ٤٩.

وفي الوقت الذي كانت فيه الاستعدادات قائمة بإعداده، وردت إلى القاهرة رسالة أخرى من تيمورلنك لم تشذ في مضمونها عن الرسائل السابقة، بدأها تيمورلنك بالتهديد إن لم يعلن برقوق تبعيته له، واتهمه بظلم الرعية، وقبوله الرشوة من الحكام، وغير ذلك من عناصر الإثارة. ثم عنَّفه على قتله رسله، وأنكر عليه إيواء أحمد بن أويس، وطالبه بإرساله إليه، وهو في انتظار رد الجواب[1].

ردَّ برقوق على رسالة تيمورلنك منتقداً ما تضمنته رسالته من العبارات الشديدة اللهجة، واتهمه بالمقابل، بالكفر والإلحاد، وأعلن نفسه حامياً للإسلام ضد أي اعتداء، وأنه لن يعلن طاعته إلا للخليفة العباسي، أمير المؤمنين[2].

وبدأت، في هذا الوقت، استعدادات السلطان المملوكي تأخذ طريقها إلى التنفيذ، وتعطينا المصادر صورة واضحة عنها. فقد أمر بعقد مجلس في القصرالكبير، وطلب من الخليفة وشيخ الإسلام والقضاة الأربعة وأعيان المشايخ والمفتين، وسائر الأمراء بحضوره. فلما تكامل عقد المجلس تكلم مع المجتمعين في الوسيلة التي تؤمِّن الأموال اللازمة لتجهيز جيش كبير يكون قادراً على الوقوف في وجه حشودات تيمورلنك الضخمة، خاصة وأن خزائن الدولة كانت فارغة. وتقرر في هذا الاجتماع، اتخاذ عدة تدابير تكفل النجاح للحملة منها:

١ ـ تجنيد كل القوى للاشتراك في الحملة.

٢ ـ اقتراض المبالغ اللازمة، من تجار القاهرة لتغطية النفقات.

٣ ـ فرض تقديم البغال على مباشري الدولة ومباشري الأمراء، كل على قدر طاقته.

٤ ـ إستيفاء أجرة الأماكن التي تشغلها الدوائر الوقفية، بالإضافة إلى خراج الأراضي الخاصة بالأوقاف عن سنة كاملة، على أن تبقى الأوقاف على حالها[3].

وأقدم السلطان على مصادرة مبلغ خمسمائة وستين ألف درهم من أموال الأيتام، كما جبى الأموال من الناس، وانتزع الزكاة من التجار[4].

ووزَّع النفقة على الجند، وأشرف بنفسه على تعبئة الجيش. وبعد انتهاء

---

(١) راجع نص الكتاب عند المقريزي: ج٣، ص٨٠٣ ـ ٨٠٥.

(٢) راجع نص الجواب عند المقريزي، المصدر نفسه، ص٨٠٥ ـ ٨٠٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٨٠٢، ٨١٠ ـ ٨١١.

(٤) المصدر نفسه، ص٨١٠ ـ ٨١١.

الاستعدادات خرج على رأسه من القاهرة في العاشر من (شهر ربيع الثاني عام ٧٩٦هـ/ شهر شباط عام ١٣٩٤م)، واصطحب معه أحمد بن أويس[١]، ووصل إلى دمشق في العشرين من شهر جمادى الأولى[٢].

وهاجم تيمورلنك في (شهر رمضان عام ٧٩٦هـ/ شهر تموز عام ١٣٩٤م) مدينة أرزنجان في بلاد الروم واستولى عليها، ثم نهبها، وقتل سكانها.

وتقدم بعد ذلك إلى أطراف بلاد الشام في محاولة للضغط على السلطان المملوكي، لكن برقوقاً واجه الموقف بشجاعة، فأمر نواب بلاد الشام بأن يتوجهوا إلى مناطق الحدود، ويحصِّنوها تحسباً لأي هجوم محتمل[٣].

ويبدو أن تيمورلنك كان يخشى مواجهة برقوق في معركة مكشوفة، حتى أنه عدَّل استراتيجيته العسكرية، فاتجه نحو الشمال بدلاً من التقدم نحو بلاد الشام، ليؤدب تختمش، الذي كان يغير على بلاده فيما وراء النهر في عمليات مباغتة وسريعة، ومضى يقاتل في بلاد الكرج والقبجاق بانتظار فرصة مناسبة تسمح له الإغارة على بلاد الشام.

والواقع أنه كانت هناك عدة عوامل أجَّلت الصدام بين المماليك وتيمورلنك، أهمها:

١ ـ رغبة تيمورلنك في ذلك، بسبب انشغاله في توطيد نفوذه في دولته الواسعة.

٢ ـ كان تيمورلنك على علم بالتقارب الحاصل بين برقوق وبايزيد العثماني وخان القبجاق، فخشي من تدخل بايزيد لقرب بلاده من بلاد الشام، في الوقت الذي كان يتجنب فتح جبهة الأناضول مع جبهة بلاد الشام.

٣ ـ قامت استراتيجية تيمورلنك على ضرب أعدائه منفردين، فبدأ بخان القبجاق مستبعداً قيام الحليفين الآخرين بمساعدته بسبب بُعد بلادهما، نسبياً، عن مسرح العمليات في الشمال.

٤ ـ عمد تيمورلنك، اعتباراً من عام (٨٠٠هـ/ ١٣٩٨م)، إلى فتح جبهة جديدة في الشرق. فقد توجه نحو الهند ليستولي عليها، مستغلاً وفاة صاحبها فيروز شاه من غير ولد، وعين ابنه ميرانشاه حاكماً على بغداد.

---

(١) الخطيب الجوهري: جـ١، ص٣٨٣ ـ ٣٨٤، ٣٨٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٨٨. ابن تغري بردي: جـ١٢، ص٥٦.

(٣) ابن إياس: جـ١، قسم ٢، ص٤٩٠.

أما السلطان برقوق فبالرغم من علمه برحيل تيمورلنك عن المنطقة، فإنه أرسل العساكر إلى مناطق الحدود الشرقية والشمالية الشرقية لمواجهة أي هجوم مفاجىء قد يقوم به.

ونظراً لتأزم الموقف السياسي في الشطر الغربي من آسيا نتيجة استفزازات تيمورلنك؛ لم تكف الدول المجاورة والمتحالفة عن التباحث باستمرار في إيجاد الوسيلة التي تجنّبها خطره.

فخلال وجوده في دمشق، استقبل السلطان برقوق رسل تختمش الذي تقهقر أمام تيمورلنك إلى حدود بلاده، عارضاً عليه عقد معاهدة دفاعية ضد الغازي التيموري[1].

كما أرسل السلطان العثماني بايزيد الأول رسله يعرض رغبته في عقد محالفة معه في حربه ضد تيمورلنك[2].

وردّ السلطان المملوكي على كل منهما بالشكر فقط، ووقف عند هذا الحد، فلم يرتبط مع أي منهما بارتباط معين، واجتهد أن يكون شرف استعادة بغداد، وإلحاق الهزيمة بتيمورلنك من نصيب الدولة المملوكية[3].

وكتب برقوق تقليداً لأحمد بن أويس بنيابة السلطنة في بغداد، وزوده بالعساكر اللازمة، وأرسله إلى هذه المدينة لاستعادتها. وتمكن أحمد، بمعاونة جيش المملوكي ومساندة قرايوسف التركماني، من هزيمة ميرانشاه واستعادة اد[4].

وبمقتضى هذا التقليد أضحى أحمد بن أويس تابعاً لسلطنة المماليك في صر، فضرب السكة باسم السلطان برقوق. ولا شك بأن هذا التحرك السياسي والعسكري أضفى مكانة كبيرة على سلطنة المماليك[5]، التي أثبتت وجودها وبرهنت عن قوتها بين دول منطقة الشرق الإسلامي.

ظل الوضع العسكري بين الدولتين المملوكية والتيمورية بقية عهد السلطان برقوق على شيء من الجمود النسبي حتى توفي كل من السلطان المملوكي والقاضي برهان الدين، صاحب سيواس، فابتهج تيمورلنك، ورأى أنه ظفر

---

(١) المقريزي: ج٣، ص٨١٣.

(٢) المصدر نفسه: تاريخ ابن الفرات: ج٩، قسم ٢، ص٣٨١.

(٣) عبد السيد: ص١٢٨.

(٤) المقريزي: ج٣، ص٨١٧. (٥) عاشور: ص١٥٩.

بمملكتيهما[1]، فغيّر استراتيجيته العسكرية، والتفت مجدداً، نحو الغرب حيث عمّت الاضطرابات الداخلية، في كل من سلطنة المماليك وإمارة سيواس.

العلاقة مع العثمانيين

تأسيس الدولة العثمانية

ينتسب العثمانيون إلى عشيرة قايى التركية، وهي إحدى عشائر الأتراك الأوغوز، هاجرتْ إلى آسيا الصغرى في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي وسكنت في مقاطعة تابعة للدولة السلجوقية[2].

إن الحياة المبكرة لهذه العشيرة يكتنفها الغموض، وهي أدنى إلى الأساطير منها إلى الحقائق. وإنما كل ما يُعرف عنها أنها وصلت إلى أعالي الجزيرة، بين دجلة والفرات، في عهد زعيمها كندز ألب، وسكنت في المراعي المجاورة لمدينة خلاط[3].

ويستفاد من المعلومات المتوافرة أن هذه العشيرة تركت منطقة خلاط حوالي عام (٦٩٨هـ/ ١٢٢٩م) تحت ضغط الأحداث العسكرية التي شهدتها المنطقة بفعل الحروب التي أثارها السلطان جلال الدين الخوارزمي، وهبطت إلى حوض نهر دجلة.

وتوفي كندز ألب في العام التالي، فترأس العشيرة ابنه طغرل الذي ارتحل بعشيرته إلى أرزنجان، وكانت هذه المدينة مسرحاً للقتال بين السلاجقة والخوارزميين. وساند طغرل القوات السلجوقية، فكافأه السلطان السلجوقي بأن أقطع عشيرته بعض الأراضي الخصبة قرب أنقرة[4].

وظل طغرل حليفاً للسلاجقة يحارب في صفوفهم ضد المغول والبيزنطيين حتى أقطعه السلطان السلجوقي منطقة في أقصى الشمال الغربي من الأناضول على الحدود البيزنطية في المنطقة المعروفة بـ «سكود» حول أسكي شهر، حيث بدأت العشيرة هناك حياة جديدة[5].

---

(١) ابن تغري بردي: جـ١٢، ص٢٦٤.

(٢) سعد الدين، محمد: تاج التواريخ، جـ١، ص١٣، ١٥.

(٣) كوبرولي، محمد فؤاد: قيام الدولة العثمانية، ص١١٩، ١٢٢.

(٤) القرماني، أحمد: أخبار الدول وآثار الأول، ص٢٩٦.

(٥) كوبرولي: ص١٢٢.

تميزت هذه الإمارة على صغرها بصفتين.

الأولى: أنها من الناحية الجغرافية، كانت بعيدة عن منطقة الغزو المغولي، وعن الإمارات التركمانية القوية في جنوبي الأناضول وجنوبه الغربي.

الثانية: أن إمارة طغرل هذه كانت الإمارة التركية الوحيدة التي شكّلت رباطاً يواجه المناطق البيزنطية التي لم تفتح بعد.

وهذا الوضع الخاص للإمارة، جلب إليها أعداداً كثيرة من التركمان الطامعين في الغزو والجهاد، والمزارعين الهاربين من وجه المغول الذين وجدوا في أراضيها الصالحة للزراعة مكاناً ملائماً لممارسة نشاطهم الزراعي، والدراويش الباحثين عن المريدين[١].

واكتسب طغرل لقب غازي نتيجة غزواته المستمرة ضد البيزنطيين[٢] واستطاع أن يوسع أراضيه خلال مدة نصف قرن قضاها كأمير على مقاطعة حدودية، وتوفي في عام (٦٨٠هـ/ ١٢٨٢م)[٣].

والواقع أن صلات العشيرة الوثيقة بدولة الأتراك السلاجقة في الأناضول، وهي دولة إسلامية، كانت عاملاً هاماً ساعد على اعتناق أفرادها الدين الإسلامي.

ورث عثمان بن طغرل (٦٨٧ ـ ٧٢٦هـ/ ١٢٨٨ ـ ١٣٢٦م) الإمارة بعد وفاة والده، ليؤسس الدولة التي حملت اسمه، وتحدَّد في عهده الوضع الديني والعسكري والسياسي للأتراك العثمانيين.

فمن الناحية الدينية، فقد اعتنق عثمان الدين الإسلامي، وتبعه أتباعه[٤].

ومن الناحية العسكرية، فقد أتاحت مجاورتهم لأراضي الدولة البيزنطية، توجيه نشاطهم نحو الحرب والجهاد لاستكمال رسالة الدولة السلجوقية بفتح كافة الأقاليم البيزنطية، وإدخالها ضمن الأراضي الإسلامية، وقد شجعهم على ذلك حالة الضعف الذي دبَّ في جسم الدولة البيزنطية وأجهزتها[٥].

أما من الناحية السياسية، فقد انتقل عثمان بإمارته من وضع الإمارة الحدودية إلى وضع الدولة بكل مقوماتها من عاصمة وأهداف محدودة وشعب وحدود جغرافية.

---

(١) كولز، بول: العثمانيون في أوروبا ص٢٦.

(٢) Camb Med History: IV p655

(٣) سعد الدين: ج١، ص١٥، ٦٥.

(٤) القرماني: ص٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٥) Shaw, Stanford: Hist of the Ottoman Empire and Modern Turkey: I p14

كان على عثمان أن يكافح على جبهتين: الجبهة البيزنطية، وجبهة الإمارات التركمانية التي أبدت معارضة له، وقد وضع نصب عينيه توسيع رقعة إمارته على حساب البيزنطيين. ففي عام (٦٩٠هـ/ ١٢٩١م) فتح قلعة قراجه حصار، الواقعة إلى الجنوب من سكود، وجعلها قاعدة له، وأمر بإقامة الخطبة باسمه[١] ومنها قاد شعبه إلى بحر مرمرة والبحر الأسود.

اصطدم عثمان، خلال توسعه، بالقائد البيزنطي موزايون، وهزمه بالقرب من أفيون ـ حصار بين إزميد ونيقية. وأتاح له هذا النصر أن يسيطر عسكرياً على بروسة ونيقية ونيقوميديا[٢].

عجزت بيزنطية عن الوقوف في وجه طموحات عثمان، بفعل انهماكها بالصدامات المستمرة مع أعدائها الأقوياء في آسيا الصغرى، أمثال آل قرمان وكرميان، مما أتاح للزعيم العثماني قدراً من الحرية للتوسع على حسابها.

وقد أتاح زوال الدولة السلجوقية في عام (٧٠٤هـ/ ١٣٠٤م) المجال لعثمان أن يستقل بكافة الأراضي المقطعة له، ولقّب نفسه «بادشاه آل عثمان»[٣]، ثم ركّز جهوده على فتح المدن البيزنطية الكبيرة في آسيا الصغرى. وقاد ابنه أورخان عملية الفتوحات، ففتح بروسة في عام (٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م)، وأسرع أورخان إلى سكود لنقل الخبر إلى والده الذي ما لبث أن توفي، ودفن فيها[٤].

تمثّلت عبقرية عثمان في أنه وضع أسس دولة استوحى نظمها من الدولة السلجوقية الروحية سواء فيما يتعلق بالتقاليد أو بالتنظيمات أو بالحضارة الموروثة عن العالم الإسلامي.

التمدد العثماني في آسيا الصغرى وجنوبي شرقي أوروبا

خلف أورخان (٧٢٦ ـ ٧٦١هـ/ ١٣٢٦ ـ ١٣٦٠م) أباه عثمان، فورث عنه دولة ليست لها قوانين أو عملة، أو حدود واضحة، يحيط بها جيران أقوى منها، فكان عليه أن يقيم دولة راسخة الأقدام، والتوسع على حساب جيرانه، وتحويل أتباعه إلى أمة[٥].

---

(١) القرماني: ص٢٩٧.

(٢) كوبرولي: ص١٦٣ Camb Med Hist: p657

(٣) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص١١٨.

(٤) سعد الدين: جا، ص٢٨ ـ ٢٩ .Wittek, Paule: The Rise of the Ottoman Empire, p41

(٥) مصطفى، أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، ص٣٨.

التفت أورخان في بداية حكمه إلى سن القوانين، وإحداث التنظيمات الضرورية لحماية إمارته، وأدرك أن الأعباء الملقاة عليها أكبر من إمكانياتها، خاصة بعد أن أضحت الدولة البيزنطية تنظر إليها بعين الخوف، ولهذا عنى أولاً بإعادة تنظيم الجيش فلجأ إلى وسيلة تكفل له زيادة عدد أفراده، وتوفير فئة خاصة شديدة الولاء للدولة[١]، فأنشأ الجيش الإنكشاري[٢]، الذي أدى دوراً كبيراً في توسيع رقعة الدولة العثمانية.

والتفت أورخان، بعد ذلك إلى إحداث تنظيمات اقتصادية واجتماعية. فقسّم الأراضي المفتوحة إلى قسمين، خاص وتيمار[٣]. وتعتبر هذه الخطوة بداية تكوين الإقطاعات الحربية وإدارتها التي ستتطور على أيدي السلاطين العثمانيين من بعده.

وأنشأ طائفة من الفرسان دعاها «مسلّم»أي المعفيين من الضرائب. وأسّس أول دار لضرب النقود، كما بنى التكايا والمدارس والمساجد، ووضع القوانين التي تنظم ارتداء الملابس وتميز طبقات الشعب وأصحاب المناصب[٤].

توسّع أورخان في منطقة آسيا الصغرى وفي أوروبا.

ففي آسيا الصغرى، استولى على شبه جزيرة بيثينيا الواقعة إلى أقصى الشمال[٥]، كما استولى على قلعتي سمندرة وأبيدوس المحصنتين[٦]، ونزل في تراقيا[٧] كما فتح نيقوميديا[٨]، وسقطت نيقية على يد الأمير سليمان ابن أورخان[٩]، فأصلح أورخان ما تهدم من مبانيها وأسوارها، وأسرف في الإنفاق على تحسينها، وحوّل بعض كنائسها إلى مساجد ومدارس[١٠] وفتح قلاعاً بيزنطية شمالي نهر سقاريا، مما أدى إلى تقلّص الممتلكات البيزنطية في آسيا الصغرى[١١]. وضمّ أورخان بعض الإمارات التركمانية مثل قراسي[١٢]، وأضحى

---

(١) أوزتونا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية جـ١، ص٩٣.

(٢) انظر فيما يتعلق بإنشاء جيش الإنكشارية كتابنا: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ص٢٤ ـ ٢٩.

(٣) سرهنك، المير آلاي إسماعيل: تاريخ الدولة العثمانية، ص١٥.

(٤) سعد الدين: جـ١، ص٣٧ ـ ٤١. Inalçik, H: The ottoman Empire p8.

(٥) Camb Med Hist, Byzantine Empire. prt I p759

(٦) إبراهيم بك حليم: ص٣٦.

(٧) Shaw: I p15

(٨) القرماني: ص٢٩٨.

(٩) سعد الدين: جـ١، ص٤٢ ـ ٤٣.

(١٠) Gibbons, H. A: The Foundation of the Ottoman Empire pp60-64

(١١) Ostrogorsky: Hist of the Byzantine state: p451

(١٢) محمد فريد بك: ص١٢٤.

الساحل الجنوبي لبحر مرمرة عثمانياً وغدا العثمانيون يتحكمون في مضيق الدردنيل، كما أضحوا أقوى الإمارات التركمانية في المنطقة.

وفي أوروبا، فقد حاول أورخان مهاجمة العاصمة البيزنطية القسطنطينية في عام (٧٣٧هـ/ ١٣٣٧م)، وتثبيت أقدام العثمانيين في تراقيا، لكنه هُزم أمام البيزنطيين[١]. وسرعان ما تدهورت أوضاع الأمبراطورية البيزنطية بعد وفاة الأمبراطور أندرونيقوس الثالث في عام (٧٤٢هـ/ ١٣٤١م)، حيث عانت من الحروب الأهلية، مما دفع المتنازعين إلى الاستعانة بالعثمانيين، وأتاح لهؤلاء النزول إلى البر الأوروبي، فكشفوا ضعف الأمبراطورية، ثم سيطروا على بعض النقاط الاستراتيجية على الشاطىء الأوروبي لتكون قواعد انطلاق باتجاه أوروبا، ولإحكام عزل القسطنطينية. وتوفي أورخان في عام (٧٦١هـ/ أوائل عام ١٣٦٠م)[٢].

إن قيمة أورخان هو أنه شهد أول استقرار إسلامي في أوروبا من جهة البلقان، كما شهد ظهور نظام عسكري سيلقي الرعب في قلب الأوروبيين لمدة أربعة قرون متتالية، بالإضافة إلى ظهور الإمارة العثمانية التي أضحت تمتد من أنقرة إلى تراقيا.

خلف مراد الأول (٧٦١ ـ ٧٩١هـ/ ١٣٦٠ ـ ١٣٨٩م) أباه أورخان ليواجه أعداء دولته في منطقتين متباعدتين. فاصطدم بالقرمانيين في آسيا الصغرى وسيطر على عاصمتهم أنقرة[٣]، وأجبر أمير إقليم الحميد على التنازل له عن بلاده في بسيديا لقاء ثمن، وضمَّ هذا الإقليم إلى إمارته، كما استولى على جزء من إمارة تكَّة. وبذلك يكون مراد قد ضمَّ بعض ممتلكات الإمارات التركمانية إلى أملاكه.

وتوسع مراد في أوروبا، فسيطر على مدينة أدِرْنَة الاستراتيجية في عام (٧٦٣هـ/ ١٣٦٢م)[٤]، وبذلك لم يعد بوسع الأمبراطورية البيزنطية، منفردة، مقاومة العثمانيين بعد هذه الأحداث، خاصة وأنه لم يعد لديها الجيش المدرب الذي يستطيع التغلب على الخيَّالة التركية، الخفيفة الحركة، لذلك اعترف الأمبراطور البيزنطي يوحنا باليولوغوس بسيطرة الأتراك العثمانيين على تراقيا، واستمر في دفع الجزية لهم[٥].

---

(١) رستم، أسد: الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم، جـ٢، ص٢٣٠.

(٢) القرماني: ص٢٩٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٩٩.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Vasiliev, A. A: Hist of the Byzantine Empire: II p624

ويبدو أن هذا الأمبراطور حاول، في مرحلة لاحقة، التحالف مع الصرب لضرب العثمانيين من الجانب الغربي، فشعر مراد بذلك، وردَّ على الأمبراطور في عام (٧٦٧هـ/ ١٣٦٦م) بأن جعل مدينة أدِرْنَةَ الاستراتيجية عاصمة لبلاده، الأمر الذي كان له صدى سيء في مختلف العواصم الأوروبية، خاصة لدى البابا[١].

والحقيقة أن فتح أدرنة واتخاذها عاصمة للدولة، أمَّن المركز المسيطر إدارياً وعسكرياً على تراقيا. فهي القلعة الرئيسية بين القسطنطينية والدانوب، وتتحكَّم بطريق الحملات العسكرية عبر جبال البلقان، وتكفل القدرة على الاحتفاظ بالفتوحات العثمانية في أوروبا، كما تؤمن الوسيلة للتوسع نحو الشمال[٢].

وتابع العثمانيون توسعهم في أوروبا ففتحوا مدن فيليبوليس عاصمة الروملي الشرقية ووردار وكوملجنة[٣]، وسيطروا على وادي نهر ماريتزا، وأتاحت هذه الفتوحات عزل بلغاريا عن الممتلكات البيزنطية[٤].

وبفتح إقليم تراقيا، تمَّ فصل القسطنطينية عن الأقاليم البيزنطية الغربية في أوروبا، وأضحت هذه المدينة، بعد الانتشار العثماني، محاطة من الجانب الأوروبي بالأراضي العثمانية، وفُصِلت عن الإمارات المسيحية الصغيرة في شبه جزيرة البلقان، وتاخمت الممتلكات العثمانية إمارات الصرب والبلغار وألبانيا.

آل هذا النمو والانتشار العثماني لقيام تحالف جديد بين القوى المسيحية البلقانية لوقفه، إذ لو نجح العثمانيون في اختراق البلقان، لوصلوا إلى قلب أوروبا. وقاد أوروك الخامس، أمير الصرب، تحالفاً بوسنياً أفلاقياً مجرياً، واصطدم بالعثمانيين في شيرمن عند نهر ماريتزا في عام (٧٦٥هـ/ ١٣٦٤م)، إلا أنه خسر المعركة، ونتج عن ذلك أن فقدت الصرب ممتلكاتها في مقدونيا[٥].

وتابع مراد فتوحاته في أوروبا الشرقية، وتمكَّن من الوصول إلى نهر الدانوب وانتصر في عام (٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م) على الجيوش الصربية ـ البلغارية المشتركة التي حاولت إيقاف تقدمه، كما سيطر على مقدونيا وساحل دلماسيا، وأجبر أمراء الصرب والبلغار على الدخول في طاعته[٦].

---

(١) Ibid. Gibbons: op cit, pp125-126
(٢) Shaw: I pp17-18
(٣) سعد الدين: جـ١، ص٧٣ ـ ٧٤.
(٤) Shaw: op, cit, I p18
(٥) محمد فريد بك: ص١٣٠ ـ ١٣١ Gibbons: op cit, p121.
(٦) المصدر نفسه، ص١٣٢.

وتقدم مراد بعد ذلك باتجاه غربي البلقان، مستغلاً الأوضاع القلقة التي باتت عليها أوروبا والدولة البيزنطية بالإضافة إلى تراجع الصرب. ففتح مدن موناستير وبرلبة وأستيب وصوفيا، وتورنوڤو وشومن، وتقع المدينتان الأخيرتان في الجانب الشرقي لبلغاريا، ثم فتح مدينة نيش الاستراتيجية، وسالونيك(١).

شكّل هذا التقدم والانتصار تهديداً مباشراً لدولة الصرب التي كان يتولى أمرها آنذاك الأمير لازار، إذ خشي على نفسه بعد خسارة حليفة سيسمان ملك البلغار. لذلك تحالف مع البجناكية وتصدى للقوات العثمانية في إقليم البوسنة وهزمها في عام (٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م). لكن العثمانيين أعادوا تنظيم صفوفهم، وتقابلت قواتهم مرة أخرى مع القوات الصربية في معركة كوسوڤو(٢) في عام (٧٩١هـ/ ١٣٨٩م)، وتغلبت عليها، ووقع لازار نفسه في الأسر(٣). ثم حدث أن تجوّل السلطان مراد بعد المعركة بين صفوف المحاربين ليتفقد القتلى والجرحى، فانقضّ عليه جندي صربي وطعنه طعنة قاتلة(٤).

نتج عن معركة كوسوڤو سقوط مركز المقاومة في شرقي أوروبا ضد العثمانيين، وزال استقلال الصرب، كما فقدت بلغاريا والروملي والأناضول استقلالها من قبل. وتوسعت الدولة العثمانية في آسيا الصغرى وفي أوروبا، وقد سهّل ذلك من فرص العثمانيين، السيطرة على البلقان، وبدأت موازين القوى تميل بشكل ملحوظ لصالحهم(٥).

خلف بايزيد الأول (٧٩١ ـ ٨٠٥هـ/ ١٣٨٩ ـ ١٤٠٣م) أباه مراد الأول، ففتح مدينة آلاشهر في آسيا الصغرى وكانت لا تزال تحت الحكم البيزنطي، وضمَّ الإمارات التركمانية آيدين ومنتشا وصاروخان وقرمان وسيواس وتوقات وقسطموني(٦).

ونتيجة لهذا التوسع أضحى العثمانيون يسيطرون على مجمل منطقة آسيا الصغرى.

---

(١) القرماني: ص٣٠٥ ـ ٣٠٦ Vasiliev II p624. Shaw: I p20, Gibbons: p172.

(٢) كوسوڤو: معناها ساحة الطيور السوداء.

(٣) راجع فيما يتعلق بأحداث المعركة: Gibbons: pp174-178. Shaw: I p21

(٤) القرماني: ص٣٠٠. إبراهيم حليم بك: ص٤٣.

(٥) أوزتونا: ج١، ص١٠٠ ـ ١٠١.

(٦) سعد الدين: ج١، ص١٣١ ـ ١٣٢. القرماني: ص٣٠٠ ـ ٣٠١. محمد فريد بك: ص١٣٧.

والتفت السلطان بايزيد الأول إلى أوروبا، فأخضع بلاد الصرب وهزم الأفلاق والألبان[١]. ولم تبق أمامه غير الجبهة البلغارية التي مثّلت مركز المقاومة للتقدم العثماني في شرقي أوروبا.

واعتقد سيجسموند، ملك المجر، أنه أضحى وريث الأباطرة البيزنطيين في البلقان لذلك مَدَّ يد المساعدة لبلغاريا، وبادر بالهجوم على الأملاك العثمانية في الوقت الذي كان فيه بايزيد يحاصر القسطنطينية، فاضطر إلى فك الحصار عنها وتوجه لمقابلة البلغاريين، وتغلب عليهم.

انزعج سيجسموند، ملك المجر، لهذا التقدم العثماني، وخشي أن يحل ببلاده ما حلّ ببلغاريا، بعد أن تاخمت حدود بلاده مناطق السيطرة العثمانية، فأرسل إنذاراً إلى بايزيد بالجلاء عن بلغاريا، فلم يجبه هذا الأخير، لكن سيجسموند أدرك أنه لا طاقة له بمقاومة العثمانيين ووقف تقدمهم في البلقان بدون مساعدة خارجية لذلك استنجد بأوروبا الغربية[٢].

أدرك الأوروبيون أن الطريق أمام العثمانيين إلى قلب أوروبا يصبح مفتوحاً فيما لو نزلت بالمجر هزيمة كبرى، وأنه يقتضي وقف المد الإسلامي الذي يبتلع أرضاً جديدة عاماً بعد عام.

لذلك، تشكّلت جبهة موحدة لمقاومة العثمانيين من البيزنطيين والمجر والبندقية وجنوة، وأرسل دوق بورغنديا ابنه الكونت دي نيفر ومعه ستة آلاف مقاتل زحف بهم باتجاه المجر، وانضم أمراء بافاريا وأوستريا وفرسان القديس يوحنا إلى قوى التحالف، كما قدَّمت إنكلترا مساعدات عسكرية[٣].

كان هدف الحملة تطهير الأفلاق والأراضي البلغارية من الوجود العثماني في الوقت الذي تتولى فيه بحرية البنادقة كسر الخطوط البحرية العثمانية المتواجدة في مضيقي البوسفور والدردنيل[٤].

بدأ تنفيذ الحملة في عام (٧٧٠هـ/ ١٣٦٩م). فتحرك الجيش الأوروبي الذي بلغ تعداده مائة وعشرين ألف جندي بقيادة سيجسموند ملك المجر فاجتاز نهر

---

(١) إبراهيم بن حليم: ص٤٦. رستم: جـ٢، ص٢٥٤.

(٢) Shaw: op. cit I p31

(٣) محمد فريد بك: ص١٤٠ ـ ١٤١. Gibbons: pp210 -211.

(٤) Vasiliev: I p630

الدانوب وعسكر حول مدينة نيقوبوليس[1]. وتقدم البنادقة في الوقت نفسه باتجاه المضائق، ونجحوا في اختراق خطوط الدفاع العثمانية[2].

ولما علم بايزيد بتقدم القوات الأوروبية، سار إليها على رأس جيش كثيف. ودارت بين الطرفين رحى معركة عنيفة نتج عنها انتصار واضح للعثمانيين، وأسر الكونت دي نيفر وغيره من أشراف فرنسا، وقُتل الكثيرون من الأوروبيين في المعركة[3].

وهكذا فشل التحالف الأوروبي ـ البيزنطي في القضاء على العثمانيين وحقّق بايزيد الأول إحدى أعظم انتصاراته في نيقوبوليس، وفتحت المعركة طريق أوروبا أمام العثمانيين.

وفي الوقت الذي أحرز فيه بايزيد الأول انتصاره الكبيرة في نيقوبوليس، كان تيمورلنك قد جلس على العرش في بلاد المشرق، ثم أخذ يزحف باتجاه غربي آسيا فهدّد دولة المماليك والدولة العثمانية، مما دفع العاهلين، المملوكي والعثماني، إلى إجراء اتصالات فيما بينهما بشأن هذا الخطر.

العلاقة بين برقوق وبايزيد

يتشابه تاريخ كل من دولة المماليك والدولة العثمانية في وجوه كثيرة. ففي الدولتين سادت العلاقات التي تميز بها الإقطاع الشرقي، وكلتاهما مثّلتا دولة عسكرية عملت تحت راية الإسلام السني المؤمن، وعلى مدى فترة زمنية طويلة لم تنشأ بينهما أي خلافات سياسية أو عقائدية، ولا حتى تنافس تجاري أو اقتصادي أو غيره[4]، إنما ارتبطت العلاقات بينهما، بشكل عام، بمسألة الحدود والمنافسة على تزعم العالم الإسلامي[5]. والحقيقة أن البدايات الأولى للعلاقة بين الدولتين كانت ودية، وتبادل حكامهما الوفود والهدايا. واعترف الحكام العثمانيون بالأولوية الدينية والسياسية للمماليك كزعماء للعالم الإسلامي بينما خطّطوا لأنفسهم دوراً متواضعاً هو دور البكوات حماة الحدود. وظل المماليك ينظرون، من جانبهم، إلى فتوحات العثمانيين كجزء من المسألة الإسلامية العامة.

---

(١) ديورانت، ول: قصة الحضارة، مجلد ٦، جـ٢، ص٣٣ Gibbons: p215.

(٢) رستم: جـ٢، ص٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٣) راجع فيما يتعلق بسير المعركة وأحداثها: Camb Med Hist: IV p676. Gibbons: pp215 - 224

(٤) ايفانوف، نقولاي: الفتح العثماني للأقطار العربية، ص٥٣.

(٥) عبد السيد: ص١٤٦.

وفي الوقت الذي حرص فيه العثمانيون على تجميع القوى الإسلامية في الأناضول لمواجهة البيزنطيين والأوروبيين، فقد حرصوا، من جهة أخرى، على توثيق العلاقات الأخوية مع المراكز الإسلامية الأخرى.

ومنذ عهد مراد الأول العثماني، أعطوا أهمية خاصة لتوثيق علاقاتهم بدولة المماليك باعتبارها أقوى زعامة إسلامية آنذاك. وقوّى ظهور تيمورلنك أواصر هذه العلاقات حين تعرضت كل من الدولتين لخطر توسعه على حسابها.

كانت الدولة العثمانية هي البادئة بالسعي لتأكيد الصداقة مع المماليك أو إيجاد نوع من الروابط معهم. وابتدأت العلاقات الرسمية بين الدولتين في عام (٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م) حين زوّد العثمانيون المماليك بالمعلومات الخاصة بتحركات تيمورلنك. فأرسل مراد الأول بعثة إلى القاهرة، قابل أعضاؤها السلطان برقوق وقدموا إليه هدية سلطانهم، وسلموه رسالة منه تعرض لخروج تيمورلنك من تبريز وتوجهه باتجاه الشرق إلى سمرقند[1].

وحذا بايزيد الأول حذو والده في التقرب من السلطان برقوق أملاً بالتعاون في صد الخطر التيموري. والواقع أن برقوقاً كان قليل الثقة ببايزيد، ويخشاه أكثر مما يخشى تيمورلنك، فلم يتحمس لربط نفسه بتحالف معه، وإنما أظهر عن استعداده لقبول كل معاونة من جانبه، مبرهناً عن بُعد نظر في حقل السياسة الخارجية.

ويبدو أن السلطان المملوكي كان على حق في اعتقاده هذا لأن بايزيد أغار في عام (٧٩٥هـ/ ١٣٩٣م) على قيصرية ضمن حركته لضم الإمارات التركمانية في آسيا الصغرى إلى دولته، وكانت مشمولة بحماية المماليك، وقبض على حاكمها[2].

لكن تجدُّد خطر تيمورلنك على منطقة غربي آسيا في العام المذكور، أجبر السلطان العثماني على الاعتذار إلى السلطان المملوكي، وبادر إلى إصلاح الأمور معه. قَبِل برقوق اعتذار بايزيد وأرسل إليه الأمير حسام الدين حسن الكجكني ليتوسط في عقد الصلح بينه وبين صاحب قيصرية[3].

والراجح أن بايزيد كان بحاجة إلى دعم دولة قوية كدولة المماليك لمساندته

---

(١) الخطيب الجوهري: جـ١، ص١٦٧.

(٢) ابن عربشاه: ص١٩١.

(٣) العسقلاني: جـ١، ص٣٣٦، ٣٤٠.

في دفع الخطر التيموري المتجدِّد على بلاده، لذلك، استغل وساطة السلطان برقوق، وردَّ عليها في السنة نفسها بهدية جليلة، وكتاب حذَّره فيه من خطر تيمورلنك، ونصحه بأن يكون متيقِّظاً لتحركاته، كما طلب منه طبيباً لمعالجته من مرض المفاصل وأدوية، فأجابه السلطان إلى طلبه، وأرسل إليه الطبيب علاء الدين محمد بن صُغيِّر ومعه الأدوية والعقاقير المطلوبة[1].

واستمر تبادل الرسائل بين العاهلين. فأرسل بايزيد في السنة التالية كتاباً إلى السلطان برقوق يخبره بأنه جهَّز مائتي ألف فارس لمساندته، وأنه ينتظر تعليماته لينفذها[2].

وأرسل بايزيد في عام (٧٩٨هـ/١٣٩٦م)، كتابين إلى القاهرة.

الأول: إلى الخليفة يطلب منه منحه تفويضاً شرعياً بالسلطنة، بعد انتصاره على تحالف أوروبي بيزنطي في معركة نيقوبوليس. فمنحه الخليفة هذا اللقب مكافأة له على تلك الجهود الكبرى من أجل الإسلام والمسلمين[3].

الثاني: إلى السلطان برقوق يبشره بانتصاره، بالإضافة إلى هدية منها مائة أسير من الفرنج الفرنسيين والإيطاليين.

العلاقة مع دول شمالي أفريقيا

لعل أشهر دول شمالي أفريقيا التي عاصرت دولة المماليك الثانية هي: دولة بني حفص في تونس، ودولة بني عبد الواحد في تلمسان، ودولة بني مرين في فاس والمغرب وقد ربطت هذه الدول بسلطنة المماليك في مصر علاقات ودية نتجت عن:

١ ـ رابطة الجوار، والدين.

٢ ـ الخلافة العباسية.

٣ ـ الخطر المشترك الذي هدَّد آنذاك العالم الإسلامي من جانب الغرب الأوروبي.

٤ ـ ظاهرة الحج، نظراً لأن مصر تقع على الطريق الرئيسي الذي يوصل حجاج المغرب إلى أرض الحجاز[4].

---

(١) ابن إياس: جـ١، قسم ٢، ص٤٦٢.

(٢) المقريزي: جـ٣، ص٨١٧.

(٣) حليم، إبراهيم بك: ص٤٨.

(٤) عاشور: ص٢٣٥.

وقد تنوّعت الصلات بين هذه السلطنة وتلك الدول الإسلامية في الشمال الإفريقي، وترواحت بين العلاقات الدينية والسياسية والتجارية.

فمن حيث العلاقات الدينية، فقد وحّدت سلطنة المماليك ودول شمالي أفريقيا رابطة الدين الإسلامي. فاعترف ملوك المغرب بدولة المماليك الثانية على أنها وريثة دولة المماليك الأولى من حيث ضخامة الملك، وشرف الولاية بالمساجد المعظمة وخدمة الحرمين[1].

والواقع أن أعظم مناسبة دينية جمعت الطرفين هي موسم الحج من كل عام، نظراً لموقع مصر في طريق الحاج المغربي، ومكانة الدولة وإشرافها على الأماكن المقدسة.

وقد انتهج سلاطين المماليك، عامة، سياسة تسهيل السبل لأداء هذه الفريضة للحجاج المسلمين ليس فقط من شمالي أفريقيا بل ومن شتى أقطار العالم الإسلامي.

ومن حيث العلاقات السياسية، فقد تأرجحت بين التعاون المثمر والفتور، خاصة مع الحفصيين في تونس. ونلمس من خلال قوة العلاقات تكاتف الحفصيين مع المماليك لمواجهة الأخطار الأوروبية الغربية. وعندما علم السلطان محمد بن أبي يحيى بن أبي بكر الحفصي بخلع السلطان برقوق، حزن لذلك، وظل يستطلع جلية الأمر من التونسيين القادمين من مصر، حتى إذا علم بعودته إلى عرشه أرسل في عام (٧٩٢هـ/ ١٣٩٠م) كتاباً إلى الخليفة مع هدية جليلة، تضمّن رفع تهنئة صاحب تونس إلى السلطان برقوق بمناسبة عودته إلى ملكه.

استقبل برقوق رسول السلطان الحفصي بمظاهر الإكرام وأمر له بمائة درهم فضة يومياً طيلة مدة إقامته في القاهرة. ولما رغب هذا الرسول بأداء فريضة الحج جهزه السلطان برقوق وأمّن له كل ما يحتاج إليه. وفي أثناء عودته، بعث معه هدية قيّمة تناسب مقام السلطنة المملوكية[2].

ومن مظاهر العلاقات السياسية الوثيقة التي ربطت دولة المماليك البرجية بدول شمالي أفريقيا، تبادل الهدايا باستمرار، وإرسال البشائر إلى المغرب كلما أحرز المماليك انتصاراً على أعدائهم. والجدير بالذكر أن ملوك المغرب كانوا

---

(١) تاريخ ابن خلدون: جـ٥، ص٤٧٩.

(٢) المصدر نفسه ص٥١١، المقريزي: جـ٣ ص٧٢٤.

ينظرون إلى سلطنة المماليك نظرة أمل بوصفهم حماة العالم الإسلامي ضد الأخطار التي هدَّدته من الشرق، وكانوا يقفون موقف المترقب كلما داهم خطر تيمورلنك غربي آسيا، كما أنهم كانوا يسارعون إلى تهنئة المماليك عقب كل انتصار يحرزونه على خصمهم.

وعمل المؤرخ ابن خلدون، الذي زار القاهرة في عام (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م)، على توثيق العلاقات والروابط بين السلطنة المملوكية والمغرب. وكثيراً ما استشاره السلطان في أمر حاجة السلطنة المستمرة إلى الخيول المغربية الأصيلة، حتى أنه طلب منه يوماً أن يكتب إلى سلطان تونس بذلك، فاستجاب ابن خلدون.

وتمسّك، في ذلك الوقت، سلطان تونس بأولاد ابن خلدون وأهله، في محاولة للضغط عليه حتى يعود إلى بلاده، فطلب من السلطان المملوكي التدخل لدى السلطان الحفصي لكي يرسلهم إليه.

وفعلاً أرسل برقوق في (١٥ من شهر صفر عام ٧٨٧هـ/ أواخر شهر آذار عام ١٣٨٥م) رسالة إلى أبي العباس الحفصي لكي يرسل أسرة ابن خلدون إلى مصر. استجاب أبو العباس إلى طلب السلطان وأرسل الأسرة مع هدية من الجياد. غير أن عاصفة بحرية هبَّت على السفينة، فغرقت في مرسى الإسكندرية، وغرقت معها أسرة ابن خلدون، ونجا من الكارثة رسول سلطان تونس، فأحسن إليه السلطان برقوق وأعاده إلى بلاده مع هدية من الملابس الفاخرة[١].

واستشار السلطان برقوق المؤرخ ابن خلدون في عام (٧٩٩هـ/ ١٣٩٧م) بشأن إرسال رسول من قِبَله إلى ملك المغرب ليشتري له الخيول، بعد ما أبطأ وصول الخيل من المغرب. استحسن ابن خلدون الفكرة، وأشار على برقوق أن يبعث برسائله وهداياه إلى السلطان الحفصي في تونس، وسلطان بني عبد الواد في تلمسان، وسلطان بني مرين في فاس والمغرب الأقصى. فكتب بما أشار عليه، وبعث بهدية إلى كل منهم، وطلباً بشراء الخيول، وعاد رسوله محملاً بالهدايا والخيول.

أما من حيث فتور العلاقات بين المماليك وحكام شمالي أفريقيا، فيبدو أن موضوع الخلافة هو السبب في ذلك لكن العلاقات لم تصل إلى درجة تحول دون تعاون القوتين لمواجهة الأخطار الخارجية المشتركة.

---

(١) تاريخ ابن خلدون: جـ٥، ص٤٧٩ ـ ٤٨٠.

ومن ناحية أخرى، لم يحاول المماليك تلقيب الحكام الحفصين بلقب «أمراء المؤمنين» وإنما لقبوهم فقط بـ «أمراء المسلمين»، وهو لقب دون الأولى في المرتبة، ويدل على أن صاحبه إنما هو مجرد أمير أو حاكم مسلم يعمل تحت لواء الخلافة.

وحدث استثناء واحد لهذه القاعدة عندما بعث السلطان برقوق برسالة إلى أحد ملوك الحفصيين لقبّه فيها بلقب «أمير المؤمنين»[١].

ومن حيث العلاقات التجارية، فمما لا شك فيه أن العلاقات الطيبة بين سلطنة المماليك، ودول المغرب مهّدت لانتعاش التبادل التجاري والثقافي بين الطرفين. وثمة إشارات في المصادر إلى أن مصر كانت تستورد الخيول والزيوت من المغرب، وتصدر إليه المنسوجات الحريرية والكتانية[٢]. وقد ذكر ابن خلدون أنه أتى إلى مصر على ظهر سفينة مصرية كانت قد قصدت تونس للتجارة[٣].

وكذلك، كانت مصر ملجأ لكثير من المغاربة الفارين من حكام بلادهم، والقادمين إليها لالتماس العلم والرزق. والجدير بالذكر، أن مصر أضحت في عصر المماليك قبلة العلم ومقصد العلماء من شتى أقطار العالم الإسلامي.

العلاقة مع الحجاز

لم يُغيِّر قيام دولة المماليك البرجية من تبعية الحجاز للمماليك ولُقِّب السلطان برقوق بسلطان مصر والحجاز. وجرت العادة أن يولي السلطان المملوكي أميراً على مكة يكون من بين أهلها، وله حق عزله إذا ثبتت مخالفته لأوامره. بيد أن إمرة مكة شغلت برقوقاً مدة طويلة بعد أن أضحى يعتمد على التجارة كمورد رئيسي من موارده، فضلاً عن احتكاره لبعض السلع التجارية[٤]، وذلك بسبب الصراعات الداخلية على السلطة، مع حرصه على تولية أمير قوي على مكة حتى يضمن بواسطته طريق التجارة عبر البحر الأحمر. وكانت إمرة مكة في بداية عهده، مثار نزاع بين الشريف أحمد بن عجلان وبين ابني عمه حسن بن ثقبة وعنان بن مغامس[٥].

---

(١) القلقشندي: ج٧، ص٤٠٧ ـ ٤٠٨.

(٢) عاشور: ص٢٤٠.

(٣) تاريخ ابن خلدون، ج٧، ص٤٥١.

(٤) عبد السيد: ص١٥٥.

(٥) راجع فيما يتعلق بهذا الصراع وما أسفر عنه من نتائج، المرجع نفسه، ص١٥٦ ـ ١٥٨.

وتقلبت سياسة المماليك تبعاً لتأمين مصالحهم التجارية؛ فكانوا يساندون الأمير الذي يستطيع أن يحمي الطرق التجارية. وهكذا رأى السلطان برقوق أن مصلحة بلاده تقضي بمساندة الشريف حسن بن عجلان، وكان معتقلاً منذ سنتين بسبب خلافه مع أخيه، فأفرج عنه، وولاه إمرة مكة، وبعث معه الأمير يلبغا السالمي ليساعده في تولي مهام وظيفته وأوصاه أن يحفظ طرق الحج والتجارة.

والواقع أن الشريف حسن تمكّن من إعادة الثقة إلى التجار، وبلغ اهتمامه بالشؤون التجارية، أنه كان يسافر مع كل قافلة إلى جدة ويحيطها بالحراس حتى تصل إلى السفن، كما أسقط عن التجار ثلث الجباية.

ونتيجة لتدابير الشريف حسن ازداد عدد التجار، ونشطت الحركة التجارية في البحر الأحمر، وسر السلطان برقوق بجهوده وأرسل إليه خلعتين في عام (٧٩٩هـ/ ١٣٩٧م)[١].

العلاقة مع اليمن

اتبع السلطان برقوق سياسة ودية مع الدولة الرسولية في اليمن بسبب حرصه على سلامة التجارة الشرقية، وضمان مرورها في الأراضي اليمنية أو عبر شواطئها دون أن تتعرض لمضايقة اليمنيين.

وتوضحت هذه السياسة من خلال تبادل الهدايا. وقد بدأها برقوق في عام (٧٨٧هـ/ ١٣٨٥م). وأرسل في عام (٧٩٩هـ/ ١٣٩٧م) الأشرف إسماعيل بن عباس، ملك الدولة الرسولية، هدية إلى السلطان برقوق مع رسوله برهان الدين إبراهيم المحلي التاجي، اشتملت على عشرة من العبيد، وست جوار، وسيف محلّى بالذهب ومرصع بالعقيق، وشطرنج من العقيق الأحمر والأبيض وأربع مراوح مذهّبة والكثير من غلات اليمن كالعنبر واللبان والعود والبخور والعطور وغير ذلك، وقُدّر ثمن هذه الهدايا بستين ألف دينار[٢].

وظلت العلاقات ودية ومستقرة بين الطرفين، ما دام اليمنيون يعملون على حفظ الأمن للتجارة المملوكية في ميناء عدن الذي أضحى مركزاً هاماً من مراكز التجارة بين الشرق والغرب[٣].

---

(١) عبد السيد: ص١٥٨.

(٢) المقريزي: ج٣، ص٨٧٤ ـ ٨٧٥.

(٣) عبد السيد: ص١٦٠.

ومرّت العلاقات بفترات شابها بعض الفتور بسبب اتجاه المماليك إلى تشجيع أمراء مكة على إنعاش ميناء جدّة من أجل تجارتهم مع الحجاز على حساب ميناء عدن.

العلاقة مع النوبة

ظلت بلاد النوبة على استقرارها وعلاقاتها الجيدة مع الدولة المملوكية البرجية حتى تغلّب بنو كنز على السلطة فيها، وأضحوا يشكلون خطراً عليها نتيجة غاراتهم المتكررة على أسوان وحدود مصر الجنوبية.

ففي عام (٧٨٥هـ/ ١٣٨٣م) هاجم النوبيون أسوان ونهبوها، وقتلوا عدداً من أهلها، واضطر نائبها إلى الفرار، مما دفع برقوقاً إلى تعيين حسين بن قرط التركماني والياً عليها، ومع ذلك لم يكفَّ بنو الكنز عن الإغارة والنهب. وازداد عبؤهم في عام (٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م)، وانضم إليهم عربان الصعيد من بني هوّارة، وهاجموا أسوان، مرة أخرى.

لم يقف السلطان برقوق مكتوف اليدين تجاه تدهور الأوضاع على حدود بلاده الجنوبية، بل نهض يعمل على تحقيق الأمن وإعادة نفوذ الدولة المهتز. وكثيراً ما كان يستغل النزاع الداخلي على السلطة ليثبِّت أقدام المماليك في البلاد.

من ذلك، ما حدث في عام (٨٠٠هـ/ ١٣٩٨م) حين حضر إلى مصر ملك النوبة ناصر الدين هارباً من ابن عمه، فرحب به السلطان وأظهر استعداده لمساعدته، وشفع له عند ابن عمه، ثم عين إبراهيم الشهابي نائباً على أسوان، وأمره بتقديم المساعدة له.

العلاقات مع الدول المسيحية الغربية

انتهى القرن الرابع عشر الميلادي بتفوق البندقية بعد أن تخلّصت من منافستها جنوة، واحتكرت التجارة مع المماليك في البحر الأبيض المتوسط.

ويبدو أن هذه الخطوة المتقدمة للبندقية لم تُرْضِ جنوة، فأخذت أساطيلها تغير على شواطىء وموانىء الدولة المملوكية وشاركها القطالونيون والقبارصة والروادسة. وشغلت أعمال القرصنة التي قام بها هؤلاء، جانباً كبيراً من اهتمامات السلطان برقوق.

ففي (شهر جمادى الآخر عام ٧٨٥هـ/ شهر آب ١٣٨٧م)، هاجم أسطول جنوي مدينتي صيدا وبيروت، ونزل بحارته إلى البر، واحتلوا بعض الأبراج في

بيروت، وساندهم الفرنج المقيمون فيها[1]. فتصدى لهم إينال اليوسفي، أتابك دمشق، وأدركهم في طائفة من الأكراد، فقاتلوهم، وانتصروا عليهم. فقتلوا منهم نحو خمسمائة وعاد الباقون إلى مراكبهم[2].

وقاومت السلطات المملوكية في الوقت نفسه، محاولة من جانب بعض التجار الجنويين لتهريب بضائع على مراكبهم من ميناء الإسكندرية إلا أن المحاولة فشلت، وقُتل عدد من الجنويين، وعاد الذين نجوا بغير طائل[3].

لم يكف الجنويون عن مهاجمة السواحل المملوكية، فاتجهوا، في شهر شعبان من السنة نفسها، إلى مهاجمة ثغري رشيد ودمياط، فأرسل إليهم السلطان حملتين عسكريتين للتصدي لهم: الأولى بقيادة الأمير أحمد بن يلبغا الناصري، وقد توجه إلى ثغر رشيد، في حين قاد الثانية الأمير إيديكار، وقد توجه إلى ثغر دمياط[4].

وفشلت محاولة الجنويين في دخول أي ثغر، فاتجهوا عندئذ إلى ثغر إياس، فخرج إليهم الأمير يلبغا الناصري من حلب للتصدي لهم[5].

جعلت هذه المحاولات الجنوية، السلطان برقوق يهتم بتدعيم قوته البحرية لدفع خطر القراصنة عن الشواطىء من ناحية، وتأديب الجنويين من ناحية أخرى. فعهد إلى الأمير الطنبغا الجوباني ببناء أغربة وشواني للتصدي لهم في البحر المتوسط[6].

هذا وقد حدثت عدة اشتباكات بحرية قرب دمياط بين الأسطولين المملوكي والجنوي. ففي عام (٧٨٦هـ/ ١٣٨٠م)، تكررت غارات الجنويين على ثغر رشيد، فتصدى لهم الأسطول المملوكي وانتصر عليهم في العام التالي وقُتِل عدد كبير من الجنويين وأُسِر نحو خمسة وثلاثين شخصاً[7].

وعلى الرغم من الحرب البحرية مع الجنويين، فإن أعمال القرصنة لم تؤثر في حصول بعض تجار جنوة على امتيازات تجارية وقنصلية، لذلك لجأ الجنويون

---

(١) المقريزي: جـ٣، ص٤٩٩.
(٢) ابن إياس: جـ١، قسم ٢، ص٣٣٥.
(٣) المصدر نفسه، ص٤٨٧ ـ ٤٨٨.
(٤) الخطيب الجوهري: جـ١، ص٧٥ ـ ٧٦.
(٥) المقريزي: جـ٣، ص٤٩٩.
(٦) عاشور: ص٢٦٨.
(٧) المقريزي: جـ٣، ص٥١٥، ٥٣٣. ابن إياس: جـ١، قسم٢، ص٣٦٠.

إلى عقد صلح مع السلطان في عام (٧٨٨هـ/ ١٣٨٦م). لم يتأخر السلطان في قبول الهدايا منهم حرصاً منه على مصالحه التجارية في البحر المتوسط[١].

ويبدو أن الجنويين اتخذوا من هذا الصلح فرصة لالتقاط أنفاسهم، وأخذوا، في الوقت نفسه، ينتهزون الفرص لمهاجمة الشواطىء المملوكية. فقاموا في عام (٧٩٠هـ/ ١٣٨٨) بأعمال القرصنة، والاعتداء على سفن المسلمين في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، منتهزين فرصة انشغال السلطان برقوق بالنزاع الداخلي مع الأتراك البحرية، وهاجموا بعض السفن المشحونة بالجراكسة وهي في طريقها من الشمال إلى مصر، وكان من بين ركابها أخت السلطان وجماعة من أقاربه، وأخذوا ما فيها وأسروا ركابها، الأمر الذي أغضب برقوق ودفعه إلى الانتقام، فأمر نوابه بالقبض على كل من عندهم من الأوروبيين سواء كانوا تجاراً أو قناصل أو رعايا. وقبض نائب الإسكندرية على عدد كبير منهم وصادر ممتلكاتهم وأموالهم[٢].

ويبدو أن الجنويين شعروا بتحرُّج موقفهم، فمالوا مرة أخرى، إلى طلب الصلح. ودارت المراسلات بينهم وبين السلطان اتفق الجانبان بنتيجتها على أن يطلق الجنويون مَنْ بحوزتهم من الأسرى مقابل إلغاء السلطان قراره بمصادرة أموال الأوروبيين الغربيين والإفراج عنهم، وأسرع الجنويون إلى تنفيذ هذا الاتفاق[٣].

وحدث آخر نشاط بحري في عهد برقوق في عام (٧٩٢هـ/ ١٣٩٠م) حين قام أسطول غربي مشترك مؤلف من اثنتي عشرة سفينة جنوية وثلاث صقلية وخمس من بيزا، بمهاجمة ميناء طرابلس. وحين اقترب الأسطول المعادي من الشاطىء هبَّت على سفنه ريح أغرقت مركباً، واضطرت البقية إلى الانسحاب حيث اتجهت غرباً واستولى بحارتها على جَرْبَة في خليج قابس التابع لأبي العباس أبي بكر سلطان تونس[٤]، ثم هاجموا ثغر المهدية وحاصروه، ونشبت بينهم وبين المغاربة حرب شديدة انتصر فيها المغاربة وقتلوا كثيراً من المهاجمين[٥].

---

(١) عبد السيد: ص١٥٠.

(٢) تاريخ ابن الفرات، ج٩، قسم ٢، ص٢٣.

(٣) المقريزي: ج٣، ص٥٨٥.

(٤) Atiya: Crusades in the later Middle Ages p398

(٥) المقريزي: ج٣، ص٧٢٥.

الفصل السابع عشر

فرج بن برقوق ـ الخليفة المستعين ـ شيخ الحمودي
الناصر أبو السعادات فرج بن برقوق
٨٠١ ـ ٨١٥هـ/١٣٩٩ ـ ١٤١٢م

الأوضاع الداخلية

شكَّل السلطان برقوق، قبل وفاته مجلساً للوصاية على أبنائه الثلاثة الذين عهد إليهم، وهم فرج وعبد العزيز وإبراهيم، برئاسة الأمير أيتمش البجاسي، أتابك العساكر، وعضوية كل من الأمراء: تغري بردي أمير سلاح، بيبرس الدوادار، يشبك الشعباني الدوادار الكبير، يلبغا السالمي الأستادار، وتنبك الحسني المعروف بـ «تنم الظاهري» نائب الشام، وكلَّفهم بتولية أولاده من بعده، ومعاونتهم في تدبير شؤون الحكم.

ولما توفي برقوق نفَّذ مجلس الوصاية القسم الأول من الوصية، فولوا فرجاً العرش، وكان عمره آنذاك عشر سنوات، ولقبوه بلقب «الملك الناصر». أما القسم الثاني من الوصية، القاضي بمساعدة فرج على استقرار الأمن في الدولة وإدارة شؤون البلاد، فقد أخلفوا فيه في اليوم التالي لوفاة السلطان[١].

والواقع أن المماليك الذين لم يؤمنوا بمبدأ الوراثة، رأوا فرصتهم سانحة في قيام صبي في منصب السلطنة، فاتجهوا إلى التنافس والتنازع فيما بينهم. ودخلت البلاد نتيجة ذلك في دوامة الصراعات التي أدت إلى الفوضى في الداخل والتراجع في الخارج تحت ضغط تيمورلنك.

فامتنع سودون أمير آخور عن حضور مجلس السلطان بسبب خلافه مع أيتمش حول السكن في الإسطبل السلطاني، وانتهى هذا الخلاف بالقبض على سودون وسجنه[٢].

---

(١) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١٢، ص١٧١ ـ ١٧٢.

(٢) المصدر نفسه.

وسرعان ما ناصب الأمراء الصغار من الخاصكية، بزعامة الأمير يشبك الخازندار، الأتابك أيتمش، العداء، بسبب ما بدا بينهم وبين الأمراء الكبار المناصرين له من التنافس في النفوذ في ظل سلطان قاصر. وحتى يكفُّوا يد الأتابك، ويُضْعِفوا من قوة نفوذه، أقنعوا السلطان بأن يطلب من أيتمش أن يرشِّده بعد ما أصبح عمره اثنتي عشرة سنة[1].

وفعلاً عقد مجلس الوصاية اجتماعاً للنظر في هذا الأمر، واتخذ قراراً بترشيد السلطان مما دفع أيتمش إلى المغادرة وهو حانق، فطرده الخاصكية من القلعة، فسكن خارجها[2].

ويبدو أن نجاح الخاصكية في إبعاد الأتابك، تبعه قيام صراع بين أنصاره الذين لم يرضوا بهذه النتيجة وبين أنصار يشبك الخازندار الذين استحوذوا على النفوذ.

نتج عن انقسام الأمراء، فيما بينهم، انقسام في الجيش. فانضم القرانيص إلى الأتابك والأجلاب والمماليك السلطانية إلى يشبك. وأسفر الصراع عن انتصار هذا الأخير وفرار الأول مع عصبيته من المماليك الذين لم يسعهم إلا الانضمام إلى الانتفاضة التي قام بها تنم، نائب الشام، ضد حكم السلطان فرج.

بلغت أنباء صراع الأمراء في مصر، مسامع نواب بلادالشام الذين عزَّ عليهم سيطرة يشبك على النفوذ وهو ليس قديم العهد بالإمرة والعتق. وتزعَّم تنم، نائب دمشق، الانتفاضة على حكم السلطان، وقوي موقفه بانضمام أيتمش وأتباعه إلى صفوفه.

ونتيجة لاشتداد رياح الانتفاضة في بلاد الشام، لم يجد السلطان مفراً من التوجه إلى هذا البلد على رأس جيش كبير لمحاربة الخارجين على حكمه ووضع حد لتمردهم. فخرج من القاهرة يوم الاثنين في (الرابع من شهر رجب عام ٨٠٢هـ/ شهر آذار عام ١٤٠٠م) من أجل هذه الغاية، واصطحب معه الخليفة المتوكل والقضاة الأربعة، وعيَّن ابن عمته الأمير بيبرس نائباً عنه في القاهرة طيلة فترة غيبته[3]، ووصل في الثاني عشر من شهر رجب المذكور إلى غزة، وقد تحصَّن فيها جماعة من الأمراء من جهة تنم. فالتقى الطرفان في معركة عند تل العجول، أسفرت عن انتصار واضح للجيش السلطاني، وانهزم جيش تنم إلى

---

(١) الخطيب الجوهري: جـ٢، ص٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١٣٧.

الرملة. وعندما علم تنم بنتيجة المعركة، خرج من دمشق على رأس جيش يُقدر بثلاثين ألف مقاتل من المماليك والأجناد والتركمان، واصطحب معه أيتمش البجاسي، وبعض نواب بلاد الشام أمثال نواب حلب وطرابلس والكرك؛ للتصدي لجيش السلطان الزاحف باتجاه دمشق[1].

وتابع السلطان، في غضون ذلك، زحفه باتجاه الشمال فوصل إلى بيدراس، بين غزة والرملة، في حين وصل تنم إلى الرملة. وجرت بين الطرفين مفاوضات لحقن الدماء والتفاهم على حل معين، لكنها فشلت بسبب التصلب في المواقف. فقد اشترط تنم:

١ ـ إعادة الأمور إلى نصابها، كما كانت يوم تنصيب السلطان.

٢ ـ تسليمه الأمراء الذين اتخذوا موقفاً ضده، وحاربوا الأمراء الموالين له في القاهرة، أمثال يشبك وسودون طاز وجركس المصارع.

٣ ـ إعادة الأمير أيتمش البجاسي إلى منصبه السابق[2].

كان طبيعياً أن يرفض السلطان هذه الشروط تاركاً للحرب أن تقرر المصير. وفي اللقاء الحاسم الذي جرى بين الطرفين، في الثالث والعشرين من شهر رجب، دارت الدائرة على تنم وجماعته، ولم يثبت جيش الشام أكثر من نصف ساعة أمام الجيش السلطاني، وأسر تنم وبعض أمرائه، وفرَّ بعضهم إلى دمشق[3].

ودخل السلطان، على إثر هذا الانتصار، دمشق، وأمَّن من احتمى بها من الأمراء، كان من بينهم الأمير تغري بردي، والد المؤرخ أبي المحاسن، ونظَّم أمورها الإدارية وعيَّن النواب على سائر النيابات، لكنه أمر بقطع رؤوس الفتنة، وفي مقدمتهم تنم وأيتمش، في حين افتدى تغري بردي نفسه بأموال كثيرة ثم عاد إلى القاهرة فوصلها في السادس والعشرين من شهر رمضان[4].

انعكست الخسارة، التي تعرض لها أيتمش وتنم، على الأوضاع الداخلية في القاهرة، فاستغل الزعر الوضع المضطرب الذي نتج عن غياب السلطان، وخلو المدينة من حاكم قوي؛ فنهبوا بيوت الأمراء المنهزمين ونبشوا قبور أولاد أيتمش

---

(١) الخطيب الجوهري: جـ٢، ص٤٨.
(٢) ابن تغري بردي: جـ١٢، ص٢٠٥ ـ ٢٠٦.
(٣) الخطيب الجوهري: جـ٢، ص٥٣ ـ ٥٤.
(٤) المصدر نفسه، ص٥٦ ـ ٥٨.

ظناً منهم أن فيها أموالاً مخبأة، كما اقتحموا سجني الديلم والرحبة وأطلقوا سراح السجناء[1].

ورغم نجاح السلطان في إخماد هذه الفتن إلا أن السنوات الست التالية شهدت قيام انتفاضات ربما فاقت بنتائجها نتائج الانتفاضات السابقة، في الوقت الذي تعرضت فيه بلاد الشام لأخطر موجة تيمورية. وبتراجع هذا الخطر، ازدادت الانتفاضات حدة بتجدُّد النزاعات بين الأمراء وقد تعدَّدت أسبابها بتعدد الاتجاهات السياسية. فمنها صراع جركسي داخلي للفوز بالمناصب الكبرى، ومنها ما كان صراعاً عنصرياً بين الجراكسة والسلطان على إثر محاولته تقريب المماليك الروم للحدِّ من نفوذ هؤلاء. نذكر من هذه النزاعات:

١ ـ النزاع الذي نشب في (عام ٨٠٣هـ/ ١٤٠١) بين الأمراء يشبك الدوادار وبين الأمير جَكَم العوضي، وانتهى بانتصار الأخير واعتقال الأول[2].

٢ ـ النزاع الذي نشب بين ثلاثة من كبار الأمراء وهم نوروز الحافظي، نائب دمشق، وجَكَم العوضي، نائب حلب من جهة وبين سودون طاز أمير آخور كبير من جهة أخرى في عام (٨٠٤هـ/ ١٤٠٢م). نتج عن هذا النزاع خسارة نوروز وجَكَم وفرارهما إلى الصعيد[3] إلا أنه قبض عليهما وسجنا في قلعة الصُبيَّة وحصن المرقب، ثم دارت الدائرة على سودون طاز بفعل تجدد النزاعات بين الأمراء، فجرد من رتبه وسُجن في حصن المرقب[4].

٣ ـ انتفاضة نائب دمشق شيخ المحمودي في (شهر صفر عام ٨٠٧هـ/ شهر آب عام ١٤٠٤م)، وقد انضمت إليه جماعة يشبك، وسانده نوروز الحافظي بعد أن أخرجه من السجن. وتمكَّن الأمير جَكَم، في غضون ذلك، من الفرار من سجنه واستولى على طرابلس وحماة وحمص وحلب، فخشيه السلطان وحاول استقطابه إلى جانبه[5]، إلا أنه فشل في ذلك، وانضم جَكَم إلى جماعة المنتفضين في دمشق.

وهكذا اتفق الأمراء الثلاثة: شيخ المحمودي وجَكَم ويشبك الخازندار بعد أن أفرج عنه السلطان[6]، وجميعهم من مشتروات السلطان برقوق، على ما يلي:

---

(١) ابن تغري بردي: جـ١٢، ص١٨٩.
(٢) الخطيب الجوهري: جـ٢، ص١٠٧ ـ ١١٣.
(٣) المصدر نفسه، ص١٤١ ـ ١٤٣.
(٤) المصدر نفسه، ص١٥٦ ـ ١٦٣.
(٥) ابن تغري بردي: جـ١٢، ص٣٠٣ ـ ٣٠٨.
(٦) الخطيب الجوهري: جـ٢، ص١٤٢.

أ ـ الانفصال عن مصر.

ب ـ منع الدعاء للسلطان فرج على منابر بلاد الشام، والاكتفاء بذكر اسم الخليفة.

جـ ـ الزحف نحو القاهرة لخلع السلطان[1].

ويبدو أن سياسة الجركسة التي بدأها السلطان الراحل برقوق، جلبت لابنه فرج متاعب كثيرة سببها الجراكسة أنفسهم. والراجح أن مرد ذلك يعود إلى مخالفة اتجاه والده، حيث مال إلى المماليك الروم لأن أمه «خوند شيرين» كانت رومية، فزاد في إكرامهم، مما عرَّضه لحقد الجراكسة الذين حاولوا عزله وتعيين لاجين الجركسي عوضاً عنه. وكادوا يحققون رغبتهم لولا أن قبض السلطان عليه، لكن الجراكسة لم يركنوا إلى الهدوء وظلوا يتحينون الفرص لقتله[2].

وعجز السلطان فرج عن إقناع الأمراء الثلاثة، الذين خرجوا على حكمه، بالكف عن ذلك، فتقدموا نحو القاهرة في شهر ذي الحجة من العام المذكور، ولما وصلوا إليها ضربوا حصاراً مركزاً على القلعة التي تحصَّن السلطان بها.

كان من المتوقع أن ينجح المتمردون في محاولتهم نظراً لفارق التوازن في القوى والذي كان لمصلحتهم، إلا أن القدر شاء أن يُنقذ السلطان من الهزيمة. فقد حصل خلاف في صفوف المتمردين بسبب توزيع الغنائم، على ما يبدو، فتفرقت قوتهم وتشتَّت شملهم، وأنزل السلطان بهم هزيمة منكرة، ففروا إلى بلاد الشام للمِّ شعثهم، وإعادة توحيد صفوفهم، وعادوا في عام (٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م) ليشتركوا في خلع السلطان.

والواقع أن السلطان فرج ضاق ذرعاً بانتفاضات الأمراء على حكمه، ومؤامراتهم للتخلص منه كان آخرها محاولة قتله في الحمام عن طريق إغراقه. لذلك عمد على إبعادهم وتشريدهم وتقريب أخواله المماليك الروم، لكنه فشل في ذلك، مما دفعه إلى ترك القلعة، واختفى في منزل الأمير سعد الدين بن غراب[3].

لم تكن هناك فرصة أمام الخارجين لترشيح أحدهم دون أن تحدث بينهم منازعات، ولتجنب ذلك اتفقوا على تنصيب أخي السلطان فرج، عبد العزيز،

---

(١) ابن تغري بردي: جـ١٢، ص٣١٨ ـ ٣١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٦٨. عبد السيد: ص١١٣.

(٣) الخطيب الجوهري: جـ٢، ص٢١٢، ٢١٤.

معتقدين أن هذه الخطوة ربما تبعد النفوذ الرومي الذي كان فرج قد بدأ بتشجيعه، ولقبوه بلقب «الملك المنصور عز الدين عبد العزيز»[1]، وتولى الأتابك بيبرس تدبير الأمور نظراً لصغر سن السلطان.

وقوي نفوذ الأتابك، بحكم وظيفته، وعلت مكانته بحكم وصايته على المنصور، فشعر الأمراء بذلك، فاندفعوا إلى السلطان فرج ليعيدوه إلى منصبه. وإذ ظهر فرج فجأة بعد سبعين يوماً من اختفائه، فدخل القلعة مع أنصاره وقبض على أخيه وسجنه وأمسك بزمام الأمور[2]. لكن الانتفاضات استمرت ناشطة ضد حكمه، خاصة عندما اشتد النزاع العنصري بينه وبين المماليك الجراكسة. ففي عام (٨٠٩هـ/ ١٤٠٦م) خرج جَكَم العوضي نائب حلب على حكم فرج، وأضفى على نفسه لقب سلطان، وتلقّب بلقب «الملك العادل»، وبايعه أمراؤه ودخل في طاعته نواب بلاد الشام باستثناء شيخ المحمودي نائب طرابلس لأنه كان يرنو ببصره نحو السلطنة، ويمهد لنفسه للوصول إليها. وهكذا خرجت بلاد الشام، من غزة إلى الفرات، من حكم السلطان فرج. وأمعن جَكَم في استكمال مظاهر سلطنته فضرب السكة باسمه، وخُطب له من غزة إلى آخر مملكة حلب، باستثناء صفد التي تحصّن فيها شيخ المحمودي[3].

لم تستمر سلطنة العادل أكثر من شهرين، فقد لقي مصرعه على يد قرايلك عثمان التركماني عند آمد[4]. وأدّت وفاته إلى قيام تحالف جديد بين نوروز، نائب الشام، وشيخ نائب طرابلس، موجّه ضد السلطان فرج. واستبدَّ هذان الأميران بالبلاد الشامية كما فعل جَكَم من قبل، فخرجت هذه البلاد مرة أخرى من سيطرة فرج.

ويبدو أن الأميرين صمّما على خلع السلطان، فزحفا إلى القاهرة في (عام ٨١١هـ/ ١٤٠٨م)، إلا أنهما انهزما في العام التالي أمام الجيش السلطاني، ودخل فرج، على إثر ذلك، مدينة دمشق، وهرب منها الأمراء المعارضون[5].

وعمد السلطان إلى اتباع وسيلة التفرقة بين الأمراء المعارضين لحكمه فاستمال شيخ المحمودي وعيّنه نائباً على طرابلس، وعزل نوروز عن نيابة الشام، وأخرجه إلى القدس بطّالاً[6].

---

(١) الخطيب الجوهري: ج٢، ص٢١٢. (٢) المصدر نفسه، ص٢١٤ - ٢١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٢٩. ابن تغري بردي: ج١٣، ص٥٨ - ٥٩.

(٤) ابن تغري بردي: المصدر نفسه، ص٥٩ - ٦٠.

(٥) الخطيب الجوهري: ج٢، ص٢٥١ - ٢٥٣.

(٦) المصدر نفسه، ص٢٥٤، ابن تغري بردي: المنهل الصافي ج٦، ص٢٧٣.

ويبدو أن شيخ، الذي لم يكن يسعى إلى ولاية أوسع أو نفوذ أقوى، بل خرج سعياً وراء هدف الوصول إلى الحكم؛ اعتبر تودد السلطان له دليل ضعف، فانتفض على حكمه وتغلب على دمشق، وقطع اسم فرج من الخطبة،وذلك في عام (٨١٣هـ/ ١٤١٠م)[١].

لم يكن فرج على استعداد بأن يتغاضى عن هذه الانتفاضة، فجهز جيشاً خرج به من القاهرة باتجاه دمشق، في(شهر ربيع الأول عام ٨١٣هـ/ شهر تموز عام ١٤١٠) لوضع حد لانتفاضة شيخ، الذي كان، آنذاك، في حماة يحارب نوروز، فلما علم بذلك عقد صلحاً مع غريمه، واتفقا على محاربته.

نجح السلطان فرج في دخول دمشق، ثم توجه إلى حلب التي تحصّن بها الخارجان فهربا إلى مرعش ثم إلى ككسوا فقيصرية الروم، في حين نزل السلطان في البستان[٢]. ويبدو أنه كان في وضع لا يسمح له الاستمرار بالمطاردة لقربه من المناطق الحدودية مع الأمراء التركمان والسلطنة العثمانية الذين قد يضطر للاشتباك معهم وهو لم يتجهز لذلك، فخيرهما بين ثلاثة؛ إما النفي من مملكته أو الوقوف لمحاربته أو العودة إلى طاعته. ويبرر ابن تغري يروي تصرف السلطان هذا بأنه يريد الشفقة على الرعية من أهل البلاد الشامية لكثرة ما تعرضوا له من المصادرة والنهب والخراب بسبب كثرة الانتفاضات[٣].

ونتيجة لفتح باب المفاوضات بين الطرفين طلب شيخ من السلطان أن:

١ ـ يعيده إلى نيابة دمشق، أو يعينه نائباً على البستان إذا رفض إعادته إلى منصبه السابق.

٢ ـ يعين نوروز نائباً على ملطية.

٣ ـ يعين يشبك بن أزدمر نائباً على عينتاب.

٤ ـ يعين أتباعه من الأمراء الذين ساندوه حكاماً على بقية القلاع في شمال بلاد الشام[٤].

كان طبيعياً أن يرفض السلطان هذا الطلب لأن تعيين العصاة في هذه المناطق البعيدة عن العاصمة، سوف يجعله في وضع لا يسمح له بمراقبتهم عن كثب،

---

(١) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١٣، ص٨٩ ـ ٩٠.

(٢) المقريزي: ج٤، ص١٣٩.

(٣) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١٣، ص١٠٥.

(٤) المصدر نفسه، ص١٠٦.

بالإضافة إلى أنه سيضعه في مواجهة مع التركمان باعتبارهم حكاماً لهذه القلاع ومشمولين بحمايته.

ونتيجة لفشل المفاوضات غادر السلطان المنطقة عائداً إلى حلب عن طريق قلعة الروم دون أن يحقق هدفه. فخرج المتمردان في قيصرية إلى البستان فمنعهما أبناء ذي القدر من دخولها، فيمّما وجههما شطر عينتاب ثم تل باشر، ومنها اندفعا باتجاه الجنوب إلى القاهرة مستغلين وجود السلطان خارج الديار المصرية. وتمكّنا من دخولها بعد اشتباكات دامية مع حامية القلعة، ثم فتحا أبواب السجون وأطلقا سراح السجناء الموالين لهما، فعمّت الفوضى أرجاء المدينة، ولم ينقذ الوضع المتردي سوى وصول جيش السلطان إليها، واضطر كل من شيخ ونوروز إلى الخروج منها، فتوجها نحو الكرك وتحصّنا بها، فحاصرتهما القوات السلطانية وأجبرتهما على الاستسلام. ويبدو أن السلطان لم يكن في وضع يسمح له التخلص منهما، فعفا عنهما، وخلع عليهما، فعين شيخاً نائباً على حلب ونوروزاً نائباً على طرابلس[1].

اعتبر الأميران تصرف السلطان الهادىء معهما دليل ضعف، فجدّدا انتفاضتهما في عام (٨١٤هـ/ ١٤١١م)[2] واضطر السلطان للخروج من القاهرة مرة أخرى لإخضاعهما، واصطدم بهما عند قرية اللجون بظاهر دمشق في (شهر محرم عام ٨١٥هـ/ شهر نيسان عام ١٤١٢م). اسفرت نتيجة المعركة عن خسارة السلطان. ويبدو أن انضمام ثلث جيشه إلى صفوف المتمردين، أثناء نشوب المعركة، أثّر على نتيجتها. فقد انضم جلبان المماليك الناصرية وأكثر المماليك الظاهرية إلى الأميرين شيخ ونوروز[3].

اجتمع الأميران بعد المعركة بالخليفة المستعين والقضاة الأربعة وتداولوا بأعمال فرج السيئة خلال مدة حكمه، ثم قرروا خلعه عن السلطنة والتخلص منه. وهنا ظهر التنافس بين الأميرين كل يريد اعتلاء منصب السلطنة. وأخيراً اتفقا على تنصيب الخليفة الذي قَبِلَ اعتلاء المنصب بعد تردد على أن يكون شيخ أتابك العساكر ومدبِّر المملكة في مصر، ونوروز نائب الشام يحكم من غزة إلى الفرات، يولي بها من يختار ويعزل من يختار. ويبدو أنه أدرك المخاطر التي ستواجهه، ولم يوافق إلا بعد أن وعده نوروز سراً بالدفاع عنه وحمايته، واشترطا عليه بألا يبرم أمراً دون مراجعتهما[4].

---

(١) ابن تغري بردي: ج١٣، ص١٠٩ ـ ١١٧. (٢) المصدر نفسه، ص١٢٧.

(٣) الخطيب الجوهري: ج٢، ص٣٠٥.

(٤) ابن تغري بردي: ج١٣، ص١٤٧، ١٩٠، ١٩٩ ـ ٢٠١.

أما السلطان فرج، فقد قُبض عليه وقُتل على يد جماعة من الفداوية (ليلة السبت السادس عشر من شهر صفر عام ٨١٥هـ/ أواخر شهر أيار عام ١٤١٢م)، وظلت جثته ثلاثة أيام في العراء قبل أن تدفن في دمشق[١].

العلاقات الخارجية

العلاقة بين فرج وتيمورلنك

تمهيد

توفي السلطان برقوق في عام (٨٠١هـ/ ١٣٩٩م) دون أن تتاح له الفرصة لقتال تيمورلنك، فتولى منصب السلطنة بعده ابنه فرج، كما توفي في العام نفسه القاضي برهان الدين، أمير سيواس، فاغتبط تيمورلنك عندما علم بهذين الحدثين، وكان في بلاد الهند، ورأى أنه ظفر بمملكتيهما بعد وفاتهما، وكاد أن يطير فرحاً[٢]، فانجز بسرعة ترتيب أوضاع الهند وغادرها في (شهر صفر عام ٨٠٢هـ/ شهر تشرين الأول عام ١٣٩٩م). وبعد أن وصل إلى أذربيجان اتخذ من مدينة تبريز قاعدة لإطلاق حملاته إلى الجهات التي ينوي غزوها، فتقدم، في شهر ذي الحجة، إلى بغداد بناء على دعوة أمرائها الذين ضاقوا ذرعاً بتعسف أحمد بن أويس واستولى عليها للمرة الثانية[٣].

هرب أحمد بن أويس إلى الموصل مستغيثاً بحليفه قرا يوسف التركماني. فهاجما بغداد في محاولة لاستردادها إلا أنهما فشلا في محاولتهما، واضطرا للهرب إلى بلاد الشام لاجئين إلى السلطان فرج. فقطعا الفرات ومعهما جمع غفير من عسكر بغداد والتركمان يقدر بعشرين ألفاً، وفي رواية بسبعة آلاف، وشارفا على حلب، وأرسلا يسألان نائبها الأمير دمرداش السماح لهما بدخولها.

ويبدو أن النائب لم يكن مستعداً لتحمل مسؤولية هذه الأعداد الكبيرة من الفرسان والمقاتلين، فاستدعى الأمير دقماق، نائب حماة، لمساعدته في منعهما من النزول في المدينة.

واقتتل الطرفان، فأُسر دقماق، وهُزم دمرداش وتراجع إلى حلب، ولحق به دقماق بعد أن فدى نفسه من الأسر بمائة ألف درهم[٤]. وكتب ابن أويس

(١) المقريزي: ج٤، ص٢٢٣ ـ ٢٢٤.
(٢) ابن عربشاه: ص ١٧٠.
(٣) ابن تغري بردي: ج١٢، ص٢١٥.
(٤) المصدر نفسه.

وقرايوسف إلى السلطان فرج يعتذران بأنهما اضطرا إلى الاصطدام بجيوش نائبي حلب وحماة دفاعاً عن أنفسهما، وأنهما جاءا مستجيرين بالسلطات المملوكية.

إلا أن سوء سياسة السلطان فرج وأمراء دولته، دفعتهم إلى إهمال الكتاب، ومناصبتهما العداء، بدلاً من التعاون معهما، والاستعانة بقواتهما، في هذه الظروف الحرجة، وإظهار حرصهم على تزعم العالم الإسلامي وتحقيق وحدته[1].

فكتب السلطان فرج إلى نائب دمشق يأمره بقتالهما، مظهراً بذلك سطحية في التفكير السياسي. فاضطرا إلى الالتجاء إلى السلطان بايزيد الأول العثماني في بروسة الذي استقبلهما بحفاوة وأكرمها، فأقطع أحمد بن أويس كوتاهية، وأنعم على قرا يوسف بـ آقسرا، مما أثار غضب تيمورلنك ودفعه للتقدم باتجاه مناطق الحدود مع الدولة العثمانية، وأرسل، في الوقت نفسه، كتاباً إلى بايزيد الأول يطلب منه:

١ ـ بألا يساعد أحمد بن أويس وقرا يوسف.

٢ ـ الوقوف على الحياد في الحرب القادمة معهما، كما وقف هو على الحياد أثناء حرب بايزيد مع القوى الأوروبية في نيقوبوليس في عام (٧٩٨هـ/ ١٣٩٦م).

٣ ـ أن يدفع الخراج والمال له تعبيراً عن تبعيته[2].

والواقع أن السلطان العثماني لم يتخلَّ عن الأميرين المذكورين خاصة بعدما التجآ إليه وطلبا حمايته. لذلك ردَّ على كتاب تيمورلنك بكتاب شديد اللهجة، معبراً عن العادة التركية القاضية بعدم تسليم رجل طلب مساعدتهم، وأعلمه بأنه سيتصدى له بجيش قوي يلاحقه أينما ذهب[3].

تيمورلنك يستولي على حلب

بدأ تيمورلنك عملياته العسكرية في الأناضول وشمالي بلاد الشام بالإغارة على سيواس التي كانت تحت حكم الأمير سليمان ابن السلطان بايزيد الأول، وتمكّن من دخولها بعد حصار دام ثمانية عشر يوماً، وذلك في (الخامس من شهر محرم عام ٨٠٣هـ/ شهر آب عام ١٤٠٠م) فقتل من أهلها خلقاً كثيراً وهدم أسوارها

---

(١) عبد السيد: ص١٣٠.

(٢) إقبال: ص٦٠٤. Lamb, H: La vie de Tamerlane p 204.

(٣) Yazdi: Zafarnama, Eng trans, VII p150

وأزال بهجتها[١]، ثم تقدم نحو ملطية في الخامس والعشرين من الشهر المذكور فدخلها ودمَّرها على عادته.

ثم رأى أن يزحف باتجاه بلاد الشام ليستولي عليها قبل أن يصطدم بالعثمانيين ليؤمن جناح جيشه الأيسر. واتخذ من مسألة أطلمِش ذريعة للاشتباك بالقوات المملوكية، فأرسل من ملطية، كتابه الأول، إلى السلطان فرج، وقد صاغه بأسلوب استعلائي، فنَّد فيه تصرف السلطان برقوق الخاطىء معه من قبل، حين أقدم على قتل رسله واعتقل أطلمِش، وحذَّره من مغبة انتهاجه السلوك نفسه، وتوعده بالانتقام الشديد إن لم يسارع إلى إطلاق سراحه، وإذا فعل ذلك، فإنه سيتركه وشأنه، ويعود إلى بلاده دون التعرض للدولة المملوكية[٢].

حين وصل رسل تيمورلنك إلى حلب، قبض عليهم نائبها، وأرسل يعلم السلطان بمجيئهم، إلا أن فرج، الذي اتصف وأعوانه بالحمق السياسي، تصرف تصرفاً شائناً عندما أمر بسجن الرسل، فحرَّك الغيظ في قلب تيمورلنك وجعله يترك الأناضول على عجل ويتوجه نحو بلاد الشام ليبيد كل ما فيها بالنار والسلاح[٣]. واعتبر اعتقال أعضاء الوفد رفضاً لما جاء في الرسالة، وبالتالي لم يعد هناك من مبرر لانتظار جواب السلطان.

كان الأجدى في هذه الظروف الحرجة، أن يتصرف السلطان بحكمة ليجنب بلاده كارثة أخرى. وتشير المصادر أن الرسالة وصلت إلى القاهرة في (٢١ جمادى الآخرة عام ٨٠٣هـ/ شهر شباط عام ١٤٠١م) أي بعد ستة أشهر من تاريخها، وهو وقت متأخر جداً عن تاريخ تحريرها، وكانت قوات تيمورلنك، خلال هذه المدة، قد توغَّلت في بلاد الشام حتى بلغت دمشق.

وزحف تيمورلنك في (شهر رجب عام ٨٠٢هـ/ شهر آذار عام ١٤٠٠م) على البهسنا[٤]، فذعر نائبها الأمير مقبل من ضخامة الجُيوش التيمورية، فأرسل فوراً إلى تيمورلنك يعرض عليه رغبته في السلام. استجاب تيمورلنك لرغبة الأمير مقبل، وضُربت السكة في البهسنا باسمه وخُطب له على منابرها[٥].

---

(١) ابن عربشاه: ص١٩٣ ـ ١٩٤.

(٢) Yazdi: p159

(٣) Ibid: p160

(٤) البهسنا: قلعة حصينة تقع غربي مرعش وسميساط، وهي من أعمال حلب. الحموي: جـ١، ص٥١٦.

(٥) Yazdi: pp163-164

تقدم تيمورلنك، بعد ذلك، نحو عينتاب، شمالي حلب، التي فتحت أبوابها للغازي، فعين عليها نائباً من قبله بعد أن فرَّ نائبها إلى حلب[1].

والملفت للنظر، أنه في الوقت الذي اشتد فيه الخطر التيموري وازداد الرعب في بلاد الشام، ولفَّت الأخطار دولة المماليك، نرى عدم الالتفات الجدِّي لهذا الخطر الخارجي، وإمعان الأمراء في مصر في نزاعهم على النفوذ، يدبِّرون المؤامرات، ويحيكون الدسائس، ويحدثون الفتن، على غير عادتهم من قبل[2]. فخلال تاريخ المماليك بعامة، منذ أيام الظاهر بيبرس، نلاحظ أنه كلما داهم الأراضي المملوكية خطر خارجي تناسى المماليك خلافاتهم الداخلية، واتحدوا لصدِّ هذا الخطر. ولا شك بأن حصول هذه الظاهرة الجديدة، في هذه المرحلة، تنبىء بتراجع الدولة المملوكية واقترابها من نهايتها.

ومهما يكن من أمر، لم يقدم المماليك على إعداد القوات الكافية للتصدي لتيمورلنك، وإنما اكتفوا بحشد قوات نيابات بلاد الشام، في حلب. وأدَّى سوء تنظيمهم العسكري، وعدم استعدادهم القتالي؛ إلى وضع السكان المحليين المساهمين في الجيوش، في الخطوط الأمامية، مما أضعف مقاومتهم. وعقدوا لواء هذه القوات المحتشدة للأمير سودون نائب دمشق.

وتصرف تيمورلنك بذكاء، فلم يقدم على مهاجمة حلب فور انتهائه من عينتاب، إنما تحايل لإخراج نواب بلاد الشام من دائرة القتال، فيسيطر عندئذ على مدن هذه البلاد، سياسياً، ويتفرغ للزحف على مصر.

فكتب إلى نوابها يعلمهم أنه إنما زحف إلى سيواس لتأديب السلطان العثماني بايزيد الأول، وطلب منهم أن يطيعوا أوامره، ويضربوا السكة باسمه، ويخطبوا باسم السلطان الجغتائي محمود سيورغتمش وباسمه، والإفراج عن أطلمِش. إلا أن سودون فوَّت عليه هذه الفرصة، فلم يستجب له وقتل رسله[3].

وتحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة التي أحاطت بالدولة، وفي ظل الوضع الداخلي المتدهور؛ اجتمع السلطان فرج بالخليفة والقضاة الأربعة والأمراء وأعيان الدولة لطلب المال اللازم من التجار للإنفاق على تجهيز الجيش الذي سيتصدى للغازي التيموري. ولم يكن في وسع القضاة الامتناع عن الفتوى في أخذ

---

(١) Yazdi: pp164-165

(٢) Grousset, R: L'Empire des Steppes p527

(٣) ابن عربشاه: ص١٩٧ ـ ١٩٩.

نصف مال الأوقاف لإقطاعها للأجناد البطّالين لتعبئتهم للقتال، إلا أن الاجتماع لم يسفر عن نتيجة إيجابية نظراً لتعدد الآراء وتعارضها، إنما تمخض عنه قرار بإرسال بعثة استطلاعية إلى بلاد الشام برئاسة الأمير أسنبغا الحاجب للوقوف على أخبار تيمورلنك[1] وهذا تفكير سطحي في معالجة الأمور السياسية الجسيمة.

وهكذا باتت دولة المماليك مهدَّدة من قبل تيمورلنك في الوقت الذي تواترت فيه الأخبار بزحفه نحو بلاد الشام. ويبدو أن نواب هذا البلد شعروا بوطأة الضغط التيموري الزاحف عليهم، فاجتمعوا في حلب واتخذوا قراراً من قسمين:

الأول: أنهم أرسلوا إلى السلطان فرج يستحثونه على الخروج بالعساكر من مصر.

الثاني: العمل على تعبئة قواتهم استعداداً للمعركة المقبلة.

إلا أن السلطان لم يخرج للحرب، واضطر أمراء الشام للاصطدام بتيمورلنك معتمدين على قواهم الذاتية. وكان من الأفضل أن يخرج من مصر بعساكره إلى حلب قبل رحيل تيمورلنك من سيواس، لأن امتناعه، هو وأمراؤه، عن الخروج للجهاد أضفى على سكان بلاد الشام حالة من الضعف والخوف، وترك لديهم انطباعاً بعدم اهتمامه بالمصلحة العامة[2].

نتيجة لهذا التحدي الصارخ من قبل نواب بلاد الشام، زحف تيمورلنك على حلب التي اجتمع فيها هؤلاء مع جيوشهم، فوصل في (أول ربيع الأول عام ٨٠٣هـ/ شهر تشرين الأول عام ١٤٠٠م) إلى بزاعة الواقعة في ظاهر حلب فتصدّى له الأمير شيخ المحمودي نائب طرابلس، وحدثت بينهما بعض المناوشات جعلت تيمورلنك يتوقف قليلاً عن الزحف. وتؤكد المصادر الفارسية أن الجيش المملوكي كان ضخماً ومزوداً بأسلحة كافية لصد أي هجوم[3]، في حين تذكر المصادر المملوكية بأن القوة التي خرج بها الأمير شيخ تبلغ سبعمائة فارس، مقابل ثلاثة آلاف من عساكر تيمورلنك[4]، غير أن فقدان الانسجام وغياب التعاون بين الأمراء أضاع الكثير من الفرص، وعرَّض بلاد الشام للضياع[5].

وعقد النواب اجتماعاً آخر للتداول في أفضل السبل للتصدي للزحف

---

(١) ابن تغري بردي: جـ١٢، ص٢١٨.

(٢) الخطيب الجوهري: جـ٢، ص٧٤. فايد، حماد عاشور: الجهاد الإسلامي ضد الصليبيين والمغول في العصر المملوكي ص٣٤٢.

(٣) Yazdi: p161

(٤) ابن تغري بردي: جـ١٢، ص٢١٩ ـ ٢٢١.

(٥) عبد السيد: ص١٣٣.

التيموري، بعد أن يئسوا تماماً من مجيء السلطان بعساكره، وبيَّن شيخ المحمودي، للمجتمعين خطورة الموقف، وحذَّرهم من قوة تيمورلنك ودهائه، ونصحهم بضرورة التعاون، واقترح غلق مدينة حلب في وجه الغازي، على أن يخرجوا جميعاً لملاقاته خارجها. وعرض عليهم خطة عسكرية تقضي بأن يتقدم العرب والأكراد والتركمان لمناوشة تيمورلنك حتى يتيحوا للفرسان والمشاة من الجند الشامي أن يهاجموه من جميع الجهات، إلا أن هذه الخطة لم تحظَ بقبول الأمير دمرداش الذي اقترح الخروج فوراً لملاقاة تيمورلنك، وأقنع باقي الأمراء بوجهة نظره، فاتفقوا على الخروج إليه[1]، والراجح أنه لم تكن لديهم الخطة العسكرية السليمة لخوض المعركة.

ومهما يكن من أمر، فقد عمد تيمورلنك، مرة أخرى، إلى استعمال الحيلة لبث التفرقة بين أمراء الشام حتى يسهل عليه القضاء عليهم، فأرسل إلى دمرداش المحمدي، نائب حلب، يستميله إلى جانبه، وأشاع، في الوقت نفسه، أن نائب حلب هذا، كاتبه واتفق معه لدخول المدينة[2]. وهذا ما دفع المؤرخ ابن عرشاه إلى القول بأن دمرداش «قد خالف الجمهور ووافق في الباطن تيمور»[3]. والراجح أن دمرداش كان يتجنب لقاء تيمورلنك أطول مدة ممكنة ريثما يرتب أمور القتال، فاتهمه الأمراء بالعمل مع العدو، وحتى يبرر موقفه، ويظهر حسن نيته قتل رسول تيمورلنك، واحتفظ برأيه لنفسه[4].

ويبدو أن خطة تيمورلنك القاضية بتفريق أمراء الشام قد فشلت، وأدرك الجميع مكره ودهاءه، بل على العكس فقد زادتهم تمسكاً وعزماً على القتال، لكن لم تكن لديهم الخطة الواضحة التي تحظى بموافقة الجميع[5].

والواقع أن المجتمعين أضاعوا كثيراً من الوقت، مما سمح لتيمورلنك بالتقدم، واستولى على قرية جيلان، خارج حلب، ثم تقدم لحصار المدينة. وعلى الرغم من هذا الانقسام في الرأي الذي ساد بين الأمراء بسبب خطة القتال، فإن أهل حلب استماتوا في الدفاع عن مدينتهم، من وراء الأسوار. وجرت بين الطرفين مناوشات بالنشاب والنفط والمكاحل[6] مما دفع النواب للخروج بجندهم

---

(١) راجع فيما يتعلق بالآراء المختلفة التي أثيرت في هذا الاجتماع عند ابن عربشاه: ص٢٠٠ ـ ٢٠٤.

(٢) ابن تغري بردي: ج١٢، ص٢٢١. (٣) ابن عربشاه: ص٢٠٤.

(٤) ابن تغري بردي: ج١٢، ص٢٢١. Yazdi: p168.

(٥) عبد السيد: ص١٣٤.

(٦) مكاحل البارود هي المدافع التي ترمي النفط.

إلى خارج المدينة حيث عبأوا قواتهم استعداداً للاشتباك الفاصل مع العدو، فتولى الأمير سودون الميمنة والأمير دمرداش الميسرة، وشكّل النواب الآخرون قلب الجيش، وقدّموا أمامهم أهل حلب من المشاة. فكانت هذه التعبئة دليل جهل بالنظم الحربية السائدة، وظهر أثرها واضحاً حين اكتسح تيمورلنك بسهولة هذه المقدمة الضعيفة، فانكشف قلب الجيش أمامه.

كانت المعركة رهيبة، ثبت في بدايتها الجيش المملوكي، ثم دارت الدائرة عليه، ففر الجند من أرض المعركة قاصدين حلب رغبة في الاحتماء وراء أسوارها[١]، فتبعهم الجيش التيموري وهاجم المدينة بكل ثقله حتى سقطت.

ووضع تيمورلنك السيف في أهل حلب حتى امتلأت المساجد والطرقات بجثث القتلى، ثم هدم المنازل وأحرق المساجد[٢]. ومع أن القتال استمر أربعة أيام، فإن تيمورلنك عجز عن السيطرة على القلعة، التي ظلت تقاوم بقيادة الأميرين سودون ودمرداش، فاضطر الغازي التيموري إلى منح الأمان لحاميتها، ولما توقف القتال، دخل جنوده القلعة واعتقلوا من بداخلها»[٣].

ثم حدث أن أرسل تيمورلنك، من حلب رسالة أخرى إلى السلطان فرج يكرر فيها طلبة بالإفراج عن أطلمِش مقابل الإفراج عن نوابه وباقي الأسرى، ولكن فرج وأمراءه كانوا في واد آخر[٤].

ظل تيمورلنك مدة شهر في مدينة حلب، لم تكفّ عساكره خلالها عن النهب فيها وفيما حولها، ثم تركها خاوية على عروشها، خالية من سكانها، مظلمة بآثار الحريق، وسار متوجهاً إلى دمشق.

تيمورلنك يستولي على دمشق

أرسل تيمورلنك، أثناء زحفه على دمشق، ابنه ميرانشاه إلى مدينتي حماة وحمص للاستيلاء عليهما، على أن يتابع طريقه إلى دمشق عن طريق بعلبك. وتمكّن هذا الابن من احتلال المدن الثلاث، وقام بالدور نفسه الذي قام به والده في حلب من السلب والنهب والتدمير والقتل[٥].

كانت أخبار تيمورلنك تصل إلى مسامع سكان دمشق، فتحدث عندهم

---

(١) ابن عربشاه: ص٢٠٥ ـ ٢٠٧.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٧.
(٣) الخطيب الجوهري: ج٢، ص٧٧. ابن تغري بردي: ج١٢، ص٢٢٤.
(٤) عبد السيد: ص١٣٥.
(٥) Yazdi: VII p180

الخوف والذعر. وأمرت السلطات في المدينة، التي توقعت أن يغير الغازي التيموري عليها بين وقت وآخر، سكان الضواحي بالانتقال إلى داخلها للاحتماء بأسوارها، كما بدأت، منذ السابع عشر من (شهر ربيع الأول عام ٨٠٣هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٤٠٠م) جماعات من سكان حماة بالوصول إليها، وهي الجماعات التي اضطرت إلى ترك مدينتها إثر سماعها بسقوط حلب.

كانت آراء المشرفين على الأوضاع في دمشق منقسمة بين الإقامة والدفاع وبين الرحيل والفرار، لا سيما بعد انتشار خبر وقوع الأمير سودون، نائب دمشق في الأسر، ووصول اثنين من أمراء المماليك تمكنا من الفرار من أسر قوات تيمورلنك، وطلبهما من السكان مغادرة المدينة. وفعلاً أخذ بعض السكان يغادرها باتجاه الجنوب. فاحتمى بعضهم في الجبال أو المناطق الوعرة، في حين وصل بعضهم إلى القدس، كما تابع بعضهم التقدم حتى بلغ مصر. واطمئن من بقي من سكان المدينة إلى ما كان يُشاع عن قرب وصول السلطان وجيشه من القاهرة[1].

كانت في دمشق سلطتان تعملان بشكل متعارض، السلطة الإدارية المتمثلة بنائب الغيبة[2] والحاجب، وتؤمن بعدم جدوى المقاومة، لذلك أخذت تروِّج لفكرة عدم شهر السلاح لأن البلد سوف تُسلِّم بالأمان، والسلطة العسكرية المتمثلة بنائب القلعة الذي أخذ يحثُّ الناس على الاستعداد للقتال.

وازدادت الروح المعنوية سوءاً بفعل حصول عاملين:

الأول: وصول رسالة من نائب حمص يشير فيها بأنه اضطر إلى مغادرة المدينة بسبب تقدم القوات التيمورية، ثم لم يلبث النائب أن وصل إلى دمشق وأخبر القيِّمين بأن تيمورلنك وصل إلى حماة وأنه على وشك التقدم نحو حمص التي فضَّل أهلها الاستسلام بدل المقاومة، والحصول على الأمان.

الثاني: توافد سكان بعلبك والقرى المجاورة لدمشق الذين خشوا قوات تيمورلنك وأعلن القادمون أن طلائع هذه القوات قد وصلت إلى سهل البقاع.

ومما زاد في سوء الأوضاع الداخلية في دمشق أن القادمين اصطحبوا معهم دوابهم، كما اشتد البرد، وسقطت الثلوج الغزيرة على المدينة والمناطق المحيطة بها.

---

(١) شهاب، مظهر: تيمورلنك ص٢٩٥.

(٢) نائب الغيبة: هو نائب السلطان أو نائب نائبه، وله حرية التصرف في الحكم. القلقشندي: ج٤، ص١٨.

وكان تيمورلنك، من جهته، يسعى إلى بلبلة الأوضاع في دمشق عبر رسائل التهديد التي كان يرسلها إلى هناك، وبالأخبار التي كان يعمل على ترويجها في المدينة، وهو في طريقه إلى حلب. فقد أرسل في (الخامس عشر من شهر صفر عام ٨٠٣هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٤٠٠م)، قبل أن يصل إلى حلب، رسالة تهديد إلى القضاة والأئمة في دمشق جاء فيها قوله: «ففعلنا بسيواس ما بلغكم. . . .» وطالب بإرسال أطلمِش وبأن تكون السكة والخطبة باسمه. ثم تابع كلامه قائلاً: «وإن لم نُجب إلى ذلك فتصير دماء أهل الشام وغيرهم في ذمتكم»، وحدَّد مدة أربعين يوماً ليصل إليه الرد[1].

وبعث تيمورلنك رسالة أخرى حملها أحد أمراء المماليك الذين كانوا في أسره، وصلت إلى دمشق في (الواحد والعشرين من شهر ربيع الأول) وكان لا يزال في حلب، استعجل فيها جواب رسالته الأولى، وذكَّر بقرب انقضاء مدة الإنذار؛ مما زاد في مخاوف الناس، فهمَّ بعض كبار رجال الإدارة، وعلى رأسهم نائب الغيبة والحاجب، الفرار لكن العامة ردوهما رداً قبيحاً، كما همَّ بعض السكان بمغادرة المدينة، فتحمَّس المخلصون للدفاع عنها ونادوا في الناس أن عليهم الرحيل من ظاهر المدينة إلى داخلها، ومن سافر نهبت داره[2].

ونجحت أخيراً فكرة البقاء في المدينة والثبات فيها، وحُصِّنت دمشق، ونُصِّبت المجانيق على قلعتها، والمكاحل على أسوارها، واستعد أهلها للدفاع عنها.

وأدَّى القضاة دوراً مميزاً في بذل المساعي لتعبئة الشعور العام فيها، وإعداد الناس للمقاومة، وخرج بعضهم إلى باب النصر، أحد أبواب دمشق، حيث تليت فتوى قاضي القضاة، بوجوب قتال تيمورلنك، ثم جالوا على الأبواب الأخرى والأحياء الداخلية، وهم يعيدون قراءة تلك الفتوى.

ومضى نائب الغيبة، في الوقت نفسه، في اتخاذ المزيد من إجراءات الدفاع، فطلب من أصحاب المنازل القائمة حول أسوار القلعة، إخلاء دورهم لأنه سوف يحرقها حتى لا يتخذها جند تيمورلنك مخابىء للاحتماء بها والإغارة منها على الأسوار.

وأثبت سكان دمشق أنهم لا يقلُّون إخلاصاً لمدينتهم من أهل حلب، فأبدوا تصميماً عجيباً وإيماناً قوياً بقدرتهم على الدفاع عن المدينة حتى بغياب السلطان.

---

(١) ابن إياس: جـ١، قسم ٢، ص٥٩٥ ـ ٥٩٦.

(٢) ابن تغري بردي: جـ٢، ص٢٢٧.

والواقع أن السلطان فرج تأخر في الخروج، فأضاع الكثير من الفرص، فضلاً عن أنه فَقَدَ احترام العالم الإسلامي لتقاعسه عن مواجهة تيمورلنك الذي قامت عساكره بإحراق وتدمير معالم المدن الإسلامية.

ويبدو أن أعمال هذا الغازي الوحشية أثارت شيخ الإسلام عمر البلقيني والقضاة، فطافوا في شوارع القاهرة يحضُون الناس ويدعونهم إلى الجهاد. فانطلقت ألسنة الناس بالوقيعة بأعيان الدولة، مما دفع الأمراء إلى سرعة تعبئة الجيش والإنطلاق بالسلطان إلى بلاد الشام في (الرابع من شهر ربيع الآخر عام ٨٠٣هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٤٠٠م)[١].

وتباطأ الجيش في الزحف لإنقاذ دمشق المهدَّدة، بل إن السلطان والأمراء حين وصلوا إلى غزة أقاموا فيها أربعة أيام انتظاراً لأخبار جديدة. في هذا الوقت، عرض الأمير تغري بردي، والد المؤرخ أبي المحاسن، الذي عيَّنه السلطان نائباً لدمشق، خطة لمواجهة تيمورلنك، خلاصتها أن يبقى السلطان في غزة بعساكره، ويتوجه هو إلى دمشق ليقاتل، ويمدُّه السلطان بالعساكر تباعاً. وبفضل مؤونة المدينة، التي تكفي لمدة طويلة، لا يستطيع تيمورلنك دخولها، عند ذلك فإما أن يدع المدينة ويتوجه إلى غزة لقتال السلطان، فيتوغل في البلاد، ويصبح بين فكي الكماشة، وإما أن يعود إلى بلاده منهزماً لقلة مؤونته، وبسبب خراب البلاد التي مرَّ بها، وهنا يتمكن السلطان من تتبُّع أثره، ومطاردته، وإلحاق الهزيمة به[٢].

ويبدو أن كبار الأمراء لم يطمئنوا إلى خطة تغري بردي وخشوا أن يتفق مع تيمورلنك باعتباره ليس جركسياً، بالإضافة إلى أنه اشترك في التمرد الذي قاده تنم، نائب الشام، وأيتمش البجاسي وغيرهم[٣]. ولم يتمكن السلطان بدوره من السيطرة على الموقف وإقناع أمرائه بنجاعة هذه الخطة، وذلك بسبب ضعف شخصيته.

تابع السلطان تقدمه، فوصل إلى دمشق في (السادس من شهر جمادى الأولى عام ٨٠٣هـ/ شهر كانون الأول عام ١٤٠٠م)، وكان لدخوله يوم مهول من كثرة صراخ الناس وبكائهم والابتهال إلى الله بنصرته. فأعاد الثقة والطمأنينة إلى نفوس سكانها[٤]. ثم نزل من قلعة دمشق وخرج بعساكره إلى مخيَّمه، عند قبة يلبغا، على بعد ميلين من الأسوار القبلية للمدينة.

(١) الخطيب الجوهري: جـ٢، ص٧٨.
(٢) ابن تغري بردي: جـ٢، ص٢٢٨ ـ ٢٢٩.
(٣) الخطيب الجوهري: جـ٢، ص٨١.
(٤) ابن تغري بردي: جـ١٢، ص٢٣٢.

أما تيمورلنك فقد واصل تقدمه من سهل البقاع باتجاه دمشق، وكان يسرع في تقدمه ليبلغها قبل وصول السلطان. ووصل إلى قطنة، إحدى قرى دمشق، وعسكر في المرتفعات المشرفة على قبة يلبغا في نقطة يشرف منها على تحركات الجيش المملوكي.

حصل أول احتكاك حربي بين الفريقين في اليوم الأول لوصول السلطان إلى معسكره في قبة يلبغا، ولا تتوفر معلومات واضحة عن القتال في المرحلة الممتدة بين أول اشتباك بين الطرفين وتاريخ انسحاب السلطان فرج في ليلة (الواحد والعشرين من شهر جمادى الأولى عام ٨٠٣هـ/ شهر كانون الثاني عام ١٤٠٠م) عائداً إلى مصر. ويتحدث المؤرخون عن هذه المرحلة حديثاً عاماً دون أن يتعرضوا للتفاصيل. ويشير بعضهم إلى حدوث تبادل في الرسائل بين الجانبين كرر فيها تيمورلنك طلبه بإطلاق سراح أطلمِش مقابل إطلاق سراح ما عنده من أسرى المماليك[١].

وحدث أثناء فترة تبادل الرسائل، أن وقع اشتباك في (العاشر من شهر جمادى الأولى عام ٨٠٣هـ/ أواخر شهر كانون الأول عام ١٤٠٠م) في مكان يقال له «جب» بين قوات مملوكية تعاونها جماعات من الأعراب من بني «الغزاوي» وبين القوات التيمورية التي كانت تتقدم إلى هذا الموقع. واستطاعت قوة المماليك، التي تصدت لها، من ردها. ولكن المغيرين جدّدوا هجماتهم بعد ما حصلوا على إمدادات جديدة أرسلها إليهم تيمورلنك، واستطاعوا قتل وأسر عدد من القوات المملوكية.

وكان من أهم أحداث تلك المرحلة لجوء أحد أحفاد تيمورلنك، وهو الأمير حسين بهادور، ابن ابنته، إلى المماليك، وأحسنت سلطات دمشق استقباله، واستغلته في الحصول على معلومات دقيقة عن أوضاع خاله[٢].

كانت ردة الفعل قوية عند تيمورلنك، ودفعه هذا الحادث إلى التقدم بقواته إلى قرية داريا، التي تبعد مقدار فرسخ واحد إلى الجنوب من دمشق، وأقام معسكره هناك. وقد تمكن بفضل هذا التقدم من تطويق دمشق من الجنوب، بعد أن كانت قواته تطوقها من ناحية الغرب منذ نزولها في قبّة السيار، كما أن القوات التيمورية ازدادت قرباً من مكان نزول السلطان في قبة يلبغا[٣].

---

(١) المقريزي: ج٣، ص١٠٣٧. ابن تغري بردي: ج١٢، ص٢٣٤ ـ ٢٣٥. ابن إياس ج١، قسم ٢، ص٦٠٩.

(٢) ابن عربشاه: ص٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٣) شهاب: ص٣٠٠.

وسادت المعسكر المملوكي، في هذه الأثناء، حالة من الارتباك في ظل انقسام الأمراء على أنفسهم، وتشاحنهم من أجل الفوز بالمناصب والإقطاعات والتحكم في الدولة[1]، فرأى السلطان نفسه عاجزاً عن مواجهة تيمورلنك، واضطر إلى الموافقة على طلبه، معتقداً أن إطلاق سراح الأمير التيموري سوف يجعله يتوقف عن حربه ضد دمشق، ويشجعه على العودة إلى بلاده، ويثنيه عن التقدم نحو مصر، كما كان قد أعلن عن رغبته من قبل.

ويبدو من نتيجة المفاوضات التي جرت بين الطرفين أنهما اقتربا من الاتفاق. ففي ليلة الجمعة الرابع عشر من شهر جمادى الآخرة، ظل رسل تيمورلنك عند السلطان إلى ثلث الليل، واتفق معهم على تحقيق الصلح في صباح اليوم التالي.

ووقف تيمورلنك، بواسطة جواسيسه، على حالة الارتباك التي سادت المعسكر المملوكي، مما حمله على رفض مبدأ الصلح، وتقدم نحو غوطة دمشق واستولى عليها وأحكم حصاره على المدينة[2].

والراجح أن قبول السلطان بمبدأ الصلح وموافقته على مطالب تيمورلنك أضعف موقفه. وبلغ الأمر حداً أن تحدَّث بعض الأمراء بعزله وإقامة سلطان كبير راشد ذي تجربة وخبرة. فانتشرت الفتنة بين صفوف المماليك، واختفى بعض الأمراء، وخشي ممن استمر على ولائه للسلطان أن تؤدي الفتنة إلى إعلان سلطان جديد.

والواقع أن السلطان فرج فَقَدَ كل أمل بالنصر بعد أن فوجىء باختفاء جماعة من أمرائه، ثم أشيع في دمشق بأنهم توجهوا إلى مصر ليسلطنوا الأمير لاجين الجركسي، فعظم ذلك على مدبري السلطنة من جماعة السلطان، فاضطروا إلى حمله على العودة سريعاً إلى القاهرة لمواجهة الفتنة تاركين دمشق وعساكرها وأهلها والرعية «غنماً بلا راع»، وذلك في ليلة الجمعة (الواحد والعشرين من شهر جمادى الأولى عام ٨٠٣هـ/ شهر كانون الثاني عام ١٤٠٠م).

نتيجة لهذه المتغيرات في الموقفين السياسي والعسكري، اضطر سكان دمشق أن يدافعوا عن مدينتهم بأنفسهم، فأغلقوا أبواب المدينة وتمركزوا وراء الأسوار، واستعدُّوا للجهاد.

وزحف تيمورلنك على المدينة، ودار قتال شديد تحت أسوارها، واضطرت

---

(١) ابن تغري بردي: ج١٢، ص٢٣٥.

(٢) Yazdi: VII pp191 -192

قواته إلى التراجع تحت ضغط القتال[1]. عندئذ عمد إلى استعمال الحيلة، على عادته، للاستيلاء عليها، فتظاهر بقبول الصلح، في حين تذكر المصادر التيمورية وابن عربشاه أنه أعقب المعارك التي دارت بين القوات المغيرة، من جهة، وبين سكان دمشق وبعض القوات المملوكية، من جهة أخرى، مرحلة مفاوضات، وأن طلب الصلح جاء من سكان دمشق، وذلك عندما علموا برحيل السلطان، وفقدوا الأمل بالنصر بعدما أدركوا أن لا طاقة لهم على المقاومة[2].

ومهما يكن من أمر، فقد اختار أهل دمشق قاضي القضاة تقي الدين إبراهيم ابن محمد بن مفلح الحنبلي ليفاوض تيمورلنك في أمر الصلح، فأرسلوه على رأس وفد من خمسة أشخاص، ورافقه المؤرخ ابن خلدون الذي تحدَّث في هذا الاجتماع بحديث أعجب القائد التيموري.

وقد خدع تيمورلنك أعضاء الوفد بتنميق كلامه، وتلطُّفه في القول، وترفقه في الكلام، وقال موجهاً كلامه إلى ابن مفلح: «هذه بلدة الأنبياء والصحابة وقد أعتقتها لرسول الله ﷺ، صدقة عني وعن أولادي، ولولا حنقي على سودون، نائب دمشق لقتله رسولي ما أتيتها، وقد صار سودون المذكور في قبضتي، وفي أسري، وقد كان الغرض في مجيئي إلى هنا؛ ولم يبق لي الآن غرض إلا العود، ولكن لا بد من أخذ عادتي في الطقزات»[3]. وكانت هذه عادته إذا أخذ مدينة صلحاً أن يخرج إليه أهلها من كل نوع من أنواع المأكولات والمشروب والدواب والملابس والتحف تسعة، يسمون ذلك طقزات[4].

والواقع أن تيمورلنك اشترط حتى ينسحب من أمام دمشق شرطين:

الأول: أن يُحمل إليه كل ما تركه السلطان المملوكي وأمراؤه قبل انسحابهم من دمشق من أموال ومماليك ودواب.

الثاني: إخراج الطقزات.

ولما عاد أعضاء الوفد إلى المدينة شرح ابن مفلح لسكانها إيجابية موقف تيمورلنك وذكر عنه محاسن كثيرة، وراح يقنعهم بالتوقف عن قتاله، ويرغبهم الدخول في طاعته. فانقسموا إلى فريقين بين مؤيد للخطوة التي أقدم عليها ابن

---

(١) ابن تغري بردي: ج١٢، ص٢٣٨.

(٢) ابن عربشاه: ص٢٥٠. المقريزي: ج٣، ص١٠٤٦، ابن تغري بردي: المصدر نفسه، ص٢٣٨. شهاب: ص٣٠٤.

(٣) الطقزات بالتركية معناها تسعة.

(٤) ابن تغري بردي: ج١٢، ص٢٣٩.

مفلح، والأخذ برأيه، وبين أكثرية معارضه لهذه الخطوة وترى وجوب الاستمرار في القتال[1].

ويبدو أن رأي ابن مفلح هو الذي تغلّب في النهاية. وفي الحال قدم رسول تيمورلنك إلى مدينة دمشق لاستلام الطقزات. وحين أُخرجت هذه الطقزات منح تيمورلنك الأمان لأهل دمشق، وقُرىء في الجامع الأموي، ثم أرسل أحد أمرائه ليحفظ البلد ممن يعبر إليها من عساكره[2].

ولما وضع أقدامه داخل المدينة، وأيقن أنه ملكها، أصدر أمراً بتعيين شاه ملك حاكماً عسكرياً عليها، وعيَّن بعض أعضاء الوفد الدمشقي المفاوض في عدد من الوظائف كالقضاء والحجابة والدواوين واستخراج الأموال[3].

أما القلعة فقد استمرت بالمقاومة مدة تسعة وعشرين يوماً بعد دخول تيمورلنك إلى المدينة، ثم استسلم حاكمها تحت وطأة الحصار[4].

في هذه الأثناء، لم تنقطع الاتصالات السياسية بين تيمورلنك والسلطان فرج. فقد أرسل هذا الأخير رسالة إلى الأول حملها الأمير بيسق الشيخي تضمّنت الموافقة على إطلاق سراح أطلمِش، وأعلمه الأمير بيسق بالإجراءات التي اتخذها السلطان لتنفيذ ذلك[5].

لم يكد تيمورلنك يعلم بمضمون الرسالة، حتى لمس فيها علامات ضعف فتمادى في غيِّه، فأهان أعضاء الوفد، وشتم السلطان ووصفه بالذليل والحقير، ثم خاطب بيسق مهدداً «قل لفرج إني واصل إليه بعدك». وقد أمر بإخراج أعضاء الوفد من مجلسه بعد أن بلغ الخوف منهم مبلغاً عظيماً[6].

وشجعه ذلك على الانتقام من أهل دمشق، فابتز أموالهم، وأنزل الضرر بهم، كما قبض على ابن مفلح وزملائه وأجبرهم بأن يكتبوا له جميع خطط دمشق وحاراتها وسككها، ثم وزعت هذه البيانات على عدد من الأمراء التيموريين، وطُلب من كل أمير أن يقوم بالجباية المباشرة. واستعمل هؤلاء الشدة القصوى في إجبار الناس على الدفع. واستمر هذا البلاء حتى يوم (الثامن والعشرين من شهر رجب عام ٨٠٣هـ/شهر آذار عام ١٤٠٠م)، هلك خلالها كثير من أهل دمشق.

---

(١) المقريزي: ج٣، ص١٠٤٦. ابن تغري بردي: ج١٢، ص٢٤٠.

(٢) ابن تغري بردي: المصدر نفسه.

(٣) شهاب: ص٣٠٨.

(٤) ابن عربشاه: ص٢٦٦ ـ ٢٧١.

(٥) ابن تغري بردي: ج١٢، ص٢٤٩.

(٦) ابن عربشاه: ص٢٧٦ ـ ٢٨٠.

وحين عزم على مغادرتها دكَّ معالم حضارتها، على عادته، وسمح لجنوده بنهب ما يمكن أن يكون قد بقي فيها. استمر النهب ثلاثة أيام قام خلالها الجند بأسر وقتل أغلب من بقي من سكان المدينة، وافحشوا علناً بالنساء والأطفال، ثم أضرموا النار فيها، في يوم عاصف. وظلت النار مشتعلة مدة ثلاثة أيام أتت على كل معالمها، وأضحت أطلالاً بالية[1].

وغادر تيمورلنك مدينة دمشق يوم السبت في الثالث من شهر شعبان، عائداً إلى سمرقند، بعد أن أقام فيها مدة ثمانين يوماً، وقد اصطحب معه أرباب الصنائع والحرف والفنانين ورئيس الأطباء والزردكاشية حيث استخدمهم في تجميل عاصمته[2].

وتتوافق أقوال المصادر التيمورية مع أقوال مؤرخي المماليك في وصف أعمال المغيرين في دمشق، وتعلل المصادر الأولى تلك الأعمال بعدالة تيمورلنك التي رأت محاسبة سكان دمشق لوقوف أسلافهم إلى جانب معاوية بن أبي سفيان وابنه يزيد ضد علي بن أبي طالب وولده الحسين. والجدير بالذكر أن تيمورلنك كان متشيعاً[3].

ويبدو أنه كانت هناك عدة دوافع حملت تيمورلنك على الانسحاب من دمشق أهمها:

١ ـ جاء انسحاب الغازي التيموري من دمشق بعد أن حقَّق غاياته من الاحتلال. فقد أخضع بلاد الشام، وأحرق دمشق؛ فكان عليه أن يعود إلى بلاده.

٢ ـ كانت المواد التموينية في طريقها إلى النفاد، كما قلَّت أعلاف الدواب، لا سيما بعد ما حلَّ بدمشق وغوطتها من خراب بسبب الغزو. وقد لمس تيمورلنك ذلك، فأرسل قسماً من قواته إلى فلسطين لجمع الأعلاف من هناك، وشوهدت هذه القوات في حوران تجمع العلّيق، وظهرت في جهات الحولة.

٣ ـ كان السلطان فرج، في هذه الأثناء، في القاهرة، يتجهز استعداداً للعودة على رأس جيش جديد إلى بلاد الشام. ولا شك بأن أخبار الاستعدادات العسكرية التي كانت تقوم بها السلطات المملوكية في القاهرة، في تلك الآونة، كانت تصل إلى مسامع تيمورلنك، وقد خشي أن يقع هو وقواته بين فكي الكماشة، بين قوات

---

(١) ابن تغري بردي: ج١٢، ص٢٤٥. (٢) ابن عربشاه: ص٢٩٣ ـ ٢٩٤.

(٣) المصدر نفسه: ص٢٦١ ـ ٢٦٦. شهاب: ص٣١٩.

السلطان من الجنوب، وقوات حلفائه الجلائريين حكام بغداد من الشرق، لذلك فضّل أن يسارع بالانسحاب من دمشق.

٤ ـ كان السلطان العثماني بايزيد الأول يجري آنذاك مباحثات مع السلطات المملوكية، لإقامة حلف دفاعي بين الطرفين لمواجهة الخطر التيموري، وقد علم تيمورلنك بأنباء هذه المباحثات، فأراد ضرب العثمانيين منعاً لقيام مثل هذا التحالف، وضم الأناضول إلى أمبراطوريته.

٥ ـ بروز بوادر حركات معادية له في النيابات الشامية. فقد تمكّن الأمير دمرداش المحمدي، نائب حلب، من التخلص من سيطرة تيمورلنك، وجمع جموعاً من التركمان، وأخذ حلب وقلعتها من التيموريين، وقتل منهم جماعة كبيرة كما تمكّن الأمير شيخ المحمودي، نائب طرابلس، من الفرار من الأسر[١].

وتمخضت غزوة تيمورلنك لبلاد الشام عن عدة نتائج أهمها:

١ ـ أصاب مدن بلاد الشام وقراها الخراب، ونقص في السكان، وانقراض شبه كلي للماشية، حتى أن السلاطين المماليك بذلوا جهوداً كبيرة لإعادة الحياة إليها، وإصلاح ما أفسده تيمورلنك.

٢ ـ تقهقرت الزراعة، وتراجع النظام الإقطاعي بعد أن فَقَدَ أهم مقوماته، ونشأ خلل في الموازنة المملوكية في بلاد الشام بانعدام جميع النشاطات الاقتصادية[٢].

٣ ـ اختفاء الكثير من الصناعات التي اشتهرت بها مدن بلاد الشام خاصة صناعة الزجاج.

٤ ـ ازدياد نشاط طريق التجارة عبر البحر الأحمر ومصر بعد أن انعدم الأمن على الطرق التجارية المارة في وسط آسيا وغربها بسبب حروب تيمورلنك[٣].

٥ ـ ضياع أرمينيا من أيدي السلطات المملوكية بعد أن استولى عليها تيمورلنك إثر تغلبه على بايزيد العثماني في معركة أنقرة، وتركها تحت رحمة القبائل التركمانية المعروفة بقبائل الآق قوينلو والقراقوينلو، مما سيكون له أثر في تحديد مستقبل العلاقات بينها وبين السلطنة المملوكية.

كانت الصدمة شديدة، في القاهرة فقد انتشرت فيها الإشاعات بأن السلطان

---

(١) ابن تغري بردي: ج٢، ص٢٥٠.

(٢) ضومط: ص٣٤٣.

(٣) عبد السيد: ص١٤١ ـ ١٤٢.

عاد إليها بسبب الهزيمة. وما لبثت أنباء الخراب الذي عمَّ المدن الشامية، أن انتشرت فيها؛ فانتاب سكانها الرعب فأخذوا يبيعون ما عندهم استعداداً للهرب من مصر خشية زحف تيمورلنك إلى القاهرة، وارتفعت أسعار المواد الغذائية لشدة الحاجة إليها[1].

ومما زاد الأوضاع الاقتصادية سوءاً أن السلطان فرج، قرّر بعد عودته إلى القاهرة، تجهيز جيش جديد يقاتل به تيمورلنك، ولما كان بحاجة ماسة إلى المال، فإنه فرض ضرائب كثيرة على سائر أراضي مصر وأوقافها، وجبى أجرة شهر من سائر الأملاك، واستدعى أمناء الحكم والتجار وطلب منهم قروضاً، واستعمل أستاداره الشدة في جمع المال من الفنادق، كما استولى على حواصل الأوقاف؛ مما أدّى إلى ارتفاع سعر الخبز وهلاك الكثير من الفقراء[2]، ولم تتوقف الجباية إلا عندما قدم الأمير شيخ المحمودي إلى القاهرة وأخبر السلطان برحيل تيمورلنك إلى بلاده، فأصدر فرج قراراً بوقف السفر ورجع كل أمير إلى داره[3].

والواقع أن تيمورلنك اتجه للانتقام من عدوه الآخر وهوالسلطان العثماني، بعد أن انتقم من السلطنة المملوكية، فاصطدم به في معركة أنقرة في (شهر ذي الحجة عام ٨٠٤هـ/ شهر تموز عام١٤٠٢م) وهزمه وأسره[4]. على أنه يلاحظ أن الغازي التيموري لم يهدف من كل فتوحاته أن يحتفظ بما فتحه بل هدف من مهاجمته البلاد الواقعة على أطراف دولته، أن ينتقم ممن لم يعلنوا طاعتهم له، ولعل هذا هو السبب الذي أنقذ الدولة المملوكية من السقوط السريع[5].

وأرسل تيمورلنك، وهو في طريق عودته إلى سمرقند، كتاباً آخر إلى السلطان فرج، أعلمه فيه بغزوه لبلاد العثمانيين وانتصاره على السلطان العثماني وطالبه بإطلاق سراح أطلمِش مقابل إطلاق سراح ما عنده من أسرى المماليك، وحذّره إنْ لم يفعل فإنه سيعود إلى مصر لتخريبها.

استجاب السلطان فرج لهذا الطلب، وأفرج عن الأمير التيموري وأرسله بصحبة بعثة من أمرائه. وحين وصل أطلمِش إلى البلاط التيموري في (شهر محرم

---

(١) ابن عربشاه: ص٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٢) ابن تغري بردي: ج١٢، ص٢٤٧، ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٥٢.

(٤) راجع فيما يتعلق بمعركة أنقرة ونتائجها كتابنا: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ص٥٩ ـ ٦٦.

(٥) عبد السيد: ص١٤٢.

عام ٨٠٦هـ/ شهر تموز عام ١٤٠٣م) استقبله تيمورلنك، وأرسل كتاباً إلى السلطان عرض فيه رغبته في إقامة علاقات ودية مع السلطنة المملوكية، إلا أنه أظهر احتقاراً لشخص السلطان، إذ أرسل إليه هدية اشتملت على علمين لونهما أخضر وخلعة له عليها ما يفيد بأن يكون نائبه في الديار المصرية والشامية، فرفضها فرج وأعاد رسل تيمورلنك.

واستمر تيمورلنك في إذلال السلطان فرج. فقد أرسل كتاباً آخر في العام المذكور يذكر فيه أن قرا يوسف وأحمد بن أويس تعديا على طاهر بن أحمد بن أويس الذي عيَّنه حاكماً على بغداد، وحذَّره من إيواء هذين الفارين.

وليس أدلُّ على ضعف السلطان فرج من أنه حين قبض نائب دمشق على هذين الرجلين، كتب إلى تيمورلنك يعلمه بأنهما تحت طلبه. وكانت خاتمة هذه الاتصالات الكتاب الذي أرسله تيمورلنك إلى السلطان فرج في عام (٨٠٧هـ/ أوائل عام ١٤٠٥م) يعتذر فيه عن اضطراره إلى اكتساح بلاده.

وختاماً، لا بد من القول بأنه إذا كان العامل الداخلي الذي تمثَّل في إحلال العصبية الجركسية مكان العصبية التركية أعطى قيام دولة المماليك البرجية صيغة خاصة، فإن العامل الخارجي الذي تمثل بغزوة تيمورلنك لبلاد الدولة المملوكية الثانية، أضاف فارقاً كبيراً بين هذه الدولة ودولة المماليك البحرية، إذ أنه على حين بدت دولة المماليك الأولى متماسكة في وقت الحروب حتى انتصرت على المغول في عدة معارك، فإن انقسام أمراء دولة المماليك الثانية أدَّى إلى هزيمتها أمام تيمورلنك، وأضحى هذا الانقسام القائم على العصبية مظهراً من مظاهر هذه الدولة حتى عهد السلطان برسباي، الذي تمكَّن من توحيد الصفوف مرة أخرى، لتواجه الدولة أعداءها في الخارج[١].

العلاقة مع العثمانيين

بدأت العلاقات بالتدهور بين السلطنة المملوكية والسلطنة العثمانية عقب وفاة السلطان برقوق، وتأرجحت في عهد السلطان فرج بين العدائية والودية. فقد انتهز السلطان العثماني بايزيد الأول انقسام المماليك ووقوع الاضطرابات في بلاد الشام، عقب موت السلطان برقوق، واطمئنانه من ناحية تيمورلنك الذي ذهب يقاتل في بلاد الهند، فهاجم ملطية واستولى عليها، كما استولى على البستان

---

(١) عبد السيد: ص١٤٦.

وحاصر دارندة، مرتكباً خطأً سياسياً شنيعاً دلَّ على ما في نفوس السلاطين العثمانيين من رغبة في تزعم العالم الإسلامي والاتجاه إلى حرمان المماليك هذه الزعامة، كما دلَّ على استهتاره بالعلاقات السياسية القائمة بين الدولتين المملوكية والعثمانية في تلك الظروف العصيبة التي أحاطت بهما[1].

كان هذا الحدث كافياً لتحذير المماليك من نوايا بني عثمان، إلا أن خطر تيمورلنك ظل يدفع هؤلاء إلى كسب ودهم، بدليل أنه حين زحف الغازي التيموري نحو الغرب، وأضحى قريباً من الحدود المشتركة بين الدولتين، لم يرَ بايزيد حرجاً في التقرب من السلطان فرج، وطلب محالفته لإقامة جبهة متحدة في وجهه. فأرسل بعثة في عام (٨٠٣هـ/ ١٤٠٠م) إلى القاهرة تحذِّر فرج من تيمورلنك ونيته في مهاجمة مصر، وعرض عليه إقامة تحالف بينهما[2].

لكن الأمراء في مصر رفضوا تناسي الخلافات مع العثمانيين وأرسلوا إلى بايزيد يذكِّرونه بغارته على ملطية، وبالتالي لم يتجاوبوا مع رغبته[3].

ويُعتبر هذا التصرف العدائي، في هذه الظروف الحرجة، قصوراً في التفكير السياسي السليم من جانب السلطان فرج وأمرائه تجاه الدولة العثمانية، لأنه أعطى تيمورلنك فرصة ذهبية استغلها بنجاح لضرب كل من القوتين الكبيرتين في الشرق الأدنى على انفراد، وهي الفرصة التي لم يمكِّنه منها السلطان برقوق حين تبادل الرسائل مع جيرانه، وقد أجبرت تيمورلنك، آنذاك، على تغيير استراتيجيته السياسية، فترك المنطقة وزحف شرقاً نحو الهند[4].

وأخَّرت هاتان الكارثتان، اللتان منيت بهما الدولتان، الاصطدام بينهما حوالي قرن من الزمان، تأرجحت خلالها العلاقات بينهما بين التعاون المثمر والعداء السافر.

العلاقة مع الحجاز

ظل الشريف حسن بن عجلان على ولائه للسلطان فرج، وأثرى من النشاط التجاري إثراء كبيراً، فاقتنى عدداً وافراً من المماليك، وأضحى له من القوة والنفوذ ما جعله يحصل من السلطان على مرسومين:

---

(١) ابن تغري بردي: ج١٢، ص١٧٩. ابن إياس: ج١، قسم ٢، ص٥٤٧.

(٢) ابن تغري بردي: المصدر نفسه، ص٢١٧.

(٣) المصدر نفسه. (٤) عبد السيد: ص١٤٨.

تضمن الأول السماح له بالدعاء لسلطان اليمن في مكة، وذلك توثيقاً للعلاقات الاقتصادية مع اليمن.

واشتمل الثاني على تحرُّره من سلطة الأمراء الوافدين من مصر خلال السنة، بل إنه يتوجب على هؤلاء أن يساندوه، ويحترموا قراراته.

ويبدو أن الشريف حسن أراد الانفصال عن السلطنة المملوكية في القاهرة، بالإضافة إلى التحرر من سيطرة أمراء مصر.

وبمقتضى هذين المرسومين، استطاع أن يتحدَّى الأمير بيسق أمير الحج في عام (٨٠٤هـ/ ١٤٠١م) بشأن فتح النوافذ في الجانب الغربي من الكعبة.

وتمادى الشريف حسن في سياسته الاستقلالية حين استولى على شحنة من الذهب كانت في طريقها إلى اليمن، وهي تخص ابن القاضي برهان الدين إبراهيم بن عمر. فغضب السلطان فرج، وما زال هذا التاجر يحثُّه على معاقبة شريف مكة حتى اقتنع بذلك، فأفرج عن الشريف عنّان ليهدِّد به الشريف حسن، لكن المنيَّة عاجلت الأول قبل أن يصل إلى مكة؛ فاضطر فرج إلى التفاهم مع حسن، وأرسل إليه في عام (٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م) هدية وكتاباً يجدِّد فيه إمرته على مكة، كما حصل هذا الشريف على مرسوم آخر في عام (٨١١هـ/١٤٠٨م) يقضي بمشاركة ابنه بركات له في إمرة مكة، بالإضافة إلى مرسوم ثالث بمشاركة ابنه أحمد لأخيه بركات في الحكم وأن يلقب حسن بلقب نائب السلطنة في الأقطار الحجازية[1].

بعد أن ثبَّت أقدامه في مكة، تطلع الشريف حسن إلى الخارج بهدف السيطرة تماماً على طرق التجارة الرئيسية في البحر الأحمر. فغزا اليمن في عام (٨١٢هـ/ ١٤٠٩م)، وتبع ذلك اضطراب الأمن وبالتالي تعرضت الحركة التجارية إلى الاهتزاز مما أدَّى إلى غضب السلطان فرج الذي أمر بالقبض على حسن وولديه، إلا أنه عجز عن تنفيذ قراره هذا بسبب رشوة حسن لأمرائه، وإرساله هدية له[2].

العلاقات مع الدول الأوروبية

غلب على العلاقات بين السلطنة المملوكية، والدول الأوروبية، اعتباراً من أوائل القرن الخامس عشر الميلادي، الطابع التجاري. ذلك أن الدول الأوروبية

---

(١) المقريزي: ج٤، ص٧٥ ـ ٧٦. عبد السيد، ص١٥٩.

(٢) عبد السيد: المرجع نفسه.

تركت جانباً مبدأ استعمال القوة للسيطرة على الشرق، واتجهت كلياً إلى التجارة لتنفذ من خلالها إلى الشرق الأدنى الإسلامي، وتحقيق الأهداف التي عجزت عن تحقيقها بالوسائل العسكرية.

ظل التنافس محتدماً بين الجمهوريات الإيطالية خاصة، للهيمنة على التجارة الشرقية. وشهدت مصر وبلاد الشام صراعاً حاداً بين البندقية وجنوة. ولا بد من الإشارة إلى أن البندقية، بدأت منذ أوائل القرن الخامس عشر الميلادي تفرض وجودها كدولة تجارية أولى في مصر وبلاد الشام، والتي تملك أكبر جالية في البلدين المذكورين، وبدأت تسيطر على تجارة الفلفل والتوابل فيهما.

ولكن هذا لا يعني أن العلاقات بين البندقية والسلطات المملوكية كانت دائماً سلمية، بل إن تجارة التوابل والمفاوضات بشأنها كانت مثار نزاع دائم بين الطرفين.

وحدث في عام (٨٠٦هـ/ ١٤٠٣م) أن تعرَّض مركز البندقية التجاري للاهتزاز بفعل تعرض التجار البنادقة للمضايقات من جانب السلطات المملوكية على الرغم من الجهود التي كان يبذلها هؤلاء في إنعاش تجارة الإسكندرية.

ونتيجة لذلك، تقدم أندريه جستنيان، قنصل البندقية، بشكوى إلى السلطان فرج هدَّده فيها بالرحيل عن البلاد إن لم تحسن السلطات معاملة رعاياه، وحذَّره أنه سيعود بعد فترة على رأس قوة عسكرية.

والواقع أن السلطان فرج لم يعبأ بهذه الشكوى، ولم يكترث لرحيل البنادقة أو تهديدهم لغزو الإسكندرية، وردَّ على القنصل بكلام هادىء، أوضح فيه هذا الرأي.

ويبدو أن السلطان وقف على انقسام الغرب الأوروبي على نفسه آنذاك، ووجود أكثر من شخص على رأس البابوية، وأن الدول الأوروبية عاجزة عن القيام بحملات صليبية ضد الأراضي الإسلامية، في حين كان العالم الإسلامي في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط متحداً.

إلا أن البنادقة لم يتمكنوا من تجاهل منافعهم التجارية، وكانوا حريصين على إبقاء العلاقات التجارية مع دولة المماليك، لذلك آثروا التفاهم مع السلطان فرج، وعقدوا صلحاً في عام (٨١١هـ/ ١٤٠٨م) بعد توسط الرحالة بيلوتي، وشرط السلطان عليهم شروطاً قاسية، وأخذ منهم ضمانات كافية لحماية رعاياه وبلاده من عبثهم.

أثار هذا النجاح التجاري للبندقية دوافع جنوة التي نهضت، هي الأخرى، للدفاع عما اعتبرته حقوقاً تجارية لها في أراضي الدولة المملوكية. فكثرت تعديات الجنويين على سواحل بلاد الشام، في محاولة للضغط على السلطان فرج وانتزاع مزيد من المكاسب التجارية، مستغلين القلاقل الداخلية التي كانت تمرُّ بها السلطنة المملوكية نتيجة تعرضها لخطر تيمورلنك، وبسبب النزاعات الداخلية بين أمرائها.

ففي عام (٨٠٤هـ/ ١٤٠١م) أغار القراصنة الجنويين على ساحل طرابلس، واستولوا على سفينتين تجاريتين مشحونتين بالبضائع الواردة إلى مصر وأسروا من فيهما، ثم نزلوا إلى البر وتوغلوا في إحدى القرى الداخلية، لكن السكان ردوهم على أعقابهم[١].

جدَّدت جنوة غاراتها على السواحل المملوكية في عام (٨٠٦هـ/ ١٤٠٣). فقد تعرضت سواحل مصر لغزوة بحرية كبيرة قادها المارشال بوسيكو حاكم جنوة من قِبَل فرنسا. فقد تحرك هذا القائد على رأس ثمانية وأربعين سفينة بحرية للانتقام من المماليك في مصر، وكانت الإسكندرية هدفه الرئيسي. وحتى يموّه على وجهة الحملة، فإنه دخل في مفاوضات مع السلطان فرج بهدف عقد صلح بينهما إلا أنه تعمَّد إطالتها وإيصالها إلى طريق مسدود حتى يُنهي استعداداته العسكرية، ثم اتجه إلى سواحل آسيا الصغرى الجنوبية، وهاجم ميناء أنطاليا، ليوهم السلطان فرج أنه ابتعد عن بلاد الدولة المملوكية، وبعد أن أتم عملياته العسكرية فيها، عاد إلى فماغوستا في قبرص، وأرسل منها عشر سفن هاجمت الإسكندرية. غير أن حملته فشلت في الاستيلاء على الثغر بفضل يقظة السلطان ووعي المدافعين[٢].

لم تجنِ جنوة، من وراء هذه الحملة، سوى ما نشب من قتال في شوارع الإسكندرية، وفشل بوسيكو في تحقيق غاياته التجارية وإعادة تجارة بلاده إلى سابق عهدها مع الدولة المملوكية[٣].

توجه بوسيكو، بعد فشله أمام الإسكندرية، إلى سواحل بلاد الشام، فهاجم ميناء طرابلس، إلا أنه عجز عن دخوله، فيمَّم وجهه شطر بيروت، فهاجمها من ناحية متاجر البنادقة ونهبها[٤].

---

(١) عبد السيد: ص١٥١. Piloti: L'Egypt au commencement du Quinziemme siècle pp89-90.

(٢) Piloti: pp89-90. (٣) Ibid: p90

(٤) صالح بن يحيى: تاريخ بيروت: ص٣٢ ـ ٣٣. الخطيب الجوهري: ج٢، ص١٧٩.

اعتبرت السلطات المملوكية أن الجاليات الأوروبية مسؤولة عما حدث، فلاحقتهم وضايقتهم. وكانت مصيبة البنادقة في بيروت كبيرة نظراً لما حاق بمنازلهم من خراب، ومخازنهم من سلب.

وغادر بوسيكو مدينة بيروت متجهاً نحو صيدا، حيث تعرض للفشل أيضاً بسبب وصول النجدة للمدينة من دمشق بقيادة الأمير شيخ[١] فعاد مسرعاً إلى فماغوستا، غير أنه اصطدم في الطريق بأسطول بندقي، ودارت الدائرة عليه، وانتقم البنادقة من جنوة بسبب ما لحقهم من أضرار في بيروت[٢].

والواقع أن الملك القبرصي يوحنا لوزنيان يتحمل المسؤولية نتيجة تحريضه بوسيكو على مهاجمة بيروت والسواحل المملوكية، إذ أنه أمدَّه بأربع سفن قبرصية، كما تدخَّل بعد ذلك في المفاوضات التي جرت بين البندقية وجنوة من أجل الصلح واعداً بالتعويض على التجار البنادقة في بيروت الذين أصابهم الضرر[٣].

أدركت جنوة، بعد ذلك، أهمية إقامة العلاقات التجارية مع دولة المماليك، ومالت إلى التفاهم مع السلطان. وفعلاً عقد الصلح بينهما في عام (٨١٠هـ/ ١٤٠٧م) تعهدت جنوة بموجبه أن:

١ ـ تدفع مبلغ ثلاثين ألف دينار تعويضاً عما تسببت به من خسائر.

٢ ـ إذا تكررت الحادثة، فإن الجنويين في مصر سيقبض عليهم جميعاً[٤].

لم تكن البندقية وجنوة الدولتين الوحيدتين اللتين أقامتا علاقات تجارية مع الدولة المملوكية في عهد السلطان فرج، بل دخلت دول أوروبية أخرى على الخط التجاري، منها فلورنسة التي تمكنت من أن تنال ما نالته الجمهوريات الإيطالية الأخرى، وأن يكون لها فنادقها وقنصلياتها في الإسكندرية ودمشق، ولعملتها حق التداول في بلاد السلطان المملوكي[٥].

لم يقتصر الأمر على الجمهوريات الإيطالية، بل نرى فرنسا قد بدأت تخرج من خمولها السابق لتنشِّط علاقاتها التجارية مع السلطنة المملوكية بعد أن أدركت أهمية العامل التجاري للدخول إلى الشرق وتحقيق مكاسب سياسية.

---

(١) صالح بن يحيى: ص٣٣ ـ ٣٤. ابن إياس: ج١، قسم ٢، ص٦٨٠ ـ ٦٨١.

(٢) Piloti: p92

(٣) La Roulx, D. J: La France en orient au XVI siècle, VI pp475-477

(٤) Pilot: pp94-95

(٥) هايد: ج٣، ص٣٢٧.

الخليفة المستعين العباسي
٨١٥هـ/١٤١٢م

شغر منصب السلطنة بعد مقتل السلطان فرج، ولم يجرؤ كل من الأميرين شيخ ونوروز على اعتلائه خشية ثورة أحدهما على الآخر. وأدّى التنافس بينهما إلى اختيار الخليفة العباسي المستعين ليتبوأ عرش السلطنة.

وفعلاً اختير الخليفة كسلطان في (شهر محرم عام ٨١٥هـ/ شهر أيار عام ١٤١٢م)[1]. واضطر الأمير شيخ إلى انتهاج هذا السلوك، والقبول به، على كره منه لأنه كان يتطلع إلى اعتلاء العرش، مع علمه، بأن ليس لغير مملوكي أن يحكم وأن هذا ليس إلا تدبيراً مؤقتاً دعت إليه الحاجة.

والواضح أن اختيار الخليفة المستعين لم يكن إلا إجراء شكلياً حتى تتوضح الرؤية السياسية الداخلية للأمراء، وتتوحد الاتجاهات لتجتمع تحت راية رجل واحد، ويستقر الموقف بين الأميرين المتنافسين.

واشترط الخليفة لقبول المنصب أن:

١ ـ يحتفظ بالخلافة إن خُلع من السلطنة.

٢ ـ لا يعزل ولا يولي إلا باتفاق الأمراء[2].

كانت سلطنة الخليفة المستعين اسمية، إلا أنها أحدثت صدى واسعاً في الرأي العام الإسلامي، وكانت لها رنة فرح وسرور في دمشق.

والواقع أن هذا الحدث كان ظاهرة فريدة، وفرصة غريبة لسببين:

الأول: أنه أتاح لخليفة المسلمين، الذي أُهمل أمره منذ زمن بعيد، أن يعتلي منصب السلطنة. وقد ابتهج تقاة المسلمين الذين توقعوا استمرار هذا النهج وإنعاش الخلافة[3].

---

(١) المقريزي: ج٤، ص٢١٤.

(٢) ابن إياس: ج١، قسم ٢، ص٨٢٣.

(٣) موير: ص١٣٩.

الثاني: تفاوتت آراء المؤرخين في سلطنته، فمنهم من اعتبره من جملة السلاطين في الديار المصرية، ومنهم من اعتبره من الخلفاء العباسيين.

ونتيجة لاستمرار التنافس بين الأميرين القويين، شيخ ونوروز، وتنافر مصالحهما، فقد أقدم الأول على خداع الثاني حين أقنع الخليفة أن يعين نوروزاً نائباً على بلاد الشام كلها، ويمنحه حرية تعيين الحكام وتوزيع الإقطاعات[1]، في حين يتولى هو (الأمير شيخ) الإمرة في الديار المصرية كأتابك للعساكر. ويبدو أن شيخاً هدف إلى إبعاد نوروز عن الساحة السياسية في مصر ليتفرد بحكمها ويحقق رغبته في اعتلاء عرش السلطنة بعيداً عن جو المشاحنات.

والواقع أنه تحكَّمت بكل أمير تطلعاته الخاصة حين قَبِل بهذه القسمة، فالأمير نوروز طمع بالاستقلال ببلاد الشام في المستقبل، بينما تطلع الأمير شيخ نحو السلطنة.

كانت هذه خطوة شيخ الأولى إلى العرش. أما الخطوة الثانية فقد حدثت حين عودة الخليفة إلى القاهرة من بلاد الشام، حيث عامله معاملة قاسية، فسجنه في القلعة، واستولى هو على زمام الأمور يتصرف فيها كيف يشاء. أما الخليفة من جهته، فلم يكن يطمئن إلى تصاعد نفوذ شيخ وازدياد قوته.

والواقع أن هذا التقسيم في الوظائف حمل في طياته بذور الانشقاق والتمرد، فقد غدت السلطة موزعة على ثلاثة أشخاص يحكمون معاً الدولة المملوكية الخليفة وشيخ ونوروز، والأولان يتنازعان السيادة في القاهرة، ونوروز وحده في بلاد الشام يعمل من أجل تحقيق طموحاته الاستقلالية التي كانت بالضرورة تتعارض مع مصالح شيخ. ولما كان هذا الأخير يطمع في الحكم فقد تلقب بلقب «نظام الملك»، وكاتبه الأمراء به[2]، وأقدم على منع الخليفة من إصدار أي منشور إقطاعي إلا بعد مراجعته شخصياً[3].

ولما حاول الخليفة ممارسة دوره كسلطان حاكم، وكان شيخ قد اطمأن على سلامة موقفه، استغل هذا الأخير، انتفاضة البدو، ووقوع الاضطراب الداخلي، فأقدم على خلعه من السلطة، وذلك في شهر شعبان، بحجة أن البلاد بحاجة إلى سلطان قوي. والحقيقة أنه هدف بألا تخرج السلطنة من أيدي العصبة المتحكمة، فولي السلطنة وتلقب بلقب «الملك المؤيد أبو النصر شيخ المحمودي»[4].

---

(1) ابن تغري بردي: ج١٣، ص٢٠١.

(2) المقريزي: ج٤، ص٢٣٤.

(3) ابن إياس: ج١، قسم ٢، ص٨٢٨.

(4) الخطيب الجوهري: ج٢، ص٣١٧.

المؤيد أبو النصر شيخ المحمودي
٨١٥ ـ ٨٢٤هـ/١٤١٢ ـ ١٤٢١م

الأوضاع الداخلية

يُعرف السلطان المؤيد شيخ بالمحمودي نسبة إلى التاجر الخواجا محمود شاه الذي باعه إلى السلطان برقوق[١]. وكان شيخ يبلغ اثنين وعشرين عاماً عند بيعه، أي أنه لم ينشأ التنشئة المملوكية الحقة. والملاحظ أن اعتلاء العرش على هذا النحو حمل بذور الخروج على حكمه.

اعتمد شيخ، خلال فترة حكمه، نهجاً جديداً في الممارسة السياسية ضد خصومه، تمثل بقتلهم، دون سجنهم، كي لا تتجمع رواسب أحقادهم في السجن، ثم ينصرفون إلى إقلاقه.

كانت فاتحة أعماله إقدامه على نفي الخليفة إلى الإسكندرية وسجنه فيها، وأقام أخاه داوود مكانه في منصب الخلافة الذي تلقب بلقب «المعتضد»[٢].

كان من الطبيعي أن تكون المشكلة الحقيقية الأولى التي واجهت حكمه هي بروز معارضة نائب الشام الأمير نوروز الذي رفض الاعتراف بسلطنته وأبى أن يخطب باسمه، بل أبقى الخطبة باسم الخليفة المستعين، كما رفض أن يضرب السكة باسمه[٣].

والواقع أن نوروزاً كان يراقب تطورات الأوضاع السياسية في مصر. ولما علم بارتقاء شيخ عرش السلطنة لم يرض القبول بالأمر الواقع، ونهض ليقود أول خروج على حكمه. وقد توقع السلطان شيخ، منذ اللحظة الأولى التي اعتلى فيها العرش، مثل هذا الخروج، واستعد لمجابهته، فعزله عن نيابة الشام[٤].

---

(١) ابن تغري بردي: المنهل الصافي، جـ٦، ص٢٦٣.

(٢) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ١٣، ص٢٠٧.

(٣) الخطيب الجوهري: جـ٢، ص٣١٨. ابن تغري بردي: المصدر نفسه، جـ١٤، ص٤ ـ ٥.

(٤) الخطيب الجوهري: المصدر نفسه، ص٣١٩.

وعمد نوروز إلى تأليف عصبة من الأمراء المعارضين، فوزّع الإقطاعات عليهم وأقرّهم على نيابات الشام. وانحاز دمرداش نائب حلب، وابنا أخيه قرقماس وتغري بردي الصغير نائب حماة، إلى جانب السلطان، وكانوا عوناً له ضد الأمراء الخارجين على حكمه في بلاد الشام. ويبدو أنه خشي على نفسه منهم باعتبارهم من كبار القادة، فمكر بهم، وأنكر فضلهم، فاستدعاهم إلى القاهرة وقتلهم ثم صاح مبتهجاً «الآن بقيت سلطاناً»[1]. وهكذا تخلص المؤيد شيخ من الأمراء البارزين في مصر وتفرغ لقتال نوروز.

حاول السلطان، بعد ذلك، التفاهم مع نوروز، فأرسل إليه شرف الدين ابن التباني للتباحث معه، وحثُّه على الخضوع للسلطان، إلا أنه فشل في مهمته، وكان لا بد من الصدام لتقرير مصير بلاد الشام.

واستعد كل طرف للقاء المرتقب. فطلب نوروز مساعدة التركمان، أمراء ذي القدر، كما استكثر من استخدام المماليك[2]، في حين اعتمد المؤيد شيخ على المماليك السلطانية.

وخرج السلطان من القاهرة، يوم الاثنين في (الرابع من شهر محرم عام ٨١٧هـ/ شهر آذار عام ١٤١٤م)، على رأس جيش متوجهاً إلى بلاد الشام ليضع حداً لعصيان نوروز، ونزل على قبة يلبغا خارج دمشق يوم الأحد في (الثامن من شهر صفر/ شهر نيسان)[3].

ويبدو أن نوروزاً خشي لقاء السلطان في معركة مكشوفة، فلم يخرج للاصطدام به، وفضَّل التحصن وراء أسوار المدينة، مما أعطى الثاني فرصة استغلها بنجاح بعد أن تيقَّن من ضعف قوة خصمه، فاستعمل أسلوب الدهاء والخديعة للإيقاع به، فأغرى الأمراء بأن يكتبوا له أنهم إلى جانبه، وهم في طريقهم إليه. وخُدع نوروز بهذه الحيلة بدليل أنه عندما جدَّد المؤيد شيخ محاولته التفاهم معه، رفض وأبى إلا الحرب[4].

واشتبكت قواته مع فرقة عسكرية سلطانية متقدمة في طرف القبيبات أسفرت عن خسارته، وتراجع إلى داخل المدينة، وتحصَّن بالقلعة فحاصره السلطان، وضيق عليه الحصار. وجرت مناوشات بين القوتين استمرت أياماً كثيرة

---

(١) ابن تغري بردي: ج١٤، ص١٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٦.
(٣) الخطيب الجوهري: ج٢، ص٣٤٠ ـ ٣٤١.
(٤) ابن تغري بردي: ج١٤، ص١٩.

انتهت بانتصار السلطان. واضطر نوروز إلى طلب الصلح بعد أن انفضّ أتباعه من حوله، مشترطاً الإبقاء على حياته. استجاب السلطان لطلب الصلح وأقسم على ذلك[1].

كان المؤيد شيخ قد عركته السياسة المملوكية القائمة على التنازع وتدبير المكائد، لذلك لم يؤمن بجدوى الصلح؛ فقبض على نوروز وقتله وتخلص من أتباعه الأمراء، وأجرى تشكيلات جديدة في بلاد الشام ثبّتت أقدامه فيها. وبعد أن تجوّل في البستان ودارندة وملطية، وعزّز الوجود المملوكي فيها عاد إلى القاهرة في (شهر رمضان عام ٨١٧هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٤١٤م)[2].

أثارت سياسة المؤيد شيخ القائمة على العنف بعض نواب بلاد الشام بعد نوروز. فتحالف الأمراء قنباي، نائب دمشق، وطرباي، نائب غزة، وسودون بن عبد الرحمن، نائب طرابلس، وتنبك البجاسي، نائب حماة، للقيام بانتفاضة ضد النظام وذلك في عام (٨١٨هـ/ ١٤١٥م)، فاضطر السلطان المؤيد شيخ للخروج إلى بلاد الشام للمرة الثانية، لوضع حد لتمرد أمرائه. وعندما علم الخارجون بأن السلطان في طريقه إلى دمشق غادروها إلى حلب. فأرسل السلطان إليهم فرقة عسكرية بقيادة آقباي الدوادار الذي اشتبك معهم عند تل السلطان قرب حلب، كادت الدائرة تدور على الجيش السلطاني لولا أن وصل السلطان إلى المنطقة على وجه السرعة، وأنقذ الموقف. فقبض على بعض الأمراء العاصين وقتلهم، كان من بينهم قنباي وإينال الصصلاني، نائب حلب، الذي انضم إلى صفوف الخارجين، في حين فرَّ بعضهم إلى بلاد التركمان، وعاد السلطان إلى القاهرة[3].

كانت نتيجة سياسة الشدة التي انتهجها المؤيد شيخ أن حلَّ السلام في سائر نيابات السلطنة خاصة نيابات بلاد الشام. ورغم هذه الأحداث، فإن عهده يُعتبر هادئاً، من حيث اندلاع الفتن، بالمقارنة مع عهدي فرج وأبيه برقوق. إلا أن الوضع الاقتصادي كان في حالة سيئة، حيث كان الناس يئنون من وطأة الضرائب، وكثيراً ما هبُّوا في وجه ظالميهم. وكانت النقود عرضة للتلاعب بقيمها. ولئن استحق السلطان الثناء عليه لمساندته الطلاب، ولأنه كان شاعراً وموسيقياً، فهو جدير بمضاعفة الثناء لورعه وتقواه. ولما أصاب مصر مرض الطاعون لبس لباس

---

(١) ابن تغري بردي: ج١٤، ص١٩.

(٢) المقريزي: ج٤، ص٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٢٠ ـ ٣٢٢، ٣٢٧ ـ ٣٢٩. الخطيب الجوهري: ج٢، ص٣٥٤ ـ ٣٥٥.

الدراويش وخرج يتبعه الخليفة والقضاة وأمامهم الشيوخ وهم رافعون المصاحف، واليهود والنصارى يحملون التوراة والإنجيل، إلى ضريح برقوق، ثم سجد على التراب وسجد الناس معه، ووزّع الطعام الكثير على الفقراء، وصام ثلاثة أيام وسجد لله متوسلاً أن يرسل إلى البلاد ماء النيل وذلك في وقت عمّ فيه القحط وانتشرت المجاعة. ولما دعا له أحد الناس بالبركة والنصر قال له: «اسألوا الله فإنما أنا واحد منكم». ويعلق المقريزي على هذا السلوك بهذه العبارة: «فلله دره، لو كان قد أُيد بوزر (وزير) أصدق، وبطانة أخير، لما قصر عن الأفعال الجميلة، بل إنما اقترن به فاجر جريء، أو خب شقي»[1].

مرض السلطان المؤيد شيخ في عام (٨٢٤هـ/ ١٤٢١م) مرض الموت، وتوفي ظهر يوم الاثنين في (التاسع من شهر محرم/ شهر كانون الثاني) بعد أن عهد لابنه أحمد بالحكم من بعده[2].

العلاقات الخارجية

العلاقة مع الإمارات التركمانية

عاشت على الأطراف الشمالية للسلطنة المملوكية، في أعالي بلاد الشام والفرات وشرقي آسيا الصغرى، جماعات من شعوب مختلفة مثل الأرمن والكرج والأكراد والتركمان، وقد ربطتهم علاقات متقلبة بدولة المماليك تراوحت بين التبعية والخضوع والثورة وفق الظروف الخاصة والعامة التي أحاطت بالمنطقة وشعوبها منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي.

وقد أقام التركمان لأنفسهم إمارات على أطراف آسيا الصغرى وبلاد ما بين النهرين اشتهرت منها إمارات ذو القدر ورمضان وقرمان، والآق قوينلو (الخروف الأبيض) والقراقوينلو (الخروف الأسود).

وبحكم موقعها، كان من المقرر أن تتبع هذه الإمارات الدولة المملوكية. لكن الذي حصل هو أنها لم تظل على ولائها للمماليك وإنما كثيراً ما استغلت الظروف السياسية للخروج على حكمهم، بل ومهاجمة أراضيهم، مما سبّب لهم كثيراً من المتاعب على حدود بلادهم الشمالية، والشمالية الشرقية. وكانت الدولة

---

(١) المقريزي: ج٤، ص ٤٨٥ ـ ٤٩٠، ٥٣١ ـ ٥٣٢. راجع صفات المؤيد شيخ في المنهل الصافي لابن تغري بردي: ج٦، ص٣١٠ ـ ٣١٢.

(٢) ابن تغري بردي: المصدر نفسه ص٣٠٩، ٣١٤.

المملوكية تقنع أحياناً، ووفقاً لظروفها الداخلية والخارجية بالسيادة الاسمية الغامضة على رؤوساء التركمان.

وقد اشتد تهديد هذه الإمارات اعتباراً من القرن الخامس عشر الميلادي في الوقت الذي كانت فيه الدولة المملوكية تمر بظروف داخلية صعبة ناتجة عن النزاعات الداخلية، ثم ظهر ضعف هذه الدولة وعجزها عن الاحتفاظ بهيبتها، والدفاع عن كيانها ضد الأخطار التي هددتها من جانبهم[١].

ولا بد لنا قبل الدخول في تفاصيل علاقات هذه الإمارات التركمانية بالدولة المملوكية، من أن نلم إلمامة وجيزة بنشأتها.

إمارة ذو القدر

إمارة تركمانية، من التركمان الأوجاقية نزحوا نحو الأناضول من آسيا الوسطى فراراً من جنكيز خان برئاسة زعيمهم ذو القدر، وحكموا في ملطية والبستان، واتسعت أملاكهم فشملت مرعش وما حولها، وعينتاب، وأنطاليا، وهارونية، وأندرين، وقيرشهر، ودارندة، وخربوط، وحصن منصور، وكختة، وكركر، والرها، ودياربكر، وجرميك، وقلعة الروم، وبلاد سيس وغيرها[٢]، وهي مناطق الحدود بين الدولتين المملوكية والعثمانية.

والراجح أن مؤسس هذه الأسرة هو زين الدين قراجة بن ذي القدر (٧٤٠ ـ ٧٨٠هـ/ ١٣٣٩ ـ ١٣٧٨م). ويُرجع بنو ذي القدر نسبهم إلى كسرى أنوشروان الفارسي.

خلف قراجة ابنه غرس الدين خليل (٧٨٠ ـ ٧٨٨هـ/ ١٣٧٨ ـ ١٣٨٦م) الذي فتح قراجة والبستان، ومرعش، وملطية، وخربوط، والبهسنا. وقد عزله السلطان برقوق أكثر من مرة، واستمر مشتتاً في البلاد إلى أن قتله الأمير حازم الدين إبراهيم التركماني بالقرب من مرعش[٣].

خلف خليلاً أخوه سولي (٧٨٨ ـ ٨٠٠هـ/ ١٣٨٦ ـ ١٣٩٧م). اصطدم بالمماليك في عدة معارك وأجبرهم على الاعتراف بسيادته على البستان ومرعش، كما ساعد منطاشاً على نهب البلاد الشمالية حين حاصر عينتاب المشمولة بحماية المماليك. وقد قُتِل سولي غيلة بقرار من السلطان الظاهر برقوق[٤].

---

(١) عاشور: ص٢٥١.

(٢) القرماني: ص٣٣٩.

(٣) ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج٥، ص٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٤) ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج٦، ص١٨٣ ـ ١٨٦.

تولى الحكم بعده ابن أخيه ناصر الدين محمد بن خليل، صاحب سيس (٨٠٠ ـ ٨٤٦هـ/ ١٣٩٧ ـ ١٤٤٢م)، وفي عهده، استولى السلطان العثماني بايزيد الأول على ملطية وبهسنا.

وأثناء اكتساح تيمورلنك للمنطقة لم تسلم بلاد ذي القدر من تعدياته، التي شملت بهسنا وملطية، وعاث فساداً فيها حتى استسلم له ناصر الدين.

وفي عام (٨٠٤هـ/ ١٤٠١م) باغت تيمورلنك تركمان ذي القدر أثناء عودته من بلاد الشام. وتحالف ناصر الدين مع السلطان العثماني محمد شلبي بعد انسحاب تيمورلنك من المنطقة، وساعده في قتال أخيه موسى، كما اشتبك في عدة معارك مع الأمراء المجاورين له من آل قرمان وبني رمضان[1].

إمارة رمضان

الرمضانيون أسرة تركمانية وفدت إلى الأناضول من آسيا الوسطى في عهد أرطغرل واستقرت في إقليم أذنه، وأقامت فيه سلطانها، فسيطرت على سيس وبياس وإياس وطرسوس وأذنة وغيرها. ولعل أول زعيم ظهر فيهم هو أحمد بن رمضان (٧٨٠ ـ ٨١٩هـ/ ١٣٧٨ ـ ١٤١٦م)، أي في أواخر عهد الدولة المملوكية الأولى. وكثيراً ما أغار على أطراف هذه الدولة ونهبها[2]، وخلفه بعده وفاته، إبراهيم بك (٨١٩ ـ ٨٣٠هـ/ ١٤١٦ ـ ١٤٢٧م).

إمارة القرمان

هي إحدى الإمارات التركمانية التي قامت على أنقاض سلطنة سلاجقة الروم في آسيا الصغرى بعد زوالها في عام (٧٠٤هـ/ ١٣٠٤م) واتخذت مدينة قونية عاصمة لها، وتوسعت حتى سيطرت على مدن أرمناك ولارندة وآقسرا، وتُعتبر أقوى الإمارات التركمانية بعد الإمارة العثمانية.

ونظراً لمجاورتها الإمارة العثمانية المتنامية، ظهر التنافس واضحاً بينهما، وقد حاول السلاطين العثمانيون ضم أراضيها إلى أملاكهم. وقد قتل السلطان بايزيد الأول العثماني في عام (٧٩٣هـ/ ١٣٩١م) علاء الدين أمير القرمان وسجن ولديه علي ومحد، وظل الأخوان في السجن إلى أن أطلق تيمورلنك سراحهما[3].

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية، ج٩، ص٣٩٩.

(٢) المرجع نفسه، ج١٠، ص١٨٧.

(٣) القرماني: ص٢٩٣.

ولما كانت هذه الإمارة مثار نزاع دائم مع العثمانيين والمماليك، فإن أراضيها لم تستقر كلها تحت سيادة أمير القرمان كغيرها من الإمارات التركمانية الأخرى، لذلك تعرضت أملاكها للزيادة والنقصان وفقاً للظروف الخاصة والعامة التي كانت تمر بها المنطقة.

إمارة الآق قوينلو (الخروف الأبيض)[١]

قبيلة القطيع الأبيض، أسرة تركمانية وفدت من أواسط آسيا نتيجة غزوات المغول على بلاد خوارزم، واستقرت في ديار بكر، واتخذت في بادىء الأمر مدينة آمد عاصمة لها.

مؤسس هذه الأسرة هو بهاء الدين قرا عثمان البايندري، ولقبه قرايلك. تعاون مع تيمورلنك أثناء غزوه لمناطق غربي آسيا، وقد منحه أرضاً في أرمينيا ومنطقة الفرات الأعلى، كما نصَّبه حاكماً على سيواس بعد أن استولى على أملاك القاضي برهان الدين أحمد. توفي في عام (٨٣٨هـ/ ١٤٣٤م).

توسعت الإمارة بعد ذلك على يد أميرها أوزون حسن (حسن الطويل)، (٨٧٢ ـ ٨٨٢هـ/ ١٤٦٧ ـ ١٤٧٧م). وبحكم موقعها على حدود الدولتين المملوكية والعثمانية، فقد أقامت علاقات معهما تراوحت بين العدائية والسلمية، إلا أن العلاقات العدائية مع الدولة المملوكية كانت الغالبة[٢].

إمارة القراقوينلو (الخروف الأسود)[٣]

نشأت هذه الإمارة قبل ظهور إمارة الآق قوينلو بنحو نصف قرن[٤]، وجذورهما واحدة. سكن أفرادها البلاد الواقعة شمالي بحيرة وان، واستقرت أملاكهم في بعض جهات أرمينيا، وأذربيجان، واتخذوا تبريز عاصمة لهم.

أسس هذه الإمارة قرا محمد يوسف. وأشهر أمرائها ابنه قرايوسف (٨١٠ ـ ٨٢٣هـ/ ١٤٠٧ ـ ١٤٢٠م) الذي ضمَّ أذربيجان إلى أملاك الإمارة. وكانت له اصطدامات مع الآق قوينلو في منطقة ديار بكر، كما هزم أحمد الجلائري وضمَّ

---

(١) سميت بذلك لأنها كانت تضع رسم خروف ذي لون أبيض على علمها.

(٢) القرماني: ص٣٣٦. إقبال: مرجع سابق، ص٦٣٣ ـ ٦٣٧، دائرة المعارف الإسلامية، جـ٢، ص٤٨١.

(٣) سميت بذلك لأنها كانت تضع رسم خروف ذي لون أسود على علمها.

(٤) القرماني: ص٣٣٦.

العراق، وتوسع في ناحية الغرب حتى قارب حلب. وكان لجوء هذا الزعيم التركماني إلى بلاد العثمانيين أحد الأسباب التي حملت تيمورلنك على محاربة السلطان العثماني بايزيد الأول.

اضطربت أوضاع الإمارة بعد وفاة قرا يوسف نتيجة للنزاعات الداخلية التي نشبت بين أبنائه.

أما علاقة القراقوينلو بالدولة المملوكية، فكانت أقرب إلى الصداقة منها إلى العداء، بل إنهم ساعدوا المماليك خلال غزو تيمورلنك لبلاد الآق قوينلو.

والواقع أن هذه الإمارات التركمانية الواقعة على الأطراف الشمالية لدولة المماليك كثيراً ما حاولت الخروج من تبعيتها للسلطنة المملوكية، مستغلة ظهور ثلاثة عوامل على المسرح السياسي:

الأول: اضطراب الوضع السياسي لدولة المماليك على أثر الانتفاضات التي شهدتها بلاد الشام بين عامي (٨١٦ ـ ٨٢٠هـ/ ١٤١٣ ـ ١٤١٧م) بشكل خاص.

الثاني: تراجع الضغط التيموري عن منطقة غربي آسيا، بعد وفاة تيمورلنك في عام (٨٠٧هـ/ ١٤٠٤م)، واضطراب الوضع الداخلي في دولته، وانهماك خلفائه بشؤونهم الداخلية.

الثالث: انهماك السلطان العثماني محمد شلبي باسترداد الأقاليم التي انتزعها تيمورلنك من أبيه، ووضع حد للفوضى التي أعقبت خسارة أنقرة.

وكان السلطان المؤيد شيخ قد شعر بخطر هذه الإمارات على الوضع العام لدولته، فرأى ضرورة إخضاعها، وقام بحملتين ضدها. ولعل أبرز أحداث خروج التركمان، ما وقع بعد زوال الخطر التيموري. فقد تحالف قرا يوسف، زعيم القراقوينلو، مع شاه رخ بن تيمورلنك، وتعاون معهما الخارجون من الأمراء المماليك في بلاد الشام بقيادة نوروز الحافظي نائب دمشق، في عام (٨١٧هـ/ ١٤١٤م). إلا أن هذا التحالف الموجّه ضد الوجود المملوكي في مناطق الشمال، لم يدم طويلاً بسبب وقوع الخلافات بين الأطراف المتحالفة، وقيام أبناء قرا يوسف بالاعتداء على أملاك شاه رخ.

ويبدو أن السلطان المؤيد صمّم على الخروج بنفسه إلى بلاد الشام لوضع حدٍّ لخروج نوروز الحافظي، ومن ثم التوجه نحو الشمال لإعادة الأمور إلى نصابها في مناطق التركمان.

وكانت ملطية قد تعرضت لهجوم من جانب أحد أمراء التركمان، وهو حسين بن كبك، واستولى عليها. فتقدم السلطان في (شهر جمادى الأولى من عام ٨١٧هـ/ شهر تموز عام ١٤١٤م) نحو الشمال، بعد أن وضع حداً لتمرد الحافظي، فمرّ على البستان ودارندة وملطية فهرب ابن كبك المتغلب عليها. وعين كزل العجمي نائباً من قِبَلِه. وبعد أن رتّب أوضاعها الإدارية وحقّق الأمن عاد إلى القاهرة[1].

وحدث في عام (٨٢٠هـ/ ١٤١٧م) أن خلعت المعاقل الواقعة على الحدود الأرمنية طاعة المماليك، مستغلة وقوع الفتن والقلاقل الداخلية. واستولى القرمانيون على طرسوس، فخرج السلطان من القاهرة بصحبة الخليفة والقضاة الأربعة، ورافقه قرا يوسف صاحب بغداد وغيرها من بلاد العراق، وبير عمر صاحب أرزنجان، وابن رمضان، وسليمان العثماني، أحد أبناء السلطان بايزيد الأول والذي كان ينازع أخوته على الحكم، وكان هؤلاء في القاهرة انذاك، يجدّدون ولاءهم للسلطات المملوكية ويطلبون مساعدتها لحل مشاكلهم الداخلية. وصل السلطان إلى حلب، وتوجه منها إلى العمْق[2] ولما وصلها جاءه رسول من قِبَل محمد بن قرمان مع هدية وكتاب اعتذار عن تقصيره، وفضة مسكوكة باسم السلطان. فعنّف السلطان الأمير القرماني وأخذ عليه عدم تسليمه مفاتيح طرسوس، ورفضه تنفيذ الأمر السلطاني الصادر إليه والقاضي بالقبض على نائب ملطية كزل العجمي الذي خرج على طاعته. وأثناء إقامته في العمْق قدم عليه الأمير إبراهيم بن رمضان بصحبة ابن عمه وقدّم ولاءه للدولة المملوكية.

ويبدو أن المؤيد شيخ كان بحاجة إلى تحقيق الأمن على حدود بلاده الشمالية والتفرغ لقتال التركمان على أثر خروج بعض الإمارات التركمانية على حكمه لذلك قبلَ عذر محمد بن قرمان وأمهله مدة شهر لتقديم مفاتيح طرسوس وإلا سوف يقاتله.

وأرسل، من أجل تحقيق هذه الغاية، قجقار القردمي، نائب حلب، بمن معه من العساكر إلى المدينة المذكورة استعداداً لتسلمها إما سلماً أو حرباً، في حين توجه هو إلى مرعش والبستان لوضع حد لتمرد أمراء ذي القدر، وندب ابنه

---

(١) الخطيب الجوهري: جـ٢، ص٣٤٢. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ١٤، ص٢٢. ابن إياس جـ٢، ص١٤.

(٢) العمْق: كورة بنواحي حلب. الحموي، ياقوت: معجم البلدان، جـ٤، ص١٥٦.

إبراهيم لقتال ناصر الدين محمد بن ذي القدر، الذي نجح في إخضاع الإمارة.

ويبدو أن ناصر الدين هاله ما حدث في بلاده من تدمير وخراب على يد الجيش المملوكي، فاستسلم، وطلب العفو من السلطان. قَبِلَ هذا الأخير عذره وعفا عنه[1].

وبعد أن رتَّب أوضاع المنطقة، وعيَّن النواب عليها، عاد إلى حلب ومنها إلى دمشق فبيت المقدس فالقاهرة التي وصلها في (شهر شوال عام ٨٢٠هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٤١٧م)[2].

لم يركن التركمان إلى الهدوء، وظلوا يتطلعون إلى خلع طاعة المماليك. وكانت تحركاتهم وخلافاتهم الداخلية تثير مشكلات للسلطة المملوكية. من ذلك ما حدث في (شهر شعبان عام ٨٢١هـ/ شهر آب عام ١٤١٨م) حين دبَّ الخلاف بين قرايلك صاحب العراق وزعيم الآق قوينلو، وقرا يوسف زعيم القراقوينلو. فقد هاجم الأول مدينة ماردين التابعة لحكم الثاني، فهبَّ قرا يوسف للدفاع عن ممتلكاته، فهاجم آمد، عاصمة الآق قوينلو، وطارد قرايلك حتى مرج دابق شمالي حلب، الذي اضطر تحت ضغط الأحداث العسكرية إلى دخول حلب مع قواته بعد أن استأذن نائبها الأمير يشبك اليوسفي.

اعتقد السكان أن قرايلك دخل المدينة بهدف الاستيلاء عليها، فدب الذعر بينهم واحتموا بالقلعة[3].

وصلت هذه الأخبار إلى القاهرة، فخشي السلطان من حركة قرايلك من أن يستغل فرصة دخوله الأراضي المملوكية للإغارة على مدنها، فقرر الخروج على رأس جيش إلى بلاد الشام للتصدي له.

ويبدو أن قرايلك غادر مدينة حلب، في الوقت الذي نزل فيه قرا يوسف على عينتاب الواقعة ضمن أملاك المماليك، وأرسل منها فرقة عسكرية لاستطلاع أخبار قرايلك، إلا أن نائب حلب تصدى لها وهزمها، مما دفع قرا يوسف إلى الاعتذار للنائب عن نزوله في عينتاب، إذ أن هدفه كان مطاردة قرايلك فقط، وأنه لم يقصد دخول بلاد الشام، ومع ذلك فإنه هاجم البيرة ونهبها، كما نهب عينتاب[4].

---

(١) المقريزي: جـ٤ ص٤٠٦. ابن تغري بردي: جـ١٤، ص٥٠ ـ ٥١.

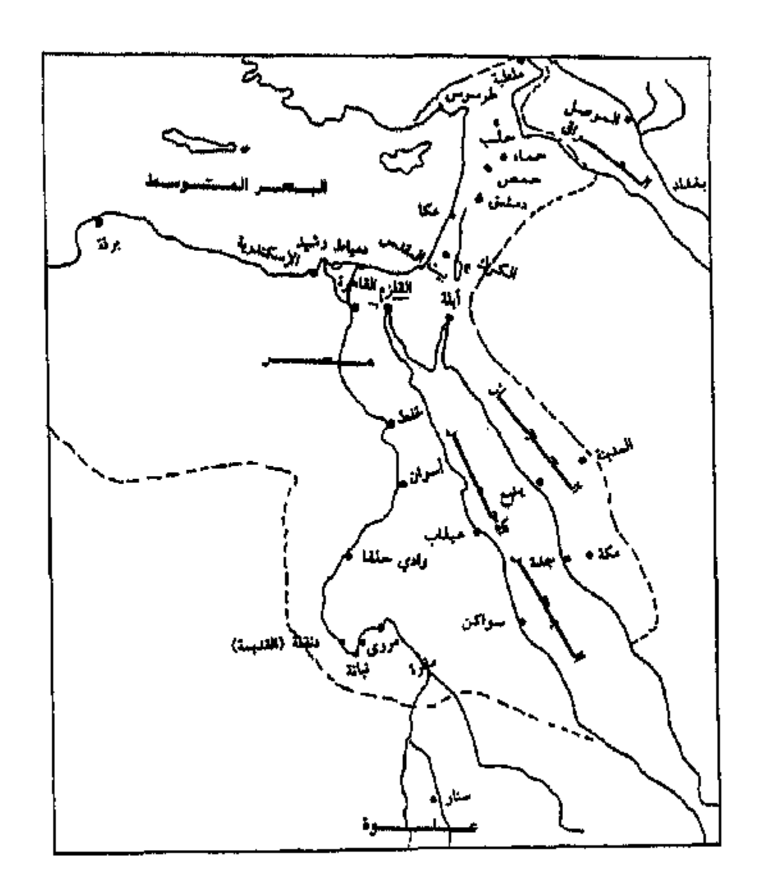
(٢) الخطيب الجوهري: جـ٢، ص٣٩٥ ـ ٣٩٦.

(٣) المقريزي: جـ٤، ص٤٥٨ ـ ٤٥٩.

(٤) ابن تغري بردي: جـ١٤، ص٦٨ ـ ٦٩، ٧١.

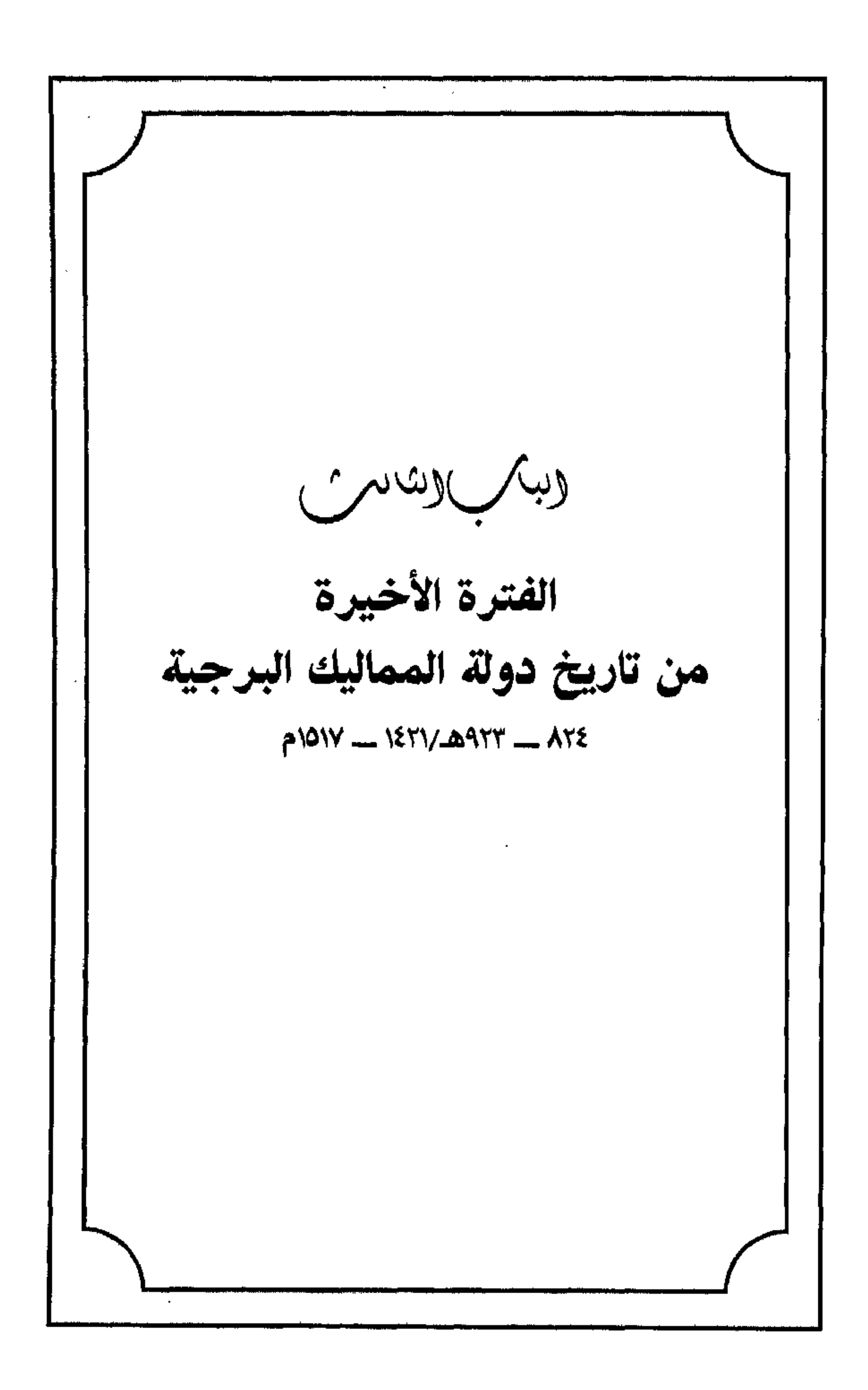
وفي عام (٨٢٢هـ/ ١٤١٩م) خرج القرمانيون، بقيادة محمد القرماني، على حكم المماليك، واستولوا بمساعدة بقايا جنود قرايلك على مناطق الحدود واستردوا طرسوس، وقبضوا على نائبها الأمير شاهين الأيدكاري[١]، فأرسل المؤيد شيخ حملة عسكرية بقيادة ابنه إبراهيم لاستعادة المدينة وتأديب القرمانيين. وفعلاً تمكّن هذا الأمير من استعادة طرسوس، وتوغل في حملته إلى عمق أراضي بلاد الروم حتى بلغ قونية ولارندة وقيصرية في أواسط آسيا الصغرى، فأخضع القرمانيين، وخطب باسم والده في عاصمتهم قونية، وسكّ النقود باسمه، وأقرّ محمد القرماني، الذي استسلم له، في نيابة السلطنة بقيصرية، ثم عاد إلى حلب ومنها إلى القاهرة[٢].

كانت حروب المؤيد شيخ وابنه إبراهيم في مناطق الحدود الشمالية غير حاسمة، فقد جدّد التركمان تحركاتهم المعادية للسلطنة المملوكية في عهد خلفائه، كما سنرى في فصول قادمة.



دولة المماليك في أقصى اتساعها

(١) الخطيب الجوهري: ج٢، ص٤٣٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٤٠ ـ ٤٤١.



الباب الثالث

الفترة الأخيرة
من تاريخ دولة المماليك البرجية

٨٢٤ ـ ٩٢٣هـ/١٤٢١ ـ ١٥١٧م

الفصل الثامن عشر

الأوضاع الداخلية

تمهيد

أصيب البلاط المملوكي، والدوائر الحاكمة في الدولة بفساد شديد خلال الفترة الواقعة بين وفاة السلطان المؤيد شيخ وزوال الدولة. والواقع أن هذه الفترة الزمنية تختلف، في بعض جوانبها، عن الفترة السابقة على الرغم من تكرار مشاهد الفتن والمنافسات التي تكاد لا تنقطع، إلا أن الظاهرة المميزة لها تكمن في:

١ ـ ازدياد ثورة المماليك الجلبان، وظهور عجز السلاطين عن ردعهم. والراجح أن ذلك ناتج عن أن هؤلاء الأجلاب كانوا في معظمهم عند شرائهم في سن البلوغ، مما جعلهم لا يتشربون روح النظام والولاء لأستاذهم في طفولتهم، فأضحوا مصدر قلق وفوضى وخطر يهدد سلامة السلطان الشخصية بالإضافة إلى سلامة الدولة، وهذا ما دفع بعض كبار سلاطين هذه الفترة إلى التنحي عن العرش أكثر من مرة، كما رفضوا تولية أبنائهم من بعدهم، وذلك يأساً من ترضيتهم أو إقناعهم بحرج مركز الدولة.

٢ ـ إتسمت هذه الفترة بكثرة عزل وتولية السلاطين، فلا يكاد السلطان يبقى في منصبه أياماً، بل ساعات، حتى يُعزل، ويُنصَّب غيره. فقد حكم خلالها عشرون سلطاناً لم يكن أحد منهم على مستوى يؤهله لأن يمارس الحكم إلا بواسطة أمراء كانوا مثالاً للفساد. واعتلى العرش خلال فترة سنة وشهرين أربعة سلاطين، وتولى أربعة آخرون الحكم خلال فترة لا تزيد عن السنتين، ومن بين هؤلاء السلاطين مَنْ حكم دون الشهرين، بل إن منهم من لم تزد مدة سلطنته عن ثلاثة أيام، وفيهم سلطان حكم لليلة واحدة، حتى بدا للمماليك أن دولتهم سائرة في طريقها إلى الزوال، لذلك سعى كل منهم للظفر بهذا المنصب قبل فوات الأوان، ولا عليه إن طال حكمه أو قصر. وظل العرش مشاعاً لمن يستطيع أن يتغلب على منافسيه أو إقناع الأمراء بمساندته. وبقي الأتابك المرشح الرئيسي لمنصب السلطنة، يخلع السلطان الجديد ابن السلطان السابق، ويُنصِّب نفسه مكانه.

ويعلق ابن تغري بردي على هذه القاعدة بقوله: «وقد صار ذلك عادة عند موت كل سلطان من عهد الملك المؤيد شيخ إلى يومنا هذا... لعدم أهلية الملوك، ولغفلتهم عن هذا المعنى في أيام عزهم. وأعجب من هذا أن أحدهم لا يزال في غفلة عن ذلك حتى يشرف على الموت، فيعهد لولده بالسلطنة مع معرفته وتحقُّقه بما يفعلونه مع ولده من بعده، كما فعل أمثاله»(١).

لكن هذا لا ينفي وجود عهود طويلة حافلة بالمنجزات، ويمكن تسمية هذه الفترة، التي تلت وفاة المؤيد شيخ مباشرة، بفترة حكم الأوصياء واستبدادهم سواء أكانوا في منصب الوصاية على أولياء العهود الصغار أو بعد عزلهم وقيامهم بالملك من بعدهم(٢).

٣ ـ حدثت خلال القرن الخامس عشر الميلادي أحداث عالمية أثَّرت بشكل مباشر على أوضاع الدولة، وأضفت الخطورة على الأحداث الداخلية وأعني بها الاكتشافات ونمو الدولة العثمانية المضطرد.

٤ ـ وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة فإن قوة الدولة المختزنة ساعدتها على التوسع بإضافة جزيرة قبرص، ومحاولة القضاء على الفكرة الصليبية التي ما زالت متجذرة في جزيرة رودس.

هذا وسنرصد في الصفحات التالية أوضاع دولة المماليك البرجية خلال الفترة المذكورة من الناحيتين الداخلية والخارجية بمنهجية مختلفة بفعل كثرة عدد السلاطين الذين تولوا الحكم خلالها من جهة، ونظراً لتسارع الأحداث التي أدت إلى النهاية المحتومة، من جهة أخرى.

الأوضاع الداخلية

تولى منصب السلطنة بعد وفاة المؤيد شيخ ابنه أحمد (٨٢٤هـ/ ١٤٢١م)، وكان عمره آنذاك سنة وثمانية أشهر(٣) فحمل، بعد موت أبيه، من الحريم، ووضع على ظهر جواد، ثم سار في احتفال رسمي إلى قاعة الاجتماع حيث حُيِّي بالسلطنة، ولُقب بلقب «الملك المظفر»(٤).

كان المؤيد شيخ قد عهد إلى ثلاثة من كبار أمرائه بالعناية بابنه والتحدث باسمه، وهم الطنبغا القرمشي وططر وقجقار القردمي، على أن يكون الأول أتابكاً

---

(١) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ١٦، ص٣٦.

(٢) ضومط: ص٣٤.

(٣) المقريزي: جـ٤، ص٥٦٣.

(٤) الخطيب الجوهري: جـ٢، ص٤٩٤.

للعساكر. ولما كان هذا الأمير آنذاك في مهمة خارجية في بلاد الشام، فقد قبض ططر على قجقار، ونصّب نفسه أتابكاً للعساكر ووصياً على السلطان الصغير ونائباً عنه[1]، وتزوج من والدته خوند سعادات[2]، واستمال الجيش إلى جانبه بإغداقه الهبات على أفراده، وأسكت المعارضين في مصر فسجنهم في الإسكندرية[3].

ويبدو أن استبداد الوصي بالشؤون العامة أثار نواب بلاد الشام ضده، خاصة جقمق الأرغون، نائب دمشق. وحتى يدعم موقفه استمال الطنبغا الذي كان يعتبر نفسه الوصي الحقيقي.

واضطر ططر للخروج إلى بلاد الشام لوضع حد لانتفاضة أمرائها واصطحب معه السلطان والخليفة والقضاة الأربعة، فهرب بعضهم من وجهه خاصة جقمق ورحب به من بقي منهم على أنه نائب السلطان، إلا أنه قبض عليهم، ثم توجه إلى حلب فدخلها دون قتال[4].

بعد أن ثبّت أقدامه في بلاد الشام، وعيّن من يثق بهم في مناصبها الإدارية والعسكرية، أصيب بمرض شديد أثار فضول بعض الأمراء، فتآمروا عليه، إلا أنه قبض عليهم وقتلهم[5].

ولما أمِنَ على نفسه، وتمكّن في الحكم، خلع السلطان الصبي يوم الجمعة في (أواخر شهر شعبان عام ٨٢٤هـ/ شهر آب عام ١٤٢١م)، وتولى عرش السلطنة وعاد إلى القاهرة في الشهر التالي[6]. حكم السلطان أحمد سبعة أشهر وعشرين يوماً[7].

لم يتمتع السلطان ططر (٨٢٤هـ/ ١٤٢١م) الذي تلقب بلقب «الملك الظاهر» طويلاً بالعرش. فقد دبرت زوجته أم أحمد أمر مقتله بعد أن طلقها غداة خلع ابنها، خوفاً على نفسه منها، ومن جهة أخرى كانت صحته آخذة بالتدهور. ولما دنا أجله عهد إلى ابنه محمد بالحكم من بعده، وأشهد الخليفة والقضاة[8]، على أن يكون الأمير جانبك الصوفي نائباً عنه والقائم بإدارة الشؤون العامة والأمير برسباي الدقماقي الدوادار الكبير وصياً عليه[9].

---

(١) ابن تغري بردي: المنهل الصافي جـ٦ ص٣٩٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٠١.
(٣) الخطيب الجوهري: جـ٢، ص٤٩٦.
(٤) المصدر نفسه: ص٥٠٦.
(٥) المصدر نفسه، ص٥٠٤.
(٦) المقريزي: جـ٤، ص٥٨٢.
(٧) المصدر نفسه، ص٥٨١.
(٨) ابن تغري بردي: المنهل الصافي، جـ٦، ص٤٠٤.
(٩) المصدر نفسه.

توفي السلطان ططر ضحى يوم الأحد في (الرابع من شهر ذي الحجة عام ٨٢٤هـ/ شهر كانون الأول عام ١٤٢١م) بعد أن حكم مدة ثلاثة أشهر[١].

تولى العرش السلطان محمد بن ططر (٨٢٤ ـ ٨٢٥هـ/ ١٤٢١ ـ ١٤٢٢م) خلفاً لوالده وعمره عشر سنوات وتلقَّب بلقب «الملك الصالح»[٢]. كان من الطبيعي أن يحدث التنافس بين الأمرين جانبك وبرسباي، وقد بغى بعضهما على بعض، وتمكَّن الأخير من القبض على الأول، وعلى عدد من أعدائه الآخرين، وأصحابه الذين ارتاب في أمرهم، وسجنهم جميعاً في الإسكندرية، وتفرَّد بالوصاية على السلطان الصبي، وأضحى المتحدث في أمور السلطنة[٣].

وما لبث، بعد مرور ستة أشهر على سلطنة الصالح محمد، أن خلعه عن العرش في (شهر ربيع الآخر عام ٨٢٥هـ/ شهر نيسان عام ١٤٢٢م)، بمساندة الأمير تَنْبَك ميق، حاكم دمشق، وتولى السلطنة مكانه وتلقب بلقب «الملك الأشرف»[٤].

حكم الأشرف برسباي (٨٢٥ ـ ٨٤١هـ/ ١٤٢٢ ـ ١٤٣٨م) ما يزيد على ستة عشر عاماً، امتازت بالاستقرار وقلة الاضطرابات على الرغم مما قاساه الناس بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، وسياسة السلطان الاحتكارية.

شكَّلت بلاد الشام مصدر قلق لمعظم سلاطين الدولة المملوكية الثانية. فقد خرج الأمير إينال، نائب صفد، على حكم السلطان الأشرف في (عام ٨٢٥هـ/ ١٤٢٢م)، في محاولة لإعادة ابن أستاذه الصالح محمد، فعزله السلطان من منصبه، وكلَّف نائب دمشق بقتاله. ويبدو أنه تهيَّب الموقف، وعجز عن المقاومة؛ فمال إلى الصلح، فعفا عنه السلطان وعيَّنه نائباً على طرابلس، ولم يلبث هذا الأمير، حين لبس ملابس الشرف، وسلَّم قلعة صفد، أن قُبض عليه وقُتل[٥].

وخرج في العام (٨٢٧هـ/ ١٤٢٤م) نائب دمشق تَنْبَك البجاسي إلا أنه أصابه ما أصاب نائب صفد[٦].

وأتيح لبرسباي أن يوسع حدود الدولة؛ ففتح جزيرة قبرص، كما هاجم

(١) ابن تغري بردي: المنهل الصافي، جـ٦، ص٤٠٤. الخطيب الجوهري: جـ٢، ص٥١٣.
(٢) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ١٤، ص٢٣٥.
(٣) الخطيب الجوهري: جـ٢، ص٥١٧ ـ ٥١٨.
(٤) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ١٤، ص٢٣٢، ٢٤٢.
(٥) المقريزي: جـ٤، ص٦١٤ ـ ٦١٥. ابن تغري بردي: المصدر نفسه، ص٢٤٩ ـ ٢٥٠.
(٦) المقريزي: المصدر نفسه، ص٦٥٧ ـ ٦٥٨.

رودس، ونشَّط التجارة. وتوترت العلاقات بين الدولة المملوكية والإمارات التركمانية في أواخر أيامه، مما سيكون له أثر على مجرى العلاقات مع العثمانيين.

أضفت الانتصارات التي حقَّقها برسباي، أهمية كبرى على حكمه، على أنه لا يمكننا، أن نتخذ حالة الهدوء والاستقرار اللذين سادا عهده بأنهما دليل على سعادة الناس، إذ الواقع أنهم قاسوا كثيراً بسبب كثرة الاحتكارات والضرائب، ولم تنج البلاد على ما نالها من هؤلاء في عهده، من بذخه وجشعه.

وقد أساءت المصائب المتتابعة الناتجة عن انتشار مرض الطاعون، والمجاعة، والجراد؛ إلى حكمه، كما زاد شجع المماليك، الحالة سوءاً على سوء. وحاول السلطان أن يكفِّر عن الخطايا بالتضييق على اليهود والنصارى، ومع أنه نجا من براثن مرض الطاعون، فقد اشتكى من مرض آخر[(١)]. وعندما شعر بدنو أجله، نصَّب ابنه يوسف خلفاً له، وعيَّن الأمير جقمق وصياً عليه، وأمر المماليك أن يخلصوا له، وتوفي يوم السبت في (الثالث عشر من شهر ذي الحجة عام ٨٤١هـ/ شهر حزيران عام ١٤٣٨م)[(٢)].

وتولى أبو المحاسن يوسف (٨٤١ ـ ٨٤٢هـ/١٤٣٨م) عرش السلطنة المملوكية بعهد من أبيه، وكان عمره أربعة عشر عاماً وسبعة أشهر وتلقب بلقب «الملك العزيز».

لم يتمكن العزيز يوسف أن يحمي نفسه وعرشه من أطماع الوصي عليه الأمير جَقْمَق، الذي استقطب، تدريجياً، المماليك الأشرفية المخلصين لبيت برسباي، كما تجاوز معارضة الأمير القوي قرقماس، فخلع العزيز يوسف يوم (الأربعاء في التاسع عشرمن شهر ربيع الأول عام ٨٤٢هـ/ شهر آب عام١٤٣٨م) وسجنه في القلعة وتولى العرش. حكم العزيز يوسف مدة أربعة أشهر[(٣)].

كان السلطان جَقْمَق (٨٤٢ ـ ٨٥٧هـ/ ١٤٣٨ ـ ١٤٥٣م) الذي تلقَّب بلقب «الملك الظاهر» معتدلاً في حكمه بالمقارنة مع حكم برسباي، كما عُرِف بتدينه وورعه، فحرّم المعاصي، وشُرْب الخمر. أحبه العلماء ورغب في مصاحبتهم. كان سمحاً لم يترك غير القليل في خزانته الخاصة[(٤)].

---

(١) موير: ص١٥١ ـ ١٥٢.

(٢) المقريزي: ج٤، ص١٠٤٣ ـ ١٠٤٥، ١٠٥١.

(٣) الخطيب الجوهري: ج٤، ص١٩ ـ ٢٠. ابن تغري بردي: المنهل الصافي ج٤، ص٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٤) موير: ص١٥٨.

افتتح عهده بتوزيع المناصب الإدارية والعسكرية على أعوانه وأرضى المماليك الطامحين، فمنحهم الهبات الكثيرة[1].

ويبدو أن الأمير قرقماس، أتابك العساكر، لم يكن مقتنعاً بما حدث من انقلاب على حكم العزيز يوسف، لذلك استغل الخلافات الداخلية بين المماليك ليقود انتفاضة ضد النظام مدفوعاً باتجاه المماليك الأشرفية الذين التفُّوا حوله. والراجح أن هؤلاء ضغطوا عليه ليقودهم في الوقت الذي لم تتهيأ له ظروف الانتفاضة، بالإضافة إلى وقوع خلافات بين أتباعه، فخرج «غير منشرح الصدر»[2] وحاصر القلعة. تصدى له الأمير آقبغا أمير سلاح، وجرى قتال عنيف بين الطرفين انتهى بخسارتهِ فَقُبِض عليه، وأُرسل مكبلاً إلى الإسكندرية، وقُتل بعد بضعة أشهر، وطارد السلطان معظم المماليك الأشرفية الذين ساندوه في حركته[3].

وواجه الظاهر جَقْمَق عدة انتفاضات ضد حكمه في بلاد الشام. فقد خرج كل من نائبي حلب ودمشق تغري برمش وإينال الجكمي فعمّت الاضطرابات سائر أنحاء بلاد الشام[4].

تصدى السلطان بجرأة للخارجين على حكمه، ونجح في إخضاعهم، وقتل زعماءهم[5]، فهدأت الأوضاع في بلاد الشام كما هدأت في الديار المصرية من قبل.

واتيح للظاهر أن يلتفت إلى الخارج، واشتهر عهده بغزوته لجزيرة رودس.

يُعتبر عهد جقمق من أفضل العهود المملوكية نتيجة ما ساده من السلم في الداخل، وهو السلم الذي افتقرت إليه البلاد منذ سنتين، وقد تراجعت في عهده أحداث القتل والتعذيب.

وعندما شعر الظاهر جَقْمَق بدنو أجله تنازل عن العرش يوم الخميس في (الواحد والعشرين من شهر محرم عام ٨٥٧هـ/ أوائل شهر شباط عام ١٤٥٣م)، بعد حكم دام حوالي خمسة عشر عاماً، وطلب من الخليفة والقضاة وكبار الأمراء

---

(١) راجع فيما يتعلق بالتعيينات التي أجراها: ابن تغري بردي: المنهل الصافي، جـ٤، ص٢٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٨٦.

(٣) الخطيب الجوهري: جـ٤، ص٢٩ ـ ٣٤، ٣٧. ابن تغري بردي: المصدر نفسه، ص٢٨٨.

(٤) المقريزي: جـ٤، ص١١١١ ـ ١١١٢، ١١١٥ ـ ١١١٦، ١١١٩، ١١٢٣ ـ ١١٢٤.

(٥) المصدر نفسه، ١١٣٦ ـ ١١٣٨، ١١٤٠ ـ ١١٤٥.

تعيين ابنه عثمان سلطاناً، وتوفي ليلة الثلاثاء في (الثالث من شهر صفر/شهر شباط) وهو في الثمانين من عمره[1].

تولى عثمان بن جَقْمَق (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) عرش السلطنة المملوكية بعد تنازل والده، وعمره ثماني عشرة سنة، وتلقب بلقب «الملك المنصور»[2]، وتولى الأمير إينال العلائي منصب أتابك العساكر[3].

لم يكن السلطان الجديد بأفضل من أبناء السلاطين السالفين الذين ارتقوا العرش، وعلى رغم قسوته وجشعه، فإنه خضع لنفوذ مماليكه[4].

استمر الصراع الداخلي في عهده للاستئثار بالنفوذ. فقد أقدم المنصور عثمان على خلع جماعة من المؤيدية المعارضين لحكمه، وقبض عليهم ونفاهم إلى الإسكندرية، كان من بينهم الأمير دولات باي الدوادار. ومن جهة أخرى، قرَّب مماليكه وولأهم المناصب الإدارية والعسكرية[5].

دفعت هذه التغييرات في أجهزة الحكم، المماليك المؤيدية إلى التفاهم مع المماليك الأشرفية الناقمين على عثمان وأبيه جقمق، وتعاون الطرفان لخلع السلطان[6].

حصل ذلك في الوقت الذي تشاغل فيه السلطان وحاشيته عن ممارسة الحكم حيث انهمكوا في الحصول على الإقطاعات والوظائف معتقدين بأن الحكم أضحى بين أيديهم، وليس بإمكان أحد انتزاعه منهم.

وفي أوائل شهر ربيع الأول بدأت الأحداث التي أدَّت إلى عزل المنصور عثمان. فزحفت جموع المماليك الأشرفية والمؤيدية والسيفية إلى القلعة وحاصرتها، وَعُقِد في الوقت نفسه اجتماع في منزل الأمير إينال العلائي تقرر فيه عزل السلطان وتولية هذا الأخير الحكم عوضاً عنه.

ونتيجة للاشتباكات التي حصلت بين الطرفين المتصارعين، انتصر المنتفضون فعزلوا السلطان وولَّوا الأمير إينال العلائي مكانه، وذلك يوم الأحد في (السابع

---

(١) ابن تغري بردي: المنهل الصافي، ج٤، ص٢٩٤. النجوم الزاهرة، ج١٥، ص٢٥٣.
(٢) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٢٤.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٨.
(٤) موير: ص١٥٩.
(٥) ابن تغري بردي: ج١٦، ص٣٥ ـ ٣٦.
(٦) راجع سبب عداوة الأشرفية للسلطان في المصدر نفسه، ص٣٦.

عشر من شهر ربيع الأول عام ٨٥٧هـ/آخر شهر آذار عام ١٤٥٣م)، بعد أن حكم مدة ستة أسابيع تقريباً[١].

قَبِل إينال العلائي (٨٥٧ ـ ٨٦٥هـ/ ١٤٥٣ ـ ١٤٦١م) اعتلاء العرش المملوكي بعد تردد، وضغط كبير من جماعة المنتفضين، وتلقَّب بلقب «الملك الأشرف»[٢]. وهو كأسلافه، تدرَّج في السلم المملوكي، ورُقّي تدريجياً حتى أضحى قائداً للقوات الحربية والبحرية، وقد خضع لمماليكه، لحسن خلقه ولين عريكته، واتصف بعدم الوثوق بالقرارات التي يتخذها[٣].

يتميز عهد الأشرف إينال بكثرة تمرد الجلبان واعتدائهم على الناس، ونهبهم الأسواق، ولم تنجُ مخازن الأمراء من تعدياتهم. ولا أدل على ما أصاب البلاد من اضطراب، أن الجلبان تمردوا سبع مرات في عهده البالغ ثماني سنوات.

ونتيجة لجهل السلطان وعجزه عن ردع أمرائه، سارت دولته في طريق التدهور، ويمكن رصد الأحداث السياسية التالية كدليل على ذلك:

١ ـ ولَّى السلطان، عند اعتلائه العرش، ابنه في منصب أتابك العساكر بدلاً منه، مخالفاً بذلك القواعد المتعارف عليها بين المماليك، مما حمل الأمراء على التحدث في هذا الأمر. فخارت طباعه، وخلع ابنه في اليوم الثاني وعيَّن الأمير تنبك البردبكي في منصب أتابك العساكر «من غير أمر يقتضي ذلك، ولو صمَّم على بقاء ولاية ولده لتم له ذلك»[٤].

٢ ـ منح السلطان مماليكه حقاً على الخزانة، حتى يرضيهم ويشبع نهمهم؛ فأفرغها من المال[٥]، حتى أن المحتسب كان يستجدي، وجلد كبار الأمراء ليقبلوا القيام بأعمالهم. ولما أمر بتجريد حملة عسكرية على الدلتا، طلب مماليكه مزيداً من الأموال، ولما لم تُعط لهم انتفضوا على حكمه، وانضم إليهم المماليك الظاهرية، واستقطبوا الخليفة، وتحدثوا بخلع السلطان وإعادة عثمان بن جقمق إلى العرش، إلا أن حركة التمرد هذه فشلت في تحقيق غاياتها واقتيد الخليفة إلى الإسكندرية ليسجن فيها، ثم طرد الأشرف إينال كل المماليك من القلعة باستثناء مماليك ركاب السلطان[٦].

---

(١) ابن تغري بردي: ج١٦، ص٤٢ ـ ٤٥. كان هذا المؤرخ شاهد عيان للأحداث.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٧.

(٣) موير: ص١٥٩.

(٤) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج١٦ ـ ٦٢.

(٥) المصدر نفسه، ص٨٦.

(٦) المصدر نفسه، ص٨٩ ـ ٩١.

٣ ـ أسند الأشرف إينال الوظائف الكبرى في الدولة إلى المماليك الأجناد الذين لم يتدرجوا في المناصب، وافتقروا إلى الخبرة، بالإضافة إلى أحداث الناس[(١)].

٤ ـ تَمرُّد المماليك الأجلاب الذي يكاد لا ينقطع بهدف الحصول على مزيد من الإنعامات، وعَجز السلطان على مواجهتهم، فكان يرضخ لهم ويُنفِّذ طلباتهم[(٢)].

٥ ـ عَجزَ السلطان عن وضع حد لهذه الفتن التي استشرت في البلاد، واضطر إلى الإنزواء بين جدران قصره خشية من مماليكه، وامتنع عن توزيع الطعام لهم في عيد الأضحى علانية[(٣)].

٦ ـ نتيجة لضعف السلطان الحاكم غدا الأجلاب قوة لا يُستهان بها، فاعتدُّوا بأنفسهم، وأخذوا يتدخلون في عزل وتولية الموظفين، وراح الناس يتهافتون عليهم لإنصافهم، وأضحى من له حق أو شبه حق لا يشتكي غريمه إلا عندهم[(٤)].

٧ ـ ومما زاد الحالة الداخلية خطورة، تفشي مرض الطاعون في عام (٨٦٤هـ/ ١٤٦٠م)، بالإضافة إلى ظاهرة الغلاء، مما ضايق الناس فعلاً، وتمنوا الخلاص[(٥)].

ومهما يكن من أمر، فإن عهد الأشرف إينال يعتبر فشلاً ذريعاً لجهوده التي بذلها من أجل النهوض بالبلاد، ومحزناً نظراً لما ساده من فتن واضطرابات وغلاء. والملاحظ أن الظلم والتعذيب والقتل قد قلَّ على يد السلطان وعماله عما كان عليه من قبل[(٦)]، ولكن لم يكن أحد يأمن على نفسه من المماليك، واللصوص، والسارقين الذين تزيوا بزيهم كي يتمكنوا من السرقة وهم آمنون؛ فنشأ نتيجة ذلك، ولأول مرة، بروز ظاهرة وضع الأموال والأمتعة في حفر أو ببناء الأسوار حولها[(٧)].

حين شعر الأشرف إينال بدنو أجله، استدعى الخليفة والقضاة الأربعة، ولما

---

(١) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ص٧٤ ـ ٧٥.

(٢) راجع فيما يتعلق بالحركة التي قامت في وجه الأشرف إينال في عام ٨٥٩هـ وما نتج عنها، ابن إياس: جـ٢ ص٣٢٤. أما فيما يتعلق بالتمرد الكبير الذي قام ضد حكمه في عام ٨٦١هـ فانظر ابن تغري بردي النجوم الزاهرة: جـ١٦، ص١٠٠ ـ ١٠٢، ١٣٠.

(٣) ابن تغري بردي: جـ١٦، ص٩٤. موير: ص١٦٠.

(٤) المصدر نفسه: ص١٣٠.

(٥) المصدر نفسه، ص١٣٩ ـ ١٤٢.

(٦) المصدر نفسه، ص١٥٨.

(٧) موير: ص١٦٢.

لم يستطع أن يتكلم غمغم أمامهم مشيراً إلى ولده أحمد، على أن يكون خليفته ثم خلع نفسه من السلطنة يوم الأربعاء في (الرابع عشر من شهر جمادى الأولى عام ٨٦٥هـ/ شهر شباط عام ١٤٦١م) بعد أن حكم مدة ثماني سنوات وشهرين وستة أيام وتوفي في اليوم التالي[١].

من مساوىء السلطان الأشرف إينال، أنه كان شحيحاً بخيلاً حتى على نفسه، جاهلاً بالعلوم والفنون المتعلقة بالفضائل، أمياً لا يعرف القراءة والكتابة حتى أنه لا يحسن العلامة على المناشير والمراسيم إلا برسم الموقع له بالنقط على المناشير فيعيدها هو على النقط بالقلم، وهذا دليل على بلادة ذهنه وجمود تفكيره[٢].

خلف الأشرف إينال ابنُه أحمد (٨٦٥هـ/ ١٤٦١م) وتلقَّب بلقب «الملك المؤيد»، فابتهج الناس بذلك آملين بمستقبل أفضل. وإذا قارناه بغيره من سلاطين المماليك نجده مستقيماً، فاضلاً، ومع ذلك كانت فترة حكمه قصيرة، كثيرة الارتباك بسبب الخلافات بين الأمراء بالإضافة إلى ظاهرة التكبر التي اتصف بها[٣].

والواقع أن المؤيد أحمد حكم في وقت ساد فيه المنكر، ولما كان شغله الشاغل تحقيق الإصلاح، رفض لدى توليه العرش طلبات المماليك المتزايدة، فثارت ثائرتهم، وتناسوا خلافاتهم، واتحدوا لخلعه عن العرش.

مال المماليك الأشرفية، خلال هذا الصراع، إلى تعيين الأمير جانم نائب دمشق سلطاناً، في حين فضَّل المماليك الظاهرية الأمير خُشْقَدَم أتابك العساكر. ولما كانت أنباء هذه التحركات لا تصل إلى مسامع السلطان أحمد إلا نادراً، فإنه بقي هادئاً لا يحرك ساكناً، وفَقَدَ تدريجياً مؤازرة مماليكه. ولما قلق أخيراً، استدعاهم إليه، إلا أنهم احجموا عن تلبية الدعوة ظناً منهم أنه يريد القبض عليهم، واجتمعوا في منزل خُشْقَدَم. ولما تكاملت فصول المؤامرة هاجموا القلعة، فاضطر السلطان إلى التنحي عن العرش، وذلك في (التاسع عشر من شهر رمضان عام ٨٦٥هـ/ أواخر شهر حزيران عام ١٤٦١م)، وقد دام حكمه أربعة أشهر وخمسة أيام فأُرسل إلى الإسكندرية حيث سُجن فيها، ولكن أُطلق سراحه بعد ذلك، فعاش في عزلة عيشة فاضلة[٤].

---

(١) ابن تغري بردي: ج١٦، ص١٥٦ ـ ١٥٧.

(٢) المصدر نفسه: ص٢٢١.

(٣) ابن إياس: ج٢، ص٣٧٠.

(٤) ابن تغري بردي: ج١٦، ص٢٤٠ ـ ٢٤٩.

في الوقت الذي كانت فيه القلعة محاصرة من قِبَل المماليك استدعى الأشرفية جانم، نائب دمشق، ليتسلم العرش، ويبدو أنه تأخر في الوصول، فاستغل الظاهرية هذه الفرصة ودفعوا خُشْقَدَم إلى الواجهة السياسية حرصاً على مصالحهم وأقنعوا الأشرفية بتنصيبه حفاظاً على النظام حتى يصل جانم من دمشق. قَبِلَ الأمير خُشْقَدَم تولي منصب السلطنة بعد تردد؛ فهو لم يشترك بالمؤامرة باعتباره كان موضع ثقة واحترام المؤيد أحمد. وقد أدّى الأمير جانبك الظاهري، نائب جدّة، دوراً كبيراً في اختياره[1].

ومهما يكن من أمر، فقد اعتلى خُشْقَدَم عرش السلطنة المملوكية وتلقَّب بلقب «الملك الظاهر» (٨٦٥ ـ ٨٧٢هـ/ ١٤٦١ ـ ١٤٦٧م)[2]. ثم حدث أن وصل الأمير جانم، نائب الشام، ليعتلي العرش بناء على استدعاء الأشرفية، فَذُعر السلطان خُشْقَدَم من ذلك، إلا أنه استطاع أن يخادعه حتى أعاده إلى نيابته، وهو من جهته خضع مرغماً للسلطان الجديد بعدما أدرك أن الفرصة قد فاتت[3].

يُعتبر عهد الظاهر خُشْقَدَم من العهود الهادئة نسبياً. إنه خشي المماليك الأشرفية الذين ساندوا جانم من قبل، فضيَّق عليهم مما تسبَّب في قيام انتفاضة لمصلحة الأتابك جرباش كرت الذي أُرغم على الخضوع لمشيئتهم، فنصَّبوه سلطاناً ولقَّبوه بلقب «الملك الناصر» على لقب أستاذه. لكن السلطان خُشْقَدَم تمكَّن من قمع الفتنة بمساعدة الظاهرية والمؤيدية، واضطر الأتابك إلى الاعتذار[4].

أضحى موقف السلطان قوياً بعد قمع الفتنة، فخلع الأمير جانم من نيابة دمشق وعيَّن الأمير تنم المؤيدي بدلاً منه. ويبدو أن الأول عجز عن المقاومة فغادر بلاد الشام والتجأ إلى الأمير أوزون حسن، صاحب آمد وزعيم الآق قوينلو الذي حاول التوسط له لدى السلطان، إلا أنه فشل في ذلك، فانحاز عندئذ إلى جانبه ودعا له على منابر دياربكر، ثم راح يغير على مناطق الحدود مع بلاد الشام[5]. وحتى يحول دون عودته جهَّز السلطان قوة عسكرية لاقتفاء أثره، لكن تواتُر أخبار

---

(١) ابن تغري بردي: جـ١٦، ص٢٥٥.

(٢) ابن إياس: جـ٢، ص٣٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٨١ ـ ٣٨٢.

(٤) ابن تغري بردي: جـ١٦، ص٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٥) المصدر نفسه، ص٢٦٨. ابن إياس: جـ٢، ص٣٩٢.

مقتله على يد مماليكه، في الرها، في عام (٨٦٧هـ/١٤٦٣م) أوقفت إجراءات التنفيذ[١].

واجه الظاهر خُشْقَدَم، بعد ذلك، ازدياد شعبية الأمير جانبك، نائب جدَّة، الذي يدين له باعتلائه العرش، فتخلص منه بواسطة المماليك الجلبان[٢]، فانتفض المماليك الظاهرية غضباً لمقتله. وعلى الرغم من اعتذار السلطان لهم إلا أن حالة النفور استمرت ناشطة، مما دفع السلطان إلى القبض على كبار أمرائهم وسجنهم في الإسكندرية[٣].

ويبدو أن وطأة الظاهرية كانت شديدة عليه، ولم يتمكّن من تجاوزها، لذلك مال إلى التفاهم معهم، فاستدعى زعيمهم الأمير قايتباي الظاهري إلى القلعة، وتباحث معه ورجاه أن ينسى الماضي واعداً بالعفو عن جميع الذين أرسلوا إلى السجون[٤].

كان باستطاعة هذا الأمير أن يتخلص من السلطان الذي كان مجرداً من أية قوة تسانده، واعتلاء عرش السلطنة، إلا أنه لم يفعل ذلك لسبب ما يزال مجهولاً. وحتى يدعم موقفه على الساحة السياسية عمد السلطان إلى ضرب فئات المماليك بعضهم ببعض، فكان يتقرب إلى الظاهرية تارة وإلى الأشرفية تارة أخرى، كما استكثر من شراء المماليك السلطانية لضرب الفئتين معاً[٥].

وعلى الرغم من ذلك فقد ظل الظاهر خُشْقَدَم ألعوبة بأيدي الأمراء المماليك على مختلف انتماءاتهم، فكان «يترك حبلهم على غاربه» حتى في مظالمهم وغلوهم.

ومن جهة أخرى، أراد السلطان أن يُقوِّم سلوكه ويجعل نفسه محبوباً لدى القضاة والطبقات ذات النفوذ ليستعين بهم على تهدئة ثائرة الناس، فتصرف على محورين داخلي وخارجي.

أما المحور الداخلي، فقد أصدر عدة قوانين ضد أهل الذمة، راح يطبقها بصرامة منها:

١ ـ أنه منع الأعيان من استخدام الذميين في دواوينهم[٦].

---

(١) ابن إياس: جـ٢، ص٤٠٢.
(٢) ابن تغري بردي: جـ١٦، ص٢٧٧.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٧٩ ـ ٢٨٠.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه، ص٢٨٠. موير: ص١٦٧.
(٦) ابن تغردي بردي: جـ ١٦، ص٢٨١.

٢ ـ ومنع السماح للرجال من أهل الذمة بلفّ رؤوسهم بأكثر من عشرة أذرع.

٣ ـ فرض على نسائهم زيّاً معيناً.

وأما على المحور الخارجي، فإنه أرسل عدة حملات عسكرية إلى قبرص ليمتص النقمة الداخلية، لكن الحقيقة فإنه هدف من ذلك مساعدة الملك جيمس من جهة، والتخلص من المماليك الذين كان يخشاهم من جهة أخرى.

ومع ذلك، فقد شهد عهده فترة سلام. وقد حافظ على سيادته منذ بداية حكمه حتى وفاته، بفعل مهارته في لعبة تكافؤ القوى. أما العدل فكان منتهكاً حيث المتَّهمون كثيراً ما يباعون ويُسلَّمون إلى المدَّعين[(١)]. أما الإدارة فقد أصابها الفساد، وتفشت عادة بيع المناصب، مما أحدث تذمراً عاماً عبَّرت عنه العامة بانتفاضات متعددة. ونتيجة لذلك، لم يتمكن من كسب رضى المجتمع المصري. ولما توفي لم يشيعه سوى عدد قليل من حاشيته[(٢)].

توفي الظاهر خُشْقَدَم يوم السبت في (العاشر من شهر ربيع الأول عام ٨٧٢هـ/ شهر تشرين الأول عام ١٤٦٧م)، وزال ملكه بعد أن حكم ست سنوات وخمسة أشهر واثنين وعشرين يوماً[(٣)].

اختار أمراء المماليك، بزعامة خير بك، الأمير يلباي ليخلف السلطان خُشْقَدَم بعد وفاته. وقد دفعه الأجلاب إلى الواجهة السياسية بفعل كونه اتابكاً من جهة، وخشداش أستاذهم من جهة أخرى[(٤)]، فتولى العرش في اليوم الذي توفي فيه السلطان، وتلقب بلقب «الملك الظاهر» (٨٧٢هـ/ ١٤٦٧م)[(٥)].

لم يكن الظاهر يلباي على مستوى المسؤولية التي ألقيت على عاتقه، فقد اتصف بضعف الشخصية، وهيمن خير بك زعيم المماليك الخُشْقَدَمية، على مقدرات الأمور في الدولة، يتلاعب بها كيف يشاء.

نتج عن ذلك، أن اشتد التنافس بين فئات المماليك، خاصة بين المؤيدية من جهة والظاهرية الجَقْمَقية والأشرفية والإينالية من جهة أخرى.

ولوضع حد لهذه الحالة المستشرية الناتجة عن ضعف السلطان، اتفق

---

(١) موير: ص١٦٩.
(٢) ابن إياس: ج٢، ص٤٥٥.
(٣) ابن تغري بردي: ج١٦، ص٣٠٦، ٣٠٩.
(٤) المصدر نفسه، ص٣٥٩.
(٥) المصدر نفسه، ص٣٥٦ ـ ٣٥٧.

المتحالفون على خلعه وتنصيب الأتابكي تَمُرْبُغا. وفعلاً خُلع الظاهر يلباي يوم السبت في (السابع من شهر جمادى الأولى عام ٨٧٢هـ/ شهر كانون الأول عام ١٤٦٧م) بعد أن حكم مدة شهرين وأربعة أيام[١].

تولى تَمُرْبُغا السلطة خلفاً للسلطان يلباي، وتلقَّب بلقب «الملك الظاهر» (٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م)، وهو السلطان الثاني في دولة المماليك البرجية من أصل رومي[٢]. وعمَّ القاهرة والديار المصرية الفرح والسرور بارتقاء سلطان اعتبر أهلاً لقيادة الدولة. جمع الفنون إلى جانب الفضائل. كان ماهراً في صنع القوس والنشاب، بارعاً في الرمي، لم ينازعه في ذلك أحد، فانتهت إليه رئاسة الرمي في عهده. وبرع أيضاً في فن استعمال الرمح وتعليمه، واللجام ومعرفته، والمهماز وأنواعه، وأنواع الضرب، وفن الضرب بالسيف والدبوس.

بالإضافة إلى هذه الفنون، كان السلطان الظاهر تَمُرْبُغا على معرفة جيدة بالفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، كثير الاستحضار لفنون المذهب، وله مشاركة كبيرة في التاريخ والشعر والأدب والمحاضرة الحسنة، والمذاكرة الحلوة عاملاً في دنياه، وفي دينه، هادئاً في طبعه وفي كلامه، لم يعرف الفاحش من الكلام، مظهراً من الحشمة والأدب ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، يجلُّ العلماء والفقراء، متواضعاً، يقوم لغالب من يأتيه من أصاغر طلبة العلم، ذهاباً وإياباً، سمحاً، أطلق سراح الزعماء المسجونين في الإسكندرية، مثل الملك المؤيد أحمد بن الأشرف إينال، والملك المنصور عثمان بن الظاهر جَقْمَق، بالإضافة إلى بعض الأمراء، وفعل مثل ذلك في بلاد الشام والحجاز[٣].

ورغم هذه الخصال الحميدة التي اتصف بها هذا السلطان، إلا أنه لم يملك الوسائل التي يُرضي بها فئات المماليك الملتفة حوله. ويبدو أن النفقة التي وزعها لدى اعتلائه العرش، لم تلقَ تأييداً من جانبهم. ويذكر ابن تغري بردي أن نفقة المماليك السلطانية كانت على أقبح وجه، وأظهر عجز[٤]، ولا شك بأن مرد ذلك يعود إلى فراغ الخزانة العامة من الأموال الكافية.

والواقع أن الاختلال في توزيع الإنعامات والنفقات يؤدي إلى تدبير

---

(١) ابن تغري بردي: ص٣٦٩ ـ ٣٧٠. ابن إياس: جـ٢ ص٤٦٥.

(٢) ابن إياس: المصدر نفسه، ص٤٦٧ ـ ٤٦٨.

(٣) ابن تغري بردي: جـ١٦، ص٣٧٣ ـ ٣٧٦.

(٤) المصدر نفسه، ص٣٨٢.

المؤامرات ونشوب الفتن، وهذا ما حصل حين خلع الأجلاب الخُشْقَدَمية السلطان الظاهر تَمُرْبُغا ونصَّبوا مكانه الأمير خير بك، ولقَّبوه بلقب «الملك العادل». استمر حكم الظاهر تَمُرْبُغا قرابة شهرين[1].

وسرعان ما أخذ السلطان العادل يمارس شؤون السلطنة خلال الليل، فأنعم بوظائف، وتصرف تصرف السلاطين الفعليين[2] ويبدو أنه لم يحصل على إجماع الأمراء، إلا أنه أضحى بحكم الغلبة سلطاناً.

والواقع أن الأتابك قايتباي رفض الاعتراف بالأمر الواقع واستمال طائفة المماليك الإينالية والظاهرية إلى جانبه، واتفقوا على خلع السلطان الظاهر تَمُرْبُغا وتنصيبه هو في منصب السلطنة عوضاً عنه، دون الاعتراف بحركة خير بك[3].

ولما صعد قايتباي إلى القلعة في الليلة نفسها اضطرب خير بك وتصرف على محورين ليقطع الطريق على المتآمرين:

الأول: أنه أمر مماليكه الأجلاب بقتال قايتباي وأصحابه.

الثاني: أنه عمد إلى إطلاق سراح السلطان تَمُرْبُغا، وأعاده إلى سدة الحكم[4].

لكن تدابيره العسكرية والسياسية فشلت، وتمَّ الأمر لقايتباي وذلك يوم الاثنين في (السادس من شهر رجب عام ٨٧٢هـ/أوائل شباط عام ١٤٦٨م)[5].

يُعتبر قايتباي (٨٧٢ ـ ٩٠١هـ/١٤٦٨ ـ ١٤٩٦م) الذي تلقَّب بلقب «الملك الأشرف»[6]؛ من أبرز سلاطين دولة المماليك البرجية لسببين:

الأول: لأنه حكم مدة طويلة بلغت تسعة وعشرين عاماً، وهي مدة لم يحكمها أحد من سلاطين المماليك بعامة، باستثناء السلطان الناصر محمد.

الثاني: لقد أثبت، خلال هذه المدة، أنه من أكفأ السلاطين البرجية في الميدان العسكري؛ إذ انتصر على التركمان والعثمانيين، ومن أوسعهم خبرة في الشؤون السياسية، ومن أكثرهم مقدرة وشجاعة وحكمة وحسن تدبير، مولعاً بالسفر، يصرف كثيراً من وقته يتجول في البلاد، لكنه لم يقد جنده مطلقاً.

---

(١) ابن تغري بردي: ج١٦، ص٣٨٨. (٢) ابن إياس: ج٢، ص٤٧٤.
(٣) ابن تغري بردي: ج١٦، ص٣٨٩ ـ ٣٩٠.
(٤) المصدر نفسه. (٥) ابن إياس: ج٣، ص٤.
(٦) ابن تغري بردي: ج١٦، ص٣٩٤.

ووصفه ابن إياس بأنه كان: «... كفؤاً للسلطنة، وافر العقل، سديد الرأي، عارفاً بأحوال المملكة، يضع الأشياء في محلها، ولم يكن عجولاً في الأمور.... يتروّى في الأمور أياماً قبل وقوعها...»[١].

امتاز عهده في الداخل بكثرة فرض الضرائب، فجمع الأموال لإنفاقها في الحروب وإقامة المنشآت، وشهد انتشاراً كثيفاً للوباء مما ترتب عليه اشتداد القحط وانتشار طاعون المواشي، وندرة الأقوات، وغلاء الأسعار[٢].

كما امتاز بكثرة انتفاضات الجلبان التي عانى منها. لقد أثبت هؤلاء أكثر من مرة أنهم لا يقدِّرون خطورة الوضع السياسي التي كانت تتعرض له الدولة بين الحين والآخر، ولا الضائقات الاقتصادية التي كانت تمر بها، ولم يكن لهم من هدف سوى الحصول على النفقات دون النظر إلى حالة الدولة المالية أو التزاماتها الحيوية[٣].

ولما عيل صبره، وأعيته وسائل الإقناع؛ ضاق بهم ذرعاً، فدعا إلى عقد مجلس للمشورة في عام (٨٩٤هـ/١٤٨٩م) ضمَّ القضاة والأمراء للنظر في سوء تصرفهم ومعالجة الحالة المالية المتردية. وشرح السلطان للحاضرين ما أصاب البلاد والعباد من سلوك الجلبان السيء، وبيَّن لهم خطورة الموقف، وأفاض في شرح ما تكبدته الدولة من نفقات، ومما قال لهم: «هؤلاء يرومون مني نفقة، وقد نفد جميع ما كان في الخزائن من مال على التجاريد، ولم يبقَ فيها شيء من المال»[٤]، ثم همَّ بخلع نفسه ليضع الجميع أمام مسؤولياتهم.

واعترف الجميع، في هذا الاجتماع، بسوء الأوضاع الداخلية، لكنهم كانوا عاجزين عن ردع الجلبان. لذلك قرروا التمني على السلطان البقاء في منصبه، وترضية الجلبان بعد تأمين النفقات المطلوبة من خلال فرض أجرة شهرين على الملاكين والأوقاف[٥].

وتكرر الحادث في السنة التالية، في الوقت الذي كان فيه السلطان بصدد إعداد حملة عسكرية لحرب العثمانيين. فهدَّد بالتنازل عن العرش، وخاطب الجلبان بقوله: «أنا أنزل لكم عن السلطنة وأمضي إلى مكة»[٦]، فتدخل الأمراء في هذا الأمر وأقنعوه بالعدول عن رأيه مع إرضاء الجلبان.

---

(١) ابن إياس: جـ٣، ص٣٢٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٨٦ ـ ٢٨٧.
(٣) طرخان: مرجع سابق، ص٣٨.
(٤) ابن إياس: جـ٣، ص٢٦٠ ـ ٢٦١.
(٥) المصدر نفسه، ص٢٦١.
(٦) المصدر نفسه، ص٢٦٩.

ويبدو أن الجلبان استمروا في طلب النفقة دون تقدير النتائج، فأقسم عليهم ليتخلين عن السلطنة ويمضي تحت جنح الظلام إلى مكة[1].

وهكذا ظلت مشكلة السلطان مع الجلبان تتفاعل باستمرارها سنة بعد سنة حتى يئس من إصلاح الأوضاع فزهد في الحكم ورفض أن يعهد لابنه محمد بالأمر من بعده رغم إلحاح أمرائه.

وأثناء اشتداد المرض على السلطان تنافس الأمراء في إقناعه بتولية ابنه محمد، وكل يريد الوصول إلى الحكم بواسطته من خلال تعيينه وصياً عليه وأتابكاً للعساكر. وبرز صراع شديد بين اثنين من كبار الأمراء هما تمراز الشمسي وقانصوه خمسمائة.

وهكذا أضحى ابن قايتباي مطية للطامعين كغيره ممن سبقه من أبناء السلاطين[2].

نجح قانصوه خمسمائة يوم السبت في (السادس والعشرين من شهر ذي القعدة عام ٩٠١هـ/ شهر آب عام ١٤٩٦م) من انتزاع المبايعة من السلطان لابنه وهو على فراش الموت، فتولى منصب الأتابكية وجعل من نفسه وصياً على محمد، وتوفي السلطان في اليوم التالي للمبايعة. ويعلق ابن إياس على ولاية محمد التي تمت على هذا الشكل بقوله: «ولو كان السلطان واعياً لما أمكن الأمراء أن يسلطنوا ولده ولا كان هذا قصده»[3].

خلف محمد أباه قايتباي (٩٠١ ـ ٩٠٤هـ/ ١٤٩٦ ـ ١٤٩٨م) واشتهر في التاريخ المملوكي بصاحب اللقبين. تلقَّب أولاً بلقب «الملك الناصر»، ثم بلقب «الملك الأشرف»[4].

كان من الطبيعي أن يستبدَّ الأتابك قانصوه خمسمائة بأمور السلطنة. أما السلطان نفسه، فكان قاسياً، خليعاً. سادت الفوضى طيلة عهده البالغ سنتين، كما شهدت البلاد في ذلك الدور حالة من عدم الاستقرار.

أخذ الأتابك يخطط للوثوب إلى العرش، فتخلص من الأمراء المنافسين له، ثم دعا إلى عقد مؤتمر ضمَّ الخليفة والقضاة الأربعة وأقنعهم بضرورة تغيير رأس الدولة فوافقوه. فخلع السلطان محمد واعتلى العرش، وتلقَّب بلقب «الملك

(١) ابن إياس: جـ٣، ص٢٧٦.
(٢) طرخان: ص٤٠.
(٣) ابن إياس: جـ٣، ص٣٣٣.
(٤) المصدر نفسه، ص٣٣٢.

الأشرف» وذلك في (الثامن والعشرين من شهر جمادى الأولى عام ٩٠٢هـ/ شهر شباط عام ١٤٩٧م)[١]، فوزع الإقطاعات وملأ المناصب بأعوانه، ولم يبق عليه سوى الركوب بشعار السلطنة والصعود إلى القلعة للجلوس على العرش، إلا أنه اصطدم بمعارضة المماليك السلطانية الذين رفضوا الاعتراف بخطوته التي أقدم عليها، ومنعوه من دخول القلعة بعد قتال جرى أمام أسوارها استمر ثلاثة أيام. وغُلب قانصوه خمسمائة على أمره وجُرح في المعركة، ففرَّ مع أتباعه إلى فلسطين[٢].

نتيجة لهذه التطورات السياسية، جدَّد الخليفة والقضاة البيعة للسلطان الناصر محمد الذي تقلب بلقب «الملك الأشرف» بناء على اقتراح المماليك الجلبان[٣].

استدعى السلطان الأشرف محمد الأمير آقْبُرْدي، وهو أحد الأمراء المنافسين لقانصوه خمسمائة، وكان مقيماً بغزة، وصادف خروجه منها باتجاه القاهرة وصول قانصوه خمسمائة مع عدد من أتباعه إلى خان يونس فارين من مصر. فجرى قتال شديد بين الطرفين انتهى بانتصار آقْبُرْدي وفرار قانصوه خمسمائة ودخل الأمير المنتصر القاهرة وسط مظاهر الابتهاج، وعينه السلطان أمير سلاح ودواداراً كبيراً[٤].

ويبدو أن مظاهر الفرح لم تستمر طويلاً بفعل العداء الذي نشب بين آقْبُرْدي وقانصوه خال السلطان الذي التفَّ حوله أنصار قانصوه خمسمائة. وجرى قتال بين الطرفين استمر عدة أسابيع كان النهب فيها عاماً، واستشرى القتل، واستفحلت الانتفاضة مما اضطر آقْبُرْدي للفرار إلى الصعيد. ثم حدث أن استدعاه السلطان على عجل بعد أن اشتد عليه ضغط الجلبان وذلك في (شهر ذي القعدة عام ٩٠٢هـ/ شهر تموز عام ١٤٩٧م) فجاء ومعه مساندة عربية من عربان بني وائل وعزالة[٥].

ويبدو أن مجيئه كان سبباً في حدوث انقسامات داخلية حادة، فتجدَّدت الاشتباكات بينه وبين قانصوه، خال السلطان، فخسر المعركة وفرَّ إلى بلاد الشام ثم مال إلى الصلح[٦].

وقع السلطان محمد، خلال هذه الأحداث التي عصفت بالبلاد، فريسة

---

(١) ابن إياس: ج٣، ص٣٤٢.
(٢) المصدر نفسه: ص٣٤٤.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٤٥.
(٤) المصدر نفسه، ص٣٥٧.
(٥) المصدر نفسه، ص٣٦٥.
(٦) المصدر نفسه، ص٣٦٧ ـ ٣٧٢.

استبداد المماليك، فانغمس في الشهوات، والطيش وسوء التدبير[1]، وقد لامه الأمير أزبك الأتابكي، ولكنه لم يصغ إلى نصحه، واستمر ممعناً في طيشه.

وبلغ به حمق التصرف أن وزّع الجلبان على الأمراء، فقرر على كل أمير ثلاثين مملوكاً، وخصّص للمملوك عشرة آلاف درهم في السنة يأخذهم من إقطاع الأمير الذي أُلحق به فلم يرعَ هؤلاء المماليك أية حرمة للأمير، وتعسفوا في انتزاع ما قررّه السلطان لهم. أشعل هذا التصرف نار الانتفاضة على حكمه. ولم يكف الجلبان في الوقت نفسه، عن العبث والاستهتار والاعتداء على الناس، ونهب الأسواق؛ مما زاد في حرج موقفه، ودفع الأمراء إلى العمل الفعلي للتخلص منه، فانقضّ عليه الأمير طومان باي المحتسب في إحدى الليالي، وقتله، وكان ذلك يوم الأربعاء في (الخامس عشر من شهر ربيع الأول عام ٩٠٤هـ/أوائل شهر كانون الأول عام ١٤٩٨م). دام حكم السلطان محمد سنتين وثلاثة أشهر وتسعة عشرة يوماً[2].

خلف محمداً خالُهُ قانصوه الأشرفي (٩٠٤ ـ ٩٠٥هـ/١٤٩٨ ـ ١٥٠٠م)، وتلقَّب بلقب «الملك الظاهر» بعد أن رفض الأمير أزبك اعتلاء العرش عندما عُرِض عليه. فأقرَّه السلطان في منصب الأتابكية، ورقَّى طومان باي إلى منصب الدوادارية الكبرى، وأضاف إليه الوزارة والأستادارية[3].

ساد عهد الظاهر قانصوه الهدوء، ولكنه أعوزته القوة التي يجابه بها مؤامرات الأمراء. والواقع أن طومان باي عندما قام بحركته التي نتج عنها مقتل السلطان السابق، كان يمهد لنفسه للوثوب إلى العرش، لذلك استمر في التآمر على السلطان الجديد، وتعاون مع نائب الشام الأمير قصروه الذي خرج على طاعة السلطان في العام الثاني من حكمه. وفشل السلطان في القبض عليه، بينما نجح طومان باي في حصار القلعة واستولى عليها، فهرب الظاهر قانصوه متنكراً بزي النساء، فانكشف أمره، وقبض عليه، وسيق إلى الإسكندرية مسجوناً[4].

كان طومان باي الشخصية البارزة في الحركة التي أطاحت بالظاهر قانصوه الأشرفي، إلا أنه لم يجرؤ على الإفصاح عن رغبته في اعتلاء منصب السلطنة

---

(١) طرخان: ص٤١. موير: ص١٧٨.
(٢) ابن إياس: جـ٣، ص٣٨٥، ٣٩٢، ٤٠١ ـ ٤٠٣.
(٣) المصدر نفسه، ص٤٠٤ ـ ٤٠٥.
(٤) المصدر نفسه، ص٤٣٥ ـ ٤٣٦.

الشاغر، نظراً لوجود أمراء أقوى مكانة منه مثل جانبلاط وتاني بك، كما صادف معارضة من الجند، لذلك رشح الأول، وتمت مبايعته في (الثاني من شهر ذي الحجة عام ٩٠٥هـ/ أول شهر تموز عام ١٥٠٠م)، وتلقب بلقب «الملك الأشرف» (٩٠٥ ـ ٩٠٦هـ/ ١٥٠٠ ـ ١٥٠١م)[(١)].

حاول السلطان استقطاب نائب الشام قصروه، فعينه في منصب الأتابك. ويبدو أن هذا النائب كان يحاول الوثوب إلى العرش، فاظهر معارضته للحكم الجديد. ثم تمادى حين أعلن نفسه سلطاناً في بلاد الشام وتلقَّب بلقب «الملك المؤيد» عندئذ كان لا بد من وضع حد لمعارضته. فعين السلطان تانى بك الجمالي في منصب الأتابك، كما خلع على طومان باي بتوليته في إمرة السلاح، وأرسله إلى بلاد الشام لوضع حد لانتفاضة نائبها[(٢)].

وما كاد قصروه يعلم بزحف طومان باي حتى خرج إليه مستسلماً وكان في قرية سعسع. ثم دخل الرجلان مدينة دمشق وأجريا مباحثات نتج عنها:

١ ـ القبض على بعض الأمراء المرافقين للحملة الذين عينهم السلطان نواباً في بلاد الشام.

٢ ـ الاتفاق عن خلع السلطان الأشرف جانبلاط وتنصيب طومان باي مكانه.

وفعلاً بويع طومان باي بالسلطنة في (شهر جمادى الآخرة عام ٩٠٦هـ/ شهر كانون الثاني عام ١٥٠١م)، فعيَّن قصروه في منصب الأتابك، وقانصوه الغوري في منصب الدوادارية الكبرى، وملأ مراكز النيابات في بلاد الشام بأمرائه، ثم زحف إلى مصر وحاصر القلعة[(٣)].

حاول جانبلاط مواجهة الموقف باستقطاب الأمراء، فوزع عليهم الإقطاعات والمناصب، لكن تدابيره لم تؤتِ أُكلها، وخسرت قواته المعركة. وعندما أيقن بزوال دولته توارى عند الحريم السلطاني. عندئذ حمل أحد الأمراء شعار السلطنة إلى طومان باي، وانتهى بذلك عهد الأشرف جانبلاط بعد أن استمر قرابة ستة أشهر ونصف[(٤)].

تلقَّب طومان باي الأول (٩٠٦هـ/ ١٥٠١م)، بعد إعلان سلطنته في القاهرة، بلقب «الملك العادل»، وكان قد تلقَّب في بلاد الشام بلقب «الملك المؤيد»[(٥)].

---

(١) ابن إياس: ج٣، ص٤٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٤٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٥٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٤٦٢.

(٥) المصدر نفسه، ص٤٦٥.

حاز طومان باي على إعجاب الناس به وحبهم له واحترامهم لشخصه، لكن بعد تسلمه السلطة، انقلب هذا الإعجاب وذلك الحب والاحترام إلى عداوة وكراهية بسبب قسوته التي بدرت منه. من ذلك أنه خلع قاضي قضاة الشافعية محي الدين بن عبد القادر ابن النقيب، من عمله، وشهَّر به في شوارع القاهرة، وغرَّمه بغرامة فادحة، كما عزل قاضي قضاة الحنفية البرهان بن الكركي الذي بايعه لدى ارتقائه سدة الحكم[1]، كما شتَّت الكثيرين وأغرق آخرين، وتخلص من الأمير قصروه الذي شكَّل مصدراً لمخاوفه وشكوكه[2].

كانت هذه الأمور مألوفة في ذلك العصر، قساوة، واغتصاب الأموال، ووقوع الظلم على الناس، والانتفاضات في مصر وبلاد الشام.

والواضح أن التخلص من الأمير قصروه أثار مخاوف الأمراء المحيطين بالسلطان، فخشوا على أنفسهم من مصير كمصيره، لذلك دبروا مؤامرة على عجل تزعمها أميران هما قيت الرجبي ومصر باي. وأشاع المتآمرون أن السلطان ينوي الغدر بهم، وما أسهل اختلاق الأعذار في ذلك الوقت.

وسرعان ما انتشرت الأخبار في القاهرة، فاتسعت المعارضة، وظهر جماعة الأمراء المختفين ليشاركوا في الانتفاضة على حكم الأشرف طومان باي الأول الذي أضحى وحيداً بعد أن انفضَّ عنه من التفَّ حوله من الأمراء. فترك القلعة واختفى عن الأنظار، وذلك في ليلة عيد الفطر من عام (٩٠٦هـ/ شهر حزيران عام ١٥٠١م) بعد أن حكم ثلاثة أشهر وعشرة أيام، قضاها في ارتكاب الشرور، واستمر مختفياً حتى انكشف أمره، فَقُبض عليه وقُتل[3].

ذُعرت القاهرة من اختفاء السلطان طومان باي الأول، وأدَّت الحالة المتردية، والفوضى التي سادت البلاد، والتي عمَّت جهاز الحكم، والمصير القاتم لكل من يتولى الحكم؛ إلى إحجام الأمراء عن تولي هذا المنصب الذي أضحى ملطخاً بدماء الأبرياء[4].

ولم تمضِ أيام ذات عدد على اختفاء العادل طومان باي الأول، حتى اتفق الأمراء على تنصيب الأمير قانصوه الغوري. والراجح أنهم اختاروه لهذا المنصب نظراً للين عريكته وسهولة خلعه عندما يقررون ذلك، إلا أنه رفض قبول المنصب،

---

(١) ابن إياس: جـ٣، ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٧٦ ـ ٤٧٧.

(٤) عاشور: ص١٧٦.

بل إنه أخذ يبكي خشية من مصير قاتم سوف ينتظره. وتذكر الرواية التاريخية أنهم سحبوه وأجلسوه على العرش وهو يمتنع عن ذلك ويبكي[1].

وعندما غُلب على أمره، اشترط عليهم ألا يقتلوه، وأن يصرفوه بالمعروف إذا أرادوا عزله، ولقَّبوه بلقب «الملك الأشرف»[2] (٩٠٦ ـ ٩٢٢هـ/ ١٥٠١ ـ ١٥١٦م).

أثبت السلطان قانصوه الغوري، خلال فترة حكمه، أنه رجل قوي صلب، على غير ما كان يتوقع الأمراء رغم أنه جاوز الستين من العمر عندما ولي المنصب. فعمل على إعادة الأمن والاستقرار إلى العاصمة، ثم ملأ مناصب الدولة بمن يثق بهم من الأمراء، وطرد شيعة طومان باي الأول، ثم اتجه إلى علاج الأزمة المالية المستحكمة التي كانت تعاني منها الدولة[3].

التفت السلطان إلى تأمين موارد للدولة، ليملأ الخزانة المفلسة، وقد وضع لنفسه سياسة مالية لم يسبقه إليها أحد من سلاطين المماليك، جاءت تعسفية. إذ فرض ضرائب إجبارية على كل نوع من أنواع الممتلكات، على الأراضي والحوانيت والعقارات والطواحين والمعديات والسفن ودواب النقل وخدم القصور، كانت نسبتها تبلغ ما يساوي دخل مدة تتراوح بين سبعة أشهر وعشرة، كما ضاعف الرسوم الجمركية، وتلاعب في وزن العملة لتستفيد الخزانة من الفارق، وفرض رسوماً على الموتى. وأشار عليه أحد مستشاريه بفرض ضريبة على المماليك، وكاد يفعل لولا أنه واجه معارضة شديدة من جانبهم[4].

وأخذ السلطان يجبي هذه الضرائب دون هوادة ولا رفق، مما أضرَّ بالتجار ضرراً بالغاً[5]، وكانت النتيجة أن:

١ ـ حقَّق السلطان هدفه، وحصل على ما كان يرغب فيه من أموال، ولكن على حساب الشعب الذي ازدادت حالته سوءاً فأخذ يئن من قسوة الضرائب الباهظة[6].

٢ ـ ولَّدت هذه السياسة المالية الثورات في القاهرة وأضحى جابي الضرائب يُرشق بالحجارة.

---

(١) ابن إياس: ج٤، ص٤.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) عاشور: ص١٧٧.
(٤) موير: ص١٨٢.
(٥) ابن إياس: ج٥، ص٨٩ ـ ٩٠.
(٦) عاشور: ص١٧٧.

٣ ـ أرهقت هذه السياسة التجار، كما تدنّت قيمة العملة.

أما الأموال التي جُمعت من الناس على هذا الأسلوب المتقدم، فكان معظمها يُصرف بسخاء في وجوه غير منتجة على:

١ ـ المماليك الذين ساهموا في جمعها.

٢ ـ شراء عدد كبير من المماليك ليكوِّن السلطان منهم فرقة عسكرية خاصة به.

٣ ـ الإصلاحات العامة. فقد شيَّد السلطان مسجداً ومدرسة في الحي الذي سُمي بعد ذلك باسمه، وهو حي الغورية، وأقام مباني جديدة في القلعة، وحصَّن ثغري الإسكندرية ورشيد وغيرهما، واهتم بتأمين الاستراحات، وحفر الآبار على طريق الحج، وجمَّل مكة، هذا فضلاً عن حفر بعض الترع، ومجاري المياه في مصر. لكن كل هذه النفقات التي ذكرت لم تكن شيئاً مذكوراً بالمقارنة مع النفقات التي خُصِّصت وأنفقت على البلاط، والجدير بالذكر أن السلطان الغوري عُني بفخامة بلاطه وعظمة مظهره، حتى أضحت مماليكه وخيوله وجواهره ومطبخه السلطاني مضرب الأمثال؛ كما اشتهر بمجالسه الأدبية التي غصَّت بالشعراء والأدباء والعلماء[١].

لم تحدث قلاقل تذكر في السنوات الأولى من حكمه إذا استثنينا بعض الانتفاضات من جانب المماليك الجلبان، والعربان. ولسنا نعرف الكثير عن حياته الخاصة، وأداته الداخلية، لأننا عندما نصل إلى الأيام الأخيرة للسلطنة المملوكية تقل لدينا التفاصيل بدرجة لا يصح الحكم بموجبها، وما يُقال في غير مصلحته أقل بكثير مما يقال عن أكثر السلاطين السابقين، وذلك رغم قسوته واغتصابه الأموال[٢].

أما على الصعيد الخارجي، فقد واجه السلطان الغوري خطرين كبيرين أثَّرا بشكل مباشر على تطور أوضاع الدولة، وأعني بهما الخطر العثماني واكتشاف رأس الرجاء الصالح.

والواقع أن هذين الخطرين كانا من بين الأسباب التي أدَّت إلى سقوط دولة المماليك، في حين كانت الحرب مع العثمانيين بقيادة السلطان سليم الأول سبباً

(١) وصف ابن إياس بلاط السلطان قانصوه الغوري باعتباره شاهد عيان، جـ٥، ص٨٩، ٩٤ ـ ٩٥.

(٢) موير: ص١٩١.

في وفاة السلطان الغوري بعد خسارته معركة مرج دابق في (الخامس والعشرين من شهر رجب عام ٩٢٢هـ/ شهر آب عام ١٥١٦م) بعد أن حكم مدة خمس عشرة سنة وتسعة أشهر وخمسة وعشرين يوماً[١].

وصلت أخبار هزيمة الجيش المملوكي وموت السلطان قانصوه الغوري إلى القاهرة في أوائل أيلول، غير أن النتيجة المخزية التي كانت قريبة، لم يدركها الحكام ولا الناس إلا بعد وقوعها، وعندما وقعت لم يفلح طومان باي الثاني، الذي انتخب سلطاناً خلفاً للسلطان الراحل، وتلقَّب بلقب «الملك الأشرف» (٩٢٢ ـ ٩٢٣هـ/ ١٥١٦ ـ ١٥١٧م)، في إيقاظ المماليك وتنبيههم إلى الخطر المحدق بالدولة، كي يقوموا بواجب الدفاع عنها[٢].

ذلك أن الأخبار ظلت تتواتر إلى القاهرة عن انتصار العثمانيين وتقدمهم باتجاه مصر بعد أن ضموا كامل بلاد الشام، فاشتد الهلع في القاهرة، وأخذ كثيرون يفكرون في الهرب إلى الصعيد.

ولم يقدِّر المماليك حرج الموقف، وصعوبته، فاشترطوا على السلطان أن يمنحهم نفقات باهظة حتى يخرجوا إلى الحرب، وتوسل إليهم وهو يحضُّهم على الخروج للقتال: «اخرجوا وقاتلوا عن أنفسكم وأولادكم، وأزواجكم، فإن بيت المال لم يبق فيه قيد ولا دينار، وأنا واحد منكم، إن خرجتم خرجت معكم، وإن قعدتم قعدت معكم، وما عندي نفقة أنفقها عليكم»[٣].

والواقع أن منصب السلطنة المملوكية أضحى مظلماً لا يستحق المعاناة من أجل الوثوب عليه، خاصة وأن طومان باي الثاني، الذي كان في سن الأربعين، لم يتمكن من حشد القوى لمواجهة الموقف المتأزم، وأن بلاد الشام ضاعت، والأمراء مشتتون، ومع ذلك فقد حكم حكماً حسناً في المدة التي قبض فيها على مقدرات البلاد.

ونتيجة لإلحاح السلطان وحثه المماليك على الخروج، غادرت القاهرة حملة عسكرية بقيادة جان بردي الغزالي متوجهة إلى غزة، ولما رأى أن المدينة سقطت بأيدي العثمانيين ارتد على أعقابه.

---

(١) ابن إياس: جـ٥، ص٧١.

(٢) موير: ص١٩٢.

(٣) ابن إياس: جـ٥، ص١١٩ ـ ١٢١.

وفي (شهر ذي القعدة عام ٩٢٢هـ/ شهر كانون الأول عام ١٥١٦م) تسلَّم السلطان طومان باي الثاني رسالة من السلطان سليم العثماني يُعَيِّره فيها بأصله المملوكي ويقول له: «إنك مملوك تُباع وتُشترى، ولا تصح لك ولاية ملك» ويطلب منه أن يكون نائباً عنه في مصر، وهدَّده إذا رفض ذلك بأنه سيدخل مصر ويقتل جميع من فيها من المماليك[١].

تعاقبت بعد ذلك المصائب الواحدة تلو الأخرى، فعمَّ الرعب الناس وداخلهم اليأس. وكانت خيانة خاير بك وجان بردي الغزالي وكثير من الأمراء الآخرين سبباً في جعل الوقت أكثر حرجاً وأشد ظلاماً.

وأخيراً تقدم العثمانيون نحو القاهرة، فتصدى لهم السلطان بمعنويات ضعيفة، وصفوف مرتبكة. فانهزم في معركة الريدانية في (آخر شهر ذي الحجة عام ٩٢٢هـ/ شهر كانون الثاني عام ١٥١٧م)، ودخل العثمانيون على إثرها مدينة القاهرة. واضطر السلطان طومان باي الثاني إلى الفرار إلى ناحية الجيزة، وقد صمَّم على المقاومة. ولما انفضَّ عنه مماليكه فكَّر في الصلح مع السلطان العثماني، فأرسل يعرض عليه قبول عرضه في أن يكون نائبه في حكم مصر، ويجعل الخطبة والسكة باسمه، ويحمل له خراج البلاد، إلا أنه اشترط عليه أن يرحل عن مصر هو وجنوده[٢].

كان طبيعياً أن يرفض السلطان سليم الجلاء عن البلاد. ومن جهتهم، فإن المماليك لم يثقوا بوعوده، وذبحوا أعضاء الوفد العثماني وأحد القضاة، على الرغم من معارضة السلطان طومان باي الثاني لموقفهم الرافض وللشروط العثمانية[٣].

ومهما يكن من أمر فإنه قُدِّر للمعركة أن تستمر حتى النهاية المحزنة. فقد خسر طومان باي الثاني آخر معركة عند وردان في (شهر ربيع الأول عام ٩٢٣هـ/ شهر آذار عام ١٥١٧م)، وتعرَّض لعقبات شديدة بسبب تفرُّق رجاله وانفضاضهم من حوله، فضلاً عن خيانة البدو والأعراب الذين جنَّدهم بعد أن أغراهم بالمال، ووجد نفسه وحيداً عاجزاً عن المقاومة، فأدرك عندئذ زوال دولة المماليك، وفرَّ

---

(١) ابن إياس: جـ٥، ص١٢٤ ـ ١٢٥.
(٢) المصدر نفسه: ص١٤٤ ـ ١٤٧، ١٥٩ ـ ١٦٣.
(٣) المصدر نفسه: ص١٧٣.

محتمياً عند حسن بن مرعي وهو شيخ أحد العربان، وكانت تجمعهما صداقة، لكن الشيخ خانه وسلمه إلى السلطان سليم العثماني الذي شنقه على باب زويلة بتحريض من خاير بك، وكان ذلك في شهر ربيع الأول من العام المذكور[(١)].

وعلى هذا الشكل المحزن انتهى تاريخ سلاطين المماليك البرجية، كما انتهى العصر المملوكي بعامة، في العصور الوسطى. والدارس لهذا التاريخ يلاحظ تعدد المشكلات واستمرارها التي تُعتبر صورة مكررة منذ بداية العصر المملوكي، وإن فاقت في دولة المماليك البرجية مثيلاتها في دولة المماليك البحرية، ويلاحظ لأول وهلة أن رجال الدولة المملوكية البرجية انهمكوا في إحداث الفتن والمؤامرات، وقمع الانتفاضات، وعزل السلاطين وتولية آخرين، وهي المشاكل التي شغلت معظم تاريخهم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المماليك أسهموا بنصيب وافر في الميادين الأخرى، إذ كانت لهم السيادة المطلقة على منطقة الشرق الأدنى في العصور الوسطى بعامة، وعلى العالم الإسلامي بخاصة، هذا عدا عن النهضة الفنية التي خلَّدت تاريخهم، ولم تزل شواهدها قائمة إلى اليوم، ثم إن الاتساع المملوكي بلغ أقصاه في عهد هذه الدولة البرجية، وغدت مصر في عهدهم قلب العالم الإسلامي وقبلة المثقفين[(٢)].

---

(١) ابن إياس: جـ٥، ص١٧٤ ـ ١٧٦.

(٢) طرخان: ص٥٠.

الفصل التاسع عشر

العلاقات الخارجية مع الدول الإسلامية

العلاقة مع العثمانيين

تنامي الدولة العثمانية

أتاحت وفاة تيمورلنك وتفكُّك دولته فرصة أخرى للعثمانيين للتخلص من آثار الضربات التي أنزلها بهم. ونشب النزاع بين أبناء بايزيد الأول حول وراثة الحكم استمر مدة أحد عشر عاماً (٨٠٥ ـ ٨١٦هـ/ ١٤٠٢ ـ ١٤١٣م) ظهرت خلالها معالم تمزُّق الدولة، حتى انفرد محمد شلبي (٨١٦ ـ ٨٢٤هـ/ ١٤١٣ ـ ١٤٢١م) بعرش السلطنة، ليعيد تنظيم الدولة بعد فجوة السبات، وتبدأ الإنطلاقة في النمو من جديد. ويُعتبر هذا السلطان الممهد الفعلي لنمو الدولة على يد خليفتيه ابنه مراد وحفيده محمد الثاني.

خلف مراد الثاني (٨٢٤ ـ ٨٥٥هـ/ ١٤٢١ ـ ١٤٥١م) أباه محمداً الأول. وإذا كان عهد الوالد تمثَّل في إعادة الدولة إلى ما كانت عليه قبل نكسة أنقرة، فإن عهد الابن تمثَّل بالعناية بإعداد جيش قوي واقتصاد متين وحدود منيعة في وجه أوروبا المتوثبة ضده. ودخل في عهده سلاح المدفعية العثماني مرحلة جديدة حيث بدأت الاستعانة بالصُنَّاع المهرة من أوروبا، وأُقيمت مصانع الأسلحة قرب ميادين القتال. وقامت المدفعية العثمانية بدك أسوار القسطنطينية بالكرات ذات الوزن الثقيل، ومع ذلك لم يتمكَّن السلطان مراد الثاني من فتح المدينة، إلا أنه نجح في استرداد جميع ما كان فصله تيمورلنك من أقاليم عن الدولة العثمانية في آسيا الصغرى، وأضحى بوسعه التفرغ للزحف باتجاه القارة الأوروبية، لكنه جوبه بمقاومة ضارية، من جانب المجريين بقيادة قائد صلب العود هو يوحنا هونيادي. إلا أن مراداً الثاني استطاع التغلب عليه، وأجبره على توقيع معاهدة جعلت نهر الدانوب حداً فاصلاً بين أملاك الدولة العثمانية والمجر. وأذعن ملك الصرب جورج برانكوفيتش بعد أن أدرك أنه لا قِبل له بمقاومة القوات العثمانية، وقَبِلَ أن يدفع الجزية للسلطان.

وفي عام (٨٣٣هـ/ ١٤٣٠م) فتح مراد الثاني مدينة سالونيك، واكتسح ألبانيا والأفلاق، إلا أنه فشل في فتح بلغراد، وخسر معركة نيش في عام (٨٤٧هـ/ ١٤٤٣م) أمام تحالف أوروبي قاده لاديسلاس ملك المجر وهونيادي حاكم ترانسلڤانيا، كان هدفه إخراج العثمانيين من أوروبا. غير أن مراداً الثاني عاد وانتصر في معركة ڤارنا في العام التالي، كان من بين نتائجها عودة البلقان إلى الحكم العثماني.

ويبدو أن السلطان مراد الثاني شعر بالتعب آنذاك فلم يستثمر انتصاره في ڤارنا واعتزل الحياة السياسية متنازلاً لابنه الفتى محمد، عن الحكم. لكن الأحداث السياسية المستجدة التي تمثّلت بخروج أسكندر بك، حاكم ألبانيا، على الحكم العثماني، حتّمت عليه العودة إلى العمل السياسي. وتوفي مراد الثاني دون أن يُخضع هذا الثائر[1].

خلف محمد الثاني (٨٥٥ ـ ٨٨٦هـ/ ١٤٥١ ـ ١٤٨١م) أباه مراداً الثاني، وورث عنه دولة كانت لا تزال منقسمة جغرافياً إلى قسمين، الأناضول الذي أضحى بلاداً إسلامية، اندمجت في حضارة الإسلام، والرومللي الذي فُتح حديثاً، ولا يزال منطقة ثغور. فتطلّب الوضع إيجاد صلة بينهما، بين العاصمة القديمة بروسة في آسيا الصغرى، وأدِرْنَة في الرومللي، فكانت القسطنطينية هي هذه الصلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن العثمانيين سبق لهم مراراً، أن حاولوا فتح المدينة التي كانوا يشعرون بأنها العاصمة الطبيعية لدولتهم، إذ أن بقاءها بأيدي البيزنطيين من شأنه أن يهدد المواصلات بين أملاكهم الآسيوية والأوروبية، أما فتحها فإنه كفيل بتشديد قبضتهم على الأراضي التي فتحوها، ويخلع عليهم المهابة والعظمة، وأضحى هذا الفتح في عهد السلطان محمد الثاني ضرورة سياسية ملحة، فضلاً عما فيه من مغزى ديني كبير. لذلك استهل السلطان العثماني عهده بفتحها، ونجح في ذلك في (شهر جمادى الآخرة عام ٨٥٧هـ/ شهر أيار عام ١٤٥٣م) بعد حصار دام ثلاثة وخمسين يوماً استعمل خلالها العثمانيون كافة أنواع المدافع المتطورة بالإضافة إلى الخطط العسكرية الذكية التي نفذوها على الأرض.

ودخل السلطان محمد الثاني المدينة وصلى في كنيسة آيا صوفيا بعد أن حوّلها إلى مسجد، وقرّر أن يتخذها عاصمة لدولته، بل العاصمة الإسلامية

---

(١) راجع فيما يتعلق بأعمال السلطان مراد الثاني، كتابنا: العثمانيون من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة، ص٧٣ ـ ٨٥.

الكبرى، فاستبدل اسمها باسم إستانبول أو إسلامبول، وهي كلمة تركية معناها دار الإسلام.

وبسبب هذا الفتح الذي عجز عنه الخلفاء الأمويون والعباسيون والسلاطين السلاجقة، والسلاطين العثمانيون قبل محمد الثاني، عُرف هذا السلطان باسم «الفاتح».

وعزَّز الفاتح سلطته، بعد فتح القسطنطينية، في منطقة الدانوب ليواجه المجر التي أثبتت في الماضي أنها العقبة الرئيسية أمام التوسع العثماني في أوروبا. وتمكَّنت القوات العثمانية من وضع يدها على بلاد الصرب باستثناء بلغراد، ثم فتحت المورة في (عام ٨٦٢هـ/ ١٤٥٨م)، والأفلاق والبغدان والبوسنة والهرسك وألبانيا، وبلاد القرم وجنوبي إيطاليا، وحاصرت رودس. أما في آسيا الصغرى، فقد فتحت أماستريس، وسينوب، وطرابزون، وهي إمارات مسيحية لم تدخل، حتى ذلك الوقت، في نطاق الدولة العثمانية. وكانت للفاتح حرب كبرى مع البندقية بين أعوام (٨٦٧ ـ ٨٨٤هـ/ ١٤٦٣ ـ ١٤٧٩م) أشعلتها أسباب تجارية.

والواقع أن السلطان محمد الفاتح قضى خلال فترة حكمه، على الكثير من الجيوب التي كانت بمثابة شوكات في خاصرة الدولة، وأوصل حدود السلطنة العثمانية إلى مسافات بعيدة للغاية في شرقي أوروبا، فضلاً عن سيادة اسمية في الأفلاق والبغدان والقرم، كما اشتهر بإنجازاته المدنية[١].

تحسُّن العلاقات بين المماليك والعثمانيين

تجدَّدت علاقات الصداقة والود بين السلطنتين المملوكية والعثمانية بعد زوال الخطر التيموري، وازدادت تماسكاً في عهد السلطان الأشرف برسباي، بسبب تعرضها لخطر شاه رخ، ابن تيمورلنك. فأرسل السلطان مراد الثاني العثماني بعثة في عام (٨٢٧هـ/ ١٤٢٤م) إلى القاهرة لتهنئة برسباي باعتلائه العرش، ومعها هدية. وردَّ السلطان المملوكي على الهدية بأحسن منها بما يناسب مقام السلطنة المملوكية[٢].

ويبدو أن هذه الهدية لم تصل إلى السلطان العثماني بسبب استيلاء قرصان البحر من القبارصة وغيرهم عليها[٣]، ومع ذلك، فقد دفعت الظروف السياسية

---

(١) راجع فيما يتعلق بأعمال محمد الفاتح، كتابنا: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ص٨٦ ـ ١١٩.

(٢) المقريزي: ج٤، ص٦٥٦.

(٣) محمد مصطفى زيادة: نهاية السلاطين المماليك في مصر، ص٢٠٠.

التي كان يمر بها السلطان العثماني، الذي كان آنذاك، يواجه تكتلاً أوروبياً بالإضافة إلى انهماكه في إعادة الأقاليم التي فصلها تيمورلنك عن جسم الدولة، إلى المحافظة على علاقات الود مع المماليك الذين فتحوا جزيرة قبرص.

والراجح أنه كان يأمل في تحقيق تعاون عسكري بين الدولتين ضد أوروبا المتوثبة ضده. فأرسل سفارة عثمانية أخرى إلى القاهرة في عام (٨٣١هـ/ ١٤٢٨م) يهنىء الأشرف برسباي بانتصاره النهائي في جزيرة قبرص[1]، وقد أقام أعضاء البعثة، حتى العام التالي، في القاهرة شهدوا خلالها الاحتفالات التي أقيمت فيها ابتهاجاً بعودة الجيش المملوكي بالإضافة إلى مقابلة السلطان برسباي لجانوس ملك قبرص الذي أسر في المعارك.

استمرت العلاقات الجيدة والودية ناشطة. ففي عام (٨٣٦هـ/ ١٤٣٣م)، استقبل برسباي، وكان في حلب، اثنين من أبناء أخي السلطان العثماني هما سليمان وشاه زاده، وكانا صغيرين، فأكرمهما واصطحبهما معه إلى القاهرة.

وازدادت أواصر الصداقة بين الدولتين في عهد السلطان جَقْمَق، فتبودلت المراسلات والسفارات والهدايا وغير ذلك من مظاهر المجاملة. وأراد مراد الثاني إظهار حرص العثمانيين على جهاد الأوروبيين أمام الرأي العام الإسلامي فأرسل عقب انتصاره على تحالف أوروبي في معركة ڤارنا، هدية إلى السلطان المملوكي تضم خمسين أسيراً وخمسة من الجواري وكمية كبيرة من الحرير[2].

واستمرت هذه السياسة الودية قائمة في عهد السلطان إينال. فبعد أن أتمَّ السلطان العثماني محمد الثاني فتح القسطنطينية، أرسل إلى السلطان المملوكي رسالة يبشره بانتصاره الكبير، فأرسل إليه إينال رسالة تهنئة. واحتُفل في القاهرة بهذا الحدث الجلل احتفالاً رائعاً، فزينت الأسواق والحارات، وأوقدت الشموع في الشوارع والمآذن، وَدُقَّت البشائر السلطانية في القلعة عدة أيام، وعمَّ السكان الفرح[3].

والواقع أن هذه الاحتفالات كانت في حقيقة أمرها توطئة للنفوس لتقبل الزعامة التركية العثمانية الإسلامية الناشئة، فمنذ سنوات لم تحرز أية دولة إسلامية انتصاراً مدوياً كهذا. وتدليلاً لحرص السلطان إينال على استمرار هذه العلاقة الودية، فإنه لم يلتفت إلى شكاية أمير القرمان إبراهيم، من تدخل السلطان العثماني في شؤون إمارته في عام (٨٥٨هـ/ ١٤٥٤م).

---

(١) المقريزي: جـ٤، ص٧٧٦.

(٢) ابن إياس: جـ٢، ص٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٣١٦.

تردي العلاقات بين المماليك والعثمانيين ٨٨٨ ـ ٨٩٦هـ/ ١٤٨٣ ـ ١٤٩١

طويت صفحة العلاقات الجيدة بين الدولتين المملوكية والعثمانية على أثر فتح القسطنطينية، وفتحت صفحة جديدة سادها العداء بفعل تصادم المصالح، لا سيما بعد أن تمَّ للعثمانيين فتح شبه جزيرة البلقان، فتحولوا عندئذ إلى آسيا الصغرى لاستكمال ضمها إلى ممتلكاتهم.

والواقع أن ظاهرة العداء بين الدولتين تُعتبر من الظواهر الجديرة بالدراسة لأنه نتج عنها تغيير جذري في منطقة الشرق الأدنى الإسلامي حيث نجح العثمانيون في ضمِّ البلاد العربية إلى دولتهم، وحلوا محل المماليك في حكمها.

ونتيجة لضمِّ العثمانيين لإقليم الجزيرة الفراتية، فُتح الباب أمامهم للتمدد باتجاه الأراضي العربية لتأمين خطوط استراتيجية جديدة في بلاد الشام والعراق تصل إلى المحيط الهندي. ويرتبط بهذه القاعدة ضمُّ الأراضي المملوكية، وموانىء قيليقيا، لأن من شأن ذلك أن يوفر لهم طريقاً بحرياً يسهل عليهم تمويل حملاتهم الذاهبة إلى إيران لمحاربة الصفويين[1].

والحقيقة أن علاقة الدولة المملوكية بالدولة العثمانية، كانت حتى عام (٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م)، كما رأينا، علاقة مجاملة ومؤازرة عن طريق المراسلة وتبادل الهدايا والوفود. وحتى سقوط القسطنطينية في هذا العام، كان الحكام العثمانيون يعترفون بالأولوية الدينية والسياسية للمماليك كزعماء للعالم الإسلامي، بينما خططوا لأنفسهم دوراً متواضعاً هو دور البكوات حماة الحدود. هذا وقد ظل المماليك ينظرون إلى تحركات العثمانيين الجهادية كجزء من المسألة الإسلامية العامة، كما أن القاهرة اعتبرت فتح القسطنطينية نصراً للمسلمين[2].

---

(١) إن أصل هذه السلالة الصفوية من أذربيجان، وتنتسب إلى الشيخ إسحاق صفي الدين المتوفى في عام ١٣٣٤م، وهو تركي سني وشيخ طريقة صوفية، انتقل إلى أردبيل في شمالي فارس. ومن هذا الاسم، صفي الدين، أخذت السلالة اسمها «السلالة الصفوية». اعتنق أحد أحفاد الشيخ صفي الدين وهو الجنيد، توفي في عام ١٤٦٠م، المذهب الشيعي الاثني عشري، وخلفه ابنه حيدر. وتوالت الأحداث بعد ذلك بسرعة حتى تولى رئاسة الأسرة إسماعيل بن حيدر في عام ١٤٩٤م. وبدأ في عهده بروز الصفويين كقوة يحسب لها حسابها في إيران وأذربيجان، وتمكن في عام ١٥٠٢ من تأسيس الدولة الصفوية متخذاً من تبريز عاصمة لها ثم سيطر على كامل إيران ثم راح يتطلع إلى الخارج.
راجع بشأن قيام هذه الأسرة الصفوية: كتابنا: العثمانيون.. ص١٣٦ ـ ١٤٠.

(٢) ابن تغري بردي: جـ١٦، ص٧٠ ـ ٧١.

وفي الوقت الذي حرص فيه العثمانيون على تجميع القوى الإسلامية في الأناضول لمواجهة البيزنطيين والأوروبيين ، حرصوا، من جهة ثانية، على توثيق العلاقات الأخوية الإسلامية مع المراكز الإسلامية الأخرى.

ومنذ عهد السلطان العثماني مراد الأول أعطوا أهمية خاصة لتوثيق علاقاتهم بدولة المماليك التي كانت تُعتبر أقوى زعامة إسلامية آنذاك.

لكن الأوضاع تبدلت بعد عام ١٤٥٣م، وكان تبادل البعثات، ومظاهر الاحتفالات التي أقيمت في القاهرة بمناسبة فتح القسطنطينية، آخر مظهر من مظاهر الوفاق المملوكي العثماني[١]. إذ، في هذه المرحلة، كانت الدولة العثمانية قد توسعت في الأناضول والجزيرة الفراتية شمالاً حتى البحر الأبيض المتوسط جنوباً، وجبال طوروس، وفي الوقت نفسه كانت دولة المماليك قد سيطرت على قيليقيا. ومع حرص العثمانيين على استمرار تعزيز الروابط مع المماليك،إلا أن هؤلاء بدأوا يقابلون بشيء من الفتور تنامي العلاقات بين الدولتين بعد ما شعروا بتعاظم شعبية العثمانيين بين المسلمين نتيجة فتح القسطنطينية، كما لاحظوا، بقلق شديد، بروز دولة إسلامية قوية أخذت تنمو على حدودهم، وتشق طريقها الخاص بها. وتزايد قلقهم عندما نشطت في العاصمة العثمانية المساعي لتغيير نظام العلاقات بين الدولتين بعد أن أخذ البكوات، حماة الحدود، يتلقّبون بألقاب السلاطين. ويذكر ابن إياس أن محمداً الثاني كان أول زعيم في بني عثمان اتخذ لنفسه لقب سلطان وساوى نفسه بحكام مصر[٢].

كان اتخاذ الألقاب السلطانية يرمز إلى تحول العثمانيين إلى سياسة الدولة العظمى، وأن المقصود بذلك تأكيد الدور العالمي للسلطنة العثمانية. وقد أدّت هذه السياسة إلى تدهور حاد في العلاقات المملوكية العثمانية. وبدأ المماليك يتوجسون خيفة من العثمانيين، فتبدلت نظرتهم إليهم من مشاعر الاعتزاز إلى مشاعر الغيرة، ثم أضحى الصراع على الهيمنة على زعامة العالم الإسلامي السبب الأساسي والرئيسي للنزاع المملوكي ـ العثماني.

تمثَّل أول اختبار علني لهذا التنافس بفضيحة دبلوماسية في عام (٨٦٨هـ/ ١٤٦٣م) في عهد السلطان خُشْقَدَم، عندما رفض السفير العثماني الانحناء أمام السلطان المملوكي في القاهرة[٣].

---

(١) إيفانوف، نيقولاي: الفتح العثماني للأقطار العربية، ١٥١٦ ـ ١٥٧٤، ص٥٤.

(٢) ابن إياس: ج٥، ص٣٦٤.

(٣) إيفانوف: ص٥٥.

وأدّى الصراع على الإمارة القرمانية في العام التالي، وقضية ميراث قرمان، إلى أول صدام سياسي كبير، كما أن استيلاء العثمانيين على قونية في عام (٨٧٣هـ/ ١٤٦٨م) وضمُّ الإمارة القرمانية إلى الممتلكات العثمانية في عهد السلطان قايتباي، أدّى إلى بداية لمواجهة واسعة.

وتحولت الإمارات الفاصلة بين الدولتين كإمارة رمضان في قيليقيا، وإمارة ذي القدر في كبادوكيا، إلى ساحة رئيسية للصراع. فساندت كل منهما أمراء التركمان الموالين لها، وأمدتهم بالمال والسلاح، وأحياناً بالقوات المسلحة، لأن المماليك لم يوافقوا على حدوث أي تغيير في الوضع القائم.

ويبدو أن الدولتين مالتا إلى التفاهم في أواخر عهد السلطان خُشْقَدَم، وعدم التدخل في شؤون الإمارتين الحدوديتين، ذلك أن السلطان محمد الفاتح كان منهمكاً في فتوحاته في أوروبا، فأراد تبريد الجبهة الشرقية، ومن جهته، فإن خُشْقَدَم أراد التفرغ لمشاكله الداخلية.

إلا أن هذه العلاقات الجيدة بدأت تضطرب بعد وفاة السلطان محمد الفاتح في عام (٨٨٦هـ/ ١٤٨١م) وتولى ابنه بايزيد الثاني الحكم، وذلك بسبب الصراع الداخلي على العرش بين الأخوين بايزيد الثاني وجم.

ويبدو أن جم لم يتمكن من الصمود في وجه أخيه، ففرَّ إلى الأناضول، ودخل طرسوس، وطلب من نائب حلب الأمير أزبك السماح له بدخول المدينة، فاتصل أزبك بالسلطان قايتباي الذي كان قد تولى السلطة في مصر، فأذن له بالحضور إلى القاهرة مع عدد قليل من عسكره، فوصلها في (شهر شعبان عام ٨٨٦هـ/ شهر تشرين الأول عام ١٤٨١م) واستقبله السلطان بحفاوة بالغة، مما أثار غضب السلطان العثماني[1].

حاول الأمير جم أثناء مكوثه في القاهرة إقناع السلطان قايتباي بإمداده بالمساعدات لمحاربة أخيه. ويبدو أنه لم يكن في نية السلطان أن يصطدم بالعثمانيين في هذه المرحلة، وإن رغب في إبقاء جم في القاهرة حتى يتخذ منه ورقة يساوم بها العثمانيين، لذلك توسط في الصلح بين الأخوين. لكن بايزيد الثاني رفض اقتراحات قايتباي. وأخيراً عاد جم إلى بلاده في عام (٨٨٧هـ/ ١٤٨٢م) على غير رغبة السلطان، ليصطدم بقوات أخيه، لكنه غلب على أمره،

(١) ابن إياس: جـ٣، ص١٨٣، ١٨٥.

واضطر إلى الالتجاء إلى فرسان القديس يوحنا في رودس[1].

ومهما يكن من أمر، فقد أضحت الدولتان المملوكية والعثمانية متجاورتين بعد سيطرة الأولى على إمارة رمضان في قليقيا، وسيطرة الثانية على إمارة ذي القدر في كبادوكيا، فكان من الطبيعي أن يحدث بينهما اصطدام. وكانت قضية الأمير جم أحد الأسباب المباشرة التي أدّت إلى أول صدام مسلح بينهما، فضلاً عن رفض السلطان قايتباي طلب بايزيد الثاني السماح له بإصلاح بعض القنوات في مكة، وتهاونه في أمر الهدية التي أرسلها له أحد ملوك الهند حيث طمع السلطان المملوكي بها، وعلى الرغم من أنه عاد وأرسل الهدية مع الاعتذار، لكن هذه الخطوة جاءت بعد فوات الأوان[2].

ونتيجة لذلك تجمعت لدى السلطان العثماني العوامل التي جعلته يتخذ موقفاً عدائياً صريحاً من السلطنة المملوكية، وتصرف على محورين:

الأول: أنه ساند، عسكرياً، علاء الدولة بن ذي القدر الذي هاجم ملطية التابعة للمماليك في عام (٨٨٨هـ/ ١٤٨٣م).

الثاني: أنه أحكم سيطرته على الطرق التجارية، وعلى مصدر الخام البالغة الحيوية للمماليك كأخشاب السفن مثلاً، وبذل جميع المحاولات لإضعاف طاقتهم العسكرية، كما عرقل شراء الفتيان من أسواق البحر الأسود لنقلهم إلى مصر. والراجح أن هذا العمل كان أحد الأسباب الرئيسية، للنشاط العثماني في شبه جزيرة القرم والقوقاز، بما في ذلك حملة العثمانيين على تشيركاسيا في عام (٨٨٩هـ/ ١٤٨٤م) التي دُمّرت خلالها كل المراكز الأساسية التي كانت تؤمن الإمدادات البشرية للمماليك[3].

لم يقف السلطان قايتباي مكتوف اليدين أمام التحديات العثمانية، فأرسل حملة عسكرية، في العام المذكور، بقيادة تمراز الشمسي أمير سلاح لتأديب علاء الدولة بن ذي القدر. وانتصر الأمير المملوكي في العام التالي على علاء الدولة

---

(١) تداولت الأيدي الأوروبية هذا الأمير العثماني البائس لتستغله في علاقات الأوروبيين مع الدولة العثمانية، حتى استقر أخيراً عند البابا أنوسنت الثامن، الذي تعهد لبايزيد الثاني بإبقاء أخيه عنده لقاء دفع مبلغ سنوي. إلا أن تضارب السياسات الأوروبية دفعت فرنسا إلى مهاجمة إيطاليا، فاضطر البابا إسكندر بورجيا إلى الاستجابة لملك فرنسا شارل الثامن بتسليمه الأمير جم. إلا أن البابا دسّ له السم قبل تسليمه حيث توفي في مدينة نابولي.

(٢) ابن إياس: ج٣، ص٢١٥.

(٣) إيڤانوف: ص٥٦.

وحلفائه العثمانيين وعاد إلى حلب محملاً بالغنائم، وعدد كبير من صناجق العثمانيين، فدخل بها الجند إلى حلب وهي منكَّسة[1].

وهكذا أدت الصدامات المسلحة التي نشبت مع علاء الدولة بن ذي القدر بين أعوام (٨٨٨ ـ ٨٩٠هـ/ ١٤٨٣ ـ ١٤٨٥م) إلى أول حرب مملوكية، عثمانية.

ويبدو أن السلطان المملوكي كان يؤثر السلامة على الحرب، فأرسل بعثة إلى إستانبول في (شهر صفر عام ٨٩٠هـ/ شهر شباط عام ١٤٨٥م) برئاسة الأمير الداهية جاني بك حبيب أمير آخور ثاني لإجراء مباحثات من أجل إزالة أسباب العداء بين الدولتين، وحمَّله هدية ملك الهند الخاصة بالسلطان العثماني مع رسالة اعتذار بسبب حجزها في القاهرة بالإضافة إلى تقليد من الخليفة إلى بايزيد الثاني «بأن يقوم مقام السلطان على بلاد الروم وما سيفتحه الله على يده من البلاد الكفرية». وأرسل إليه الخليفة رسالة شخصية تتضمن الحثَّ على إخماد الفتنة التي نشأت بين الدولتين والعمل على تجنب الحرب، وفي الوقت نفسه، جهَّز السلطان حملة لإخضاع علاء الدولة بن ذي القدر[2].

والواقع أن السلطان بايزيد الثاني الذي رأى نفسه في وضع جيد يسمح له بالتدخل في شؤون الدولة المملوكية تمهيداً للتمدد على حسابها في الجنوب، استقبل رسول السلطان المملوكي أسوأ استقبال، ورفض إقرار الصلح بين الدولتين، ثم تمادى حين هاجم قلعة كولك المشمولة بحماية المماليك، وضمُّها إلى ممتلكاته[3].

في هذا الوقت، رأى علاء الدولة نفسه واقعاً بين فكي الكماشة المملوكية والعثمانية. ويبدو أنه أدرك أنه لن يسلم من تعديات السلطان العثماني، ومحاولاته الحثيثة للسيطرة على المنطقة؛ فأرسل إلى قايتباي في (شهر ذي الحجة عام ٨٩٠هـ/ شهر كانون الأول عام ١٤٨٥م)، رسالة يطلب فيها الصلح[4].

وبذلك يكون علاء الدولة بن ذي القدر قد خرج من دائرة الصراع بين القوتين الكبيرتين.

واضطر قايتباي إلى الدفاع عن أراضيه أمام اعتداءات العثمانيين. ومن هنا بدأت حملات الأمير أزبك ضد أراضيهم. واستطاع هذا الأمير إلحاق الهزيمة

---

(١) ابن إياس: ج٣، ص٢١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٢١٥ ـ ٢١٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٢١٨ ـ ٢١٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٢١ ـ ٢٢٢.

بالجيوش العثمانية ثلاث مرات، أسر في الحملة الأولى في عام (٨٩١هـ/ ١٤٨٦م) عدداً كبيراً من العثمانيين من بينهم القائد أحمد بك بن هرسك[١].

ويبدو أن السلطان بايزيد الثاني لم يركن إلى الهدوء، وقام ليثأر للهزيمة التي حلّت بقواته، فزحف بجيش كثيف باتجاه الأراضي المملوكية. ومن جهته، استعد قايتباي لهذا اللقاء، فجهّز حملة عسكرية ضخمة، نجدة للأمير أزبك، عهد بقيادتها إلى الأمير يشبك الجمالي[٢]. وحاول في الوقت نفسه، تكوين جبهة معارضة للعثمانيين تضم يعقوب بن أوزون حسن، زعيم الآق قوينلو، الذي كان على عداء معهم، إلا أنه فشل في تحقيق غايته، لأن هذا الأمير الذي اتجه بسياسته نحو الشرق، رفض الدخول في الصراع الدائر في منطقة كبادوكيا، وكان يستعد لحرب السلطان حيدر الصفوي، والد الشاه إسماعيل[٣] لذلك أجاب على رسالة قايتباي بإظهار التودد وصدق المحبة له.

ومن جهة ثانية حاول استعادة الأمير جم، أخي السلطان بايزيد الثاني، من فرسان القديس يوحنا لكي يتخذ منه وسيلة ضغط، إلا أن ملك فرنسا، رئيس الفرسان، لم يجبه إلى طلبه.

نتيجة لهذا الفشل السياسي، انتهج قايتباي سياسة من شقين، فإلى جانب استعداداته العسكرية، فإنه ظل يتمسك بأهداب السلام، وتقدم بخطوة دبلوماسية برهن من خلالها على ميوله السلمية، فأطلق سراح الأسرى العثمانيين ومن بينهم الأمير أحمد بك بن هرسك.

ويبدو أن الاتجاه الصدامي تغلّب في النهاية. فتقدمت القوات العثمانية براً باتجاه حلب، في الوقت الذي أبحر فيه أسطول عثماني باتجاه ميناء إسكندرونة لكي يقطع الطريق على الجيش المملوكي الزاحف باتجاه الشمال، غير أن عاصفة هوجاء اجتاحت هذا الأسطول فأغرقت معظم سفنه. ونجح الأمير أزبك في الوصول إلى أذنة، فدخلها بعد حصار دام ثلاثة أشهر، وأسر وغنم كثيراً، واحتفلت القاهرة بهذا النصر الثاني مدة سبعة أيام[٤].

واستمر السلطان بايزيد الثاني على عدائه للمماليك، بالرغم من الهزيمتين اللتين مُني بهما على أيدي القوات المملوكية، فأرسل حملة ثالثة استولت على سيس وطرسوس وإياس وغيرها.

---

(١) ابن إياس: ج٣، ص٢٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٣) إقبال: ص٦٣٦.

(٤) ابن إياس: ج٣، ص٢٦١ ـ ٢٦٢.

ونظراً لسوء الحالة الاقتصادية، وانتفاضة الجلبان، لم يتمكّن السلطان قايتباي من إرسال حملة أخرى لطرد العثمانيين من المناطق التي استولوا عليها، فمال إلى الصلح واستقبل في (شهر جمادى الآخرة عام ٨٩٤هـ/ شهر أيار عام ١٤٨٩م) رسولاً عثمانياً أرسله الصدر الأعظم داوود باشا، بهدف إحلال السلام بين الدولتين. فاشترط السلطان المملوكي إطلاق سراح الأسرى المماليك، وتسليم مفاتيح القلاع التي استولى عليها بايزيد الثاني[١].

ويبدو أن المفاوضات لم تسفر عن نتيجة إيجابية، فكان لا بد من الاصطدام لتقرير المصير، خاصة وأن الانتصار العثماني الأخير لم يكن حاسماً.

وتقدمت القوات العثمانية باتجاه الأراضي المملوكية، ووصلت إلى كولك في (شهر صفر عام ٨٩٥هـ/ أواخر عام ١٤٨٩م)، فأرسل قايتباي حملة قوية بقيادة الأمير أزبك، وأعطاه الأوامر بالاهتمام بالجانب السلمي أولاً، وإذا فشلت المحاولات السلمية فلا بد له من الاصطدام بالعثمانيين.

دخل الأمير أزبك الأراضي العثمانية عن طريق حلب، واستهل حملته بالوقوف على نوايا العثمانيين الحقيقية. فأرسل ماماي الخاصكي إلى المعسكر العثماني من أجل هذه الغاية، ولما استبطأ عودته تحرك بجيشه إلى عمق الأراضي العثمانية حتى وصل إلى قيصرية فنهب عدة قرى تابعة لها وأحرقها، واستولى على قلعة كوارة، وعاد إلى القاهرة في (مستهل شهر محرم عام ٨٩٦هـ/ شهر تشرين الثاني عام ١٤٩٠م). وهذه هي الهزيمة الثالثة التي أنزلها الأمير أزبك بالعثمانيين[٢].

ونتيجة لوساطة باي تونس[٣]، عقدت اتفاقية سلام بينهما في عام (٨٩٦هـ/ ١٤٩١م)، فأرسل بايزيد الثاني رسولاً من قبله إلى القاهرة بصحبة ماماي الخاصكي ومعه مفاتيح القلاع التي استولى عليها، فاستقبله قايتباي بحفاوة. وسرعان ما أصدر قراراً بإطلاق سراح الأسرى العثمانيين ومن بينهم القائد إسكندر الذي أرسله علاء الدولة بن ذي القدر أسيراً من قبل، وتبادل الطرفان الهدايا والمجاملات.

وبذلك يكون العثمانيون قد تخلوا عن مطالبهم في كبادوكيا وقيليقيا اللتين تقرر اعتبارهما مشمولتين بحماية الحرمين الشريفين مكة والمدينة، أي اعتبارهما، في الواقع، تحت حماية المماليك.

---

(١) ابن إياس: ج٣، ص٢٦٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٧٥ ـ ٢٧٦.
(٣) إيڤانوف: ص٥٦.

تحسُّن العلاقات مرة أخرى بين المماليك والعثمانيين
٨٩٦ ـ ٩٢٠هـ/ ١٤٩١ ـ ١٤١٥

ظلت اتفاقية عام (٨٩٦هـ/ ١٤٩١م) هشَّة، وتحت ستار علاقات السلام والإخلاص الظاهري استمر الصراع السياسي بين الدولتين دون انقطاع. ومن ناحية أخرى، أثار التعاطف مع العثمانيين، وتدعيم الطاقة للدولة العثمانية، وتنامي هيبتها كحامية لجميع المسلمين، قلقاً استثنائياً لدى المماليك. أما بلاغات البعثات الدبلوماسية عن الانتصارات، فاعتبرت في القاهرة إبرازاً لقوة الباب العالي المتعاظمة[1].

ومهما يكن من أمر فقد توقفت الحرب بين الدولتين، لكن بشكل مؤقت، وساد الهدوء جبهات القتال، ولكن إلى حين، وتبادل الطرفان الهدايا والوفود سنة بعد سنة، كما نشطت حركة التبادل التجاري بينهما. وكان المماليك يشترون الأخشاب والحديد والبارود من آسيا الصغرى، وهي مواد غير متوفرة في مصر.

ودخلت العلاقات بينهما في تطورات جديدة بتأثير عوامل خارجية. لقد برزت، في أوائل القرن السادس عشر الميلادي، قوة جديدة على المسرح السياسي هي قوة الصفويين الشيعة. فقد نجح الشاه إسماعيل الصفوي في تأسيس دولة شيعية في إيران، واستطاع أن يوحد قومه في إخلاص يتسم بالورع والتقى ضد المسلمين السنة الذين طوقوا بلاده من الشمال الشرقي في خراسان (الأوزبك) ومن الغرب (العثمانيين) ومن الجنوب الغربي (المماليك).

وبعد أن سيطر على فارس تطلع الشاه نحو العراق الذي كان لا يزال تحت حكم مراد بن يعقوب ميرزا، أحد أحفاد أوزون حسن. وكانت تطلعاته نحو هذا البلد نتيجة لدوافع مذهبية وسياسية واقتصادية.

فمن حيث الدوافع المذهبية، كانت حركة الشاه تعتمد على المذهب الشيعي الاثني عشري، واعتبرت فارس نفسها المدافع الأول عن هذا المذهب ومسؤولة عن انتشاره، ومن ثم كانت سيطرته على كربلاء والنجف تعطي حركته دفعاً قوياً، وتحقق هدفاً مذهبيا.

ومن حيث الدوافع السياسية، فإن سيطرته على العراق تعطيه مكانة رفيعة لدى المسلمين الشيعة، بالإضافة إلى وجود تنازع أسري بين العائلتين الحاكمتين في كل من إستانبول وتبريز.

---

(١) إيفانوف: ص٥٦.

أما من حيث الدوافع الاقتصادية فإن خصب العراق الزراعي يمكن أن يسد الكثير من حاجات سكان إيران، يضاف إلى ذلك، أن الشاه أراد السيطرة على الطريق التجاري المار بديار بكر والموصل والذي يقطع عمق وادي الرافدين نحو الخليج العربي عبر بغداد.

أدرك مراد بن يعقوب ميرزا، حاكم بغداد، أهداف وغايات الشاه، ورأى نفسه أعجز من أن يقف وحده أمام أطماعه، فاستنجد بإمارة ذي القدر المشمولة بحماية المماليك، لكن هذه الإمارة التي كانت تمر في مراحل شيخوختها لم تستطع تقديم أية مساعدة.

اتجه مراد بعد ذلك إلى السلطان قانصوه الغوري الذي أدرك خطورة التوسع الشيعي، ومنافسة الشاه له في منطقة المشرق العربي، فاتخذ بعض الإجراءات التمهيدية لإعداد حملة عسكرية استعداداً للتصدي لطموحاته، إلا أن الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي كان يمر بها آنذاك كانت لا تسمح له إلا بمناورات عسكرية محدودة[1]، فاستغل الشاه هذه الثغرة وهاجم مناطق الحدود الشمالية الشرقية. ففي عام (٩١٣هـ/١٥٠٧م هاجم ملطية، فتصدى له علاء الدولة بن ذي القدر وأجبره على الارتداد إلى داخل حدود بلاده، وفي عام (٩١٨هـ/ ١٥١٢م) دخلت القوات الصفوية إلى داخل الحدود المملوكية ووصلت إلى البيرة[2].

ورفض الشاه إسماعيل الدخول في مفاوضات مع السلطان المملوكي من أجل تبريد الجبهة، إلا أن وفاة السلطان العثماني بايزيد الثاني في عام (٩١٨هـ/ ١٥١٢م) واعتلاء ابنه سليم الأول العرش العثماني قلب المعادلات السياسية في المنطقة.

ومن جهته، فإن السلطان بايزيد الثاني، لم يقدِّر خطورة أطماع الشاه إسماعيل الذي أخذ يبثُّ دعاته في داخل الأناضول لنشر المذهب الشيعي في عقر دار العثمانيين، وبالتالي، فإنه لم يقم بأي عمل جدِّي لوقفه عند حده.

نتيجة لهذه الظروف سيطر الشاه على العراق، ووجد نفسه سيد بغداد دون أن تتحرك ضده أي من الدولتين السنيتين الكبيرتين، الدولة المملوكية والدولة

---

(١) من أهم الصعوبات التي واجهت الغوري آنذاك: نشاط الأسطول البرتغالي حول السواحل الأفريقية، وإغلاق مداخل البحر الأحمر والخليج العربي بهدف تحويل طرق التجارة من مصر إلى رأس الرجاء الصالح.

(٢) ابن إياس: جـ٤، ص١١٨.

العثمانية، مما شجعه على التطلع إلى ما وراء العراق لعله يستطيع أن يحقق آمال الشيعة البعيدة في إقامة دولة شيعية كبرى في المنطقة، وأقام سياسته التوسعية على قاعدتين:

١ ـ التحالف مع القوى المعادية للدولتين المملوكية، والعثمانية.

٢ ـ نشر المذهب الشيعي داخل مناطق نفوذهما.

أما العثمانيون فقد طبقوا سياسة نشطة في أوروبا، فأخذوا يوسعون تدخلهم في الشؤون الأوروبية. ففي عام (٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م) حاصروا رودس واستولوا على أوترانتو، وشجعوا نابولي وميلانو على مقاومة الفرنسيين والبنادقة، وفي أواخر القرن الخامس عشر الميلادي بنوا أسطولاً قوياً حاربوا به البندقية.

ونتيجة لحضورهم القوي في القارة، أخذت الفئات الإسلامية في غرناطة والمغرب تلتمس منهم المساعدة.

ومهما يكن من أمر، فقد توفَّر لكل دولة من المشاكل ما دفعها إلى تبريد الجبهة في مناطق الحدود.

من مظاهر المشاركة الجيدة التي تجلت خلال هذه الفترة، أنه عندما توفي السلطان العثماني بايزيد الثاني، بكى السلطان الغوري عليه، وحزن لوفاته، وتأسف لفراقه، ثم صلى عليه صلاة الغائب في القلعة، كما صلى الناس عليه بعد صلاة الجمعة في الجامع الأزهر وجامع الحاكم ابن طولون[1].

النزاع الأخير بين المماليك والعثمانيين ٩٢٠ ـ ٩٢٣هـ/ ١٥١٤ ـ ١٥١٧م

تمهيد

كان كل انتصار يحقِّقه العثمانيون على الصفويين، يعني هزيمة قاسية للمماليك، ويؤدي إلى الانتقاص من هيبتهم بصفتهم سلاطين المسلمين، كما أن تهديد الصفويين لكليهما لم يخفِّف مطلقاً من التناقضات بينهما، فتصرفت كل دولة بمعزل عن الأخرى.

والحقيقة أن الصلح لم يستمر أكثر من ربع قرن، حيث أن اتساع التعاطف مع العثمانيين من قِبَل المسلمين، وتدعيم الطاقة العسكرية للدولة العثمانية، وتنامي هيبتها كحامية لجميع المسلمين، وانتصار السلطان سليم الأول على الصفويين في

(١) ابن إياس: جـ٤، ص٢٧٠.

معركة تشالديران الرهيبة (شهر رجب عام ٩٢٠هـ/شهر آب عام ١٥١٤م)[1]، قد أزعج قانصوه الغوري الذي كان يود أن يقوم بدور الوسيط بين العثمانيين والصفويين ليوجه السياسات العامة في المنطقة لصالح الحكم المملوكي.

والواقع أن انتصار السلطان سليم في تشالديران كان مفاجأة غير متوقعة للمماليك، ولم يستطع حكام مصر وبلاد الشام إخفاء خيبة أملهم، وأمام دهشة العالم الإسلامي كله لم يبتهج المماليك لهذا الانتصار.

كان السلطان الغوري يدرك تماماً أن المنتصر من الجانبين سيعمل على تصفية الموقف في المشرق العربي بالاصطدام بالمماليك، ومن ثم كان عليه أن يتخذ موقفاً من التطورات السياسية والعسكرية السريعة بتبني أحد الخيارات التالية:

١ ـ إما أن يقف إلى جانب العثمانيين ويساندهم ضد الصفويين.

٢ ـ إما أن يقف إلى جانب الصفويين ويساندهم ضد العثمانيين.

٣ ـ إما أن يلتزم جانب الحياد.

إنه رأى أن انضمام المماليك إلى جانب العثمانيين يخلُّ بالتوازن اختلالاً شديداً لصالح هؤلاء الذين قد يشكلون خطراً عليه إن هم أرادوا التوسع في المشرق العربي.

أما انضمامه إلى الصفويين ضد العثمانيين، فكانت تعترضه عدة عقبات منها المذهبية بشكل خاص، ولهذا فضّل أن يلتزم جانب الحياد تاركاً الدولة العثمانية وحيدة في مواجهة الصفويين دون تبصُّر بنتائج ما قد يقوم به الشاه في حال انتصاره من أعمال عدوانية متزايدة ضد المماليك، بالإضافة إلى إقامة علاقات وطيدة مع البرتغاليين، منافسيهم في التجارة العالمية، وباعتباره زعيماً للمسلمين السنة كان ملزماً بمساعدة العثمانيين والوقوف إلى جانبهم في هذه المحنة.

يضاف إلى ذلك، أن السلطان المملوكي أراد تدبير استفزاز لإثارة الصدام بين الجانبين العثماني والصفوي، لكي يتحطم أحد العدوين بيد العدو الآخر، ثم يتقدم المماليك للقيام بدور منقذ للإسلام والسنة، وربما بدور وريث للسلطنة العثمانية. ولم يساوره أي شك في مقدرته الذاتية، وأن العثمانيين لن يتمكنوا من التغلب على الصفويين.

وهكذا تحولت مسألة النزاع مع المتطرفين الشيعة إلى حجر عثرة بين

---

(١) راجع فيما يتعلق بمعركة تشالديران ونتائجها: كتابنا العثمانيون. . . ص١٤٢ ـ ١٤٦.

الدولتين السنيتين. وتبين أن هذه المسألة كانت الشرارة التي أشعلت نار الحرب بينهما، بالرغم من أن بعثة عثمانية وصلت في (شهر ربيع الآخر عام ٩٢٠هـ/ شهر أيار عام ١٥١٤م) إلى القاهرة حاملة اقتراحاً بعقد تحالف بين العثمانيين والمماليك لمحاربة الصفويين، لكن المماليك رفضوا الاقتراح وتمسكوا بسياستهم، مع تفضيل اتخاذ موقف الانتظار[١].

واتخذت هذه العلاقة شكلاً أكثر غرابة، فاعتبر العثمانيون سياسة المماليك هذه مظهراً من مظاهر العداوة، وأخذوا يعتبرونهم العدو الرئيس. ولقد نجح السلطان سليم الأول في تسريع الأحداث تجاه هؤلاء لكي يوفر لنفسه أسباباً استراتيجية جيدة تمكّنه من ضم الممتلكات المملوكية. وتمثّل ذلك بسيطرته على موانىء قيليقيا لتأمين الطريق المائي الذي يربط إستانبول بـ«إياس».

واكتفى الغوري أثناء الصدام بين العثمانيين والصفويين بإرسال قوة مراقبة إلى حلب لحماية الأراضي الواقعة تحت النفوذ المملوكي. لكن إرسال هذه القوة، وقيامها بمنع الجيش العثماني من المسير عبر طرق تمر بأراضي واقعة تحت السيطرة المملوكية، أدّى إلى تدهور العلاقات بين السلطانين المملوكي والعثماني. وبدا واضحاً أن سليم الأول عاد من تشالديران وهو ينوي الدخول في حرب مع الغوري، لأنه كان يخشى وجود دولتين كبيرتين معاديتين له تشرفان على حدوده الجنوبية.

والواقع أن السلطان العثماني كان مستعداً لتنفيذ خططه الكبرى في المشرق، التي وُصِفت تحاملاً بالسياسة العدوانية، لأن شعوب المشرق العربي أرادوا، من هذا القادم الجديد، حالة خلاص جديدة على يديه ينتشلهم من الحكم المملوكي المتعسف[٢].

وفي (أوائل عام ٩٢١هـ/ ربيع عام ١٥١٥م) وصلت إلى القاهرة تباشير الأنباء عن استعدادات العثمانيين العسكرية، فقد كان الجيش والأسطول يستعدان لشن هجوم على مصر.

وسيطر على كل من القاهرة وإستانبول جو محموم للحرب صوَّرها كل طرف كما لو أنها كانت واجباً على كل مسلم خوضها. ولجأ كل طرف إلى تنفيذ الأساليب التي تضعف قوة الطرف الآخر، كالاتهام بخيانة الجهاد ضد أوروبا.

---

(١) ابن إياس: جـ٤، ص٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(٢) Shaw, S.J: Hist. of the Ottoman Empire and Modern Turkey, I p82

فاتهم العثمانيون المماليك بخيانة العالم الإسلامي، وأصدر العلماء في إستانبول ثلاث فتاوى تُضفي على الحرب طابع الجهاد الديني. واتهم المماليك من جهتهم، «ملك الروم» كما لقبوا سليماً الأول، بالإرتداد عن الدين الحنيف والسنة[١].

وكسب كل طرف أعواناً له من بين رجالات الطرف الآخر، فتحولت القاهرة وإستانبول إلى ملجأ سياسي لكل أمير يفر من غضب سلطانه. لكن إفادة السلطان سليم من اللاجئين إليه من المماليك كانت أكثر من إفادة السلطان الغوري من اللاجئين إليه من العثمانيين، حيث أن التفكك الداخلي في الدولة المملوكية كان يعطي السلطان العثماني فرصاً أفضل للإفادة المثمرة، على عكس الجبهة الداخلية العثمانية الصلبة.

واستطاع العثمانيون جذب بعض كبار رجالات المماليك، أمثال يونس بك نائب عينتاب، وخاير بك نائب حلب، التي تعتبر خط الدفاع الأول عن بلاد الشام ومصر، بينما لم يستفد الغوري من الذين لجأوا إليه من العثمانيين سوى إفادة معنوية، مما أدَّى إلى استنزاف المقاومة المملوكية وفقدانها حيويتها.

كان أبرز هذه الاتجاهات أن السلطان سليم الأول أسرع، بعد عودته من فارس، إلى ضمِّ إمارة ذي القدر الفاصلة بينه وبين المماليك، والمشمولة بحماية هؤلاء، وقبض على حاكمها علاء الدولة، وقطع رأسه، وأرسله إلى القاهرة[٢].

ويبدو أن تحطيم هذه الإمارة يتعلق بغاراتها المتكررة على القوافل العثمانية، ومنعها إمدادات الحرب من المرور إلى الجبهة الشرقية مع الصفويين. فانتقم السلطان سليم منها وضمَّ مرعش والبستان وعينتاب وملطية إلى أملاكه[٣]، ومعنى ذلك أن الطريق أضحى مفتوحاً الآن أمامه لمواجهة المماليك.

معركة مرج دابق ـ سقوط بلاد الشام ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م

أزعج ضم سليم الأول إمارة ذي القدر، قانصوه الغوري، فاعتبر تصرفه هذا بمثابة إعلان للحرب، وقرر أن يستعيد هيبته في المنطقة، فأمر بالاستعداد للحرب، لكنه واجه أزمة داخلية مستعصية. وعكست الخلافات المستشرية في أوساط

(١) ابن إياس: ج٥، ص٩٦ ـ ١٠١ ـ ١٥١.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية: ج٩، ص٤٠٠ ـ ٤٠١.

(٣) Hammer, J: Histoire de l'Empire Ottoman pp175-179

المماليك المسألة السياسية والنفسية والعصبية التي عصفت بالجيش والسلطة. إذ لم تؤد الاتهامات المتبادلة إلى إثارة أي نعرات وسط اتساع التعاطف مع العثمانيين، ولم تقتنع فئات المماليك، ولا الشعب بوجود مبرر للصراع، ولم يرغبوا بالحرب.

يضاف إلى ذلك، فقد عمد الناس إلى عرقلة تدابير السلطة للتعبئة العامة، وعملوا ما أمكنهم لمساعدة العثمانيين.

والواقع أن النقمة كانت تنتظر السلطان وتدابيره في كل قرية ومدينة. ففي (أوائل عام ٩٢٢هـ/ربيع عام ١٥١٦م)، أخذ الفلاحون في الديار المصرية يفرُّون من قراهم مخلِّفين وراءهم محاصيلهم الزراعية. وفي القاهرة، أقفل الخياطون حوانيتهم، وصانعو الأسلحة مراكزهم الحرفية، وتعالت في الشوارع التهديدات والشتائم الموجهة ضد السلطان[١].

أما في بلاد الشام، فكانت الأوضاع أكثر سوءاً حيث أن الناس هناك لم يكتفوا بعرقلة تدابير السلطة بشأن التعبئة العامة، بل انخرطوا أيضاً في أعمال معادية للدولة، وخرجت قرى بأسرها عن طاعة المماليك.

وعلى أثر ضمّ السلطان سليم منطقة كبادوكيا، أبلغ الأمراء السلطان المملوكي أن انتفاضة شعبية سوف تنشب في بلاد الشام، وخاطبوه قائلين: «أيها السلطان، أرض حلب أفلتت من أيدينا، وانتقلت إلى أيدي ابن عثمان. فاسمه يُذكر هناك في خطبة الجمعة، وينقش على النقود»[٢].

ويذكر ابن إياس كيف أنه بسبب تعسف نواب بلاد الشام، واستبدادهم، تحولت أكثر مناطق حلب وغيرها من الأراضي إلى تأييد ابن عثمان[٣].

وبعد أن انتشرت المشاعر المعادية للدولة في صفوف الشعب، انتقلت إلى الجيش فانخفضت درجة الانضباط بشكل خطير، وارتفعت أصوات الجنود تطالب بالمال والمكافآت واللحوم، وأخذوا في التمرد، وعاثوا فساداً في الشوارع، ثم صرخوا في وجه السلطان: «لماذا لا تسير على طريق الملوك الغابرين؟، ولماذا لا تضع حداً لهذا الظلم؟»[٤].

أدَّت تلك المشاعر التي اجتاحت البلاد وصفوف الجيش، الذي لم يكن راغباً في الحرب، إلى تفسخ الأوساط الحاكمة. فأُعدم عدد كبير من أمراء

---

(١) ابن إياس: جـ٥، ص٢٨، ٣١.

(٢) المصدر نفسه، جـ٤، ص٤٦٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، ص٤٨٥.

المماليك بتهمة الخيانة، وبدأ كثير من الأمراء، وعلى رأسهم خاير بك، نائب حلب، يتعاطفون مع العثمانيين، ومنهم من أقام علاقات سرية معهم[١] فحظي السلطان سليم الأول بأنصار يزودونه بالمعلومات عن أوضاع مصر[٢].

نتيجة لهذه العوامل أيقن السلطان قانصوه الغوري أنه غير مستعد لخوض غمار حرب كبيرة ضد العثمانيين الأقوياء، وحاول تأخير اندلاعها بكل الوسائل، إلا أن السلطان سليم أصرّ على أن يكون السيف هو الحكم إن لم يعلن الغوري خضوعه له.

وشعر سلطان مصر أن جيشه لا يستطيع وحده الصمود أمام الجيش العثماني الجيد التسليح والتجهيز، فسعى إلى التحالف مع الشاه إسماعيل الصفوي ضد العدو المشترك. ولعل ما شجعه على سلوك هذا المسلك، أن الشاه كان مستعداً، بعد تشالديران، على متابعة العمل ضد السلطان سليم.

ولكن الكراهية التي كان يكنُّها الشاه للغوري لم تكن تقل عن كراهيته للسلطان سليم الأول، بالإضافة إلى أنه لم يفكر بعد تشالديران في خوض معركة مكشوفة مع العثمانيين، واكتفى بتثبيت حكمه في إيران، والقيام ببعض المحاولات الإرتدادية الضيقة[٣].

ولهذا لم تسفر محاولة قانصوه الغوري التحالف مع الشاه إسماعيل عن نتيجة إيجابية، بل انعكست سلباً على علاقاته مع العثمانيين الذين رأوا، في هذه المحاولة، طعنة للدولة العثمانية من الخلف، وأضحت الحرب حتمية بين الطرفين.

وما أن تأمّنت جميع منافذ بلاد الجزيرة وشمالي العراق ومسالكها، من خلال السيطرة العثمانية عليها، تحرك الجيش العثماني، عبر الأناضول، في (شهر رجب عام ٩٢٢هـ/ شهر آب عام ١٥١٦م) بقيادة السلطان سليم وتعداده أكثر من ستين ألف مقاتل، وثلاثمائة مدفع، ويمّم وجهه شطر بلاد الشام[٤].

ولما علم السلطان الغوري بأنباء التحرك العثماني، حرّك، هو الآخر، جيشه الذي خرج به من القاهرة وقد بلغ تعداده ثمانين ألف جندي تقريباً[٥].

---

(١) ابن إياس: جـ٥، ص٧٦.
(٢) إيڤانوف: ص٦٢.
(٣) قام الشاه بحركات ارتدادية مثيرة تمثّلت بحملات عسكرية منظمة على مراكز السيطرة العثمانية. راجع فيما يتعلق بهذه الحركات: الجميل، سيار: العثمانيون وتاريخ العرب الحديث، ص٣٣٨ - ٣٤٢.
(٤) ابن إياس جـ٥، ص١٢٣.
(٥) المصدر نفسه.

وتبادل الرجلان الرسائل في مرج دابق شمالي حلب حيث عسكر جيشاهما. وبدا كأن هناك مشروعاً للتفاوض وحقن دماء المسلمين، وهوما كان يريده الغوري على عكس السلطان سليم الأول الذي كان يضمر الدخول في معركة[1] بعد أن نجح باستدراج المماليك إلى ساحة القتال بأسلوب ذكي بارع، وأمّن خطوط مواصلاته مع الأناضول عبر حلب المدينة الاستراتيجية[2].

وبالرغم من ذلك، لم يفقد الغوري الأمل بالمفاوضات السلمية. وعملت الدبلوماسية العثمانية على ترسيخ هذا الوهم في ذهنه مستغلة ذلك لإرباك العدو، وإبقاء المبادرة في يد السلطان سليم الذي ظل، حتى اللحظة الأخيرة، يحتفظ بإمكانية تحديد مكان وزمان المعركة.

ونتيجة لذلك، استقبل السلطان الغوري، عشية بدء الهجوم العثماني، بعثة عثمانية أخرى اقترحت عليه استئناف التجارة بين البلدين، وعرضت شراء شحنة كبيرة من السكر المصري[3].

أكرم الغوري أعضاء البعثة وردهم مع كتاب منه يعرض على السلطان سليم التوسط في الصلح بينه وبين إسماعيل الصفوي، وأرسل كاتم سره، الدوادار، الأمير مغلباي، ليؤكد للسلطان العثماني رغبته في الصلح واهتمامه بأمر الوساطة. ولشدة رغبته في الصلح، وتجنب الحرب، أرسل سفيراً آخر مع هدية للسلطان العثماني، وفي الوقت نفسه أوعز إلى شيخ الإسلام الشافعي بأن يجعل موضوع خطبته بالمسجد الكبير بحلب حول الأحاديث النبوية التي تحضُّ على عدم النفرة بين المسلمين، وتبرز حسنات السلام[4]، إلا أنه لم يغفل عن أخذ الحيطة التي يقتضيها الوضع القائم، فجمع أمراءه وحلّفهم جميعاً على ألا يخونوه ولا يغدروا به، واستعرضهم بعد ذلك في الميدان وهم في كامل لباسهم وسلاحهم وأدخلهم من تحت سيفين على هيئة قنطرة كما هي العادة، وهذا معناه القسم العظيم.

استقبل السلطان سليم سفراء السلطان الغوري أسوأ استقبال إذ قبض على مغلباي وكاد يشنقه لولا شفاعة بعض وزرائه، ورفض الصلح، وأضحت الحرب وشيكة الوقوع.

---

(١) ابن إياس: جـ٥، ص٦٠.

(٢) Hess, A: The Ottoman conquest of Egypt 1517 and the Begining of sixteenth century. Worldwar International Journal of Middle East studies 1973. vol IV p210.

(٣) ابن إياس: جـ٥، ص٦٠. (٤) زيادة: ص٢١٧.

كان السلطان العثماني يخشى من فرسان المماليك، فوزَّع قواته ومدفعيته بحيث تستطيع الاختباء، في أي لحظة، خلف سلاسل من العربات المتصلة بعضها ببعض، وخلف حواجز من الأشجار والأخشاب، لمقاتلة العدو من هناك.

وعبّأ كل عاهل جيشه استعداداً للقاء الحاسم الذي بدأ (فجر يوم الأحد في الخامس والعشرين من شهر رجب عام ٩٢٢هـ/ الرابع والعشرين من شهر آب عام ١٥١٦م) ودارت بين الجيشين رحى معركة عنيفة استمرت أقل من ثماني ساعات، تمكّن المماليك في بدايتها من صد هجمات فرسان العثمانيين وقتلوا منهم قرابة عشرة آلاف[١]، ولكنهم لم يتمكنوا من تجاوز الحواجز الخشبية وسلاسل العربات، ووقعوا هدفاً لنيران الإنكشارية.

وأدى خاير بك، نائب حلب وقائد الميسرة دوراً بارزاً في إضعاف قوة المماليك عندما أشاع أن السلطان الغوري أمر جلبانه بعدم القتال حتى يصدر أوامره إليهم، وظلوا إلى جانب القوات الاحتياطية. فاستاء الجنود القرانيص، وهم المماليك القدماء، وتمردوا. ومما زاد في تأزم الوضع مقتل كل من سودون الأتابكي، قائد القلب، وسيباي، قائدالميمنة، وفرار جنودهما على أثر ذلك. وفرّ خاير بك، قائد المسيرة، في غضون ذلك وهو يطلق إشاعته الثانية في صفوف الجيش ومؤداها أن السلطان الغوري نفسه قد قُتل، وقال: «الفرار الفرار، فإن السلطان سليم أحاط بكم وقُتل الغوري والكسرة علينا»[٢]. أحدثت هذه الإشاعة أثراً خطيراً فانهارت قوة المماليك، فسارع العثمانيون إلى الهجوم، وبحلول فترة الظهيرة بدا أن المماليك مهدَّدون بالحصار، فجفلت عساكرهم ولم يصمدوا أمام مدفعية العثمانيين المتفوقة، فلاذوا بالفرار لا يلوون على شيء، وتأكد انتصار العثمانيين.

وانتحر السلطان قانصوه الغوري، أثناء انهزام الجيش، حيث تناول السم عندما علم بنتيجة المعركة، ووقع عن حصانه بعد أن فقد وعيه ومات على الفور[٣]. ومما يجدر ذكره أن انسحاب كل من خاير بك، نائب حلب، وجان بردي الغزالي، نائب حماة، من جيش الغوري، عندما حمي وطيس المعركة،

---

(١) ابن إياس: ج٥، ص٦٩.

(٢) ابن زنبل، أحمد الرمال المحلي: كتاب تاريخ السلطان سليم خان بن السلطان بايزيد خان مع قانصوه الغوري سلطان مصر وأعمالها، ص١٧.

(٣) يورد ابن إياس رواية أخرى مفادها أن الغوري عندما علم بنتيجة المعركة أصابه فالج، ووقع عن حصانه ومات من شدة قهره. ج٥، ص٦٩.

وانضمامهما إلى صفوف السلطان سليم كان من العوامل التي أثرت على نتيجة المعركة.

كان نبأ هزيمة المماليك مؤشراً لاندلاع انتفاضة في حلب، . فهاجم المواطنون الحامية المملوكية وقضوا عليها، ثم اقفلوا أبواب المدينة. وحذت مدينة عينتاب، وغيرها من المدن الشمالية، حذو حلب، واستسلم عدد من الأمراء وكبار الزعماء والخليفة المتوكل وثلاثة من شيوخ الإسلام المصريين المرافقين للجيش، وعمّت الفوضى صفوف المماليك، فالتحق قسم منهم بالعثمانيين في حين لاذ الباقون بالفرار، كما أن الكثرين منهم سرحوا خيولهم وألقوا سلاحهم، وظهر بعضهم أمام أهل دمشق في ثياب رثة، وأحياناً عراة تماماً بعضهم يسير على قدميه وآخرون على الحمير والجمال، وهناك كانت تنتظرهم خيبة أمل جديدة. فقد انتشرت الفوضى في المدينة لانعدام وجود السلطة فيها. وأخذ المماليك يشقون طريقهم إلى مصر فرادى أو جماعات، ولم يعد للجيش وجود فعلي[1].

استثمر السلطان سليم انتصاره هذا وضمَّ حلب وحماة وحمص ودمشق. وكان السكان يرحبون به ويحتفون بمقدمه بصورة لم يألفها أي سلطان عثماني من قبل. وعيَّن على هذه المدن ولاة من قِبَله. واستقبل في دمشق وفوداً من العلماء، فأحسن وفادتهم، وفرَّق الإنعامات، وأمر بترميم المسجد الأموي وقبري صلاح الدين الأيوبي والشيخ الأكبر محي الدين بن عربي، كما شيَّد مسجداً باسمه. ولما صلى الجمعة أضاف الخطيب عندما دعا له هذه العبارة «خادم الحرمين الشريفين»[2]. وبذلك اتخذ لنفسه اللقب الذي كان يحمله حكام المماليك، وكرَّس نفسه زعيماً روحياً ومدنياً لدار الإسلام، وبدأ يطلق على نفسه لقب «سلطان المسلمين» أو «بادي شاهي إسلام» كما فعل المماليك.

وهكذا حقق السلطان سليم الأول، خلال أسبوع واحد، أهداف الحرب، فألحق الهزيمة بالمماليك وضمَّ بلاد الشام.

أسباب انتصار العثمانيين في معركة مرج دابق

ـ كانت الجيوش العثمانية جيدة التسليح والتجهيز، وطبقت الأساليب التكتيكية الحديثة

---

(١) إيفانوف: ص٦٣ ـ ٦٤.

(٢) سعد الدين، محمد: تاج التواريخ جـ٢ ص٣٣٩ ـ ٣٤٢، ٣٧٩.

ـ لجأت هذه الجيوش إلى تدعيم مواقعها بواسطة قلاع متحركة، تشكّلت من عربات مربوطة بعضها بالبعض الآخر.

ـ وزّع السلطان سليم قواته ومدفعيته بحيث تستطيع الاختباء وراء سلسلة من العربات المتصلة بعضها ببعض وخلف حواجز من الأشجار والأخشاب.

ـ امتازت المعدات المقاومة للخيالة، كالشوكات، والخطّافات الحديدية المربوطة بالحبال، بأهمية كبيرة في المعركة. إذ كان الجنود العثمانيون يطلقون هذه الأدوات على فرسان المماليك المدججين بالسلاح فيسحبون فرسانهم من على ظهور الخيل ويقتلونهم بالفأس أو بالسيف.

ـ كان العثمانيون يملكون أفضل مدفعية في العالم آنذاك، واستخدموا أحدث أنواع المدفعية النحاسية المركّبة على عجلات يجر الواحد منها زوج من الثيران، في حين لم يعرف الجيش المملوكي مثلها.

ـ بالرغم من أن جنود الجيش العثماني كانوا ينتمون إلى قوميات مختلفة، وطوائف متعددة، إلا أن هذا الجيش عُرِف بانضباطيته وتماسكه المعنوي، على عكس الجيش المملوكي الذي تنازعه الإحجام.

ـ انسحاب بعض أمراء الشام من الجيش المملوكي وانضمامهم إلى الجيش العثماني أثناء القتال، وترديدهم الإشاعات التي من شأنها إضعاف معنويات الجيش المملوكي، مما أثّر سلباً على قوة ومعنويات أفراده.

ـ تراجع القاعدة الإسلامية للمماليك بفعل الانتفاضات الشعبية ضدهم في القرى والمدن الإسلامية.

معركة الريدانية ـ سقوط الديار المصرية: ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م

بعد انتصار السلطان سليم في مرج دابق، كان مصير الحرب قد تقرّر عملياً، ولم يبقَ إلا مسألة تسوية العلاقات مع المماليك، ويبدو أنه أراد أن يوقف الحرب، وألا يستمر في زحفه نحو مصر شرط أن يعترف به هؤلاء خليفة للمسلمين، وخادماً للحرمين الشريفين. وفي (شهر ذي القعدة عام ٩٢٢هـ/ شهر كانون الأول عام ١٥١٦م) وصلت بعثة عثمانية إلى القاهرة، اقترحت على المماليك تقديم الولاء إلى السلطان العثماني، وفي حال استجابتهم للاقتراح يُعهد إليهم بإدارة مصر نيابة عن سليم الأول، على أن يُضرب اسمه على السكة، ويُخطب باسمه على المنابر، وتُدفع له الضريبة السنوية[١].

(١) ابن إياس: جـ٥، ص١٢٤ ـ ١٢٥.

وفي الوقت الذي كان فيه السلطان سليم يفرض سيطرته على بلاد الشام، اجتمع المماليك، الذين عادوا إلى مصر، لدراسة الموقف الناتج عن الهزيمة، واختيار سلطان جديد يتولى القيادة، ويعمل على تدعيم القوة الدفاعية للصمود أمام الزحف العثماني المرتقب. ويبدو أنهم رفضوا تقبُّل الهزيمة، وأجبروا طومان باي، ابن شقيقة الغوري، على أن يوافق على انتخابه سلطاناً، وذلك في (شهر رمضان ٩٢٢هـ/ شهر تشرين الأول عام ١٥١٦م)، وكان قد رفض هذا المنصب، في بادىء الأمر، بسبب الانقسامات الخطيرة في صفوف المماليك، بالإضافة إلى تفشّي الضائقة الاقتصادية التي كانت مصر تعاني منها[1].

وقرّر طومان باي الثأر للهزيمة التي مني بها الجيش المملوكي في مرج دابق، وتحقيق نصر على العثمانيين، فكان من الطبيعي أن يرفض اقتراح عقد اتفاق سلام مع السلطان سليم[2].

وتقدم الجيش العثماني نحو الحدود المصرية في (شهر محرم عام ٩٢٣هـ/ شهر كانون الثاني عام ١٥١٧م)، وتغلّب على قوة مملوكية بالقرب من بيسان[3]، ثم تقدم نحو القاهرة وعسكر في ضواحيها.

ومن جهته، استعد طومان باي الثاني للقتال، وتمكّن، في فترة قصيرة، من جمع فصائل المماليك وتجهيزها، كما شكّل فصائل من المرتزقة، وضَمِنَ تأييد شيوخ البدو بما بذل لهم من المال. وحاول اقتباس أحدث المنجزات العسكرية، بما في ذلك المدفعية المثبتة على عربات، وأقام التحصينات حول القاهرة، وراهن على حرب طويلة وعنيفة.

ووضع خطة عسكرية قائمة على التصدي للعثمانيين عند الصالحية قبل أن يصلوا إلى موارد المياه ومناطق الرعي، وقبل أن يحصل مشاتهم وفرسانهم على الراحة من مشاق الزحف عبر الصحراء، وإنهاكهم في معارك قصيرة وخاطفة حتى إجبارهم على التراجع إلى الصحراء، ومن ثَمَّ مطاردتهم فيها وإبادتهم، واستعادة بلاد الشام بعد ذلك.

إلا أنه عانى من انتفاضة الأهالي المصريين على حكمه الذين هلّلوا للسلطان سليم، وقدّموا له المساعدة في القبض على المماليك المتوارين عن الأنظار

(١) ابن إياس: ج٥، ص١٠٢ ـ ١٠٣.
(٢) راجع نص رسالة السلطان سليم إلى السلطان طومان باي الثاني: المصدر نفسه، ص١٢٤ ـ ١٢٥.
(٣) المصدر نفسه، ص١٢٩.

بالإضافة إلى معارضة قادته الكبار الذين أصرُّوا على الوقوف عند معسكر الريدانية خارج القاهرة مباشرة.

وفضَّل السلطان المملوكي، نتيجة الوضع الناشئ، سحب قواته وتجميعها في القاهرة، وبالقرب من الريدانية، الضاحية الشمالية لعاصمة المماليك. حُفرت الخنادق وزُرعت بالحواجز المضادة للخيول، وأُقيمت الأسوار والتحصينات المضادة للمدافع، وشكَّلت العربات سداً يحمي قطع المدفعية المنصوبة هناك، كما رفعت أمامها سواتر تراتبية لحمايتها[1]، وجنَّد طومان باي في جيشه العبيد السود، وأخرج المجرمين من السجون ووزع السلاح عليهم، وحشد الأغنياء الذين تشكَّلت منهم وحدات شبه عسكرية، إلا أنه عانى من نقص في القادة العسكريين المحنكين والجنود المدربين.

والواقع أن جيشه، الذي بلغ أربعين ألف مقاتل، كان غير متجانس وافتقر إلى الروح القتالية العالية.

ونشب القتال بين الطرفين في (شهر محرم عام ٩٢٣هـ/ شهر كانون الثاني عام ١٥١٧م)، وأسفرت إحدى هجمات المماليك، عن قتل الصدر الأعظم سنان باشا، وقد قتله طومان باي معتقداً أنه السلطان سليم[2]. إلا أن الجيش المملوكي لم يتمكَّن من التغلب على الجيش العثماني، الذي أبدى تفوقاً ملحوظاً في القتال، ودمَّر في إحدى مراحل المعركة المدفعية المملوكية. وتمكَّن السلطان سليم من تنفيذ مناورة التفاف حول جبل المقطم، فحاصر الجيش المملوكي الذي تراجع تحت ضغط الأحداث العسكرية دون نظام مخلفاً وراءه قرابة خمسة وعشرين ألف قتيل، ثم انفرط عقده وتفرَّق[3]. ودخل الجيش العثماني مدينة القاهرة، عاصمة السلطنة المملوكية، في أواخر شهر كانون الثاني وأوائل شباط، وقاومه المماليك من شارع إلى شارع لكن دون جدوى، إلى أن سيطر نهائياً على القاهرة.

بعد إخضاع القاهرة، أخذت الإسكندرية، وغيرها من مدن مصر السفلى، تطارد حاميات المماليك، وأخذ سكانها يوجهون المندوبين إلى السلطان سليم الأول للإعراب عن ولائهم[4].

وفرَّ طومان باي مع بعض أتباعه إلى الجيزة، وأخذ يناوش الجيش العثماني، ثم اندفع نحو الشمال إثر انفصال البدو عنه بعد أن أدركوا عقم المقاومة، فوصل

---

(١) ابن إياس: جـ٥، ص١٤٥.
(٢) المصدر نفسه: ص١٤٣ ـ ١٤٧.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) إيڤانوف: ص٧٠.

إلى منطقة البحيرة. وخاض معركته الأخيرة في (شهر ربيع الأول/شهر نيسان) في منطقة الوردان، على بعد خمسين كلم شمالي القاهرة، انتهت بهزيمته، ففرَّ ملتجئاً إلى صديقه الشخصي حسن بن مرعي، شيخ إحدى القبائل في قرية بوطة، لكن هذا الشيخ ضرب بقواعد الضيافة عرض الحائط وسلم صديقه إلى العثمانيين[1].

وعامله السلطان العثماني في بادىء الأمر، معاملة كريمة، لكنه أذعن في النهاية لإلحاح خاير بك والغزالي، فأمر بقتله في الثالث عشر من نيسان، حيث شُنِق على باب زويلة[2].

وهكذا سقطت دولة المماليك الجركسية.

أسباب انتصار العثمانيين في معركة الريدانية

ـ كانت القوة الضاربة في الجيش المملوكي تبلغ مائة وثلاثين ألف فارس من الجراكسة، كما كان لدى هذا الجيش ثلاثة وتسعون ألف مقاتل من البدو المتطوعين، ومع ذلك، فقد عانى طومان باي الثاني من نقص في عديد جيشه، ولم يتمكن من حشد أكثر من أربعين ألف مقاتل بمن فيهم البدو، لكن هؤلاء لم يكونوا منتظمين، إذ من المعروف أن البدوي لا تستهويه الحرب النظامية[3].

ـ كانت الظروف القتالية في صالح المماليك الذين يقاتلون على أرضهم وهم متشبثون بها ويستميتون في الدفاع عنها، لكنهم لم يحسنوا استغلالها.

ـ كان لدى الجيش المملوكي مائتا مدفع استعملها في المعركة، إلا أنها كانت مدافع قلاع ليست متحركة، ولا يمكن مقارنتها بالمدافع العثمانية، وتمكّن العثمانيون من إسكاتها بعد بدء المعركة[4].

ـ استعمل السلطان سليم الأول، لأول مرة، المدافع ذات السبطانات الأخدودية، والمدافع المصبوبة حديثاً، بالإضافة إلى المدافع المجرية التي تطلق من خمس إلى عشر طلقات، بين الطلقة والطلقة فترة زمنية قصيرة[5].

ـ وضع المماليك خطتهم العسكرية على أساس أن الجيش العثماني سيدخل

---

(١) ابن إياس: ج٥، ص١٧٤ ـ ١٧٥.

(٢) المصدر نفسه، ص١٧٦.

(٣) أوزتونا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية ج١، ص٢٢٧.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) المرجع نفسه.

القاهرة من الناحية العادلية لأنها الطريق الطبيعي لدخول المدينة فركزوا مدفعيتهم على هذا الطريق، فكان على الجيش العثماني أن يجتاز التحصينات المملوكية الموجودة فيها.

- وقف السلطان سليم الأول على نظام التعبئة المملوكية، فاتبع خطة عسكرية مرنة. وبناء على ذلك أمر عدة فرق من جيشه بالتظاهر بالهجوم في حين تقدم هو على رأس الجيش إلى الجنوب والتفَّ حول جبل المقطم حتى أضحى خلف القوات المملوكية. وبعمله التكتيكي هذا ضَمِنَ كسب المعركة، لأن طومان باي اضطر للخروج إلى الصحراء المفتوحة لمجابهة العثمانيين، وفشلت المدافع المملوكية الموجهة إلى جهة عكسية من القيام بأي عمل جدِّي لوقف الزحف العثماني، وبذلك يكون السلطان سليم الأول قد شلَّ عمل المدفعية المملوكية قبل أن يدمرها، ثم تقدم وهو مطمئن إلى قلب المدينة[1].

العلاقة مع إمارة ذي القدر

لم يكن أمراء ذي القدر سوى نواب لدى المماليك، ولكنهم كانوا يفرضون أنفسهم عليهم بسبب مساندة القبائل التركمانية التي استوطنت تلك الجهات، والتي لم تقبل الخضوع لغير أمرائها.

وأخذ التنافس المملوكي - العثماني، في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي، شكل مساندة قوة أو أخرى من القوى التركمانية الواقعة على حدود الدولتين.

ففي عام (٨٧٠هـ/ ١٤٦٥) اغتيل في القاهرة الأمير التركماني سيف الدين ملك آصلان بن سليمان بن ناصر الدين ذو القدر، أمير البستان، فعيَّن السلطان خُشْقَدَم مكانه أخاه شاه بداق[2]، فنافسه على الزعامة أخ آخر له هو شاه سوار، الذي استعان بالسلطان العثماني محمد الفاتح لتحقيق طموحاته بالاستقلال عن المماليك، فاستولى على البستان، وخُطب له فيها كما ضَرب السكة باسمه في عام (٨٧٢هـ/ ١٤٦٧م)، في حين ظل شاه بداق حاكماً على مرعش.

ويبدو أن شاه بداق كان شخصية ضعيفة، لم يتمكَّن من مجابهة أخيه، مما حمل السلطان على عزله وتعيين عمه الأمير رستم بن ناصرالدين مكانه.

---

(١) أوزتونا: جـ١، ص٢٢٨.

(٢) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ٦، ص٢٩٢.

وأخذ شاه سوار يتحدى الدولة المملوكية ويهاجم أطرافها. وتنامت قوته بسبب التفاف التركمان حوله ومناصرة العثمانيين له، الأمر الذي أثار السلطان خُشقدم، فقرر التدخل لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في إمارة ذي القدر. فأعدَّ حملة عسكرية عهد بقيادتها إلى الأمير بردبك البجمقدار نائب الشام، لكن شاه سوار تصدى لهذه الحملة وتغلب عليها، فجهَّز السلطان حملة أخرى للتصدي لهذا الخارج على حكمه لكن المنية وافته.

تابع السلطان قايتباي خطوات أسلافه، وقرر أن يتخذ موقف الشدة تجاه الأمير التركماني الذي قويت شوكته واشتد ساعده، وتمادى بالاستخفاف بدولة المماليك والعبث بحدودها، فضلاً عن أنه اعتدى على الدولة التركمانية المتحالفة معها وهي دولة بني رمضان[1]. فأرسل حملة عسكرية كبرى في عام (٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م)، بقيادة الأمير قلقشير أتابك العساكر. وتعسَّف في جباية الأموال لتجهيزها، إلا أن الحملة فشلت في النيل من شاه سوار، وهُزِمَت أمام قواته في (شهر ذي العقدة عام ٨٧٢هـ/ شهر حزيران عام ١٤٦٨م)، وتهيأ الزعيم التركماني للزحف نحو حلب.

ووصلت إلى القاهرة، في هذا الوقت، رسالة عاجلة، من الأمير أزبك، نائب الشام، يطلب فيها مساندة عسكرية، فأرسل السلطان على الفور، حملة صغيرة بقيادة الأمير أزدمر للدفاع عن حلب حتى يُجهِّز حملة كبرى[2].

وخرجت الحملة الكبرى، وهي الحملة الثانية، بقيادة الأمير أزبك بن ططخ أتابك العساكر، في (شهر جمادى الآخرة عام ٨٧٣هـ/ شهر كانون الأول عام ١٤٦٨م)، في ظل أوضاع سيئة نجمت عن انتشار مرض الطاعون في مصر، وإحجام بعض الأمراء عن الاشتراك فيها[3].

تمكَّن الأمير أزبك من الانتصار على شاه سوار في بادئ الأمر، واستولى على باب الملك[4]. وكان أخو سوار من بين القتلى، لكن سواراً استطاع بدهائه العسكري استدراج القوات المملوكية إلى أماكن ضيقة، تكثر فيها الأشجار، ولا تسهل فيها الحركة، ثم انقضَّ عليها وهزمها[5].

---

(١) ابن إياس: ج٣، ص٨ ـ ٩، ١٢. (٢) المصدر نفسه، ص١٣، ١٥، ٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٦.

(٤) باب الملك: مضيق عند عقبة بغراس في جبال الأمانوس، شمالي غربي حلب.

(٥) ابن إياس: ج٣، ص٣٢ ـ ٣٤.

استمرت المناوشات ناشطة بين المماليك وشاه سواه، وتمكّن الأمير قرقماس الصغير نائب ملطية، من تحقيق انتصار جزئي في السنة التالية، كما أن أرسلان بن داوود الرمضاني، المنافس لذي القدر، انتصر على شاه سوار، وأخذ قلعة سيس[(١)].

ويبدو أن العثمانيين أحجموا عن الاستمرار في مساعدته بسبب انهماكهم في الحرب الكبرى مع البندقية[(٢)]، مما أثر سلباً على قوته، فمال إلى الصلح، وأرسل رسولاً من قِبله إلى القاهرة يعرض على السلطان اقتراحاً يتضمن:

١ ـ اعتراف السلطان المملوكي به أميراً على إمارة ذي القدر.

٢ ـ أن يمنحه إمرة مائة فارس وتقدمة ألف بحلب.

٣ ـ أن يعيد سوار قلعة عينتاب إلى الحكم المملوكي[(٣)].

والواقع أن المفاوضات لم تؤدِّ إلى نتيجة إيجابية بسبب رفض السلطان لهذا الاقتراح مما كان سبباً لاستئناف الحرب.

فهاجم شاه سوار قلعة إياس التابعة لإمارة رمضان واستولى عليها في عام (٨٧٥هـ/ ١٤٧٠م)[(٤)]. لم يستطع السلطان أن يقف مكتوف اليدين تجاه هذا التهديد الخطير لهيبة الدولة، فجهّز حملة كبرى عهد بقيادتها إلى أقدر أمرائه، وهو يشبك الدوادار، ومنحه سلطات استثنائية واسعة تُمكّنه من اتخاذ جميع الوسائل التي يراها كفيلة، والتي توفر له الانتصار دون الرجوع إلى السلطان، كما فوّض إليه أمور البلاد الشامية، من العريش إلى الفرات، وجعل له الولاية والعزل في جميع هذه البلاد باستثناء نيابتي دمشق وحلب، نظراً لأهميتهما[(٥)].

وبالغ السلطان في تجهيز الحملة نظراً لقوة العدو، وانضم إليها أُمراء التركمان الموالون للسلطنة، بالإضافة إلى قوات من بلاد الشام. استطاع يشبك أن

---

(١) ابن إياس: جـ ٣، ص٣٨، ٤١.

(٢) راجع فيما يتعلق بهذه الحرب الكبرى التي استمرت ستة عشر عاماً: كتابنا: العثمانيون... ص١٠٧ ـ ١١٣.

(٣) ابن إياس: جـ٣، ص٤١.

(٤) المصدر نفسه، ص٥١.

(٥) الحلبي، محمد بن محمود الملقب بابن أجا: رحلة الأمير يشبك بن مهدي الدوادار. ص٦٥. والجدير بالذكر أن هذا المؤرخ كان قاضي الجيش، وقد رافق الحملةِ ودوّن أحداثها، فهو شاهد عيان لما حدث.

ينتصر على شاه سوار، وانتزع منه قلعة عينتاب، كما استرد أذنة وطرسوس وبعض القلاع الأخرى منها خرمان وزمنطوا[١].

ويبدو أن هذه الخسائر التي لحقت بقوات شاه سوار أجبرته على الاستسلام، وذلك في عام (٨٧٦هـ/ ١٤٧١م)[٢]. رتّب يشبك أوضاع الإمارة، فعين عليها الأمير شاه بوداق، ثم عاد إلى حلب في العام التالي، ومنها إلى القاهرة وبصحبته شاه سوار مقيداً في الإغلال، وشنقه السلطان على باب زويلة[٣].

وبمقتل شاه سوار خمدت الفتنة، ولكن إلى حين، ذلك أن تدخل الدولة العثمانية المتجدد في شؤون الإمارة القدرية، بهدف القضاء على نفوذ الدولة المملوكية فيها، أثار قلق المماليك. ففي عام (٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م) تولى علاء الدولة إمارة ذي القدر، وقد وقع تحت تأثير العثمانيين، فحرَّضوه على الثورة على حكم المماليك. وكان تفوق الجيوش المملوكية على الجيوش العثمانية في ذلك الدور، قد دفعه لالتزام جانب الحرص في علاقاته بدولة المماليك، فأخذ يتودَّد إليها، فأقره السلطان قانصوه الأشرفي في عام (٩٠٤هـ/١٤٩٨م) في رئاسة الإمارة. وظل هذا الأمير حليفاً للدولة المملوكية حتى قُتِل في الحرب ضد السلطان سليم الأول العثماني في عام (٩٢١هـ/ ١٥١٥م). وحاول خليفته علي بك بن شاه سوار، الذي وجد نفسه واقعاً تحت ضغط السلطان العثماني، محاولاته ضم إمارته؛ فتقرَّب من المماليك، إلا أن السلطان سليم الأول قضى على هذه الإمارة وهو في طريقه إلى مرج دابق وضمها إلى أملاك العثمانيين[٤].

العلاقة مع الآق قوينلو

لم تكن حروب المؤيد شيخ وابنه إبراهيم ضد دولة الآق قوينلو حاسمة، ومن جهتهم، لم يغفر هؤلاء التركمان لسلطنة المماليك ما حلَّ ببلادهم من تخريب وتدمير. فقام عثمان قرايلك، زعيم الآق قوينلو، بمهاجمة قلعة خرتبرت في أقصى ديار بكر لجهة بلاد الروم في عام (٨٣٢هـ/ ١٤٢٩م)، منتهزاً فرصة النزاع بين السلطان برسباي وشاه رخ بن تيمورلنك، حول استعمال النقود في منطقة الفرات الأعلى بالإضافة إلى تنافسهما حول كسوة الكعبة[٥].

---

(١) ابن أجا: ص٩١ ـ ٩٥، ١٤٣ ـ ١٤٧.

(٢) راجع فيما يتعلق بمفاوضات الاستسلام: المصدر نفسه، ص١٤٧ ـ ١٥١.

(٣) المصدر نفسه، ص١٥٩ ـ ١٦٠.

(٤) ابن إياس: ج٤، ص٤٣٥ ـ ٤٣٦.

(٥) المصدر نفسه: ج٢، ص١٢٧، ١٣٤.

والراجح أن عثمان قرايلك هاجم القلعة بتحريض من شاه رخ، وتوغل داخل الأراضي المملوكية، الأمر الذي دفع برسباي إلى إرسال حملة حاصرت الرها، التابعة لهذه الإمارة التركمانية، وأسرت حاكمها هابيل بن عثمان قرايلك، إلا أنها عجزت عن فتحها[1].

وأغار الزعيم التركماني، على أثر وفاة ابنه في السجن في عام (٨٣٣هـ/ ١٤٣٠م)، على حلب ونهبها. وأظهر السلطان برسباي من التردد في معالجة هذه القضية ما جعله هدفاً للسخرية. ولم يرسل حملة إلى الشمال إلا بعد أن استولى قرايلك على ملطية. لكن هذه الحملة عادت بمجرد وصولها إلى الريدانية، عندما جاءت الأخبار بمغادرة قرايلك المنطقة[2].

وقد بلغ من استخفاف عثمان قرايلك بسلطة المماليك، أنه أرسل إلى السلطان برسباي في عام (٨٣٦هـ/ ١٤٣٣م) سفارة تحمل هدية تشتمل على مرآة وخروف وخلعة.

استقبل السلطان برسباي هذه البعثة وهو في البحيرة، وفطن لمغزى الهدية، والإهانة المقصودة بها. فالمرآة ترمز إلى أن السلطان وأمراءه كالنساء، ويرمز الخروف إلى أنهم كالنعاج، في حين ترمز الخلعة إلى أن السلطان تابع لقرايلك[3].

فأهان أعضاء البعثة، وأعادهم مع إنذار إلى قرايلك بأن يلاقيه على الفرات. وفعلاً خرج السلطان برسباي من القاهرة في (شهر جمادى الآخرة عام ٨٣٦هـ/ شهر شباط عام ١٤٣٣م) على رأس جيش كبير متوجهاً إلى منطقة الفرات. فعبر النهر على قنطرة من القوارب، وهاجم آمد، وحاصرها، ونصب عليها المجانيق. استماتت حامية المدينة في الدفاع عنها. وبعد شهر من الحصار ساءت أحوال الجند بسبب الغلاء وندرة المؤن، فخشي السلطان من انعكاس ذلك على معنوياتهم فأجرى مباحثات مع قرايلك انتهت بصلح سريع، اتفق الطرفان فيه على ما يلي:

١ ـ يتعهد عثمان قرايلك أن يكون تابعاً لسلطان المماليك.

٢ ـ يذكر اسمه في الخطبة في ديار بكر.

٣ ـ يضرب اسمه على السكة.

---

(١) المقريزي: جـ٤، ص٨٠٦ ـ ٨٠٨.

(٢) ابن إياس: جـ٢، ص١٣٦.

(٣) طرخان: ص١٢٢.

٤ ـ يسهل الطرق للحجاج والتجار والمسافرين.

٥ ـ لا يتعرّض لحصن كيفا ولا لرعيته وحكامه، ولا لدولت شاه حاكم أَكِلّ[١] ولا لقلاعه.

٦ ـ لا يهاجم أطراف السلطنة من الرحبة إلى دوركي[٢].

وعاد برسباي إلى مصر في عام (٨٣٧هـ/ أواخر عام ١٤٣٣).

ويبدو أن عثمان قرايلك كان ينتهز الفرص لينكث بوعوده، فضلاً عن السخرية بسلطنة المماليك من خلال الهدايا التي كان يرسلها رمزاً لولائه، الأمر الذي سبَّب الكثير من المتاعب للدولة. ولم تستقر الأوضاع إلا عندما نشب الخلاف بينه وبين أمراء القراقوينلو.

فقد حدث أن أرسل أصبان وإسكندر، ولدا قرا يوسف، إلى السلطان برسباي يعرضان عليه صداقتهما، والتعاون معه، وكانت فرصة استغلها برسباي للإيقاع بعثمان قرايلك.

وجرى قتال بين الطرفين قرب أرضروم في عام (٨٣٩هـ/ ١٤٣٥م) انتهى بمقتل عثمان قرايلك، وأرسل إسكندر برأس غريمه إلى القاهرة[٣].

وساد الهدوء على جبهة التركمان في عهد السلطان جَقْمَق. فصاهر أمراء ذي القدر، وتقرَّب أبناء عثمان قرايلك منه، وتبادل الطرفان الهدايا في عام (٨٥٥هـ/ ١٤٥١م)، وكذلك، تقرب أوزون حسن، زعيم الآق قوينلو الطموح، من المماليك، وكان آنذاك واقعاً تحت ضغط العثمانيين، فأرسل مفاتيح آمد إلى السلطان جَقْمَق بعد أن انتزعها من يد أخيه جهانكير المعادي للمماليك.

استمرت حالة الود بين السلطة المملوكية وبين أمراء التركمان في عهد السلطان إينال، غير أن طموحات أوزون حسن لم تقف عند حد، فقد تقلَّب هذا الأمير في سياسته بين القوتين الكبيرتين، المملوكية والعثمانية، وفق ما تمليه عليه مصلحة بلاده. فكان تارة حليفاً للمماليك وتارة أخرى نجده يتعاون مع العثمانيين.

ففي عام (٨٧٣هـ/ ١٤٦٨م)، وأثناء انهماك السلطان قايتباي بالحرب مع شاه سوار؛ أرسل أوزون حسن رسالة وهدية إلى السلطان ومعها مفاتيح القلاع التي

---

(١) أَكِلّ: إحدى قرى ماردين. الحموي ج١، ص٢٤٠.

(٢) المقريزي: ج٤، ص٨٩٠ ـ ٨٩١، ٨٩٤ ـ ٨٩٧.

(٣) ابن إياس: ج٣، ص٢٧.

ملكها، وتضمنت الرسالة خضوعاً من جانبه للمماليك، وأنه لا يعدو أن يكون نائباً للسلطان[1].

ولكنه حين شعر بتراجع المماليك أمام ضغط شاه سوار، أغار على البلاد الحلبية، ووصلت جيوشه إلى الرها، واستولى على كختا وكركر وتلقَّى عرضاً من السلطان العثماني محمد الفاتح بمساعدته للقضاء عليهم في هذه المناطق الشمالية الشرقية، مما أزعج السلطان قايتباي، وحمله على التفكير في الخروج بنفسه لتأديب هذا الثائر، إلا أنه عدل عن ذلك، وأرسل حملة عسكرية بقيادة يشبك الدوادار في عام (٨٧٧هـ/ ١٤٧٢م)[2].

عندما علم أوزون حسن بأنباء الحملة، وكان آنذاك يعاني من ضغط عثماني متزايد على بلاده، بالإضافة إلى فشله في استقطاب جمهورية البندقية لمساندته، مال إلى المهادنة، فأرسل بعثة إلى حلب عرضت الصلح على الأمير يشبك، وتبادل الأسرى. لكن هذا الأخير رفض العرض، وأصرَّ على استسلامه دون قيد أو شرط، مما أدَّى إلى حصول اشتباكات بين الطرفين لم تكن نتائجها حاسمة، على الرغم من جلائه عن البيرة. وهرب أوزون حسن باتجاه الشرق، بينما عاد يشبك إلى القاهرة[3].

وأدرك هذا الأمير التركماني أنه أعجز من أن يواجه قوتين كبيرتين تحيطان ببلاده فمال مجدداً إلى الصلح، وأرسل بعثة إلى القاهرة في عام (٨٧٩هـ/ ١٤٧٤م) للاعتذار من السلطان قايتباي والتماس عفوه[4].

وافق السلطان المملوكي على فتح صفحة جديدة مع أوزون حسن بالرغم من أنه لم يكن مطمئناً إلى ولائه، بدليل مساندته لـ «أغرولو بن حسن الطويل» الذي ثار على حكم أبيه. وعلى رغم الانتصارات الجزئية التي حقَّقتها الدولة ضد أوزون حسن، فإن دولة الآق قوينلو لم تخضع بسهولة.

فبعد وفاة أوزون حسن في (شهر رمضان عام ٨٨٢هـ/ شهر كانون الأول عام ١٤٧٧م)، خلفه ابنه خليل، وقد اتصف بالعناد وشدة البأس كأبيه، حتى أنه تحدى المماليك والعثمانيين معاً، إلا أنه توفي في العام نفسه الذي توفي فيه والده[5].

---

(١) ابن إياس: ج٣، ص٨٠ ـ ٨١، ٨٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٧٢.
(٣) المصدر نفسه، ص٨٢، ٨٤، ٨٦.
(٤) المصدر نفسه، ص٩٥ ـ ٩٦.
(٥) المصدر نفسه، ص١٤٨. إقبال: ص٦٣٥ ـ ٦٣٦.

ودخلت دولة الآق قوينلو بعد ذلك، في خضم الفوضى بسبب التنازع الأسري، وبرز الأمير يعقوب ابن أوزون حسن كأمير قوي.

انتهز الأمير يشبك هذه الفرصة، وهاجم التركمان، وحاصر الرها. وحدث في الحروب التي خاضها هذا الأمير في شمالي العراق والشام في ذلك الدور، أن أُسر في إحدى المعارك، وقُتل في عام (٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م)[1].

كان لهذه الكارثة وقع الصاعقة على السلطان قايتباي، فقرر الخروج بنفسه للانتقام من يعقوب، ووضع حد لتعدياته، إلا أنه عدل عن ذلك، وأرسل الأمير أزبك على رأس الجيش، وفوّض إليه أمور بلاد الشام[2].

ويبدو أن يعقوباً كان عاجزاً عن مقاومة الجيش المملوكي، فبادر إلى الصلح، واعتذر عن قتل الأمير يشبك. ومن ثم هدأت العلاقات بين سلطنة المماليك ودولة الآق قوينلو، إلى أن قضى العثمانيون على السلطنة المملوكية، ثم زالت هذه الإمارة بعد ذلك على يد الصفويين[3].

---

(١) ابن إياس: جـ٣، ص١٧٠ ـ ١٧١.

(٢) المصدر نفسه، ص١٧٥.

(٣) إقبال: ص٦٣٦ ـ ٦٣٧.

الفصل العشرون

العلاقات الخارجية مع الدول الأوروبية

العلاقة مع جزيرة قبرص

ظلت اعتداءات قراصنة قبرص مستمرة على البلاد والسفن المملوكية حتى القرن الخامس عشر الميلادي. وشاركهم قراصنة مسيحيون من مختلف الجنسيات، خاصة من الجمهوريات الإيطالية التجارية، الذين اتخذوا من سواحل الجزيرة قواعد لهم يخرجون منها للإغارة على البلدان والسفن الإسلامية، وساندهم الحكام القبارصة من آل لوزنيان. لهذا كانت السياسة المملوكية تعتبر جزيرة قبرص مسؤولة عن أعمال هؤلاء القراصنة[1].

والواقع أن المماليك تطلعوا، في القرن الخامس عشر الميلادي، إلى ضمّ جزيرة قبرص لسببين:

الأول: تجاري، بهدف تأمين تجارة مصر في البحر الأبيض المتوسط من تعديات القراصنة المسيحيين المنطلقين من هذه الجزيرة.

الثاني: سياسي، بهدف القضاء على البقايا الصليبية في البحر المذكور.

والجدير بالذكر أن آل لوزنيان هم من بقايا الصليبيين الذين نزحوا من الشرق الإسلامي منذ نهاية القرن الثاني عشر الميلادي، وقد وقعوا آنذاك تحت تأثير المنافسات الحادة التي نشبت بين الجمهوريات الإيطالية التجارية بهدف السيطرة على موانئ الجزيرة.

والواقع أن سلاطين المماليك حاولوا، على مر العهود، غزو جزيرة قبرص لشعورهم بخطرها، ورغبتهم في دفع ذلك الخطر، لكن هذه الغزوات لم تتخذ شكل غزو شامل للجزيرة[2].

---

(١) العبادي وسالم: تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام، ص٣٢٩.

(٢) عاشور: ص١٦٤.

حتى إذا اعتلى برسباي العرش المملوكي في عام (٨٢٥هـ/ ١٤٢٢م) رأى الالتفات إلى جهاد الصليبيين في جزيرة قبرص ليحقق غايتين في نفسه، عامة وخاصة.

أما العامة: فهي القضاء على آخر البقايا الصليبية في البحر الأبيض المتوسط، وهي هدف المماليك على مر العهود.

وأما الخاصة: فهي صرف منافسيه من الأمراء عن افتعال المشاكل والفتن الداخلية في وجهه[١]، فأراد أن يشغلهم بالفتح.

واستغل هذا السلطان الاعتداءات المتكررة والمتواصلة التي كان يقوم بها القراصنة، المنطلقين من جزيرة قبرص، على الشواطئ المملوكية لتوجيه نشاطه الجهادي ضد الجزيرة.

أما السبب المباشر للغزو فكان عبارة عن حادث قرصنة، مثل كثير من الحوادث السابقة، إلا أن السلطان برسباي اتخذه ذريعة للقيام بهذا الغزو.

ففي عام (٨٢٧هـ/ ١٤٢٤م) هاجم القراصنة المنطلقين من جزيرة قبرص مركبين من مراكب المسلمين بالقرب من دمياط يحملان بضائع كثيرة وركاباً يزيد عددهم على مائة[٢]، فأسروهما، وساقوهما إلى جزيرة قبرص.

وكان جانوس، ملك قبرص، قد استولى عى سفينة محملة بالهدايا، مرسلة من السلطان برسباي إلى السلطان العثماني مراد الثاني[٣].

ولما علم السلطان برسباي بذلك، احتجز أموال التجار الأوروبيين في بلاده، وتحفَّظ عليها، وعرقل تدابير سفرهم إلى بلادهم في محاولة منه للضغط على القراصنة للإفراج عن المركبين[٤]، وأرسل في الوقت نفسه بعض السفن لتجوب البحر الأبيض المتوسط بحثاً عنهما[٥].

والواقع أن السلطان برسباي أرسل ثلاث حملات عسكرية لفتح جزيرة قبرص في ثلاث سنوات متواليات.

---

(١) عاشور: ص١٦٤.

(٢) ابن تغري بردي: جـ١٤، ص٢٦٦.

(٣) الظاهري، خليل بن شاهين: زبدة كشف الممالك ص١٣٨.

(٤) ابن تغري بردي: جـ١٤، ص٢٦٦.

(٥) المصدر نفسه.

ابتدأت أولى هذه الحملات في عام (٨٢٨هـ/ ١٤٢٤م) على شكل حملة استطلاعية للوقوف على مدى مساندة ملك قبرص للقراصنة المعتدين، وتحديد مدى قوة دفاعات الجزيرة.

أبحرت الحملة من دمياط في ثلاثة أغربة، وانضمَّ إليها غراب صغير في بيروت وآخر في طرابلس، ثم اتجهت إلى قبرص. وصادفت بالقرب من ميناء ليماسول سفينة تجارية راسية، فلما رأى بحارتها السفن الإسلامية، فروا هاربين، تاركين سفينتهم غنيمة للمسلمين، فأحرقها البحارة المسلمون.

ثم اتجهت الحملة بعد ذلك إلى ميناء ليماسول، وكان الملك جانوس قد علم بقدوم الأسطول المملوكي، فاستعد لملاقاته. فلما وصلت السفن المملوكية إلى الميناء اصطدمت بثلاث سفن قبرصية وانتصرت عليها وأشعلت فيها النار، ثم أغار البحارة المسلمون على المدينة فهزموا الحامية، وتوغلوا في أحيائها، ونهبوها، وأسروا ثلاثة وعشرين أسيراً[١]، ثم غادر الأسطول المملوكي ميناء ليماسول عائداً إلى مصر بعد أن قضى مدة شهرين في هذه الغزوة.

تكمن أهمية هذه الحملة الاستطلاعية في أنها كشفت عن ضعف وسائل الدفاع من ناحية، ومدى مسؤولية ملك قبرص عن أعمال القرصنة من ناحية أخرى[٢]. إذ شاهد المسلمون بعض قواعد قراصنة البحر على سواحل الجزيرة، فضلاً عن بضائع المسلمين التي نهبوها[٣].

شجعت نتائج الحملة الأولى السلطان المملوكي، فأرسل حملة ثانية إلى قبرص، وقد بلغ من اهتمامه بها أنه أشرف بنفسه على بناء سفن جديدة في دار صناعة بولاق وباشر بنفسه أيضاً على إعداد القوات[٤]. كما أمر ببناء السفن في بيروت وطرابلس، فتمَّ بناء أسطول مؤلف من أربعين سفينة، وشارك السلطان الحفصي في تونس بعدد من السفن ضمَّها إلى الأسطول المملوكي[٥].

ومما زاد من حماسة برسباي وتصميمه على مهاجمة الجزيرة، أن أعمال القرصنة لم تنقطع، بل استمرت على ما هي عليه. فهاجمت أربع سفن قبرصية، مركباً إسلامياً قرب اللاذقية، كان مشحوناً بالمجاديف المرسلة إلى مصر، فقتلت بحارته وأشعلت فيه النار[٦].

---

(١) ابن تغري بردي، ص٢٧٠.
(٢) عاشور: ص١٦٥ ـ ١٦٦.
(٣) العبادي وسالم: ص٣٣١.
(٤) ابن تغري بردي: ج١٤، ص٢٧٦.
(٥) عاشور: قبرص والحروب الصليبية ص٩٢.
(٦) المرجع نفسه.

تجمَّعت جيوش الحملة ومراكبها في مدينة طرابلس. وكان المؤرخ اللبناني صالح بن يحيى المعاصر لهذه الأحداث، على رأس الغراب العتيق، الذي بُني في بيروت. وقد علَّق على ذلك بقوله: «وكان هذا الغراب من أحسن الأغربة مشياً، وكان معي قريب من مائة رجل بحرية ومقاتلة»[١].

أقلعت السفن من الميناء المذكور في (شهر رمضان عام ٨٢٨هـ/ شهر تموز عام ١٤٢٥م) باتجاه فماغوستا[٢]. وبعد أربعة أيام وصلت إلى ميناء كورباس على الساحل الشمالي الشرقي للجزيرة، ثم تحركت من هناك جنوباً حتى رست قريباً من الميناء حيث نزل المشاة والفرسان إلى البر. وقد أسرع حاكم المدينة الجنوي إلى إرسال سفارة إلى المسلمين يطلب الأمان، ورفع على قصره العلم السلطاني.

ثم أقلعت السفن جنوباً باتجاه الملاَّحة، فاعترضها أسطول قبرصي من إحدى عشرة سفينة أمام ساحل لارنكا، حيث دارت معركة بحرية عنيفة انتهت بهزيمة القبارصة، ونزلت قوات المسلمين إلى البر لمقاتلة الجيش الذي أرسله الملك جانوس بقيادة أخيه، فانتصرت عليه، وقتل المسلمون عدداً كبيراً من أفراده، كما نهبوا الملاَّحات والقرى المجاورة[٣].

وتابع المسلمون زحفهم نحو ليماسول، فوصلوها في منتصف شهر آب واستطاعوا أن يستولوا على قلعة المدينة[٤].

نتيجة لانتصارات المسلمين في قبرص، تحركت البندقية للدفاع عن امتيازاتها في الجزيرة، والتي تعرضت لضغط المسلمين المتزايد، كما خشي البنادقة من فتح إسلامي لهذه الجزيرة، يقضي على ما تبقى من تجارتهم الشرقية، فأرسلت نجدة عسكرية على وجه السرعة إلى قبرص، وبلغ المسلمون نبؤها وكانوا بصدد وضع الخطط للزحف نحو العاصمة نيقوسيا، كما بلغتهم أنباء عن استعدادات جديدة يقوم بها الملك جانوس لتوحيد صفوف قواته من جديد.

عندئذ رأى القائد العام للحملة، وهو الأمير سيف الدين جرباش الظاهري، أنه من الأفضل الاكتفاء بالانتصارات التي حقَّقتها الحملة، والعودة إلى مصر، فوصل إلى القاهرة في (شهر شوال عام ٧٢٨هـ/ شهر أيلول عام ١٤٢٥م)، وبصحبته الغنائم والأسرى[٥].

---

(١) صالح بن يحيى: تاريخ بيروت، ص٢٤٤.
(٢) ابن تغري بردي: ج١٤، ص٢٧٨.
(٣) المقريزي: ج٤، ص٦٩٥.
(٤) العبادي وسالم: ص٣٣٢.
(٥) ابن تغري بردي: ج١٤، ص٢٨٠.

ويبدو أن السلطان برسباي لم يقنع بما حققته الحملتان الأولى والثانية على جزيرة قبرص، إذ لم يكن هدفه الحصول على الغنائم وضرب العدو ثم العودة، لأن الاحتفاظ بالبلاد هو الهدف الرئيسي لتكون قبرص داراً للإسلام، لذلك أعدَّ حملة ثالثة، ورفض توسط الأمبراطور البيزنطي حنا الثالث باليولوغوس بينه وبين القبارصة[1].

وكانت هناك عوامل أخرى دفعته إلى الإصرار على إخضاع جزيرة قبرص منها:

١ ـ استمرار تحريض الجنوية له ضد جانوس بسبب عدائهم لملك قبرص.

٢ ـ استنجاد بعض القوى الإسلامية من الأتراك على شاطئ آسيا الصغرى بدولة المماليك لحمايتهم من عدوان قبرص وملوكها.

٣ ـ نُمي إلى مسامع السلطان برسباي أن جانوس استنجد بملوك الغرب الأوروبي وأنه بصدد تكوين حلف صليبي موجه ضد دولة المماليك فقام ليحبط مساعيه[2].

كان استعداد برسباي لهذه الحملة أكثر من المرة السابقة، إذ أعلن الجهاد العام في جميع البلاد، واستجاب لندائه جمع غفير في مصر وبلاد الشام، وأعدَّ نحو مائة وثمانين سفينة حربية من مختلف الأنواع والأحجام. ويلاحظ أن خطة الحملة في هذه المرة هي الخروج من مصر إلى قبرص مباشرة دون المرور بموانئ بلاد الشام، ولهذا حضرت السفن الشامية إلى مصر.

أبحرت القوة الإسلامية من ثغر الإسكندرية في (شهر رجب عام ٨٢٩هـ/ شهر حزيران عام ١٤٢٦م)، وكانت القوات البرية بقيادة الأمير تغري بردي المحمودي، وعهد برسباي بقيادة القوة البحرية إلى الأمير إينال الجكمي، وقدَّر اختصاصات كل منهما «حتى لا يعارض أحدهما الآخر»[3]، وبلغ عدد القوات الإسلامية ما يزيد على خمسة آلاف مقاتل.

اتجهت الحملة مباشرة إلى جزيرة قبرص، وأنزلت جيوشها بنواحي مدينة ليماسول، ففتحتها بعد قتال عنيف. ويبدو أن المسلمين لم يكتفوا بحصر نشاطهم

---

(١) المقريزي: جـ٤، ص٧١٨. المصدر نفسه، ص٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٢) عاشور: العصر المماليكي، ص١٦٧.

(٣) المقريزي: جـ٤، ص٧١٩ ـ ٧٢٠.

في الأقاليم الساحلية، فتوغلوا داخل الجزيرة نحو العاصمة نيقوسيا. وكان الملك جانوس قد أعدّ جيشاً كبيراً للتصدي للمسلمين وإيقاف زحفهم. وعند سهل خيروكيتا، إلى الشمال الشرقي من ليماسول، دارت بين الطرفين موقعة حاسمة انتهت بهزيمة القبارصة وأسر ملكهم جانوس. وفي الوقت نفسه حصل اشتباك بحري بين الأسطولين المملوكي والقبرصي انتهى بهزيمة القبارصة وإحراق سفنهم وأسر بعض قواتها[(١)].

استثمر قائد الحملة الأمير تغري بردي المحمودي هذا الانتصار البري فواصل زحفه باتجاه العاصمة نيقوسيا، فدخلها دخول الظافرين، وأعلن من قصر الملك بأن الجزيرة أضحت «من جملة بلاد السلطان الأشرف برسباي»[(٢)].

عادت الحملة، بعد هذا النصر الكبير، إلى مصر ومعها آلاف الأسرى، وعلى رأسهم جانوس ملك قبرص، فخرجت القاهرة لاستقبالها باحتفال مهيب[(٣)]. وعندما دخل الملك القبرصي على السلطان، قبّل الأرض وأخذ يستعطفه. ونتيجة للمباحثات التي جرت بينهما وافق السلطان على إطلاق سراحه مقابل:

١ ـ أن يدفع مائتي ألف دينار كفدية، يدفع نصفها قبل رحيله، والنصف الآخر بعد عودته إلى الجزيرة.

٢ ـ أن يكون نائباً للسلطان في الجزيرة[(٤)].

وبذلك يكون السلطان برسباي قد حقّق نصراً كبيراً لدولة المماليك البرجية، مما أضفى على حكمه أهمية كبرى. وظلت جزيرة قبرص تابعة للماليك وتؤدي لهم الجزية السنوية حتى زالت دولتهم على يد العثمانيين في عام ١٥١٧م حيث انتقلت السيادة عليها إلى هؤلاء. ولذا كان لا بد من تدخل المماليك في شؤون الجزيرة، خاصة فيما يتعلق بولاية العرش بفعل تأثير ذلك على العلاقات الثنائية، كما كان على كل ملك قبرصي أن يقدم رسوم الولاء والتبعية للسلطان المملوكي حين يعتلي العرش.

---

(١) المقريزي: ج٤، ص٧٢١ ـ ٧٢٣. ابن تغري بردي: ج١٤، ص٢٩١ ـ ٢٩٥.

(٢) صالح بن يحيى: ص٢٤٥ ـ ٢٤٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٥١. وصف هذا المؤرخ الاحتفالات التي جرت في القاهرة لدى عودة الحملة من قبرص، وشهد بنفسه إجراءات إطلاق سراح الملك القبرصي، فهو شاهد عيان لهذا الحدث.

(٤) المقريزي: ج٤، ص٧٢٦.

توفي الملك جانوس في عام (٨٣٥هـ/ ١٤٣٢م)، فخلفه حنا الثاني، الذي أعلن ولاءه للحكم المملوكي. وتبع ذلك احتفال ملوك قبرص في المناسبات المملوكية المختلفة، من ذلك، احتفالهم بولاية كل سلطان جديد. فلما تولى إينال العرش المملوكي، أقام حنا الثاني احتفالاً خاصاً ابتهاجاً بهذه المناسبة[١].

وبعد وفاة حنا الثاني في عام (٨٦٢هـ/١٤٥٨م) حدث نزاع أسري حول وراثة العرش بين شارلوت، الملكة الشرعية، وأخيها جيمس الثاني، واحتكم الطرفان إلى السلطان إينال. ويبدو أن سياسة الدولة العامة كانت تقضي بمساندة جيمس الثاني بفعل مساندة الأسبتارية للملكة شارلوت، فأرسل إليه السلطان مساعدة بحرية نجح بواسطتها في الانفراد بعرش الجزيرة في عام (٨٦٤هـ/ ١٤٦٠م)[٢].

العلاقة مع جزيرة رودس

لم يبق من رواسب الصليبيين في الشرق الأدنى سوى دولة الفرسان الأسبتارية في رودس. وقد نزح الفرسان، مؤقتاً إلى جزيرة قبرص بعد سقوط عكا بيد المماليك، ثم انتقلوا منها إلى رودس. وقد أسهمت هذه الجزيرة في الغارات المتكررة على السواحل المملوكية إن في مصر أو في بلاد الشام. ومن الطبيعي أن تتفق أهداف الفرسان مع أهداف آل لوزنيان، وأن تتعاون القوتان معاً ضد العدو المشترك وهو المماليك، ولذا امتزج تاريخ الجزيرتين، قبرص ورودس، لا سيما في السياسة الخارجية[٣].

ونتيجة لفتح قبرص، أيقن الفرسان في رودس أن انتصار المسلمين هذا ما هو إلا إنذار بقرب حلول دور جزيرتهم. وقد تأكدت مخاوفهم خلال المفاوضات التي جرت حول فدية الملك القبرصي حينما أعلن السلطان برسباي عن ضرورة إرسال حملة إلى رودس.

لذلك كلَّف فلوفيان، رئيس الأسبتارية آنذاك، مندوبه بأن يعرض على السلطان المملوكي عقد معاهدة عدم اعتداء مع جزيرة رودس، وقدَّم إليه هدية ووعد بدفع جزية سنوية للسلطان[٤].

---

(١) طرخان: ص١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢) زيادة: ص٢٠٣.

(٣) طرخان: ص٩٨.

(٤) ابن تغري بردي: ج١٤، ص٣٠٦.

ورغم ذلك لم يأمن الأسبتارية على علاقاتهم مع المماليك فأخذوا يستعدون لمواجهة غزوة مملوكية محتملة. فأقاموا الحصون والأسوار والأبراج لحماية جزيرتهم، وضاعفوا استعدادتهم العسكرية حتى لا يؤخذوا على غرة، وبثُّوا الجواسيس في مصر وبلاد الشام للوقوف على نوايا السلطان وما يُجريه من استعدادات.

لم تسمح ظروف الدولة للسلطان برسباي أن يتابع خطواته الجهادية ضد هذه الجزيرة، فقد انهمك بالتطورات السياسية التي جرت على أطراف دولته بين شاه رخ والآق قوينلو، بالإضافة إلى الاضطرابات الداخلية.

ولهذا فقد حدثت محاولات غزو الجزيرة في عهد السلطان جَقْمَق الذي قدّر أبعاد الخطر الصليبي على دولته خاصة فيما يتعلق بالمسائل التجارية، فرأى أن يواصل سياسة سلفه بفتح هذه الجزيرة، واتخذ من بعض حوادث القرصنة ذريعة وسبباً مباشراً لإعلان الحرب عليها، لا سيما وأن السلطان العثماني مراد الثاني حرّضه على القيام بغزو رودس حتى يُشغل بذلك فرسان الأسبتارية عن الانضمام إلى الحلف المسيحي الذي كان يتهيأ في ذلك الوقت لشن حرب صليبية كبرى ضد العثمانيين في شبه جزيرة البلقان[1].

وكما اشتهر السلطان برسباي في التاريخ بغزو جزيرة قبرص، فكذلك اشتهر السلطان جَقْمَق بغزو جزيرة رودس[2].

ويبدو أن لاستيك، رئيس الفرسان، علم بالمباحثات التي جرت بين العاهلين المملوكي والعثماني الخاصة بالجزيرة، فقام ليدفع هذا التحالف. فأجرى اتصالات عاجلة مع السلطان مراد الثاني وعرض عليه تجديد المعاهدة القديمة بين العثمانيين والأسبتارية، فرفض السلطان العثماني ذلك، فتحول عندئذ إلى جانب السلطان المملوكي جَقْمَق فأراد أن يستوثق من جانبه، فأرسل مندوباً عنه إلى القاهرة ليقف على استعداداته. وفعلاً، علم هذا المندوب باستعدادات المماليك العسكرية، فعاد وأعلم رئيسه بذلك، فأخذ يُحصّن الجزيرة، واستعد للمجابهة العسكرية[3].

---

(١) زيادة: المحاولات الحربية للاستيلاء على جزيرة رودس، ص١٩٧ ـ ١٩٨.

(٢) عاشور: العصر المماليكي، ص١٧٠.

(٣) زيادة: ص١٩٨.

والواقع أن السلطان جَقْمَق وجّه ثلاث حملات إلى رودس كانت الأولى في عام (٨٤٣هـ/ ١٤٤٠م)، وتكوّنت من خمس عشرة سفينة حربية على متنها ألف محارب بقيادة الأميرين تغري برمش السلاح دار ويونس المحمودي أميرآخور.

خرجت الحملة من دمياط، واتجهت إلى قبرص للتموين باعتبارها قاعدة مملوكية حيث قدّم لها الملك حنا الثاني المؤن والذخائر. ثم توجه الأسطول إلى جزيرة رودس، وهناك وجد المسلمون أن الفرسان الأسبتارية على أتم الاستعداد لمواجهة الهجوم. ودارت بين الطرفين عدة معارك بحرية وبرية انتهت بفشل المسلمين في اقتحام الجزيرة، فانسحبوا أثناء الليل عائدين إلى مصر[١].

كانت الحملة صغيرة، لم تستطع أن تقوم بعمل يسترعي الانتباه ومنيت ببعض الخسائر، مما دفع السلطان جَقْمَق لإعداد حملة ثانية كبرى عهد بقيادتها إلى الأمير إينال العلائي[٢].

أبحرت الحملة من دمياط في عام (٨٤٦هـ/١٤٤٣م)، واتجهت نحو بيروت وطرابلس لتنضم إليها القوات الشامية، ثم توجهت إلى ليماسول في قبرص للتزود بالمؤن، ومن هناك تحركت إلى ساحل آسيا الصغرى الجنوبي عند ميناء العلايا لتنقضّ على الجزيرة، لكن حدث أن جزيرة صغيرة هناك تسمى الحصن الأحمر كانت تابعة لفرسان الأسبتارية أطلقت مدافعها على الحملة، على سبيل السخرية، فأثار هذا العمل غضب المسلمين، فهاجموها واستولوا عليها. أدّت هذه المجابهة إلى تغيير في وجهة سير الحملة بفعل نفاد المؤن والذخيرة واقتراب فصل الشتاء، مما حمل قائدها على العودة إلى مصر[٣].

صمّم السلطان جَقْمَق على إرسال حملة ثالثة إلى رودس لإتمام عملية فتحها، وأنفق عليها أموالاً طائلة. خرجت الحملة من دمياط في عام (٨٤٨هـ/ ١٤٤٤م) بقيادة إينال العلائي للقوات البرية والأمير تمر باي قائداً للأسطول وانضمت إليها قوات نيابات بلاد الشام حتى أضحى عدد أفرادها ألف وخمسمائة مقاتل تقريباً. وأبحرت إلى رودس مباشرة دون أن تمر بقبرص وآسيا الصغرى. ولما وصلت إلى الجزيرة تمكّن المسلمون من إنزال قواتهم إلى البر حيث جرى قتال عنيف، وحاصروا العاصمة.

---

(١) العبادي وسالم: ص٣٣٧.

(٢) عاشور: ص١٧١.

(٣) زيادة: ص٢٠٠ ـ ٢٠١.

استمر الحصار مدة أربعين يوماً، لكن الأعمال العسكرية الكثيرة التي جرت كانت عقيمة لأن العاصمة لم تسقط وظلت تقاوم. ثم دخلت قوات أوروبية على خط المعركة جاءت مدداً للفرسان، فارتفعت معنوياتهم واندفعوا إلى خارج المدينة حيث اصطدموا بالمسلمين، وانتصروا عليهم، كما هاجموا أسطولهم، فاضطروا إلى الانسحاب من الجزيرة والعودة إلى دمياط[1].

أثارت حملات المماليك على جزيرة رودس لانتزاعها من أيدي الفرسان الأَسبتارية، رغبة هؤلاء في الانتقام. فشنّت البحرية الأسبتارية هجوماً على السفن التجارية المملوكية عند شواطىء الإسكندرية ودمياط وصور، وقد ردَّ السلطان جَقْمَق على هذه العمليات العدوانية، ففرض على تجار الفرنج غرامة مالية لتعويض خسارته، كما سجن عدداً كبيراً منهم[2].

استمر الفرسان يعملون على الاستغاثة بأوروبا والبابوية. ويبدو أن هؤلاء كانوا منهمكين بمشاكلهم الخاصة، فنصح البابا يوجين الرابع الأسبتارية بتسوية أوضاعهم مع الدولة، المملوكية، فلم يسع لاستيك رئيس الفرسان، ألا توسيط التاجر الفرنسي جاك كير المرتبط بعلاقات طيبة مع المماليك فضلاً عن سمعته العالية في الأوساط التجارية. ونجح هذا التاجر في عقد صلح بين جَقْمَق ولاستيك[3]. إلا أن الأسبتارية لم يلتزموا كثيراً بشروط هذا الصلح، وظلت علاقتهم بالمماليك تتأرجح بين الهدوء والعداء والانتقام كلما سنحت لهم الفرصة.

والواقع أن دولة المماليك لم تستطع أن تقضي على الفرسان، بفعل ظهور قوى أخرى جديدة معادية لها في الميدان البحري، وأخص بالذكر قوة الأتراك العثمانيين في البحر الأبيض المتوسط، وقوة البرتغاليين النامية في المحيط الهندي والبحر الأحمر[4].

نتيجة لهذه المتغيرات السياسية، جنح المماليك إلى الدبلوماسية فسمحوا لسكان الجزيرة بالحج إلى الأراضي المقدسة بشروط معتدلة، وكان لهم أحياناً قناصل تجاريون وسياسيون في الإسكندرية وموانئ بلاد الشام[5].

---

(١) ابن تغري بردي: ج١٥، ص٣٦٠ - ٣٦٣. العبادي وسالم: ص٣٣٨.

(٢) العبادي وسالم: ص٣٣٩.

(٣) زيادة: ص٢٠٢ - ٢٠٣.

(٤) طرخان: ص١١٣. Lane-Poole: A Hist of Egypt in the Middle Ages p339.

(٥) المرجع نفسه. Lane-Poole: p338.

وخلال النزاعات الأسرية، التي حدثت في جزيرة قبرص بعد وفاة الملك حنا الثاني، ساند الأسبتارية الملكة شارلوت، كما ذكرنا، ولما فشلت في الاحتفاظ بالعرش، عمد الفرسان إلى الانتقام من المماليك، فقطعوا الطرق على السفن التجارية المملوكية، وأسروا ثلاث سفن للبندقية تحمل سلعاً من الإسكندرية، مما أثار غضب السلطان، فقبض على تجارهم وقناصلهم ورسلهم ومؤيديهم من التجار الأجانب.

والواقع أن الفرسان كانوا يتحينون الفرص لاصطياد السفن الإسلامية. ففي عام (٩١٥هـ/ ١٥٠٩م) وصلت إلى ميناء الإسكندرية خمس سفن فرنسية محملة بأثواب الحرير والصوف والسلع الأوروبية الأخرى، وبعد أن أفرغت حمولتها أبحرت عائدة إلى فرنسا وعلى ظهرها بعض المغاربة وأسرهم في طريقهم إلى بلادهم، فهاجمها الفرسان عند جزيرة القلعة الحمراء وأسروها، ونهبوا حمولتها، وأسروا ركابها، ثم أطلقوا سراح السفن وبحارتها الفرنسيين[١].

والراجح أن تصرف الفرسان هذا جاء انتقاماً لما فعله المماليك في (شهر ذي الحجة عام ٩١٤هـ/ شهر آذار عام ١٥٠٩م)، عندما هاجم الفرنج ميناء الطينة، شرقي دمياط، فتصدى لهم الأمير تمرباي الهندي، وأسر سفينتهم ومن عليها، وأرسلهم إلى القاهرة[٢].

وتعرّض السلطان في (شهر جمادى الآخرة عام ٩١٦هـ/شهر أيلول عام ١٥١٠م) لكارثة شديدة، وذلك عندما هاجم الفرسان ثماني عشرة سفينة مملوكية، بالقرب من ساحل قلعة إياس وهي قادمة من بلاد العثمانيين محملة بالأخشاب. وحصل اشتباك بين سفن الطرفين استغرق عدة ساعات غرقت بنتيجته بعض السفن المملوكية، ووقع البعض الآخر في الأسر، وتاهت سفينتان في العاصفة، وعادت ست سفن خاوية إلى الإسكندرية بعد أن نهبها الفرسان[٣].

فاقت هذه الكارثة طاقة السلطان قانصوه الغوري، فأمر على الفور، بالتحفظ على جميع السفن الأجنبية في موانئ مصر وبلاد الشام، وصبّ جام غضبه على الأجانب في بلاده، خاصة البنادقة، لاعتقاده بأنهم سرّبوا أخبار هذه السفن للفرسان، إلا أنه أدرك أن الفرسان هم العقبة في:

---

(١) دارج، أحمد: المماليك والفرنج، ص١٤١ ـ ١٤٢.

(٢) ابن إياس: جـ٤، ص١٤٦.

(٣) المصدر نفسه: ص١٩١ ـ ١٩٢.

١ ـ سبيل حل المشكلة البرتغالية النامية في الهند.

٢ ـ وصول المواد الحربية إلى مصر من بلاد العثمانيين.

ورأى صعوبة حلِّها بالطرق العسكرية، فمال إلى الدبلوماسية، وطلب من فرنسا التي كانت لها هيمنة عليهم، التوسط بينه وبينهم.

وفعلاً دخلت فرنسا على خط الوساطة، وجرت مباحثات بين السفير المملوكي تغري بردي وبين الفرسان، الذين أبدوا تفهماً للمشكلة، ورغبة في إصلاح الأمور مع السلطان.

ويبدو أن تواترالأنباء عن قرب وقوع هجوم عثماني على الجزيرة دفع الفرسان إلى التساهل في طلباتهم التي تلخَّصت بـ:

١ ـ منحهم تسهيلات تجارية في أراضي السلطنة المملوكية.

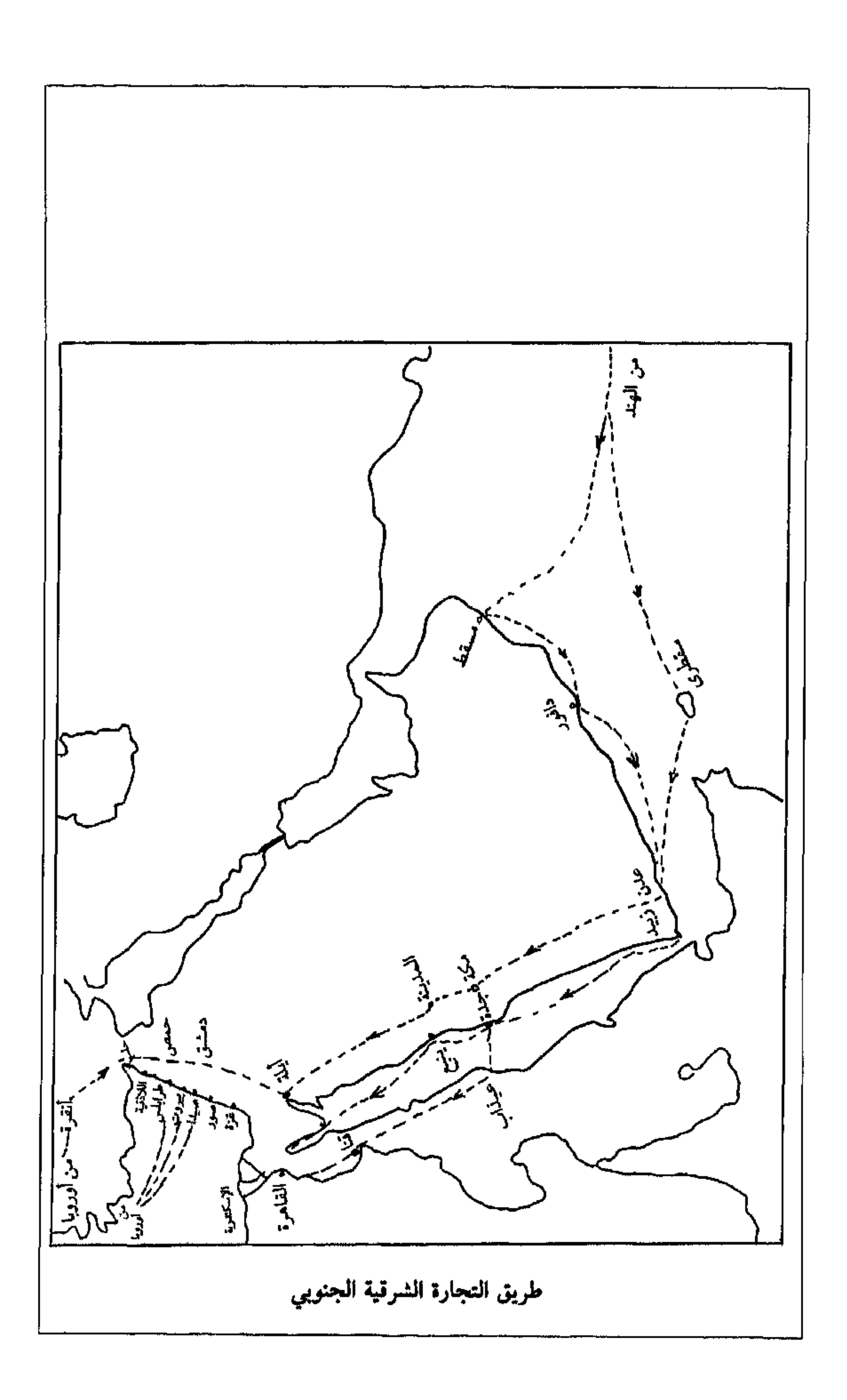
٢ ـ السماح لهم بالوصول إلى بيت المقدس للحج.

ووصل إلى القاهرة في (شهر محرم عام ٩١٨هـ/ شهر آذار عام ١٥١٢م) السفير الفرنسي للتفاوض مع السلطان، وكان محور المحادثات وقف هجمات الفرسان ومنح الفرنسيين تسهيلات في بلاده(١).

وأرسل السلطان مندوباً عنه إلى جزيرة رودس، لأخذ موافقة الفرسان على مقترحاته الخاصة بإحلال السلام بين الطرفين القائمة على حرية التجارة في بلاده والحج إلى القدس. ورغم الجهود التي بذلها الأطراف للوصول إلى نوع من التفاهم، فلم يُقدَّر للمفاوضات أن تنجح وظلت هجمات الفرسان على السفن المملوكية لا تنقطع، إلا أنهم لم يعودوا يشكِّلون خطراً جدِّياً على المماليك كما في السابق بفعل تراجع قوتهم نتيجة بروز قوة الأتراك العثمانيين الذين أخضعوا الجزيرة للسيادة العثمانية في عام (٩٢٨هـ/ ١٥٢٢م)، فانتقل مركز الفرسان إلى جزيرة مالطة حيث ظلوا إلى أيام نابوليون بونابرت الذي قضى عليهم وهو في طريقه إلى مصر.

---

(١) ابن إياس: جـ٤، ص٢٥٥.



طريق التجارة الشرقية الجنوبي

العلاقة مع جنوة

حرص سلاطين دولة المماليك الجراكسة على الاحتفاظ لمصر بمكانتها المرموقة في النشاط التجاري بين الشرق والغرب. ذلك أن النظام الإقطاعي الذي اعتمد عليه سلاطين المماليك البحرية من قبل لم يلبث أن تطرق إليه الفساد، ولم يعد يكفي لسد حاجاتهم المادية. فاتجه سلاطين دولة المماليك الجراكسة نحو الاشتغال بالتجارة واتباع سياسة الاحتكار التجاري للتعويض عما حل بهم من خسائر نتيجة لاختلال النظام الإقطاعي من ناحية، وللحصول على المال بمختلف الطرق من ناحية ثانية. فأقاموا علاقات تجارية مع الجمهوريات الإيطالية وبعض دول أوروبا الغربية، خلال القرن الخامس عشر الميلادي. وظلت موانئ مصر وبلاد الشام على البحر الأبيض المتوسط مراكز للاتصال التجاري بين المحيط الهندي وشرقي آسيا، والمحيط الأطلسي، وغربي أوروبا، حتى نهاية العصور الوسطى، فتجمّعت في أسواقها السلع الشرقية والغربية.

وأدّى سقوط القسطنطينية في عام (٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م) في يد الأتراك العثمانيين، وما رافق ذلك من عمليات عسكرية في البر والبحر، إلى انعدام الأمن، وانهيار طرق التجارة البرية والبحرية من آسيا إلى أوروبا عبر البحر الأسود والأناضول والمضائق، فتدفق التجار الأوروبيون على مصر وبلاد الشام، فاضطر السلطان إينال إلى اتخاذ بعض الإجراءات لمواجهة هذا الموقف الجديد وما صاحبه من انتعاش ملحوظ في التجارة الخارجية للدولة المملوكية، منها أنه:

١ ـ زاد من الإعفاءات الممنوحة للتجار.

٢ ـ سمح لهم بتوسيع وكالاتهم وتجديدها، وإنشاء المصارف والمخازن والفنادق.

٣ ـ أجاز تعيين وكلاء لقناصلهم في بعض المرافق والموانئ والمراكز التجارية الداخلية للإشراف على عمليات البيع والشراء، وتحصيل الرسوم المحلية والجمركية، وتسليمها للدولة[١].

واتخذت البابوية خطوة واقعية متقدمة، حين خفّفت قيود تحريم التعامل والمقاطعة مع الدول الإسلامية. والراجح أنها شعرت بما يعانيه التجار الأوروبيون

---

(١) فهمي، نعيم زكي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب في أواخر العصور الوسطى، ص٣٩.

في الجمهوريات الإيطالية التجارية بعد سقوط القسطنطينية، وفقدان أسواقها، حتى أقدمت على هذه الخطوة، مما سمح بحصول انفتاح تجاري أوسع على تجارة الشرق.

وكان وصول وفود الجمهوريات الإيطالية إلى مصر يكاد لا ينقطع لتجديد تدعيم مراكزها التجارية، ومن بينها وفود من جنوة التي انتشر تجارها في مدن وموانئ الدولة المملوكية، بعد ضياع أملاكها ومراكزها التجارية على البحر الأسود، خاصة في مملكة طرابزون، نتيجة اكتساح العثمانيين لها في عام (٨٥٦هـ/ ١٤٥٢م)[١].

وقد وجد الجنويون أن حياتهم مرتبطة باستئناف التجارة في بلاد السلطان المملوكي باعتبارهم دولة تجارية، لذلك ساهموا في منع تعديات القراصنة على موانئ مصر وبلاد الشام.

وكان التجار الجنويون قد احتجبوا فترة عن أسواق مصر وبلاد الشام بسبب انهماكهم بإعادة تنظيم تجارتهم في البلاد العثمانية بعد سقوط القسطنطينية، إلا أن السياسة الخارجية التي انتهجها السلطان محمد الفاتح، والقاضية بتصفية الجيوب غير العثمانية المستوطنة حول البحر الأسود، دفعهم بالإسراع إلى إنهاء أعمالهم المالية والتجارية خاصة في ميناء كفًا، بعد أن أدركوا أن الفترة الزاهية التي عاشوها هناك قاربت على نهايتها، وتوجهوا إلى الموانئ المملوكية لتجديد مركزهم التجاري[٢].

وكانت العلاقات بين الطرفين قد أصابها الفتور بفعل أعمال القرصنة التي كان يقوم بها بحارتهم في مياه قبرص وشرقي البحر الأبيض ضد السفن المملوكية.

ولما كانت جنوة قد انضمت إلى فرنسا في أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، فإنها فقدت حقها في التحدث في الشؤون الخارجية، لذلك استغلت إجراء المباحثات المملوكية ـ الفرنسية في عام (٨٧٧هـ/ ١٤٧٢م)، فطلبت من الملك لويس الحادي عشر التوسط لها لدى السلطان المملوكي ليمنحها حق استئناف التجارة في موانئ بلاده.

---

(١) هايد: جـ٣، ص٢٢٧ ـ ٢٣٢.

(٢) Depping, G. B: Histoire du commerce Entre Le Levant et L'Europe, Depuis les Croisades Jusqu'a la Fondation des colonies d'Amérique. I p22. هايد: جـ٣، ص١٧٥ ـ ١٧٦، ٢٣٣ ـ ٢٣٤، ٢٥٤ ـ ٢٥٩، ٢٧٣ ـ ٢٧٦.

أبدى السلطان قايتباي تجاوباً نحو رغبة جنوة، متغاضياً عن أعمال قراصنتها في شرقي البحر الأبيض المتوسط، ورحَّب بمندوبيها لاستئناف أعمالهم التجارية في بلاده، فأعيد فتح أبواب الوكالة الجنوية وفنادقها في الإسكندرية وبيروت واعتمدت السلطات قناصلها كممثلين للتجار الجنويين[١].

وتحالف الجنويون مع القطالونيين بهدف إبعاد البنادقة عن أسواق مصر وبلاد الشام، وكانت جاليتهم في الإسكندرية من أكبر الجاليات الأوروبية. وتواجد في القاهرة بعض أعضاء هذه الجالية حين وقعت الاضطرابات التي سبقت اعتلاء قانصوه الغوري عرش السلطنة المملوكية، وتعرضوا لبعض الخسائر، ولكنهم حصلوا فيما بعد على تعويضات عنها[٢].

العلاقة مع البندقية

خطا تجار البندقية خطوة إيجابية، منذ عهد السلطان إينال، لزيادة نشاطهم التجاري في مصر وبلاد الشام، خاصة بعد توتر العلاقات بينهم وبين العثمانيين، فعملوا جاهدين على تنمية مراكزهم التجارية، في بلاد السلطان المملوكي وتدعيمها، تعويضاً عما فقدوه في بلاد العثمانيين، وإن كانوا قد نجحوا بعد ذلك، في استرداد مراكزهم السابقة التي أضحت تحت السيطرة العثمانية.

وانتهز البنادقة انهيار شركة كير الفرنسية، فأرسلوا سفارة إلى مصر بهدف عقد اتفاقية تجارية معها. وفعلاً عُقدت الاتفاقية في عام (٨٦٥هـ/ ١٤٦١م) في عهد السلطان أحمد بن إينال، أكّدت المعاهدات السابقة وزادت مدة إقامتهم في بلاد السلطان ليتمكّنوا من شراء ما يلزمهم من السلع الشرقية.

وأعاد البنادقة، بناء على ذلك، تنظيم رحلات سفنهم التجارية المتوجهة إلى بيروت وصيدا والإسكندرية، كما شددوا الحراسة عليها، وأمدُّوا المماليك بالأخشاب والمواد الحربية، وحملوا القطن من موانئ اللاذقية وطرابلس وبيروت وعكا ويافا[٣].

وأسهمت عدة بيوت تجارية بندقية وأسرها في التجارة الشرقية، واتخذوا من مدينة دمشق مركزاً رئيسياً لنشاطهم، وأوصت الحكومة المملوكية نوابها بمراعاة مصالحهم وتأمين الراحة لتجارهم. ومع ما ناله هؤلاء من امتيازات فاقت ما مُنح

---

(١) هايد: ج٣، ص٣٦١ ـ ٣٦٢. (٢) المرجع نفسه، ص٣٦٦.
(٣) المرجع نفسه، ص٣١٤ ـ ٣١٥، ٣٤١ ـ ٣٤٢. ج٤ ص١١٥.

لبقية التجار الأجانب، فإنهم دأبوا على إعادة نشاطهم في بلاد العثمانيين، وقبلوا شرط السلطان العثماني بتحديد عدد ما يُصدَّر من الرقيق إلى مصر بهدف الحد من ازدياد قوة المماليك[1].

إلا أن العلاقات بين الطرفين لم تسر على نهج واحد، فقد نشبت بينهما حرب كبرى استمرت ستة عشر عاماً (٨٦٧ ـ ٨٨٤هـ/ ١٤٦٣ ـ ١٤٧٩م)، نتج عنها تراجع تجارتهم، فاتجه كثير من تجارهم إلى مصر وبلاد الشام حيث كانوا يصادفون ترحيباً ورعاية أكثر لتجارتهم ومصالحهم.

وفي الوقت الذي نشبت فيه الحرب بين الدولة المملوكية وبين التركمان والعثمانيين على الأطراف الشمالية، احتاجت الدولة إلى تعويض نفقات الحرب الباهظة، فأصدر السلطان قايتباي في عام (٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م) قراراً قضى باحتكار بعض أصناف التجارة الشرقية، خاصة التوابل المعروفة بالشريفة أو السلطانية، وحدَّد سعرها وفرضه على التجار، مما أدَّى إلى تذمرهم[2].

وتأزم الوضع بين السلطات المملوكية وبين التجار البنادقة الذين رفضوا الشراء بالسعر المحدد من قبل الدولة، فقبض السلطان عليهم وسجنهم في فندقهم، ولم يطلق سراحهم إلا بعد أن أذعنوا لترتيباته التجارية، ودفعوا ما طلبه منهم.

كانت هذه المعاملة تتكرر كل عام تقريباً[3]. ففي عام (٨٩٦هـ/ ١٤٩١م) قبض قايتباي على بعض التجار البنادقة وسجنهم بهدف الضغط على هيئة التجار لشراء التوابل الشريفة بالسعر الذي سبق تحديده.

والواقع أنه لم تكن أسعار التوابل وحدها هي مصدر شكوى البنادقة، إنما كانت رداءه التوابل وغشها من بين الشكاوى التي تقدم بها هؤلاء إلى السلطات المملوكية[4]. وأثار مرور التجارة، عبر موانئ بلاد الشام ومدنها الداخلية، مشكلات معقدة في وجه التجار بفعل تضارب المصالح الداخلية بين نواب هذه البلاد، وعدم اتفاقهم على خطة معينة تنظم هذا المرور في نياباتهم.

كان البنادقة يدفعون رسوماً معينة للسلطات المحلية على مرور تجارتهم عبر ميناء بيروت، ويحصل نائب دمشق على جزء من هذه الرسوم، ويحدث مثل ذلك

---

(١) Depping: pp316-317

(٢) هايد: ج٣، ص٣٥١.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٦٨.

(٤) المرجع نفسه، ص٣٥١، ٣٦٧ ـ ٣٧٠.

في طرابلس ونيابة حلب، وتحرم سلطات كل ميناء التعامل مع السفن التي تفرغ حمولتها في الميناء الآخر[1].

ففي عام (٨٧٨هـ/ ١٤٧٣م) أنزل قنصل البندقية في دمشق حمولة من الأصواف والأقمشة في ميناء طرابلس، فغضب كل من حاكم بيروت ونائب دمشق لهذا التصرف، وسجن الأخير عدداً من التجار البنادقة، ولم يطلق سراحهم إلا بعد أن تدخل سفير بندقي خاص لدى السلطان قايتباي في القاهرة الذي أصدر تعليمات بمنع التعرض للتجار البنادقة بالأذى والمضايقة، والإفراج عن التجار المسجونين منهم[2].

وحدث في فترة الاضطرابات الداخلية التي سادت بلاد السلطنة المملوكية على أثر وفاة السلطان قايتباي في عام (٩٠١هـ/ ١٤٩٦م)، وحتى تولي السلطان قانصوه الغوري السلطنة في عام (٩٠٦هـ/ ١٥٠١م)، أن أعلن قصروه، نائب الشام، نفسه سلطاناً على هذه البلاد. وخلال فترة حكمه، أنزلت بعض السفن البندقية بضائع في ميناء طرابلس، وكان هذا السلطان يتوقع إنزالها في ميناء بيروت، لذلك أسرع بالقبض على التجار البنادقة في بلاد الشام وفرض عليهم غرامات ضخمة[3].

دفعت المضايقات التي تعرض لها التجار البنادقة بهؤلاء إلى البحث عن مركز آخر في شرقي البحر الأبيض المتوسط، يكون مأموناً لتجارتهم، فوجدوا ضالتهم في جزيرة قبرص التي تصلح لأن تكون محطة تجارية لقوافل تجارتهم إلى مصر وبلاد الشام، وبلاد السلطان العثماني.

رحَّب الملك القبرصي جيمس الثاني بهذه الخطوة. ودفعه البنادقة إلى التخلص من الحامية المملوكية في الجزيرة متنكراً لمساعدتهم له على الاحتفاظ بعرشه أمام منافسة أخته شارلوت، إلا أنه لم يتجاهل تبعيته للسلطنة المملوكية، واستمر على دفع الجزية للسلطان.

وصادفت تجارة البندقية رواجاً كبيراً في قبرص، نتج عن التعاون الوثيق بين السلطات الحاكمة في كل منها. وقد ثبَّت هذا التعاون تقارب أسري تمثَّل بزواج جيمس الثاني من سيدة بندقية هي كاترين كورونارو في عام (٨٧٨هـ/ ١٤٧٣م) مما جعل السلطان قايتباي يبدي عدم ارتياحه لهذا التقارب أثناء استقباله قنصل البندقية وتجارها في العام التالي[4].

---

(١) فهمي: ص٥٧.
(٢) هايد: ج٣، ص٣٧١.
(٣) فهمي: ص٥٨.
(٤) هايد: ج٣، ص٢٩٥.

وزاد في تأزم الوضع السياسي، تأخر الملكة، بعد وفاة زوجها، في إرسال الجزية في مواعيدها، مما دفع السلطان إلى التفكير في إرسال حملة إلى الجزيرة يسترد بها حقوق السلطنة. فانتهزت البندقية هذه الفرصة، وأقنعت الملكة بالتنازل لها عن السلطة في الجزيرة، وأوضحت للسلطان أن هذا التصرف إنما جاء نتيجة عدم قدرة الملكة على الوفاء بالتزاماتها، وضماناً لوصول الجزية في موعدها، وإن هذا الإجراء لا يمس سيادة السلطان على الجزيرة[1].

ونجحت البندقية بعد كثير من المفاوضات المضنية في الحصول على اتفاقية من السلطان في (شهر جمادى الأولى عام ٨٩٥هـ/ شهر آذار عام ١٤٩٠م)، اعترف هذا الأخير فيها بإشرافها على حكم الجزيرة.

ودأبت البندقية، منذ ذلك الوقت، على جعل ميناء فماغوستا مركزاً ثابتاً لتجارتها، في شرقي البحر الأبيض المتوسط، ومستودعاً لمتاجرها ومحطاً لسفنها، بالإضافة إلى مراكزها في مصر وبلاد الشام وبلاد السلطان العثماني[2].

ونتيجة لازدياد نمو التجارة البرتغالية مع الهند، وإغراق البرتغال الأسواق الأوروبية بالسلع الشرقية، وبأسعار منخفضة، بدأت البندقية تشعر بالقلق، وخشيت أن يهتز مركزها كرائدة في توزيع هذه السلع في أوروبا، خاصة وأنها وجدت نفسها عاجزة عن مسايرة الأسعار التي تجلب بها البرتغال التوابل من الهند[3]، ورأت أنه لا بد من عمل حاسم يرد لها اعتبارها وإلا ستضطر أن تَقنع بالمركز الثاني أو الثالث والتبعية التجارية للبرتغال. ولم تكن رئاسة الجمهورية في البندقية في حاجة إلى مواجهة الأمر الواقع حتى تدرك خطورة الموقف، ومن ثم اتخذت إجراءاتها تبعاً لذلك، فأرسلت، في عام (٩٠٨هـ/ ١٥٠٢م)، سفارة سريّة إلى مصر برئاسة بنديتو سانوتو، ليوضّح للسلطان قانصوه الغوري:

١ ـ الأخطار التي تتعرض لها مصالحه وتجارته وثروته نتيجة وصول البرتغاليين إلى الهند.

٢ ـ اهتمام البندقية بمقاومة مشروعات البرتغاليين في الهند وفي أوروبا، ووضعه أمام الحقيقة المزعجة، بأن التجار الأوروبيين بدأوا يتوجهون إلى أسواق لشبونة نظراً لانخفاض أسعار سلعها عن الإسكندرية، وقلة رسوم جماركها.

---

(١) هايد: ج٣، ص٢٩٥.

(٢) فهمي: ص٦٠.

(٣) المرجع نفسه ص٧٤.

وطلب منه:

١ ـ القيام بعمل إيجابي لمقاومة البرتغاليين في الهند.

٢ ـ تخفيض أسعار التوابل الشريفة والحرة، وخفض الرسوم الجمركية بهدف إقناع التجار البنادقة بمواصلة نشاطهم التجاري في الأسواق المملوكية، ومواجهة نشاط البرتغاليين المتزايد.

٣ ـ العمل على وضع حد للمضايقات التي يتعرض لها التجار البنادقة في موانئ السلطان[١].

ويبدو أن السلطان الغوري كان مقتنعاً بما جاءت به بعثة سانوتو، وهو على علم بازدياد نفوذ البرتغاليين في الهند الذي سيقضي، في حال استمراره، على مصالحه التجارية، لذلك، قرّر أن يتخذ إجراءات سريعة لمواجهة الموقف وتصرف على ثلاثة محاور:

الأول: أنه أنزل سفناً حربية جديدة في البحر الأحمر لمواجهة هجمات البرتغاليين، ويقال إنه أشرف بنفسه على إرسال قطعها إلى ميناء الطور.

الثاني: أنه حاول دق إسفين في العلاقات التي نشأت بين البرتغاليين وأمراء كانانور وكوشين ومراكز إنتاج البهار.

الثالث: أنه أرسل بعثة برئاسة راهب فرنسيسكاني أسباني يدعى مورس، وهو حارس دير جبل صهيون في بيت المقدس، إلى ملوك وأمراء أوروبا والبابا، للوقوف على الأوضاع السياسية السائدة في أوروبا، وحثَّ البابا على إقناع البرتغاليين بوقف هجماتهم العدائية ضد مصالح السلطان في الهند[٢].

زار المبعوث المملوكي مدينة البندقية أولاً، وسلَّم رئيسها الدوق طلباً من السلطان بتقديم مساعدات عسكرية عاجلة، ومَنَحه كتب توصية إلى ملكي أسبانيا والبرتغال والبابا، وأبلغه تهديد السلطان بقتل كل أوروبي يتواجد في بلاده إذا لم تُجب كل طلباته[٣].

ويبدو أن مجلس المدينة رفض منح التأييد الأدبي للسلطان، كما رفض تقديم مساعدات عسكرية، واكتفى بإعطاء المبعوث المملوكي معلومات عن الحالة العامة في أوروبا ليبلغها للسلطان.

---

(١) هايد: ج٤، ص١٥ ـ ١٦.

(٢) المرجع نفسه، ص١٦ ـ ١٧.

(٣) المرجع نفسه، ص١٧.

وسافر الأسقف بعد ذلك إلى روما، فاتصل بالبابا يوليوس الثاني وقدّم إليه شكوى رسمية ضد أسبانيا والبرتغال فحواها أن الاضطهادات التي ترتكبها الأولى في غرناطة ضد إخوة السلطان في الدين، والأضرار التي تسببها الثانية مباشرة لشخص السلطان نتيجة للبعثات التي ترسلها إلى الهند، سوف تنتهي بإرهاق السلطان، وقد تحمله على الانتقام إما بتدمير الأماكن المسيحية المقدسة، أو بطرد المسيحيين المقيمين في بلاده. وقد يبدو أنه، بناء على الطلب الرسمي الذي قدمه مورس، حثّ البابا أن يضع حداً لبعثاته إلى الهند[1].

والواقع أن البابا انزعج من تهديدات السلطان للمسيحيين والأماكن المقدسة، فأسرع بإرساله إلى إسبانيا والبرتغال لعرض مضمون مهمته على مليكيهما، إلا أنه لم يحرز أي نجاح.

ويبدو أن الملك البرتغالي عمانويل طمأن البابا بأن السلطان أعجز من أن يقدم على تنفيذ تهديداته، كما أنه لا يستطيع القيام بأي عمل تعسفي ضد المسيحيين في بلاده أو ضد الأماكن المقدسة لأنه يجني من ورائها مكاسب مالية طائلة في مواسم الحج. وأضاف أنه في حال تنفيذ السلطان لتهديداته فإن الأسطول البرتغالي سوف يدخل البحر الأحمر ويهاجم الأماكن الإسلامية المقدسة[2].

وفي الوقت الذي غادر فيه الأسقف البندقية، أسرعت هذه الأخيرة، بإرسال سفارة أخرى إلى مصر في (شهر ذي الحجة عام ٩٠٩هـ/ شهر أيار ١٥٠٤م) بقيادة فرانشيسكو تالدي لإجراء مباحثات مع السلطان ولفت نظره إلى الأمور التالية:

١ ـ ازدياد النشاط البرتغالي في الهند، وأن البرتغاليين يبيعون التوابل في أوروبا بأسعار تقل كثيراً عن أسعار الإسكندرية وبيروت.

٢ ـ عجز السلطة المملوكية عن منع تجارها من اللجوء أحياناً إلى أسواق لشبونة لشراء السلع الشرقية.

٣ ـ معارضة الهيئة المشرفة على التجارة الخارجية في الجمهورية سياسة الحكومة الهادئة مع مصر.

ويأمل دوق البندقية بأن يتدارك السلطان الأمر بأن:

١ ـ يرسل مندوبيه إلى ولايات الهند وأمرائها ينصحهم بمقاطعة البرتغاليين أعداء الدين.

---

(١) هايد: جـ٤، ص١٧.

(٢) المرجع نفسه: ص١٨.

٢ ـ يأمر بأن يرافق الأسطول التجاري سفن حربية تدافع عنه عند تعرضه لهجمات البرتغاليين.

٣ ـ يغرق أسواق الإسكندرية وبيروت بالتوابل الجيدة، وبأسعار منخفضة لإغراء التجار البنادقة وغيرهم على العودة إلى أسواقهما.

٤ ـ عدم اتخاذ أي إجراء ضد المسيحيين والأماكن المسيحية المقدسة في بلاده، لأن من شأن ذلك إثارة الشعور الديني في أوروبا ضده ويحول دون وصول التجار إلى بلاده ويفقده رسوم الحج فيُكسب البرتغاليين، نتيجة ذلك، تأييد الدول الأوروبية وعطفها على جهودها ضده[1].

فهذه التدابير وحدها كفيلة بتدمير مشروعات البرتغاليين في الهند.

وأخيراً، أوضح له حرج موقف بلاده في الكتابة لملكي أسبانيا والبرتغال والبابا حتى لا تتهم البندقية في مساندة دولة إسلامية ضد المسيحيين المعادين للسلطان، وبيَّن له استحالة تقديم مساعدة عسكرية من خلال إرسال أسطول بندقي إلى الهند ليتعاون مع الأسطول المملوكي نظراً لبعد المسافة من جهة، وصعوبة موقف البندقية داخل أوروبا من جهة أخرى[2].

ويبدو أن حكومة البندقية أخطأت في فهم مقاصد السلطان، فاعتقدت أنه يطالبها بإرسال أسطولها البحري إلى الهند، وأوضح السلطان للمبعوث البندقي أنه يطلب فقط إرسال شحنات من الأسلحة والأخشاب إلى الإسكندرية.

وعندما وقف الغوري على اتجاهات البندقية والدول الأوروبية الأخرى وأنه لا جدوى من الاستعانة بها، اعتمد على قوته الذاتية لمعالجة الموقف، فاتخذ بعض الإجراءات من أجل ذلك منها:

١ ـ أنزل أسطولاً ضخماً في السويس لإرساله إلى الهند، وجمع تكاليف الحملة من رفع أسعار التوابل وزيادة الرسوم الجمركية.

٢ ـ احتكر التجارة الشرقية.

٣ ـ حذَّر من بقي من التجار الكارميين من التعامل المباشر مع الأجانب، خاصة البندقية[3].

والواقع أن المباحثات لم تنتهِ، إذ أصيب تالدي بمرض منعه من إنجاز

---

(١) ديل، شارل: البندقية جمهورية أرستقراطية، ص١٤٧ ـ ١٥١.

(٢) هايد: ج٤، ص١٩.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٠ ـ ٣١.

مهمته. فعُيِّن بدلاً منه، برناردينو جيوفا، ولكن مهمته أخفقت كسابقتها، ولم يكن ثمة شيء يمكن أن يقنع السلطان بضرورة التصرف[1].

وبدا للبندقية أن هذا الموقف من أسوأ ما واجهته في حياتها التجارية، ومع ذلك فإنها لم تيأس من إصلاح ذات البين. فأرسلت بعثة أخرى في (عام ٩١١هـ/ صيف عام ١٥٠٥م) برئاسة ألفيز سيجونذينو، ولم يكن لمهمته الأساسية صلة بالموضوع التجاري، إنما كان عليه أن يبلغ السلطان آخر أنباء التقدم البرتغالي في الهند، وأن يعرف ما إذا كان بالإمكان الاعتماد عليه ليتخذ إجراءات قاطعة في هذا الصدد[2].

ويبدو أن السلطان رأى ضرورة التعاون مع البندقية للقيام بعمل جدِّي لمواجهة الموقف المتدهور في الهند، مدفوعاً بعدة عوامل استجدت على الساحة منها:

١ ـ التدهور الخطير الذي بلغه الموقف في الهند.

٢ ـ خسائره التجارية المتزايدة.

٣ ـ فشل خطته في دقِّ إسفين في علاقات البرتغاليين مع بعض أمراء الهند.

٤ ـ تدمير هؤلاء المستمر لأساطيله التجارية، وأساطيل الأمراء الهنود الموالين له.

٥ ـ انخفاض كميات التوابل في أسواق مصر وبلاد الشام، وزيادتها الهائلة في أسواق لشبونة، مما أثَّر على واردات الدولة، ، فانخفضت بشكل ملحوظ.

٦ ـ تواتر الأخبار بتدعيم البرتغال أسطولها التجاري في مياه الهند، بسفن حربية وهي مصمِّمة على التوسع في تجارتها الشرقية وشل نشاط المماليك التجاري.

٧ ـ إنزعاج البندقية بفعل إغراق أسواقها بكميات هائلة من التوابل بأسعار منخفضة.

فأرسل بعثة إلى البندقية برئاسة ترجمانه الخاص الأمير تغري بردي الذي غادر القاهرة في عام (٩١١هـ/ ١٥٠٥م). وأجرى هذا الأمير مباحثات مع البنادقة، وتبادل الطرفان وجهات النظر حول كيفية معالجة المشكلة، وتلخصت وجهة النظر المملوكية بطلب السفير المملوكي:

---

(١) هايد: جـ٤، ص١٩.

(٢) المرجع نفسه.

١ ـ مساعدة عسكرية لمواجهة الموقف في الهند.

٢ ـ عودة التجار البنادقة إلى موانئ مصر وبلاد الشام.

وتلخّصت طلبات البندقية بما يلي:

١ ـ تسهيل مهمة التجار البنادقة.

٢ ـ إطلاق سراح السجناء.

٣ ـ تحديد سعر التوابل الشريفة.

٤ ـ رفع القيود عن السوق الحرة.

٥ ـ تخفيض الرسوم الجمركية[١].

والواقع أن الرئاسة في البندقية لم تشأ إبداء رأيها بصراحة في طلبات السلطان، كما أن تغري بردي لم يوافق على طلباتها بهذه السرعة، لذلك أرسل خاصكياً من قِبَله إلى القاهرة لعرض الموقف على السلطان والوقوف على رأيه.

ويبدو أن هذا الأمير أدرك صعوبة موقف البندقية المرتبط بالموقف الأوروبي المعادي للسلطة المملوكية، وأنها لا يمكنها الانعتاق من هذا الطوق وتقديم مساعدات عسكرية، لذلك اقترح على السلطان أن يطلب المساعدات العسكرية من السلطان العثماني بايزيد الثاني[٢].

والراجح أن السلطان الغوري كان في وضع دقيق وحرج، فلم يسعه إلا القبول باقتراحات البندقية، إلا أن الآمال المعلقة على هذا التعاون لم تحقق الأهداف المرجوة بسبب استمرار اعتداءات البرتغاليين على السفن المملوكية في مياه الهند.

وهكذا فشلت مهمة الأمير تغري بردي الذي زار عدة دول أوروبية لشرح وجهة النظر المملوكية، وعزا هذا الفشل إلى موقف البنادقة المتردد، فاقترح على السلطان أن يضايقهم بهدف الضغط عليهم.

وفعلاً اتخذ الغوري إجراءات قاسية بحقهم. إلا أن توالي الأحداث، سراعاً بعد ذلك، سمح للبندقية التهرب من تنفيذ وعدها للسلطان متذرعة بحرج موقفها أمام العالم المسيحي[٣].

---

(١) فهمي: ص٨٥. (٢) المرجع نفسه.

(٣) ابن إياس: جـ٤، ص٩١، ١٢٠. فهمي: ص٩٠.

والحقيقة أن البندقية مالت فعلاً إلى تقديم المساعدة للسلطان المملوكي لوقف نشاط البرتغاليين في المياه الشرقية، نظراً لتوافق المصالح، وتمنَّت لو أنه استجاب لطلباتها في السنوات الأولى من بداية الوجود البرتغالي في الهند، حيث كان بالإمكان القضاء على القوة البرتغالية قبل أن تنمو، لكن أسلوب المماطلة الذي اتبعه، وهدر الوقت بفعل تبادل البعثات والرسائل، مما جعل البندقية تشعر بخيبة أمل كبيرة ودفعها ذلك إلى الإحجام عن تقديم المساعدة العسكرية، مستندة في ذلك إلى حرج موقفها أمام الأوروبيين[(١)].

وتعرَّض البنادقة للمضايقة في عام (٩١٦هـ/ ١٥١٠م) على أثر مهاجمة فرسان الأسبتارية سفناً مملوكية قادمة من الإسكندرونة في طريقها إلى الإسكندرية محملة بالأخشاب، واستولوا عليها[(٢)].

ويبدو أن الظروف السياسية كانت تعمل لغير مصلحة البندقية. ففي عام (٩١٧هـ/ ١٥١١م) قبض حاكم البيرة على رجل قبرصي يرافقه فارس، يحملان خطاباً من الشاه إسماعيل الصفوي إلى دوق البندقية وقنصلها في دمشق وخطاباً إلى قنصلها في الإسكندرية. والجدير بالذكر أن الشاه إسماعيل الصفوي كان آنذاك، يجري مباحثات مع الدول الأوروبية، خاصة البندقية والبابوية من أجل التعاون في محاربة كل من المماليك والعثمانيين[(٣)]، فأرسلهما إلى خاير بك نائب حلب الذي أرسلهما بدوره إلى القاهرة.

---

(١) فهمي: ص٩٠.

(٢) ابن إياس: ج٤، ص١٩٦، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٩.

(٣) كانت العلاقة السياسية بين البندقية والدول المسيطرة على فارس وأذربيجان والعراق جيدة بشكل عام، ولم تنقطع المباحثات بينهما بشأن تطور الأوضاع السياسية في المنطقة، والمؤثرة على التجارة الشرقية بشكل خاص. فقد تحالفت البندقية في الماضي، مع أوزون حسن، زعيم الآق قوينلو، للوقوف في وجه مطامع السلطان العثماني محمد الفاتح، وإن كانت هذه المحالفة لم تؤتِ ثماراً. كما أن الصفويين الذين ورثوا الآق قوينلو، كانوا يودون القضاء على المماليك للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط عبر أملاك السلطان. وفي الوقت نفسه، شعر البنادقة بتدهور أوضاع الدولة المملوكية، فرغبوا في إحياء الطريق التجاري البري المار عبر العراق والخليج العربي، وهو يمر بأملاك الصفويين، ويتحتم لإحيائه أن يكون للصفويين منفذ على البحر الأبيض المتوسط عبر الأملاك المملوكية والعثمانية. لذلك، هدف البنادقة والصفويون إلى إقامة تحالف بينهم نظراً لتبادل المصالح المشتركة. يضاف إلى ذلك أن إنهيار تجارة مصر، بعد وصول البرتغاليين إلى الهند، جعل البندقية تفكر في الاستيلاء على مصر نفسها لتصل منها إلى الهند، وهي تحتاج في ذلك إلى حليف ضد القوتين المملوكية والعثمانية، فوجدت في الصفويين ذلك الحليف الذي يمكن الاعتماد عليه.

اعتبر السلطان قانصوه الغوري أن تصرُّف البنادقة هذا يشكل خطراً على الدولتين المملوكية والعثمانية، ورأى في عمل القنصلين خيانة عظمى موجهة إلى شخصه وبلاده، واستُجوب المتَّهمون في القاهرة ثم ألقوا في السجن[١].

كان لهذه الأنباء أثر سيء في الدوائر الحاكمة في البندقية، ورأى البنادقة أنه لا بد من القيام بعمل لتصحيح المسار السياسي وإعادة العلاقات الطيبة مع المماليك، وإطلاق سراح الأسرى، إلا أنهم كانوا منهمكين في مشاكلهم الأوروبية.

ظلت البندقية تراقب تدهور علاقاتها بالسلطان بقلق في الوقت الذي بدأت فيه تزداد قوة كل من فرنسا وفلورنسا، بالإضافة إلى قوة البرتغال النامية التي ثبَّتت أقدامها في التجارة مع الهند، فرأت أنه من الأجدى العودة إلى طاولة المفاوضات مع السلطان. كما تعرضت لضغط من جانب هيئة التجار لإرسال بعثة إلى القاهرة من أجل هذه الغاية[٢]، فأرسلت مبعوثاً خاصاً ليقف على اتجاهات السلطان وللتمهيد لإجراء مباحثات شاملة. وأثارت في رسالتها تضايقها مما حدث لقنصليها في دمشق والإسكندرية، ولتجارها في بلاد السلطان، ومعاملتهم معاملة الأعداء، وعزت ما حدث إلى تحريض الأعداء، في محاولة منها إلى إيغار صدره ضد الفرنسيين وفرسان رودس والبرتغاليين، وهم المنافسون الرئيسيون لها في التجارة الشرقية. وبرَّرت مشكلة ضبط الرسائل مع القنصلين[٣]، ووعدت بقطع كل صلة لها بالشاه إسماعيل الصفوي، ولم تترك الفرصة تمر دون أن تذكِّره بمتاعب تجارها وقناصلها، ونوابها، وتطلب المزيد من التسهيلات التجارية والسياسية.

ثم أرسلت في (شهر ذو القعدة عام ٩١٧هـ/ شهر كانون الثاني عام ١٥١٢م) بعثة اختصاصية في شؤون الاقتصاد برئاسة دومينكو تريفيزاني، وزوَّدته بالتعليمات التالية:

= يؤكد ذلك ما عرضه البنادقة على السلطان المملوكي بحفر قناة تصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، إلا أن تطلعات البندقية تلاشت بعد استيلاء البرتغاليين على خليج هرمز في عام (٩١٨هـ/ ١٥١٢م)، وإغلاقهم منفذ التجارة على الخليج العربي. راجع في ذلك ابن إياس: جـ٤، ص١٩١ - ٢٠٥. دراج: ص١٤٦ - ١٤٧.

(١) ابن إياس: المصدر نفسه. (٢) هايد: جـ٤، ص٣٥.

(٣) لقد زجَّت البندقية بفرنسا في هذه المشكلة. فذكرت في رسالتها بأن مبعوثي الشاه كانا متوجهين إلى فرنسا لوجود علاقات سياسية بين البلدين، فأرادا التوقف في البندقية من أجل تجديد معاهدة الصداقة مع حكومة الدوق. ونظراً لبساطة الأمر لم تبلغ البندقية السلطات الحاكمة في القاهرة بذلك كسابق عهدها، ولم يكن دور القنصلين أكثر من علمهما بمرور المبعوثين على البندقية بعد عودتهما.

١ ـ عقد اتفاق اقتصادي جديد مع السلطان.

٢ ـ إعادة فتح طريق الحج إلى الأماكن المسيحية المقدسة.

٣ ـ إعادة كنوز كنائسها.

وصلت البعثة إلى القاهرة في (شهر صفر عام ٩١٨هـ/ شهر أيار ١٥١٢م) وساد أفرادها حالة من التفاؤل بإمكانية تحقيق أهدافها.

كانت المفاوضات في بادئ الأمر شاقة وعسيرة، وتعثرت أكثر من مرة. وقد نجح تريفيزاني في إقناع السلطان بحسن نوايا البندقية، ودفع بفرنسا إلى الواجهة، واضعاً اللوم عليها لكل ما حدث. إلا أن النتائج النهائية كانت جيدة، وأبرمت إتفاقية جديدة بين الطرفين أهم ما جاء فيها:

١ ـ إطلاق سراح القنصلين وترحيلهما إلى البندقية ليحاكما هناك، بالإضافة إلى إطلاق سراح سائر السجناء.

٢ ـ تحديد أسعار التوابل السلطانية بـ «ثمانين» دوكا للحمل الواحد.

٣ ـ تحديد سعر التوابل الحرة.

٤ ـ تحديد أنواع السلع الأوروبية المسموح للبنادقة شحنها إلى الإسكندرية وبيروت.

٥ ـ تحديد نوع النقد المتبادل.

٦ ـ تطبيق تعليمات الشركات البندقية المعطاة لتجارها عند توافدهم على بلاد السلطان[١].

لم يحدث بعد ذلك ما يهدد العلاقات بين الطرفين. وكان آخر اتصال جرى بينهما في (شهر ربيع الآخر عام ٩٢٠هـ/ شهر أيار عام ١٥١٤م) عندما طلب مبعوث بندقي من السلطان المزيد من التسهيلات والإعفاءات.

العلاقة مع فلورنسا

جاءت فلورنسا إلى مصر لتشغل المكان الذي أخلته بيزا التي زال دورها شيئاً فشيئاً. وكان الفلورنسيون حتى عام (٨٢٣هـ/ ١٤٢٠م) يشتغلون في الشؤون المصرفية أكثر من اشتغالهم بالشؤون التجارية، وحتى ذلك الحين كان الوكلاء الرئيسيون المصدرون للمنتجات الصناعية الفلورنسية إلى مصر وبلاد الشام، بنادقة،

---

(١) هايد: جـ٤، ص٣٦ ـ ٤٠.

وبعد هذا التاريخ قررت بلدية فلورنسا إقامة علاقات مباشرة مع مصر، وإنشاء خدمة بحرية منتظمة[١].

وفي عام (٨٢٥هـ/ ١٤٢٢م) كلفت البلدية اثنين من أعيان المدينة بالذهاب إلى مصر للتفاوض مع السلطان برسباي، على أن يوضحا له أنها إذا لم تكن قد أقدمت قبلاً على هذا التصرف، فذلك لأنها لم تكن تملك ميناء ولا بحرية.

استقبل السلطان المبعوثين، فالتمسا منه أن يحسن وفادة مواطنيهما ويعاملهم معاملته للأمم الأكثر رعاية. وكان طلبهما هذا مبنياً على أن فلورنسا قد أخضعت بيزا وورثت كامل حقوقها، ومن ثَمَّ لها الحق قانوناً في أن تطالب بكل ما لها من ميراث في مصر[٢].

ونتيجة للمباحثات التي جرت بين الطرفين حصلت فلورنسا على الامتياز الذي شمل كل النقاط التي كانت تصبو إليها ومنها:

١ ـ يكون للفلورنسيين فنادق وقناصل في الإسكندرية ودمشق، وبوجه عام، في كل الأماكن التي يتمتع فيها الفرنجة، بامتيازات مماثلة، على أن تتحمل خزانة الجمارك إيجار الفنادق، وأن يصرف للقناصل المخصصات المعتادة.

٢ ـ حماية التجار الفلورنسيين من ضروب الإكراه والمضايقات عند وصولهم ورحيلهم، وعند البيع والشراء، وعند تفريغ السفن من البضائع أو شحنها بها.

٣ ـ حرية ممارسة الشعائر الدينية.

٤ ـ السماح بالتعامل بالريال الذهبي الفلورنسي (الفلورين)[٣].

وهكذا تبوأت فلورنسا مركزها إلى جانب سائر الدول التجارية الممثلة قبلاً في مصر. ومع ذلك اضطر الفلورنسيون، بعد بضع سنين أن يوقفوا، بعض الوقت، رحلاتهم إلى مصر، بسبب الحرب التي اندلعت في عام (٨٢٧هـ/ ١٤٢٤م) بين فلورنسا وميلانو، واستنفدت موارد الدولة كلها.

استمر هذا التوقف حتى عام (٨٣٧هـ/ ١٤٣٤م)، حيث توجه في هذا العام مبعوث إلى السلطان ليقدم له تفسيرات عن أسباب هذا التوقف، ويوضح له عزم فلورنسا على تعويض الوقت الذي ضاع[٤].

وأسهم الفلورنسيون بنصيب فعَّال في التجارة مع مصر، إنما لم يُنمُّوا، مع

(١) هايد: جـ٣، ص٣٥٤.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٤) المرجع نفسه، ص٣٥٦.

ذلك، حركتهم التجارية معها، بعد توقفها، فقد عانت هذه الحركة طويلاً من سوء التنظيم. وكانت الملاحة الغربية قد انتظمت منذ زمن بعيد حين فكَّر مجلس فلورنسا في الاهتمام من جديد بتجارة الشرق الأدنى وتنظيم حركتها، مدفوعاً في ذلك الحصول على الربح[١].

إنطلاقاً من وجهة النظر هذه، أصدر مجلس فلورنسا في (شهر رجب عام ٨٤٨هـ/ شهر أيلول عام ١٤٤٤م) مرسوماً قضى بتكليف المجلس البحري بأن يتخذ الإجراءات الضرورية لإرسال سفينتين تجاريتين كل سنة إلى الإسكندرية والموانئ المجاورة لها، وتحدَّد شهر آذار من السنة التالية موعداً لإقلاع السفينتين لأول مرة، ثم في فصل الربيع في السنوات الأخرى[٢].

تمتَّع التجار الفلورنسيون بثقة طيبة في أوساط الدوائر الحاكمة في الدولة المملوكية. فمنذ عهود السلاطين إينال وخُشْقَدَم وقايتباي، كانت العلاقات الجيدة تربط هؤلاء بالهيئة الحاكمة في مصر.

استغلت فلورنسا هذه الثقة للحصول على مزيد من الامتيازات والضمانات بحيث لا تتفوق عليها أية دولة تجارية أخرى، فطلبت تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب.

كان الفلورنسيون دائبين دوماً على إدخال تحسينات على معاهداتهم؛ إذ كانت كل حادثة جديدة موضوعاً لبند جديد، ومن أجل ذلك كان مبعوثوهم يصلون إلى القاهرة بشكل دوري.

ففي عام (٨٨٦هـ/ ١٤٨١م) شكَّلت فلورنسا بعثة رسمية كان من المفترض إرسالها، في ذلك الوقت إلى مصر. وفي عام (٨٨٩هـ/ ١٤٨٤م) جرت في فلورنسا مفاوضات جديدة، استؤنفت في القاهرة في عام (٨٩٢هـ/ ١٤٨٧م)، أظهر خلالها السلطان كل اعتبار وود. ولما لم يتسع الوقت لقايتباي لإبلاغ رئاسة فلورنسا بشروط المعاهدة، فإنه أوفد مبعوثاً خاصاً إلى فلورنسا ليعرض على حكومتها المزايا التي منحها للتجارة الفلورنسية، وحمَّله هدايا ثمينة منها زرافة وأسداً مستأنساً[٣].

ويُعتقد أن مهمة المبعوث المملوكي كانت تتعلق، في جانب منها، بالأمور

(١) هايد: ج٣، ص٣٦٢. (٢) المرجع نفسه.
(٣) المرجع نفسه: ص٣٦٤، راجع نص المعاهدة عند فهمي. ملحق رقم ١٨، ص٤٥٧ ـ ٤٦٩.

السياسية، ذلك أن السلطان كان آنذاك شديد القلق من ناحية تقدم العثمانيين تقدُّماً متواصلاً، وعليه أن يتخذ لهذا الأمر كل الاحتياطات، ويضمن تحالفه مع الدول الأوروبية. ويبدو أن الرئاسة في فلورنسا تجنَّبت تعريض نفسها لأية شبهات أو مخاطر، فقبلت المزايا التي منحها السلطان لتجارتها وتغاضت عن الأمور السياسية وأوفدت، في العام التالي، سفارة إلى القاهرة لشكر السلطان على رعايته لتجارها وعلى هداياه للحاكم، ولم تغادر القاهرة إلا بعد أن أبرمت اتفاقية جديدة نالت بموجبها حق توسيع تجارتها[1].

ووصلت في عام (٩٠١هـ/١٤٩٦م) بعثة فلورنسية أخرى إلى مصر عقدت اتفاقية جديدة، أكدت الامتيازات السابقة، وزيد عليها بنود تعطي صورة حقيقية لنظام التجارة في مصر حتى أواخر القرن الخامس عشر[2].

وأرسل السلطان بهذه المناسبة رسالة إلى حاكم فلورنسا، حملها مندوبه الخاصكي الشمسي بن محفوظ تتضمن قراره بالسماح لقنصل الجمهورية بالإقامة بصفة دائمة في الإسكندرية لرعاية مصالح مواطنيه، وحمّله هدايا له. كما أصدر قراراً بهذه المناسبة سمح لعماله في موانئ مصر برعاية مصالح الفلورنسيين[3].

استمرت العلاقات الجيدة بين المماليك والفلورنسيين، في عهد السلطان قانصوه الغوري. ففي عام (٩١٢هـ/١٥٠٦م)، وصل إلى القاهر مبعوث فلورنسي للحصول على تأكيدات بضمان استمرار الامتيازات الممنوحة لمواطنيه.

والواقع أن فلورنسا، قلقت آنذاك، من قلة التوابل في الأسواق المملوكية، وارتفاع أسعارها من جهة، ومن كثرة تبادل السفارات بين مصر والبندقية من جهة أخرى، وخشيت أن يكون ذلك على حساب مصالحها.

ونتج عن المباحثات التي أجراها المبعوث الفلورنسي عقد اتفاقية جديدة أكد فيها السلطان رعاية حكومته لتجار فلورنسا، وطلب من السفير أن يبلغ حكومته اهتمامه الشخصي بوصول التوابل الشرقية إلى بلاده بصورة دائمة. ثم أصدر مرسوماً تضمن تعليمات للمسؤولين برعاية مصالح الفلورنسيين، وحماية ملكياتهم،

---

(١) Depping: p480
راجع نص الخطاب الموجه من حاكم فلورنسا إلى السلطان عند فهمي الملحق رقم ٢١، ص٤٧٣ - ٤٧٤.

(٢) راجع: فهمي ملحق رقم ٢٣، ورقم ٢٤، ص٤٧٥ - ٤٧٩.

(٣) فهمي: المرجع نفسه، ص٦٣ - ٦٤. Depping: p489.

مع إقرار ما منح لهم من امتيازات سابقة منذ عهد السلطانين إينال وقايتباي[١]، كما سمح لهم بإنشاء فروع لقنصلياتهم العامة في مصر وبلاد الشام، بالإضافة إلى اعتبار عملتهم الذهبية، الفلورين، رسمية في بلاده[٢].

وفي عام (٩١٤هـ/ ١٥٠٨م) أصدر السلطان قراراً يقضي بالترخيص للفلورنسيين بدخول جميع موانئ الدولة، ومنحهم حمايته ورعايته.

وعلى أثر هزيمة المماليك في ديو في الهند، عام (٩١٥هـ/ ١٥٠٩م) انتاب فلورنسا قلق وخشية على مصالحها. فأسرعت بإرسال سفارة إلى القاهرة أجرت مباحثات مع السلطان، لم تخرج في نتائجها عما سبق. وافق السلطان بنتيجتها على طلبات الجمهورية، ومنح تجارها موسماً تجارياً بالإسكندرية، وقنصلية دائمة فيها، وأمر عماله بمراعاة هذه الجماعة، ووقعت الاتفاقية في (في شهر ربيع الآخر عام ٩١٥هـ/ شهر تموز عام ١٥٠٩م)[٣].

والواقع أن الرعايا والتجار الفلورنسيين عوملوا معاملة خاصة في البلاد المملوكية نظراً لابتعادهم عن المشاكل السياسية العامة وعدم اعتراضهم على تعليمات السلطان.

ولم يحدث ما يعكر صفو هذه العلاقات بين البلدين. وتبادل العاهلان المملوكي والفلورنسي الهدايا والمراسلات، إلا أن ضغوط المصادرة التي كانت تقع على التجار الأجانب في بلاد السلطان كلما حدث نزاع بينه وبينهم لم يُستثنَ منها التجار الفلورنسيون.

العلاقة مع فرنسا

ظهر جاك كير الذائع الصيت في أواسط القرن الخامس عشر الميلادي وقد نجحت عبقريته التجارية في إنهاء حالة الركود التي آلت إليها العلاقات القديمة بين مصر وفرنسا. والواقع أن هذا الرجل استفاد من وضعه كصاحب شركة كبيرة تربطه بحكام مصر علاقات وطيدة، واستغله لصالح تجارة فرنسا بوجه عام[٤].

ففي عام (٨٥١هـ/ ١٤٤٧م) كلَّف الملك الفرنسي شارل السابع جان دوفيلاج بمهمة لدى السلطان المملوكي جَقْمَق، الهدف منها توصيته للتجار الفرنسيين وإحاطته علماً بتعيين قنصل جديد.

---

(١) فهمي: ص٨٧.
(٢) هايد: جـ٣، ص٣٢٧.
(٣) فهمي: ص٩٢.
(٤) هايد: جـ٣، ص٣٥٨ ـ ٣٥٩.

عاد المبعوث الفرنسي إلى فرنسا وهو يحمل رسالة من السلطان يَعِد فيها بأن يُحسن استقبال التجار، ويعامل القنصل عند وصوله بالرعاية نفسها التي يعامل بها قناصل الأمم الأخرى[1].

ويبدو أن هذا الازدهار الجديد كان قصير الأمد، إذ عُزل جاك كير من منصبه في عام (٨٥٥هـ/ ١٤٥١م) وأُهملت كل مشروعاته وابتكاراته، ومع ذلك لم تصرف التجارة الفرنسية النظر عن طريق الشرق الذي أعاد جاك كير فتحه، وكانت سفن تجارية مجهزة على حساب الدولة تبحر من وقت لآخر إلى مصر[2].

وفي عام (٨٦٠هـ/ ١٤٥٦م) تمّ عقد اتفاقية جديدة، واستأنف وكلاء شركة كير وموظفوها، بعد وضع اليد عليها، أعمالهم في مصر وبلاد الشام في ظل الإدارة الجديدة. وكانت الشركة تعمل على نقل وتسويق البضائع الشرقية من الإسكندرية وبيروت إلى فرنسا وسائر الدول الأوروبية.

وفي عام (٨٧٤هـ/ ١٤٧٠م)، أرسل الملك لويس الحادي عشر بعثة إلى القاهرة لتهنئة السلطان قايتباي بمناسبة اعتلائه العرش، وتجديد الاتفاقيات السابقة.

وفعلاً عقدت اتفاقية في عام (٨٧٦هـ/ ١٤٧٢م) نصّت على:

١ ـ معاملة تجار فرنسا في سائر الأراضي التابعة للدولة المملوكية معاملة ممتازة.

٢ ـ عدم التشدد معهم أو التعرض لهم بالأذى.

وجُدِّدت هذه المعاهدة في عام (٨٩٠هـ/ ١٤٨٥م) حيث أُضيف إليها ملاحق تتضمن امتيازات جديدة.

ويبدو أن هذه العلاقات مرّت بفترات سيئة شأنها شأن العلاقات مع الدول الأوروبية الأخرى. من ذلك ما حصل في عام (٩١٥هـ/ ١٥٠٩م) من اتهام الفرنسيين باشتراكهم في مؤامرة ضد مصالح السلطنة، مع فرسان القديس يوحنا في رودس، فقُبض على قنصل فرنسا وعلى الرعايا الفرنسيين في الإسكندرية وسُجنوا، وصودرت أموالهم وممتلكاتهم.

والحقيقة أن السلطان قانصوه الغوري كان واقعياً حين أبدى بُعد نظر وتَفهُّم لمشكلة العلاقات مع فرنسا من خلال إدراكه أن مشكلته الحقيقية، تكمن مع فرسان رودس، وهم أعداؤه الحقيقيون والمناوئون له في شرقي البحر الأبيض

---

(١) هايد: ج٣، ص٣٥٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٦٠.

المتوسط، وأن باستطاعتهم التعرض لأساطيله وتجارته، فرغب في تصفية مشكلاته معهم، ورأى أن الأمر يحتاج إلى توسيط فرنسا لأن لها هيمنة وسيادة عليهم، وللفرسان نوع من التبعية لها. وظهر بوضوح أهمية القنصل الفرنسي والقنصل القطالوني المسجونين، وكذلك أهمية ترجمانه تغري بردي الذي كان قد جُرِّد من ألقابه لاتهامه بممالأة البندقية.

واتصل القنصل الفرنسي بعد الإفراج عنه بالملك لويس الثاني عشر، وفي الوقت نفسه أرسل السلطان تاجراً من راجوزة مقيماً بالإسكندرية ليدعم محادثات السفير مع مليكه.

وعرض السلطان صداقة الملك الفرنسي، وإعادة ما لفرنسا من امتيازات وحقوق في التجارة الشرقية، وتسهيلات جمركية، والسماح للحجاج بالوصول إلى الأماكن المسيحية المقدسة بحرية كاملة.

وأعلن لويس الثاني عشر هذا كله في أسواق مدينة ليون خلال الاحتفالات بعيد الفصح (عام ١٥١١م)، وشجع التجار لارتياد أسواق مصر وبلاد الشام، كما أرسل سفيراً إلى مصر لإتمام الاتفاقية التي اقترحها السلطان[١].

أما السفير تغري بردي فإنه وصل إلى رودس، بعد الإفراج عنه، في مهمة لمقابلة مقدم الفرسان.

وصل السفير الفرنسي في (شهر محرم عام ٩١٨هـ/ شهر آذار عام ١٥١٢م) وأجرى مباحثات مع السلطان[٢] تمحورت حول وقف هجمات الفرسان، ومنح الفرنسيين تسهيلات في بلاد السلطان.

كانت البندقية تراقب تطور العلاقات المملوكية ـ الفرنسية بكثير من القلق، لأن كل نجاح فرنسي سوف يتحقق على حسابها، وقد حاولت، في كثير من المناسبات، خلق حالة من عدم الاطمئنان بين السلطان وملك فرنسا لهدم مركز فرنسا التجاري في البلاد المملوكية.

والواقع أن استئناف العلاقات الطيبة مع البندقية في عام (٩١٨هـ/ ١٥١٢م) قد جعل السلطان الغوري لا يلح في توثيق العلاقات التجارية مع فرنسا وإن رغب في توثيق العلاقات السياسية معها لوضع حد لما يقوم به قراصنة فرسان رودس في شرقي البحر الأبيض المتوسط[٣].

---

(١) فهمي: ص٩٧ ـ ٩٨.
(٢) ابن إياس: جـ٤ ص٢٥٥.
(٣) فهمي: ص١٠٧.

هذا ولم يُقدَّر لتجارة فرنسا، في ظل هذا الوضع، أن تزدهر، وإن وصلت بعض السفن الفرنسية إلى موانئ مصر وبلاد الشام في فترات زمنية متباعدة، وبالتالي لم يستطع الفرنسيون الاستمرار في التجارة الشرقية على نطاق واسع بعد أن أغرق البرتغاليون أوروبا بالتوابل بأسعار منخفضة، ولم يعد هناك داع لوصول تجار فرنسا إلى مصر.

العلاقة مع قطالونيا

ازدهرت التجارة بين مصر وقطالونيا اعتباراً من عام (٨١٧هـ/ ١٤١٤م) لكن كان يصيب القطالونيين مثل غيرهم، ما كان يتخذه السلطان من إجراءات تأديبية أو انتقامية كلما تعرض لمضايقة من إحدى الدول الأوروبية.

ونتيجة لاحتكار السلطان تجارة التوابل وتحكُّمه في سعرها، أصيب القطالونيون مثل غيرهم في مصالحهم بسبب هذا الإجراء. ولما رأى ملك أراغون أن مطالبه لم تلقَ آذاناً صاغية، أرسل قراصنة إلى موانئ مصر وبلاد الشام استولوا على خمس سفن للمسلمين في ميناء بيروت، وثماني عشرة سفينة في شتى موانئ بلاد الشام. حدثت هاتان الحادثتان في تاريخين متقاربين (٨٣٥ - ٨٣٦هـ/ ١٤٣٢ - ١٤٣٣م). لم يقف السلطان برسباي موقف المتفرج منها بل أخذ بثأره، فقبض على القطالونيين والجنويين الموجودين في دمشق وسائر مدن بلاد الشام، فانهارت بذلك تجارة قطالونيا ووقع الضرر على التجار القطالونيين مما دفعهم إلى حثّ الملك ألفونسو الخامس أن يعين قنصلاً في الإسكندرية ويكلفه بالتفاوض مع السلطان[1].

كانت معاملة السلطان جَقْمَق للقطالونيين أفضل من معاملة سلفه لهم. وعندما وصل القنصل الذي عينته برشلونة في عام (٨٤٢هـ/ ١٤٣٨م) كان جَقْمَق هو الذي قابله، وتجنب، خلال محادثاته معه، الرد على الاتهامات السابقة. وأعطى القنصل رداً على الرسالة التي جاء بها تضمَّن دعوة إلى القطالونيين إلى العودة إلى بلاده، وأنه سوف يحتفي بهم أسوة بالأمم الصديقة، ويعدهم بمعاملة عادلة.

والواقع أن هذه المصالحة لم تدم طويلاً، فلم يلبث العاهلان أن عادا إلى الحرب. ويبدو أن من بين الأسباب التي أوقعت أكبر الأضرار بتجارة القطالونيين

---

(١) هايد: ج٣، ص٣٥٢ - ٣٥٣.

كثرة قراصنة هذه الأمة. وكانت أعمال القرصنة التي اتهموا بارتكابها على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وفي عرض البحر، مثيرة لغضب السلاطين وسخطهم حتى أكثرهم ميلاً للسلم والعدالة مثل جَقْمَق[1].

بدأت العلاقات بالتوتر في عهد السلطان قايتباي، على الرغم مما تمتعت به طائفة القطالونيين من رعاية في عهد السلاطين إينال وأحمد وخُشقدم، وذلك بسبب خطف قراصنتهم لبعض البحارة والتجار المسلمين في عام (٨٧٥هـ/ ١٤٧٠م) من السواحل المصرية[2].

ويبدو أن الهدف من وراء هذا الحادث، الضغط على السلطان المملوكي للتوقف عن مساعدة أمير غرناطة الذي دأب على طلب العون منه.

لم يكن السلطان قايتباي بالرجل الذي يترك هذا الحادث يمر دون اتخاذ إجراء حاسم يرد للبحارة والتجار المسلمين حقوقهم ويحفظ سمعته وسمعة بلاده. فأصدر أمراً باعتقال كل التجار الأجانب بثغر الإسكندرية، وزجَّ بهم في سجون القاهرة، وأبلغ قناصلهم أن حريتهم مرهونة بإعادة المخطوفين بدون فدية مع دفع تعويض مناسب، وأرسل التجار مندوبين عنهم إلى حكوماتهم للسعي لدى ملك قطالونيا للاستجابة لمطلب السلطان.

كانت الاستجابة جزئية، فقد أطلق ملك قطالونيا سراح البحارة والتجار، بعد أن دفعوا فدية ضخمة. ولدى وصولهم إلى الإسكندرية أطلق السلطان سراح الأجانب المحتجزين بعد أن حصل منهم على مقابل ما دفعه المسلمون من فدية للقطالونيين[3]، وأبعِد تجار قطالونيا عن مصر وبلاد الشام وأوقِف التعامل معهم، ونهج تجار الجاليات الأوروبية النهج نفسه، فقاطعوا تجار قطالونيا وسفنها[4].

وفشل القطالونيون في إعادة العلاقات الودية مع المماليك. وزاد من هوة الخلاف بين الجانبين إصرار الملك فرديناند الخامس، ملك أراغون وزوج أيزابلا ملكة قشتالة، على إنهاء الحكم الإسلامي في الأندلس.

استمرت العلاقات متوترة بين مصر وأسبانيا حتى ولي الأشرف قانصوه الغوري الحكم. ووصل إلى القاهرة، في غضون ذلك، وفد يمثل أمراء شمالي أفريقيا، والمهاجرين من أسبانيا، وطلب من السلطان مساعدة مصر لرد هجمات

---

(١) هايد: ص٣٥٨.
(٢) فهمي: ص٦٤.
(٣) المرجع نفسه، ص٦٤ ـ ٦٥.
(٤) المرجع نفسه، ص٦٥.

الأسبان عن سواحل شمالي أفريقيا، ومنع أذاهم عن ما تبَقَّى من المسلمين في الأندلس.

وما أن وصلت هذه الأنباء إلى مسامع الملك فرديناند حتى قرر أن يسلك مسلكاً طيباً مع السلطان، فأرسل سفارة إلى القاهرة في (شهر جمادى الآخرة عام ٩٠٧هـ/ شهر كانون الأول عام ١٥٠١م). استقبل الغوري السفير القطالوني في الشهر التالي وأجرى معه مباحثات سرية شرح خلالها السفير سياسة بلاده تجاه المسلمين والمغاربة واليهود، وأقنع السلطان بسياسة ملكه القاضية بإحاطة المسلمين في بلاده بالرعاية وبالتالي إصلاح ذات البين.

وتضمنت المباحثات أموراً تجارية خاصة بتسهيل ورود تجار قطالونيا للمتاجرة في بلاد السلطان مع تمتعهم بإعفاءات وتسهيلات مماثلة لما يُمنح للتجار الأجانب، وتجديد المعاهدات السابقة[١].

وبدأ الملك فرديناند من جانبه يعمل على تشجيع التجارة الخارجية مع المماليك.

العلاقة مع البرتغال

الكشوف الجغرافية

ارتبط تاريخ البرتغال التجاري منذ أوائل القرن السادس عشر الميلادي بالكشوف الجغرافية. والواقع أن حركة الكشوف هذه، التي تَمَّ قسم كبير منها في القرن الخامس عشر الميلادي، كانت أهم نتيجة عملية للنهضة الأوروبية. فقد استطاع الملاّحون الأوروبيون أن يحققوا أعظم نصر في هذا المجال في أواخر ذلك القرن، تمثل في حادثين:

الأول: كشف الأميركيتين ابتداء من عام (٨٩٨هـ/ ١٤٩٢م).

الثاني: كشف الطريق البحري من أوروبا إلى الهند بالالتفاف حول أفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح في عام (٩٠٤هـ/١٤٩٨م).

وكان لهذين الحادثين أثر عميق في تاريخ العالم ومستقبل البشرية[٢].

والواقع أنه تضافرت عدة عوامل أدت إلى الكشف الجغرافي الثاني المرتبط مباشرة بموضوعنا، والذي كان رائده فاسكو دي غاما، لعل أهمها:

---

(١) فهمي، ص٦٧ ـ ٦٨.

(٢) الشناوي، عبد العزيز محمد: أوروبا في مطلع العصور الحديثة جـ١، ص١٠٤.

١ ـ التخلص من الرسوم الجمركية الفادحة التي كانت تفرضها السلطات المملوكية في مصر وبلاد الشام على السلع الشرقية عند مرورها في أراضي هذين البلدين.

٢ ـ الرغبة في ضرب الاحتكار الذي كان يمارسه تجار البندقية في نقل السلع الشرقية من موانئ البلدين المذكورين إلى أوروبا كوسيلة لحرمان هذه الجمهورية من مصادر ثرائها.

٣ ـ تطلع التجار من رعايا دول أخرى غير البندقية إلى النزول إلى ميدان التجارة الشرقية، والحصول لأنفسهم على شطر من أرباحها الوفيرة.

٤ ـ ضرب المسلمين، حيث أدَّى العامل الديني دوراً بارزاً في تخطيط سياسة البرتغاليين، بهدف تحويل المسلمين في غربي أفريقيا وفي غيرها من المناطق الآهلة، إلى المسيحية.

٥ ـ سيطرت على الأوروبيين في عصر النهضة رغبة قوية في زيادة معلوماتهم الجغرافية[١].

كانت التجارة الشرقية تحقق أرباحاً خيالية للمشتغلين بها منذ شحنها من موانئ التصدير في آسيا حتى يتم توزيعها في أسواق أوروبا، وكان قوام هذه السلع التوابل، والعطور العربية، والعقاقير الهندية، وتسلك أحد طريقين:

أولها: طريق الخليج العربي عبر بغداد إلى موانئ بلاد الشام.

ثانيها: طريق البحر الأحمر إلى السويس، ثم تُنقل السلع، عبر الصحراء، إلى القاهرة ومنها إلى الإسكندرية، وأحياناً إلى دمياط، حيث تتولى السفن الإيطالية نقلها إلى أوروبا.

والواقع أن السفن البندقية كانت تحمل القسم الأكبر منها إلى ميناء البندقية ليتم توزيعها في أسواقها. ونظمت هذه الجمهورية حركة أساطيلها بحيث جنت أرباحاً خيالية من نقل التجارة الشرقية إلى الشواطئ الأوروبية ومن تصريفها في أسواق أوروبا.

وتطورت المنافسة بينها وبين الجمهوريات التجارية خاصة جنوة، إلى صراع سياسي حاد، وتراءت لها الضرورة السياسية في إخضاع البحر الأبيض المتوسط، أو على الأقل الجزء المهم منه المتعلق بنشاطها.

---

(١) الشناوي: جـ١، ص١٠٥.

ظلت الأوضاع التجارية والسياسية على هذا الشكل حتى دخلت البرتغال على خط التجارة الشرقية منذ أواخر القرن الخامس عشر الميلادي من خلال اكتشاف بحارتها طريق رأس الرجاء الصالح، ومنذ ذلك الوقت بدأت تجارة البحر الأبيض المتوسط بالتراجع.

التجارة البرتغالية مع الهند وأثرها على العلاقات المملوكية البرتغالية

بوصول البرتغاليين إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح، أنشأوا لهم مراكز تجارية مسلحة على سواحل البلاد الواقعة على هذا الطريق، وعملوا على بسط سيطرتهم العسكرية والتجارية على هذه المناطق ابتغاء احتكار تجارة الشرق، ونقلها إلى أوروبا عبر الطريق الجديد.

وأضحت السلع الشرقية تأخذ طريقها على السفن البرتغالية إلى لشبونة مباشرة، ثم توزع منها إلى سائر أنحاء أوروبا بإغراءات تسويقية. وأصبحت البرتغال وسيطة التجارة بين الشرق والغرب.

أحدث نبأ هذا الاكتشاف الجغرافي الهام انفعالاً قوياً في الدوائر الحاكمة في كل من مصر وجمهورية البندقية، ذلك لأن كل ما يصيب تجارة الشرق الأدنى من ضرر يزعزع أسس قوتهما وثروتهما.

وتابع البرتغاليون نشاطهم التجاري في الهند لتحقيق هدفين ينتهيان إلى غاية واحدة:

الأول: توسيع مجال تجارتهم بفتح أسواق جديدة.

الثاني: القضاء على تجارة المماليك بتدمير بحريتهم التجارية.

وفعلاً لم يعد أحد يحصي السفن المملوكية التي أغارت عليها أساطيلهم في أعالي البحار أو على مرأى من السواحل، وأغرقتها أو أحرقتها بعد أن نهبت أو دمرت شحنتها، وقتلت ركابها وبحارتها[1].

والواقع أن اتساع نشاط البرتغاليين التجاري في الهند وسيطرتهم على مصادر تجارة التوابل والسلع الشرقية؛ أدّى إلى حجب وصول هذه السلع بكميات كبيرة إلى مصر وبلاد الشام، فبدأت الدولة تعاني أزمة اقتصادية عنيفة.

كان السلطان قانصوه الغوري مقتنعاً بأن ازدياد نفوذ البرتغاليين في الهند قد

---

(١) هايد: جـ٤، ص٣٠.

يقضي على مصالحه التجارية وهيبته أمام العالم. وقد تأكد له هذا بصورة عملية عندما أرسل في عام (٩١٠هـ/ ١٥٠٤م) أسطولاً تجارياً إلى ساحل مالابار، شحن كالمعتاد كميات ضخمة من التوابل والسلع الهندية. وأثناء عودة السفن حملت معها عدداً كبيراً من أمراء الهنود وعدداً من المسلمين في طريقهم إلى الحج. لكن هذه السفن لم تصل كاملة إلى ميناء جدة، إذ هاجمتها سفن الأسطول البرتغالي في مياه الهند وصادرت معظم شحناتها من التوابل والسلع الهندية[١].

أثارت هذه الأنباء ثائرة السلطان الغوري، فقرّر أن يعمل جاداً على مواجهة الموقف وقد ذكرنا ماهية التدابير التي اتخذها.

ويبدو أن خطته فشلت في تحقيق الهدف المنشود لأن السفن البرتغالية استمرت ناشطة في تدمير أساطيله التجارية وأساطيل الأمراء الهنود الموالين له خاصة في قاليقوط.

إلا أن الغوري لم يدع مصالحه تنهار بهذه السهولة، ورأى أن الأمر يحتاج إلى إرسال حملة حربية إلى مياه الهند تعيد الأمور إلى نصابها، فأنزل أسطولاً حربياً مؤلفاً من خمسين سفينة في ميناء الطور، وزوّده بالأسلحة والعتاد، وعيّن عليه الأمير حسين كردي، وكلفه وضع حد لتصرفات البرتغاليين في مياه الهند[٢].

تجمّع الأسطول المملوكي في ميناء جدّة، ثم انطلق في عام (٩١٣هـ/ ١٥٠٧م) إلى سورات في مقاطعة جوجيرات، وكان أمراؤها حلفاء للمماليك، وفاجأ الأسطول البرتغالي، بقيادة لورنزو دالميدا أو ألميدا الصغير، وأوقع به الهزيمة عند شول إلى الجنوب من بومباي في العام التالي، وقُتل القائد البرتغالي في المعركة[٣].

تطلّبت هذه الهزيمة التي لحقت بالأسطول البرتغالي انتقاماً، اضطلع به ألميدا الكبير. فانتهز لجوء الأسطول المملوكي والأسطول الهندي المتحالف معه إلى جزيرة ديو للتموين وإجراء التصليحات الضرورية، وفاجأه، وأوقع به الهزيمة في معركة رهيبة جرت في (شهر ذي القعدة عام ٩١٤هـ/ شهر شباط عام ١٥٠٩م)، ودُمّرت معظم وحدات الأسطولين المملوكي والهندي، وانسحب الأمير حسين كردي بعد ذلك إلى جدّة[٤].

---

(١) هايد: جـ٤، ص٢٤.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٠ ـ ٣١.

(٣) دراج: ص١٣٧.

(٤) عاشور: العصر المماليكي ص١٧٨ ـ ١٧٩. درّاج: ص١٣٧ ـ ١٣٨. هايد: جـ٤، ص٣١.

هزّت هذه الخسارة السلطان قانصوه الغوري، ورأى أن احتياطه من الأموال يتناقص بالتدريج، في الوقت الذي تزداد فيه قوة البرتغاليين في الهند، وتتسع أملاكهم، وتنشط تجارتهم، فعمد إلى طلب السلاح والأخشاب من بلاد العثمانيين، وضغط على البندقية لتمده بمساعدات عسكرية[1].

في هذا الوقت، شدّد البرتغاليون قبضتهم على مياه الهند وترصّدوا السفن المملوكية عند مدخل الخليج العربي والبحر الأحمر، وصادروا شحناتها، ومع ذلك لم يخرج الأسطول المملوكي الموجود في البحر الأحمر للتصدي لهذه التعديات. فاضطر أمراء جوجيرات وحلفاؤهم إلى مهادنة البرتغاليين وأضحى السلطان وحده، يواجه قوات تفوق قواته مقدرة، وقلّ بشكل ملحوظ وصول السلع الشرقية إلى مصر وبلاد الشام، وبالتالي وصول التجار الأجانب[2].

أما الأمير حسين كردي، فقد اتجه بعد هزيمته إلى جدّة فحصّنها بعد أن تواترت الأنباء عن محاولة برتغالية للدخول إلى البحر الأحمر، ولم يحاول العودة إلى مصر قبل أن يثأر لهزيمته، فطلب من الأمراء الهنود المسلمين مساعدة مالية لبناء التحصينات حول المدينة.

وعمد البرتغاليون، في الوقت نفسه، إلى تقوية دفاعاتهم بتشييد الحصون والأسوار في قاليقوط وحولها.

ومن ناحيته، فإن السلطان المملوكي ظل يدأب على تجهيز أسطول آخر لمواجهة البرتغاليين في مياه الهند، وعهد بقيادته إلى الأمير حسين كردي، وانضم إليه عدد من الأتراك والمغاربة.

وعندما تحرك الأسطول الملوكي نحو شواطئ الهند في (شهر رمضان عام ٩٢١هـ/ شهر تشرين الأول عام ١٥١٥م)، رفض سلطان الطاهريين عامر الثاني بن عبد الوهاب تقديم الموانئ والقوى البشرية والتموين للأسطول منتهكاً بذلك كل التزامات التحالف مع المماليك. وقد أدّت خيانة السلطان الطاهري إلى إرباك مخططات المماليك، فتأجلت الحملة على الهند وظل الأسطول المملوكي راسياً عند شواطئ جزيرة قمران مدة ثمانية أشهر منهمكاً ببناء التحصينات الدفاعية[3].

حصلت هذه الأحداث في الوقت الذي قتل فيه السلطان الغوري في مرج دابق، فقبض شريف مكة على الأمير حسين وأغرقه في البحر.

---

(١) فهمي: ص٩١ ـ ٩٢.
(٢) المرجع نفسه، ص١٠٨.
(٣) إيفانوف: ص١٢٠.

الفَصْلُ الحَادِي وَالعِشْرُون

أسباب زوال العصر المملوكي

لم يشهد التاريخ منذ القدم بقاء دولة ما على حال واحدة من العزة والرفعة، وإنما تخضع الدول لسنة الطبيعة ما بين نشأة وشباب ثم الانتقال تدريجياً إلى مرحلة الشيخوخة تتحول فيها قوة الدولة ضعفاً وتدب في جسدها الأمراض التي تمهد لسقوطها. وسنتتبع، في هذا الفصل، بعض مظاهر التدهور في دولة المماليك بعامة التي أدت إلى أفول العصر المملوكي، وتعود أسباب هذا التدهور إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أولاً: العوامل الداخلية

١ ـ تراجع زعامة المماليك في العالم الإسلامي

على أثر نجاح المماليك في صد غزوات المغول وجحافل تيمورلنك وطرد الصليبيين من بلاد الشام، ادَّعى حكام مصر لأنفسهم دور الريادة في العالم الإسلامي، واعتبروا دولتهم مركز الإسلام ودار الخلافة، وحملوا لقب «حماة الإسلام والمسلمين» وسادت أوساطهم نزعة التفرد الديني والسياسي[(١)].

ووفقاً لمفاهيم العصر، كانت الزعامة معقودة للحاكم المسلم الأقوى، أي للسلطان القادر على حماية الإسلام والمسلمين من اعتداءات الكفار. وتأكد دورهم كزعماء دنيويين بوجود الخليفة العباسي في القاهرة الذي أضفى الصفة الشرعية على حكمهم مقابل التغطية الدينية التي قدموها له، وكذلك بوجود القضاة الأربعة في القاهرة على أساس المذاهب السنية.

والواقع أن المماليك لم يقلقوا من وجود خلفاء آخرين، كما لم يخشوا من اتخاذ حكام دول إسلامية صديقة لقب الخلافة، إلا أن بروز العثمانيين وفتحهم القسطنطينية، أثار الغيرة الشديدة في نفوسهم، فعمدوا إلى تحصين أنفسهم بلقب «خادم الحرمين الشريفين».

---

(١) إيڤانوف: ص٣٧.

ومن أجل الحفاظ على رئاستهم لم يأبهوا حتى لخطر نشوب نزاع مسلح. لكن ادعاءهم بحقهم في زعامة المسلمين وحماية الأماكن المقدسة في الحجاز لم يلقَ أي قبول جماعي. فقد عارض هذه الزعامة أقوى الحكام المسلمين في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، وكان ذلك سبباً في نشوب نزاعات مسلحة مرتبطة بقضية إرسال الكسوة إلى الكعبة، وهو في حقيقة الأمر صراع على الزعامة الإسلامية.

فتيمورلنك، الذي عُرف بقسوته، وابنه شاه رخ وعدد آخر من السلاطين من الأسر التركمانية، لم يعترفوا بالأولوية الدينية والسياسية لمصر، فشنَّ هؤلاء هجمات عنيفة على المماليك وأعلنوا حقهم في حماية المدن المقدسة.

إلا أن الوضع المميز الذي تمتَّع به سلاطين المماليك كحماة للأماكن الإسلامية المقدسة ظل ثابتاً لمدة طويلة ولم يهتز على أيدي أولئك، ثم تبدل الوضع في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، ومطلع القرن السادس عشر. فقد ظهر عجز المماليك عن مواجهة أوروبا المتوثبة، وأضحى زعيم المسلمين غير قادر على:

١ ـ حماية أرواح المسلمين وممتلكاتهم.

٢ ـ حماية الدين نفسه.

٣ ـ حماية المدن الإسلامية المقدسة.

٤ ـ ضمان سلامة الحجاج.

إذ وقع مئات من الحجاج في أسر البرتغاليين، وسقط آخرون ضحية لهجمات البدو خلال انتفاضة الحجاز (٩٠٧ ـ ٩١٤هـ/ ١٥٠٢ ـ ١٥٠٨م). وفي عام (٩٠٩هـ/ ١٥٠٣م) تعرضت مكة لاجتياح، ثم تدمير، شبَّهه معاصرو الأحداث بغزوات القرامطة. وفي عام (٩١٢هـ/ ١٥٠٦م) أوقف الحج بصورة مؤقتة لأول مرة، في عهد المماليك، فاهتز العالم الإسلامي. وبرز السؤال من جديد: مَنْ الذي ينبغي أن يتزعم المسلمين ويقودهم[1].

٢ ـ الانحلال الاجتماعي[2]

ظل المماليك على مدى ثلاثة قرون يعتبرون دولتهم طرازاً نموذجياً للمجتمع

---

(١) إيفانوف: ص٣٩ ـ ٤٠.

(٢) راجع حول هذا الموضوع: المرجع نفسه ص٤١ ـ ٤٤.

المسلم العادل المحافظ على مبادئ الشرع. والواقع أن هذا المجتمع رفض كل البدع، وسادته التقوى، وانتشر الإيمان الحقيقي بين فئاته، كما احتضن الخلفاء العباسيين بالإضافة إلى علماء الدين الذين كان لهم الرأي الصائب والكلمة المسموعة.

وتغيّر واقع الحال مع مرور الزمن، وأضحى الأمر بعيداً، كل البعد، عن الصورة التي رسمناها. إذ أن معظم المسلمين بدأوا منذ أواخر القرن الخامس عشر الميلادي يشعرون بتراجع دولة المماليك على الصعيد الاجتماعي، وجاهروا أن مصر أضحت بلداً لا يطبق مبادئ الشريعة الإسلامية.

أما الوافدون الأجانب، فقد راعهم جشع الجنود والموظفين؛ حيث سعى الجميع وراء الكسب المادي السهل، وأضحى غياب العدالة عن المحاكم مجالات لحديث الناس، واقترنت سمعة كبار القضاة ومساعديهم بصفة رجال يرتشون، فلم يعد القضاء منزّهاً، وانغمس الخلفاء العباسيون بممارسة أبشع أنواع الابتزاز والاحتيال، وقد وصفهم ابن إياس، في العهود الأخيرة، بالسخفاء والدسّاسين الضيقي الأفق، يميلون إلى ممارسة أتفه أنواع الاحتيال[1].

وتسابق القيّمون على أمور الدولة، من أعلى المراتب حتى أدناها، على سرقة أموال الخزينة وممتلكات الأوقاف، يسرفون في تعاطي الخمر والحشيش.

وحدث ذات مرة أن السلطان قانصوه الغوري اتهم مساعدين لكبار القضاة بتعاطي الخمر وممارسة الفسق والفجور واختلاس أموال الأوقاف، وأمر بإلقاء القبض على الفقهاء السكارى على قارعة الطريق وإنزال العقاب الصارم بهم.

واستشرى الفساد في الدوائر الحكومية دون رادع عن المثل العليا التي فقدت منذ زمن طويل قوتها الجدِّية وجاذبيتها، وأضحت هذه الدوائر عاجزة عن الإبداع واتخاذ القرارات الجريئة لحل أية مشكلة قائمة. وفقد الحكام سلطتهم الفعَّالة على الناس، فخسروا بالتالي نفوذهم الاجتماعي وهيبتهم المعنوية، وتأثيرهم الفعَّال على مختلف فئات المجتمع.

واعتبر المسلمون، أن حكامهم ضلُّوا السبيل، وتحولوا إلى مغتصبين للسلطة وجباة ضرائب غير شرعية، فكرهوهم، وأن أحكام الشريعة طُويت، ولم يعد للحق والعدل مكان، وساد اعتقاد بينهم بأن بلاد المسلمين أضحت بلا خليفة، وأصبح

---

(١) ابن إياس: جـ٤، ص٣٤٣.

الخلفاء العباسيون القاطنون في مصر «اسماً بلا مسمى». ولجأ الحكام إلى ممارسة الظلم الذي وقع على العباد، واغتصاب أموال الدولة وإنفاقها وفقاً لأهوائهم. وفرضوا ضرائب جديدة، حتى أضحى من النادر أن تعثر على فلاح يستطيع توفير ما يحتاجه من لباس وسبل عيش.

وانتشر الجوع والتسول في كافة أنحاء البلاد المصرية والشامية. وأضحى فقدان المواد الغذائية، في القاهرة، ظاهرة مستديمة، وقد غصَّت المدينة بالمتسولين والمقعدين ممن لا سند لهم، وبمتعاطي المخدرات.

وشكُلت مظاهر البذخ، التي عاشهاالحكام، تحدياً صارخاً للفقراء، ولنا في حياة السلطان محمد الثاني بن قايتباي مثلاً لما أصاب الدوائر الحاكمة من انحلال وفساد. فعندما أصبح هذا السلطان شاباً، بدأ حياة الخلاعة المتهتكة، فكان المغنون والمغنيات هم رفاقه وصحبه في حفلات ليلية على النيل. وكان هو ورفاقه ومماليكه يطوفون في الشوارع، يهاجمون الرجال في مرورهم، ويدخلون البيوت تحت جنح الظلام، حتى اضطر الناس إلى إنارة أبواب دورهم. يغتصب الأموال من الناس بالسياط والتعذيب والكي، حتى يلبي طلبات جموع المماليك الذين حوله[1]، ففقد بذلك كل احترام واعتبار.

نتيجة لهذه الأوضاع المتردية، حصل انحلال في المجتمع المملوكي، وبات من الصعب تصور انحطاط اجتماعي أكثرعمقاً من ذاك الذي أصاب هذا المجتمع في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي. فانفضَّت كل فئات الشعب عن الحكومة، وأصبحوا ينظرون إليهم نظرتهم إلى مغتصبين ومستهترين وفاسقين، واعتُبرت ممارسة الوظيفة العامة عاراً، وأصحابها بلاء.

تلك كانت مظاهر الانحلال الاجتماعي التي أصابت المجتمع المملوكي، ومشاعر الاستياء التي عمَّت أفراده.

٣ ـ انعزال المماليك عن المجتمع

كوَّن المماليك مجتمعاً مغلقاً خاصاً بهم، فلم يختلطوا بالناس بل ظلوا بمعزل عنهم، مترفعين، محتفظين بجنسهم وعاداتهم. وكان التحدث باللغة التركية شرطاً أساسياً في الانتساب إلى الطبقة الحاكمة. فالمماليك كانوا يتحدثون بهذه اللغة في مجتمعاتهم واجتماعاتهم. وانحصر زواجهم إما من نساء تركيات جيء

---

(١) موير: ص١٧٨.

بهن خصيصاً لهذه الغاية، أو من بنات الأمراء، ولم يتزوجوا من بنات مصر إلا في القليل النادر. لكن زواجهم هذا لم يغيِّر عادة العزلة فيهم، ولم يدعهم إلى الاختلاط بغيرهم؛ مما أوجد فجوة بين الحكام والمحكومين. فلم يشعر الحاكم بمشاكل هؤلاء، وبما يعانونه، لذلك لم يحاول إيجاد حلول لها، وإذا صادف وشعر بذلك فإن الحلول تكون مرحلية ومؤقتة.

ومن أشهر ما انفرد به المماليك انقسامهم إلى أحزاب وشيع، لكل حزب زعيم. وكان المملوك، في بداية العهد المملوكي، شديد التمسك بالسلطان أو الأمير الذي اشتراه، كثير التقيد بحزبه وأسرته حتى بعد وفاته. لكن الأمر تغيَّر في أواخر العهد المملوكي، فكان النزاع الذي يقع بين الأحزاب المختلفة سبباً في تعكير صفو الإدارة الحكومية.

وهناك صفة عامة اختص بها المماليك، وهي عدم عنايتهم بمبدأ الوراثة. إنه العرف الذي جعل العرش من حق الجميع، فزاد من نشاط الأمراء الطامعين الذين انتهجوا الثورات والانقلابات للوصول إلى الحكم، مما خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وفتح باب الصراعات على مصراعيه أمام الأمراء الأقوياء خاصة، للوثوب إلى العرش.

وقد عانى المجتمع المملوكي كثيراً من هذه الظاهرة حتى اعتبر عدم الاستقرار الذي انتابه على فترات متقطعة أحد أسباب تدهور الدولة.

وباعتبار طائفة المماليك أمة، غير أن ما كمن في نفوسهم من الخيانة لا يحتاج إلى استدلال، وإن ظهر من بينهم حكام معتدلون، صالحون، محسنون، يتحلون بالشرف ويقدرونه، ويعظمون شعائر الدين، ويعملون على تثبيته.

٤ ـ فساد النظام الإداري

كان التنظيم الإداري والعسكري، في بداية العهد المملوكي، نظاماً فعّالاً وصارماً. فعندما يعتلي سدة الحكم سلاطين أقوياء، يضبطون الأمور بحزم وحكمة.

لكن هذا التنظيم بدأ يفقد فعاليته تدريجياً. إذ أن الصلاحيات الواسعة التي منحها السلاطين للأمراء ضماناً لولائهم، قد أساءوا استعمالها، وأن السلاطين أنفسهم لم يقيدوا تلك الصلاحيات، مما أفسح بالمجال أمام الطامحين للخروج على الطاعة. وقد أدّى التهاون في ضبط هذا التنظيم الذي حمل في طياته بذور الفساد، أن نمت هذه البذور، وتفتّحت، ففسّخت أواصره، وأفقدته تماسكه،

خاصة في ظل حكم السلاطين الصغار والضعفاء، عندئذ يبرز الأمير القوي الذي يعزل السلطان ويجلس مكانه.

من ذلك، كان أمير الآخور الكبير بإمكانه إضعاف قوة السلطان بمنع الخيل عن مماليكه، وهو العنصر الرئيسي في الحرب، بفعل أن هذا الأمير يسيطر تماماً على جميع الخيول السلطانية.

والأمر نفسه ينطبق على أمير السلاح. وفي الوضع نفسه، فإن أتابك العساكر الذي خوّله التنظيم الإداري ـ العسكري، تنفيذ مهام دون مراجعة السلطان، كانت تُذكّي فيه الغرور، وتوقظ في نفسه الرغبة الجامحة للسلطة[1].

والحقيقة أن التزامات السلطان المادية والمعنوية تجاه الأمراء كانت سبباً في وثوبهم عليه، خاصة بعد أن أصيب النظام الإداري بالفساد.

وفيما يتعلق بالإدارة المالية، فإن السلاطين والأمراء الكبار لم يرضوا أن يهيمن الوزير على المقدرات السياسية والاقتصادية، فعمدوا إلى إضعاف منصب الوزارة، وتشتيت صلاحيات الوزير على عدد من الأَستادارية الذين جعلهم النظام الإداري المملوكي خُداماً للسلطان.

ولما كان الوزير يشكل حلقة اتصال مباشرة بين الشعب والطبقة الحاكمة، الأمر الذي لم يرضَ عنه المماليك، وعندما أضحى الأستادار أعلى رتبة، وأرفع منزلة من الوزير، وانحصرت أكثر السلطات به، نجده يستبيح كل محرم بفرضه ضرائب استثنائية، وبإرغامه الناس على شراء سلع بأسعار قسرية. نتج عن ذلك أن عمّت الرشوة، وانتشر الفساد.

وزاد من سوء الوضع الإداري سماح السلاطين للحجّاب بالقضاء بين الناس، فأساءوا استعمال اختصاصات هذا المنصب، وأنزلوا بهم أشد أنواع المظالم، كما تسلطوا على أرباب الاقتصاد[2]، فتطرق الفساد إلى المؤسستين الرئيستين، الإدارة والجيش، وانعكس، بلا شك، على باقي القطاعات.

٥ ـ فساد النظام الإقطاعي

الإقطاع ظاهرة حضارية ينظم العلاقات الاقتصادية في المجتمع[3].

وضعت الدولة الإسلامية، في عهد النبوة، أسساً مبدئية عامة تتعلق بالأرض

---

(١) ضومط: ص٧٩.

(٢) المرجع نفسه: ص٨٠ ـ ٨١.

(٣) المرجع نفسه: ص١١٩.

وأقسامها، حيث جعلتها مرتبطة، في أحد وجوهها، بانتماء أهلها الديني، ومتصلة، في وجه ثانٍ، بشكل افتتاحها عنوة أم صلحاً، أو مندرجة، في وجه ثالث، في نظام التوزيع المركزي كغنيمة من غنائم الفتح[1].

كانت القاعدة العامة في أيام النبي والشيخين أن يكون الإقطاع في أرض الموات. ومثلما أقرَّ النبي توزيع الغنائم على المقاتلة، قام أيضاً بتوزيع الأراضي على بعض المسلمين ممن رأى فيهم أهلاً لإصلاحها وعمارتها[2]. واتبع أبو بكر وعمر السنة في القطائع.

ثم واجهت الخلافة الراشدية، في البلدان المفتوحة، مشكلة استغلال الأراضي والدعوة إلى توزيعها. فقد طالب بعض كبار الصحابة وقادة الفتح باقتسام الأرض أسوة بالغنائم، لكن عمر رفض ذلك، وترك الأراضي والأنهار لعمالها لتكون في أعطيات المسلمين.

اعتبر المسلمون، منذ عهد النبي وحتى خلافة عمر بن الخطاب، الإقطاع كفاية الشخص حتى يستغني عن التماس الناس. وكلما ابتعدنا عن العهد الراشدي نلاحظ بروز ظاهرة إساءة استعمال الإقطاع وخرقاً للقاعدة. إذ أخذت الملكيات تتركز في أيدي الأسر الحاكمة وأشراف القبائل، وأضحى الإقطاع على ضربين: إقطاع تمليك، وإقطاع استغلال، ولكل شروطه الخاصة.

واعتباراً من العهد البويهي أخذ إقطاع الاستغلال ينتشر في أرض الخراج بدل العطاء للجند، ويتوسع على حساب ضياع الخلافة، والصوافي، والأملاك الخاصة، وأرض الخراج. وقد أرسى البويهيون في العراق خطَّهم في الإقطاع العسكري بما يتنافى مع النظام الإسلامي التقليدي في نظرته إلى الأرض.

ومع ظهور السلاجقة، وسيطرتهم على بغداد، اتخذ الإقطاع العسكري شكلاً أكثر تطوراً. فأقطع هؤلاء الأراضي للسلطان والأمراء والأجناد مقابل الخدمة العسكرية، حيث التزم المُقْطَع بأن يصطحب معه، إذا ما دعاه السلطان إلى الحرب، عدداً من الجنود يتناسب تناسباً طردياً مع حجم إقطاعه.

وانتقل النظام الإقطاعي العسكري، الذي قام في دولة السلاجقة، إلى

---

(١) خليل، فؤاد: الإقطاع الشرقي ص١١٩.

(٢) لقد أقطع النبي عند قدومه إلى المدينة أبا بكر وعمر. وأقطع علياً أربع أراضي: الفقيرين وبئر قيس والشجرة. وأقطع الزبير بن العوام أرضاً بخيبر ذات نخل وشجر. راجع: البلاذري: فتوح البلدان ص٢٧. أبو يوسف: كتاب الخراج، ص١٧٦.

الأيوبيين ومن ثم إلى المماليك. فنهج مؤسسو السلطنة المملوكية نهج أسلافهم الأيوبيين في توزيع الإقطاعات والمنح العقارية. فقد كانت في مطلع عهد الدولة، لا تزال وراثية، لكن مع رحيل الصليبيين من بلاد الشام شهد النظام الإقطاعي المملوكي تعديلات هامة في آلية توزيعه المركزي، حيث تحوَّل إلى إقطاع شخصي غير وراثي، وأعيد النظر في حصص الأراضي الممنوحة للسلطان والأمراء والأجناد، وصار الإقطاع يتوزع بين عدة مناطق بعد أن كان يتركَّز، في الغالب في ناحية واحدة، كما شمل كافة أصناف الأرض. واتخذ الاستثمار في الإقطاع شكلين رئيسيين، عُرف الأول بنظام المقاسمة، والثاني بنظام الإيجار.

وظلت طرق الزراعة التي زاولها الفلاح على ما هي عليه. إذ أن الدورة الزراعية في مصر كانت واحدة، أي إن الأرض تُزرع دفعة واحدة في كل عام، وقت فيضان النيل، أما من حيث الري ووسائله فقد بقيت عادية.

وكان نصيب الفلاح إما النصف وإما الثلث أو الربع من الغلال استناداً لما اتفق عليه في العقد. وكان عليه إذا أراد أن يرعى ماشيته أن يدفع رسماً معيناً عن كل رأس.

والواقع أن الفلاح في العصر المملوكي قدَّم الكثير من الضرائب النقدية والعينية. وكانت طريقة تحصيلها تتسم في الغالب، بالعنف والاضطهاد. وقد عانى، إلى جانبها، من التزامات متنوعة، وقيود مفروضة عليه، ألزمته قسراً على الفلاحة في الإقطاعة، فأضحى عبداً لصاحبها لا يستطيع الهرب منها والتخلص من ظلم المقطِع وقسوته، وليس له من خيراتها إلا القليل.

والحقيقة أن السلطنة المملوكية بَنَتْ نظامها الإقطاعي تلبية للمهام الجسام الملقاة على عاتقها من جهة، وليكون مكسباً للمقطَعين، من جهة أخرى. وكانت الإدارات التي نظمته، من حيث التكوين، فعّالة وصارمة، ولكن الخلل التدريجي الذي كان يصيب أجهزة الدولة والقيمين عليها، لم يوفر تلك الإدارات، فتطرق الفساد إليها. من هنا تعاونت مع المقطَع لاستنزاف الفلاح، فلم يُعتبر إلا قناً يقوم بالأعمال الموكلة إليه لقاء ما يكاد يكفي أوده[١].

جاء هذا التحول في نظام التوزيع ليعلن بداية دخول السلطنة في طور جديد من الانحسار والتراجع، تجسّد داخلياً في توطيد الملكية السلطانية، وفي إحجام

(١) خليل: ص٢٢١.

الأمراء عن الاهتمام بإقطاعاتهم طالما أنها غير وراثية، وازدياد اعتمادهم على الرواتب النقدية والعينية، كما تراجع بناء الجسور والأقنية، وأهمل ترميم ما هو قائم منها. فتدهور الانتاج الزراعي، وازداد عجز الدولة عن سد النفقات العسكرية، فاضطر السلطان إلى فرض مزيد من الضرائب بشكل تعسفي، فنتج عن ذلك انطلاق المقاومة الشعبية بكل أشكالها، ولم يعد دور الأعيان التوسطي يقف حائلاً في تحول السلطة إلى عبء ثقيل على شرعيتها التاريخية السابقة[1].

وعجز الحكم المملوكي عن الوفاء بالمطالب الأساسية، لبقائه. فالدولة إقطاعية، يستند وجودها على اقتصاد متين وجيش قوي، وأرض مصر، التي هي ملك السلطان، تُوزَّع إقطاعات على جنده، وأي هزّة اقتصادية معناها انهيار النظام وبالتالي الدولة.

وعندما عجزت الأرض التي أُهملت، عن الإيفاء بمطالب القيمين، عمد هؤلاء إلى البحث عن موارد مالية جديدة، تمثّلت في رفع الضرائب وتحصيلها مقدّماً، ثم تنشيط التجارة عبر بلادهم، تعويضاً عن هذا النقص، وقد ساعدهم على هذا، تحول التجارة العالمية، نحو مصر وبلاد الشام، وتدفق الأموال على خزائنهم، وكلما ازدادت احتياجاتهم زاد تعلقهم بالتجارة واحتكارهم لكل مصادرها. فتخلّوا عن دور الوسيط في التجارة العالمية، وتسلموها على غير مران، وأجبروا التجار الأجانب على شراء التوابل الشرقية قسراً وبالسعر الذي يحددونه، مما أدى إلى تذمر الأجانب، فامتنعوا عن الحضور إلى موانئ مصر وبلاد الشام، فتكدست السلع. وكان هذا، بالإضافة إلى فساد نظام الاحتكار، وانهيار النظام الإقطاعي الزراعي، وجهل المماليك بالنظام التجاري، إيذاناً بالانهيار القريب للاقتصاد والدولة[2].

تزامن ذلك مع اضطراب في طرق التجارة الداخلية، وبروز قوى جديدة أمسكت بقوة، بخطوط التجارة الخارجية، واندفعت تُطوّق السلطنة بشكل متواصل. لكن ورغم كل شيء، فقد ثابر المماليك على المقاومة دون أن يدققوا النظر في موازين قوى العصر القائمة، فكانت مقاومتهم تلك محكوم عليها بالانهيار والهزيمة[3].

وهكذا تكون السلطنة المملوكية قد عمِّرت بفعل انتظام مستتب لبنية التوزيع وحماية الطرق التجارية، ثم ما لبثت أن انهارت عندما اعترى الاختلال تلك البنية.

---

(١) خليل: ص٢٢١.

(٢) فهمي: ص٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٣) خليل: ص٢٢١ ـ ٢٢٢.

٦ ـ التدهور الاقتصادي[1]

شكّل العامل الاقتصادي دعامة أساسية استندت إليها الدولة المملوكية في قيامها واستمرارها، فإذا تطرق الضعف إلى هذه الدعامة، كان ذلك نذيراً بتداعي الدولة وانهيارها.

والمتأمل في تاريخ هذه الدولة، أيام قوتها وازدهارها، يجدها تتمتع باقتصاد متين يستند إلى تجارة خارجية نشطة، وحالة داخلية متوازنة عمادها الأمن والاستقرار، وقوة ضاربة يحترمها ويخشاها الأعداء.

وسنرصد في هذه الفقرة، أسباب التدهور الاقتصادي ومظاهره في دولة المماليك في الخمسين سنة الأخيرة من العصر المملوكي، على اعتبار أن هذه المظاهر التي عانت منها الدولة بدأت منذ اعتلاء السلطان قايتباي عرش السلطنة في عام (٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م)، وذلك من خلال:

أ ـ انحلال النظام الداخلي: يلاحظ بأن النظام المملوكي الذي بدأ محكماً يقوم على أسس طاعة المملوك العمياء لأستاذه وسلطانه، والقناعة التامة بما يخصص له من نفقة أو إقطاع؛ تداعى في أواخر عصر سلاطين المماليك بحيث بات المماليك الجلبان أداة للعبث والعدوان ضد أهالي البلاد الآمنين، ونهب أموالهم وممتلكاتهم، والثورة بين حين وآخر على السلطان بحجة عدم الرضا عما يخصصه لهم من نفقة وأموال، مطالبين بالمزيد.

وأضحى المماليك يقفون للأمراء بسلم المدرج ويقولون لهم: «قولوا للسلطان ينفق علينا وإلا يقع منا فتنة كبيرة»، «فاضطربت الأحوال، ووزع أكثر الأمراء والناس حوائجهم في الحواصل، وأغلقت الأسواق والدكاكين»[2].

كانت هذه المشاهد تتكرر بشكل تصاعدي، وفي مختلف الأوقات، في السلم والحرب، حتى نهاية الدولة، ولم تسلم فئة من فئات المجتمع في ذلك الدور من أذى المماليك وفسادهم، حتى الأمراء أنفسهم.

وقد بلغ من ضعف السلطان أمامهم أنه كان يحضر المصحف العثماني بين يديه ليحلّف العسكر والأمراء بأنهم لا يخونونه، ولا يغدرون به ولا يركبون عليه. ولكن لا عبرة لهذا الأيمان، لأنهم لم يحترموه[3].

---

(١) راجع ما كتبه سعيد عبد الفتاح عاشور في: بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، ص٣٥١ ـ ٣٧٢.

(٢) ابن إياس: ج٣، ص٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٣) المصدر نفسه، ج٣، ص٣١٩ ـ ٣٢٠. ج٤، ص٣١٣، ٣١٨.

وكما في أوقات السلم كذلك في أوقات الحرب، لم يكفَّ المماليك أيديهم عن الأذى. وحدث في عام (٩٢١هـ/ ١٥١٥م)، عندما نودي في العسكر بالخروج لمواجهة العثمانيين، أن نزل المماليك من القلعة وأطلقوا النار على الناس، وأخذوا بغال القضاة والعلماء والتجار، وهجموا على الحارات والبيوت وأنزلوا الفقهاء عن بغالهم في وسط الأسواق، وأخذوهم من تحتهم[١].

وعبث المماليك بأرواح الناس وممتلكاتهم، وكثر الزعر وانتشر الفساد، وعمَّت اللصوصية؛ دون أن تتمكن الدولة من كبح جماحهم، أما اعتداءات اللصوص على حوانيت القاهرة وأسواقها، لسرقة محتوياتها، فكانت عديدة[٢].

كان من الطبيعي أن يترك هذا التصرف أثراً في الحالة الاقتصادية، فأُغلقت الطواحين قاطبة، وَفُقِد الخبز من الأسواق وكذلك الدقيق، وعمَّ القحط بين الناس، فضجوا، وكثر الدعاء على السلطان، واختفى أصحاب الحرف والتجار، واضطربت أوضاع القاهرة، وفُقِدَ الأمن الذي يشكل أساس الاستقرار الاقتصادي.

ولا شك بأن هذه القلاقل تركت أثرها في ارتفاع الأسعار.

ب ـ إهمال الأسس التي قامت عليها تربية المماليك: أهمل المماليك الأسس التي قامت عليها تربيتهم ونشأتهم الأولى حتى غدوا مصدراً للفوضى وعدم الاستقرار في البلاد.

والمعروف عن المماليك أنهم كانوا يجلبون صغاراً حيث تجري تنشئتهم وفق تعاليم معينة من الطاعة والتحلي بالدين والأخلاق، والتدرب على الحرب وفنونها، فيشبُّون عليها منذ الصغر ويلتزمون بها في الكبر.

ولكن مع افتقار الدولة المملوكية، دأب السلاطين على شراء المماليك كباراً، قد تجاوزوا سن البلوغ، لأنهم كانوا أرخص ثمناً من المماليك الصغار.

وفي هذه الحالة، يكونون قد تلقَّوا تعليماً مغايراً، فيصعب تعليمهم آداب السلوك، وتغيير أسلوبهم الذي اعتادوه في صغرهم، لذلك كانت تتنازعهم الأهواء والاتجاهات المختلفة، وفقدوا روح النظام والطاعة، فمالوا إلى العصيان والتمرد، مما جعلهم أداة هدم وتخريب.

وقد أُطلق على هؤلاء المماليك المجلوبين كباراً اسم الجلبان، ولا تكاد تمر

---

(١) ابن إياس: جـ٤، ص٤٧٤.

(٢) المصدر نفسه، أحداث أعوام: ٨٨٨، ٨٩١، ٩٠١، ٩٠٥، ٩١٣، ٩١٨، ٩٢٢هـ.

سنة إلا وكانت لهم فيها فتنة أو اضطراب حتى بات ذلك أمراً مألوفاً في حياة المجتمع.

هذا وقد عجز سلاطين المماليك أمام هذا الخطر المتزايد، فلجأوا إلى محاولة خلع أنفسهم من السلطة. وقد عانى السلطان قايتباي كثيراً من تصرفات الجلبان وضاق ذرعاً بهم، وهدَّد باعتزال منصبه قائلاً لهم: «أنا أترك لكم عن السلطنة وأمضي إلى مكة»[1]، وكذلك هدَّد السلطان قانصوه الغوري باعتزال الحكم.

لم يقف الأجلاب عند حد معين في طلب المال، ولم يقدِّروا الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تمر بها الدولة، فكانوا ينتهزون فرص الأخطار الخارجية التي أحاقت بها في ذلك الدور ليطلبوا المزيد.

جـ ـ بذخ السلاطين وترفهم: لم يلتزم سلاطين المماليك بنوع من الاقتصاد في نفقاتهم الخاصة ليخففوا عن رعاياهم الأعباء الثقيلة الملقاة على عاتقهم، وإنما استمروا يعيشون عيشة البذخ والإسراف في الوقت الذي يئن فيه الناس من كثرة الالتزامات المفروضة عليهم.

ففي عام (٨٩٤هـ/ ١٤٨٩م)، أعلن السلطان قايتباي أمام القضاة والأمراء أن جميع ما في خزائن الدولة من أموال قد نفد، وإذا به في العام التالي يقيم حفلاً لمناسبة ختان ابنه محمد استمر سبعة أيام، كانت مشهودة بما أنفق فيها من أموال[2].

ولم يتوقف السلاطين، بالرغم من الضائقة الاقتصادية، عن شراء المماليك بأعداد كبيرة، وبأسعار باهظة، بالإضافة إلى الإنفاق الفاحش على مشاريع غير إنتاجية، مثل إقامة المنشآت.

د ـ كثرة المصادرات: لجأ سلاطين المماليك في أواخر العهد المملوكي إلى أسلوب التحايل من أجل الحصول على المال، منها:

ـ مصادرة أموال الناس وأملاكهم، فكان يكفي أن تظهر على أحد رجال الدولة مظاهر النعمة حتى يكون هدفاً سهلاً للسلطان يقرر عليه المبالغ الضخمة ليدفعها. ومن الواضح أن أعمال المصادرات كانت تزداد تعسفاً كلما امتد الوقت بدولة المماليك وازداد عسرها المالي، حتى إذا ما جاء عهد الغوري كانت سياسة المصادرات قد بلغت الذروة.

وتفنَّن هذا السلطان في جمع الأموال من المصادرات بأساليب متعددة لعل أهمها:

---

(١) ابن إياس: جـ٣، ص٢٩٣.

(٢) المصدر نفسه: ص٢٧١.

ـ قطع أرزاق الناس، وخاصة الفقهاء والمتعممين، وحرمانهم من مرتباتهم العينية أو إنقاصها، كما امتدت يده إلى الأوقاف الشرعية لحرمان مستحقيها من نصيبهم منها وسلب أموالها وريعها.

ـ التلاعب بالعملة، من ذلك ما قام به السلطان قايتباي من ضرب فلوس جديدة أراد أن يجعل سعرها أعلى من الفلوس القديمة ليجني الفرق بين السعرين[1].

ولا شك بأن هذا التلاعب بالعملة، على هذا النحو، من شأنه أن يخلق حالة من عدم الاستقرار في السوق، الأمر الذي يزيد من ارتباك الأوضاع الاقتصادية.

هـ ـ كثرة فرض الضرائب: لجأ سلاطين المماليك إلى فرض ضرائب ومكوس جديدة على التجار خاصة، رغبة في الحصول على الأموال، من أجل تجهيز الحملات العسكرية. وربما لجأوا إلى جمع خراج الأرض من المزارعين والفلاحين قبل استحقاقه، وقبل جمع المحصول الجديد، بل حتى قبل موسم فيضان النيل، بالإضافة إلى أخذ أجرة العقارات والأملاك مقدماً عن بضعة أشهر، مما عرّض الناس لكثير من المظالم[2].

واستحدث قايتباي مكس الغلة[3]، وهو رسم فرضه على بيع الغلال، مما أدّى إلى ازدياد النقمة على حكمه. وزاد من ارتباك الأوضاع الاقتصاية، في تلك الحقبة، ما عُرف باسم المشاهرة والمجامعة، وهي ضريبة تُجمع من العامة كل شهر وتُدفع للمحتسب ليضعها في الخزائن السلطانية، وكانت هذه الضريبة من أشد ما وقع على الناس من ظلم، ومن أكبر أسباب الفساد في حق المسلمين[4]. واضطر الباعة إلى تعويض قيمتها عن طريق رفع أسعار السلع، فاشتد الغلاء، وعزَّ وجود أصناف كثيرة من السلع، وارتفعت الأصوات بالشكوى حتى اضطر السلطان إلى إلغائها[5].

ثانياً: العوامل الخارجية

أدّى الانشقاق الداخلي في صفوف المسلمين في العالم الإسلامي إلى إضعاف المجتمع الإسلامي تجاه العدو الخارجي. كما أن النزاع الديني الذي أعاق

---

(١) ابن إياس: جـ٣، ص١٠٥ ـ ١٠٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٣١.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه: جـ٤، ص٤٨٤، جـ٥ ص١٨.
(٥) المصدر نفسه، جـ٥، ص١٨ ـ ١٩.

علاقات الشرق بالغرب أخذ يتفاقم من جديد في أواسط القرن الخامس عشر الميلادي، وظلت الصليبية الغربية المتجدِّدة العدو الرئيسي للإسلام والمسلمين، كما كانت سابقاً.

وبدأت في عصر النهضة مرحلة جديدة من المواجهة بين نظامين متعارضين من أنظمة القرون الوسطى. فالعالم الكاثوليكي الغربي الذي اهتز لسقوط القسطنطينية في عام ١٤٥٣م، اعتراه الخوف والكراهية، فلم تتوانَ سلطات روما عن الدعوة بإلحاح إلى تنظيم حملة صليبية جديدة.

واستُقبلت تلك الدعوة بانفتاح إيجابي واسع في بلدان أوروبا الغربية، لا سيما في أوساط طبقة النبلاء. فكانت إيطاليا وأسبانيا والبرتغال أهم المراكز التي ازدهرت فيها الحضارة الأوروبية الغربية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، ومثَّلت في عصر النهضة والإصلاح الديني ذلك الغرب الذي أثار كرهاً خاصاً للمسلمين والحركات الدينية والسياسية المرتبطة بالإسلام.

وعليه، فإن العبء الأساسي في المواجهة العسكرية الشاملة وقع على عاتق تلك الدول. وكانت البرتغال من أوائل الدول التي استجابت لنداء البابا. وإنطلاقاً من سبتة، التي كانت تحتلها منذ عام (٨١٨هـ/ ١٤١٥م)، نظمت هذه الدولة حملات منتظمة على مناطق شمالي أفريقيا.

وفي عام (٩٠٣هـ/ ١٤٩٨م) دار ملاحوها حول أفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح، وظهروا في البحار الجنوبية، وألقت سفن فاسكو دي غاما مراسيها في كلكوتا في الهند بعد أن قصفت السفن المملوكية عند أرصفتها، ثم سيطر البرتغاليون على التجارة الشرقية.

وهكذا وجَّهت البرتغال ضربة قاصمة إلى قلب التجارة المملوكية مع الهند حيث كانت تتشعب شرايين التجارة، واحد إلى عدن وجدة والسويس، والقاهرة، وآخر إلى هرمز ثم إلى البصرة، وعبرها إلى حلب وطرابزون.

ولم يكن وضع المدن الإسلامية، التي تشكل محطات تجارية على الشاطئ الشرقي لأفريقيا، أقل خطراً[1].

شكَّل هذا الكشف الجغرافي، وتواجد البرتغاليين في مياه الهند، وسيطرتهم على التجارة الشرقية، كارثة حقيقية للدولة المملوكية. وقد هدف البرتغاليون

---

(١) إيفانوف: ص٣١ ـ ٣٣.

القضاء على مصدر ثراء هذه الدولة، الداعم لقوتها العسكرية. وقد نجحوا في ذلك وأنهوا فعلاً السيطرة المملوكية على المياه والتجارة الشرقية منذ مطلع القرن السادس عشر الميلادي، وتبع ذلك تدهور أوضاع الدولة الاقتصادية نظراً لفقدانها مورداً حيوياً وهاماً، مما أدّى بدوره إلى زعزعة قوتها وثروتها.

كانت هذه الضربة الأولى التي وُجِّهت إلى الدولة المملوكية فأضعفتها.

أما الضربة الثانية والتي قضت عليها، فقد جاءت على أيدي العثمانيين، مع ما بين الطرفين، الأوروبي والعثماني، من تباعد، إلا أنهما اتحدا بالهدف، وأنهى السلطان سليم الأول العثماني دور المماليك الفاعل في معركة مرج دابق، ثم قضى على دولتهم المستقلة، في معركة الريدانية، وورث ممتلكاتهم وألقابهم ليصبح حامي الدين ومقدم ملوك المسلمين[1].

---

(١) فهمي: ص٣٧١ ـ ٣٧٢.

الخاتمة

لم يرَ العثمانيون أية مشكلة في تمديد النظام المملوكي شرط التمكن من السيطرة عليه، لذلك سمحوا بوجود وحدات عسكرية أخرى ذات أصل غير عربي مثل الإنكشارية، في موازاة المماليك.

وعليه، ظل هؤلاء يحكمون مصر حتى أوائل القرن التاسع عشر من خلال سلطة الوالي الذي يعينه الباب العالي. ويلاحظ أنه كلما ضعفت سلطة الباب العالي، وتراجع اهتمامه بأمور الولايات العربية، ومنها مصر، من وقت لآخر، كان يتبعه تراجع قوة ولاته، مما يزيد من قوة البكوات المماليك تبعاً لذلك.

وبقي المماليك، كما كانوا منذ عدة أجيال، طائفة منعزلة، عن المجتمع المصري، لا يختلطون بالمصريين ولا يسكنون معهم، وما زالوا يتكاثرون عن طريق شراء مماليك جدد.

لكن حدثت، في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، تحولات سياسية تمثَّلت بدخول المماليك في الوحدات العسكرية الموازية لهم، وبدخول المصريين من أوساط التجار والحرفيين في هذه الوحدات العسكرية غير العربية، وطغت سلطتهم كعسكريين، أحياناً، على قوة الوالي العثماني بحيث أضحى باستطاعتهم تنحية الباشوات عن مناصبهم وتعيين مسؤول كبير من صفوفهم ليتولى مهام الحكم مؤقتاً إلى حين إرسال الباب العالي والٍ جديد إلى مصر، وقد حدثت أول تنحية في عام (٩٩٤هـ/ ١٥٨٦م).

وسعياً إلى تجنب تدهور سلطته، اتجه الباب العالي إلى زيادة حدة التنافسات الداخلية. والجانب الرئيسي من نشاط الباشوات المجردين من بقية سلطاتهم إنما تمثَّل في تنمية روح الانفصال لدى الطبقة الحاكمة، فشهد المجتمع العسكري في مصر انقساماً حزبياً متصارعاً، يوجه كل حزب بكوات مماليك، وزعماء إنكشاريون، ومصريون وبدو، نتج عن هذه النزاعات غلبة البكوات المماليك في القرن السابع عشر الميلادي، فسعوا إلى إعادة توحيد الطبقة الحاكمة باحتكارهم جميع المناصب الرسمية في الإدارة كما في الفِرَق العسكرية الأخرى.

نتج عن تراجع قوة الإنكشارية التي تحولت إلى قوات شرطة عادية، أن أضحت تحت سيطرة المماليك.

والواقع أن صعود المماليك إلى السلطة كان نتيجة حركة طويلة الأمد، اتخذت طابعاً ملموساً منذ عام (١١٣٢هـ/ ١٧٢٠م) عبر ظهور وظيفة جديدة في الهيكلية الإدارية المملوكية هي وظيفة شيخ البلد، ويُعهد بهذه الوظيفة عادة إلى أقوى زعيم مملوكي.

ونجح علي بك الكبير، وهو من بيت مملوكي، في تحقيق تطور سياسي لافت بعد أن أضحى شيخ البلد، بإنشاء ما أمكن تسميته بالدولة المملوكية الجديدة بين أعوام (١١٨١ ـ ١١٨٤هـ/ ١٧٦٧ ـ ١٧٧٠م).

وفي أواخر عام ١٧٧٠م ينخرط علي بك في تحقيق مشروع خارجي. فبعد أن ثبَّت أقدامه في مصر، تطلع إلى ضم فلسطين وبلاد الشام لبعث الدولة المملوكية القديمة، معتمداً على حليفه ظاهر العمر الزيداني، صاحب عكا، إلا أنه فشل في تحقيق هدفه بعد خيانة قائده أبي الذهب، واضطر إلى اللجوء إلى سيد عكا في (شهر محرم عام ١١٨٦هـ/ شهر نيسان عام ١٧٧٢م)، في حين أضحى قائده شيخ البلد.

لقد جعل محمد أبو الذهب مصر مستقلة عن الباب العالي (١١٨٦ ـ ١١٨٩هـ/ ١٧٧٢ ـ ١٧٧٥م)، وهدفت سياسته إلى إحياء السلطنة المملوكية القديمة. فسيطر مماليكه على جميع وظائف الإدارة الرئيسية، وأضحى الوالي العثماني أشبه بسفير للباب العالي مهمته التصديق على قرارات شيخ البلد مع الاعتراف الشكلي بسلطة الباب العالي.

ونهج أبو الذهب نهج سيده من قبل، فحاول ضم بلاد الشام إلى مصر، وقام من أجل ذلك بحملة على هذا البلد في عام (١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م). وبعد أن سيطر على غزة والرملة ويافا حاصر عكا، لكنه توفي فجأة، وأدى موته إلى الإخفاق الثاني لمحاولة بعث الدولة المملوكية.

بعد موت محمد أبو الذهب، تجدَّد الصراع المملوكي في مصر، وانقسم المماليك إلى قسمين. ترأس القسم الأول إسماعيل بك، وتزعم القسم الثاني قائدا أبو الذهب إبراهيم ومراد بك، بالرغم من وجود تنافس بينهما.

وشهدت مصر فترة من الصراعات الحزبية أدّت إلى الفوضى والخراب والظلم الذي وقع على الناس، مما دفع الباب العالي إلى تجديد سيطرته على هذا البلد، لكن العثمانيين فشلوا في تحقيق هدفهم، وكان أحد أسباب هذا الفشل مقاومة المماليك.

وأثناء الحملة الفرنسية على مصر في عام (١٢١٣هـ/١٧٩٨م) وقف المماليك ضد الفرنسيين وقاوموهم. إلا أنهم فشلوا في صدهم، وهُزم مراد بك أمام نابوليون في معركة الأهرام الشهيرة في الواحد والعشرين من شهر تموز عام ١٧٩٨م، ودخل على أثرها القاهرة، ثم آلت إليه السيطرة على البلاد، وفرَّ مراد بك إلى الصعيد، وكذلك فعل شيخ البلد إبراهيم بك.

ولما اضطر نابوليون إلى الخروج من مصر في عام (١٢١٦هـ/ ١٨٠١م) نتيجة تحالف الباب العالي مع إنكلترا عاد إبراهيم بك إلى حكم البلاد.

كان الانهيار السريع في قوة المماليك في مصر من أهم النتائج السياسية للحملة الفرنسية، فقد تلى جلاء الفرنسيين عن هذا البلد صراع بين الطرفين المملوكي والعثماني هدفه استرداد النفوذ الذي فقده كل طرف.

واستمر في الوقت نفسه استمرار التنافس القديم بين المماليك. فبعد وفاة مراد بك في صعيد مصر في عام (١٢١٦هـ/ ١٨٠١م)، برز نزاع بين خلفائه من جهة وبين إبراهيم بك، كما حدث نزاع آخر سار في اتجاه مواز بين اثنين من كبار مماليك مراد بك هما عثمان بك البرديسي ومحمد بك الألفي، واختلف هذان الأخيران في تحديد السياسة الخارجية للمماليك. فمال الأول إلى الاستعانة بفرنسا، في حين جَهِدَ الثاني للحصول على حماية إنكلترا. ووجدت على الساحة السياسية قوة مملوكية ثالثة بزعامة عثمان بك حسن مالت إلى التعاون مع العثمانيين.

ومهما يكن من أمر، فلم يعد للمماليك آنذاك مجال الصراع المفتوح للإمساك بزمام الأمور في مصر. فلقد احتلت القوات البريطانية والجيش العثماني هذا البلد. وعملت الحكومة العثمانية على ضرب قوة المماليك وإعادة فرض سيطرتها المباشرة على مصر. لكن إنكلترا، وقد رأت أن مصلحتها تقضي بإعادة الحكم المملوكي إلى مصر للوقوف في وجه العثمانيين تمهيداً لاحتلال هذا البلد بشكل نهائي، أخذت تشجع هؤلاء على الاستقلال عن الدولة العثمانية.

ونتيجة لصلح أميان الذي انعقد في عام (١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م) بين فرنسا وبريطانيا وأسبانيا وهولندا والذي نظم أوضاع أوروبا، انسحبت إنكلترا من مصر وعاد التنافس العثماني ـ المملوكي إلى الظهور.

لكن الأحداث أثبتت أن كلاً منهما عاد أضعف مما كان عليه مادياً ومعنوياً، وعجزت العناصر التي كانت تشكل كلا الفريقين عن التكاتف للدفاع عن كيانهما، فكان انهيارهما جميعاً.

ومع بروز محمد علي باشا قائد الفرقة الألبانية في الجيش العثماني واختياره لمنصب الولاية، دخلت مصر في طور سياسي جديد.

فقد عمل هذا الوالي على إضعاف نفوذ الطرفين العثماني والمملوكي. وخشي من سطوة المماليك، فاتخذ لنفسه الحيطة، وصمّم على التخلص منهم، فأوقع بزعمائهم في عام (١٢٢٦هـ/ ١٨١١م) بأن دعا البكوات والأمراء إلى وليمة في القلعة، ولما أرادوا الانصراف أُغلقت الأبواب الخارجية، وسُدّت عليهم مسالك الفرار، وأُطلقت النار عليهم فماتوا جميعاً. ثم اتخذ تدابير أخرى كانت نتيجتها القضاء على بقية المماليك بالقتل أو بالطرد، وهرب عدد منهم إلى بلاد النوبة، ويقال إنهم لقوا حتفهم هناك واندمج العدد القليل، الذي بقي منهم، في أهل البلاد وصاروا منهم.

ملحق

سلاطين المماليك

أ ـ دولة المماليك البحرية

٦٤٨ ـ ٧٨٤هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٣٨٢م

شجرة الدُّر	٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م
المعز عز الدين أيبك	٦٤٨ ـ ٦٥٥هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٢٥٧م
المنصور نور الدين علي	٦٥٥ ـ ٦٥٧هـ/ ١٢٥٧ ـ ١٢٥٩م
المظفر سيف الدين قطز	٦٥٧ ـ ٦٥٨هـ/ ١٢٥٩ ـ ١٢٦٠م
ركن الدين بيبرس البندقداري	٦٥٨ ـ ٦٧٦هـ/ ١٢٦٠ ـ ١٢٧٧م
السعيد ناصر الدين محمد بركة خان	٦٧٦ ـ ٦٧٨هـ/ ١٢٧٧ ـ ١٢٧٩م
العادل بدر الدين سلامش	٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م
المنصور سيف الدين قلاوون	٦٧٨ ـ ٦٨٩هـ/ ١٢٧٩ ـ ١٢٩٠م
الأشرف صلاح الدين خليل	٦٨٩ ـ ٦٩٣هـ/ ١٢٩٠ ـ ١٢٩٣م
الناصر ناصر الدين محمد: المرة الأولى	٦٩٣ ـ ٦٩٤هـ/ ١٢٩٣ ـ ١٢٩٤م
العادل زين الدين كتبغا	٦٩٤ ـ ٦٩٦هـ/ ١٢٩٤ ـ ١٢٩٦م
المنصور حسام الدين لاجين	٦٩٦ ـ ٦٩٨هـ/ ١٢٩٦ ـ ١٢٩٩م
الناصر ناصر الدين محمد: المرة الثانية	٦٩٨ ـ ٧٠٨هـ/ ١٢٩٩ ـ ١٣٠٩م
المظفر بيبرس الجاشنكير	٧٠٨ ـ ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩ ـ ١٣١٠م
الناصر ناصر الدين محمد: المرة الثالثة	٧٠٩ ـ ٧٤١هـ/ ١٣١٠ ـ ١٣٤٠م
المنصور سيف الدين أبو بكر بن الناصر محمد	٧٤١ ـ ٧٤٢هـ/ ١٣٤٠ ـ ١٣٤١م
الأشرف علاء الدين كجك بن الناصر محمد	٧٤٢هـ/ ١٣٤١م
الناصر شهاب الدين أحمد بن الناصر محمد	٧٤٢ ـ ٧٤٣هـ/ ١٣٤٢م
الصالح عماد الدين إسماعيل بن الناصر محمد	٧٤٣ ـ ٧٤٦هـ/ ١٣٤٢ ـ ١٣٤٥م
الكامل سيف الدين شعبان بن الناصر محمد	٧٤٦ ـ ٧٤٧هـ/ ١٣٤٥ ـ ١٣٤٦م
المظفر زين الدين حاجي بن الناصر محمد	٧٤٧ ـ ٧٤٨هـ/ ١٣٤٦ ـ ١٣٤٨م
الناصر أبو المحاسن حسن بن الناصر محمد:	
المرة الأولى	٧٤٨ ـ ٧٥٢هـ/ ١٣٤٨ ـ ١٣٥١م
الصالح صلاح الدين بن محمد بن الناصر محمد	٧٥٢ ـ ٧٥٥هـ/ ١٣٥١ ـ ١٣٥٤م
الناصر أبو المحاسن حسن بن الناصر محمد:	
المرة الثانية	٧٥٥ ـ ٧٦٢هـ/ ١٣٥٤ ـ ١٣٦١م
المنصور صلاح الدين محمد بن حاجي	٧٦٢ ـ ٧٦٤هـ/ ١٣٦١ ـ ١٣٦٣م

الأشرف أبو المعالي زين الدين شعبان بن حسين	٧٦٤ ـ ٧٧٨هـ/ ١٣٦٣ ـ ١٣٧٧م
المنصور علاء الدين علي بن شعبان بن حسين	٧٧٨ ـ ٧٨٣هـ/ ١٣٧٧ ـ ١٣٨١م
الصالح صلاح الدين حاجي بن شعبان بن حسين	٧٨٣ ـ ٧٨٤هـ/ ١٣٨١ ـ ١٣٨٢م

ب ـ دولة المماليك البرجية
٧٨٤ ـ ٩٢٣هـ/ ١٣٨٢ ـ ١٥١٧م

الظاهر سيف الدين برقوق: المرة الأولى	٧٨٤ ـ ٧٩٠هـ/ ١٣٨٢ ـ ١٣٨٨م
الصالح حاجي بن شعبان	٧٩٠ ـ ٧٩٢هـ/ ١٣٨٨ ـ ١٣٩٠م
الظاهر سيف الدين برقوق: المرة الثانية	٧٩٢ ـ ٨٠١هـ/ ١٣٩٠ ـ ١٣٩٩م
الناصر أبو السعادات فرج بن برقوق	٨٠١ ـ ٨١٥هـ/ ١٣٩٩ ـ ١٤١٢م
الخليفة العباسي المستعين	٨١٥هـ/ ١٤١٢م
المؤيد أبو النصر شيخ المحمودي	٨١٥ ـ ٨٢٤هـ/ ١٤١٢ ـ ١٤٢١م
المظفر أحمد بن شيخ	٨٢٤هـ/ ١٤٢١م
الظاهر سيف الدين ططر	٨٢٤هـ/ ١٤٢١م
محمد بن ططر	٨٢٤ ـ ٨٢٥هـ/ ١٤٢١ ـ ١٤٢٢م
الأشرف برسباي	٨٢٥ ـ ٨٤١هـ/ ١٤٢٢ ـ ١٤٣٨م
أبو المحاسن يوسف بن برسباي	٨٤١ ـ ٨٤٢هـ/ ١٤٣٨م
الظاهر جقمق	٨٤٢ ـ ٨٥٧هـ/ ١٤٣٨ ـ ١٤٥٣م
المنصور عثمان بن جقمق	٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م
الأشرف إينال	٨٥٧ ـ ٨٦٥هـ/ ١٤٥٣ ـ ١٤٦١م
المؤيد أحمد بن إينال	٨٦٥هـ/ ١٤٦١م
الظاهر خشقدم	٨٦٥ ـ ٨٧٢هـ/ ١٤٦١ ـ ١٤٦٧م
الظاهر يلباي المؤيدي	٨٧٢هـ/ ١٤٦٧م
الظاهر تمربغا	٨٧٢هـ/ ١٤٦٨م
الأشرف قايتباي	٨٧٢ ـ ٩٠١هـ/ ١٤٦٨ ـ ١٤٩٦م
محمد بن قايتباي: المرة الأولى	٩٠١ ـ ٩٠٢هـ/ ١٤٩٦ ـ ١٤٩٧م
الأشرف قانصوه خمسمائة	٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م
محمد بن قايتباي: المرة الثانية	٩٠٢ ـ ٩٠٤هـ/ ١٤٩٧ ـ ١٤٩٨م
الظاهر قانصوه الأشرفي	٩٠٤ ـ ٩٠٥هـ/ ١٤٩٨ ـ ١٥٠٠م
الأشرف جانبلاط	٩٠٥ ـ ٩٠٦هـ/ ١٥٠٠ ـ ١٥٠١م
العادل طومان باي الأول	٩٠٦هـ/ ١٥٠١م
الأشرف قانصوه الغوري	٩٠٦ ـ ٩٢٢هـ/ ١٥٠١ ـ ١٥١٦م
الأشرف طومان باي الثاني	٩٢٢ ـ ٩٢٣هـ/ ١٥١٦ ـ ١٥١٧م

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

أ ـ المصادر:

- ابن أبي الفضائل، مفضل:

ـ **النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد**. بلوشيه. باريس ١٩١١ ـ ١٩٣٠م.

- ابن الأثير، أبو الحسن علي... الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري:

ـ **الكامل في التاريخ**. دار الكتاب اللبناني. بيروت ط٢، ١٩٦٧م.

- ابن أجا، محمد بن محمود الحلبي:

ـ **العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك مع رحلة الأمير يشبك بن مهدي الدوادار**. تحقيق محمد أحمد دهمان. دار الفكر. دمشق ط١، ١٩٨٦م.

- ابن إياس، محمد بن أحمد:

ـ **بدائع الزهور في وقائع الدهور**. تحقيق محمد مصطفى. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٨٤م.

- ابن أيبك، أبي بكر بن عبد الله الدوادار:

ـ **كنز الدرر وجامع الغرر**. جـ٦ تحقيق صلاح الدين المنجد. القاهرة ١٩٦١م. جـ٨ تحقيق أولرخ هارمان. القاهرة ١٩٧١م. جـ٩ تحقيق هانس روبرت رويمر. مكتبة الخانجي. القاهرة ١٩٦٠م.

- ابن بطوطة، محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي:

ـ **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**. دار صادر. بيروت ١٩٦٤م.

- ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف:

ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة.

ـ **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. الأجزاء: ١ ـ ٢ ـ ٦ و٧ تحقيق محمد محمد أمين. الجزءان: ٣ و٤ تحقيق نبيل محمد عبد العزيز.

- ابن حبيب، الحسن بن عمر:

- **تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه**. تحقيق محمد أمين وسعيد عبد الفتاح عاشور. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي:
- **إنباء الغمر في أبناء العمر**. تحقيق حسن حبشي. القاهرة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن محمد:
- **تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر**. مؤسسة جمّال للطباعة والنشر. بيروت ١٩٧٩م.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر:
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. دار الثقافة. بيروت ١٩٦٨ ـ ١٩٧١م.
- ابن زنبل، أحمد بن زنبل الرمال المحلي:
- **كتاب تاريخ السلطان سليم خان بن السلطان بايزيد خان مع قانصوه الغوري سلطان مصر وأعمالها**. القاهرة ١٢٨٧هـ.
- ابن شاهين، غرس الدين خليل الظاهري:
- **زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك**. حققه بول رافيس. باريس ١٨٩٥.
- ابن شداد، عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم:
- **تاريخ الملك الظاهر**. باعتناء أحمد حطيط. طبع وإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية. فيسبادن ١٩٨٣م.
- ابن طباطبا، محمد بن علي المعروف بابن الطقطقا:
- **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**. دار صادر. بيروت ١٩٦٦م.
- ابن عبد الظاهر، محيي الدين:
- **تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور**. تحقيق كامل مراد. القاهرة ط١، ١٩٦١م.
- **الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر**. تحقيق عبد العزيز الخويطر. الرياض ط٢، ١٩٧٦م.
- ابن عربشاه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد الدمشقي:
- **عجائب المقدور في نوائب تيمور**. تحقيق أحمد فايز الحمصي. مؤسسة الرسالة. بيروت ط١، ١٩٨٦م.
- ابن العبري، غريغوريوس الملطي:
- **تاريخ الزمان**. دار الشرق. بيروت ١٩٨٦م.
- ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم:
- **تاريخ الدول والملوك**. المجلدات ٧ ـ ٨ و٩ جـ١، تحقيق قسطنطين زريق

الجامعة الأميركية في بيروت ١٩٤٢، مجلد ٩ جـ٢ تحقيق قسطنطين زريق ونجلاء عز الدين، الجامعة الأميركية في بيروت ١٩٣٨.

- ابن فضل الله العمري، شهاب الدين:
  - **التعريف بالمصطلح الشريف**. مصر ١٣١٢هـ.
- ابن كثير، الحافظ:
  - **البداية والنهاية**. مكتبة المعارف. بيروت ط٢، ١٩٧٧م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم:
  - **لسان العرب**. جـ١٠. دار صادر. بيروت.
- ابن واصل، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن سليم الشافعي:
  - **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**. تحقيق جمال الشيّال. القاهرة ١٩٥٣ - ١٩٥٧م.
- ابن يحيى، صالح:
  - **تاريخ بيروت**. تحقيق كمال الصليبي وفرنسيس هورس. بيروت ١٩٦٩م.
- ابن الوردي، زين الدين عمر بن المظفر:
  - **تاريخ ابن الوردي**. النجف ط٢، ١٩٦٩م.
- أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي:
  - **كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية**. القاهرة ١٢٨٧هـ.
- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن محمد:
  - **المختصر في أخبار البشر**. دار الفكر. دار البحار. بيروت ١٩٥٦م.
- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم:
  - **كتاب الخراج**. تحقيق إحسان عباس. دار الشروق ط١، ١٩٨٥م.
- الجويني، عطا ملك:
  - **تاريخ قاهر العالم**. ترجمة أحمد التونجي. دار الملاح للطباعة والنشر. حلب ١٩٨٥م.
- خسرو، ناصر:
  - **سفرنامه**. ترجمة يحيى الخشّاب. دار الكتاب الجديد. بيروت ط٣، ١٩٨٣م.
- رشيد الدين، فضل الله بن عماد الدولة... الهمذاني:
  - **جامع التواريخ، تاريخ المغول في إيران (تاريخ هولاكو)**. المجلد الثاني الجزء الأول مع مقدمة لكاترمير. ترجمة محمد صادق نشأت، محمد موسى هنداوي وفؤاد عبد المعطي الصياد. وزارة الثقافة والإرشاد القومي. القاهرة ١٩٦٠م.
- الذهبي، أبو عبدالله:
  - **العبر في أخبار من غبر**. تحقيق صلاح الدين المنجد. الكويت ١٩٦٦م.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين:
- **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**. القاهرة ١٣٢٧هـ.
- **تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. بيروت ١٩٨٩م.
- الصيرفي، الخطيب الجوهري علي بن داود:
- **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**. تحقيق حسن حبشي. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. جـ١، ١٩٧٠م. جـ٢، ١٩٧٢م. جـ٣، ١٩٧٤م. جـ٤، ١٩٩٤م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير:
- **تاريخ الرسل والملوك**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. مصر ١٩٦٠م.
- العيني، بدر الدين محمود:
- **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان**. تحقيق محمد محمد أمين. جـ١، ١٩٨٥م. جـ٢، ١٩٨٨م. جـ٣، ١٩٩٠م. جـ٤، ١٩٩٢م. الهيئة المصرية العام للكتاب. القاهرة.
- القرماني، أبو العباس أحمد جلبي الدمشقي القرماني:
- **أخبار الدول وآثار الأول**. تحقيق محمد أمين. بغداد ١٢٨٢هـ.
- القلقشندي، أحمد بن علي:
- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**. تحقيق محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي:
- **السلوك لمعرفة دول الملوك**. القاهرة. الجزءان الأول والثاني والقسم الثالث من الجزء الثالث، تحقيق محمد مصطفى زيادة. الأجزاء الباقية تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور.
- ماركو بولو:
- **رحلات ماركو بولو**. ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٧م.
- المنصوري، بيبرس الدوادار:
- **التحفة الملوكية في الدولة التركية**. تحقيق عبد الحميد صالح حمدان. الدار المصرية ـ اللبنانية ط١، ١٩٨٧م.
- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسن:
- **مروج الذهب ومعادن الجوهر**. دار الأندلس. بيروت.

- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب:

ـ **نهاية الأرب في فنون الأدب**. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. جـ٢٩ تحقيق محمد ضياء الدين الريس ١٩٦٣م. جـ٣٠ تحقيق محمد عبد الهادي شعيرة ١٩٩٠م. جـ٣١ تحقيق السيد البازر العريني ١٩٩٢م. جـ٣٠ مخطوط.

ـ النسوي، محمد بن أحمد بن علي:

ـ **سيرة جلال الدين منكبرتي**. تحقيق حافظ حمدي. القاهرة. دار الفكر العربي ١٩٥٣م.

ـ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح:

ـ **كتاب البلدان**. نشر دي خويه. ليدن ١٨٦٠م.

ـ اليونيني، موسى بن محمد. . . البعلبكي:

ـ **ذيل مرآة الزمان**. دائرة المعارف الإسلامية. الهند ١٩٥٤ ـ ١٩٦١م.

ب ـ المراجع:

ـ أرنولد، توماس:

ـ **الدعوة إلى الإسلام**. ترجمة: حسن إبراهيم، عبد المجيد عابدين، إسماعيل النحراوي. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة ١٩٥٧م.

ـ إقبال، عباس:

ـ **تاريخ إيران بعد الإسلام**. ترجمة علاء الدين منصور. دار الثقافة للنشر والتوزيع. القاهرة ١٩٩٠م.

ـ أوزتونا، يلماز:

ـ **تاريخ الدولة العثمانية**. ترجمة عدنان محمد. الجزء الأول. منشورات مؤسسة فيصل للتموين. إستانبول ١٩٨٨م.

ـ إيڤانوف، نيقولاي:

ـ **الفتح العثماني للأقطار العربية**. ١٥١٦ ـ ١٥٧٤م. ترجمة يوسف عطا الله. دار الفارابي. بيروت ١٩٨٨م.

ـ بارتولد، ف.ف:

ـ **تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي**. ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم. الكويت ط١، ١٩٨١م.

ـ الجميل، سيار:

ـ **العثمانيون وتكوين العرب الحديث**. مؤسسة الأبحاث العربية. ط١، ١٩٨٩م.

ـ الحجي، حياة ناصر:

ـ **العلاقة بين دولة المماليك ودولة مغول القبجاق في الفترة بين (٦٥٨ ـ ٧٤١هـ/ ١٢٦٠ ـ ١٣٤١م)**. حوليات كلية الآداب. جامعة الكويت. الحولية الثانية

١٩٨١م. ص١٤ ـ ١٥.
- حليم، إبراهيم بك:
ـ **تاريخ الدولة العثمانية العلية**. مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت ط١، ١٩٨٨م.
- حسن، علي إبراهيم:
ـ **تاريخ المماليك البحرية**. مكتبة النهضة العربية. القاهرة ط٣، ١٩٦٧م.
- حمدي حافظ:
ـ **الدولة الخوارزمية والمغول**. دار الفكر العربي. القاهرة ١٩٤٩م.
- خليل، عماد الدين:
ـ **الإمارات الأرتقية في الجزيرة والشام**. مؤسسة الرسالة. بيروت ط١، ١٩٨٠م.
- خليل، فؤاد:
ـ **الإقطاع الشرقي**. دار المنتخب. بيروت ط١، ١٩٩٦م.
ـ **دائرة المعارف الإسلامية**.
- دراج، أحمد:
ـ **المماليك والفرنج**. القاهرة ١٩٦١م.
- ديل، شارل:
ـ **البندقية جمهورية أرستقراطية**. تعريب أحمد عزت عبد الكريم وتوفيق إسكندر. القاهرة ١٩٤٨م.
- ديورانت، ول:
ـ **قصة الحضارة**. مجلد٤ جـ٤ ومجلد٦ جـ٢. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
- رنسيمان، ستيفن:
ـ **تاريخ الحروب الصليبية**. ترجمة السيد الباز العريني. دار الثقافة. بيروت. ط٢، ١٩٨١م.
- رستم، أسد:
ـ **الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب**. منشورات المكتبة البولسية. بيروت ط٢، ١٩٨٨م.
- زيادة، محمد مصطفى:
ـ **نهاية السلاطين المماليك في مصر**. مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٥١م.
ـ **المحاولات الحربية للاستيلاء على جزيرة رودس**. مجلة الجيش ١٩٤٦م.
- سرهنك، المير آلاي إسماعيل:
ـ **تاريخ الدولة العثمانية**. دار الفكر الحديث. بيروت ١٩٨٨م.
- سيديو:

- **تاريخ العرب العام**. ترجمة عادل زعيتر. القاهرة ١٩٤٨م.
- سرور، محمد جمال الدين:
- **دولة بني قلاوون في مصر**. دار الفكر العربي. القاهرة.
- شبولر، بارتولد:
- **العالم الإسلامي في العصر المغولي**. ترجمة خالد أسعد عيسى. دمشق. دار حسان ط١، ١٩٨٢م.
- الشناوي، عبد العزيز محمد:
- **أوروبا في مطلع العصور الحديثة**. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة ط٥، ١٩٨٥م.
- شهاب، مظهر:
- **تيمورلنك، عصره، حياته وأعماله**. أطروحة دكتوراه لم تنشر بعد. جامعة القديس يوسف. بيروت ١٩٨١م.
- الصياد، فؤاد عبد المعطي:
- **الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيين. أسرة هولاكو خان**. مركز الوثائق والدراسات الإنسانية. جامعة الكويت ١٩٨٧م.
- ضومط، أنطوان خليل:
- **الدولة المملوكية، التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري**. دار الحداثة. بيروت ط١، ١٩٨٠م.
- طرخان، إبراهيم علي:
- **مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة**. النهضة المصرية. القاهرة ١٩٦٠م.
- طقوش، محمد سهيل:
- **العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**. دار بيروت المحروسة. لبنان ١٩٩٥م.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح:
- **قبرص والحروب الصليبية**. القاهرة ١٩٥٧م.
- **الحركة الصليبية**. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة ط٢، ١٩٦٣م.
- **أوروبا العصور الوسطى**. مكتبة الأنجلو المصرية. ط٣، ١٩٦٤م.
- **العصر المماليكي في مصر والشام**. النهضة العربية. القاهرة. ط١، ١٩٦٥م.
- **مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك**. دار النهضة العربية. بيروت.
- **بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى**. جامعة بيروت العربية ١٩٧٧م.

- العبادي، أحمد مختار:

- **قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام**. دار النهضة العربية. بيروت ١٩٦٩م.
- العبادي، أحمد مختار، وسالم، السيد عبد العزيز:
- **تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام**. دار النهضة العربية. بيروت ١٩٨١م.
- عبد السيد، حكيم أمين:
- **قيام دولة المماليك الثانية**. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٦م.
- العريني، السيد الباز:
- **المماليك**. دار النهضة العربية. بيروت ١٩٧٩م.
- **المغول**. دار النهضة العربية. بيروت ١٩٨١م.
- **الشرق الأدنى في العصور الوسطى، الأيوبيون**. دار النهضة العربية. بيروت.
- غروسيه، رينيه:
- **جنكيز خان قاهر العالم**. ترجمة خالد أسعد عيسى. دار حسان. دمشق ١٩٨٢م.
- فهمي، نعيم زكي:
- **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، أواخر العصور الوسطى**. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٣م.
- فريد بك، محمد:
- **تاريخ الدولة العلية العثمانية**. تحقيق إحسان حقي. دار النفائس. بيروت ط٢، ١٩٨٣م.
- كوبرولي، محمد فؤاد:
- **قيام الدولة العثمانية**. ترجمة أحمد السعيد سليمان. الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢، ١٩٩٣م.
- كولز، بول:
- **العثمانيون في أوروبا**. ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٩٣م.
- لسترينج، كي:
- **بلدان الخلافة الشرقية**. ترجمة فرنسيس وعوّاد. مؤسسة الرسالة. بيروت ط٢، ١٩٨٥م.
- لويس، أرشيبالد:
- **القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط**. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة.
- لينبول، ستانلي:

- **سيرة القاهرة**. ترجمة حسن إبراهيم حسن، علي إبراهيم حسن وإدوار حليم. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة ١٩٩٣م.
- مسعد، مصطفى محمد:
- **الإسلام والنوبة في العصور الوسطى**. القاهرة ١٩٦٠.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم:
- **في أصول التاريخ العثماني**. دار الشروق. القاهرة ط٢، ١٩٩٣م.
- مؤنس، حسين:
- **تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي**. العصر الحديث. بيروت ط١، ١٩٩٢م.
- موير، السير وليم:
- **تاريخ دولة المماليك في مصر**. ترجمة محمود عابدين وسليم حسن. مكتبة مدبولي. القاهرة ط١، ١٩٩٥م.
- نسيم، جوزف:
- **العدوان الصليبي على بلاد الشام**. دار النهضة العربية. بيروت ١٩٨١م.
- هايد، ف:
- **تاريخ التجارة في الشرق الأدنى**. ترجمة أحمد محمد رضا. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. جـ١، ١٩٨٥م. جـ٢، ١٩٩١م. جـ٣، ١٩٩٤م. جـ٤، ١٩٩٤م.

ثانياً: المصادر والمراجع باللغات الإسلامية

- ابن بيبي، ناصر الدين يحيى بن محمد:
- **مختصر سلجوق نامه المسمى الأوامر العلائية في الأمور العلائية**. تحقيق هوتسما ١٩٠٢م. باللغة الفارسية.
- الآقسرائي، محمود بن محمد المشهور بالكريم:
- **مسامرة الأخبار ومسايرة الأخيار**. تحقيق عثمان توران. أنقرة ١٩٤٣. باللغة الفارسية.
- سعد الدين، محمد:
- **تاج التواريخ**. إستانبول ١٨٦٢ - ١٨٦٣م. باللغة التركية.
- صفا، ذبيح الله:
- **تاريخ أدبيات در إيران**. تهران ١٣٦٨ شمسي هجري. بالفارسية.

ثالثاً: المصادر والمراجع باللغات الأوروبية

- Arnold, Sir Thomas,w:
  -**The Caliphate.** oxford 1941.
- Atiya, A.S:
  -**The Crusade in the later Middle Ages.** London 1938.
  -**Egypt and Aragon.** Leipzig 1938.
- Bouvat:
  -**L'Empire Mongol.** Paris 1927.
- Brown, Edward G:
  -**A literary History of Persia.** Camb. 1909-1930.
  -**Camb. Med. History.** vol IV.
  -**Camb. Med. History, Byzantine Empire.**
- Curtin, J:
  -**The Mongols.** Boston 1908.
- Depping, G.B:
  -**Histoire du Commerce Entre Le Levant et L'Europe, Depuis les croisades Jusqu'a la Foundation des colonies d'Amerique.** Paris 1865.
- D'ohsson, C:
  -**Histoire des Mongols depuis Tchinguiz Khan jusqu'a Timour Bey, ou Tamerlan.** Amesterdam 1834-1835.
- Estoire d'Eracles:
  -**R.H.C occ vol II.**
- Gibbons, H.A:
  -**The Foundation of the Ottomon Empire 1300-1403.** oxford 1916.
- Grousset, René:
  -**Histoire de L'Armenie des origines Jusque 1071.**
  -**L'Empire de steppes.** Paris 1948.
  -**Histoire de croisades et du Royaume.** Paris 1934-1936.
- Hammer, J:
  -**Histoire L'Empire Ottoman.** Paris 1835-1864.
- Hayton:
  -**La Flor des Estoire de la Terre d'orient. Rec. Hist. Croi. Doc Arm.**
- Hess, A:
  -**The Ottoman Conquest of Egypt 1517 and the Beginning of sixteenth century.** world war International Journal of Middle East Studies. 1973 vol IV.
- Hautceur and Wiet:
  -**Le Mosqué de Caire.** Le Caire 1932.
- Howorth, Sir. H.H:
  -**History of the Mongols from 9th to 19th Century.** London 1876-1928.

- Inalçik, H:
  -**The Ottoman Empire. The Calssical Age 1300-1600.** Trans. by Norman Itzowitz and Colins Imber. London 1973.
- Iorga, N:
  -**L'Armenie Cilicienne.**
  -**Notes et Extraits pour servir à L'Histoire de Croisades au XV siècle.** paris 1899-1916.
- Joinville:
  -**Histoire de Saint Louis.** by Natalie de wailly, paris 1874.
- King, E,J:
  -**The Kinghts Hospitallers in Holy Land.** London 1931.
- Lamb, H:
  -**Genghis Khan, the Emperor of all men.** Newyork 1928
  -**La vie de Tamerlane.** trans. de l'anglais par Robert P.J.
- Lane Poole,S:
  -**History of Egypt in the Middle Ages.** London 1925.
  -**Saladin and the Fall of Kingdom of Jerusalem.** Newyork 1898.
- La Roulx, D.J:
  -**La France en Orient au XIV siècle.** paris 1886.
- Malcolm, J:
  -**History of Persia.** London 1815.
- Mas Latir:
  -**Histoire de Lile de Chypre.** paris 1851.
- Ostrogorsky, G:
  -**History of the Byzantine State.** trans. by Hussey. oxford 1956.
- Piloti, D.J:
  -**L'Egypt au Commerce au XVI Siècle.** Le Caire 1950.
- Saunder, JJ:
  -**The History of the Mongols.** Conquest. London 1971.
- Shaw, S.J:
  -**History of the Ottoman Empire and Modern Turkey.** vol I Camb 1988.
- Stevenson, W.B:
  -**The Crusaders in the East.** Camb 1967.
- Sykes, Sir Percy:
  -**A History of Persia.** London 1963.
- Vasiliev, A.A:
  -**History of the Byzantine Empire.** Wiscounsin 1971.
- Wittek, Paule:
  -**The Rise of the Ottoman Empire.** Oxford 1965.
- Yazdi, A.ch:
  -**Zafornama** Eng. translation by Darly. London 1723.

فهرس الخرائط

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني
عهد الظاهر بيبرس
٦٥٨ ـ ٦٧٨هـ/ ١٢٦٠ ـ ١٢٧٩م

الموضوع	الصفحة

الموضوع — الصفحة

الباب الثالث

عهد قلاوون وأولاده

٦٧٨ ـ ٧٨٤هـ/ ١٢٧٩ ـ ١٣٨٢م

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني
عهد برقوق وخلفائه
٧٨٤ ـ ٨٢٤هـ/ ١٣٨٢ ـ ١٤٢١م

الموضوع	الصفحة

الباب الثالث

الفترة الأخيرة من تاريخ دولة المماليك البرجية

٨٢٤ ـ ٩٢٣هـ/ ١٤٢١ ـ ١٥١٧م

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

رقم: 321 - 97



لم يحظ العصر المملوكي بما يستحق من الدراسة والعناية والتحليل، مع أنه استمر أكثر من قرنين ونصف. ومن المماليك بطل عين جالوت "المظفر قطز"، ومنهم الظاهر والعادل... وهم خلفاء الأيوبيين في محاربة الصليبيين. ومنجزاتهم الثقافية والعمرانية خير شاهد على تقدمهم وعلو شأنهم، على الرغم مما شاب تاريخهم من اضطرابات سياسية وخلافات على السلطة كانت تؤدي إلى سيطرة الأقوى واستئثاره بالحكم المطلق. وهذا ما دفع المؤلف إلى تصنيف هذا الكتاب، ليكون مرجعاً حيادياً لكل من يرغب في معرفة تاريخ هذه الحقبة من التاريخ الإسلامي.

والمؤلف الدكتور محمد سهيل طقوش محاضر جامعي، تنحصر أبحاثه في التاريخ الإسلامي بعامة، وتاريخ الأتراك بخاصة، وله مؤلفات عدّة، وأبحاث كثيرة، في هذا المضمار، منها هذا الكتاب.

